(كسر الصنم)

# عرض أخبار الأصول على القرآن و العقول

## دراسة نقدية شاملة لأحاديث أصول الكافي

الجزء الثاني

(الإصدار الثاني)

مُنَقَّح وَ مَزِيد

تأليف:

آية الله العظمى العلامة

سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِيّ القُمِيّ

عنوان الكتاب بالفارسية
**عرض اخبار اصول بر قرآن وعقول**

عنوان الكتاب باللغة العربية
**عرض أخبار الأصول على القرآن والعقول**
دراسة نقدية شاملة لأحاديث أصول الكافي

تأليف
آية الله العظمى العلامة السيد
**أبوالفضل ابن الرضا البرقعي القُمِّي**
(١٣٣٠هـ-١٤١٤هـ) الموافق (١٩٠٨-١٩٩٢م)
**www.borqei.com**

ترجمة وتحقيق
**الدكتور سعد رستم**

الناشر
**دار العقيدة للنشر والتوزيع**
**www.aqideh.com**

**الطبعة الأولى**
**١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م**

**الإشراف والإعداد**
**مجموعة الموحدين**
**www.mowahedin.com**
**contact@mowahedin.com**


**فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر**
البرقعي، علامة سيد أبوالفضل
كسر الصنم: عرض أخبار الأصول على القرآن والعقول:
دراسة نقدية شاملة لأحاديث أصول الكافي/ علامة سيد
أبوالفضل البرقعي، سعد رستم، المدينة المنورة، ١٤٣٤هـ
٢مج، ٥, ١٦×٢٤سم
ردمك: ٨-٣-٩٠٤٢٩-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
٢-٥-٩٠٤٢٩-٦٠٣-٩٧٨ (ج٢)
١. فقه الشيعة ٢. حديث الفرق الإسلامية ٣. الشيعة – نقد
أ. رستم، سعد (مترجم) ب. العنوان
ديوي: ٦,٢٥٨ ٣١١٣/ ١٤٣٤

# فهرس محتويات الجزء الثاني

# تابع نقد وتمحيص أحاديث «كتاب الحُجَّة» في الجزء الأول من أصول الكافي

## ٩٠- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) وَرَثَةُ الْعِلْمِ يَرِثُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً الْعِلْمَ

ذكر الكُلَيْنِيّ في هذا الباب سبعة أحاديث[١] لم يُصَحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ أياً منها. أما المَجْلِسِيّ فاعتبر الأحاديث ١ و٣ و٥ صحيحةً، والحديث ٢ حسناً والحديث ٤ ضعيفاً بمنزلة المُوَثَّق، والحديث ٦ مرفوعاً ولم يُعَلِّق على الحديث ٨.

الحديثان الأول والثالث رواهما «يَحْيَى الحَلَبِيُّ» مجهول الحال والذي لم يَرِد بشأنه تَوثيق.

والحديث الثاني رواه «حَرِيزٌ» واسمه مشترك بين عدَّة أشخاص، منهم من هو فاسد الرواية ومنهم صالح الرواية. أحدهم كان له أتباع يغتالون كلَّ من يأمرهم بقتله. ولم يكن حضرة الإمام الصادق عليه السلام يقبل حضوره في مجلسه. وقد قُتِل في نزاع مع الخوارج[٢]. أحد نماذج رواياته الحديث الثامن في الباب ١٥٠ من الكافي الذي يقول:

**"لِلْإِمَامِ عَشْرُ عَلَامَاتٍ يُولَدُ مُطَهَّراً مَخْتُوناً وَإِذَا وَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ وَقَعَ عَلَى رَاحَتِهِ رَافِعاً صَوْتَهُ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَلَا يُجْنِبُ وَتَنَامُ عَيْنَاهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ وَلَا يَتَثَاءَبُ وَلَا يَتَمَطَّى وَيَرَى مِنْ خَلْفِهِ كَمَا يَرَى مِنْ أَمَامِهِ....".**

يقول الكاتب: كيف يُمْكِنُ لعليٍّ الذي وُلِد قبل بعثة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يشهد الشهادتين عند ولادته؟! وإذا كان الإمام لا يُـجْنِبُ فلماذا تزوَّج عليٌّ عليه السلام وكيف أنجب أولاداً؟! ولماذا أرسل

---

(١) لما تكرر الحديث الثالث مرَّةً ثانيةً في الحديث السابع، اعتبرنا احاديث ذلك الباب سبعة فقط.

(٢) «حَرِيزٌ»: ذكر علماء الرجال أن «حَرِيزاً» كان ممن شهر السيف في قتال الخوارج في سجستان في حياة أبي عبد الله – عليه السلام – بدون إذنٍ منه، و لما كان هذا العمل ممنوعاً في الشرع حَجَبَه الإمامُ الصادق عن مجلسه، واحتمل بعضهم أن يكون سبب منعه من حضور مجلس الصادق ارتكاب عمل قبيح فاحش، وعلى كل حال اعتبر صاحب التكملة، ومنتهى المقال روايات «حريز» غير موثوقة لهذا السبب. (انظر المَمَقَانيّ، **تنقيح المقال في أحوال الرِّجال**، ج ١، ص ٢٦١). (المُتَرْجِمُ)

عليٌّ -كما ذكرنا من قبل- المقدادَ كي يسأل النبيَّ ﷺ عن حكم طهارة المذي والوذي؟[1]

ولو كان الإمام يرى من خلفه فلماذا لم يمنع «ابنَ ملجم» من تنفيذ جريمته؟ إذْ كان من الواجب على الإمام أن يمنع وقوع ذلك العمل بوصفه جريمة محرَّمة! وإن كان الإمام **"لَا يَتَثَاءَبُ وَلَا يَتَمَطَّى وَيَرَى مِنْ خَلْفِهِ كَمَا يَرَى مِنْ أَمَامِهِ وَنَجْوُهُ كَرَائِحَةِ الْمِسْكِ وَالْأَرْضُ مُوَكَّلَةٌ بِسَتْرِهِ وَ ابْتِلَاعِهِ ..."** فلماذا أمر القرآن الأنبياء أن يقولوا للناس: إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ؟

علينا أن ندعوا الله أن لا يطَّلع غير المسلمين على هذه الأحاديث وإلا لقالوا إذا كان «الكافي» أفضل كتب حديث الإمامية فماذا سيكون حال سائر كتبهم؟!

الحديث الرابع رواه «**أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ**» الذي كان جبرياً وليس لأحاديثه وضعٌ حَسَنٌ.

**[نماذج لروايات «أبي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]**

فمثلاً ادَّعى «**أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ**» أن الإمام الصادق عليه السلام سُئِلَ: "نَدْعُو النَّاسَ إِلَى هَذَا الْأَمْرِ؟ فَقَالَ: **إِنَّ اللهَ إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْراً أَمَرَ مَلَكاً فَأَخَذَ بِعُنُقِهِ حَتَّى أَدْخَلَهُ فِي هَذَا الْأَمْرِ طَائِعاً أَوْ كَارِهاً!**"[2].

وادَّعى أن الإمام الصادق عليه السلام قال: **"مَنْ مَضَى بِهِ يَوْمٌ وَاحِدٌ فَصَلَّى فِيهِ بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ وَلَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ قِيلَ لَهُ يَا عَبْدَ اللهِ لَسْتَ مِنَ الْمُصَلِّينَ!"**[3]. وادَّعى أيضاً أن الإمام الصادق عليه السلام قال: **"مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدَعْ أَنْ يَقْرَأَ فِي دُبُرِ الْفَرِيضَةِ بِقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ فَإِنَّهُ مَنْ قَرَأَهَا جَمَعَ اللهُ لَهُ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَغَفَرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَمَا وَلَدَا!!"**[4].

ومن أباطيله الأخرى أنه نسب للإمام الصادق عليه السلام أنه قال: **"إِنَّ سُورَةَ الْأَنْعَامِ نَزَلَتْ جُمْلَةً ...... فَعَظِّمُوهَا وَبَجِّلُوهَا فَإِنَّ اسْمَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا فِي سَبْعِينَ مَوْضِعاً"**[5].

---

(١) راجعوا الصفحة ٦٥ من هذا الكتاب.

(٢) **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٢١٣، الحديث ٣.

(٣) **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٢٦٦، الحديث ١٠.

(٤) **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٢٦٦، الحديث ١١.

(٥) **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٦٢٢، الحديث ١٢.

هذا مع أن اسم الجلالة «الله» ورد في سورة الأنعام ٨٧ مرةً بالضبط. وبالطبع لا يستطيع المتاجرون بالمذهب أن يدَّعوا أن عدد سبعين في الحديث قُصِدَ به الكثرة وذلك لأن كثيراً من سور القرآن الكريم ذُكِر فيها اسم الجلالة «الله» كثيراً فلا تنحصر هذه الخصوصية بسورة الأنعام فقط. في حين أن الإمام ذكر سورة الأنعام فقط في هذا الحديث، وأراد بيان إحدى خصائص السورة وميِّزاتها.

ونموذج آخر لخرافات «أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ» الحديث المرفوع الذي نسبه إلى رسول الله ﷺ وادعى أنه قال لعليٍّ ؈: **"يَا عَلِيُّ! مَنْ زَارَنِي فِي حَيَاتِي أَوْ بَعْدَ مَوْتِي أَوْ زَارَكَ فِي حَيَاتِكَ أَوْ بَعْدَ مَوْتِكَ أَوْ زَارَ ابْنَيْكَ فِي حَيَاتِهِمَا أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِمَا ضَمِنْتُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ أُخَلِّصَهُ مِنْ أَهْوَالِهَا وَشَدَائِدِهَا حَتَّى أُصَيِّرَهُ مَعِي فِي دَرَجَتِي!!"**(١)

ونسأل: هل يصدق هذا الحديث على عثمان الذي كان عديلَ عليٍّ ؈ وكان يذهب لزيارته مراراً لصلة القرابة بينهما؟

### [عودٌ إلى نقد أحاديث الباب ٩٠ من أصول الكافي]

إن الذي يريده الكُلَيْنِيّ من نقل روايات هذا الباب هو أن يقول إن علم الأئِمَّة موروث، مع أن هذا الكلام مخالف للعقل والشرع، فأمير المؤمنين ؈ قال مراراً: «علَّمَني رسول الله» ولم يقل «ورثت العلم».

ونجد في عشرات الأحاديث أن الأئِمَّة يروون حديثاً عن آبائهم يقولون فيه: «حدَّثني (أخبرني) أبي عن آبائه...». من جملة ذلك حديث «سلسلة الذهب» الذي يقول إن الإمام الرضا (ع) قال وهو في نيشابور: «حدَّثني أبي موسى بن جعفر.....». ونجد في كتاب «مسند زيد» رحمه‌الله أخ الإمام الباقر (ع) أنه يروي جميع الأحاديث عن أبيه عن جده، ويروي عن الإمام السجاد (ع) عن النبي ﷺ.

إذا كان الكُلَيْنِيّ ومشايخه يَرَوْنَ أن علمَ الأئِمَّة وراثيٌّ، فلماذا يروي الكُلَيْنِيّ في الحديث الثاني من الباب ١٧٥ من الكافي عن حضرة الباقر (ع) أنه كان يذهب إلى المكتب للتعلُّم؟ وقد ذكر هذا

---

(١) **فروع الكافي**، ج ٤، ص ٥٧٩، (باب فضل الزيارات وثوابها)، حديث ٢.

الحديث سائر العلماء بما في ذلك الكِشِّيّ (رجال الكِشِّيّ، ص٤٣-٤٤).

من الواضح أن حصول العلم إما أن يكون بالوحي أو بكسب العلم وتعلّمه، وبما أنّه لا خلاف في أنّ الإمام لا يوحَى إليه، فلا بد أن يكون قد اكتسب علمه بالتعلُّم. إضافة إلى ذلك، فإن أحاديث هذا الباب تُعارض الحديث الخامس في الباب الثامن من الكافي الذي يروي عن الإمام الباقر (ع) قوله: "إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ بَعْدَ مَا يُهْبِطُهُ وَلَكِنْ يَمُوتُ الْعَالِمُ فَيَذْهَبُ بِمَا يَعْلَمُ". أي أنه لا يملك أحد توريث علمه بل عندما يموت العالم فإن جميع محفوظاته الذهنية والعلمية تُقبَض معه ولا تبقى، اللهم إلا أن يكون قد دوّن محفوظاته ومعلوماته في كتاب، وإلا فلو كان العلم ينتقل بالوراثة فلماذا تقولون إنّه كان لدى الأئمَّة كتابٌ خاصٌّ والصحيفة الجامعة والجفر ومصحف فاطمة و......، التي ورثها كل إمام عن آبائه؟ في الحقيقة إن الكُلَيْنِيّ ورواته مثلهم مثل عدد من الصوفية الجهلاء الذين يخدعون العوام ويدّعون أن سلسلة الإرشاد تنتقل بالإرث من المرشد إلى ابنه، فيدّعي رواة الكُلَيْنِيّ أيضاً: إن علوم الإمام تنتقل بالإرث إلى ابنه.

ثم إنّه لو صحَّ أنّ العلم يورَث وراثةً، ونحن نعلم أن الأئمَّة جميعاً كان لهم عديد من الأولاد، فلماذا تقولون إنّ العلم لم ينتقل بالإرث إلا إلى ولد واحد فقط من أولاد كل إمام؟!

### ٩١- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ وَرِثُوا عِلْمَ النَّبِيِّ وَجَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ

ذكر الكُلَيْنِيّ في هذا الباب سبعة أحاديث جميعها يخالف القرآن ورواتها من الغلاة والضعفاء. لم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ أي واحد منها، لكن المَجْلِسِيّ اعتبر الحديث ١ حسناً والحديث ٢ ضعيفاً والأحاديث ٤ و٥ و٦ صحيحةً والحديث ٧ مجهولاً وسكت عن الحديث ٣. وأحاديث هذا الباب تعاني من إشكالات أحاديث الباب السابق ذاتها.

← **الحديث ١** - روى هذا الحديث «عليُّ بن إبراهيم» القائل بتحريف القرآن! وادّعي فيه أنّ الإمام الرضا (ع) قال: "**.... وَإِنَّا لَنَعْرِفُ الرَّجُلَ إِذَا رَأَيْنَاهُ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَحَقِيقَةِ النِّفَاقِ**".

وهذا الادّعاء يخالف القرآن لأن الله تعالى قال لنبيّه: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ**﴾ [البقرة/ ٢٠٤]. وقال أيضاً:

﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة/ ١٠١].

فهل يمكن أن يقول الإمامُ كلاماً مخالفاً للقرآن؟

كما يدَّعي الحديث أن الإمام قال: "..... **وَنَحْنُ الْمَخْصُوصُونَ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ**". هذا مع أنّ القرآن قال مراراً وتكراراً: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ**﴾ [البقرة/ ٢١] أو ﴿**بَيَانٌ لِلنَّاسِ**﴾ [آل عمران/ ١٣٨] أو ﴿**هُدًى لِلنَّاسِ**﴾ [البقرة/ ١٨٥] أو ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ**﴾ [سبأ/ ٢٨]، ولم يقل للأئمَّة. وليت شعري! هل هدف هؤلاء الرواة من وضعهم هذه الأكاذيب أن يجعلوا القرآن كتاباً خاصَّاً بعدة أفرادٍ فقط وَيُبْعِدُوا الناس عن القرآن؟!

في هذا الحديث آيةٌ من القرآن تمَّ نقلُها بصورة مخالفة لما في القرآن إذ قال الراوي إن الإمام قال: "**وَنَحْنُ الَّذِينَ شَرَعَ اللهُ لَنَا دِينَهُ فَقَالَ فِي كِتَابِهِ (شَرَعَ لَكُمْ) يَا آلَ مُحَمَّدٍ (مِنَ الدِّينِ ما وَصَّى بِهِ نُوحاً) قَدْ وَصَّانَا بِمَا وَصَّى بِهِ نُوحاً (وَالَّذِي أَوْحَيْنا إِلَيْكَ) يَا مُحَمَّدُ (وَما وَصَّيْنا بِهِ إِبْراهِيمَ وَمُوسى وَعِيسى) فَقَدْ عَلَّمَنَا وَبَلَّغَنَا عِلْمَ مَا عَلِمْنَا وَاسْتَوْدَعَنَا عِلْمَهُمْ. نَحْنُ وَرَثَةُ أُولِي الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ (أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ) يَا آلَ مُحَمَّدٍ (وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ) وَكُونُوا عَلَى جَمَاعَةٍ (كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ) مَنْ أَشْرَكَ بِوَلَايَةِ عَلِيٍّ (ما تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ) مِنْ وَلَايَةِ عَلِيٍّ (إِنَّ اللهَ) يَا مُحَمَّدُ (يَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ)!!**".

أيها القارئ المنصف! افتح المصحف الشريف وانظر إلى الآية ١٣ من سورة الشورى المكية وقارنها بما جاء في الكافي. عندما نزلت تلك السورة لم يكن حضرة عليٍّ (ع) قد تزوّج بعد، ولم تكن مسألة الوصيّة والإمامة مطروحة أصلاً حتى يعتبر مشركو مكة أحداً شريكاً لعلي في الولاية والخلافة أو لا يعتبرون ذلك. إنّ الخلاف بين أهل مكّة والنبيّ في عهد الرسالة كان حول مسألة «التوحيد» لا مسألة «الإمامة».

أنا متأكد أن هؤلاء الكذّابين لم يكونوا يؤمنون لا بالله ولا بالقيامة وإلا لما افتروا كل هذه الأكاذيب على الله والأئمَّة. إن كاتب هذه السطور عندما قمت بدراسة وتمحيص أحاديث الباب ٨٠ (= بَابُ أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ هُمُ الْأَئِمَّةُ) تساءلت في نفسي: لماذا يُصرّ هؤلاء الرواةُ

الكذَّابون كلَّ هذا الإصرار على أنْ يجعلوا الأئِمَّةَ وحدَهم «الراسخون في العلم»؟ ولكنني الآن فهمت أن السر في إصرارهم ذاك هو أن ينسبوا كل ما يريدون من أكاذيب إلى القرآن فإذا استشكل أحدٌ عليهم واعترض على كلامهم، أغلقوا فمه بحجة أن ما يقولَه تأويلٌ للآيات والإمام وحده هو الذي يعلم تأويل الآيات وأنتم لا تعلمون!

ولكنهم غفلوا – كما قلنا في الباب المذكور – أو تغافلوا عن أن معرفة تأويل الآيات ليست في متناول «الراسخين في العلم» أيضاً، وأنّ هذه المسألة لا علاقة لها بمعنى الآيات وترجمتها، وأنه إذا أراد أحد أن يتلاعب بمعاني آيات القرآن فمن الممكن بل من الواجب فضحه. والحمدُ لِلَّهِ.

**الإرث في القرآن**

قبل أن ننتقل إلى نقد وتمحيص الأحاديث التالية، من المفيد أن نذكر بعض الأمور حول مسألة «**الإرث**» في القرآن. وبالطبع قد تحدَّثنا سابقاً في هذا الكتاب حول هذا الموضوع (ص ١٨٦ –١٨١) ولكننا مضطرّون إلى التذكير مرَّةً ثانيةً بما يلي:

**أولاً**: بغضِّ النظر عن المعنى الفقهي للإرث الذي جاء في آيات القرآن ومنها الآية ٢٣٣ من سورة البقرة وآيات الإرث في سورة النساء، وبمعزلٍ أيضاً عن الآيات التي اعتبرت السماوات والأرض مُلْكاً لِلَّهِ واستُخدِمَت فيها مادة فعل «وَرِثَ» (كالآية ١٨٠ من سورة آل عمران، والآية ٥٨ من سورة القصص، والآية ٤٠ من سورة مريم، والآية ١٠ من سورة الحديد، و....)؛ فإن هذا المصدر استُخدِم في معانٍ أخرى أيضاً، ومنها استخدامه بحقٍّ من دخلوا الجنّة (من ذلك الآية ٤٣ من سورة الأعراف، والآية ١٠٥ من سورة الأنبياء، والآية ١١ من سورة المؤمنون، والآية ٦٣ من سورة مريم و....). والمعنى الآخر الذي استُخدِم فيه مصدر «وَرِث» هو الكلام عن حصول الجيل اللاحق على أراضي الجيل السابق وأموالهم وديارهم (كالآية ١٢٨ والآية ١٣٧ من سورة الأعراف، والآية ٢٧ من سورة الأحزاب، والآية ٢٨ من سورة الدخان، والآية ٥٩ من سورة الشعراء).

**ثانياً**: استُخْدِم فعل «أَوْرَثَ» في بعض الحالات التي كان نبيٌّ من الأنبياء يترك فيها تعاليمه وكتابه في أمته، على معنى أن فاعل التوريث هو الله والوارثون هم أفراد الأمة جميعهم لا الأفراد

الذين يُعتَبرون ورثةً حسب قوانين الإرث. (مثل الآية ١٦٩ من سورة الأعراف، و٣٢ من سورة فاطر، و٥٣ من سورة غافر، و١٤ من سورة الشورى).

**ثالثاً** إذا كان الوارث نبياً فبالطبع سيكونُ الإرثُ الموروثُ عنه نعمةَ النُّبُوَّةِ والكتابَ وعلومَ الشريعة. (كما في الآيتين ٥ و٦ من سورة مريم، والآية ١٦ من سورة النمل التي مرَّ معنا توضيحها في الصفحة ٢٣٠). ولهذا إذا كان المقصود من التوريث هو هذا المعنى، ففي هذه الحال سيُعتَبَر الوارثُ بشكل غير مباشر نبياً، وهذا الموضوع لا ينطبق على الأئِمَّة الذين ليسوا بأنبياء، وبالطبع فالأئِمَّةُ أنفسهم لا يدَّعون وراثتهم للنبيِّ ﷺ على هذا المعنى.

ولا يخفى أن وراثة النُّبُوَّة استُعمِلت في القرآن في موارد يكون فيها الوارث والمُوَرِّث كلاهما من الأنبياء ولذلك استُخدِم هذا التعبير في حالة سليمان ويحيى -عليهما السلام- فقط، ولم يستخدم في حالة الأنبياء الآخرين.

← **الحديث ٢** - روى «علي بن الحكم» الأحمق الذي روى إن القرآن نزل سبعة عشرة ألف آيةً، عن «عبد الرحمن بن كثير» الكذَّاب[1] أن رسول الله ﷺ قال: **"وَمَا مِنْ نَبِيٍّ مَضَى إِلَّا وَلَهُ وَصِيٌّ"**. هذا مع أن يعقوب (ع) وداود (ع) وكثير من الأنبياء الذين كان أولادهم أيضاً حائزين على مقام النُّبُوَّة لم يكن لهم وصيٌّ على ذلك المعنى الذي يقصده الكُلَيْنِيّ وأمثاله. ثم يقول الحديث **"أَمَا إِنَّ مُحَمَّداً وَرِثَ عِلْمَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ"** هذا في حين أننا نعلم جميعاً أن القرآن نزل على النبيِّ الأكرم ﷺ عندما بلغ أربعين سنةً من عمره، وقد قال تعالى له: ﴿**مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ**﴾ [الشورى/ ٥٢]. وقال أيضاً: ﴿**وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ**﴾ [القصص/ ٨٦].

وبناءً على ذلك حتى لو أثبتنا ميراثاً للنبي، فإن هذا الميراث ليس ميراثاً فقهياً بل يمكننا أن ندرك، استناداً إلى ما أوضحناه قبل ذكر هذا الحديث، أن واضع الحديث الجاهل لم يفهم أن وراثة النبي عن الأنبياء الذين سبقوه هي **نُبُوَّته،** وهذا الميراث -خاصةً بالنسبة إلى خاتم النبيين- لا يقبل الانتقال إلى عليٍّ (ع) الذي لم يكن نبيّاً، وَمِنْ ثَمَّ فلا يمكن أن ينتقل بعده بالإرث إلى

---

(١) لقد عرَّفنا بحاله في الصفحة ٤٢٦ من هذا الكتاب.

أولاده. والحاصل أن الإمام الباقر (ع) لا يمكن أن يُعَبِّر عن ذلك بكلمة «**ميراثنا**».

ثم إن واضع هذا الحديث لم يحسن الكذب لأنه في بداية الحديث قال «قال رسول الله» وَمِنْ ثَمَّ كان عليه أن يقول في وسط الحديث «إني وَرِثْتُ» لكنه قال «إن محمداً وَرِثَ»! فالعجب من الذين يدَّعون العلم والاجتهاد لكنَّهم يقلدون الكُلَيْنِيَّ قليل العلم ورواتِه الجهلةَ في الأصول والفروع!

← **الحديثان ٣ و٤** - سندهما في غاية الضعف. فـ«**الْمُفَضَّلُ بْنُ عُمَرَ**» و«**عَبْدُ اللهِ بْنُ الْقَاسِمِ**» و«**سَلَمَةُ بْنُ الْخَطَّابِ**» من الضعفاء الذين عرَّفْنا بهم سابقاً[1]. و«**زُرْعَةُ بْنِ مُحَمَّدٍ**» واقفيٌ أيضاً وقد سمَّى علماء الشيعة الواقفةَ بالكلاب المطورة.

أما الحديث الرابع فقد ذكرنا أن المَجْلِسِيّ صحَّحه لكنه اعترف انه لو كان المقصود من «ضُرَيس» فيه: «ابن عبد الواحد بن مختار» فالحديث مجهولٌ.

في هذا الحديث ادُّعي أن "النبيَّ الأكرم ﷺ وَرِثَ سُلَيْمَانَ وَإِنَّا وَرِثْنَا مُحَمَّداً ﷺ!". (ولا ندري لماذا لم يرث يحيى وعيسى سليمانَ كي يرثَ نبيُّنا عيسى أيضاً؟ لأنه كما ذكرنا المقصود بالإرث هنا إرث النُّبُوَّة). ولكن محمداً ﷺ الذي وَرِثَ سليمانَ (ع) كان نبياً نفسه، وورث النُّبُوَّة، أما الأئِمَّةُ الذين لم يكونوا أنبياء ولا يتمتعون بالنُّبُوَّة فيكف يرثون ميراث الأنبياء؟!

ثم إن الإمام يقول في هذا الحديث: "***لَيْسَ هَذَا هُوَ الْعِلْمَ إِنَّمَا الْعِلْمُ مَا يَحْدُثُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ يَوْماً بِيَوْمٍ وَسَاعَةً بِسَاعَةٍ***"!! فلنفرض أن ميراث الأنبياء الذي يستند إلى الوحي وصل إلى الأئِمَّة بالإرث فكيف يصل لهم هذا العلم غير الموروث؟ هل تقولون إن الأئِمَّةَ كان يُوحَى إليهم أيضاً؟ هل تعتبرون علم الأئِمَّة أعلى شأناً من الوحي؟ هل كان واضع هذا الحديث يفهم فعلاً ما يُلَفِّقُهُ من كلام؟

← **الحديث ٥**- راويه «**ابن مُسكان**» الذي قال عنه الكِشِّيّ إنه لم يسمع من الإمام الصادق عليه السلام إلا حديثاً واحداً (رجال الكِشِّيّ، ص٢٣٧) كما أن «أبا بصير» لا يتمتع بحال محمودة، ولا يوثَق برواياته.

---

(١) عرَّفنا بـ«**سَلَمَة بن الخطاب**» في الصفحة ٥٠١، وبـ«**عبد الله بن القاسم**» في الصفحة ٤٤٦، وبـ«**الْمُفَضَّل بن عُمَر**» في الصفحة ١٧١ فما بعد في هذا الكتاب.

← **الحديث ٦** – راويه «الحسين بن سعيد» الغالي. والراوية الأول في سند هذا الحديث «عبد الله بن سِنان» الذي عرَّفنَا به في ما سبق[1]. هذا الحديث كما أشرنا سابقاً يعارض أحاديث الباب ٧٨، من هذا يَتبَيَّنُ أن الكُلَيْنِيّ لم يكن يهتم بتوافق الأحاديث مع بعضها أو تعارضها وتناقضها.

← **الحديث ٧** – ادُّعي في هذا الحديث المجهول أن النبي الأكرم ﷺ كان قادراً على إحياء الموتى كحضرة عيسى عليه السلام وكان قادراً على فهم منطق الطير كحضرة سليمان عليه السلام. ونقول إن القرآن يقول: ﴿**إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللهِ**﴾ [الأنعام/ ١٠٩، والعنكبوت/ ٥٠]. وقال أيضاً: ﴿**وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ**﴾ [الرعد/ ٣٨، وغافر/ ٧٨]. فكما نلاحظ ليست الآيات والمعجزات بيد الأنبياء، بل إن الله الحكيم هو الذي ينزّل المعجزة ويظهرها متى رأى مصلحةً في ذلك تأييداً لنبيٍّ من أنبيائه، وهذا الأمر ليس بإرادة النبيِّ دائماً (الأنعام/ ٣٥) ولذلك وكما ذكرنا سابقاً (ص ١٢٦) لا دليل لدينا على أن عيسى (ع) كان يفهم منطق الطير ولا أن موسى (ع) كان يُحيي الموتى.

وقد افترى الرواةُ في هذا الحديث فريةً أخرى على الأئِمَّة تتعلَّق بآيتين من القرآن لا علاقة بينهما ومن المستحيل أن لا يكون الإمام عالماً بذلك. يقول واضع الحديث إن الأئِمَّة قالوا لقد ورثنا الكتاب المذكور في قوله تعالى ﴿وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا **فِي كِتَابٍ مُبِينٍ**﴾ !!

هذا مع أنه من الواضح تماماً أن «**الكِتَاب**» في الآية الأخيرة جاء بمعنى العلم الإلهي واللوح المحفوظ، كما قال تعالى في الآية التي قبلها ﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ**﴾ [النمل/ ٧٤]. ثم قال: ﴿**وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ**﴾ [النمل/ ٧٥].

وهكذا فسر الشيخ الطَّبْرَسِيّ الآيةَ في تفسيره «**مجمع البيان**».

ومن الواضح والبديهي أن «**الكِتَاب**» المذكور في الآية المذكورة غير «الكتاب» المشار إليه في الآية ٣٢ من سورة فاطر. ولهذا السبب فإن راوي الحديث نقل آية سورة فاطر بشكل مبتور

---

(١) راجعوا الصفحات ٣٣٢ –٣٣٣ من هذا الكتاب.

وناقص لأنه كان يعلم أنه لو قرأ الآية حتى آخرها فسيتبيّن أنه لو اعتبرنا الآية محصورة بالأئمة وقلنا إن المراد بالعباد هم الأئِمَّة لأصبحت الآية إهانة للأئِمَّة!!

دعونا نقرأ آية سورة فاطر هنا: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر/ ٣٢].

ونسأل الراوي الجاهل: أي إمام من الأئِمَّة كان ظالماً لنفسه، وأي إمام كان مقتصداً؟!! لا ندري لماذا أورد الكُلَيْنِيّ هذا الحديث في كتابه! هل أراد إن يثبت محبته للإمام الكاظم (ع) بهذا الحديث؟!

ثم إنَّ «**التوريث**» المذكور في الآية ٣٢ من سورة فاطر، بمعناه الذي أوضحناه في الفقرة الثانية من فصل «الإرث في القرآن»، لا يمكن قَصْرُهُ بداهةً على الأئِمَّة. لذا فما أراد رواة الكُلَيْنِيّ إثباته بهذا الحديث لم يتحقق، ولم يستفد أولئك الرواة من وضعهم هذا الحديث سوى فضح أنفسهم!

### ٩٢ـ بَابُ أَنَّ الأَئِمَّةَ (ع) عِنْدَهُمْ جَمِيعُ الْكُتُبِ الَّتِي نَزَلَتْ مِنْ عِنْدِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا عَلَى اخْتِلَافِ أَلْسِنَتِهَا

جاء في هذا الباب حديثان لم يُصحِّح المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ أيًّا منهما. اعتبر المَجْلِسِيُّ الحديث الأول مجهولاً والثاني ضعيفاً.

← **الحديث ١** - يدَّعي أنَّ الأئمَّةَ وَرِثُوا التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ وَكُتُبَ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ! وقد بيَّنَّا بطلان هذا القول خلال نقدنا للأحاديث السابقة. كما أن الحديث يقول: "**إِنَّ اللهَ لَا يَجْعَلُ حُجَّةً فِي أَرْضِهِ يُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ فَيَقُولُ لَا أَدْرِي!**".

هذا مع أن رسول الله ﷺ كان حُجَّةً وكان يقول عن كثير من الأسئلة التي يُسأل عنه: لا أدري، اصبروا حتى يأتيني الوحي بذلك. ولقد جاءت عبارات: ﴿مَا أَدْرِي﴾ [الأحقاف/ ٩] و﴿إِنْ أَدْرِي﴾ [الأنبياء/ ١٠٩] مرّات عديدة في القرآن، كما قال تعالى أكثر من مرَّة مخاطباً نبيَّه ﷺ: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ﴾ [الحاقة/ ٣] ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾ [الأحزاب/ ٦٣] و ﴿لَا تَدْرِي﴾ [الطلاق/ ١].

← **الحديث ٢** – سنده في غاية الضعف. إن ما يريد الكُلَيْنِيّ استخراجه من روايات هذا الباب هو أن الأئِمَّة كانوا يعلمون لغات عديدة مختلفة. هذا مع أن النبيَّ الأكرم ﷺ لم يكن يعلم لغة يهود المدينة العبرية، وكما أشار القرآن، كان اليهود يقولون للنبي «راعِنَا» ولم يكن ﷺ يعلم أنهم يقصدون الإساءة إليه بهذه العبارة، إلى أن قال الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا**﴾ [البقرة/ ١٠٤]، كي يمنع المؤمنين عن استخدام هذه الكلمة، وكي لا يستطيع اليهود استخدام الكلمة لغرضهم الخبيث.

كما أن الرسائل التي كان رسول الله ﷺ يكتبها لدعوة رؤساء البلدان المجاورة إلى الإسلام كانت باللغة العربية فقط، لا بلغات المُخَاطَبين بتلك الرسائل. وإذا كان حضرة سليمان (ع) يعلم لغة الطير فلا علاقة لسائر الأنبياء بهذا الأمر .

### ٩٣- بَابُ أَنَّهُ لَمْ يَجْمَعِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ إِلَّا الْأَئِمَّةُ (ع) وَأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ عِلْمَهُ كُلَّهُ

قبل البدء بدراسة أحاديث هذا الباب ونقدها أرى من الواجب عَلَيَّ في هذه الأيام الأخيرة من حياتي أن أذكِّر ببعض الحقائق. إن كاتب هذه السطور أمضى سنوات عديدة من عمره في الحوزات العلمية وأوساط علماء الدين والمعمَّمين وشاهد كثيراً من تزويرهم وتعصّبهم ومغالطاتهم وكتمانهم الحقائق.

### [بحث في دلالة عناوين الأبواب في كتب الحديث]

إحدى الحقائق التي من الضروري أن يعلمها القُرَّاء الطالبون للحقيقة، والتي لا يبدي العلماءُ اهتماماً كثيراً بإبرازها بل يسعَون في صرف انتباه الناس عنها، مسألة «**عناوين الأبواب في كتب الحديث**» والتي سنبيّنها في السطور التالية بعد ذكر عدة مقدمات:

١ – اعلم أن كتب الحديث والأخبار على نوعين:

أ) الكتب التي جمع مؤلفوها فيها كلَّ ما وصل إليهم من أحاديث وأخبار بغض النظر عن صحتها أو سقمها بحيث ينطبق عليهم صفة «حاطب الليل»، وأوكلوا التحقيق فيما جمعوه والتأمل فيه [والحكم عليه صحةً أو فساداً، قبولاً أو رفضاً] إلى الآخرين، ومن هذا النموذج تاريخ الطبري ومستدرك الوسائل للنوري الطبرسي وأمثالهما. في مثل هذه الكتب لا يأخذ

المؤلف على عاتقه مسؤولية رواياته.

ب) الكتب التي لم يقصد مؤلفوها مجرد جمع الأحاديث والأخبار - بعكس النوع الأول - بل دوّنوا الأحاديث في كتبهم بهدف استخراج المسائل العقائدية منها واستنباط الأحكام الشرعية. الكتب الأربعة - ومنها «الكافي» - هي من هذا النوع من كتب الحديث، وكما ذكرنا في مقدمة هذا الكتاب، ألّف الكُلَيْنِيّ كتابه هذا استجابةً إلى طلب أحد أصدقائه، واعتبر كتابه كافياً لمن أراد **"أن يكون عنده كتابٌ كافٍ يجمع [فيه] من جميع فنون علم الدين، ما يكتفي به المتعلِّم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين، والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادِقِين (ع) والسنن القائمة التي عليها العمل، وبها يؤدي فرض الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ"**[1].

٢ - النقطة المهمة الأخرى هي أنه في القرون السالفة التي لم تكن قد شاعت فيها بعد كتابة رسائل توضيح المسائل كما راج ذلك منذ العهد الصفوي، كان العلماء يُظْهِرون آراءهم وفتاواهم وأقوالهُم المختارة في العناوين التي يختارونها لكل مجموعة من الأحاديث في كتبهم، وعناوين الأبواب في كتب الحديث من النوع الثاني لم تكن في أغلب الموارد مجرّد عناوين مناسبة لمجموعة من الأحاديث، بل كانت - كما قلنا - بياناً لمشرب المؤلف ورأيه الفقهي والعقائدي وقوله المختار الذي يستنبطه من أحاديث كل باب! (فتأمَّل).

٣ - بناءً على ما تقدم من الواضح أنه حتى لو لم يُعتَبَر حديثٌ من الأحاديث «**صحيحاً**» طبقاً لقواعد علم الرجال وقوانين دراية الحديث، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن هذا الحديث مردودٌ لدى العلماء جميعهم! فما أكثر الأحاديث المُضعَّفة والمردودة استناداً إلى أصول علم الرجال وقواعد علم الدراية وبالنتيجة هي أحاديث فاقدة للحجيّة، إلا أنها مقبولة لدى علمائنا مع الأسف!!

فمثلاً، قَبِلَ الشيخُ الصدوقُ الأحاديثَ واضحةَ البطلان التي تنصُّ على أن شهر رمضان لا ينقص عن ثلاثين يوماً إطلاقاً!!! كما أن المَجْلِسِيَّ قَبِلَ بصراحة في كتابه «**مرآة العقول**» بعض

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٨، خطبة الكتاب.

الأخبار الضعيفة!(1) ونموذج آخر على ما نقول أحد شيوخ زماننا ويُدعى «عبد الله جوادي الآمُلي» - الذي تدعمه حكومتنا الحالية وتثني عليه كثيراً - مع أن فكره ملوَّثٌ تماماً بأفكار الفلسفة اليونانية. هذا الشيخ - خلافاً لقواعد علم الرجال والدراية - لم يكن يرفض أحاديث «محمد بن سِنَان» رغم أنه كان من الضعفاء المجروحين!!

والأهم من ذلك، أن كثيراً من علمائنا - مع الأسف الشديد - يعتبرون مجرد تدوين الحديث في أحد الكتب الأربعة - وفي مقدّمها كتاب «الكافي» - قرينةً من قرائن الثقة بالحديث!!(2) ويعتمد كثير من العلماء على روايات كثير من كتب الحديث، فعلى سبيل المثال يقبل علماؤنا روايات كتاب «**كامل الزيارات**» لابن قولويه، بحجة واهية هي أنّ المؤلف كان ملتزماً بصحة أسانيد كتابه!!(3) مع أن هذا الكتاب يحتوي أفكاراً ضعيفةً وخرافيةً(4). وقال الشهيد الثاني أيضاً في كتابه «**الدراية**» (ص٣٠) لقد عمل الشيخ الطوسي في كتبه الفقهية ببعض الأحاديث الضعيفة!!

في الواقع عندما يُسَمِّي الكُلَيْنِيُّ باباً من أبواب كتابه «الكافي» بـ (بَابُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَبْقَ فِي الْأَرْضِ إِلَّا رَجُلَانِ لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةَ) (=باب ٦٤)، أو (بَابٌ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ شُهَدَاءُ الله عَزَّ وَجَلَّ عَلَى خَلْقِهِ) (=باب ٦٧)، أو (بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْإِشْرَافِ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ) (=باب ١٦٩)، فإنه يُبَيِّن في الواقع عقيدته بواسطة هذه العناوين. ولهذا السبب حتى لو لم يوجد أي حديث صحيح في تلك الأبواب فلا يمكن الادعاء بأيِّ وجه من الوجوه أن الكُلَيْنِيَّ ذاتَه أو الصدوق -اللذَيْن أوردا أحاديث في كتبهما دون إبداء أي شكٍّ بها أو اعتراض على متونها- لم يكونا يُصَحِّحَا تلك الأحاديث أو لم يكونا يقبلا بمتونها. (فتدبَّر جِدّاً)

---

(١) كالحديث رقم ٦٣ في الباب ١٦٥ والحديث ٦ في الباب ١٧٤ والحديث ٢ في الباب ١٧٥، و..... ويعلم أهل الفنّ أنّه قبل كثيراً من الأحاديث المجهولة.

(٢) راجعوا في هذا الموضوع كتب **دراية الحديث**.

(٣) راجعوا حاشية الصفحة ٣٦-٣١ من الكتاب الحالي، وراجعوا التعليقات على كتاب «**النقض**»، التعليقة ٢١٤ ص ١٣١٨ و ١٣١٩.

(٤) للاطلاع على نماذج من محتويات ذلك الكتاب راجعوا كتاب «**زيارت و زيارتنامه**» [أي زيارة المزارات وأدعية الزيارات].

رغم أنني بيَّنْتُ هذه المسألة لعدد من المشايخ ورغم أن كثيراً من المعمَّمين يعلمون هذه الحقيقة لكنهم يكتمونها عن العامة، فمثلاً إذا ووجهوا بانتقادٍ حول سبب ذكر الكُلَيْنِيّ في كتابه لأحاديث توهم تحريف القرآن دون أن يبدي أي انتقاد لها أو اعتراض عليها؟ أجابوا إجابةً مزوَّرةً قائلين: إن تلك الأحاديث المشار إليها ضعيفةٌ ولا يمكن الاستناد إليها! ونحن نقول نعم تلك الأحاديث غير صحيحة قطعاً ولكن إذا قام عالمٌ من العلماء بِرَدِّ تلك الأحاديث وإبطالها فهذا يُعبِّر عن علمه وفهمه الصحيح ولا علاقة لذلك بالكُلَيْنِيّ ولا بالصدوق ولا بالمَجْلِسِيّ أو غيرهم، ولا يمكننا أن ننسب ذلك الموقف الصحيح إلى الكُلَيْنِيِّ أو الصدوقِ أيضاً. بل عليكم أن تقيموا دليلاً واضحاً يُثْبِتُ أن الكُلَيْنِيَّ أو الصدوقَ اللذَيْن نقلا أمثال تلك الأحاديث في كتبهما دون إبداء أي اعتراض عليها، كانا يعارضانها فعلاً. لأنه من الواضح أنه إذا رَدَّ عالمٌ آخرُ تلك الأحاديث واعتبرها أحاديث باطلةً وساقطةً من الاعتبار، فهذا لا يعني أن الكُلَيْنِيّ أيضاً كان له الموقف ذاته وكان يردُّ تلك الأحاديث!

ويجب أن ننتبه إلى أنه -خاصَّةً في كتب الحديث من قبيل الكتب الأربعة- مجرد إعلان كون أحاديث الباب الفلاني في كتاب الكُلَيْنِيّ أو كتاب الصدوق ضعيفةً أو مجهولةً، لا يسلب مسؤولية مؤلفي تلك الكتب الذين رووا تلك الأحاديث دون انتقاد لها أو اعتراض عليها.

ولا يفوتنا أن نذكُر أن هناك سعياً كثيراً قد بُذِل لإخفاء فضائح الكُلَيْنِيّ، ومن جملة ذلك أنهم قالوا إن بعض أحاديث الكُلَيْنِيّ أو الصدوق أو..... متعارضة تعارضاً لا يقبل الجمع، ولا يمكن أن يُقال إن من أدرجها في كتابه كان يؤمن بالشيء ونقيضة أي باعتقادين متعارضين، وَمِنْ ثَمَّ فالنتيجة التي يستنتجونها هي أنه من المؤكد أن أصحاب كتب الحديث تلك ما كانوا يقبلون بجميع الروايات التي نقلوها في كتبهم!

وأقول: إنَّ هذا الكلام ليس سوى ادعاء لا دليل عليه، لأنه: **أولاً**: نحن لسنا متأكدين أن الكُلَيْنِيّ أو الصدوق كانا منتبهَيْن إلى التناقض والتعارض الموجود في الأحاديث التي نقلاها[1].

---

(١) راجعوا الصفحة ٤٦-٤١ من الكتاب الحالي. وعلاوة على ذلك لقد بيَّنَّا في أبواب مختلفة من الكتاب الحالي أن الكُلَيْنِيّ لم يكن منتبهاً إلى تعارض أحاديثه.

فذلك الكلام لا يكون مقبولاً إلا إذا تم إثبات تنبُّه ذينك المؤلِّفَيْن وإقرارهما بتعارض بعض الأخبار في كتبهما وتناقضها، وليس لدينا دليل يثبت إقرارهما بذلك.

**ثانياً**: لنفرض أننا قبلنا ادعاءَكم. ولكن أكثر ما يثبته هذا الادعاء هو أن ذينك المؤلِّفَيْن لم يكونا موافقَين على الأخبار المعارضة للعناوين التي اختاراها لأبواب كتبهما، ولكن هذا لا يثبت بأي وجه من الوجوه أنهما لم يكونا موافقَين على الأحاديث غير الصحيحة التي تتفق مع العناوين التي اختاراها لأبواب كتبهما.

بعد هذه المقدمة نقول إن أحد العناوين التي تُظهر فساد عقيدة الكُلَيْنِيّ عنوان هذا الباب ٩٣ من الكافي. لقد أورد في هذا الباب ٦ أحاديث هدفها بث بذور الشك في صحة سند الإسلام الأصلي! إن رواة هذا الباب يريدون أن يثبتوا -نعوذ بالله- أنه لم يجمع أحدٌ القرآنَ الكريمَ سوى عليِّ بن أبي طالب (ع)، وأن ليس لِأَحَدٍ علمٌ صحيح بالقرآن إلا عليٌّ (ع)! في الواقع يريدون أن يقولوا إن القرآن الذي بين أيدي المسلمين لا يتضمَّن جميع الآيات التي أنزلها الله، لأن هذا القرآن ليس هو الذي قام عليٌّ (ع) بجمعه، أما القرآن الذي جمعه عليٌّ (ع) فليس بأيدي المسلمين اليوم بل بأيدي الأئِمَّة!

في الحديث الأول من هذا الباب يقول: "**مَا ادَّعَى أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ جَمَعَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ كَمَا أُنْزِلَ إِلَّا كَذَّابٌ، وَمَا جَمَعَهُ وَحَفِظَهُ كَمَا نَزَّلَهُ اللهُ تَعَالَى إِلَّا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام وَالْأَئِمَّةُ مِنْ بَعْدِهِ عليهم السلام**!!".

وفي الحديث الثاني تصريح بأنه "**مَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ عِنْدَهُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ كُلِّهِ ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ غَيْرُ الْأَوْصِيَاءِ**".

من البديهي أن المتاجرين بالمذهب لا يمكنهم القول إن المقصود من الحديث هو تفسير الآيات، لأن «**ظاهر**» القرآن غير تفسير القرآن، والحديث يزعُمُ أن لا أحد يستطيع أن يدَّعي أن عنده حتى «**ظاهر**» القرآن إلا الأئِمَّة!!

يقول المَجْلِسِيّ في شرح الحديث الأول:

"... وهذا ردٌّ على قوم زعموا أن القرآن ما في المصاحف المشهورة، وكما قرأه القُرَّاء السبعة

وأضرابهم، واختلف أصحابنا في ذلك، فذهب الصدوق ابن بابويه وجماعة إلى أن القرآن لم يتغيَّر عما أنزل ولم ينقص منه شيء، وذهب الكُلَيْنِيُّ والشيخ المفيد قدس الله روحهما وجماعة إلى أن جميع القرآن عند الأئمة عليهم السلام، وما في المصاحف بعضه، وجمع أمير المؤمنين صلوات الله عليه كما أنزل بعد الرسول ﷺ............ قال شيخنا السديد المفيد رَوَّحَ اللهُ روحَه في «جواب المسائل السروية» أن الذي بين الدفتين من القرآن جميعه كلام الله وتنزيله، وليس فيه شيء من كلام البشر وهو جمهور المنزل، والباقي مما أنزله الله تعالى قرآناً عند المستحفظِ للشريعة المستودعِ للأحكام، لم يضِعْ منه شيءٌ، ......... فلذلك قال جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: أما والله لو قُرئ القرآن كما أُنزِل لألفيتمونا فيه مسمَّين كما سُمِّي من كان قبلنا!! وساق الكلام إلى أن قال: غير أن الخبر قد صحَّ عن أئمتنا عليهم السلام أنهم أمروا بقراءة ما بين الدفتين وأن لا نتعدَّاه إلى زيادة فيه ولا نقصان منه حتى يقوم القائم (ع) .... الخ"[(١)].

ثم قال المَجْلِسِيّ:

"والأخبار من طريق الخاصة والعامة في النقص والتغيير متواترة....... وهذا معلوم متواتر من طريق أهل البيت عليهم السلام، وأكثر أخبار هذا الباب مما يدل على النقص والتغيير..."[(٢)].

ونسأل الكُلَيْنِيّ والمفيد و.... إذا كان الأَئِمَّةُ وحدهم فقط قد جمعوا القرآن بأكمله، وكان القرآن الذي بين أيدي أمة الإسلام اليوم ليس القرآن الذي أنزله الله بتمامه، ولم يكن المسلمون يمتلكون كلَّ القرآن، فماذا تقولون في قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾ [فصلت/ ٤١-٤٢]، وفي قوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر/ ٩] ؟!

يقول الشيخ الطَّبْرَسِيّ في تفسير الآية الأخيرة في تفسيره «**مجمع البيان**»:

"«**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ**» أي القرآن «**وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**» عن الزيادة **والنقصان** والتحريف والتغيير عن قتادة وابن عباس، ومثله (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ)

---

(١) المَجْلِسِيّ، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، ج ٣، ص ٣٠ -٣١. (المُتَرْجِمُ)

(٢) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣١. (المُتَرْجِمُ)

[فصلت/ ٤٢]. وقيل معناه متكفل بحفظه إلى آخر الدهر **على ما هو عليه** فتنقله الأمة وتحفظه عصراً بعد عصر إلى يوم القيامة لقيام الحجة به على الجماعة من كل من لزمته دعوة النبي ﷺ".

أيها القارئ المحترم! أجب بإنصاف، كيف يمكن أن يؤمن الإنسان بالآيتين اللتين ذكرناها أعلاه وفي الوقت ذاته يقول: لم يجمع أحدٌ القرآنَ كلَّه إلا الأئِمَّة، وأنهم وحدهم الذين يعلمون به كله!؟ **اللهم اشْهَدْ أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا يَقُولُونَ.**

بناءً على ذلك يمكننا أن نفهم بسهولة سبب تجاهل علمائنا لهذه الحقائق وسعيهم بكل الطرق الممكنة إلى صرف أذهان الناس وتفكيرهم عن الانتباه إلى هذه الحقائق، لأنه إذا عرف الناس أنَّ كتبَ مذهبهم الأصلية والأساسية كَتَبَهَا أفرادٌ فاسدو العقيدة لا يُمَيِّزون بين الصحيح والضعيف، فإن بنيان مذهبهم -الذي يمثل دكان استرزاق لعلمائنا- سوف يهتزُّ وسوف تكسد تجارتهم عندئذ!

إن ادِّعاء هذا الباب ٩٣ في الكافي هو -كما ذكرنا- إن القرآن الموجود بين أيدي المسلمين لا يشتمل على جميع ما أنزله الله من آيات، لأن علياً لم يكن هو الذي جمع هذا القرآنَ، أما القرآنُ الذي جمعه الإمام عليٌّ عليه السلام فليس بين أيدي المسلمين اليوم، بل هو لدى الأئِمَّة فقط، ولم يعلم المسلمون بهذه الحقيقة اللهم إلا بعض الكذَّابين من أمثالِ «مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ» وَ«سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ» وَ«عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ» وَ«عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ» -اللذين تعرَّفْنا عليهم فيما سبق-، و «الْمُنَخَّلِ» وَ«عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ» اللذَيْن سنعرِّف بهما هاهنا.

**[نماذج لروايات «الْمُنَخَّلِ بْنِ جميل» و«عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ» التي تكشف ضعفهما وعدم وثاقتهما]**

اعتبر النجاشيُّ «**الْمُنَخَّلَ بْنَ جميل**» "ضعيفاً، فاسدَ الرواية"[١]، وقال عنه الكِشِّيّ: "هو لا شيء، مُتَّهَمٌ بالغلو"[٢]. وقال عنه العلامة الحلي: "كان كوفيًّا ضعيفاً وفي مذهبه غلو وارتفاع. قال محمد بن مسعود سألت علي بن الحسن عن الْمُنَخَّلِ بْنِ جميل فقال: هو لا شيء مُتَّهَمٌ"[٣]. وقال ابن

---

(١) **رجال النَّجاشيّ**، ص ٤٢١. (الْمُتَرْجِمُ)

(٢) رجال الكِشِّيّ، طبعة مشهد المحققة، ص ٣٦٨. (الْمُتَرْجِمُ)

(٣) **رجال العلامة الحلي**، ص ٢٦١ . (الْمُتَرْجِمُ)

الغضائري: "نسب إليه الغلاة أحاديث كثيرة".

أما «عَمَّارُ بْنُ مَرْوَانَ» فهو مهملٌ وكان غالباً ما يذيع أحاديث «**الْمُنَخَّلِ**». ويَتَبَيَّنُ من رواياته أنه كان شخصاً فاسد العقيدة. فأربعةٌ من أحاديث الباب الفاضح رقم ١٦٥ في الكافي من روايته (الأحاديث ٢٥ و٢٦ و٢٧ و٣١)، كما أنه روى الحديث الثاني في الباب ١٧٦ من الكافي. وقد نقل آياتٍ من القرآن بشكل مُحَرَّفٍ في ثلاثة أحاديث من الأحاديث التي رواها في الباب ١٦٥ (الأحاديث ٢٥ و٢٦ و٢٧). ففي الحديث رقم ٢٥ من الباب ١٦٥ نقل عن «**الْمُنَخَّلِ**» أنه قال: **"نَزَلَ جَبْرَئِيلُ عليه السلام بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم هَكَذَا...."**!!. فإذا كان المسترزقون بالمذهب المتعصبون، يستطيعون أن يدَّعوا بشأن الحديث ٣١ من الباب ١٦٥ أن المقصود من الكلمات المضافة فيه على نص الآية[1] تفسير الآية، فإنهم لا يستطيعون أبداً أن يدَّعوا هذا الادِّعاء بشأن الأحاديث الثلاثة المذكورة التي تكرَّرَتْ فيها الجملة ذاتُها [يعني جملة: **نَزَلَ جَبْرَئِيلُ (ع) بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم هَكَذَا**] في الأحاديث الثلاثة!

في الحديث ٢٦ من الباب ١٦٥ ذُكِر أن الآية ٢٣ من سورة البقرة نزلت على النحو التالي: (**وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فِي عَلِيٍّ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ!**).

فنسأل: **أولاً**: أرونا الآيات التي نزلت بشأن عليٍّ في القرآن؟ **ثانياً**: بأي دليل كان غيرُ المسلمين مرتابين بالآيات المذكورة فقط؟ إن قلتم إنهم كانوا في ريبٍ من الآيات الأخرى أيضاً؟ قلنا: في هذه الحالة لم تكن هناك حاجة إذن لذكر عبارة (فِي عَلِيٍّ) في الآية.

وروى هذان الكذَّابان [أي «**عَمَّارُ بْنُ مَرْوَانَ**» عن «**الْمُنَخَّلِ**»] أن الآية ٩٠ من سورة البقرة أُنْزِلَتْ على النحو التالي: (**بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فِي عَلِيٍّ بَغْيًا**)[2]. وأن الآية ٤٧ من سورة النساء أُنْزِلَتْ على النحو التالي: (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا**

(١) نص الحديث ٣١ في الباب ١٦٥ من الكافي هو: "عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ مُنَخَّلٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) قَالَ: (أَفَكُلَّما جاءَكُمْ مُحَمَّدٌ بِما لا تَهْوى أَنْفُسُكُمُ) بِمُوَالَاةِ عَلِيٍّ فَـ (اسْتَكْبَرْتُمْ) (فَفَرِيقاً) مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ (كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُون)".

(٢) **أصول الكافي**، ج ١، ص ٤١٧، الباب ١٦٥، الحديث ٢٥. (المُتَرْجِمُ)

نَزَّلْنَا فِي عَلِيٍّ نُوراً مُبِيناً)!![1]

ونكرِّر كلامنا ونسأل: **أولاً**: أرونا الآيات التي نزلت بشأن علي في القرآن؟ **ثانياً**: الآية ٩٠ من سورة البقرة كالآيات التي سبقتها، والآية ٤٧ من سورة النساء كلها خطاب لليهود. ومن جملة ذلك أن الله تعالى قال في الآية ٨٦ من سورة البقرة ﴿**أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ**﴾ وعطفاً على ذلك قال في الآية ٩٠ ﴿**بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ....**﴾ [البقرة/ ٩٠].

ورغم أن الشيخ الطَّبْرَسِيّ غالباً ما يذكر أحاديث الكُلَيْنِيّ في تفسيره «**مجمع البيان**» كأحد الأقوال التفسيرية، ولكنه في شأن الآية ٢٣ والآية ٩٠ من سورة البقرة لم يُشِر أدنى إشارة إلى روايَتَيْ الكُلَيْنِيِّ بل قال: "«بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله» يعني اليهود الذين كفروا بالقرآن ودين الإسلام المنزل على محمد ﷺ.".

وليس من المعقول أن يخاطب اللهُ اليهودَ الذين كانوا كافرين بنبوة النبيِّ وكانوا يناصبونه العداء، فيقول لهم: آمنوا بما أنزلنا في عليٍّ!! أو يقول لهم: بئسما صنعتم أن كفرتم بالآيات التي أنزلها اللهُ في عليٍّ!! فليت شعري! هل كانوا قد آمنوا بالآيات الأخرى ولم يكفروا إلا بتلك الآيات فقط؟

وقد نقل هذان الكذَّابان في الحديث ٣١ من الباب ١٦٥ في الكافي، الآية ٨٧ من سورة البقرة – التي هي خطاب من الله لليهود – على النحو التالي: (**أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ مُحَمَّدٌ**[2] **بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ بِمُوالاةِ عَلِيٍّ فَاسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ!**) [البقرة/ ٨٧].

ونقول: أساساً لم يقتُلْ اليهودُ المخاطَبُون في الآية، آلَ محمدٍ –الذين في ذهن الكُلَيْنِيّ وأمثاله– حتى تقول الآيةُ لهم مثل هذا الكلام. راجعوا بشأن هذه الآية ما ذكره الشيخ الطَّبْرَسِيّ في تفسيره «**مجمع البيان**».

---

(١) **أصول الكافي**، ج ١، ص ٤١٧، الباب ١٦٥، الحديث ٢٧. (المُتَرْجِمُ)

(٢) في القرآن الكريم، جاءت هنا كلمة "رَسُولٌ" بدلاً من "محمَّدٌ".

ومن أكاذيب «عَمّارِ بْنِ مَرْوَانَ» الأخرى الحديث الثاني في الباب ١٦٧ الذي افترى فيه على حضرة باقر العلوم (ع) أنه قال: "**إِنَّا لَنَعْرِفُ الرَّجُلَ إِذَا رَأَيْنَاهُ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَحَقِيقَةِ النِّفَاقِ!**". وبطلان هذا الحديث واضح في ضوء ما قلناه في نقدنا للحديث الأول في الباب ٩١.

← **الحديث ٥** – وفي الحديث الخامس من هذا الباب (الباب ٩٣ الذي نحن فيه) يقول عددٌ من الكذَّابين: إن الإمام – بعد أن تلا الآية ٤٠ من سورة النمل – أقسم بالله وقال: "**وَعِنْدَنَا وَاللهِ عِلْمُ الْكِتَابِ كُلُّهُ!**".

وأقول: إن الآية المذكورة هي التالية: ﴿**قَالَ الَّذِى عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي**﴾ [النمل/ ٤٠].

ولم يبيِّن الإمام – في هذا الحديث – ما يقصده من «**الْكِتَابِ**» (**الذي عِنْدَهُم عِلْمُهُ كُلُّهُ**). فإن كان المقصود هو القرآن فلم يكن في زمن سليمان (ع) قرآنٌ حتى يعلم «آصف بن برخيا» جزءاً منه، ويعلمه الإمامُ كلَّه. وإن كان قصده كتاباً آخر فما هو؟ هل كان قصده أن «آصف بن برخيا» كان يعلم جزءاً من الكتاب فاستطاع بذلك أن يأتي بعرش بلقيس، أما نحن (الأئِمَّة) فنعلم الكتاب كله لذلك يمكننا أن نتصرف في السماوات والأرض؟! هل يمكننا أن نتعلق بمثل هذه الأفكار استناداً إلى رواية حفنة من الكذَّابين، ونعتقد بها؟

لا يجوز في فهمنا لآيةٍ من القرآن أن نغفل عن سائر الآيات، ولذلك:

**أولاً**: عليكم أن تثبتوا أن الذي كان ﴿**عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ**﴾ كان بشراً؟!! لأن هناك قولاً راجحًا بأنه لم يكن بشراً! إذْ يمكننا أن نفهم هذا من سؤال حضرة سليمان (ع) في الآية ٣٨ من سورة النمل مخاطباً جميع الحاضرين، الأمر الذي يُبيِّن أن كبار الحاضرين في مجلسه كانوا يستطيعون أن يحضروا عرش بلقيس –بسرعات مختلفة طبعاً– إلى قصر سليمان وأن هذا العمل لم يكن منحصراً بفرد واحد. ثم إنه لم يكن جنيٌّ واحد فقط حاضراً في خدمة سليمان بل كان في خدمته جنودٌ من الجن (النمل/ ١٧، وسبأ/ ١٢). وإحضار عرش بلقيس لم يكن العمل العجيب وغير العادي الوحيد الذي كانوا يقومون به لسليمان بل كانوا يقومون له بأعمال غير عادية وعجيبة أخرى (الأنبياء/ ٨٢، سبأ/ ١٢، و ص/ ٨٧)، إضافة إلى ذلك لما كان الفرد الأول في

الآية ٣٩ جِنِّيّاً فبأي دليل تقولون إن الفرد الثاني في الآية ٤٠ لم يكُنْ جِنِّيّاً أيضاً. وإلا لو كان الفرد الثاني بشراً فلا شك أن حضرة سليمان النبي (ع) كان أولى منه بامتلاك ﴿**عِلْمٍ مِنَ الْكِتَابِ**﴾. في حين أنه طبقاً للآية القرآنية لم يحضر سليمان (ع) عرش ملكة سبأ بنفسه، بل طلب من الأفراد الذين تحت امرته أن يقوم أحدهم بإحضار عرش ملكة سبأ إليه، أي أن سليمان لم يكن ممن ﴿**عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ**﴾، فكيف يكون الأئِمَّة الذين يفتقدون مقام النُّبُوَّة عندهم **عِلْمُ كُلِّ الْكِتَابِ**؟! هل يريد رواة الكُلَيْنِيّ أن يقولوا إن الأئِمَّة لم يكونوا بشراً؟!

**ثانياً**: أنتم الذين ترفضون القياس في الدين، لماذا تستعملون القياس هنا؟ إذا كان حضرة سليمان عليه السلام لديه في حاشيته مَنْ ﴿**عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ**﴾ فكيف تقيسون غير الأنبياء عليه؟! أضف إلى ذلك - كما ذكرت في تفسير «**تابشى از قرآن**» [**شعاعٌ من القرآن**] - أنه طبقاً لما يُفهَم من الآية ٣٥ من سورة ص فإن تسخير الجن لسليمان كان أمراً استثنائياً خاصَّاً به وليس لدينا أي دليل على تعميم ذلك إلى غيره من الأنبياء والأولياء.

**ثالثاً**: استدلّ الغلاة بهذه الآية على إثبات الولاية التكوينية للأئمَّة على كل ذرات الكون في حين أنّ هذا الاستدلال غير صحيحٍ لأن عمل ذلك الفرد المذكور كان نقل شيء من مكان إلى آخر في أقل مدة ممكنة، ولا علاقة لهذا العمل بالتصرّف في عالم الخليقة ولا يثبت الولاية التكوينية لغير الله.

**رابعاً**: كيف يمكن لإنسان أن يكون لديه ولاية تكوينية ويكون تحت إمرة شخص فاقد لمثل هذه الولاية التكوينية، ومطيعاً له.

**خامساً**: يَتَبَيَّنُ من كلام حضرة سليمان عليه السلام الذي شكر الله قائلاً: ﴿**هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي**﴾ [النمل/ ٤٠] أنه اعتبر إحضار عرش بلقيس من عمل الله ولم يعتبره من عمل ذلك الشخص الذي أحضره.

**سادساً**: إذا كنتم تعتقدون بناء على هذا الحديث وأمثاله أنّ الأئمَّة كانوا أصحاب علم بكل الكتاب، فالولاية التكوينية إذن فُوِّضَت إليهم، فلماذا لا تنتبهون إلى كلام علي عليه السلام الذي قال إن الشخص المذكور دعا الله وطلب منه فأحضر الله له عرش بلقيس؟ وذلك في قول علي عليه السلام:

**"أسألك باسمك الذي سألك به عبدك الذي كان عنده علم من الكتاب فأتيته بالعرش قبل أن يرتدّ إليه طرفه"**. (الصحيفة العلوية، دعاؤه في اليوم الخامس عشر من الشهر).

← **الحديث ٦** – نقدنا هذا الحديث في الصفحة ١١٥ من الكتاب الحالي فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ.

### ٩٤ـ بَابُ مَا أُعْطِيَ الْأَئِمَّةُ (ع) مِنِ اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ

جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يُصحِّح المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ أيَّ واحد منها، واعتبر المَجْلِسِيّ الحديثين ١ و ٢ مجهولين، والحديث ٣ ضعيفاً.

وقد روى أحاديث هذا الباب أشخاص من قبيل «علي بن الحكم» و«محمد بن الفضيل» و«الحسين بن سعيد» و«المُعلّى بن محمد» الذين عرّفنا بهم في الصفحات السابقة. وأحد الرُّواةِ الآخرين هذا الباب «**هارون بن الجَهْم**». وأكثر رواياته من الأوهام. وأحد نماذج أحاديثه الحديث الثالث في الباب ١٢٤ الذي ضعَّفه المَجْلِسِيّ نفسه. وقد استند في الحديث المذكور بصورة واضحة البطلان إلى الآية ٥٣ من سورة الأحزاب على نحو يستحيل من الإمام أن يقول مثل ذلك الكلام، أو استند إلى الآية ٣ من سورة الحجرات مع أنّها تتعلّق بزمن حياة النبي ﷺ، والإمام بالطبع يعلم هذا الموضوع أفضل من الآخرين. والمثير للانتباه أنّ «هارون بن الجهم» يروي الحديث الثاني في هذا الباب عن شخص لم يعرِّفه لنا!

متون أحاديث هذا الباب خرافية وغير معقولة، وهي تقول "إِنَّ اسْمَ اللهِ الْأَعْظَمَ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَسَبْعِينَ حَرْفاً!". وفي الحديث الثاني ادَّعى الراوي "أَنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ (ع) أُعْطِيَ حَرْفَيْنِ... وَأُعْطِيَ مُوسَى (ع) أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ وَأُعْطِيَ إِبْرَاهِيمُ (ع) ثَمَانِيَةَ أَحْرُفٍ، وَأُعْطِيَ نُوحٌ (ع) خَمْسَةَ عَشَرَ حَرْفاً، وَأُعْطِيَ آدَمُ (ع) خَمْسَةً وَعِشْرِينَ حَرْفاً، وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى جَمَعَ ذَلِكَ كُلَّهُ لِمُحَمَّدٍ ﷺ وَإِنَّ اسْمَ اللهِ الْأَعْظَمَ ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ حَرْفاً أُعْطِيَ مُحَمَّدٌ ﷺ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ حَرْفاً وَحُجِبَ عَنْهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ!!". وفي الحديث الأول والثالث قيل إن آصَفَ بن برخيا كان عنده حَرْفٌ وَاحِدٌ مِنْ حُرُوفِ اسْمِ اللهِ الْأَعْظَمِ!

ونسأل:

**أولاً**: بناء على الحديث الثاني، هناك تناقُصٌ تدريجيٌّ في العدد الذي يمتلكه الأنبياء مِنْ

حُرُوفِ اسْمِ اللهِ الْأَعْظَمِ منذ آدم (ع) فمن بعده، أي أنَّ كلَّ نبيٍّ كان يمتلك عدداً أقلَّ مِنْ حُرُوفِ اسْمِ اللهِ الْأَعْظَمِ مما امتلكه النبيُّ الذي قبله، ويبدو أن هذا كان طبقاً لحكمةٍ إلـهيةٍ. فكيف تغيَّر ذلك زمن النبيّ الأكرم ﷺ وصعد العددُ فجأةً صعوداً كبيراً؟!

**ثانياً**: طبقاً للحديث الثاني، الأنبياء هم الذين يمتلكون أعداداً معيَّنةً مِنْ حُرُوفِ اسْمِ اللهِ الْأَعْظَمِ، فكيف كان عند «آصف بن برخيا» حَرْفٌ وَاحِدٌ مِنْه مع أنه لم يكن نبيَّاً؟! هل كان «آصف» نبياً أيضاً؟! وإن لم يكن نبياً فكيف لم يكن عند سليمان (ع) أيُّ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ اسْمِ اللهِ الْأَعْظَمِ وكان عند أحد نُوَّابه العاملين لديه حرفٌ منه؟! يبدو أن امتلاك عددٍ مِنْ حُرُوفِ اسْمِ اللهِ الْأَعْظَمِ في هذه الأحاديث ليس له قاعدة ولا حكمة مُعيَّنة. لأننا إذا قلنا إن الأنبياء أولي العزم فقط كان لديهم عددٌ مِنْ حُرُوفِ اسْمِ اللهِ الْأَعْظَمِ، ففي هذه الحالة كان ينبغي أن لا يمتلك حضرة آدم (ع) أيَّ حرف مِنْه، وإن قلنا: بل جميع الأنبياء كان لديهم عددٌ مِنْ حُرُوفِ اسْمِ اللهِ الْأَعْظَمِ، ففي هذه الحالة لماذا لم يكن عند سليمان (ع) أيُّ حرفٍ مِنْه في حين كان عند أحد نُوَّابه العاملين لديه حرفٌ منه؟!

**ثالثاً**: يقول رواة الكُلَيْنِيّ الكذَّابون في هذا الباب إن الأئِمَّة "عندهم مِنَ الِاسْمِ الْأَعْظَمِ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ حَرْفاً، وَحَرْفٌ وَاحِدٌ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى اسْتَأْثَرَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَهُ"، ولكن هذا الادِّعاء يتعارض تعارضاً لا يقبل الجمع مع أحاديث الباب ١٠٦ الذي عنوانه: "بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) يَعْلَمُونَ عِلْمَ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ **وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمُ الشَّيْءُ**". فأحاديث الباب ٩٣ تقول إن حرفاً مِنْ حُرُوفِ اسْمِ اللهِ الْأَعْظَمِ حُجِبَ عن الأئِمَّة فهم لا يعلمونه، وهذا لا يتماشى مع القول بأنهم لَا يَخْفَى عَلَيْهِمُ أيُّ شَيْءٍ، ولا مع القول بأنهم عالمون بكل شيءٍ لَا يَجْهَلُون (كما يدَّعي الحديث الأول الطويل في الباب ٧٣)[1] إذْ لو كانوا كذلك فعلاً لَوَجَبَ أن يعلموا حروفَ اسْمِ اللهِ الْأَعْظَمِ جميعها!

**رابعاً**: إن ادِّعاء معرفة الأئِمَّة باسمِ اللهِ الأعظم مخالفٌ لما جاء في كتاب «مفاتيح الجنان» في دعاء «المشلول» وفي دعاء ليلة التاسع من ذي الحجة.

(١) يُراجع ص ٤٥٣ من هذا الكتاب. (المُتَرْجِمُ)

فيقول الإمام في دعاء «المشلول»: "**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِكَ أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ..**". ويقول في دعاء ليلة التاسع من ذي الحجَّة (أي ليلة يوم عرفة): "**وَأَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الْمَخْزُون في خزائنك الذي اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ لم يَظْهَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِكَ لَا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَل وَلَا عَبْدٌ مُصْطَفَى**".

**خامساً**: يتجاهل هؤلاء الرواة الكذَّابون أن الأسماء الإلـهية التي جاءتنا عن طريق الوحي أسماءٌ عربيةٌ، وأن الأسماءَ في العربية إما ثلاثية أو رباعية أو خماسية، وحتى الاسم الخماسي المزيد لا يكون أكثر من ستة أحرف، أي يقبل حرفاً مزيداً واحداً فقط. فالاسم الذي يتكون من ثَلاثَةٍ وَسَبْعِينَ حَرْفاً ليس سوى اسمٍ خياليٍّ ولا تحقُّق له في عالم الخارج. أضف إلى ذلك أن الحرف الواحد من الاسم لن يكون له تأثير الاسم ولا فائدته، فمثلاً لو أخذنا حرف الألف أو حرف الحاء من اسم أحمد فهل يكون هذا الحرف الذي أخذناه من الاسم هو ذات الاسم نفسه؟ بالطَّبْعِ لا. لكن الرواة الجهلة لم يكونوا يفهمون ما يلفِّقونه!

### ٩٥- بَابُ مَا عِنْدَ الْأَئِمَّةِ مِنْ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ (ع)

جاءت في هذا الباب خمسة أحاديث لم يُصحِّح المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ أيّاً منها، وصرَّح المَجْلِسِيّ بضعف الأحاديث ١ و٣ و٤ و٥، واعتبر الحديث الثاني مجهولاً. رُواةُ هذه الأحاديث بين مُهْمَلٍ أو ضعيف مثل: «سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ» وَ«مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ» وَ«عَبْدِ اللهِ بْنِ الْقَاسِمِ» وَ«مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ» الذين تمَّ التعريف بهم في الصفحات الماضية.

وَالرواي «مُوسَى بْنُ سَعْدَانَ» أيضاً قال عنه النجاشي والعلامة الحلي إنه «ضعيف». كما أن «مُحَمَّدَ بْنَ الْحُسَيْنِ الصائغ» مُتَّهمٌ وضعيفٌ. كما اعتبر الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» أمثال أحاديث هذا الباب بما في ذلك الحديثان ١ و٣ مرفوضةً ومردودةً[١].

لقد افترى الرواة في هذا الباب على الأئِمَّة بأنهم قالوا: إن عَصَا مُوسَى (ع) لَعِنْدَنَا وَإِنَّهَا لَتَنْطِقُ (!!). وأنهم قالوا: إن القميص الذي صار فيما بعد إلى يوسف (ع) هو الذي كان قد لبسه

---

(١) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

إبراهيم (ع) فحفظه من الاحتراق في النار، وهذا القميص قد صار إلينا(!!).

لقد ظنَّ رُواةُ الكُلَيْنِيِّ العوامُّ الجهلةُ والخُرافِيُّون والكذَّابون أن لِعَصَا موسى وقميصِ يوسف تأثير! ولم يدروا أنه: **أولاً**: لم يُذكَر في القرآن أن عصا موسى تنطق! **ثانياً**: لم يقل الله تعالى في سورة الأنبياء إننا منعنا النار من أن تحرق إبراهيم، بل قال: ﴿**قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ**﴾ [الأنبياء/ ٦٩]، أي كما يقول الشيخ الطَّبْرَسِيّ في تفسيره «**مجمع البيان**»: "جعلنا النار برداً وسلامة عليه كي لا يصيبه من أذاها شيء". ولا علاقة لهذا الموضوع بقميص إبراهيم. ورُواة الكُلَيْنِيّ الكذّابون جاهلون بالقرآن ولم يعلموا أن القرآن يقرِّر أن فاعل المعجزات هو الله تعالى وأن تحوّل العصا إلى ثعبان وبرود النار معلول لإرادة الله تعالى، وقد بيّن الله مراراً في عدد من آيات القرآن أنّه هو الذي فعل المعجزات وأوجدها، كما قال عن حضرة داود عليه السلام: ﴿**وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ**﴾ [الأنبياء/ ٧٩]، وقد شرح الشيخ الطَّبْرَسِيّ في تفسيره «**مجمع البيان**» الجملة الأخيرة في الآية فقال: "أي قادرين على فعل هذه الأشياء ففعلناها دلالة على نبوّته".

إن الله تعالى هو الذي يخلق المعجزة بإرادته تأييداً وتصديقاً لنبوّة الأنبياء الذين كان لهم منصب الرسالة الإلهية، وهذا لا يُثبت إمكانية وقوع مثل هذه المعجزات لمن كان لديه منصب الإمامة المنصوص عليها من جانب الحق. فإذا ادّعى شخصٌ أنّ الحَجَر الذي انفلقت منه اثنتا عشْرة عيناً في زمن موسى أو العصا التي كان يتوكأ عليها موسى، لدينا، فليس في هذا أي امتياز. إن حَجَر موسى كان في الصحراء آلاف السنين ولم يحدث منه أي أثر. لأن فاعل المعجزة - كما قلنا - هو الله تعالى وبالنسبة إلى ذات الله القدّوس لا فرق بين حَجَر وَحَجَر وَلَا بَيْنَ العصا التي كانت بيد موسى وأي عصا أخرى، وكلها خاضعة لإرادته. فلو كانت عصا موسى بيد شخص آخر لم تكن سوى عصا كسائر العصي. وللاطلاع أكثر على هذا الموضوع راجعوا ما كتبناه في هذا الكتاب (الصفحات ١٣٠ فما بعد).

والنقطة الأخرى أنه لا أساس في القرآن لإثبات المعجزة للإمام ولا يمكن إثبات هذه المعجزات باعتماد القياس.

## ٩٦- بَابُ مَا عِنْدَ الْأَئِمَّةِ مِنْ سِلَاحِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَمَتَاعِهِ

يشتمل هذا الباب على تسعة أحاديث لم يُصحِّح الأستاذُ البِهْبُودِيُّ منها سوى الحديث الثالث فقط. واعتبر المَجْلِسِيُّ الحديثَ الأول مجهولاً و الأحاديث ٢ و٤ و٩ ضعيفةً، و الأحاديث ٣ و٥ و٨ صحيحةً، واعتبر الحديثين ٦ و٧ حَسَنَيْن.

### [تذكير حول الأحاديث التي يتعارض صدرها مع ذيلها]

تذكير: قبل دراسة ونقد أحاديث هذا الباب لابُدَّ من ذكر بعض التوضيحات حول الروايات متعارضة الأجزاء، وهو موضوع لم يتم التنبُّه إليه إلا قليلاً مع الأسف.

إحدى القرائن الدالة على وضع الحديث أو ضعفه تضمُّنُه جانبين مختلفين ومخالفة بداية الحديث لنهايته. وقد أشار أحد الخرافيين ويُدعى «محمد باقر المحمودي» إلى هذا النوع من الأحاديث، وقال خلال بحثه في أحاديث «تاريخ دمشق» لابن عساكر ما نصُّهُ: "وهناك أحاديث ذات جانبين، صدرها شاهد لنا وذيلها شاهد لهم"[1]. وأقول إن هذا العيب لا يوجد في أحاديث «تاريخ دمشق» فقط، بل يُشاهد مثل هذا النوع من الأحاديث في «الكافي» أيضاً. لمّا كان وضّاعو الحديث لا يجدون حديثاً موافقاً لهواهم كانوا يضيفون إلى بداية حديثٍ ما أو إلى نهايته الأمور التي كانوا يريدونها، وينشرون الحديث بين الناس حتى إذا نقل الآخرون هذا الحديث بدا للناس أنهم بَتَرُوا الحديث واكتفوا بنقل جزء منه وأنهم تعمّدوا عدم نقل كل ألفاظ الحديث!

أحد النماذج على ذلك، الحديث الأول في الباب ٩٦ والحديث الثالث في الباب ١٠٣ في «الكافي»، اللذَيْن نجد أن بدايتهما لا تتفقا مع نهايتهما. فمثلاً في بداية الحديث ١٠٣ جعل الراوي علم الغيب منحصراً بالله تعالى ولكن في نهاية الحديث ذاته قال ما يخالف هذه الحقيقة!! (فتأمَّل جداً).

---

(١) مجلة كيهان فرهنغى، السنة الثانية، العدد التاسع، شهر آذر ١٣٦٥ هـ.ش، ص ٦، العمود الثالث.

➔ **الحديث ١**- ذكر الكِشّيّ أيضاًهذا الحديث في **رجاله** ذيل ترجمته لـ «سعيد الأعرج»، وجاء ما يشبهه في كتاب «**بصائر الدرجات**» أيضاً، وعلامات الكذب واضحة في متن الحديث. يقول «**سعيدُ السَّمّانُ**»:

"كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ فَقَالَا لَهُ: أَفِيكُمْ إِمَامٌ مُفْتَرَضُ الطَّاعَةِ؟ قَالَ فَقَالَ [الإمام الصادق عليه السلام]: لَا. قَالَ فَقَالَا لَهُ: قَدْ أَخْبَرَنَا عَنْكَ الثِّقَاتُ أَنَّكَ تُفْتِي وَتُقِرُّ وَتَقُولُ بِهِ وَنُسَمِّيهِمْ لَكَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَهُمْ أَصْحَابُ وَرَعٍ وَتَشْمِيرٍ وَهُمْ مِمَّنْ لَا يَكْذِبُ. فَغَضِبَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام فَقَالَ: مَا أَمَرْتُهُمْ بِهَذَا. فَلَمَّا رَأَيَا الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ خَرَجَا.".

كما تلاحظون، إلى هنا **لا**يوافق الحديثُ مشربَ رُواةِ الكُلَيْنِيّ[1]. لهذا نقرأ في بقية الحديث:

"فَقَالَ [الإمام الصادق عليه السلام] لِي: أَتَعْرِفُ هَذَيْنِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ هُمَا مِنْ أَهْلِ سُوقِنَا وَهُمَا مِنَ الزَّيْدِيَّةِ وَهُمَا يَزْعُمَانِ أَنَّ سَيْفَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم عِنْدَ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ[2]. فَقَالَ: كَذَبَا لَعَنَهُمَا اللهُ وَاللهِ مَا رَآهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْحَسَنِ بِعَيْنَيْهِ وَلَا بِوَاحِدَةٍ مِنْ عَيْنَيْهِ وَلَا رَآهُ أَبُوهُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَآهُ عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ فَإِنْ كَانَا صَادِقَيْنِ فَمَا عَلَامَةٌ فِي مَقْبِضِهِ؟ وَمَا أَثَرٌ فِي مَوْضِعِ مَضْرَبِهِ؟ وَإِنَّ عِنْدِي لَسَيْفَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم وَإِنَّ عِنْدِي لَرَايَةَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم وَدِرْعَهُ وَلَامَتَهُ وَمِغْفَرَهُ، فَإِنْ كَانَا صَادِقَيْنِ فَمَا عَلَامَةٌ فِي دِرْعِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم؟ وَإِنَّ عِنْدِي لَرَايَةَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم الْمِغْلَبَةَ، وَإِنَّ عِنْدِي أَلْوَاحَ مُوسَى وَعَصَاهُ وَإِنَّ عِنْدِي لَخَاتَمَ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ، وَإِنَّ عِنْدِي الطَّسْتَ الَّذِي كَانَ مُوسَى يُقَرِّبُ بِهِ الْقُرْبَانَ، وَإِنَّ عِنْدِي الِاسْمَ الَّذِي كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم إِذَا وَضَعَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ لَمْ يَصِلْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ نُشَّابَةٌ (!!). وَإِنَّ عِنْدِي لَمِثْلَ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الْمَلَائِكَةُ (؟). وَمَثَلُ السِّلَاحِ فِينَا كَمَثَلِ التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ فِي أَيِّ أَهْلِ بَيْتٍ وُجِدَ التَّابُوتُ عَلَى أَبْوَابِهِمْ أُوتُوا النُّبُوَّةَ، وَمَنْ صَارَ إِلَيْهِ السِّلَاحُ مِنَّا أُوتِيَ الْإِمَامَةَ. وَلَقَدْ لَبِسَ أَبِي دِرْعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم فَخَطَّتْ عَلَى الْأَرْضِ خَطِيطاً وَلَبِسْتُهَا أَنَا فَكَانَتْ وَكَانَتْ وَقَائِمُنَا مَنْ إِذَا لَبِسَهَا مَلَأَهَا إِنْ شَاءَ اللهُ".

---

(١) هذا الموضوع لا ينحصر بالحديث المذكور أعلاه بالطبع، بل جاء حديث في **رجال الكِشّيّ** ذيل ترجمة «هشام بن سالم مولى بشر بن مروان» يفيد أن الإمام لم يكن يحب أن يُعرَّف به بوصفه إماماً مفترَض الطاعة ومنصوصاً عليه مِنْ قِبَلِ الله (ص ٢٣٨-٢٣٩).

(٢) جاء في **رجال الكِشّيّ** «عبد الله بن الحسين الأصغر» بدلاً منه.

وفي الحديث الرابع في هذا الباب أيضاً قيل إن درع رسول الله ﷺ أطول من قامة الإمامين الباقر والصادق – عليهما السلام –.

هذا القسم الثاني من الحديث مليء بالإشكالات التي نشير إلى عددٍ منها فيما يلي:

**أولاً**: يقول «الممقاني» إن جناب «زيد بن علي» رحمه الله كان يقول: **"لَيْسَ الْإِمَامُ مِنَّا مَنْ جَلَسَ فِي بَيْتِهِ وَأَرْخَى سِتْرَهُ وَثَبَّطَ عَنِ الْجِهَادِ، وَلَكِنَّ الْإِمَامَ مِنَّا مَنْ مَنَعَ حَوْزَتَهُ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ وَدَفَعَ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَذَبَّ عَنْ حَرِيمِهِ."**[1].

وبناء عليه، لم يكن الزيدية يعتقدون أنّ إمامة الإمام منوطة بوجود متاع رسول الله ﷺ وسلاحه عنده.

**ثانياً**: كان السائلان من الزيدية، أي من أتباع ومحبّي أخ الإمام الباقر (ع)، ولم تكن بينهم وبين حضرة الإمام الصادق عليه السلام أي خصومة أبداً، بل كانوا معارضين بشدة لبني أميَّة ولم يكونوا ميّالين إلى بني العبّاس، فلم يكن هناك مبرِّرٌ للتقية، خاصَّةً أنّ الحاضرين في الجلسة كانوا يعرفون ذينك الشخصين ولم يقولوا إنهما من مؤيدي الحكومة أو جواسيسها أو أنه لا يمكن الوثوق بهما. علاوة على ذلك، وكما يعترف علماء الشيعة، كان الإمام الصادق عليه السلام يعيش في فترة انتقال الخلافة من بني أمية إلى بني العباس وكان حال الأمويين آيلٌ إلى الضعف في تلك الفترة كما لم يكن العباسيون قد أصبحوا ذوي قوّة كاملة وسيطرة تامة على الأوضاع، وَمِنْ ثَمَّ لم تكن هناك حاجة إلى التقية. وكما روى الكُلَيْنِيّ عن الإمام الكاظم (ع) أنه قال: لم يكن زمن الإمام الصادق زمن تقية. (الباب ١٢٩، الحديث ١٤).

ثم كيف يمكن أن نعتبر التعريف بالإمام من موارد التقيّة، في حين أنّ الكُلَيْنِيّ يقول في الأحاديث الأول والثاني والخامس في الباب ١٢٠ إن الإمام مشهور إلى درجة أنه إِذَا قَدِمْتَ الْمَدِينَةَ سَأَلْتَ الْعَامَّةَ وَالصِّبْيَانَ إِلَى مَنْ أَوْصَى فُلَانٌ؟ فَيَقُولُونَ: إِلَى فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ.[2]

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، كتاب الحجة، باب ما يفصل به بين دعوى..، ج ١، ص٣٥٧، الحديث ١٦. (المُتَرْجِمُ)

(٢) كلا المَجْلِسِيّ و البِهْبُودِيّ اعتبرا الحديث الأول في الباب ١٢٠ صحيحاً. واعتبر المَجْلِسِيّ الحديث الخامس أيضاً صحيحاً والحديث الثاني حسناً.

**ثالثاً**: لقد سأل الشخصان الزيديَّان المذكوران: أَفِيكُمْ إِمَامٌ مُفْتَرَضُ الطَّاعَةِ؟؟ وكلمة «أَفِيكُمْ» تشمل الإمام الصادق عليه السلام الذي كان في المجلس، لكن إمام الأمّة وهاديها قال: لا! دون أن توجد أي قرينة في كلام الإمام تبين أنه كان يعتبر نفسه خارجاً عن شمول تعبير «أَفِيكُمْ» له. لذلك لا يمكننا أن نلفِّق الكلام من عند أنفسنا ونقول إن قصد الإمام كان كذا وكذا. حتى المَجْلِسِيّ الذي يسعى دائماً إلى تأويل الأحاديث وتوجيهها اعترف هنا قائلاً: "لكن ظاهره يوهم إنكار أصل القول!".

ولكن المَجْلِسِيّ والملا صالح المازندراني ادَّعَيا بالطبع - دون دليل - أن الإمام ورَّى في كلامه وأجاب بالنفي قاصداً أنه ليس في أولاد فلان من أولاد عليٍّ (ع) إمامٌ مفترضُ الطاعة، أو أنّه نوى أنه لا يوجد بيننا إمام مفتَرَض الطاعة **بزعمكم!!**

وليت شعري! كيف اطّلع المَجْلِسِيّ والملا صالح على ما في قلب الإمام؟ وإذا كان الأمر هكذا فيمكننا أن نؤوِّل كل كذب بمثل هذه الحيلة. فمثلاً، إذا سُئِلْتُ هل أنت البرقعي؟ فأجبت بالنفي، لا يمكنكم أن تقولوا لي إنك كذبت، لأنني سأقول لكم أنتم تتهمونني بأنني وهّابي وأنا قصدتُ في نفسي أني لست ذلك البرقعي الوهّابي الذي لا وجود له في عالم الخارج! أو إذا سألتموني هل أنت قُمّيٌّ؟ وأجبت النفي، لا يمكنكم أيضاً أن تقولوا لقد كذبت، إذْ يمكنني أن أقول أنتم تعتبرون القميين مؤيدين للمشايخ وأنا لست قمّيّاً مؤيداً للمشايخ.....الخ، وفي هذه الحالة سيصبح الكذب مفهوماً لا مصداق له!

**رابعاً**: إن جواب الإمام بالنفي الصريح سبب لضلال الناس وعدم إتمام الحجة عليهم، وهذا أمر لا يُحتَمَل وقوعه من هادي الأمة.

**خامساً**: لم يلعن النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم حتى المشركين الذين جرحوه في معركة أحد، لكن الإمام في هذه الرواية لعن السائلَيْن(١)، مع أنهما لم يرتكبا ما يستحقان لأجله اللعن، بل رغم كونهما من أنصار عبد الله بن الحسن رجعا إلى حضرة الإمام الصادق عليه السلام لمزيد من البحث والتحقيق وسألاه: "أَفِيكُمْ إِمَامٌ مُفْتَرَضُ الطَّاعَةِ؟"، وكان الجدير بالإمام ألا يمتنع عن هدايتهما أو على

---

(١) طبقاً لما رواه الكِشِّيّ كرر الإمام اللعنة ثلاث مرات.

الأقل بدلاً من لعنهما أن يدعو لهما بالهداية، خاصَّةً أنّ مخاطِبِي الإمام قالوا له إنهما من أهل سوقنا ومن الزيدية ولم يقولوا إنهما من جواسيس الحكومة أو أنهما غير موثوقَين أو لا نعرفهما.

**سادساً**: إذا كانت - كما يقول الحديث - رَايَةُ رَسُولِ الله ﷺ الْمِغْلَبَةُ عند الإمام، فلماذا لم يستفد منها الإمام عليٌّ والحسنان - عليهم السلام - الذين كانت عندهم تلك «الرايةُ الْمِغْلَبَةُ» قَبْلَ الإمام الصادق عليه السلام للانتصار بواسطتها على أعدائهم كي لا يحرموا الناس من إمامتهم وحكمهم؟؟

**سابعاً**: لقد حاجج القرآن الكريم في آيات متعدّدة اليهودَ ودعاهم إلى الإسلام وأشار إلى تابوت بني إسرائيل، فإذا كان تابوت بني إسرائيل وعصا موسى وخاتم سليمان لدى النبي فلماذا لم يُشِرْ رسولُ الله ﷺ في دعوته اليهودَ إلى الإسلام، إلى امتلاكه هذه الأمور كدليل على إثباته نبوته؟! ولماذا لم يُشِرْ عليٌّ عليه السلام في موضوع استحقاق الخلافة ومحاجَّة خصومه إلى وجود هذه الأشياء عنده.

**ثامناً**: لا تتّفق هذه الرواية مع علم الإمام بالغيب وما يذكره الكُلَيْنِيّ من أن الإمام يعلم وقت وفاة كل إنسان، ويعلم ما كان وما يكون. فكيف يمكن للإمام الذي لم يكن يعلم هوية السائلَيْن بل سأل عنهما قائلاً: "أَتَعْرِفُ هَذَيْنِ؟" فقال الحاضرون في المجلس: نَعَمْ هُمَا مِنْ أَهْلِ سُوقِنَا وَهُمَا مِنَ الزَّيْدِيَّةِ؟

إذن، ما فائدة علم الإمام بالغيب الذي لم يسعفه حتى في معرفة هوية السائلين وأنهم من الزيدية ومن محبي عمِّه ومعارضي الحكم القائم. وأنه لا حاجة إلى التقية معهم.

ويَتَبَيَّنُ من هذا الحديث أنه لم يكن في ذلك المجلس أي شخص غير موثوق سوى السائلَيْن لأن الإمام قال كل ما أراد قوله بعد ذهابهما! فإذا كان الإمام يعمل بالتقية لأدنى سبب، فمتى يرشد الناس ويهديهم؟ متى يعلِّم الناس ويوعيهم بحقائق الدين؟ متى يُتِمُّ الحجَّةَ على الناس؟ أصلاً ما هي فائدة إمام يعمل بالتقية إلى هذا الحد؟

**تاسعاً**: يقول الكُلَيْنِيّ في الحديث الثامن من الباب ١٥٠ في الكافي: لِلْإِمَامِ عَشْرُ عَلَامَاتٍ ....وَ إِذَا لَبِسَ دِرْعَ رَسُولِ الله ﷺ كَانَتْ عَلَيْهِ وَفْقاً وَ إِذَا لَبِسَهَا غَيْرُهُ مِنَ النَّاسِ طَوِيلِهِمْ وَ قَصِيرِهِمْ زَادَتْ عَلَيْهِ شِبْراً..". في حين أن الراوي يقول في أحاديث هذا الباب إنَّ درعَ النبيِّ

كانت أطول قليلاً من حضرات الصادقَين -عليهما السلام- ؟! فما قصد رواة الكُلَيْنِيّ من رواية هذا الحديث؟

والسؤال الأهم من كل ما سبق: لماذا لم يقل القرآن الكريم للمسلمين ابحثوا عن الإمام لدى من عنده درعُ النبيِّ وخاتم سليمان وعصا موسى وطسته و.....؟

**عاشراً**: يدَّعي الحديثُ أنه كان عند النبي ﷺ الاسم الذي **إِذَا وَضَعَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ لَمْ يَصِل مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ نُشَّابَةٌ!** فنسأل **أولاً**: كيف يوضع الاسم بين المسلمين والمشركين؟! **ثانياً**: أي غزوة لم يصب المسلمين فيها أي سهم! لماذا لم تُشِرْ كتبُ السيرة المعتمدة إلى هذه المسألة المهمة؟

من الواضح أن هذا الكلامَ مجرَّدُ أكاذيبٍ، لأن رسول الله ﷺ لم يكن لديه مثل هذا الاسم الذي يمنع وصول النشابة (السهام) إلى المسلمين وإلا لما ترك أسهم المشركين تصل إلى المسلمين في معركة أحد وفي سائر الغزوات، ولا مات أحدٌ منهم، لكن الله عز وجل قال -كما في الآيتين ١٤٠ و١٤١ من سورة آل عمران والآية ٧٣ من سورة النساء- ﴿**إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ**﴾ [آل عمران/ ١٤٠].

إن إشكالات هذا الحديث أكثر مما ذكرناه ولكننا نكتفي بما قلنا. حقاً إنه لممَّا يبعث على الأسف أن يكون كتاب مذهبنا مليئاً بهذه الخرافات والأكاذيب الفاقعة!

← **الحديث ٢** - سنده في غاية الضعف ومتنه خرافيٌّ. يقول: "**إِنَّ سِلَاحَ رسول الله ﷺ لَوْ وُضِعَ عِنْدَ شَرِّ خَلْقِ اللهِ لَكَانَ خَيْرَهُمْ**!!". ونقول إذا كان الأئِمَّة أفضل خلق الله فهل كان ذلك ببركة امتلاكهم سلاح النبيّ أم بسبب فضلهم الذاتيّ؟ إذن لعلَّ ذلك الحَدَّاد الذي صنع سيف رسول الله ﷺ كان أفضل خلق الله! انظروا أي تُرَّهات وأباطيل يقدمونها للناس باسم الدين. وقد ذكر الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «**الإرشاد**» (ج ٢، ص ١٨٨). حقاً، هل يفيد الاستناد إلى حديثٍ واهٍ ضعيفٍ سوى خداع العوام؟!

← **الحديث ٣** - يقول: "تَرَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي الْمَتَاعِ سَيْفاً وَدِرْعاً وَعَنَزَةً وَرَحْلًا وَبَغْلَتَهُ الشَّهْبَاءَ فَوَرِثَ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام". هذا في حين أنه لما كان للنبي بناتٌ وزوجاتٌ

يرثنه فإن علياً (ع) لا يرث منه، وإنْ كان رسول الله ﷺ قد وهبه تلك الأشياء قبل رحيله فعندئذ لا يُقال إن علياً (ع) وَرِثَهَا.

← **الحديث ٤** – تكلّمنا على هذا الحديث في الصفحة ١٥٦ من الكتاب الحالي فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ.

← **الحديث ٥** – يقول المَجْلِسِيّ يبدو أنه حصل اشتباه في هذا الحديث لأن «أحمد بن أبي عبدالله البرقي» لا يروي عن الإمام الرضا (ع)، كما أن «محمد بن عيسى العبيدي» من الرواة الذين هم قبل البرقي فكيف يمكنه أن يروي عنه؟!

← **الحديث ٦** – متنه كمتن الحديث الثاني في هذا الباب.

← **الحديثان ٧ و ٨** – ادُّعِيَ في هذين الحديثين أن علياً عليه السلام ورث علم النبيِّ ﷺ، وهذا كذب لأن العلم لا يورث، بل العلم يحصل بالكسب والتحصيل أو بالوحي. إن رواة الكافي لم يكونوا يفهمون ما يُلَفِّقُونَهُ![(١)]

← **الحديث ٩** – هذا الحديث يخالف عقائد الشيعة لأنه يقول إن النبي ﷺ حين رحيله أراد أن يختار وصياً لنفسه فاقترح الأمر مرتين على عمه العباس فلما اعتذر العباس عن ذلك لكبر سنه وكثرة عياله، أوصى النبيُّ ﷺ عندئذ إلى عليٍّ عليه السلام أن ينجز عِدَاتِه ويَقْضِي دَيْنَهُ وَيَقْبِضُ تُرَاثَهُ. هذا في حين أنه لو كان عليٌّ عليه السلام إماماً منصوصاً عليه مِنْ قِبَلِ الله لما كان ذلك العمل مُوَجَّهاً. ثم إنه ليس في هذا الحديث أي كلام عن خلافة عليٍّ وحُكْمِهِ.

وقد جاء في نهاية هذا الحديث حديثٌ مرسلٌ مرويٌّ عن أمير المؤمنين علي عليه السلام وهو حديث فاضح جداً يبدو أنه وُضِع بقصد الإساءة إلى المقام الرفيع لذلك الإمام الهمام. ويجب أن نسمي هذا الحديث بحديث «سلسلة الحمار» لأن كل رواته من الحمير!! إنني -كاتب هذه السطور- لم أترجم في الإصدار الأول من كتابي هذا، هذا الحديثَ كي لا يكون سبباً لسخرية الأعداء منا،

---

(١) هذه في الواقع إحدى هفوات المؤلف رحمه الله، إذْ نسي المؤلف أنه هو نفسه ذكر أن للوراثة معانٍ متعددة (يُرجع ما ذكره في فصل «الإرث في القرآن» في الصفحات ٦٦٦ فما بعد) ومنها استخدام فعل «التوريث» في بعض الحالات التي كان نبيٌّ من الأنبياء يترك فيها تعاليمه وكتابه في أمته، على معنى أن فاعل التوريث هو الله والوارثون هم أفراد الأمة. (المُتَرْجِمُ)

ولكني لما رأيت أن المجلدين الأول والثاني من الكافي تُرجِما إلى الفارسية وطبعت الترجمة مرَّات عدَّة وأصبحت في متناول أيدي جميع الناس، رأيت أن أنقل هنا نص الحديث وإني لآسَفُ فعلاً على كل هذا المديح والثناء الذي يُكَال لدى العوام إلى كتاب «الكافي». حقاً لو استخدمَ الكُلَيْنِيُّ مقدارَ نصفَ حبة شعير من عقله لما روى مثل هذا الحديث في كتاب أهداه إلى صديقه بوصفه كتاباً يضم «**الآثار الصحيحة عن الصادِقِين**»!

طبقاً للحديث المذكور "**كَلَّمَ حِمَارٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي إِنَّ أَبِي حَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ مَعَ نُوحٍ فِي السَّفِينَةِ فَقَامَ إِلَيْهِ نُوحٌ فَمَسَحَ عَلَى كَفَلِهِ ثُمَّ قَالَ: يَخْرُجُ مِنْ صُلْبِ هَذَا الْحِمَارِ حِمَارٌ يَرْكَبُهُ سَيِّدُ النَّبِيِّينَ وَخَاتَمُهُمْ؛ فَالْحَمْدُ لِـلَّهِ الَّذِي جَعَلَنِي ذَلِكَ الْحِمَارَ** !!".

وقد حاول مروِّج الخرافات وحارس البدع المَجْلِسِيّ -طبقاً لعادته- أن يتمحَّل التأويلات والتوجيهات لهذا الحديث، فقال: "ولا يستبعد من كلام الحمار من يؤمن بالقرآن وبكلام هدهد والنمل وغيرهما"[1].

ونقول إن كلام الحيوانات وفهم كلامهم أمرٌ خاصٌّ بحضرة سليمان ؈ ونسبته إلى الأنبياء الآخرين يحتاج إلى إقامة الدليل الشرعي عليه. **وثانياً**: كما قال مصحِّح كتاب «**مرآة العقول**» في حاشية الكتاب: إن الاستبعاد في هذا الحديث المرسَل ليس من جهة تكلم الحمار حتى يُستشهد على ذلك بكلام الهدهد والنملة، بل من جهة أنه كيف كان الحمار يعرف أباه وجدَّه حتى ينقل الحديث عنهم [لأن الذي يلزم عن ذلك هو علم كل واحد من الحمير السابقين بآبائه وأجداده أيضاً وأنَّ كلَّ حمار كان يتلقَّى الحديث عن أبيه وينقله إلى الأجيال اللاحقة من الحمير حتى وصل الحديث إلى «عُفَير»]. وقال أحد الأفاضل لا يمكننا أن نجد أي معنى صحيح يمكن حمل هذا الحديث المُرْسَل عليه. ولعل الزنادقة الذين كانوا يضعون أحاديث كثيرة بهدف تشويه صورة الدين، وضعوا هذا الحديث بهدف الاستهزاء من المحدثين السذج الضعفاء. والله أعلم (**مرآة العقول**، ج ٣، صفحة ٥٢).

---

(١) المَجْلِسِيّ، **مرآة العقول**، ج ٣، ص ٥٢. (المُتَرْجِمُ)

## ٩٧- بَابُ أَنَّ مَثَلَ سِلَاحِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَثَلُ التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ

أورد الكُلَيْنِيُّ في هذا الباب أربعةَ أحاديث لم يُصحِّح الأستاذُ البِهْبُودِيُّ أيّاً منها. واعتبر المَجْلِسِيُّ الحديث ١ مجهولاً، والحديث ٢ مُوَثَّقاً والحديثين ٣ و٤ صحيحين!! الحديث الأول في هذا الباب هو الحديث الأول في الباب ٩٦ ذاته الذي نقل الكُلَيْنِيّ هنا جزءاً منه. والأحاديث الثلاثة التالية كرَّرت الخرافة ذاتها.

متون أحاديث هذا الباب تخالف العقل وتخالف التاريخ لأنها تقول: "إِنَّمَا مَثَلُ سِلَاحِ رسول الله ﷺ فِينَا مَثَلُ التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ أَيُّ أَهْلِ بَيْتٍ وُجِدَ التَّابُوتُ عَلَى بَابِهِمْ أُوتُوا النُّبُوَّةَ فَمَنْ صَارَ إِلَيْهِ السِّلَاحُ مِنَّا أُوتِيَ الْإِمَامَةَ!".

ونسأل: **أولاً**: لماذا لم يقل القرآن إن إمام المسلمين هو الذي يكون سلاح رسولنا عنده، ولماذا لم يقل النبيُّ في خطبته يوم غدير خم إن سلاحه عند عليٍّ ويا أيها الناس! أطيعوا من كان سلاحي عنده؛ كي يتعرف الناس بهذه العلامة المهمة على الإمام.

**ثانياً**: هل سلاح رسول الله ﷺ يُوجِد العلم والإمامة؟ هل كانت نبوة حضرة موسى وعيسى و... فرعاً للتابوت أم العكس؟ ولقد روَّج الشاعر حافظ الشيرازي مثل هذه الخرافات في شعره أيضاً. وبناءً على هذه الأساطير لما سرق جنيٌّ خاتمَ حضرة سليمان استطاع أن يقوم بأعمال سليمان!! ولكن الذي يؤسف له بشدة أن تُعرض مثل هذه الخرافات على الناس في كتبنا المذهبية.

**ثالثاً**: نقول لو كان التابوت علامةً على النُّبُوَّة ودليلاً عليها وكان سلاح النبي كذلك، ففي هذه الحالة سيكون سلاح النبيِّ علامةً على النُّبُوَّة أيضاً. ولكن الأئِمَّة ليسوا أنبياء، فهل كان رواة الكُلَيْنِيّ يعتقدون بامتلاك الأئِمَّة لمقام النُّبُوَّة؟

## ٩٨- بَابٌ فِيهِ ذِكْرُ الصَّحِيفَةِ وَالْجَفْرِ وَالْجَامِعَةِ وَمُصْحَفِ فَاطِمَةَ (ع)

هذا الباب من أبواب «الكافي» الفاضحة جداً، وهو يشتمل على ثمانية أحاديث. صحَّح المَجْلِسِيّ الحديثين ١ و٥ منها واعتبر الحديثين ٣ و٧ حسنين والحديث ٢ ضعيفاً والحديث ٤ مُرْسَلاً والحديث ٦ مجهولاً، وسكت عن الحديث ٨ لوجود «فُضَيْل بن سُكَّرة» المجهول في سنده! ولم يعتبر الأستاذُ البِهْبُودِيُّ أياً من أحاديث هذا الباب صحيحاً.

لقد جاءت في هذا الباب أحاديث لا تتفق أبداً مع انحصار نزول الوحي على النبيِّ ﷺ وختم الوحي به، لأن أحاديث هذا الباب تقول إن الوحي كان ينزل على غير النبي أيضاً، وأنّه تواصل نزوله بعد وفاته ﷺ!! في حين أننا نقرأ في كتاب الله: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي**﴾ [المائدة/ ٣]. وكما ذكرنا سابقاً[1]، فإنّ الإمام علياً عليه السلام قال أيضاً عن النبيّ الأكرم ﷺ: "**بِأَبِي أَنْتَ وأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِ لَقَدِ انْقَطَعَ بِمَوْتِكَ مَا لَمْ يَنْقَطِعْ بِمَوْتِ غَيْرِكَ مِنَ النُّبُوَّةِ والإِنْبَاءِ وأَخْبَارِ السَّمَاءِ**". (**نهج البلاغة**، الخطبة ٢٣٥).

الإشكال الكبير الآخر في أحاديث هذا الباب، أنه لما كان حبل الكذب قصيراً فإن الذي يَتَبَيَّنُ من هذه الأحاديث أن رواة الكُلَيْنِيّ أنفسهم كانوا حيارى تائهين لا يعلمون ماذا يُلَفِّقون! فهم يروون في أبواب أخرى عن الأئِمَّة أنَّهُم: **مُحَدَّثُونَ مُفَهَّمُون، وأَنَّهُم يَعْلَمُونَ عِلْمَ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ، وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمُ الشَّيْء، وأن لديهم علماً لَدُنِّيّاً، وأَنَّهُم إِذَا شَاءُوا أَنْ يَعْلَمُوا عُلِّمُوا، وأن الملائكة تخبرهم** وأمثال هذه الادِّعاءات...... ولكنَّهم في هذا الباب يقولون إن علم الأئِمَّة ناتجٌ من تعلّمهم من الكتب والمستندات المذكورة في هذه الأحاديث!! حتى إنه جاء في كتاب المواريث (**فروع الكافي**، ج ٧، الحديث ٣) عَنْ زُرَارَةَ قَالَ: "سَأَلْتُ الإمام الباقر (ع) عن سهم ميراث الجد؟". وبدلاً من أن يجيبه الإمام قال له: "إِذَا كَانَ غَداً فَالْقَنِي حَتَّى أُقْرِئَكَهُ فِي كِتَابٍ قُلْتُ أَصْلَحَكَ اللهُ حَدِّثْنِي فَإِنَّ حَدِيثَكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تُقْرِئَنِيهِ فِي كِتَابٍ فَقَالَ لِيَ الثَّانِيَةَ اسْمَعْ مَا أَقُولُ لَكَ إِذَا كَانَ غَداً فَالْقَنِي حَتَّى أُقْرِئَكَهُ فِي كِتَابٍ"[2].

وجاء في كتب أخرى أيضاً أن الإمام الباقر (ع) استند في مناقشة بينه وبين أحد الفقهاء المشهورين، ويُدعى «الحكم بن عتيبة»، إلى كتابٍ محفوظٍ لدى الإمام، بخط علي عليه السلام و إملاء رسول الله ﷺ.[3]

← **الحديث ١**- كما يقول أخينا الفاضل المرحوم قلمداران (رح): كيف يروي «أَحْمَدُ بْنُ

---

(١) راجعوا الصفحة ٣٧٢من هذا الكتاب.

(٢) **فروع الكافي**، ج ٧، ص ٩٤. (المُتَرْجِمُ)

(٣) **رجال النجاشي**، ص ٢٧٩ (ذيل ترجمة: محمَّد بن عُذَافِر بن عيسى الصَّيْرَفِيّ).

عُمَرَ الْحَلَبِيُّ» الذي كان من أصحاب الإمامين الرضا والجواد، هذا الحديث مباشرةً وبدون واسطة عن «أبي بصير» الذي كان من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم؟!

يقول أَبُو بَصِيرٍ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! إِنِّي أَسْأَلُكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، هَاهُنَا أَحَدٌ يَسْمَعُ كَلَامِي؟؟ قَالَ فَرَفَعَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام سِتْراً بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَيْتٍ آخَرَ فَاطَّلَعَ فِيهِ ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ".

من الطريف أن الراوي يريد أن يقول في هذا الحديث إنّ الإمام يعلم كل شيء، ولكننا نرى في بداية حديثه أنّ الإمام لم يكن له علم بما في داخل بيته وبما يجري خلف الستارة المنسدِلة بين الغرفتين، ولذلك قام برفع الستارة والنظر وراءها ثم طَمْأَنَ «أبا بصير» بأنه يمكنه الآن أن يسأل ما يريده، لأنه لا يوجد أحد خلف الستارة. فإن قيل إن الإمام قام بهذا العمل لأجل «أبي بصير» كي يرى ويعلم أن لا أحد في الغرفة الأخرى، قلنا إن «أبا بصير» كان أعمى ولم يكن يستطيع أن يرى إذا كان هناك شخص في الغرفة المجاورة أم لا، إذن، إن كان الإمام قد رفع الستارة لينظر ما خلفها فإنه قد فعل ذلك لنفسه. لهذا السبب جاء في الحديث: «فَاطَّلَعَ فِيهِ» ولم يقُلْ «فرفع السِّتْرَ لِيُرِيَهُ».

وجاء في جزء من هذا الحديث أن الإمام أظهر أنه مُغْضَبٌ وغَمَزَ بِيَدِهِ [أي طعن بيده] بدنَ أبي بصيرٍ وَقَالَ له حَتَّى أَرْشُ هَذَا (أي حتى دية هذه الطعنة التي طعنتك إياها) موجودةٌ في كتاب «**الجامعة**» هذا!

ونسأل ما هو مقدار دية تلك الطعنة ومن أين بيَّنها الإمام؟ وإن لم يُبَيِّنْها فما هي فائدتها لأمة الإسلام؟

ويقول الإمام في جزء آخر من الحديث: "وَإِنَّ عِنْدَنَا لَمُصْحَفَ فَاطِمَةَ (ع) وَمَا يُدْرِيهِمْ مَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ (ع)؟ قَالَ قُلْتُ وَمَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ (ع)؟ قَالَ: مُصْحَفٌ فِيهِ مِثْلُ قُرْآنِكُمْ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَاللهِ مَا فِيهِ مِنْ قُرْآنِكُمْ حَرْفٌ وَاحِدٌ!!".

ونسأل: ألم تأتِ في المصحف المذكور كلمة «الله» ولا كلمة «القيامة» ولا كلمة «البِرّ» أو «الصدق» أو «الفلاح» أو.....؟

والأعجب من ذلك أن الكُلَيْنِيّ روى في الحديث الثامن عشر من «**روضة الكافي**» عن «أبي

بصير» هذا ذاته[1] أنه قرأ الآيات الثلاث الأولى من سورة المعراج على هذا النحو: **"(سَأَلَ سايِلٌ بِعَذابٍ واقِعٍ لِلْكافِرينَ بِوَلَايَةِ عَلِيٍّ لَيْسَ لَهُ دافِعٌ مِنَ اللهِ ذِى الْمَعارِجِ). فقال له أبو بصير:** جُعِلْتُ فِدَاكَ! إِنَّا لَا نَقْرَؤُهَا هَكَذَا؟! فَقَالَ الإمامُ: هَكَذَا وَاللهِ نَزَلَ بِهَا جَبْرَئِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وَهَكَذَا هُوَ وَاللهِ مُثْبَتٌ فِي مُصْحَفِ فَاطِمَةَ!!".

كما هو مُلاحَظٌ يقول «أبو بصير» في حديثٍ: «**ليس في مُصْحَفِ فَاطِمَةَ(ع) مِنْ قُرْآنِكُمْ حَرْفٌ وَاحِدٌ**». ولكنه يقول في حديثٍ آخر إن تلك الآية **مُثْبَتَةٌ فِي مُصْحَفِ فَاطِمَةَ!!**

ويقول الراوي في آخر الحديث إن الإمامَ قَالَ: "إِنَّ عِنْدَنَا عِلْمَ مَا كَانَ وَعِلْمَ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ. قَالَ قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! هَذَا وَاللهِ هُوَ الْعِلْمُ. قَالَ: إِنَّهُ لَعِلْمٌ وَلَيْسَ بِذَاكَ. قَالَ قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! فَأَيُّ شَيْءٍ الْعِلْمُ؟ قَالَ: مَا يَحْدُثُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، الْأَمْرُ مِنْ بَعْدِ الْأَمْرِ وَالشَّيْءُ بَعْدَ الشَّيْءِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

أيها القارئ المحترم! هل هناك فرق بين هذين العِلمَين؟ من البديهي أنّه لا يمكن للإمام أبداً أن يقول مثل هذا الكلام ولا أن يعتبرهما عِلمَين. لكن واضع الحديث سعياً منه إلى إثبات امتلاك الإمام لعلوم متعددة لفّق كلاماً لا يُفهَم معناه وفضح نفسه.

← **الحديث ٢**- يقول في هذا الحديث: "إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَمَّا قَبَضَ نَبِيَّهُ ﷺ دَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ عليها السلام مِنْ وَفَاتِهِ مِنَ الْحُزْنِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فَأَرْسَلَ اللهُ إِلَيْهَا مَلَكاً يُسَلِّي غَمَّهَا وَيُحَدِّثُهَا فَشَكَتْ ذَلِكَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَقَالَ: إِذَا أَحْسَسْتِ بِذَلِكِ وَسَمِعْتِ الصَّوْتَ قُولِي لِي".

فنقول: لو كان عليٌّ عليه السلام – حسب قولكم – «مُحَدَّثاً» وكان يسمع صوت الملائكة، لم يكن بحاجة إلى أن يقول لحضرة الزهراء عليها السلام: "إِذَا أَحْسَسْتِ بِذَلِكِ وَسَمِعْتِ الصَّوْتَ قُولِي لِي".

بناءً على هذا الحديث أَرْسَلَ اللهُ إِلى فاطمة (ع) مَلَكاً يُسَلِّي غَمَّهَا وَيُحَدِّثُهَا عَمَّا يَكُونُ في المستقبل. وبناء على ما جاء في الحديث الخامس من هذا الباب كان جَبْرَئِيلُ عليه السلام يَأْتِي فاطمة (ع)

---

(١) سقط اسم الإمام سهواً من صدر الحديث الثامن عشر في «روضة الكافي»، ولكن من الواضح أن «أبا بصير» كان من أصحاب الإمام الصادق (ع) وكان يخاطب الإمام في هذا الحديث كما تدل عليه مخاطبة أبي بصير الإمامَ بعبارة: جُعِلْتُ فِدَاكَ!

بعد رحيل أبيها فَيُحْسِنُ عَزَاءَهَا عَلَى أَبِيهَا وَيُطَيِّبُ نَفْسَهَا... وَيُخْبِرُهَا بِمَا يَكُونُ بَعْدَهَا فِي ذُرِّيَّتِهَا! وأن مصحف فاطمة هو مجموع أقوال المَلَك هذا.

فنسأل: لو كان هدف ذلك العمل تطييب خاطر فاطمة عليها السلام وإدخال السرور على قلبها فهل إخبارها عن سمّ ابنها الحسن وشهادة سيد الشهداء وقتل أبنائه وحرق خيم أهل البيت وأسرهم وقتل زيد بن علي بن الحسين عليهم السلام، ومحمد النفس الزكية وحبس حضرة الكاظم (ع) و..... موجب لسعادتها واطمئنان بالها؟!!

في هذا الحديث والحديث الخامس أن مصحف فاطمة يتضمن تلك الأمور التي قالها الملاك عن حوادث المستقبل. أما في الحديث الرابع في هذا الباب ذاته، فجاء أن "مُصْحَفَ فَاطِمَةَ (ع) فِيهِ وَصِيَّةُ فَاطِمَةَ (ع)"؟!

والأهم من كل ذلك أن علياً عليه السلام قال عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: **"خَتَمَ به الوحْيَ"**. **(نهج البلاغة، الخطبة ١٣٣)**. وقال الشيخ المفيد: "إجماع العلماء على أنه لا يُوحَى لأحدٍ بعد خاتم الأنبياء"[(١)]. ويروي الكُلَيْنِيّ في الحديث الأخير من الباب ٦١ في الكافي عن حضرات الصادِقَيْنِ - عليهما السلام - قولهما: **"لَقَدْ خَتَمَ اللهُ بِكِتَابِكُمُ الْكُتُبَ وَخَتَمَ بِنَبِيِّكُمُ الْأَنْبِيَاء"**. وروى في الحديث الثالث من الباب ١١١ - الذي صحَّحه كلٌّ من المَجْلِسِيّ والبِهْبُودِيّ - عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: **"إِنَّ اللهَ عَزَّ ذِكْرُهُ خَتَمَ بِنَبِيِّكُمُ النَّبِيِّينَ فَلَا نَبِيَّ بَعْدَهُ أَبَداً، وَخَتَمَ بِكِتَابِكُمُ الْكُتُبَ فَلَا كِتَابَ بَعْدَهُ أَبَداً"**.

← **الحديث ٣** - أحد رواته «عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ» الأحمق، وراويه الآخر «الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي الْعَلَاءِ»[(٢)]. يُعَرِّف هذا الحديث لنا «الجَفْر الأبيض» وهو وعاء جلديٌّ أبيض، فيقول: "إِنَّ عِنْدِي الْجَفْرَ الْأَبْيَضَ قَالَ قُلْتُ: فَأَيُّ شَيْءٍ فِيهِ؟ قَالَ: زَبُورُ دَاوُدَ وَتَوْرَاةُ مُوسَى وَإِنْجِيلُ عِيسَى وَصُحُفُ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام وَالْحَلَالُ وَالْحَرَامُ وَمُصْحَفُ فَاطِمَةَ مَا أَزْعُمُ أَنَّ فِيهِ قُرْآناً وَفِيهِ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ

---

(١) تُراجَع الصفحة ٤٨٥ من الكتاب الحالي.

(٢) بيَّنَّا حال «عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ» في الصفحة ٢٧٨ فما بعد، وحال «الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ» في الصفحة ٤٠٠ من هذا الكتاب.

إِلَيْنَا وَلَا نَحْتَاجُ إِلَى أَحَدٍ حَتَّى فِيهِ الْجَلْدَةُ **وَنِصْفُ الْجَلْدَةِ وَرُبُعُ الْجَلْدَةِ** وَأَرْشُ الْخَدْشِ"!

ويروي الكُلَيْنِيّ في الحديث من الباب ١٢٩ في الكافي عن الإمام الكاظم (ع) أنه قال: **"وَهُوَ يَنْظُرُ مَعِي فِي الْجَفْرِ وَلَمْ يَنْظُرْ فِيهِ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ وَصِيُّ نَبِيٍّ"**.

ولكن الكُلَيْنِيّ روى في حديثٍ آخر أن زرارة حصل على الجَفْر وما فيه، ونظر فيه، ونص عبارته: "... فَلَمَّا أَلْقَى إِلَيَّ طَرَفَ الصَّحِيفَةِ إِذَا كِتَابٌ غَلِيظٌ يُعْرَفُ أَنَّهُ مِنْ كُتُبِ الْأَوَّلِينَ فَنَظَرْتُ فِيهَا فَإِذَا فِيهَا خِلَافُ مَا بِأَيْدِي النَّاسِ مِنَ الصِّلَةِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ وَإِذَا عَامَّتُهُ كَذَلِكَ فَقَرَأْتُهُ حَتَّى أَتَيْتُ عَلَى آخِرِهِ..."[١].

ولا يخفى أن العلّامة «أبو الحسن الشعراني» اعترف في تعليقاته على شرح الملا صالح المازندراني على «**الكافي**» أن هذا الحديث لا يتّفِق مع الحديث الذي قبله. ولكن المُتكَسِّبين بالمذهب قالوا، بلا دليل يدعم كلامهم - كما هي عادتهم- إن ضمير «الهاء» في كلمة «**فيه**» في جملة "**وَفِيهِ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ** إِلَيْنَا وَلَا نَحْتَاجُ إِلَى أَحَد..." في الحديث الثالث هو «الجَفْر الأبيض» وليس «مصحف فاطمة»**!**

مع أن الحقيقة خلاف ذلك. ولكي يتضح تعصُّب المشايخ وخداعهم للعوام نأتي هنا بنص عبارة الحديث: "إِنَّ عِنْدِي الْجَفْرَ الْأَبْيَضَ. قَالَ قُلْتُ: فَأَيُّ شَيْءٍ فِيهِ؟ قَالَ: زَبُورُ دَاوُدَ وَتَوْرَاةُ مُوسَى وَإِنْجِيلُ عِيسَى وَصُحُفُ إِبْرَاهِيمَ (عليه السلام) وَالْحَلَالُ وَالْحَرَامُ **وَمُصْحَفُ فَاطِمَةَ**، مَا أَزْعُمُ أَنَّ **فِيهِ** قُرْآناً[٢]، **وَفِيهِ** مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْنَا وَلَا نَحْتَاجُ إِلَى أَحَدٍ، حَتَّى فِيهِ الْجَلْدَةُ وَنِصْفُ الْجَلْدَةِ وَرُبُعُ الْجَلْدَةِ....".

ولما كان الأقرب يمنع الأبعد، فليس هناك من دليل على ترك الإحالة إلى كلمة «مصحف

---

(١) **فروع الكافي**، ج ٧، ص ٩٤-٩٥، كتاب المواريث (باب ميراث الولد مع الأبوين)، الحديث ٣. تلاحظون أن أعداء الإسلام -بهدف بث التفرقة بين المسلمين - كانوا يسعون بمثل هذه الأحاديث أن يسلبوا من الناس ثقتهم بما في أيدي المسلمين حتى في الأمور غير الخلافية**!!** (فتدبَّر جداً). وبالمناسبة، فقد قال الشيخ الصدوق: إن ما تفرد محمد بن عيسى بن عبيد بروايته عن يونس، لا يُعَوَّل عليه ولا يؤخذ به.

(٢) جاء ما يشبه هذا التعبير حول «**مصحف فاطمة**» في أول أحاديث هذا الباب وهو قول الإمام: **"وَاللهِ مَا فِيهِ مِنْ قُرْآنِكُمْ حَرْفٌ وَاحِدٌ"**.

فاطمة» الأقرب ذكراً، وإرجاع الضمير بدلاً من ذلك إلى كلمة «الجفر» المذكور قبل سطر منها!

علاوة على ذلك فإن مرجع ضمير «الهاء» في كلمة «فيه» الثانية هو مرجِع ضمير «الهاء» في كلمة «فيه» الأولى ذاته، ولا يمكننا أن ندّعي دون دليل أن مرجعه إلى شيء آخر. إن ما يريد الراوي قولَه إنّه لا يوجد **فيه** قرآن بل **فيه** الأحكام التي يحتاجها الناس، وَمِنْ ثَمَّ فمن الواضح أنّ مرجع ضميرَي «الهاء» شيء واحد. وإلا فلا حاجة للقول إنّ القرآن ليس في مصحف فاطمة ولا في الجفر لأن القرآن في متناول أيدي الجميع وليس شيئاً يوضَع في محفظة خاصة ويكون عند فرد خاص.

ثم ما معنى نِصْفُ الجَلْدَةِ وَرُبُعُ الجَلْدَةِ؟ ونسأل أي جرم عقوبته نصف جلدة أو رُبُعُ جَلْدَةٍ؟ ولماذا لم يُبَيِّن الأئِمَّة الجرائم التي عقوبتها رُبُعُ جَلْدَةٍ ولا نجد لذلك أثراً في الفقه الإسلامي؟! من الواضح أن واضع هذا الحديث جاهلٌ بالفقه الإسلامي.

← **الحديث ٤** - تمَّت في هذا الحديث المرسَل قراءةُ الآية ٣ من سورة الأحقاف -في معرِض محاجَّة الكفّار والمشركين- بنحو خطأ![1] وبالطبعفإن المسترزقين من المذهب كلّما رأوا إشكالاً في نقل آية من القرآن قالوا - دون أن يكون لديهم أي دليل على قولهم - إن المقصود هو تفسير الآية أو نقل الآية بالمعنى!! ولكن المَجْلِسِيَّ أضافَ إلى احتمال نقلِ الآية بالمعنى، احتمالَ أن تكون قراءة الأئمَّة كذلك أيضاً!

وبالنظر إلى أنّ المتكلِّم كان في مقام الاستشهاد بآية من القرآن وأنه قال قبل الآية: «**إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ**: » فإن ادّعاء نقل الآية بالمعنى غير مقبول! بل الواقع أن واضع الحديث أخطأ في نقل الآية. وكما قلنا إنّ مضمون هذا الحديث يتناقض مع مضمون الحديثين الثاني والخامس في هذا الباب.

← **الحديثان ٥ و٦** - يقول متن الحديث الخامس واصفاً ما يُسَمَّى بصحيفة «الجامعة»: **"فَالْجَامِعَةُ قَالَ تِلْكَ صَحِيفَةٌ طُولُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فِي عَرْضِ الْأَدِيمِ مِثْلُ فَخِذِ الْفَالِجِ فِيهَا كُلُّ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ وَلَيْسَ مِنْ قَضِيَّةٍ إِلَّا وَهِيَ فِيهَا حَتَّى أَرْشُ الْخَدْشِ.."**.

وفي الحديث السادس يقول «أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بِشْرٍ» الواقفيُّ على لسان الإمام الصادق (ع): "....

---

(١) بدلاً من قوله تعالى: « **ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا**» [الأحقاف/ ٤] قال الراوي: «**فأتوا بكتاب من قبل هذا.....**»

وَإِنَّ عِنْدَنَا كِتَاباً إِمْلَاءُ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَخَطُّ عَلِيٍّ عليه السلام صَحِيفَةً فِيهَا كُلُّ حَلَالٍ وَحَرَامٍ...!".

فنقول: **أولاً:** لا تتوافق أحاديث هذا الباب مع الأحاديث الأخرى المرويَّة عن علي عليه السلام. ومن جملة ذلك أنّ «أبا جُحَيْفة» قال: "قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: لَا إِلَّا كِتَابُ اللهِ أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قَالَ قُلْتُ: فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ وَفَكَاكُ الْأَسِيرِ وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ"[١].

ورُوِيَ أيضاً: "عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا شَيْئًا نَقْرَأُهُ إِلاَّ كِتَابَ اللهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةَ - قَالَ وَصحِيفَةٌ مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ[٢] - فَقَدْ كَذَبَ. فِيهَا أَسْنَانُ الإِبِلِ وَأَشْيَاءُ مِنَ الْجِرَاحَاتِ و... "[٣].

فكما تلاحظون أنكر أمير المؤمنين عليٌّ عليه السلام أن يكون لديه أي كتاب خاص، سوى الصحيفة التي كُتِبَت فيها المسائل المذكورة. والمسائل المذكورة هذه لا تحتاج إلى صحيفة بطول سبعين ذراعاً وعرض الأديم!

**ثانياً:** لو كان لدى الأئمَّة كتاب بإملاء النبي ﷺ وتحرير عليٍّ عليه السلام وكانت أغلب مطالبه - كما يقول الكُلَيْنِيّ (**فروع الكافي**، ج ٧، ص ٩٤) - مختلفة عما بأيدي المسلمين من السنّة والفقه الإسلامي، لكان أهمّ واجب على الأئمَّة أن يعرِّفوا المسلمين بهذا الكتاب المذكور وأن يخالفوا البدع التي بينهم! فلماذا لم يعرِّف الإمام عليٌّ عليه السلام في أيام خلافته المسلمينَ بهذا الكتاب ويحثُّهم على الرجوع إليه والاستفادة منه؟ لماذا لم يأتِ حضرة سيد الشهداء عليه السلام في خطبه بذكر لهذا الكتاب؟ لماذا لم يعرِّف الأئمَّةُ هذا الكتاب الفريد للمسلمين بل تركوا مسؤولية ذلك على عاتق رواة الكُلَيْنِيِّ المعروفةِ أحوالهم؟!

---

(١) التاج الجامع للأصول، ج ١، ص ٦٩، و سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٨٧، الحديث ٢٦٥٨، و مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ٧٩. وأقول (المُتَرْجِمُ): والحديث أيضاً في **صحيح البخاري**، ج ١، ص ٥٣، حديث رقم ١١١.

(٢) أُشير إلى هذه الصحيفة التي كانت في غلاف سيف علي (ع) في كتب حديثنا أيضاً. راجعوا «**وسائل الشيعة**»، ج ١٩، ص ٧ و ١١ و ١٢ و ١٦.

(٣) **صحيح مسلم**، ج ٢، كتاب العتق، الحديث ٢٠. وهذا الحديث رواهُ **البخاري** أيضاً. وراجعوا كذلك **سنن أبي داود**، ج ٤، ص ١٨٠.

← **الحديثان ٧ و٨** - لو كان مضمون هذين الحديثين صحيحاً، لما حدثت حادثة الوصية لإسماعيل بن جعفر. وذلك لأن الإمام الصادق عليه السلام عرَّف بإسماعيل بوصفه الإمام من بعده، لكن إسماعيل تُوُفِّيَ قبل وفاة أبيه ولذلك وقع البِداء وقيل: «بدا لِـلَّهِ». كما أن هذين الحديثين ونظائرهما لا يتَّفِقان مع أحاديث الباب ١٨٤ أيضاً لأنه قيل في الباب المذكور إن الأئمَّة قالوا: إذا قلنا كلاماً عن شخص فلم يقع ما قلناه عنه ولكن وقع على ابنه أو حفيده فاعتبروا أن ذلك هو الذي كنّا نقصده! ونسأل: ألم يكن الأئمة ينظرون في «الجَفْر» وفي «مصحف فاطمة» ونظائرهما اللذَين يحويان «علمَ ما يكون»؟ إذن، لا معنى لقولهم عن شخص أمراً ما، ثم عدم وقوع ما قالوه عنه!

كما أن أحاديث هذا الباب لا تتفق مع الحديث الثالث وما بعده من أحاديث الباب ١٥٦ في الكافي التي تقول إن الأئِمَّة كانوا يقولون: "**إِذَا وَرَدَ عَلَيْنَا الشَّيْءُ الَّذِي لَيْسَ عِنْدَنَا تَلَقَّانَا بِهِ رُوحُ الْقُدُسِ!**"[1]. إذ إننا نسأل: إذا كان لديكم «الجَفْر» و«الجامعة» و..... التي تحوي جميع مسائل الشرع، فلن تستعصي أي مسألة عليكم، بالطبع، وعليه فلن تحتاجوا إلى أن يقولها لكم رُوحُ الْقُدُس! وإذا كان رُوحُ الْقُدُس جاهزاً دائماً للإجابة عن كل المسائل، فما هي الحاجة إذن للنظر في «الجَفْر» و«الجامعة» و.....؟

## ٩٩ـ بَابٌ فِي شَأْنِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَتَفْسِيرِهَا

في هذا الباب تسعة أحاديث لجميعها سندٌ واحدٌ. ورغم أن المَجْلِسِيّ اعترف بضعف هذا السند ولكن لمَّا كانت أحاديث الباب خرافية ومنحرفة وفيها اعْوِجاج، فقد أَعْجَبَتْهُ! لذا قال: إن هذه الأحاديث صحيحةٌ في نظري! أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فلم يُصحِّح أيًّا من أحاديث هذا الباب.

بصرف النظر عن أنَّ «مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي عبد الله» مجهولٌ و«سهلَ بنَ زيادٍ» راوٍ مفتضحُ الكذب قد أخرجوه من قم، فإن الراوي الأول لسند هذه الأحاديث: "**الْحَسَنُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ الْحُرِيشِ الرَّازِيُّ**" ضعيفٌ أيضاً ونعرِّف هنا بحاله:

قال عنه النجاشيُّ في رجاله، والعلامة الحلي: "ضعيفٌ جداً. له كتابُ «إنا أنزلناه في ليلة

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٣٩١، باب ١٥٦ (= بَابٌ فِي الْأَئِمَّةِ (ع) أَنَّهُمْ إِذَا ظَهَرَ أَمْرُهُمْ حَكَمُوا بِحُكْمِ دَاوُدَ وَآلِ دَاوُد)، الحديث ٣، وانظر أيضاً الحديث ٤ و٥ في ذلك الباب. (المُتَرْجِمُ)

القدر»، وهو كتاب رديء الحديث، مضطرب الألفاظ"[١].

وقال عنه ابن الغضائري: "**الحَسَنُ بنُ الْعَبَّاسِ بْنِ الْحُرِيشِ**، الرازيّ، أَبُو مُحَمَّد. ضَعِيْفٌ. رَوى عن أبي جَعْفَر الثاني «فضل إنّا أنزلناه في ليلة القدر» كتاباً مُصَنَّفاً، فاسِدَ الألْفاظ، تَشْهَدُ مخايِلُهُ على أنّهُ مَوْضُوعٌ. وهذا الرَجُلُ لا يُلْتَفَتُ إليه، ولا يُكْتَبُ حديثُهُ."[٢].

وقال العلامة الشوشتري في كتابه «**قاموس الرجال**» (ج ٣، ص ١٨٢): "الحَسَنُ بنُ العبّاس بن الحريش، وضع على الأئمة أحاديث عرض حوادث السنة على الإمام". وقال الشوشتري أيضاً في (ج ١، ص ٤٤٣): "روى الكافي في باب فِي شَأْنِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، أحاديث عن ابن الحريش لا يُفهم لها معنى صحيح، وعلامات الوضع فيها أوضح من نار على علم".

وقال الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني»: "وروى الكُلَيْنِيّ تسعة أحاديث بهذا السند، وكلها، بالإضافة إلى ضعف سندها، مضطربة الألفاظ يكتنفها الغموض والتشويش البعيدين عن منطق الأئمة (ع)"[٣].

أول أحاديث هذا الباب مليء بالعيوب والإشكالات. يمكن لمن أراد الوقوف عليها أن يرجع إلى «**الكافي**» (ج ١، ص ٢٤٢ فما بعد). فعلى سبيل المثال يقول في حديثه: إن نبيَّ الله إلياس (ع) قطع على الإمام طوافه!

فنسأل: لماذا فعل ذلك؟ ألم يكن من الأفضل أن ينتظر حتى يكمل الإمام طوافه ثم يتحادث معه؟ هذا طبعاً بصرف النظر عن أن القول بأن إلياس (ع) كان لا زيال حياً حتى زمن الإمام الباقر (ع) كذب محض وخرافة وكلام يتعارض مع القرآن[٤] الذي قال: ﴿**وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ**

---

(١) **رجال النجاشي**، ص ٦١. (المُتَرْجِمُ)

(٢) **رجال ابن الغضائري**، ج ٢، ص ١١٨. (المُتَرْجِمُ)

(٣) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الأخبار والآثار**، ص ٢٤٣.

(٤) أحد الأوهام التي روَّج لها الصوفية وأشاعوها بين المسلمين: حياة الخضر و حياة إلياس و...... وهو كلام يفتقد إلى السند والدليل، وادعاء يخالف القرآن. ويدعي الصوفية أنهم أخذوا خرقتهم من سلسلة من المشايخ يوصلونها أحياناً إلى الخضر وذلك لكي يصوِّروا أنفسهم بأنهم ينتسبون إلى الله وأنبياء الله. مثلاً،

﴿قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء/ ٣٤].

ثم إن إلياس الذي قال - حسبما جاء في الحديث - " أَحْبَبْتُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ قُوَّةً لِأَصْحَابِكَ"، لو أراد بيان مقامات الإمام لكان عليه أن يبين ذلك في ملأ عام من الناس لا في خلوةٍ بينه وبين الإمام. ثم لماذا كان إلياس (ع) مُتَنَقِّباً حتى أواسط هذا الحديث؟ ما فائدة مثل هذا العمل؟

كما افتُرِيَ على الإمام في هذا الحديث أنه قال عن النبي ﷺ: "وَأَنَّهُ كَانَ يَفِدُ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ!!!".

فالعجيب أنه رغم استخدام القرآن الكريم فعل «الإنزال» و«التنزيل» مرات ومرات بشأن الوحي، أي اعتباره أن الوحي ينزل على النبي ﷺ وأن النبيَّ يتلقّى الوحيَ بعد نزوله، لا أن النبيَّ يفد إلى الله ويسمع الوحي! إلا أن الواضع الجاهل أتى بتلك العبارة كأنه لم يكن يفهم ما يُلَفِّقُهُ من كلمات!

وبالنسبة إلى الحديث الثاني ننقل هنا خلاصة ما ذكره بشأنه العلامة الشوشتري (التستري) بتصرف يسير، قال:

"من علامات الوضع في هذا الحديث أن ظاهره يوحي بأن مناظرة الإمام الباقر لابن عباس تمت في زمن إمامة الباقر. في حين أن إمامته (ع) كانت بعد سنة ٩٥هـ و ابن عباس كان قد توفي في غائلة (ابن الزبير) عام ٦٨هـ، ولم يلتقِ الإمام الباقر بابن عباس إلا في فترة طفولته.

وبناءً على ما رواه الكِشِّيّ قال الإمام الصادق عليه السلام إن أبي كان يُحِبُّ ابن عباس كثيراً. إضافةً إلى ذلك، خلافاً لما تذكره الحديث، لم يكن ابن عباس مخالفاً لآل البيت، وليس هذا فحسب بل إن معرفته بحقهم متواترة عنه. ومناظراته ومباحثاته مع عمر ومعاوية وعائشة وابن الزبير حول الإمامة مشهورة ومعروفة.

وقال عبد الجليل القزويني مؤلف كتاب «**النقض**» (صفحة ٢٨٤) عن «ابن عباس»: "أولاً:

---

يقول الشيخ عبد الرحمن الجامي في كتابه «نفحات الأنس» (طبع طهران، ١٣٣٦ هـ ش.، ص ٥٤٧) إن محيي الدين بن العربي أخذ الخرقة عن شخصين: الأول عبد القادر الجيلاني، والثاني الخضر!!

إحدى الدلائل على كذب مثل هذا الادِّعاءات أن رسول الله ﷺ قال يوم بدر: اللهم إن تهلك هذه العصابة فلن تُعبد في الأرض. وبديهي أنه لو كان الخضر وإلياس حيَّيْن لكان الله سيُعبد من دون أصحاب أهل بدر.

عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- ابنُ عمِّ المصطفى وأبُ الخلفاء وتلميذُ عليٍّ المرتضى وشيعتُه، وكان من مريدي عليٍّ وآل عليٍّ وكان بينه وبين بني أمية ومعاوية ويزيد وعبد الله بن الزبير خصوماتٌ عظيمةٌ وفصولٌ غراءُ وكان منكِراً لأقوالهم وأفعالهم ومناظراتُه ومحاوراتُه في هذا المعنى ظاهرةٌ".

ثم إن هذا الحديث يدَّعي أن ابن عباس أنكر كلام حضرة علي عليه السلام حول ليلة القدر ولهذا السبب أصيبت عينه بضربة جناح الملائكة فعمي! في حين أن «المسعودي» قال: لقد كُفَّ بَصَرُ ابنِ عباس لكثرة بكائه على عليٍّ والحسنين عليهم السلام. ثم لماذا لم يصب جبرئيل خصومَ عليٍّ المغرضين بالعمى بل أصاب أول مدافع عن الإمام فأعماه؟!

إضافة إلى ذلك فإن جمل هذا الحديث وعباراته مختلة ومضطربة ولا يمكن الحصول على معنى صحيح ومفيد منها، وهي ركيكة إلى درجة أن أدنى العوام درجة في العلم والمعرفة لا يمكنه أن يقول مثل هذا الكلام، فما بالك بالأئِمَّة الكرام الذين كانوا أمراء الفصاحة والبيان؟

إن هذا الاختلال والاضطراب لا يقتصر على هذا الحديث بل ينطبق على أحاديث هذا الباب جميعها التي لها سند واحد"[1].

وَادُّعِيَ في بقية أحاديث هذا الباب أنه لو كانت الملائكة تنزل في ليلة القدر فلا بُدَّ أن يكون في الأرض فردٌ معصومٌ كي تتنزَّل عليه الملائكة! وهذا الفرد المعصوم كان في صدر الإسلام النبيَّ الأكرمَ صلى الله عليه وآله وسلم، وبعده كانوا هم الأئِمَّة.

فنقول: لم تقل سورة القَدْر إن جميع الملائكة ينزلون على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحضرون عنده.

وطبعاً، نحن لا نريد أبداً أن ننكر -والعياذ بالله- نزول الملائكة -لاسيما حضرة جبريل (ع)- على النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، لأن ملاك الوحي كان ينزل عليه خلال كل السنة، بل ما نريد قوله: **أولاً**: ليس لدينا دليل على أن جميع الملائكة كانوا ينزلون على النبي صلى الله عليه وآله وسلم. **وثانياً**: ليس لدينا دليلٌ على أن الملائكة لا تنزل إلّا على شخص معصوم، بل الذي يُستَفادُ من القرآن هو خلاف ذلك، كنزول الملائكة على الملكين هاروت وماروت وكالآيات الخمس الأولى من سورة النازعات و..... كثير

(١) يُراجَع كتاب **الأخبار الدخيلة**، الباب الثاني، ج١، ص٢٣٥ فما بعد.

من أمثال الملائكة التي كانت تدير أمور العالم بإذن الحق لم تكن تنزل على البشر أصلاً.

علاوة على ذلك فإننا نسأل: على من كانت تنزل الملائكة قبل مئة سنة أو قبل أربعين سنة من بعثة النبي ﷺ؟ أياً كان الجواب فسنقول: وبعد النبي ﷺ سيكون الحال على المنوال ذاته!

ومن عيوب أحاديث هذا الباب الأخرى أنها تدَّعي -كما تدَّعيه بعض أبواب «الكافي» الأخرى- أنه كان للأنبياء جميعهم أوصياء، في حين أن هذا الادعاء غير صحيح لأن الذي نستفيده من القرآن أن كثيراً من الأنبياء لم يكن لهم أوصياء بالمعنى الذي يقصده الكُلَيْنِيّ، ومن جملتهم الأنبياء الذين هلك أقوامهم أو الأنبياء الذين بُعِثَ نبيٌّ آخر بعدهم مباشرةً. ولا يمكن لأحد أن يقول إن النبيَّ التالي كان وصياً للأول، لأن النبوة إنما تكون بإعلان الله وتصريحه بنبوة عبد من عباده ولا تكون بالوصية من النبي السابق إلى اللاحق. وعلى كل حال فمن الواضح أن النبيَّ غير الوصيِّ ويختلف عنه، كما يعترف هذا الحديث أيضاً بذلك حين يقول: "كَمَا اسْتَخْلَفَ وُصَاةَ آدَمَ مِنْ بَعْدِهِ حَتَّى يَبْعَثَ النَّبِيَّ الَّذِي يَلِيهِ".

وبالمناسبة فقد نقل واضع الحديث في الحديث السابع عن الإمام كلاماً بشأن الآية ٥٥ من سورة النور لا يتفق مع تفسير حضرة عليٍّ عليه السلام لهذه الآية!! راجعوا في هذا الشأن ما ذكرناه حول هذه الآية في الصفحات ٤٤٠-٤٣٨ في هذا الكتاب.

### ١٠٠ـ بَابٌ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) يَزْدَادُونَ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ

جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يُصحِّح المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ أيًّا منها، وصرَّح المَجْلِسِيّ بضعفها جميعاً. أحد رواة الحديث الأول «موسى بن سعدان»، وراوي الحديث الثاني والثالث «الْمُفَضَّلُ بْنُ عُمَرَ» وقد عرَّفنا بهما فيما سبق[1]. و «الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ الْمِنْقَرِيُّ» ضعيفٌ أيضاً بتصريح علماء الرجال.

إن متون هذه الأحاديث تخالف العقل والشرع لأنها تثبت معراجاً للأئِمَّة في كل ليلة جمعة، في حين أنه لو قصد بالمعراج المعراج البدني فذا كان خاصّاً برسول الله ﷺ، وإذا قُصِدَ به غير ذلك فلا أساس قرآني له.

---

(١) عرَّفنا بـ«**موسى بن سعدان**» في ص ٤٦٠ وعرفنا بـ«**المفضل بن عُمَر**» في ص ١٧١ فما بعد.

أما المعراج الروحي فكل إنسان يستطيع أن يدعيه. ومثل هذه الأحاديث توفِّر الأرضية لادعاءات الآخرين الجزافية -ومن جملتهم الصوفية- الذين يدعون أيضاً أن «بايزيد البسطامي» كان يعرج إلى السماوات أيضاً!!

### ١٠١ـ بَابُ لَوْلَا أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) يَزْدَادُونَ لَنَفِدَ مَا عِنْدَهُمْ

يشتمل هذا الباب على أربعة أحاديث اعتبر المَجْلِسِيُّ السند الأول للحديث الأوَّل ضعيفاً، وسنده الثاني وكذلك سندي الحديثين الثاني والثالث صحيحةً. واعتبر الحديث الرابع مُرْسَلاً. ولم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ أياً من أحاديث هذا الباب. ومتون الأحاديث ليست سوى دعاوي لا تستند إلى أي دليل شرعي.

### ١٠٢ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) يَعْلَمُونَ جَمِيعَ الْعُلُومِ الَّتِي خَرَجَتْ إِلَى الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ

في هذا الباب أربعة أحاديث. اعتبر المَجْلِسِيّ السند الأول للحديث الأول ضعيفاً، وسنده الثاني صحيحاً، في حين أن في سنده الثاني «سهل بن زياد» الكذَّاب الذي أُخرِج من قم، و«العمركي» الذي عرَّفنا به سابقاً[1]! واعتبر المَجْلِسِيّ الحديث الثاني ضعيفاً والثالث مجهولاً والرابع صحيحاً. أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فاعتبر الحديثين الثالث والرابع صحيحين، مع أن في سند الحديث الثالث «صالح بن السِّنْدِيّ» وهو غير ثقة لا يُعتمد على رواياته.

إن ما تدَّعيه أحاديث هذا الباب يتعارض مع القرآن. لم يكن لدى النبيّ الأكرم ﷺ علوم جميع الأنبياء، كما لم يكن يعلم جميع الألسنة ولا ألسنة الحيوانات، كما لم يكن له علم بالأنبياء الذين لم يُذكَروا في القرآن. فكيف يعلم الأئِمَّةُ علم جميع الأنبياء؟! لو كان ادّعاء رواة الكُلَيْنِيّ صحيحاً لما طلب عليٌّ عليه السلام معرفة بعض الأحكام من النبيِّ ﷺ بواسطة «المقداد»[2].

### ١٠٣ـ بَابٌ نَادِرٌ فِيهِ ذِكْرُ الْغَيْبِ

ذكر الكُلَيْنِيّ في هذا الباب أربعة أحاديث لا يوافق بعضها الآخر بل يتناقض معه! اعتبر المَجْلِسِيّ الحديثَ الأولَ صحيحاً والحديثين ٢ و٣ مجهولين والحديث الرابع مُوَثَّقاً، مع أن الراوي

---

(١) راجعوا الصفحة ص ٤٣٠ - ٤٢٨ من الكتاب الحالي.

(٢) راجعوا الصفحة ٦٥ من هذا الكتاب.

الأول للحديث الرابع هو «**عَمَّارُ بنُ موسى السَّابَاطِيُّ المدائنيُّ**»، الذي قال الشيخ الطوسي عنه: "**عَمَّارٌ السَّابَاطِيُّ ضَعِيفٌ فَاسِدُ الْمَذْهَبِ لَا يُعْمَلُ عَلَى مَا يَخْتَصُّ بِرِوَايَتِه**"[١]. وقال الأستاذ البِهْبُودِيّ عنه إنه لا يروي الأحاديث بأمانة[٢] (**معرفة الحديث**، ص ١٨٠).

هذا ولم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ أيّاً من أحاديث هذا الباب.

ولقد تكلمنا حول موضوع العلم بالغيب في هذا الكتاب مستدلين بآيات القرآن (انظر الصفحات ١٣٠ فما بعد من الكتاب)، ويبدو أن رواة هذا الباب عندهم عداوة مع القرآن وتجاهلوا تماماً أن الله تعالى قال لنبيه ﷺ بصراحة: ﴿**قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ**﴾ [الأنعام/ ٥٠]. قال: ﴿**فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ**﴾ [يونس/ ٢٠]. وقال: ﴿**قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ**﴾ [النمل/ ٦٥].

وقد استُخْدِمت كلمة «**الغيب**» في القرآن الكريم بمعاني متنوعة منها استخدامها بمعنى «**الوحي**»، كما في قوله تعالى: ﴿**عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا**﴾ [الجن/ ٢٦ - ٢٨]. وقوله سبحانه: ﴿**مَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ**﴾ [التكوير/ ٢٤].

ومن الواضح تماماً أن الرسالات التي أُمِر الأنبياءُ بتبليغها والغيبَ الذي لم يبخلوا به وأوصلوه إلى جميع الناس لم يكن سوى الوحي الإلهي وتعاليم الشريعة. ثم إنه بناء على تلك الآيات فإن عدم إظهار أحد على الغيب لا استثناء فيه إلا للرسل، أما غير الرسل فلا نصيب لهم في علم الغيب. ويمكننا أن نفهم من تلك الآية أن الله تعالى يختار في بعض الحالات -بمقتضى حكمته- رسولاً يطلعه على الأخبار الغيبية. كما قال تعالى بعد أن قصَّ علينا قصَّة حضرة نوح (ع): ﴿**تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ**

---

(١) الشيخ الطوسي، «**الاستبصار**»، ج ١، ص ٣٧٢. (الْمُتَرْجِمُ)

(٢) ونصُّ عبارة الأستاذ البِهْبُودِيّ: " أقول: قد سبرتُ أحاديثه فوجدته يروي الحديث الصحيح على الوجه الذي كان يفتهمه، لا على الوجه الذي سمعه أو وجده في أصول الأصحاب، ولذلك تجنَّبْتُهُ". (**معرفة الحديث**، ص ١٨٠). (الْمُتَرْجِمُ)

﴿الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا﴾ [هود/ ٤٩].

وقد أبلغ الرسول الذي اصطفاه الله تلك الأخبار الغيبية إلى أمته، وكما كان هو مؤمناً بتلك الأخبار كان أصحابه وأتباعه الصادقون مؤمنين بها أيضاً. يقول القرآن عن النبي والمؤمنين: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة/ ٢٨٥]. بناءً على ذلك لا يمكن لأحد أن يعلم بذلك الغيب ويوصله إلى الآخرين إلا رسول الله ﷺ. وبعبارة أخرى إن ادعاء العلم بالغيب مساوٍ لادعاء الرسالة والنبوة! كما أن الغيب الذي أَطْلَعَ اللهُ نبيَّه عليه، ثم لم يخبر النبيُّ أحداً به إلا ابن عمه وأولاد ابن عمه، لا ذكر لمثله في القرآن وليس عليه أي دليل سوى ادعاء مجموعة من المجاهيل والرواة الكذّابين فاسدي المذهب الذين يخدعون العوام!

الحديث الثالث في هذا الباب من الأحاديث المتعارضة الأجزاء، وقد تكلَّمنا سابقاً وباختصار عن هذا النمط من الأحاديث[1]. يقول الإمام بصراحةٍ في صدر هذا الحديث، وهو غاضبٌ ومنزعجٌ: "يَا عَجَباً لِأَقْوَامٍ يَزْعُمُونَ أَنَّا نَعْلَمُ الْغَيْبَ! مَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، لَقَدْ هَمَمْتُ بِضَرْبِ جَارِيَتِي فُلَانَةَ فَهَرَبَتْ مِنِّي فَمَا عَلِمْتُ فِي أَيِّ بُيُوتِ الدَّارِ هِيَ!".

كما تلاحظون لا توافق بداية الحديث هذه أهواء رواة الكُلَيْنِيّ. لذا سنقرأ في بقية الحديث أموراً لا تتفق مع القرآن. في الجزء الثاني من هذا الحديث يقول الإمام ما معناه أن الذي أتى بعرش بلقيس إلى قصر سليمان كان عنده جزء من علم الكتاب ولكن وَاللهِ عِلْمُ الْكِتَابِ كُلُّهُ عِنْدَنَا! واستند الإمام إلى الآية ٤٣ من سورة الرعد.

يقول كاتب هذه السطور إن الإمام عالم بشكل كامل بالقرآن الكريم وصدور مثل هذا الكلام عن الإمام مُحال قطعاً. عن هذا الأمر من قبل[2]. وهنا نقول باختصار إن المقصود من ﴿مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد/ ٤٣] هم أمثال الذين أشير إليهم في الآيات ٨٣ حتى ٨٥ من سورة المائدة وفي الآية ٤٣ من سورة الرعد، وهذا كما قلنا لا علاقة له بعلمهم بالغيب أو بامتلاكهم ولاية تكوينية. هل من الممكن أن يكون الإمام الصادق عليه السلام جاهلاً بآيات القرآن

---

(١) راجعو الصفحة ٥٤٤ فما بعد في هذا الكتاب.

(٢) راجعو الصفحة ١١٧ فما بعد، والصفحة ٥٣٨ فما بعد من هذا الكتاب.

ويقول -كما يقول الغلاة الجاهلون - إن الله تعالى قال للكفار الذين كانوا ينكرون نبوة محمَّدﷺ: اسألوا الطفل الذي في منزله، أو يقول في الردِّ على الكفار أن الطفل الذي في بيت النبيِّ لديه ولاية تكوينية.

في نظرنا إن الكُلَيْنِيّ ورواته سيُسألون يوم القيامة عن كل هذا التلاعب بمعاني آيات القرآن وعن كل هذه الافتراءات التي افْتَرَوْها على الأئِمَّة الكرام.

في زماننا قام عددٌ من مُدَّعي العلم بتأليف عدّة كتب تقليداً للكُلَيْنِيّ، واستندوا إلى هذه الأحاديث وأمثالها دون تأمّل ليستنتجوا أنّ علياً (ع) وأولاده لديهم ولاية تكوينية!![1] هذا في حين أنهم لو كانوا صادقين في ادّعائهم محبّة الأئمَّة لكان عليهم على الأقل أن يكّذبوا أمثال تلك الأحاديث وأن يجتنبوا الافتراء على الأئمَّة اتّباعاً لأمر حضرة الرضا (ع) الذي قال: "إذا كانت الروايات مخالفة للقرآن كذّبتُها".

في رأينا لما رأى أعداء الإسلام أن كلام الإمام لا يتّفق مع أهوائهم أضافوا إليه ذيل هذا الحديث حتى إذا ما نقل أفراد آخرون صادقون ممن كانوا في مجلس الإمام (ع) كلامَ الإمام - الذي نقرؤه في صدر الحديث - في مكان ما، استطاع أعداء الإسلام هؤلاء أن يوهموا الناس من خلال بقية الحديث التي قاموا بوضعها أنّ أولئك الرواة الصادقون بَتَروا الحديث ولم يرووه بشكل كامل، أما هم فنقلوا المتن الكامل للحديث! وكان هدفهم أن يُظهروا الإمام كشخص ذي وجهين من جهة، ومن الجهة الأخرى أن يُبْطلوا تصريح الإمام في صدر الحديث بأنّه لا يعلم الغيب!

ولكن بغض النظر عن الانتقادات الواردة على الجزء الثاني من الحديث والتي أشرنا إليها باختصار فإن صدر الحديث ينفي ذيله تماماً، لأنه لو كان العمل الذي نقرؤه في صدر الحديث غير موافق لعقيدة الإمام فإنّه من المستحيل حتى على فرد قليل العقل أن يصدره منه مثل ذلك العمل فما بالك بإمام المتّقين وعالِمِ أهل البيت الإمام الصادق عليه السلام؟!

يقول الحديث إن الإمام جاء من خارج المنزل، يعني أن الإمام قدم إلى منزله ولم يكن موجوداً أمام الخليفة أو أمام مأموري الحكومة حتى نقول إنه كان مجبَراً على قول شيء مخالف

---

(١) وذلك مثل كتاب «أمراء هستى» [**أمراء الكون**]، تأليف سيد أبو الفضل النبوي القمّي ونظائره.

لعقيدته. إذن، كان الإمام قادراً على الصمت وأن لا يقول شيئاً أصلاً وأن يسلّم على الحاضرين في المجلس ويقول كلاماً آخر، ولم يكن الإمام الذي يُقال إنّه عالم بالغيب وبما كان وما يكون، بحاجة إلى قول شيء مخالف للواقع، أو أن يقول ابتداءً من عنده ودون أن يُسأَل، وبحالة من الغضب والتعجّب ممن يعتبرونه عالماً بالغيب: **"يَا عَجَباً لِأَقْوَامٍ يَزْعُمُونَ أَنَّا نَعْلَمُ الْغَيْبَ! مَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ"**، بل حتى أنّه ذَكَر نموذجاً على عدم معرفته بالغيب؟!!

والحديث الرابع في هذا الباب أكثر تناسباً مع عنوان الباب الذي بعده، لذا سنتكلم عليه عند تعليقنا على أحاديث الباب ١٠٤ التالي.

### ١٠٤- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) إِذَا شَاءُوا أَنْ يَعْلَمُوا عُلِّمُوا

في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يعتبر كلا المَجْلِسِيّ والبِهْبُودِيّ أياً منها صحيحاً، وقد ضعَّفَ المَجْلِسِيّ الحديث الأول، واعتبر الحديثين الثاني والثالث مجهولَيْن.

تدَّعي أحاديث هذا الباب والحديث الأخير من الباب السابق **"إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا شَاءَ أَنْ يَعْلَمَ عُلِّمَ!"**.

مثل هذه الأحاديث تخالف العقل وتعارض القرآن وسيرة النبيّ وحتى تتناقض مع أقوال الأئِمَّة، وكل مسلم يعلم قطعاً أن إرادة الله تعالى ومشيئته لا يمكن أن تكون تابعةً لإرادة مخلوقاته. **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا**[(١)].

إن الأنبياء كانوا أحياناً يدْعُونَ اللهَ ويسألونه أمراً فلا يُستجاب لهم، إلا عندما يريد الله ذلك. فلمَّا سأل نوحٌ (ع) اللهَ نجَّاةَ ابنِهِ من الغرق لم يستجب الله تعالى له. وقال تعالى لخاتم أنبيائه: ﴿**إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَـٰكِنَّ اللهَ يَهْدِى مَنْ يَشَاءُ**﴾ [القصص/ ٥٦]، وقال كذلك: ﴿**وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا**﴾ [الإنسان/ ٣٠]، وقال: ﴿**وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾ [التكوير/ ٢٩]. ومعنى الآيتين الأخيرتين أن مشيئتكم موقوفةٌ على مشيئة الله، وعليكم أن تطلبوا منه التوفيق للهداية، ونحن الذين أردنا مشيئتكم وحرية اختياركم، ولو لم نُرِد أن نعطيكم حرية الاختيار لَـحُلْنا بينكم وبين مشيئتكم، ولما كان لمشيئتكم أي تأثير.

---

(١) الجملة نهاية الآية ٤٣ من سورة الإسراء. (المُتَرْجِمُ)

وقال الإمام الرضا (ع) مخاطباً ربه تبارك وتعالى: **"مَا شَاءَ اللهُ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، مَا شَاءَ اللهُ لَا مَا شَاءَ النَّاسُ، مَا شَاءَ اللهُ وَإِنْ كَرِهَ النَّاس"**[١]. وقال الإمام الصادق(ع): **"الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَلَا يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ غَيْرُه"**[٢].

وأحاديث هذا الباب تخالف كلامَ الإمام عليٍّ (ع) أيضاً. فالكُلَيْنِيّ نفسه روى أن علياً (ع) قال: **"كَمْ أَطْرَدْتُ الْأَيَّامَ أَبْحَثُهَا عَنْ مَكْنُونِ هَذَا الْأَمْرِ** [أي ميعاد موتي وكيفيته] **فَأَبَى اللهُ عَزَّ ذِكْرُهُ إِلَّا إِخْفَاءَه"**[٣].

لاحظوا أن الإمام أراد أنْ يَعلمَ شيئاً لكنه لم يُعَلَّمْهُ (في تناقض صارخ مع روايات هذا الباب).

كما لا تتَّفِق أمثال هذه الروايات مع سيرة النبي (ص). فقد قال كثير من المفسِّرين – ومن جملتهم الشيخ الطَّبْرَسِيّ في تفسيره «**مجمع البيان**»- في شأن نزول سورة «الكهف» و«الضحى»: إن الوحي انقطع مدةً عن رسول الله (ص)، ورغم شدة اشتياق النبي (ص) إلى نزول الوحي ورغبته بذلك ورغم أن انقطاع الوحي عنه كان ثقيلاً عليه جداً، إلا أنّ الوحي لم ينزل إلا عندما أراد الله ذلك. إذاً، نزول الوحي لا يتعلّق بأي وجه من الوجوه بإرادة النبي (ص).

كذلك في واقعة الإفك بحق «عائشة»، رغم أن النبي كان يرغب بشدة في معرفة حقيقة ما حدث، لم يأتِه الوحي مدةً من الزمن ثمَّ أتاه الوحيُ عندما أراد الله ذلك. حقاً لو كان حصول العلم يعتمد على إرادة الأنبياء فإنّ حضرة يعقوب (ع) كان يريد قطعاً معرفة مكان أعزّ أبنائه عليه. ولا شك أنّ النبيّ الأكرم (ص) كان يريد أن يعلم هل الذين جاؤوا يعتذرون عن المشاركة في الجهاد صادقون أم كاذبون؟ وكان يستطيع قطعاً أن يستفيد من علمه كي لا يُعاتبه الله على إذْنِه لهم بعدم الخروج معه (سورة التوبة/ ٤٣). وكان عليٌّ (ع) يريد قطعاً – لأجل منع وقوع مصر بيد معاوية – أن

---

(١) **مفاتيح الجنان**، في فضيلة بعض أدعية صلاة الصبح. أقول (المُتَرْجِمُ): والدعاء جزء من حديث رواه الكُلَيْنِيّ في **أصول الكافي**، ج ٢، ص٥٤٧ – ٥٤٨ .

(٢) **مفاتيح الجنان**، في سجود الشكر وأدعية طلوع الشمس. أقول (المُتَرْجِمُ): والدعاء جزء من حديث رواه الكُلَيْنِيّ في **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٢٥٩.

(٣) أصول الكافي، ج ١، ص ٢٩٩، (الباب ١٢٣، الحديث ٦). و**نهج البلاغة**، الخطبة ١٤٩.

يعلم هل إرسال مالك الأشتر إلى مصر مفيد أم لا؟ ولا شك أنّه كان يريد أن يعلم هل العمّال الذين يؤمّرهم على الأمصار (من قبيل المنذر بن الجارود وغيره ....) خادمون مخلصون أم خائنون. ولو كان في إمكانه أن يعلم لاستفاد قطعاً من علمه هذا ولما قام بتعيين الولاة (الذين ظهرت خيانتهم فيما بعد) كي لا يُصاب بيت مال المسلمين بالضرر. وكان الإمام الصادق عليه السلام يريد أن يعلم هل يموت ابنه إسماعيل قبله أم بعده؟ ولو علم بموته قبله لما أوصى له بالإمامة في بداية الأمر، ولما نشأت فرقة الإسماعيلية أصلاً، ولمنع بهذا ضلال جماعة كبيرة من الناس. كذلك ما كان موسى بن جعفر (ع) ليعيّن جماعة من الخائنين قائمين على أمره ووكلاء له، وهكذا.... .

لدينا أمثلة كثيرة جداً في هذا الموضوع، وقد ذكر أخونا الفاضل المرحوم قلمداران أموراً مفيدة في كتابه الشريف «**راه نجات از شر غلات**» (بخش علم غيب) [أي: طريق النجاة من شر الغلاة، قسم العلم بالغيب]، ومن المفيد جداً مطالعتها.

**١٠٥ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) يَعْلَمُونَ مَتَى يَمُوتُونَ وَأَنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ إِلَّا بِاخْتِيَارٍ مِنْهُمْ**

يشتمل هذا الباب على ثمانية أحاديث لم يعتبر الأستاذ البِهْبُودِيّ أيًّا منها صحيحاً. وضعَّفَ المَجْلِسِيّ الأحاديث ١ و٣ و٤ واعتبر الحديث ٧ ضعيفاً كالموثَّق، والحديث ٢ مجهولاً، والحديث ٥ مُرْسَلاً والحديثين ٦ و٨ حَسَنَيْن.

لقد روى أحاديث هذا الباب مجموعة من الضعفاء والكذَّابين. ونحن لن نتكلَّم على الأحاديث التي اعتبرها المَجْلِسِيّ ضعيفةً أو مجهولةً، فقد كفانا هو مؤونتها، لكننا نُذَكِّر فقط بأن راوي الحديث ٦ الذي اعتبره المَجْلِسِيّ حسناً، والحديث ٧ الذي اعتبره مُوَثَّقاً، هو «الوشَّاء» الذي عرَّفنا بحاله في الصفحة ١٥١، ورواة الحديث ٨ الذي اعتبره المَجْلِسِيّ حسناً هم: «علي بن الحكم» و«سيف بن عَمِيْرَة» اللذَيْن عرفنا بهما سابقاً[1].

كما ذكرنا أعلاه، رُواةُ أحاديث هذا الباب مجموعةٌ من الضعفاء والغُلاة والكذَّابين الذين دوَّنَ الكُلَيْنِيُّ أحاديثهم في كتابه «الكافي». إن الإنسان ليتعجَّب حقاً من هذا الكتاب الذي سعى

(١) تم التعريف بسيف بن عميرة في الصفحة ١٠٥ - ١٠٠، وبعلي بن الحكم في الصفحة ٢٧٨ فما بعد، من الكتاب الحالي.

مؤلفه فيه إلى جميع أحاديث وأخبار معظمها مضادٌّ للقرآن أو مليء بالغلوِّ في حقِّ الأئِمَّة! وكأنه لم يقرأ قوله تعالى: ﴿**لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ**﴾ [النساء/ ١٧١ والمائدة/ ٧٧]. إضافةً إلى ذلك فإن رواة الكُلَيْنِيّ يجهلون أو يتجاهلون أن حضرة عليٍّ (ع) لم يكن متيقِّناً من موته بعد أن ضربه ابن ملجم، لذلك قال بصورة مشروطة: "إِنْ أَبْقَ فَأَنَا وَلِيُّ دَمِي وإِنْ أَفْنَ فَالْفَنَاءُ مِيعَادِي" (**نهج البلاغة**، قسم الرسائل، رقم ٢٣). وقال بشكل مشروط في معركة صفِّين: "إِنْ أَظْهَرْتَهُمْ عَلَيْنَا فَارْزُقْنَا الشَّهَادَةَ". (**نهج البلاغة**، الخطبة ١٧١). وكتب إلى عمرو بن العاص يقول له بعبارة شَرطيَّة: "فَإِنْ يُمَكِّنِّي اللهُ مِنْكَ ومِنِ ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ أَجْزِكُمَا بِمَا قَدَّمْتُمَا، وإِنْ تُعْجِزَا وتَبْقَيَا فَمَا أَمَامَكُمَا شَرٌّ لَكُمَا". (**نهج البلاغة**، الرسالة ٣٩).

وبالطبع لفَّق الطائفيون المسترزقون بالدين، كالمجلسي، أن الإمام لم يكن مأموراً بالعمل بعِلْمِهِ!! وهذا الادِّعاء يخالف القرآن الذي ذكر لنا على لسان النبيّ ﷺ قوله: ﴿**وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ**﴾ [الأعراف/ ١٨٨]، وقال تعالى: ﴿**قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَقُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ..**﴾ [الأنعام/ ٥٨].

علاوة على ذلك نقول: إذا تقرر ألا يتم العمل بعلمٍ ما، وألا يكون في العلم المذكور فائدةٌ للعالِمِ به، فإن إعطاء هذا العلم لغوٌ وعبثٌ، والله تعالى منزَّه عن اللغو ومُبَرَّأ من العبث. وقد كان النبيُّ ﷺ يستعيذ بالله من علم لا نفع فيه ويقول في دعائه: "**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لاَ يَنْفَعُ**".

← **الحديث ١** - يقول: "**أَيُّ إِمَامٍ لَا يَعْلَمُ مَا يُصِيبُهُ وَإِلَى مَا يَصِيرُ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِحُجَّةٍ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ!!**".

هذا في حين أنّ القرآن يقول للنبي ﷺ: ﴿**قُلْ** .......... **وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ**﴾ [الأحقاف/ ٩]. والله تعالى يقول أيضاً: ﴿**وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ**﴾ [لقمان/ ٣٤].

فهل يُعْقل أن لا يعلم رسول الله ﷺ -الذي يوحى إليه- ماذا يكسب غداً أما الإمام الذي لا يوحى إليه فيعلم ذلك؟! أيُّ مذهب هذا الذي أوجده الغلاة؟! راجعوا ما ذكرناه حول هذا الحديث في الصفحة ٤٤٦.

← **الحديث ٢** - يروي «علي بن إبراهيم» الذي يعتقد بتحريف القرآن**!** عن قول شيخ من وعاظ السلاطين مجهول الحال أنّ الإمام الكاظم (ع) قال: **"إِنِّي قَدْ سُقِيتُ السَّمَّ فِي سَبْعِ تَمَرَاتٍ وَأَنَا غَداً أَخْضَرُّ وَبَعْدَ غَدٍ أَمُوتُ!"**.

فنسأل: لماذا أكل الإمام الذي يعلم بما كان وما يكون، الطعام المسموم؟ لم يكن من الجائز أن يأكل الإمام - الذي يعلم أن طعامه مسموم - من ذلك الطعام، ويساعد قاتله على تحقيق جريمته**!** راجعوا ما ذكرناه في الصفحة ١٧٥-١٧١ حول عدم التعاون على الإثم.

← **الحديث ٣** - يدّعي الراوي الجاهل في هذا الحديث أن الإمام السجاد (ع) قال: **"يَا بُنَيَّ إِنَّ هَذِهِ اللَّيْلَةُ الَّتِي أُقْبَضُ فِيهَا، وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي قُبِضَ فِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ!"**.

يقول المَجْلِسِيّ إن هذا الحديث يخالف التاريخ المشهور، لأن حضرة السجاد توفِّي في شهر محرَّم، في حين أنّه طبقاً لمذهب الشيعة كان رحيل رسول الله ﷺ في شهر صفر، وطبقاً لمذهب أهل السنة كانت وفاته ﷺ في شهر ربيع الأول. وقد جاءت أخبار عديدة أن النبيّ الأكرم ﷺ تُوفِّي يوم الاثنين وأكثر [علمائنا] يعتبرون أنّ وفاة حضرة السجّاد كانت يوم السبت.

فالعجيب كيف لم يهتمّ الكُلَيْنِيّ بهذه المسألة ولم ينتبه إليها. هل هذا معنى **الآثار الصحيحة عن الصادِقِين؟!**

← **الحديث ٤** - لقد تكلمنا على هذا الحديث سابقاً في الصفحة ١٧٣-١٧٠ من هذا الكتاب فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ.

← **الحديث ٥** - نسأل: لماذا يبتلي الله الإمام بالبلاء والمصائب بسبب خطيئة الشيعة الذين لم يطيعوا إمامهم. لقد تكلَّمنا على هذا الحديث في الصفحة ١١٩- ١١٧ من هذا الكتاب فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ.

← **الحديث ٦** - معنى هذا الحديث غير واضح. راجعوا ما قلناه عن هذا الحديث في الصفحة ١٥٥-١٥٠ من الكتاب الحالي.

← **الحديث ٧** - فيه الإشكالات ذاتها التي ذكرناها في سائر أحاديث هذا الباب. إضافة إلى ذلك نسأل هل كان حضرة علي بن الحسين (ع) ملاكاً حتى يسمع الإمام كلامه؟ ألم يكن السجّاد

قد تُوُفِّيَ؟ فكيف تكلم مع ابنه؟ لاحظوا كيف لم يكن رواة الكُلَيْنِيّ يفهمون ما يلفِّقونه!!

← **الحديث ٨** - تكلَّمنا على هذا الحديث فيما سبق في الصفحة ١٠٦-١٠١ من الكتاب الحالي فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ. وقد كرَّر الكُلَيْنِيّ هذا الحديث مرة ثانية في الحديث السابع من الباب ١٧٣. ومن رواته «سيف بن عميرة» الذي تعرَّض إلى لعن الأئمة، ويقول في هذا الحديث: **"أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى النَّصْرَ عَلَى الْحُسَيْنِ (ع) حَتَّى كَانَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ خُيِّرَ النَّصْرَ أَوْ لِقَاءَ اللهِ فَاخْتَارَ لِقَاءَ اللهِ تَعَالَى!! ".**

ونسأل: لو قضى حضرة سيِّد الشهداء على يزيد وأقام دولة العدل هل كان سيؤجَر على فعله أم لا؟ وهل كان سيلقى الله تعالى أم لا؟! إذن يتبيّن أنه في رأي هؤلاء الرواة الكذّابين الوضّاعين لم ينهض الإمام الحسين - عليه آلاف التحية والثناء - لنشر العدل ورفع الظلم بل قام لكي يُقتَل وينال الشهادة فقط!

ولكن كذب هذا الادعاء واضح لأن والد ذلك الإمام [أي عليٌّ عليه السلام] لم يجاهد ويكافح أبداً لمجرد أن يُقْتَلَ ويستشهدَ بل كان يقول عن معاوية: "وسَأَجْهَدُ فِي أَنْ أُطَهِّرَ الأَرْضَ مِنْ هَذَا الشَّخْصِ الْمَعْكُوسِ والْجِسْمِ الْمَرْكُوسِ حَتَّى تَخْرُجَ الْمَدَرَةُ مِنْ بَيْنِ حَبِّ الْحَصِيدِ".

سؤالٌ: قبل القيام بنقد وتمحيص الباب التالي، يلزم أن نطرحَ سؤالاً حول العنوان الذي اختاره الكُلَيْنِيّ للباب ١٠٥: هل الإمام الذي لا يموت إلا باختياره يمكنه أن يمنع الموت عن نفسه أم لا؟ وهل يمكنه أن يهرب من قاتليه قبل أن يقع بأيديهم ويبطل بذلك مؤامرتهم عليه أم لا؟ إذا كان كذلك فلا يلزم أن يغيب خوفاً من أن يقتلوه ويحرم شيعته ومحبيه من وجوده؟ فلماذا إذاً غاب الإمام الثاني عشر؟

أما لو قيل إن علة غيبته هي أن الناس لم يكونوا راغبين فعلاً بطاعة الإمام، فنقول لماذا لا يظهر الآن حيث إيران بيد المشايخ المحبين للإمام والمنتظرين له والمتَّبِعين له والذين يقولون ليلَ نهار: «أرواحنا لتراب مقدمه الفداء» و«أرواح العالمين له الفداء» و«عجل الله فرجه الشريف»، ويملؤون في يوم ولادته الشوارعَ والأزقةَ والدوائر الحكومية بالمصابيح وبأنواع الزينات الكثيرة التي تؤخذ نفقتها من حساب بيت مال هذا الشعب الفقير، ويحتفلون وينفقون أموالاً باهظة على

منطقة «جمكران» في قم؟! إن الشعب الإيراني اليوم يطيع من كل قلبه وروحه من يسمونه «نائب الإمام» ويضعون أكفهم على أرواحهم في سبيل تنفيذ أوامره. ولا شك أنهم لو ظهر الإمام نفسه فسيطيعونه أكثر من طاعتهم لنائبه، ولكن رغم ذلك نرى أن الإمام لا يظهر!! فإما أن نقول إن الروايات التي تقول إن الإمام غاب للحفاظ على نفسه من شرِّ الأعداء المعاندين وبسبب عدم أهلية الناس وعدم قبولهم له، روايات كاذبة، أو أن نقول إن الإمام يعلم أن مُتَوَلِّي أمورِ بلادِنا كذَّابون، ويقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم، وأنه لو ظهر الإمام فلن يناصروه، خلافاً لكل ادعاءاتهم، وذلك كي لا يفقدوا ما هم فيه من رئاسة وسلطة!!

### ١٠٦ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) يَعْلَمُونَ عِلْمَ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمُ الشَّيْءُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ

في هذا الباب ستة أحاديث لم يُصحِّح البِهْبُودِيّ أيَّ واحد منها. أما المَجْلِسِيّ فاعتبر الأحاديث ١ و٢ و٣ ضعيفةً والحديثين ٥ و٦ مجهولين والحديث ٤ صحيحاً.

وقد عرَّفنا في الصفحات الماضية بعدد من رواة أحاديث هذا الباب من قبيل «إبراهيم بن إسحاق الأحمر النهاوندي» و«محمد بن سِنَان» و«يونس بن يعقوب» و«سَهْل بن زياد» و«أحمدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ البَزَنْطِيّ» و«الحسن بن محبوب» و«هشام بن الحَكَم» و«محمد بن الفُضَيل» (راجعوا فهرس الكتاب).

لا يخفى أن جزءاً من عنوان هذا الباب أُخذ من الآية القرآنية: ﴿**إِنَّ اللهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ..**﴾ [آل عمران/ ٥]، ولكن الرواة الغلاة مع الأسف جعلوا هذه الصفة الخاصة بالله للأئِمَّة!!

والطريف أن الكُلَيْنِيّ يعلم أن الإمام لو كان متصفاً بصفة «**لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ**» فإن هذه الصفة لا تتسق مع الأحاديث التي رواها هو نفسه في الأبواب ٩٤ و١٠٢ و١٠٣ ولا يمكن الجمع بينهما، لأنه روى في تلك الأبواب إن الأئِمَّة يجهلون حرفاً واحداً من حروف اسم الله الأعظم التي يعلمون ٧٢ حرفاً منها، وروى أن الله تعالى عنده علم اختص به نفسه ولم يظهره على أحد من خلقه، وروى في الحديث الأول من الباب ١٠٣ ما يفيد أن الإمام يقول إن الله

يُعْلِمُهُم أحياناً عن شيء من الغيب فيعلموه، ويستأثر بعلم أشياء فلا يُعْلِمُ بها أحداً فلا يعلمونها.

ومن البديهي أنه لا يمكننا أن نقول عن شخص لا يعلم الشيء أحياناً أنه لا يخفى عليه شيء ويعلم علم ما كان وما يكون وما هو كائن.

← **الحديث ١** - راويه «**سَيْفٌ التَّمَّارُ**» الذي رواياته مغالية ومعارضة للقرآن وقال علماء الرجال عنه إنه مشترك بين رجل ضعيف وآخر موثق. وراويه الثاني «عبد الله بن حمَّاد» ضعيف أيضاً ولا يجوز الاعتماد على أحاديثه حسب قول علماء الرجال.

يقول «**سَيْفٌ التَّمَّارُ**»: "كُنَّا مَعَ أَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) جَمَاعَةً مِن الشِّيعَةِ فِي الْحِجْرِ". [ولا ندري هل كان أولئك الجماعة من الأفراد من الغلاة أم الأعداء الذين يتظاهرون بمظهر الصديق أم لا؟ الله أعلم!]، "فَقَالَ الإِمَامُ [أو بالأحرى سأل]: عَلَيْنَا عَيْنٌ؟؟ فَالْتَفَتْنَا يَمْنَةً وَيَسْرَةً فَلَمْ نَرَ أَحَداً فَقُلْنَا: لَيْسَ عَلَيْنَا عَيْنٌ. فَقَالَ: وَرَبِّ الْكَعْبَةِ وَرَبِّ الْبَنِيَّةِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لَوْ كُنْتُ بَيْنَ مُوسَى وَالْخَضِرِ لَأَخْبَرْتُهُمَا أَنِّي أَعْلَمُ مِنْهُمَا، وَلَأَنْبَأْتُهُمَا بِمَا لَيْسَ فِي أَيْدِيهِمَا لِأَنَّ مُوسَى وَالْخَضِرَ عليهما السلام أُعْطِيَا عِلْمَ مَا كَانَ وَلَمْ يُعْطَيَا عِلْمَ مَا يَكُونُ وَمَا هُوَ كَائِنٌ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، وَقَدْ وَرِثْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم وِرَاثَةً!!".

هنا علينا أن نسأل «**سَيْفاً التَّمَّارَ**»:

**أولاً**: الإمام الذي لا علم له بأصحابه، ولا يعلم هل ثمَّة جاسوس في الجوار أم لا، كيف يكون عالماً بِمَا يَكُونُ وَمَا هُوَ كَائِنٌ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ؟!

**ثانياً**: ما الدليل على أن موسى والخضر أُعْطِيَا عِلْمَ مَا كَانَ؟! إن موسى (ع) نفسه لم يدَّعِ مثل هذا الادِّعاء، ويمكننا أن نفهم مما جاء في القرآن أنه لم يكن لديه عِلْمُ مَا كَانَ، لأنه لما كان في الطور لم يعلم بعبادة قومه للعجل، إلى أن قال الله تعالى له: ﴿**فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ**﴾ [طه/ ٨٥]. وبعد عودته من جبل الطور لم يكن يعلم أيضاً أن أخاه لم يكن له أي ذنبٍ فيما حدث، بل أخذ بِرَأْسِ أَخِيهِ وَلِحْيَتِهِ يَجُرُّهُ إليه، إلى أن قال له أخوه: ﴿**إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي**﴾ [الأعراف/ ١٥٠].

حتى نبي الإسلام صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن لديه عِلْمُ مَا كَانَ - إلا ما أُوحيَ إليه - فلم يكن يعلم عدداً

من الأنبياء السابقين (غافر/ ٧٨).

**ثالثاً**: قال تعالى مراراً لرسوله في القرآن: ﴿**قُلْ إِنْ أَدْرِى**﴾ [الجن/ ٢٥]، ﴿**وَمَا أَدْرِى**﴾ [الأحقاف/ ٩]، ﴿**لَا تَدْرِى**﴾ [الطلاق/ ١]....... الخ، فكيف يمكن لأحد أن يدَّعي خلافاً للقرآن إن رسول الله ﷺ كان يعلمُ عِلْمَ مَا كَانَ وَعِلْمَ مَا يَكُونُ؟!

**رابعاً**: لما كانوا يسألون رسول الله ﷺ كان ينتظر نزول الوحي عليه ليجيبهم، فكيف يكون الإمام الذي لم يكن يوحَى إليه عالماً بما كَانَ ومَا يَكُونُ؟!

**خامساً**: العلم لا يورث وراثةً إلا لدى الرواة الخرافيين!

قال الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني»:

"لقد نصَّت هذه الرواية على أن النبيّ عنده بالإضافة إلى علم ما كان، علم ما هو كائن وما سيكون، وقد ورَّثَه للأئمة الأطهار، ومعنى ذلك أن الله سبحانه لم يستأثر بشيء وعلمه بكامله قد انتقل للنبيِّ والأئمَّة، وهو مخالف لنصوص القرآن.

وجاء في بعض المرويات عن النبيِّ أنه كان يقول لأصحابه: ما لي ولكم! تسألوني عمَّا لا أعلم، وإنَّما أنا عبد الله لا علم لي إلا ما علَّمني ربِّي.

وقال لهم مرَّةً: أنا أعلم بأمور دينكم، وأنتم أعلم بأمور دنياكم، إلى غير ذلك من المرويات الكثيرة التي تنصُّ على أنه لم يدَّعِ لنفسه علمَ ما كان وما سيكون كما تنصّ هذه الرواية"[(١)].

← **الحديث ٢** - يقولُ عَدَدٌ من الضعفاء والمجاهيل أن الإمام الصادق عليه السلام قال: "إِنِّي لَأَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، وَأَعْلَمُ مَا فِي الْجَنَّةِ وَأَعْلَمُ مَا فِي النَّارِ، وَأَعْلَمُ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ. قَالَ ثُمَّ مَكَثَ هُنَيْئَةً فَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ كَبُرَ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ فَقَالَ: عَلِمْتُ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: «فِيهِ تِبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ»!".

فنقول: **أولاً**: لم يدَّعِ رسولُ الله ﷺ مثل هذا الادّعاء، وكما ذكرنا أعلاه خاطب الله تعالى نبيَّهُ مراراً بقوله: (**وَمَا أَدْرِى**) (**وَ قُلْ إِن أَدْرِى**) و...... وخاطب الله تعالى كافَّة عباده - ومن جملتهم

(١) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الأخبار والآثار**، ص ٢٤٥.

النبي ﷺ – قائلاً: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء/ ٨٥]. وقال رسول الله ﷺ نفسه في دعاء يستشير: "أنت العالم وأنا الجاهل".

**ثانياً:** نسي واضع الحديث الجاهل الذي ادَّعى أن الإمام قال: "عَلِمْتُ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ" أن الإمام نفسه قال في الحديث السابق عن هذا العِلْم: "وَرِثْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وِرَاثَةً". والأهم من ذلك أن الآية التي نُسِبَ إلى الإمام الاستشهاد بها نُقِلَت بشكل خاطئ، فالذي جاء في القرآن: ﴿نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل/ ٨٩]، أما إمامُ رواةِ الكُلَيْنِيّ فقد قرأ الآية كالتالي: «**فِيهِ تِبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ**»!! ولذلك اضطر المَجْلِسِيّ إلى القول: إما أن الإمام نقل الآية بالمعنى أو أن تلك القراءة كانت قراءة الإمام!!

والأهم من ذلك أنه لم يأتِ في القرآن «علمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، وعِلْمُ مَا فِي الْجَنَّةِ وَمَا فِي النَّارِ، وَعِلْمُ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ». ويُعْلَمُ من قرينة الحال أن المراد من «**كُلِّ شَيْءٍ**» في قوله تعالى ﴿**نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ**﴾ [النحل/ ٨٩]، كلُّ شيءٍ متعلقٌ بالشريعة والهداية لا كلُّ شيءٍ بالمعنى الحرفي للكلمة، أي أن القرآن ﴿**تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ**﴾ من أمور الدين، لا غير.

فمثلاً كل عاقل يعلم، ولا يحتاج إلى من يُوَضِّح له ذلك، أنه لو أشار شخص إلى صيدليةٍ وقال لمُخاطَبه: هنا كل شيء تريده. أو قال له: هناك يوجد كل شيء. يفهم السامع من هذا الكلام أن قصد المتكلِّم هو: كل ما له علاقة بالأدوية ووسائل العلاج، ولن يتوقَّع أن يُباعَ في المحل المشار إليه: اللحاف وكرسي التدفئة والفحم ووجبات الكباب المشوي ومنشار النجار و.......الخ.

كيف يمكن للإمام الصادق (ع) أن يكون جاهلاً بالقرآن إلى درجة قراءته لآية بصورة خاطئة، أو تصوّره أنه لما قال تعالى عن القرآن أنه ﴿**تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ**﴾ فيمكن إذن أن نجد فيه علم ما كان وما يكون!! لا ريب أن هذا الحديث كَذِبٌ صُرَاحٌ وأن رواة الكُلَيْنِيّ وضعوه على لسان الإمام.

**ثالثاً:** من الواضح تماماً أنه ليس في القرآن الكريم علم الجراثيم ولا علم الإلكترونيات أو

علم الوراثة الجينية أو علم الجبر والهندسة والكيمياء و....الخ، وإلا لو كانت تلك العلوم في القرآن ولم يبينها رسول الله ﷺ للمسلمين حتى جاء غير المسلمين فاكتشفوها، لكان رسولالله ﷺ قد بخل بنشر هذه العلوم - نعوذ بالله - مع أن الله تعالى يقول: ﴿**وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ**﴾ [التكوير/ ٢٤].

وبالمناسبة لم يقبل الأستاذ الشيخ هاشم معروف الحسني أيضاً هذا الحديث[١].

← **الحديث ٣** - كان «**جَمَاعَةُ بْنُ سَعْدٍ**» فرداً ضعيف الرواية وخبيثاً خرج مع «أبي الخطَّاب» الذي لُعِنَ على لسان الإمام الصادق (ع)، فقُتِلَ. مثل هذا الشخص يقول إن الإمام الصادق عليه السلام قال: "**اللهُ أَكْرَمُ وَأَرْحَمُ وَأَرْأَفُ بِعِبَادِهِ مِنْ أَنْ يَفْرِضَ طَاعَةَ عَبْدٍ عَلَى الْعِبَادِ ثُمَّ يَحْجُبَ عَنْهُ خَبَرَ السَّمَاءِ صَبَاحاً وَمَسَاءً**".

ونقول لرفيق أبي الخطاب الملعون هذا: إن الله أوجب طاعة رسوله على العباد مع أنه لم يكن للرسول أي علمٍ بأخبار السماء - سوى ما أوحاه الله إليه- كما قال تعالى: ﴿**مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَإِ الْأَعْلَى إِذْ يَخْتَصِمُونَ**﴾ [ص/ ٦٩].

لم يكن لرسول الله ﷺ علمٌ بمسائل الأرض إلى أن يتنزَّل عليه الوحي بذلك، فما بالك بمسائل السماء! (راجعوا فصل «**علم الغيب والمعجزات والكرامات في القرآن**»، ص ١٣٠فما بعد من هذا الكتاب).

ثم إن الله تعالى أوجب طاعة «أولي الأمر»، أي الحكَّام والوُلاة وأمراء الجُند والقادة العسكريين - بشرط عدم تخطِّيهم لأحكام الكتاب والسنَّة - مع أنه لا علم لهم اتفاقاً بأخبار السماء والأرض.

← **الحديث ٤** - يقول صدر هذا الحديث - كالحديث الثالث - على لسان الإمام الباقر (ع): "أَتَرَوْنَ أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى افْتَرَضَ طَاعَةَ أَوْلِيَائِهِ عَلَى عِبَادِهِ ثُمَّ يُخْفِي عَنْهُمْ أَخْبَارَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَقْطَعُ عَنْهُمْ مَوَادَّ الْعِلْمِ فِيمَا يَرِدُ عَلَيْهِمْ مِمَّا فِيهِ قِوَامُ دِينِهِمْ؟ فَقَالَ لَهُ حُمْرَانُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! أَرَأَيْتَ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ قِيَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عليهم السلام

---

(١) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الأخبار والآثار**، ص ٢٤٦.

وَخُرُوجِهِمْ وَقِيَامِهِمْ بِدِينِ اللهِ عَزَّ ذِكْرُهُ، وَمَا أُصِيبُوا مِنْ قَتْلِ الطَّوَاغِيتِ إِيَّاهُمْ وَالظَّفَرِ بِهِمْ حَتَّى قُتِلُوا وَغُلِبُوا؟؟! فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ (عليه السلام): يَا حُمْرَانُ! إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ كَانَ قَدَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَقَضَاهُ وَأَمْضَاهُ وَحَتَمَهُ عَلَى **سَبِيلِ الاِخْتِيَارِ** ثُمَّ أَجْرَاهُ [أي ترك لهم الخيار أن يقبلوا ذلك أو لا يقبلوه، فاختاروا أن تحل بهم تلك المصائب بدلاً من اختيارهم النصر على الطواغيت!! فحقَّق الله لهم ما اختاروه!] ، ... وَلَوْ أَنَّهُمْ يَا حُمْرَانُ حَيْثُ نَزَلَ بِهِمْ مَا نَزَلَ مِنْ أَمْرِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِظْهَارِ الطَّوَاغِيتِ عَلَيْهِمْ سَأَلُوا اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَدْفَعَ عَنْهُمْ ذَلِكَ وَأَلَحُّوا عَلَيْهِ فِي طَلَبِ إِزَالَةِ مُلْكِ الطَّوَاغِيتِ وَذَهَابِ مُلْكِهِمْ إِذاً لَأَجَابَهُمْ وَدَفَعَ ذَلِكَ عَنْهُمْ ثُمَّ كَانَ انْقِضَاءُ مُدَّةِ الطَّوَاغِيتِ وَذَهَابُ مُلْكِهِمْ أَسْرَعَ مِنْ سِلْكٍ مَنْظُومٍ انْقَطَعَ فَتَبَدَّدَ....". (كلام مشابه لما جاء في الحديث الثامن في الباب ١٠٥).

**أولاً**: إن ربَّنا كما وصف نفسه: ﴿**لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ**﴾ [الإسراء/ ١١١]. ولذلك نسأل: متى أوكل الله مقدرات العالم إلى اختيار مخلوقاته وانتقائهم، ولم يعلم بذلك إلا رواة الكُلَيْنِيّ الكذَّابون؟!

**ثانياً**: لو كانت الهزيمة وظهور الطواغيت سبباً لرفع الدرجات في الآخرة فلماذا لم يطلبها النبيُّ من الله تعالى بدلاً من طلبه النصر على الأعداء؟

**ثالثاً**: كما ذكرنا في الباب ١٠٥ نقلاً عن نهج البلاغة (الرسالتان ٣٩ و ٤٥) قلنا: إن هذه الأكاذيب مخالفة لأقوال علي (ع) الذي كان يسعى حقيقة إلى الانتصار على أعدائه من قبيل معاوية وعمرو بن العاص.

← **الحديثان ٥ و٦** - فيهما عيوب الأحاديث التي جاءت قبلهما ذاتها. أحد رواة الحديث السادس هو «**عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ**» الذي قال عنه النجاشي والكِشِّيّ إنه مُخَلِّطٌ [أو مختلط] وكذَّابٌ يروي المناكير. وكذب هذا الراوي في الحديث الخامس أوضح من الشمس إذ يقول: "سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ (عليه السلام) بِمِنًى عَنْ خَمْسِمِائَةِ حَرْفٍ مِنَ الْكَلَامِ فَأَقْبَلْتُ أَقُولُ: يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا قَالَ فَيَقُولُ: قُلْ كَذَا وَكَذَا. قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! هَذَا الْحَلَالُ وَهَذَا الْحَرَامُ أَعْلَمُ أَنَّكَ صَاحِبُهُ وَأَنَّكَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِهِ وَهَذَا هُوَ الْكَلَامُ؟ فَقَالَ لِي: وَيْكَ يَا هِشَامُ! **لَا يَحْتَجُّ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ بِحُجَّةٍ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ كُلُّ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ**".

من المناسب هنا أن ننقل لكم تلخيص لما ذكره العالم المجاهد المرحوم قلمداران في كتابه الشريف: «**راه نجات از شر غلاة**» (**بخش علم غيب**) [طريق النجاة من شر الغلاة، قسم العلم بالغيب]، إذ قال:

"لقد عقد الكُلَيْنِيّ في كتاب «الكافي» الذي يُعتَبَر من أفضل كتب الحديث لدينا معشر الشيعة وأهمها بعد القرآن، أبواباً بخصوص علم الأئمة -تصلح مستنداً للمسترزقين بالدين على دعواهم علم الأئمة بالغيب- فذكر في الباب ١٠٤ [1] ثلاثة أحاديث، اعتبر العلَّامةُ المَجْلِسِيُّ في كتابه «**مرآة العقول**» الحديث الأول منها ضعيفاً والحديثين الثاني والثالث مجهولين فالنتيجة صفر!!

ثم عقد الباب ١٠٥ [2] وذكر فيه ثمانية أحاديث، ليس فيها - حسب تشخيص العلامة المَجْلِسِيّ في «**مرآة العقول**» - حديثاً صحيحاً واحداً، هذا بمعزل عن مخالفة الأحاديث لنص القرآن.

وذكر في الباب ١٠٦[3] ستة أحاديث اعتبر العلامة المَجْلِسِيُّ الحديث الرابع منها فقط صحيحاً، وليس في هذا الحديث كلامٌ عن علم الأئمة بما كان وما يكون وكل ما فيه أن الإمام الباقر (ع) عاتب تلاميذه لأنهم كانوا يساوون بين علم أئمتهم وعلم أئمة مخالفيهم..... ومن الواضح تماماً أن المراد من أخبار السموات والأرض الأخبار التي فيها قوام الدين وليس علم ما كان وما يكون بالمعنى الذي يذهب إليه الغلاة، بل هو العلم المتعلق بأحكام الدِّين والذي لا شكّ أنّ الأئمّة الأطهار كانوا كاملي المعرفة به.

أجل، تلك هي الأحاديث التي جاءت في كتاب «الكافي » في هذا الموضوع ورأينا أنه لا يوجد منها حديث صحيح واحد، رغم أنه حتى لو فرضنا أن بعضها صحيح السند وحتى لو بلغ عدد هذه الأحاديث الصحيحة المئات لما غيَّر ذلك من الأمر شيئاً، لأنه طبقاً لأمر الأئمة

---

(١) الذي عنون له بـ: «بَابُ أَنَّ الأَئِمَّةَ -عَليهِمُ السَّلام- إِذَا شَاءُوا أَنْ يَعْلَمُوا عُلِّمُوا»! (المُتَرْجِمُ)

(٢) الذي عنون له بـ: «بَابُ أَنَّ الأَئِمَّةَ -عَليهِمُ السَّلام- يَعْلَمُونَ مَتَى يَمُوتُونَ وَأَنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ إِلَّا بِاخْتِيَارٍ مِنْهُم»! (المُتَرْجِمُ)

(٣) الذي عنون له بـ: «بَابُ أَنَّ الأَئِمَّةَ -عَليهِمُ السَّلام- يَعْلَمُونَ عِلْمَ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمُ الشَّيءُ صَلَوَاتُ الله عَلَيْهِم»! (المُتَرْجِمُ)

أنفسهم -سلام الله عليهم أجمعين- لابُدَّ أن نضرب بها عرض الحائط لأن متونها تخالف مخالفة صريحة آيات القرآن الكريم، كما رأينا في استعراضنا للآيات التي تؤكد بكل وضوح وصراحة اختصاص علم الغيب بالله وحده وتنفيه عن أي أحد من البشر.

وأما ما جاء في كتاب «**بصائر الدرجات**» المنسوب لـ«محمد بن الحسن الصفّار» فقد ذكرنا فيما سبق عدم وثاقة هذا الكتاب حسب ما قاله الشيخ الجليل «محمد بن الحسن بن الوليد» أستاذ الشيخ الصدوق الذي كان يُعْرِضُ عن ذلك الكتاب وربما لم يكن يعتبره من تأليف الصفار أساساً، وقد ذهب بعض علماء الرجال مثل «ابن داود» و«الشيخ البهائي» إلى وجود شخصين باسم الصفار أحدهما ثقة والآخر غير ثقة وهو مؤلف «بصائر الدرجات». فإذا كان الأمر كذلك فهل يمكننا أن نحارب القرآنَ كتابَ ربِّنَا وندع عقلنا ووجداننا لأجل أحاديث مذكورة في كتاب مثل كتاب «بصائر الدرجات» هذا؟!" انتهى[1].

### ١٠٧- بَابُ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُعَلِّمْ نَبِيَّهُ عِلْماً إِلَّا أَمَرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَنَّهُ كَانَ شَرِيكَهُ فِي الْعِلْمِ

جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يُصحِّح كلا المَجْلِسِيّ والبِهْبُودِيّ أيَّ واحدٍ منها. اعتبر المَجْلِسِيّ الحديث ١ مجهولاً والحديث ٢ حسناً، والحديث ٣ مُوَثَّقاً. وقد روى الحديث الثالث «**منصور بن يونس**» الذي كان شخصاً محتالاً. طبقاً لما نقله عنه الكِشِّيّ ادعى هذا الشخص أنه واقفيٌّ لكي يتمكن من أكل أموال الإمام التي كان قد أودعها لديه أمانةً، وبلعها! ولكن الأهم الذي يجب أن نلاحظه في هذه الأحاديث هو متونها. إن أحاديث هذا الباب مخالفة للعقل والقرآن لأنها تقول: أَتِي رَسُولَ اللهِ ﷺ بِرُمَّانَتَيْنِ فَأَكَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِحْدَاهُمَا وَكَسَرَ الْأُخْرَى بِنِصْفَيْنِ فَأَكَلَ نِصْفاً وَأَطْعَمَ عَلِيّاً نِصْفاً ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يَا أَخِي! هَلْ تَدْرِي مَا هَاتَانِ الرُّمَّانَتَانِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: أَمَّا الْأُولَى فَالنُّبُوَّةُ لَيْسَ لَكَ فِيهَا نَصِيبٌ، وَأَمَّا الْأُخْرَى فَالْعِلْمُ أَنْتَ شَرِيكِي فِيهِ....".

هل هذه القصص التي بطلانها أوضح من الشمس سوى أكاذيب من وضع الرواة الكذبة؟

والعجيب أن الكُلَيْنِيّ الذي اعتبر في الأبواب السابقة أن الأئِمَّة ورثوا علمهم وراثةً، سحب

---

(١) حيدر علي قلمداران، «**طريق النجاة من شر الغلاة - قسم علم الغيب**». باختصار وتلخيص.

كلامه عن وراثة العلم هنا وقال بأن علم الإمام كان على سبيل المشاركة، وهذا أيضاً بواسطة أكل الرمَّانة. **اللهم اهدِ قومَنا وَنجِّهم من الخرافات!**

### ١٠٨ـ بَابُ جِهَاتِ عُلُومِ الْأَئِمَّةِ

يشتمل هذا الباب على ثلاثة أحاديث، اعتبر المَجْلِسِيّ الحديث الثاني مجهولاً والحديث الثالث ضعيفاً، ولكن العجيب أنه اعتبر الحديث الأول صحيحاً رغم أن أحد رواته «**حمزة بن بزيع**» الذي تعرّفنا على حاله فيما سبق. (في الصفحة ٣٠٩- ٣٠٤ من الكتاب الحالي). ولم يعتبر الأستاذ البِهْبُودِيّ أياً من أحاديث هذا الباب صحيحاً.

ولا تتضمّن متون هذه الأحاديث أي موضوع مفيد بل تنقل عن الإمام أنه قال: "عِلْمُنَا عَلَى ثَلَاثَةِ وُجُوهٍ مَاضٍ وَغَابِرٍ وَحَادِثٍ فَأَمَّا الْمَاضِي فَمُفَسَّرٌ وَأَمَّا الْغَابِرُ فَمَزْبُورٌ وَأَمَّا الْحَادِثُ فَقَذْفٌ فِي الْقُلُوبِ". ونقول: إن علم جميع الناس هو كذلك وادّعاء هذه الأحاديث أن الأئِمَّة يسمعون كلام الملائكة ادّعاء لا دليل عليه وقد فنّدناه في الصفحات السابقة (راجعوا الصفحات ٣٧١و ٣٨٢.....).

### ١٠٩ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) لَوْ سُتِرَ عَلَيْهِمْ لَأَخْبَرُوا كُلَّ امْرِئٍ بِمَا لَهُ وَعَلَيْهِ

في هذا الباب حديثان لم يُصحِّح المَجْلِسِيّ والبِهْبُودِيّ أياً منهما، واعتبر المَجْلِسِيّ الحديث الأول مجهولاً والثاني ضعيفاً.

يدّعي متن الحديثين المذكورَين أنّ الأئِمَّة يعلمون الغيب، وهي دعوى تخالف عشرات الآيات القرآنية. من ذلك أنها تخالف قوله تعالى – الذي أشرنا إليه مراراً وتكراراً في هذا الكتاب -: ﴿**وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا**﴾ [لقمان/ ٣٤]، وقوله سبحانه: ﴿**قُلْ ......... مَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ**﴾ [الأحقاف/ ٩].

### ١١٠ـ بَابُ التَّفْوِيضِ إِلَى رَسُولِ اللهِ وَإِلَى الْأَئِمَّةِ (ع) فِي أَمْرِ الدِّينِ

لقد درسنا جميع أحاديث هذا الباب من قبل بعد دراستنا ونقدنا لأحاديث الباب ٢٢ من الكافي لذلك لا نكرر نقد هذه الأحاديث هنا. (راجعوا الصفحة ٢٤٨ فما بعد من الكتاب الحالي التي عنونّا لها بعنوان: الأحاديث المتعلقة بهذا الباب). ونذكِّر هنا فقط بأنه لو كانت أمور الشريعة

قد فُوِّضَت إلى النبي لما وقعت حادثة زواج النبي من طليقة مولاه «زيد بن حارثة» (الأحزاب/ ٣٧) لأن الرسول الأكرم ﷺ لم يكن راغباً بهذا الزواج.

**١١١- بَابٌ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ بِمَنْ يُشْبِهُونَ مِمَّنْ مَضَى وَكَرَاهِيَةِ الْقَوْلِ فِيهِمْ بِالنُّبُوَّةِ**

يشتمل هذا الباب على سبعة أحاديث. لم يُصحِّح البِهْبُودِيّ منها إلا الحديث الثالث فقط واعتبر جميع الأحاديث الباقية غير صحيحة. أما المَجْلِسِيّ فاعتبر الأحاديث ١ و٢ و٥ و٦ حسنةً والحديث ٤ مُوَثَّقاً والحديث ٧ ضعيفاً والحديث ٣ صحيحاً.

يعتبر الكُلَيْنِيّ - بشهادة عنوان هذا الباب - أنّ ادّعاء نبوّة الأئِمَّة مكروه، ومنه يَتبَيَّنُ أن القول بنبوّة الأئِمَّة ليس حراماً في نظره بل مكروه فقط!!!

هذا في حين أنّه بصرف النظر عن الأحاديث الكثيرة المرويَّة في كتب الحديث حول هذا الموضوع، يقول الإمام الصادق عليه السلام في الحديث الثالث من هذا الباب ذاته - وهو الحديث الذي صحَّحه كل من المَجْلِسِيّ والبِهْبُودِيّ - بصراحة قاطعة: "**إِنَّ اللهَ عَزَّ ذِكْرُهُ خَتَمَ بِنَبِيِّكُمُ النَّبِيِّينَ فَلَا نَبِيَّ بَعْدَهُ أَبَداً**". وقال في الحديث السادس أيضاً رداً على من قال له: "عِنْدَنَا قَوْمٌ يَزْعُمُونَ أَنَّكُمْ رُسُلٌ؟" فأجاب الإمام غاضباً: "**يَا سَدِيرُ! سَمْعِي وَبَصَرِي وَشَعْرِي وَبَشَرِي وَلَحْمِي وَدَمِي مِنْ هَؤُلَاءِ بَرَاءٌ، وَبَرِئَ اللهُ مِنْهُمْ وَرَسُولُهُ. مَا هَؤُلَاءِ عَلَى دِينِي وَلَا عَلَى دِينِ آبَائِي**" (أي هم خارجون عن الإسلام).

ولا نقول لماذا لم يهتمّ الكُلَيْنِيّ بالقرآن وبقوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾ [الأحزاب/ ٤٠]، لأننا نعلم أنه لم يكن له علم بالقرآن، ولكنّه يبدو أنّه لم يكن يدرك حتى دلالات الأحاديث التي يرويها بنفسه، فرغم هذين الحديثَين اللذَين رواهما هو نفسه نجده يقول إن القول بنبُوَّة الأئِمَّة مكروه!!

في نهاية الحديث السادس ذُكِرَت ادّعاءات يُحْتَمَل احتمالاً قوياً أن يكون وضّاعو الحديث قد أضافوها إلى أصل الحديث، حيث نُسِب إلى الأمام قوله: "**نَحْنُ خُزَّانُ عِلْمِ اللهِ، نَحْنُ تَرَاجِمَةُ أَمْرِ اللهِ، نَحْنُ قَوْمٌ مَعْصُومُونَ أَمَرَ اللهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى بِطَاعَتِنَا وَنَهَى عَنْ مَعْصِيَتِنَا، نَحْنُ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ عَلَى مَنْ دُونَ السَّمَاءِ وَفَوْقَ الْأَرْضِ!**" وقد تكلّمنا على هذه الأمور وفنّدناها في

الصفحات السابقة. (من جملة ذلك الصفحات ٨٧و ٣٤٤-٣٤٠ و٣٦٧-٣٦٤). كما ادّعى الحديث العصمة للأئمَّة فنسب إلى الإمام قوله: "**نَحْنُ قَوْمٌ مَعْصُومُونَ أَمَرَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِطَاعَتِنَا وَنَهَى عَنْ مَعْصِيَتِنَا**". هذا مع أنّ عصمة غير الأنبياء لا أساس قرآني لها ودعوى بلا دليل وحتى عصمة الأنبياء ليست مطلقة بل كما بيّنها القرآن.

وافترى الرواة في الحديث السابع على الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: "**الْأَئِمَّةُ بِمَنْزِلَةِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم إِلَّا أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِأَنْبِيَاءَ وَلَا يَحِلُّ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَا يَحِلُّ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم فَأَمَّا مَا خَلَا ذَلِكَ فَهُمْ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم**".

هذا مع أنّ الإمام الصادق عليه السلام يعلم أفضل من الآخرين أنّ الفرق والاختلاف بين النبي والأئمَّة أكثر من هذه الأمور بكثير. من جملة ذلك: المعراج، وجوب قيام الليل على النبي وعدم وجوبه على الآخرين، حرمة الزواج من نسائه بعد وفاته، حرمة رفع الصوت في حضوره، أنه يجوز للنبي أن يتزوج بلفظ الهبة ولا يجوز لغيره..... الخ.

والحديثان الأول والرابع في هذا الباب يشابهان الحديث الخامس في الباب ١١٢ الذي نقدناه سابقاً في معرض نقدنا لأحاديث الباب ٦١ (راجعوا الصفحة ٣٩١ فما بعد). والحديث الثالث في هذا الباب - كما قلنا - يكذِّب الحديث الثاني في الباب ٩٨ .

### ١١٢ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ ع مُحَدَّثُونَ مُفَهَّمُونَ

لقد درسنا أحاديث هذا الباب ونقدناها خلال دراستنا لأحاديث الباب ٦١ في الكتاب الحالي (راجعوا الصفحة ٣٩١ فما بعد).

### ١١٣ـ بَابٌ فِيهِ ذِكْرُ الْأَرْوَاحِ الَّتِي فِي الْأَئِمَّةِ (ع)

في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يُصحِّح البِهْبُودِيّ أياً منها. واعتبر المَجْلِسِيّ الحديثين الثاني والثالث ضعيفين، ولكنه اعتبر الحديث الأول صحيحاً! مع أنّ في سند الحديث الأول «جابراً الجعفيَّ» الذي عرّفنا به فيما سبق[1]، و «إبراهيم بن عمر اليماني» الذي اعتبره ابن الغضائري ضعيفاً جداً، و «حمّاد بن عيسى» الذي لم يكن يثق إلا بعشرين حديثاً من رواياته التي رواها

(١) راجعوا الصفحات ٢٩٥ و ٢٩٢ من الكتاب الحالي.

بنفسه، و «الحسين بن سعيد» الذي يُعَدُّ من الغلاة ولا يُعَوَّل على حديثه.

وينبغي أن نعلم أنّ الدين الصحيح هو الذي تكون عقائده وتعاليمه مطابقة للعقل والفطرة، ومن المُتَّفَق عليه أنّ "كلما حكم به العقل حكم به الشرع". والمذاهب الخرافية كثيرة، ومن جملة العقائد الخرافية المخالفة للعقل والقرآن ما جاء في هذا الباب من أحاديث.

تدّعي متون أحاديث هذا الباب **"أنّ رُسُلَ اللهِ (ع)، وَخَاصَّةُ اللهِ مِنْ خَلْقِهِ** [يقصد الأوصياء] **جَعَلَ اللهُ فِيهِمْ خَمْسَةَ أَرْوَاحٍ!"**

هذا في حين أنّ القرآن بيّن لنا أن الأنبياء بشر مثلنا كسائر أفراد البشر. ولو كان للأنبياء روحٌ غير روح سائر الأفراد لقال عنهم القرآن "بشر غيركم".

ثم إنّه يقول في الحديث الأول إنهم (أي الأنبياء) "أَيَّدَهُمْ اللهُ بِرُوحِ الشَّهْوَةِ فَبِهِ اشْتَهَوْا طَاعَةَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَكَرِهُوا مَعْصِيَتَهُ". أما في الحديث الثالث فيقول: "وَرُوحَ الشَّهْوَةِ فَبِهِ أَكَلَ وَشَرِبَ وَأَتَى النِّسَاءَ مِنَ الْحَلَالِ"؟!

علاوة على ذلك، من المعلوم إن الإنسان الذي يؤمن بصفات الجلال والجمال لِـلَّهِ تعالى يطيع الله الذي يؤمن به ويخاف من عذابه ويرجو رحمته، ولا يلزم لأجل ذلك أن يكون له روحان، كما لا يلزم أن نلفق الكلام ونقول إنه بروح القوة يقدر على طاعة الله وبروح الإيمان يؤمن بالله! لأن الإيمان ذاته يستتبع الطاعة أيضاً. إن الأئِمَّة لا يقولون مثل هذا الكلام.

وفي الحديثين الثاني والثالث ادُّعِيَ أن الأئِمَّة يعلمون الغيب. وقد تكلمنا بما يكفي في إبطال هذه الدعوى في فصل «**علم الغيب والمعجزات والكرامات في القرآن**» (الصفحة ١٣٠ وما بعد) وفي سائر فصول هذا الكتاب. ونذكر هنا بضعة نماذج:

تخَلَّفَتْ أهل رسول الله ﷺ عن القافلة ولم يعلم رسول الله ﷺ بذلك. قُتِلَ أصحاب النبي ﷺ في بئر معونة ولم يعلم النبي بذلك حتى جاءه شخص فأخبره بالخبر . فكيف تقولون إن الإمام يعلم بكل شيء؟ ويستفاد من «نهج البلاغة» أن أمير المؤمنين علياً عليه السلام لو لم يقم مأموروه وجواسيسه في أطراف البلاد وأكنافها بإطْلَاعه على ما يحدث في الأمصار لما علم بذلك.

يريد الوضَّاعون الجهلة أن يثبتوا بهذه الأحاديث علمَ الأئِمَّة بالغيب، مع أن مثل هذا العلم

ليس فضيلة لأولئك الكرام الأجلاء، فمثلاً لو كان إبراهيم (ع) يعلم أنه لن يذبح ابنه إسماعيل(ع) في نهاية المطاف، ولو كان أمير المؤمنين علي (عليه السلام) يعلم أنه لن يصيبه مكروه عندما بات في فراش النبي ليلة الهجرة، فإن عملهما لن يكون فيه أي فضيلة، لأن أهمية عملهما تكمن في عدم علمهما بعاقبة ما قاما به من عمل طلباً لرضا الله وعملاً بواجبهما في طاعة الله.

والطريف أن «**الْمُفَضَّلَ بْنَ عُمَرَ**» الكذَّاب يزعم أن الإمام الصادق (عليه السلام) قال: "وَرُوحَ الْقُدُسِ فَبِهِ حَمَلَ النُّبُوَّةَ فَإِذَا قُبِضَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وآله وسلم) انْتَقَلَ رُوحُ الْقُدُسِ فَصَارَ إِلَى الْإِمَامِ".

مع أن انتقال الروح من بدن إلى بدن آخر هو التناسخ بعينه الذي قال عنه حضرة الرضا (ع): "**من قال بالتناسخ فهو كافر**". ثم إن روح القدس لم يكن في النبي أبداً بل كان ينزل عليه بأمر الحق لكن واضع الحديث الجاهل لم يكن بفهم ما يلفق من كلام! علاوة على ذلك ماذا كان يفعل روح القدس مع الأئمَّة الذين لا يوحى إليهم ؟! ولماذا لم يشر القرآن إي إشارة إلى هذا الموضوع؟

### ١١٤ـ بَابُ الرُّوحِ الَّتِي يُسَدِّدُ اللهُ بِهَا الْأَئِمَّةَ (ع)

ذُكرت في هذا الباب ستة أحاديث اعتبر المَجْلِسِيّ الحديثين ٢ و٥ مجهولين والحديث ٤ حسناً والحديث ٦ مُرْسَلاً والحديثين ١ و٣ صحيحين. ولم يُصحِّح البِهْبُودِيّ أي واحد من أحاديث هذا الباب.

استدل الإمام – في الأحاديث الأول والثاني والخامس- بآية: ﴿**وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ۝٥١ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا**﴾ [الشورى/ ٥١-٥٢].

إن الروح الذي يُوحى به ليس سوى القرآن. وجاء في نهاية الآيات: "**جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ** "وهذه الهداية ليست سوى القرآن ذاته الذي كان يوحَى إلى النبي ولا علاقة للائمة بذلك. وقال أمير المؤمنين عليٌّ (عليه السلام) أيضاً: "**قَفَّى بِهِ الرُّسُلَ وخَتَمَ بِهِ الْوَحْيَ**". (**نهج البلاغة**، الخطبة ١٣٣).

من هذا يتبين ما يلي:

**أولاً**: ليس الروح في هذه الآية بمعنى الملائكة، بل معناه القرآن الكريم، والإمام يعلم هذا

الأمر بالطبع أفضل من الآخرين كما جاء في الحديث السادس من هذا الباب ذاته أن الإمام عليّاً(ع) استدل بالآية الثانية من سورة النَّحْل[1] وقال: «وِالرُّوحُ [فِي الآيَة] غَيْرُ الْمَلَائِكَةِ». وبمقارنة آية سورة النَّحْل مع الآية ٥٢ من سورة الشورى يَتَبَيَّنُ أن الروح التي وصفها الله بقوله: «رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا» والتي وصفها أيضاً بأن الملائكة -الذين يعملون تحت أمر جبريل- تنزل بها عَلَى مَنْ يَشَاءُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ، أي الروح التي تنزل على النبي ويوحَى بها إليه، ليست ملَكاً من الملائكة بل هي القرآن.

**ثانياً**: إن الكِذْبَةَ الأخرى في هذه الأحاديث أنها تقول إن المَلَك المذكور أكبر من جبرئيل وميكائيل -عليهما السلام-! في حين أن القرآن لم يعرف لنا أيَّ ملاكٍ أكبر من جبرئيل نزل على النبي، فينبغي ألا يكون هذا الموجود الذي يذكره الحديث من الملائكة!!

ثم في الحديث الخامس أنَّه لما سُئلَ الإمام عليه السلام عَنِ الْعِلْمِ أَهُوَ عِلْمٌ يَتَعَلَّمُهُ الْعَالِمُ مِنْ أَفْوَاهِ الرِّجَالِ أَمْ فِي الْكِتَابِ عِنْدَكُمْ تَقْرَءُونَهُ فَتَعْلَمُونَ مِنْهُ؟ لم يُشِر الإمام إلى أي من الكتب التي جاءت في أحاديث أخرى كأحاديث الباب ٩٨ التي ذكرت أن الإمام كان يرجع إلى الجفر والجامعة ومصحف فاطمة و......، ولم يجب عن سؤال السائل.

وفي الحديثين الثالث والرابع استدل الإمام بآية: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا**﴾ [الإسراء/ ٨٥]. قال المَجْلِسِيّ في «**مرآة العقول**» أن الشيخ الطَّبْرَسِيّ ذكر في تفسيره «**مجمع البيان**» أقوالاً متعددة حول المقصود من «**الروح**» في تلك الآية، وأقوى الأقوال الذي رجَّحه الطبرسي على غيره من الأقوال هو: أن المقصود من «**الروح**» هو الروح الذي به قوام بدن الإنسان وهو المُشار إليه في الآية ١٤ من سورة المؤمنون[2].

في هذه الحالة يتبين إذاً بطلان أحاديث الكُلَيْنِيّ.

والقول الثاني أن المقصود من «الروح» جبرئيل أو ملك من الملائكة. وفي هذه الحالة فليس الملَك لا في الرسول ولا في الإمام بل كما ذكرنا آنفاً هو ملَك ينزل على النبي ولا يكون في داخله

---

(١) أي قوله تعالى: ﴿**يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ....**﴾ [النحل/ ٢].

(٢) أي قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**﴾ [المؤمنون/ ١٤]. (المُتَرْجِمُ)

أو في داخل أوصياءه. فكل حديث يقول إن الروح فينا باطلٌ بكل وضوح، لأنه يلزم عنه أن يكون للنبي والإمام روحاً أكثر مما لدى سائر الناس وهذا يخالف الآيات التي نصت على أن الأنبياء بشرٌ كسائر البشر وأن الأنبياء من جنس الناس تماماً. ثم إن الملائكة المذكورة لا يمكن أن تنزل على الأئِمَّة الذين لا يوحى إليهم. إضافة إلى ذلك فإن القرآن الكريم لم يشر أدنى إشارة إلى ملائكة أكبر من جبرئيل، وليس عندنا أي دليل على أن مثل هذا الكائن كان ينزل على النبي.

والقول الثالث هو أن المقصود من «**الروح**» الوحي والقرآن، وفي هذه الحالة يكون بطلان أحاديث الكُلَيْنِيّ في هذا الباب واضحاً تماماً. لأن الوحي القرآني لا علاقة له بالأئِمَّة. ومن هنا يَتَبَيَّنُ أن الرواة لم يفهموا أنفسهم الكلام الذي لفقوه بل كان كل قصدهم تخريب الدين والتلاعب بمعاني القرآن وجاء الكُلَيْنِيّ وجمع رواياتهم في كتابه دون التفكير بمضامينها.

### ١١٥- بَابُ وَقْتِ مَا يَعْلَمُ الْإِمَامُ جَمِيعَ عِلْمِ الْإِمَامِ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ (ع)

أورد الكُلَيْنِيّ في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يعتبر كلا المَجْلِسِيّ والبِهْبُودِيّ أياً منها صحيحاً. اعتبر المَجْلِسِيّ الحديث الأول مجهولاً و الثاني مجهولاً كالحسن والثالث مُرْسَلاً.

الحديثان الأولان في هذا الباب مرويان عن «**الحَكَم بْنِ مِسْكِينٍ**» الذي لم يوثِّقه النجاشي ولا نعلم حاله. وبعض علماء الرجال ضعفوه. وقال الممقاني في كتابه «تنقيح المقال» -الذي ألفه لتطهير المجاهيل والضعفاء والدفاع عنهم- عنه: لما كان كثير الرواية وكان الثقات يروون عنه فهو حسن الحال!!

هذا في حين أن العارفين بعلم الحديث يعلمون جيداً أن الثقات رووا كثيراً عن أفراد فاسدي العقيدة والعمل، فمجرد رواية الثقات عنهم لا تُعتَبَرُ دليلاً على حسن حالهم!! واقع الأمر أنه لا بد من التمعُّن في الأحاديث المنقولة عن شخص ما، فإن وجدناها مخالفة للقرآن والعقل رددناها حتى لو كان الثقات قد رووا عنه. ومن جملة هؤلاء راوينا «**الحَكَمُ بْنُ مِسْكِينٍ**» الذي يروي كلاماً مخالفاً للقرآن والعقل حين يقول إن علوم الإمام تنتقل في آخر لحظة من حياته إلى الإمام الذي بعده!!

إن حصول العلم إما أن يتمّ بالوحي الإلهي وهو خاص بالأنبياء، أو بواسطة تحصيل العلم

والكسب التدريجي له من خلال التعلُّم. ولما أجمع العلماء على أن الإمام لا يوحى إليه فلا يبقى إلا أن يقوم الإمام بتعلم العلم وتحصيله. وقد قال أمير المؤمنين علي عليه السلام مراراً وتكراراً: "علمني وحدثني رسول الله .....". وقال: "ولَيْسَ كُلُّ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ (صلى الله عليه وآله) مَنْ كَانَ يَسْأَلُهُ ويَسْتَفْهِمُهُ ..... وكَانَ لا يَمُرُّ بِي مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ إِلا سَأَلْتُهُ عَنْهُ وحَفِظْتُهُ" (**نهج البلاغة**، الخطبة ٢١٠).

فلم يكن الأمر أن علوم النبي في آخر لحظة من حياته انتقلت إلى الإمام. إضافة إلى ذلك فقد قال أمير المؤمنين علي عليه السلام في وصيته: "بَادَرْتُ بِوَصِيَّتِي إِلَيْكَ وأَوْرَدْتُ خِصَالاً مِنْهَا قَبْلَ أَنْ يَعْجَلَ بِي أَجَلِي دُونَ أَنْ أُفْضِيَ إِلَيْكَ بِمَا فِي نَفْسِي أَوْ أَنْ أُنْقَصَ فِي رَأْيِي كَمَا نُقِصْتُ فِي جِسْمِي...". (**نهج البلاغة**، الرسالة ٣١).

من الواضح أن العِلم من فضائل روح الإنسان العالِم وصفاته، وعندما تنتقل روح الإنسان إلى العالَم الآخر ينتقل علمه معه أيضاً، وليست القضية أن العلم يزول عن روح الشخص المتوفى وينفصل عنها ثم ينتقل إلى روح الشخص الفاقد لهذا العلم! وقد روى الكُلَيْنِيّ ذاته -الذي دوَّن هذه الأحاديث الخرافية- في الباب الثامن من «الكافي» رواية تقول: "**يموت العالِمِ فيذهب بما يعلم**".

إن انتقال العلم بالوراثة كذب قطعاً وهذه الخرافة ذاتها هي التي يتمسك بها الصوفية والقلندرية ويدَّعون توريث الإرشاد والقطبية. يموت المرشد فيستلم الابن مقام أبيه ويصبح مرشداً!!

إضافةً إلى ذلك، فإن أحاديث هذا الباب تعارض أحاديث البابين ٦١ و١١٢ ونظائرها، التي ادَّعت أن الأئِمَّة «مُحَدَّثين»، وأن المَلَكَ يكلِّمهم، فيسمعون صوته ولا يرونه، وتعارض أحاديث الباب ١١٤ التي تدَّعي أن في الإمام روحاً أكبر من جبريل!! فمن الطبيعي أنه بوجود مثل هذه الروح لا حاجة إلى انتقال العلم من صدر إلى صدر. كما تعارض أحاديث الباب ٩٨ التي تقول إن الإمام يتعلم العلم من «الجفر» و«الصحيفة الجامعة» و«مصحف فاطمة» ومن الإلهامات القلبية. وكما لاحظنا في الأبواب ذات العلاقة، ينظر الإمام التالي قبل مدة طويلة من اللحظات الأخيرة لحياة الإمام قبله، في الكتب ويحصِّل العلم، وعندئذٍ ما الحاجة إلى انتقال العلم إليه عند وفاة الإمام الذي قبله؟

كما تخالف أحاديث هذا الباب أيضاً الحديث الأول من الباب ١٨٣ الذي يذكر أن الإمام الحسن (ع) أجاب أثناء فترة إمامة أبيه عليٍّ (ع)، وقبل شهادة أبيه بمدة، عن الأسئلة التي سأله إياها الخضر ليميز الإمام من غير الإمام! ومنه يتبين أن علم الإمامة انتقل إليه!

ومن أكاذيب «**الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ**» الأخرى الحديث الثاني في الباب ١٦٥ الفاضح في الكافي والذي رواه عن «إسحاق بن عمار» فطحي المذهب[1] عن فرد مجهول لم يذكر حتى اسمه، وجاء فيه أن الإمام قال بشأن قوله تعالى: ﴿**إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ۝ لِيُعَذِّبَ اللهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا**﴾ [الأحزاب/ ٧٢-٧٣]، إن المقصود من الأمانة: ولاية أمير المؤمنين عليه السلام التي عرضت على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها. هذا في حين أن الكُلَيْنِيّ أورد أحاديث في الباب ٧٢ وسائر الأبواب، مناقضة لهذا الحديث، إذ ذكر فيه أن الإمام له ولاية على السماوات والأرض وأن كل الأرض ملك للإمام. خلافاً لهذا الحديث الذي يدَّعي أن السماوات والأرض رفضن قبول ولاية أمير المؤمنين.

والواقع أن كل هذه الادعاءات المتناقضة كذب في كذب، ولا علاقة للآية الكريمة بولاية أي شخص وإمامته، وكما ذكر أغلب المفسرين ومنهم الشيخ الطَّبْرَسِيّ في تفسيره «**مجمع البيان**»، إن المقصود من الأمانة التكليف والشريعة الإلهية، وذلك بدليل الآية التي جاءت بعدها والتي تقول «**لِيُعَذِّبَ**» و«**يَتوبَ**» لكن الرواة الجهلة لجهلهم بالقرآن لم ينتبهوا إلى الآية التي بعدها ولفقوا كلاماً لا يتناسب مع القرآن.

في الظاهر إن مسؤولية أحاديث هذا الباب تقع على عاتق «**عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ**» الذي كان في ابتداء أمره فطحيّ المذهب، ولكنه بعد مدَّة من الزمن أظهر التشيُّع، وربما استطاع عن هذا الطريق أن يكسب ثقة الشيعة به، وينشر خرافاته وأباطيله بينهم. كما أنه يروي عن «محمد بن الفُضَيْل» الكذَّاب.

---

(١) عرَّفْنا به في الصفحات ١٦٨ - ١٦٦ من الكتاب الحالي.

كما يجب الانتباه إلى أن «الْحَكَمَ بْنَ مِسْكِينٍ» كان على صلة خاصَّة بالفطحية، إذ إنَّ «عليَّ بنَ أسباط» فطحيّ المذهب يروي عنه، وهو - أي «ابن مسكين» - يروي عن «إسحاق بن عمّار» فطحيّ المذهب أيضاً!

**١١٦ـ بَابُ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ فِي الْعِلْمِ وَالشَّجَاعَةِ وَالطَّاعَةِ سَوَاءٌ**

في هذا الباب ثلاثة أحاديث كل المَجْلِسِيّ و البِهْبُودِيّ اعتبراها جميعاً غير صحيحةٍ، فقد ضعَّفَ المَجْلِسِيّ الحديث الأول، و اعتبر الحديث الثاني مجهولاً والحديث الثالث حسناً.

← **الحديث ١** - يقول الحديث الأول الذي سنده في غاية الضعف إن الإمام الصادق (عليه السلام) قال بشأن قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ**﴾ [الطور/ ٢١]: "الَّذِينَ آمَنُوا: النَّبِيُّ (صلى الله عليه وآله وسلم) وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام). وَذُرِّيَّتُهُ: الْأَئِمَّةُ وَالْأَوْصِيَاءُ...".

هذا في حين أن الآية المذكورة عامة تشمل جميع أهل الإيمان ولحوق أبنائهم المؤمنين بهم. علاوة على ذلك فإن سورة الطور مكية وفي ذلك الزمن لم يكن النبي قد بيَّن شيئاً بشأن عليٍّ (ع) بل كان يجاهد المشركين بشأن مسألة «التوحيد» فحسب. ولو صح ما جاء في هذا الحديث من أن المقصود من «**الَّذِينَ آمَنُوا**» في الآية: النبيُّ وعليٌّ لوجب أن تقول الآية: (**وَاللَّذانِ آمَنَا**..)، والعجيب أن واضعي الحديث لم يكونوا يُفَرِّقون بين الجمع والمُثَنَّى!

← **الحديث ٢** - ادُّعِيَ في الحديث الثاني أن الإمام قال: "نَحْنُ فِي الْعِلْمِ وَالشَّجَاعَةِ سَوَاءٌ وَفِي الْعَطَايَا عَلَى قَدْرِ مَا نُؤْمَرُ"، في حين أنه جاء في الحديث الثالث أن عليّاً (ع) له فضل على سائر الأئِمَّة!

**١١٧ـ بَابُ أَنَّ الْإِمَامَ (ع) يَعْرِفُ الْإِمَامَ الَّذِي يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنَّ قَوْلَ اللهِ تَعَالَى إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا فِيهِمْ (ع) نَزَلَتْ**

يشتمل هذا الباب على سبعة أحاديث. ضعَّف المَجْلِسِيّ الأحاديث ١ و٢ و٤ و٦ منها واعتبر الحديث ٣ مجهولاً، وفي رأينا الحديثُ ٣ ضعيفٌ أيضاً لوجود «محمد بن الفُضَيْل» الكذَّاب و«الحسين بن سعيد» الغالي في سنده. واعتبر كلا المَجْلِسِيُّ والبِهْبُودِيُّ أن الحديثين ٥ و٧ صحيحين. ولكن في نظرنا لا يمكن الوثوق بالحديث ٧ لوجود «البرقي» في سنده.

لقد خَدَعَتْ أحاديثُ هذا الباب - ونظائرها الكثيرة في كتبنا - عدداً كبيراً من المسلمين وأوقعت بينهم وبين سائر المسلمين العداوة والبغضاء والخصومة والجدل. وقد ألف أخونا الفاضل المرحوم الأستاذ حيدر علي قلمداران كتاباً مفيداً بعنوان «**شاهراه اتِّحاد**» [طريق الاتِّحاد] بهدف محاربة التفرقة الطائفية التي وقعت بين المسلمين وبهدف دراسة الأحاديث المتعلقة بالإمامة المنصوصة ونقدها، وقد كتبتُ عدداً من الحواشي عليه ذكرتُ فيها بعض الموضوعات، ولكن لما كان مسؤولو البلاد الحاليين لا يرغبون بيقظة الناس ووعيهم، لم يسمحوا حتى الآن بنشر ذلك الكتاب كي لا يدرك المسلمون، لاسيَّما الشعب الإيراني، كَذِبَ أحاديث النصِّ على الأئِمَّة وكَذِبَ الصحف المختلفة التي ادُّعِيَ أنَّ النبيَّ تركها في هذا المجال. لذلك فإني مضطرٌ، رغم ضعف حالي الشديد وشيخوختي والأمراض التي أعاني منها وآثار السِّجْن، أن أبين بعض الأمور، وأدعو اللهَ تعالى أن يُيَسِّر أسباب نشر كتاب «**شاهراهِ اتِّحاد**» لأن ذلك سيكون له قطعاً أثرٌ كبيرٌ جداً في تنوير أفكار الشيعة. إنه ولي التوفيق.

← **الحديث ١** - راويه الأول يُدعَى «**بُرَيْدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْعِجْلِيُّ**». وهو رجل يعتقد بتحريف القرآن (كما ذكرنا ذلك من قبل، راجع ص ٤٥٤)، وحديثه هنا يدل أيضاً على وقوع التحريف في القرآن! وللأسف روى الكُلَيْنِيّ حديثه باسم الآثار الصحيحة عن الصادِقِين!

في هذا الحديث ينقل «**بُرَيْدٌ الْعِجْلِيُّ**» الأحمق عن الإمام (ع) أنه قرأ الآية ٥٩ من سور النساء على النحو التالي: (**فَإِنْ خِفْتُمْ تَنَازُعاً فِي أَمْرٍ فَرُدُّوهُ إِلَى الله وَإِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**)! وادَّعى الراوي أن الإمام قال بعدها: (**كَذَا نَزَلَتْ**)!! وقال المجلسي في شرح هذا الحديث: "**فالظاهر أنه كان في قرآنهم -عليهم السلام- هكذا فأسقطه عثمان!!**"[(١)].

لما رأى واضعوا هذا الحديث أن الآية المذكورة من سورة النساء لا تفي بغرضهم؛ سعوا من خلال تحريف الآية إلى القول بأنه لا بد من الرجوع في موارد النزاع وحالات الاختلاف إلى «أولي الأمر» إضافة إلى الرجوع إلى الله ورسوله. وبما أنه من الواجب طاعة «أولي الأمر» فيمكن إذاً الرجوع إليهم في حالات بروز الاختلاف، وبما أن طاعة «أولي الأمر» لا بد أن تكون طاعة

---

(١) المَجْلِسِيّ، **مرآة العقول**، ج ٣، ص ١٨١. (المُتَرْجِمُ)

مطلقة لا نقاش فيها فهم إذاً معصومون، وبما أنهم معصومون فهم ليسوا سوى الأئِمَّة الاثني‌عشر!!

وأقول: في هذا الاستدلال عدة ادِّعاءات كلها باطلة:

**أولاً**: ادعاء وقوع التحريف في القرآن الذي لا يحتاج إبطاله إلى توضيح، وقد قرأ عليٌّ (ع) - في نهج البلاغة (الخطبة ١٢٥ والرسالة ٥٣)- الآية ٥٩ من سورة النساء على نحو متطابق مع القرآن ولم يضف جملة «إلى أولي الأمر منكم» إلى آخر الآية كما فعل راوي هذا الحديث، ورغم أن عليّاً (ع) نفسه كان المصداق الأتم والأكمل لـ«أولي الأمر» ولكنه لأجل رفع الخلاف الذي نشب بينه وأصحابه من جهة ومعاوية وجنده في الجهة المقابلة، لم يقل ارجعوا إلي أنا المعصوم في أمر التنازع بل قَبِل بحكم القرآن والسنة ورضي أن يرجع طرفا النزاع، الذي كان هو أحدهما، إلى كتاب الله وسنة رسوله[1]. فمن يحب علياً بصدق ويقبل كلامه عليه أن يرد حديث الكُلَيْنِيّ ويعتبره كذباً. من هذا يَتَبَيَّنُ أن رواة الكُلَيْنِيّ الكذابين لم يكونوا يهتمون بكلمات عليٍّ (ع)!

**ثانياً**: لقد ذكرنا سابقاً تفسير عليٍّ (ع) للآية ٥٩ من سورة النساء (راجعوا الصفحات ٣٧١-

(١) إن قبول الإمام علي (ع) لتحكيم الحكمين كان عملاً صحيحاً تماماً ومشروعاً، أما تصرّف الحكمين بشكل خاطئ فلا علاقة له أبداً بالإمام، لأنه أراد في البداية أن يعين «ابن عباس» حكماً من طرفه لكونه فرداً عالماً بالقرآن وواعياً، ولكن أصحابه مع الأسف لم يقبلوا بذلك كما لم يقبلوا بمالك الأشتر المرشح الثاني الذي رشحه الإمام ليكون حكماً من طرفه، وأصرّوا على أن يكون أبو موسى الأشعري هو الحَكَم من قبل الإمام. ولم يكن أبو موسى فرداً ذكياً وبصيراً، أو على الأقل لم يكن بمستوى الحَكَم الذي عينه جيش معاوية والذي كان سياسياً محنّكاً وداهية ذي تجربة. إضافة إلى ذلك فإن الإمام (ع) قال: "**فَإِنَّمَا حُكِّمَ الْحَكَمَانِ لِيُحْيِيَا مَا أَحْيَا الْقُرْآنُ ويُمِيتَا مَا أَمَاتَ الْقُرْآنُ وإِحْيَاؤُهُ الاجْتِمَاعُ عَلَيْهِ وإِمَاتَتُهُ الافْتِرَاقُ عَنْهُ فَإِنْ جَرَّنَا الْقُرْآنُ إِلَيْهِمُ اتَّبَعْنَاهُمْ وإِنْ جَرَّهُمْ إِلَيْنَا اتَّبَعُونَا**" (**نهج البلاغة**، الخطبة ١٢٧). وبناءً عليه كان لابد على الحكمين أن يستندوا إلى آيات القرآن ويستدلوا بها وبسنّة النبيّ القطعيّة وعلى هذا الأساس يتناظرون ويتحاجُّون، كما قال تعالى: ﴿**وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللهِ**﴾ [الشورى/ ١٠]. ويُفهَم من الآية ٣٥ من سورة النساء أيضاً أن الإسلام يوافق على التحاكم إلى حكمين عند بروز الاختلافات بشرط أن لا يخالفا الكتاب والسنة. ولكن للأسف لم يحكم الحكمان طبقاً للقرآن والسنة بل عملا برأيهما الشخصي! وإلا فإن قبول التحكيم لم يكن أمراً خاطئاً، وقد حكَّم رسول الله أيضاً سعداً في مصير أسرى غزوة «بني قريظة».

٣٦٨ و ٤١٥-٤١٢ من هذا الكتاب)، ولا نُكَرِّر ذلك هنا، بل نذكر أن كلمة «أولي الأمر» استُخْدِمَت في القرآن مرَّتين كلاهما في سورة النساء. مَرَّةً استخدمت مع ضمير «**مِنْكُمْ**» ومَرَّةً مع ضمير «**مِنْهُمْ**» والمقصود بالضميرين كما هو واضح المؤمنون المعاصرون للنبي ولا علاقة للضميرين بالإمام المعصوم، إضافة إلى ذلك لم يكن عشرة من الأئِمَّة الاثني عشر ولاة أمور كي يأمر الله بالرجوع إلى «أولي الأمر» بوصفهم أولئك الأئِمَّة. ثم كما قلنا من قبل عين عليٌّ (ع) مالكاً الأشتر والياً على مصر وقال مخاطباً المصريين: "فَاسْمَعُوا لَهُ وأَطِيعُوا أَمْرَهُ فِيمَا طَابَقَ الْحَقَّ" (**نهج البلاغة**، الرسالة ٣٨).

**ثالثاً**: يدَّعي «بُرَيد» أن الإمام قال: "وَكَيْفَ يَأْمُرُهُمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِطَاعَةِ وُلَاةِ الْأَمْرِ وَيُرَخِّصُ فِي مُنَازَعَتِهِمْ"؟

ونحن نقول إن الإمام لم يقل ذلك قطعاً لأنه كما ذكرنا في تفسير الآية (في الصفحة ٤١٥-٤١٢) تختلف طاعة «أولي الأمر» عن طاعة الله ورسوله بأن طاعة أولي الأمر ليست طاعة مطلقة بل مشروطة ومنوطة بعدم مخالفتهم للكتاب والسنة. وعَلَيْهِ فالأمر **بطاعة** «أولي الأمر» متعلقٌ بحالة عدم مخالفة أوامرهم للشريعة، والترخيص **في منازعتهم** متعلقٌ بحالة مخالفة أوامرهم للكتاب والسنة. ولا شك أن الإمام يعلم هذه المسألة أفضل من الآخرين.

**رابعاً**: لا يخفى أن المَجْلِسِيّ ذكر بشأن الآية ٥٩ من سورة النساء، التي وردت في هذا الحديث بصورة مغايرة لما نقرؤه في القرآن الكريم، احتمالاً آخر وهو أن يكون قصد الإمام تفسير الآية!!

ولما تكلَّمنا في مقدمة الباب ١٦٥ عن هذه المسألة بالتفصيل، نحيل القراء إلى ذلك الموضع من الكتاب تجنباً للتكرار، ونذكر هنا فقط أنه لو كان المقصود من عبارة «**كَذَا نَزَلَتْ**» بيان معنى الآية وتفسيرها ففي هذه الحالة نكون قد اعترفنا بشكل غير مباشر بأن الآية بصورتها الحالية في القرآن الكريم لا تعطي المعنى الذي يهدف الإمام إليه، وأنه إذا لم يَفهم المسلمون هذا المعنى من الآية فلا ذنب لهم في ذلك، وهذا في الواقع توهين كبير للقرآن الكريم واتّهام له بالعجز عن بيان مقصوده بنحو واضح كما ينبغي!

ومن الواضح تماماً بالطبع أن توجيه المَجْلِسِيّ ومقلديه ضعيفٌ تماماً وخاطئٌ لأنه لو كان

قصد الإمام بيان معنى الآية لما كان هناك من حاجة لقوله «**كَذَا نَزَلَتْ**» ونظائر هذا التعبير.

← **الأحاديث ٢ و٣ و٤** - بصرف النظر عن ضعف السند، فإن الإشكال الأساسي في هذه الأحاديث هو ما أشار إليه أخونا الفاضل الأستاذ قلمداران، بقوله: "إنهم يقومون بتجميد آيات القرآن الكريمة التي نزلت لهداية عامة أهل الدنيا وتربيتهم، بقصرها على مورد محدَّدٍ بعينه! فمثلاً قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا**﴾ [النساء/ ٥٨] هو إحدى الآيات التشريعية والتربوية في القرآن المجيد التي يجب على الناس جميعهم العمل بها، وهو أمرٌ بأداء الأمانات إلى أهلها الذي يُعَدُّ من أهم الفرائض في شريعة الإسلام، وتستند عظمة الإسلام إلى مثل هذه الآيات. لكن أمثال هذه الأحاديث تقول إن المراد من الآية: "**أَنْ يُؤَدِّيَ الْإِمَامُ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ وَلَا يَخُصَّ بِهَا غَيْرَهُ**!!" وكأنه لا توجد أمانة في الدنيا إلَّا الإمامة التي يجب أن يعهد بها الإمام إلى الإمام من بعده!!

لنفرض أن الأمر كذلك فما علاقة الناس (غير الإمام) بهذا الأمر حتى يتلوا تلك الآية؟! فالإمام فقط عليه أن يعلم أن عليه أن يؤدي الأمانة إلى الإمام التالي[1]، ولا شك أن الإمام لا يخون الأمانة، وبالنتيجة فلم تكن هناك ضرورة لنزول هذه الآية.

حقاً، إنّه مما يدعو للتساؤل: لماذا ذكر الله في كتاب هداية البشر كلمة «**الأمانة**»، ثمّ أرسل إماماً ليقول للناس إن المقصود من الأمانة هو «**الإمامة**» وأن يسلِّم كلُّ إمام «**الإمامةَ**» إلى من بعده! ألم يكن من الأفضل أن يذكر الله كلمة «**الإمامة**» صراحةً إتماماً للحجَّة ورفعاً للإبهام والشك؟ أليس هذا أكثر تلاؤماً مع لطف الله ورحمته بعباده؟

← **الأحاديث ٥ و٦ و٧** - ادُّعِيَ في هذه الأحاديث أنَّه: "**لَا يَمُوتُ الْإِمَامُ حَتَّى يَعْلَمَ مَنْ يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ فَيُوصِيَ إِلَيْهِ**!!".

فنقول: **أولاً**: إن مثل هذه الأحاديث تُكَذِّب أحاديث أخرى كحديث لوح جابر الذي يقول إن أسماء جميع الأئِمَّة كانت مذكورة في لوح سماوي كان عند الأئِمَّة، في هذه الحالة لم تكن هناك حاجة أن يخبر الله تعالى كلَّ إمام من هو الإمام مِن بعده لأن المفروض أن الأئِمَّة كانوا يعلمون

---

(١) حيدر علي قلمداران، **ارمغان آسمان [هدية السماء]**، ص ١٩٤ - ١٩٥.

من قبل أسامي جميع الأئِمَّة الاثني عشر إذ رأوها في لوح جابر!

**ثانياً**: هذه الأحاديث تخالف القرآن الكريم ونهج البلاغة وإجماع المسلمين لأن القرآن يقول إنه ليس للناس بعد الرسل حجة (النساء/ ١٦٥)، وعليٌّ (ع) أيضاً يقول عن النبيِّ ﷺ: "**فَقَفَّى بِهِ الرُّسُلَ وَخَتَمَ بِهِ الْوَحْيَ**". (**نهج البلاغة**، الخطبة ١٣٣)، فلن يوحي اللهُ إلى أحدٍ بعد النبي ﷺ، أو يُعَلِّمَه بشكل مباشر.

**ثالثاً**: إن قيل إن هذا الأمر يتحقَّق عن طريق الإلهام، قلنا ينبغي أن نعلم أنّ نصب شخص بمنصب الإمامة الإلهية أهمّ من أن يتحقَّق بمجرَّد الإلهام، لأن كل شخص يمكنه أن يدّعي الإلهام!

## ١١٨ـ بَابُ أَنَّ الْإِمَامَةَ عَهْدٌ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مَعْهُودٌ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى وَاحِدٍ

جاءت في هذا الباب أربعة أحاديث اعتبرها كلا المَجْلِسِيّ والبِهْبُودِيّ غير صحيحةٍ كُلَّها. فقد ضعَّف المَجْلِسِيّ الحديثين ١ و٣، واعتبر السند الأول للحديث ٢ مجهولاً وسنده الثاني ضعيفاً، واعتبر الحديث الرابع مجهولاً.

والإشكالات التي ذكرناها في متون أحاديث الباب السابق تنطبق ذاتها على أحاديث هذا الباب لذا لا نكرر ما قلناه، ونذكِّرُ فقط أن رواة الكُلَيْنِيّ ادَّعَوْا في الباب ١١٠ من «الكافي» أن أمر الدين فُوِّض إلى النبيِّ ﷺ والإمام (ع) ولكن هنا يقولون إن الإمام ليس إليه أن يختار وصيَّه ويعيِّن خليفته، بل الله هو الذي يقوم بذلك والإمام لا يقوم إلا بالتعريف بمن اختاره الله لهذا المنصب!

## ١١٩ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) لَمْ يَفْعَلُوا شَيْئاً وَلَا يَفْعَلُونَ إِلَّا بِعَهْدٍ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَمْرٍ مِنْهُ لَا يَتَجَاوَزُونَهُ

جاءت في هذا الباب خمسة أحاديث لم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ أيّاً منها، وضعَّف المَجْلِسِيّ الأحاديث ١ و٣ و٥، واعتبر الحديث ٢ مجهولاً والحديث ٣ صحيحاً، والحديث ٣ هو في الواقع جزء من الحديث الرابع في الباب ١٠٦، قد كرَّره الكُلَيْنِيّ هنا.

وليس لرواة أحاديث هذا الباب وضعٌ حسنٌ، فمن جملتهم «أَبُو جَمِيلَةَ» (الحديث الأول)

و«أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ العاصميّ» و«جَعْفَرُ بْنُ نَجِيحٍ» (الحديث الثاني)، و«الْحَارِثُ بْنُ جَعْفَرٍ» و«عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَقْطِينٍ» (الحديث الرابع) وَهُمْ مجاهيلُ كُلُّهُم! و«مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ الْعُمَرِيُّ» (الحديث الثاني) مجهولٌ أيضاً. فإن كان هو «مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْعُمَرِيُّ» فإنه الشخص الذي ادَّعى البابية وقال أنا سفير الإمام، فلُعِنَ على لسان الإمام. و«عِيسَى بْنِ الْمُسْتَفَادِ أَبِي مُوسَى الضَّرِيرِ» (الحديث الرابع) أيضاً رجلٌ ضعيفٌ عند علماء الرجال، ورواياته مضطربة.

يروي الكُلَيْنِيّ عن أمثال أولئك الرواة الضعفاء الذين لا اعتبار لروايتهم أموراً تخالف كتاب الله والعقل؛ إذْ يدَّعي: "إِنَّ الْوَصِيَّةَ نَزَلَتْ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى مُحَمَّدٍ كِتَاباً لَمْ يُنْزَلْ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ كِتَابٌ مَخْتُومٌ إِلَّا الْوَصِيَّةُ. فَقَالَ جَبْرَئِيلُ عليه السلام: يَا مُحَمَّدُ! هَذِهِ وَصِيَّتُكَ فِي أُمَّتِكَ عِنْدَ أَهْلِ بَيْتِكَ. [وذكر أنه تمَّ في هذا الكتاب بيان الأعمال التي يجب أن يعمل بها كل وصي!]

ويذكر الحديث أنه عندما قام جبريل بتسليم الكتاب إلى النبي ﷺ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَهُ: أَيُّ أَهْلِ بَيْتِي يَا جَبْرَئِيلُ؟ قَالَ: نَجِيبُ اللهِ مِنْهُمْ وَذُرِّيَّتُهُ، لِيَرِثَكَ عِلْمَ النُّبُوَّةِ كَمَا وَرَّثَهُ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام وَمِيرَاثُهُ لِعَلِيٍّ عليه السلام وَذُرِّيَّتِكَ مِنْ صُلْبِهِ.....

وقال: (في الحديث الثاني): وَكَانَ عَلَى الْكِتَابِ خَوَاتِيمُ مِنْ ذَهَبٍ فَدَفَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَأَمَرَهُ أَنْ يَفُكَّ خَاتَماً مِنْهُ وَيَعْمَلَ بِمَا فِيهِ!

وفي الحديث أن الحادثة وقعت عندما نزل الأمر بالنبي ﷺ بالرحيل عن الدنيا (أي قبيل وفاته) وأنَّ جَبْرَئِيلَ قَالَ للنبيِّ: "يَا مُحَمَّدُ مُرْ بِإِخْرَاجِ مَنْ عِنْدَكَ إِلَّا وَصِيَّكَ لِيَقْبِضَهَا مِنَّا وَتُشْهِدَنَا بِدَفْعِكَ إِيَّاهَا إِلَيْهِ ضَامِناً لَهَا يَعْنِي عَلِيّاً عليه السلام، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِإِخْرَاجِ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ **[من الأغيار]** مَا خَلَا عَلِيّاً عليه السلام وَفَاطِمَةُ فِيمَا بَيْنَ السِّتْرِ وَالْبَابِ. .......

[ولما اختلى النبيُّ بعليٍّ وفاطمة أعطى الكتاب لعليٍّ وقال له]: "..... يَا عَلِيُّ أَخَذْتَ وَصِيَّتِي وَعَرَفْتَهَا وَضَمِنْتَ لِـلَّهِ وَلِيَ الْوَفَاءَ بِمَا فِيهَا فَقَالَ عَلِيٌّ عليه السلام نَعَمْ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي عَلَيَّ ضَمَانُهَا وَعَلَى اللهِ عَوْنِي وَتَوْفِيقِي عَلَى أَدَائِهَا فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ... يَا عَلِيُّ! تَفِي بِمَا فِيهَا مِنْ مُوَالَاةِ مَنْ وَالَى اللهَ وَرَسُولَهُ وَالْبَرَاءَةِ وَالْعَدَاوَةِ لِمَنْ عَادَى اللهَ وَرَسُولَهُ وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُمْ عَلَى الصَّبْرِ مِنْكَ وَعَلَى كَظْمِ الْغَيْظِ وَعَلَى ذَهَابِ حَقِّكَ وَغَصْبِ خُمُسِكَ وَانْتِهَاكِ حُرْمَتِكَ. فَقَالَ عَلِيٌّ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ! فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام .... فَصَعِقْتُ حِينَ فَهِمْتُ الْكَلِمَةَ مِنَ الْأَمِينِ جَبْرَئِيلَ حَتَّى سَقَطْتُ عَلَى

وَجْهِي وَقُلْتُ: نَعَمْ قَبِلْتُ وَرَضِيتُ وَإِنِ انْتَهَكَتِ الْحُرْمَةُ وَعُطِّلَتِ السُّنَنُ وَمُزِّقَ الْكِتَابُ وَهُدِّمَتِ الْكَعْبَةُ وَخُضِبَتْ لِحْيَتِي مِنْ رَأْسِي بِدَمٍ عَبِيطٍ صَابِراً مُحْتَسِباً أَبَداً حَتَّى أَقْدَمَ عَلَيْكَ!!..."

ومن جملة ما جاء من أمر خاص في ذلك الكتاب للإمامين الباقر والصادق -عليهما السلام - أن قال (في الحديث الثاني): "ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى ابْنِهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام فَفَكَّ خَاتَماً فَوَجَدَ فِيهِ حَدِّثِ النَّاسَ وَأَفْتِهِمْ وَلَا تَخَافَنَّ إِلَّا اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فَإِنَّهُ لَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ عَلَيْكَ فَفَعَلَ ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى ابْنِهِ جَعْفَرٍ فَفَكَّ خَاتَماً فَوَجَدَ فِيهِ حَدِّثِ النَّاسَ وَأَفْتِهِمْ وَانْشُرْ عُلُومَ أَهْلِ بَيْتِكَ وَصَدِّقْ آبَاءَكَ الصَّالِحِينَ وَلَا تَخَافَنَّ إِلَّا اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وَأَنْتَ فِي حِرْزٍ وَأَمَانٍ فَفَعَلَ".

أو يقول الراوي (كما في الحديث الرابع) أنه سأل الإمام موسى الكاظم (ع) قائلاً: "فَقُلْتُ أَكَانَ فِي الْوَصِيَّةِ تَوَثُّبُهُمْ وَخِلَافُهُمْ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام؟ فَقَالَ: نَعَمْ وَاللهِ شَيْئاً شَيْئاً وَحَرْفاً حَرْفاً!!".

وجاء في هذه الأحاديث أنَّه كان على ذلك الكتاب أو الصحيفة خَوَاتِيمُ، وأنه كان على كل إمام أن يفتح الخاتم الخاص به، ويعمل بما هو مكتوب في الصحيفة! ولكن الروايات اختلفت في ذكر هذا الموضوع، فجاء مثلاً في الحديث الخامس: "إِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَّا صَحِيفَةً فِيهَا مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ فِي مُدَّتِهِ". في حين جاء في سائر الأحاديث - ومنها الحديثان الأول والثاني - أن الصحيفة كان عليها عدَّة خواتيم (مثلاً ثلاثة عشر خاتماً أو أربعة عشر) ونص عبارتهما: (وَكَانَ عَلَيْهَا خَوَاتِيمُ - وَكَانَ عَلَى الْكِتَابِ خَوَاتِيمُ)!!

وعلى كل حال فهذه الأحاديث مضادَّة للقرآن ومخالفة للعقل والتاريخ، لما يلي: **أولاً**: لماذا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أَيُّ أَهْلِ بَيْتِي يَا جَبْرَئِيلُ؟ فقَالَ: نَجِيبُ اللهِ مِنْهُمْ وَذُرِّيَّتُهُ؟ أولستم تقولون إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نصب علياً (ع) قبل حوالي شهرين من وفاته وصياً وخليفةً له على المسلمين؟! إن كان حديث غدير خم على المعنى الذي يقوله علماؤنا، لَمَا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبداً: أَيُّ أَهْلِ بَيْتِي يَا جَبْرَئِيلُ؟ (فتأمَّل).

من هذا يَتَبَيَّنُ أنه في الزمن الذي تمّ وضع هذا الحديث فيه لم يكن أحد يعتبر حادثة الغدير دالّة على نصب عليّ عليه السلام بالخلافة مباشرةً بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

**ثانياً:** إذا كان عليٌّ وأولاده يرثون النبي ﷺ ففي هذه الحالة سيرث النبي أيضاً «أبو بكر بن علي» و «عثمان بن علي» اللذَيْن استُشهِدا في واقعة كربلاء مع حضرة سيد الشهداء عليه السلام، و«محمد بن الحنفية» وسائر أولاد علي عليه السلام كذلك، مع أنكم لا تقولون بوراثة هؤلاء الأشخاص للنبي ﷺ.

**ثالثاً:** إن نزول صحيفة وكتاب سماوي غير القرآن، إضافة إلى مخالفته للعقيدة الإسلامية، يتعارض مع الحديث الرابع في الباب ٦١، ومع الحديث الثالث في الباب ١١١ من أصول الكافي[1]. وقال الإمام الصادق عليه السلام: **"إِنَّ اللهَ عَزَّ ذِكْرُهُ خَتَمَ بِنَبِيِّكُمُ النَّبِيِّينَ فَلَا نَبِيَّ بَعْدَهُ أَبَداً، وَخَتَمَ بِكِتَابِكُمُ الْكُتُبَ فَلَا كِتَابَ بَعْدَهُ أَبَداً"**[2].

**رابعاً:** تقول مثل هذه الأحاديث المفرِّقة بين المسلمين التي تُفرِّح قلوب الأعداء، وتُعْجِبُ الشيطان، إن المهاجرين والأنصار غصبوا حقَّ عليٍّ (ع) الإلهي. وهذا الكلام مخالفٌ للقرآن قطعاً. فقد أنزل الله تعالى في القرآن الكريم آيات عديدة في مدح المهاجرين والأنصار والثناء عليهم وتمجيدهم واعتبرهم مؤمنين صادقين ووعدهم بالجنّات وصرَّح بأنه رضي عنهم، فكيف يمكن أن ينقصوا دين الله ويتنكَّروا لأمر الحق تعالى ويزيحوا جانباً حضرة علي عليه السلام المنصوب في مقام الخلافة مِنْ قِبَلِ الله؟!!! وقد ذكر أخونا الفاضل المرحوم قلمداران عدداً من آيات القرآن التي نزلت في مدح المهاجرين والأنصار في كتابه الشريف «**شاهراه اتحاد**» [طريق الاتحاد] (ص ٤٧ فما بعد).

ونحن سنذكر هنا أيضاً باختصار بعض الآيات التي وردت في ذلك:

قال الله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ... ..... وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ**﴾ [الأنفال/ ٧٢ و٧٤]

وقال تعالى: ﴿**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا**

---

(١) يُشار إلى أنّ كلاً من المَجْلِسِيّ والبِهْبُودِيّ صحَّحا الحديث ٣ من الباب ١١١ في الكافي.

(٢) **أصول الكافي**، بَابٌ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ بِمَنْ يُشْبِهُونَ مِمَّنْ مَضَى، ج ١، ص ٢٦٩، الحديث ٣. وانظر أيضاً بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالْمُحَدَّثِ، ج ١، ص ١٧٧، حديث ٤ ، حيث جاء فيه عن الإمام الصادق عليه السلام : "..... لَقَدْ خَتَمَ اللهُ بِكِتَابِكُمُ الْكُتُبَ وَخَتَمَ بِنَبِيِّكُمُ الْأَنْبِيَاءَ". (المُتَرْجِم)

سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ...﴾ [الفتح/ ٢٩]

وقال سبحانه أيضاً: ﴿لَكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨٨﴾ أَعَدَّ اللهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة/ ٨٨ - ٨٩]

وقال سبحانه: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد/ ١٠]

وقال أيضاً: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرُبَاتٍ عِنْدَ اللهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ سَيُدْخِلُهُمُ اللهُ فِي رَحْمَتِهِ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٩٩﴾ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة/ ٩٩ -١٠٠]

وقال كذلك: ﴿لَقَدْ تَابَ اللهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة/ ١١٧].

في هذه الآية وضع الله تعالى اسم نبيه الكريم إلى جانب المهاجرين والأنصار وعطفهم على رسوله الكريم ويكفي هذا فخراً لهم، وصرَّح تعالى بأنه غفر لهم.

وقال تعالى أيضاً: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح/ ١٨]

وعشرات الآيات الأخرى المشابهة.

هل كان الذين أنزل اللهُ - الحكيم علّام الغيوب والعالم بالسرائر والمطَّلع على عاقبة عباده- فيهم مثل هذه الآيات في كتابه أحداً سوى الخلفاء الراشدين وأنصارهم؟ هل القرآن صادق في قوله إنّ هؤلاء الصحابة ذوي عاقبة حميدة ولن يرتدّوا، أم رواة الكُلَيْنِيّ الغلاة معلومو الحال الذين يعارضون ما يقوله القرآن ويقولون بدلاً من ذلك إن جميع أولئك الصحابة باستثناء ثلاثة أشخاص أو سبعة ارتدوا وخانوا أمر الله وغصبوا حق عليّ عليه السلام؟!!

ماذا كان على المهاجرين والأنصار الذين لم يكن لهم أي علم بصحيفة رواة الكُلَيْنِيّ السرّيّة أن يفعلوا؟! ألم يكن من الضروري أن يحفظوا كيان الدولة الإسلامية حديثة النشأة ويحاربوا الأعداء؟ هل كان عليهم، لأجل حفظ دعوة الإسلام ونشرها، أن ينتظروا إذْنَ الغلاة ووضّاعي الحديث كي يأتوا بعد عدة قرون ويصنعوا لهم خليفةً منصوصاً عليه من الله!!

هل يرضى عليٌّ وأولاده الكرام (ع) بكلام الكذَّابين والغلاة والأفراد مضطربي الحديث هؤلاء؟! قطعاً ويقيناً لا يرضون به! وقد ذكرنا سابقاً (ص ١٦٦-١٦٢) أن حضرة السجَّاد (ع) أثنى على أصحاب النبي ﷺ ومدحهم، وحضرة عليٍّ (ع) أيضاً ذَكَر الخلفاء بالخير[1].

وقد تكلَّمنا من قبل أيضاً عن دعوى ارتداد أصحاب النبيّ بعد رحيله ﷺ (الصفحة ٢٢٦-٢٢١). وبناء على ذلك يَتَبَيَّنُ أن المهاجرين والأنصار كانوا مؤمنين انتخبوا بسرعة رجلاً منهم كي يتوَلَّى زمام أمورهم، حرصاً منهم على حفظ الإسلام وعلى تدبير أمور الأمة ومنعاً للكفار والمشركين من أن يسيطروا على المسلمين، و بهذا حالوا دون وقوع الفرقة بين المسلمين، وحفظوا كيان الإسلام. ولولا ذلك لقام المرتدُّون ومدَّعو النُّبُوَّة الكذَّابون والآلاف من جنودهم بوأدِ الإسلام في مهده.

فالمهاجرون والأنصار أدّوا واجبهم إذاً، وإن كان في عملهم بعض العيب أو النقص فإنه بعد مبايعة عليّ (ع) للخليفة المنتخب لم يعد لأحد الحق في أن يكون أكثرَ ملكيةٍ من الملك ويتدخّل في أمر الصحابة ويقول لماذا فعلوا كذا وكان عليهم أن يفعلوا كذا، خاصةً الذين يدّعون اتّباع عليٍّ (ع) وحبّه! (فتأمّل).

لاحظوا أن الله تعالى يقول إنّ المهاجرين إذا مكّنهم الله في الأرض: ﴿أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ...﴾ [الحج/ ٤١]، لكن رواة الكُلَيْنِيّ يقولون: بمجرّد أن مكّن الله المهاجرين في الأرض قاموا بغصب حق عليٍّ (ع) المنصوب مِنْ قِبَلِ الله!!

---

(١) أثنى حضرة عليٍّ (ع) على أصحاب النبي ﷺ في عدة مناسبات ومن جملة ذلك تأسُّفه على فراقهم وقوله: **"أَوِّهِ عَلَى إِخْوَانِيَ الَّذِينَ تَلَوُا الْقُرْآنَ فَأَحْكَمُوهُ وتَدَبَّرُوا الْفَرْضَ فَأَقَامُوهُ أَحْيَوُا السُّنَّةَ وأَمَاتُوا الْبِدْعَةَ دُعُوا لِلْجِهَادِ فَأَجَابُوا ووَثِقُوا بِالْقَائِدِ فَاتَّبَعُوهُ."** (نهج البلاغة، الخطبة ١٨٢)

**خامساً**: لا تتفق أقوال عليٍّ (ع) وأفعاله مع ما جاء في هذه الصحيفة الموضوعة. إذ جاء في هذه الصحيفة: "تَفِي بِمَا فِيهَا مِنْ مُوَالَاةِ مَنْ وَالَى اللهَ وَرَسُولَهُ وَالْبَرَاءَةِ وَالْعَدَاوَةِ لِمَنْ عَادَى اللهَ وَرَسُولَهُ وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُمْ". ففي هذه الحالة، فإنّ الذين تعدَّوا أمر الله وخالفوه وغصبوا الخلافة المباشرة لعليٍّ بعد النبيّ يجب أن يُعتبَروا أعدى أعداء الله. فكيف بايعهم عليٌّ وصلَّى خلفهم وزوّج ابنتَه من أحدهم وقبله صهراً له وأرسل حضرات الحسنين - عليهما السلام - إلى بيت عثمان ليحرساه ويدافعا عنه وسمّى أولاده باسم الخلفاء و.....؟ هل هكذا تكون المعاداة والبراءة؟!!

**سادساً**: جاء في هذه الصحيفة أنّ الله أخذ العهد على عليٍّ "عَلَى الصَّبْرِ مِنْكَ وَعَلَى كَظْمِ الْغَيْظِ وَعَلَى ذَهَابِ حَقِّكَ وَغَصْبِ خُمُسِكَ وَانْتِهَاكِ حُرْمَتِكَ"، فقبل عليٌّ ذلك وقال: "نَعَمْ قَبِلْتُ وَرَضِيتُ وَإِنِ انْتَهَكَتِ الْحُرْمَةُ وَعُطِّلَتِ السُّنَنُ وَمُزِّقَ الْكِتَابُ وَهُدِّمَتِ الْكَعْبَةُ وَخُضِبَتْ لِحْيَتِي مِنْ رَأْسِي بِدَمٍ عَبِيطٍ صَابِراً مُحْتَسِباً أَبَداً حَتَّى أَقْدَمَ عَلَيْكَ!!!".

ونسأل: يا تُرى لو عُطِّلَت السنن ومُزِّق القرآن وهُدِّمَت الكعبة ومع ذلك صبر الإمام ولم يحرِّك ساكناً فما هي فائدة الإمام إذاً، ولماذا نصب الله مثل هذا الإمام؟

**سابعاً**: هذه الوصية الموضوعة تتعارض مع كلمات الإمام عليٍّ (ع)، الذي قال: "أَلَا وإِنِّي أُقَاتِلُ رَجُلَيْنِ رَجُلاً ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ وآخَرَ مَنَعَ الَّذِي عَلَيْهِ" (**نهج البلاغة**، الخطبة ١٧٣). إذاً، عدم محاربة عليٍّ للخلفاء الثلاثة قبله وتعاونه معهم ونصحه المخلِص لهم دليل على أنّه لم يكن يعتبرهم غاصبين، بعكس محاربته لمعاوية بسبب ادّعائه أمراً باطلاً ورفضه قبول الحق ولذلك لم يصبر عليّ معه.

**ثامناً**: جاء في هذه الصحيفة خطاباً لحضرات الصادِقَيْن -عليهما السلام-: "**حَدِّثِ النَّاسَ وَأَفْتِهِمْ وَانْشُرْ عُلُومَ أَهْلِ بَيْتِكَ.. وَلَا تَخَافَنَّ إِلَّا اللهَ عَزَّ وَجَلَّ (فَإِنَّهُ لا سَبِيلَ لِأَحَدٍ عَلَيْكَ) وَأَنْتَ فِي حِرْزٍ وَأَمَانٍ**"!! فلماذا تقولون في كتبكم عن كل حديث مرويٍّ عن الإمامين الباقر أو الصادق لم يعجبكم مضمونه إنه صدر منهما على سبيل التقيَّة، وبهذا الحجة ترفضون كثيراً من الروايات المروية عنهما؟!

**تاسعاً**: جاء في الحديث الأخير (الخامس) في هذا الباب: "إِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَّا صَحِيفَةً فِيهَا مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ فِي مُدَّتِهِ فَإِذَا انْقَضَى مَا فِيهَا مِمَّا أُمِرَ بِهِ عَرَفَ أَنَّ أَجَلَهُ قَدْ حَضَرَ فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَنْعَى إِلَيْهِ نَفْسَهُ وَأَخْبَرَهُ بِمَا لَهُ عِنْدَ اللهِ"!!

فنسأل: كيف يرجع رسول الله ﷺ إلى الدنيا بعد أن رحل عنها، ليأتي إلى الأئِمَّة عند وفاتهم؟! حقاً، هل كان الراوي يفهم ما يُلَفِّقُهُ.

إضافةً إلى ذلك جاء في آخر الحديث: "إِنَّ الْمَلَائِكَةَ سَأَلَتِ اللهَ فِي نُصْرَتِهِ [أي نُصْرَةِ الْحُسَيْنِ عليه السلام] فَأَذِنَ لَهَا، وَمَكَثَتْ تَسْتَعِدُّ لِلْقِتَالِ وَتَتَأَهَّبُ لِذَلِكَ، حَتَّى قُتِلَ، فَنَزَلَتْ وَقَدِ انْقَطَعَتْ مُدَّتُهُ، وَقُتِلَ عليه السلام. فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبِّ! أَذِنْتَ لَنَا فِي الِانْحِدَارِ وَأَذِنْتَ لَنَا فِي نُصْرَتِهِ فَانْحَدَرْنَا وَقَدْ قَبَضْتَهُ؟!! فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِمْ أَنِ الْزَمُوا قَبْرَهُ حَتَّى تَرَوْهُ وَقَدْ خَرَجَ، فَانْصُرُوهُ وَابْكُوا عَلَيْهِ وَعَلَى مَا فَاتَكُمْ مِنْ نُصْرَتِهِ فَإِنَّكُمْ قَدْ خُصِّصْتُمْ بِنُصْرَتِهِ وَبِالْبُكَاءِ عَلَيْهِ...!!!".

وأقول: هل كان الله - نعوذ بالله - يلهو مع الملائكة ويمازحهم حتى يفعل ذلك؟! أليست هذه الأباطيل التي تضحك منها الثكلى سخرية بعالم الملكوت؟! هل يظنّ أي مؤمن مثل هذا الظن بالله العليم الحكيم؟ إن أولئك القوم لا عمل لهم إلا حثّ الناس على البكاء والعويل على أئمة الدين لأنهم يسترزقون من هذا الباب!

ولا يخفى أن هذا الحديث يدلُّ على عقيدة «**الرَّجْعَة**» التي أَلَّف المرحوم «**عبد الوهاب فريد التنكابني**» (رحمه الله) كتاباً في إبطال تلك الخرافة وتفنيدها سمَّاه: «اسلام و رجعت» [**الإسلام والرَّجْعَة**] من المفيد قراءته. وللأسف لما كان المشايخ لدينا لا يرغبون بيقظة الناس ووعيهم، فقد منعوا إعادة طباعة ذلك الكتاب ونشره.

**عاشراً**: ألم يكن من الواجب على الأئِمَّةِ جميعِهِم اتِّباعُ القرآن وأحكامه وتطبيقها؟ إذن فما معنى الادِّعاء بأن لكُلِّ إمامٍ من الأئِمَّة كتابٌ خاصٌّ به؟ ألا يستتبع هذا الادِّعاء أن يختلف واجب كل إمام عن واجب الإمام الآخر؟! ونعم ما قاله الأستاذ حيدر علي قلمداران في رسالته بعنوان «**جوابِ يک دهاتى به آقاى محلاتى**» [أي: رَدُّ قُرَوِيٍّ على السيد المَحَلاّتي]:

"العيب الآخر للقول بالأئمة المنصوص عليهم هو أن هذا الإمام سيكون مأموراً بأمور غير التي يؤمر بها الإمام الآخر، كما يقول الشيعة بشأن أحوال عليٍّ والحسن والحسين عليهم السلام وأفعالهم. فالمسلمون في زمن كل إمام، إضافة إلى وضعهم أوامر كتاب الله جانباً، سيضطرّون إلى صرف النظر عن طريقة حكم الإمام السابق ونظامه واتِّباع حكمٍ أو نظامٍ مخالفٍ له، وهذا أمرٌ عجيبٌ ومشكلةٌ لا تنسجم مع أي عقل أو منطق.

إضافة إلى ذلك فحسب قول الشيعة فإن الأئمة الاثني عشر المنصوص عليهم رحلوا جميعاً عن الدنيا بعد ٢٦٠ عاماً من الهجرة النبوية، وبقي واحد منهم فقط كي يأتي في آخر الزمن ويحكم سبع سنوات، فيكون مجموع مدة حُكم الأئمة هو ٢٦٧ سنة فقط! فهل الإسلام الذي ينبغي أن يبقى حلاله وحرامه وحكومته إلى يوم القيامة، عليه أن يبقى كل تلك السنوات الباقية والمدد الطويلة دون حكومة، وعلى الأمة أن تبقى تائهة حائرة دون حاكم ينفذ فيها القوانين، بل تبقى الشرائع معطّلة كما حصل فعلاً؟؟!".

ومن المناسب هنا أن ننقل بعض ما ذكره المرحوم «مرتضى مطهَّري» الذي يُمْدَحُ كثيراً هذه الأيام في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ويُثْنَى على أقواله ومؤلفاته. يقول تحت عنوان: «هل كان للإمام الحسين تعليمات خاصة به؟»:

"يقولون: كان هناك تعليمات خاصة بالإمام فقط. قيل له اذهب وقدِّم نفسك للقتل! إذاً، هذا لن يكون ذا صلة بي وبكم، أي غير قابل للاتباع والتأسّي به! عمله لا علاقة له بتعاليم الإسلام وبأوامره الكليّة والعامّة. ما أكبر الفرق بين كلام الإمام وكلامنا؟ لقد نادى الإمام الحسين عليه السلام بأعلى صوته: إن علل نهضتي ودوافعها مسائل تنطبق على أصول الإسلام الكليّة العامّة. لم يكن هناك حاجة إذاً إلى تعاليم خاصة. في النهاية الحاجة إلى تعاليم خاصة تبرز عندما تكون التعاليم العامة غير وافية. إن الإمام الحسين عليه السلام قال بصراحة تامة: إن الإسلام دين لا يُجيز لأي مؤمن - حتى لم يقل لأي إمام - أن يجلس مكتوف الأيدي وغير مبالٍ بالظلم والجور والمفاسد والآثام. لقد أوجد الإمام الحسين مدرسة هي مدرسة الإسلام العملي، مدرسته هي مدرسة الإسلام ذاتها. الإسلام بيّن والحسين عمل. ولكننا أخرجنا هذه الحادثة عن مدرسة الإسلام، وعندما أخرجناها عن مدرسة الإسلام لم تعد قابلة للتأسي والاتباع، وإذا لم تعد قابلة للتأسي والاتباع لم يعد من الممكن الاستفادة من الحسين، يعني أننا لا نستطيع أن نستفيد من حادثة كربلاء. من هنا نحن جعلنا هذه الواقعة العظيمة عقيمة من حيث تأثيرها وفائدتها. هل هناك في الدنيا خيانة أكبر من هذا؟"[1].

---

(١) مرتضى مطهّري، **حماسه حسينى**، أي **الملحمة الحسينية**، انتشارات صدرا، ج ١، ص ٧٧ - ٧٨.

"يقولون: إن حركة سيد الشهداء عليه السلام معلولة لتعليمات خاصة به على نحو القضية الشخصية، وقد تلقّى الإمام أمراً خاصاً في منامه أو يقظته بهذا الخصوص! وذلك لأنه إذا اعتُبِر أن الإمام تحرّك بناءً على أمر خاص به شخصياً فلا يمكن للآخرين أن يجعلوه مقتداهم وإمامهم ويقلّدوه في هذا العمل، ولا يمكننا عندئذٍ أن نقول إن الحسين كانت لديه مدرسة، وهذا خلافاً لقولنا إن حركة الإمام الحسين عليه السلام استُنبِطَت واستُخرِجَت من تعاليم الإسلام العامة، والإمام الحسين طبّق تلك التعاليم برأيه النيّر والصائب إذ كان على معرفة تامَّة بأحكام الإسلام وتعاليمه وعلم تامٍّ بوضع زمانه والطبقة الحاكمة في عصره، فطبّق تلك الأحكام على زمانه واعتبر أن واجبه الشرعي هو أن ينهض ويتحرّك، لهذا استند الإمام – في خطبته المعروفة – إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله المعروف: "مَنْ رَأَى سُلْطَاناً جَائِراً مُسْتَحِلًّا لِحُرُمِ اللهِ نَاكِثاً لِعَهْدِ اللهِ مُخَالِفاً لِسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ يَعْمَلُ فِي عِبَادِ اللهِ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ثُمَّ لَمْ يُغَيِّرْ بِقَوْلٍ وَلَا فِعْلٍ كَانَ حَقِيقاً عَلَى اللهِ أَنْ يُدْخِلَهُ مَدْخَلَه". وقال أيضاً: "أَلَا تَرَوْنَ الْحَقَّ لَا يُعْمَلُ بِهِ وَالْبَاطِلَ لَا يُتَنَاهَى عَنْهُ لِيَرْغَبَ الْمُؤْمِنُ فِي لِقَاءِ اللهِ".

أي أنّ ما قام به الإمام كان واجب كل مؤمن ولم يكن واجب الإمام الحسين من ناحية كونه إماماً. ولكن الخطباء – رغبةً منهم في رفع مقام الإمام الحسين حسب ظنِّهم- يقولون عادةً إن الإمام تلقّى أمراً إلهياً خاصًّا بشخصه لمجاهدة شخص يزيد وابن زياد ويروون في هذا الصدد مئات المنامات والأشياء التي ظهرت له في اليقظة. وبالنتيجة يُخْرِجون قيام الإمام الحسين من دائرة العمل البشري الذي يمكن الاقتداء به واقتفاء أثره طبقاً لقوله تعالى: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ**﴾ [الأحزاب/ ٢١]، ويوجدون فرقاً كالفرق بين السماء والأرض بينه بيننا، ويقولون لا تقِس عمل المعصومين الأبرار على نفسك، وأمثال هذه العبارات. بقدر ما توضَع التخيُّلات في هذا المجال من الجنّ والملك والأحلام واليقظة والتعليمات الخاصة، بقدر ما تصبح هذه النهضة بلا فائدة لنا ولا تأثير"[1].

(١) مرتضى مطهّري، **حماسه حسينى**، أي **الملحمة الحسينية**، انتشارات صدرا، ج ٣، ص ٨٤ – ٨٥.

## ١٢٠ـ بَابُ الْأُمُورِ الَّتِي تُوجِبُ حُجَّةَ الْإِمَامِ (ع)

يشتمل هذا الباب على سبعة أحاديث صحَّح المَجْلِسِيّ الأحاديث ١ و٤ و٥ منها، واعتبر الحديثين ٢ و٣ حسنين، والحديث ٦ مجهولاً والحديث ٧ ضعيفاً. أما الأستاذ البهبودي فلم يُصحِّح إلَّا الحديثين الأول والثاني منها فقط، واعتبر بقية أحاديث الباب غير صحيحة.

يريد الكُلَيْنِيّ في هذا الباب أن يُبيِّن أموراً يثبت من خلالها أن الإمام «**حُجَّةُ الله**». ونقول: إذا كان الله تعالى قد نصب الإمام وجعله حجةً على قولكم، فأتونا بنص كلام الله تعالى الذي نصب فيه الإمام وجعله حجَّته. ولا حاجة إلى الأحاديث التي هي، حسب قولكم «**ظنّيّة الصدور**»!

← **الحديثان ١ و٦** - راويهما «أحمد بن محمد البرقي» الذي عرفنا حاله سابقاً (ص ١٠٧-١٠٢). ونسي الراوي في هذين الحديثين أن الإمام الحسين والإمام الكاظم - عليهما السلام - لم يكونا الوَلَدَيْن البِكْر لأبويهما. هذا رغم أنهم رووا في حديث مجهول (الحديث السادس في هذا الباب) عن «**هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ الْجَوَالِيقِيِّ**»: "**إِنَّ الْأَمْرَ [أي أمر الإمامة] فِي الْكَبِيرِ [يعني الابن البِكْر] مَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ عَاهَةٌ**"[1].

«**هشام بن سالم**» هذا هو راوي الحديث ٨٤ في الباب ١٦٥ الفاضح في الكافي، وهو الأحمق الذي روى أن القرآن نزل سبعة عشر ألف آية!! وكان يعتقد - بناء على ما رواه الكُلَيْنِيّ - أن لِلَّهِ تعالى وجهٌ (صورةٌ) (الكافي، الباب ٣٤، الحديث ٥)، وأن الله **أَجْوَفُ إِلَى السُّرَّةِ وَالْبَقِيَّةُ صَمَدٌ!!** (الكافي، الباب ٣٣، الحديث ٣)، وله حديث عن سلاح النبي ﷺ تكلمنا عليه في الباب ٩٦ فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ.

← **الحديثان ٢ و٥** - راوي الحديث الثاني «يَزِيدُ شَعِرٍ» الواقفي القائل بعدم وفاة حضرة الإمام الكاظم والذي أصبح يعد ذلك من مخترعي الأدلَّة على أن الإمام «**حُجَّةُ الله**». لم يُوَثِّقه

(١) إن مثل هذه الأمور التي تتعلق بمعرفة الإمام المعين مِنْ قِبَلِ الله وبهداية الأمة وبمنع حيرة الناس وضلالهم، لا بد أن يعلنها الشارع المقدس لعامة المسلمين كيف لا تنشأ كل هذه الفرق المختلفة الواقفية والفطحية والبترية و........ . لا أن يترك إعلان ذلك على عاتق أحمق مثل «هشام بن سالم» أو «أبو يحيى الواسطي» الذي يروي الأحاديث المنكرة كما يقول الغضائري.

النجاشيّ. يقول الراوي في الحديث الثاني أن من علامات الحُجَّة أنه يُسْأَلُ عَنِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ فيجيب، ولكن في الحديث الخامس يعتبر أن الإجابة عن المسائل الشرعية ليس دليلاً على أن المجيب «**حُجَّة**»!! وقد اضطر المَجْلِسِيّ إلى تلفيق توجيهٍ لهذا التعارض من عند نفسه وقال: إن قصد الإمام أن إجابة المسائل ليست دليلاً على أن المجيب حجَّة عند العوام، ولكنها دليل على كونه حجَّة عند الخواص! ونقول له: لقد لفقت هذا التوجيه من عند نفسك، وليس هناك ما يدعم ذلك في متنَيْ الحديثين.

← **الحديث ٣** - يقول الحديث: "إن الْإِمَامَ يُعْرفُ بِالْفَضْلِ [أي بمعرفة الحلال الحرام) وبأنه لَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَطْعُنَ عَلَيْهِ فِي فَمٍ وَلَا بَطْنٍ وَلَا فَرْجٍ فَيُقَالَ كَذَّابٌ وَيَأْكُلُ أَمْوَالَ النَّاسِ وَمَا أَشْبَهَ هَذَا".

أقول: حسناً هذا كلام جيد وصحيح.

← **الحديث ٤** - يَذكُرُ أنَّ مِنْ علاماتِ الْإِمَامِ "أَنَّه لَا يَلْهُو وَلَا يَلْعَبُ!". أقول: ولكن الإمامين الحسن والحسين - عليهما السلام - كانا يلعبان في طفولتهما، إضافةً إلى أن الطفل الذي لا يلعب، إنسانٌ غير سالمٍ، وَمِنْ ثَمَّ لا يمكن اعتبار عدم اللعب دليلاً على حُسْن الطفل.

← **الحديث ٧** - يقول إن من علامات الإمام أنه "**يُخْبِرُ بِمَا فِي غَدٍ**"!! وأقول: هذا مخالف للقرآن الذي يقول: ﴿**وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا**﴾ [لقمان/ ٣٤]، والذي يوصي رسولالله ﷺ أن يقول: ﴿**وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ**﴾ [الأحقاف/ ٩]، وغيرهما من الآيات.

وجاء في هذا الحديث أيضاً أن من علامات الإمام أنه "**لَا يَخْفَى عَلَيْهِ كَلَامُ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ وَلَا طَيْرٍ وَلَا بَهِيمَةٍ وَلَا شَيْءٍ فِيهِ الرُّوحُ**"!!

وأقول: هذا الحديث مخالف للقرآن ولحقائق التاريخ. فلم يكن رسول الله ﷺ يعلم لغة اليهود (البقرة/ ١٠٤، والنساء/ ٤٦) فما بالك بلغات الطيور وسائر الحيوانات[1]. (قارنوا هذه الأحاديث بالحديث الثامن في الباب ٦٦ من الكافي).

---

(١) حول هذا الموضوع راجعوا ما ذكرناه في ص ١٢٦-١٢١و ص ٤٢٠ من هذا الكتاب.

ولا يخفى أن الشيخ المفيد أورد هذا الحديث الضعيف في كتابه «**الإرشاد**» (ج٢، ص ٢٢٤-٢٢٥) ولكنه حذف آخر جملة منه. وحقاً إننا لنتساءل: ما هي فائدة الاستناد إلى مثل هذه الأحاديث؟

**١٢١ـ بَابُ ثَبَاتِ الْإِمَامَةِ فِي الْأَعْقَابِ وَأَنَّهَا لَا تَعُودُ فِي أَخٍ وَلَا عَمٍّ وَلَا غَيْرِهِمَا مِنَ الْقَرَابَاتِ**

يشتمل هذا الباب على خمسة أحاديث اعتبر المَجْلِسِيّ الأحاديث ١ و٣ و٤ منها صحيحةً، والحديث ٢ ضعيفاً، والحديث ٥ مجهولاً، ولم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ سوى الحديثين ٣ و٤ فقط.

في أحاديث هذا الباب ادُّعِيَ أن الإمامة لا تكون، بعد إمامة الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ - عليهما السلام - إلا في الأعقاب، ولَا تَعُودُ الْإِمَامَةُ فِي أَخَوَيْنِ بَعْدَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ.

وينبغي أن نقول: إن الإمامة والإرشاد الديني ممكن في حق كل من توفَّرت فيه الشروط اللازمة والأهلية، كما قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا**﴾ [الفرقان/ ٧٤].

إن كان هناك أخوان مثل حضرة محمد بن علي بن الحسين وحضرة زيد بن علي بن الحسين - عليهما السلام- أو ابنا عمٍّ مثل السجاد والحسن المثنى، أو جعفر بن محمد ومحمد النفس الزكية[1] و..... كانا من العالمين بشريعة الإسلام ومسائل الدين فأي إشكال في أن يكون كليهما إماماً ومرشداً للناس؟ أساساً، لماذا وبأي دليل نجعل الإمامة منحصرة في عدد محدد من الأشخاص؟

أما إذا كان مقصود الكُلَيْنِيّ من «الإمام والإمامة» معنى آخر وكان للإمام في رأيه ارتباط خاص بالله يشبه النُّبُوَّة، فإن مثل هذا الأمر لا يمكن حصوله للآخرين بأي وجه من الوجوه، وعندئذ فالسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لم تُذْكَر هذه الأحكام المتعلقة بأصل الإمامة في القرآن كي تطَّلع عليها الأمّةُ كلُّها على الأقلّ وتعرف أحكام الإمامة العامة -ومن جملتها هذه المسألة-، بل تُرِكَ بيان ذلك إلى رواة الكُلَيْنِيّ من أمثال علي بن إبراهيم ومحمد بن يحيى وسهل بن زياد ويونس بن يعقوب -الذي كان فطحيًّا - ومحمد بن إسماعيل بن بزيع[2] و....؟!! ولماذا أهمل القرآن الكريم موضوع الإمامة المهم إلى هذا الحد في نظر الكُلَيْنِيّ حتى خصَّص له القسم الأكبر

---

(١) راجعوا كتاب «**منتهى الآمال**» للشيخ عباس القمي، ج ١، ص ٢٤٢ و٢٧٣.

(٢) عرفنا بهؤلاء الأشخاص في هذا الكتاب. راجعوا فهرس الرواة في آخر الكتاب.

من المجلد الأول من كتابه الكافي ولم يذكر شيئاً بشأن الإمامة والمسائل المتعلقة بها؟!

### ١٢٢ـ بَابُ مَا نَصَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولُهُ عَلَى الْأَئِمَّةِ (ع) وَاحِداً فَوَاحِداً

بدءاً من هذا الباب وحتى الباب ١٣٣ عَقَدَ الكُلَيْنِيُّ اثني عشر باباً لإثبات النص على الاثني عشر إماماً. إن علماءنا لا يملكون نصوصاً موثوقةً ومعتمدةً تثبت الإمامة الإلـهية (أي المنصوص عليها مِنْ قِبَلِ الله تعالى)، لذلك نجدهم يتشبَّثون بأحاديث غير صحيحة وغير موثوقة، مثل أحاديث هذا الباب والأبواب اللاحقة، والتي هي -كما سنرى- أحاديث واهية لا يمكن التعويل عليها. وبالطبع، هم يتمسَّكون في الغالب بحديث الغدير، لكن حديث الغدير لا يكفي لإثبات مدّعاهم. إذا كان حديث الغدير وجملة: **"مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاه"** تتعلّق فعلاً -كما يُدَّعى- بالإمامة المنصوص عليها مِنْ قِبَلِ الله، لبيَّن رسولُ الله ﷺ - على الأقل- عدد الأئِمَّة أو أسماءهم أو قواعد الإمامة الكلية بشكل واضح. كأن يُبيِّن أن أمر الإمامة منحصرٌ باثني عشر نفراً وأنها لا تكون إلا في ابن الإمام السابق ما عدا الإمام الثالث، وأن لكل واحد من الأئِمَّة صحيفة ومهمة خاصة به وإلخ.... كي تتم الحجة على الأمَّة ولا ينشأ كل هذا العدد من الفرق المختلفة التي يخالف بعضها الآخر، ولا يتمكن الآخرون من ادعاء الإمامة ولا تتفرق الأُمَّة كل هذا التفرُّق. إن مثل هذا العمل مناسب تماماً للمقام وهو من أقل لوازم هداية الأمة إلى أصل من أصول الدين.

نعم، يوجد في الباب الحالي ١٦ حديثاً اعتبر المَجْلِسِيّ الحديث ١ صحيحاً، والأحاديث ٢ و٥ و٨ و٩ و١١ و١٤ حسنةً، والأحاديث ٣ و٦ و٧ و١٠ و١٥ و١٦ ضعيفةً والحديث ٤ حسناً، والحديث ١٢ حسناً كالموثَّق والحديث ١٣ مُوَثَّقاً. أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فلم يُصحِّح أيّاً من أحاديث هذا الباب ما عدا الحديثين الأول والثاني فقط.

← **الحديث ١**- إذا صحَّح المَجْلِسِيّ هذا الحديث فلا غرابة في ذلك، لكن الغريب هو تصحيح البِهْبُودِيّ لهذا الحديث وقبوله له رغم أن في سنده رواة من أمثال: «عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ» المعتقد بتحريف القرآن، و«سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ» الكذَّاب و«الحسين بن سعيد» الغالي ونظائرهم!

وَاُستُدِلَّ في هذا الحديث بالآية ٥٩ من سورة النساء[١] وادُّعِيَ أن الآية نزلت بشأن عليٍّ والحسنين -عَلَيْهِمُ السَّلَامُ-. وقد تكلّمنا حول الآية المذكورة في الباب ٦٦ (في الصفحات ٤١٢-٤١٥ من هذا الكتاب)، ونضيف هنا فقط أن الآية ٨٣ من سورة النساء بينت المراد من «أولي الأمر»، ولا حاجة إلى الروايات.

إضافةً إلى ذلك لو كانت الآية المذكورة قد نزلت بشأن الإمام الحسن، لَدَعَا الإمامُ عليٌّ الناس قطعاً إلى مبايعة ابنه الحسن، في حين أنه طبقاً لما روته الكتب المعتبرة ومن جملتها كتاب «**مروج الذهب**»: أنه لَمَّا ضرب ابنُ ملجم علياً دخل الناس على الإمام يسألونه فقالوا: "يا أمير المؤمنين! أرأيت إن فقدناك، ولا نفقدك، أنبايع الحسن؟ فأجاب: **لا آمركم ولا أنهاكم، أنتم أبْصَر**"[٢].

وجاء في التواريخ المعتبرة[٣] "إنّ علياً عليه السّلام لمّا توفّي خرج ابن عبّاس فقال: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام توفّي وقد ترك خلفاً، فإن أحببتم خرج إليكم، **وإن كرهتم فلا أحد على أحد**. فبكى الناس، وقالوا: بل يخرج إلينا."[٤].

أي أنَّ كلَّ إنسان حرٌّ في انتخاب الحاكم الذي يريده.

---

(١) أي قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا**﴾ [النساء/ ٥٩]. (المُتَرْجِمُ)

(٢) المسعودي، **مروج الذهب**، ج٢، ص ٤٢٥، والطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج٥، ص ١٤٦- ١٤٧، وابن كثير، **البداية والنهاية**، ج٧، ص ٣٢٧. (المُتَرْجِمُ)

(٣) **شرح نهج البلاغة**، ابن أبي الحديد، ج ٤، ص ٨، [أو ج١٦، ص٢٢ من طبعة قم، نشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤٠٤هـ، في ٢٠ جزءاً في عشر مجلدات]. و في و**البداية والنهاية** لابن كثير، ج ٨، ص ١٣.
[ملاحظة من المترجم: لم أجد النص المذكور في **البداية والنهاية**، وهو موجود في كتاب: **أنساب الأشراف**، البلاذري، تحقيق د. سهيل زكار، ود. رياض زركلي، بيروت، دار الفكر، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ج٣، ص ٢٧٩. وفي كتاب: **بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة**، الشيخ محمد تقي التستري، ج ٣، ص ٢١٨.] (المُتَرْجِمُ)

(٤) نقلاً عن كتاب «**حكومت در اسلام**» أي **الحكومة في الإسلام**، تأليف المرحوم حيدر علي قلمداران، ج ١، ص ١٣٠. وأوصي إخوتي المؤمنين بشدة أن يقرؤوا هذا الكتاب، ومن المفيد للاطلاع عن الموضوع المذكور أعلاه قراءة الصفحات من ١٢٥ حتى آخر الصفحة ١٣٢ منه.

ثم إن إجابة الإمام عن سبب عدم ذكر أسماء الأئِمَّة في القرآن ضعيفة إلى درجة أنه لا يمكن أن نصدِّق أن يجيب الإمام بمثل هذا الجواب الضعيف الواهي! لأنه من الواضح أنه:

**أولاً**: ليس هناك بين الناس خلاف في عدد ركعات الصلاة أو في عدد أشواط الطواف الواجب حول الكعبة أو في ميزان الزكاة و..... في حين أن بينهم اختلافاً عميقاً وخطيراً حول خلفاء النبي ﷺ.

**ثانياً**: الإمامة من أصول الدين والحالات التي نُسب إلى الإمام ذكرها في الحديث كلها من فروع الدين! مع أن السؤال كان لماذا لا يوجد في القرآن أي كلام صريح حول هذا الأصل من أصول الدين. كما يقول جناب الأستاذ «قلمداران» (رحمه الله):

"هل أهمية أصل الإمامة أقل من أهمية حادثة زيد الذي ذكر اسمه صريحاً في القرآن؟!! هل يمكن للشرع أي يفرق كل هذا الفرق بين أصول الدين فيبين أحدها بوضوح تام ويترك الأصل الآخر مبهماً غير واضح ؟!!.... هل أهمية مسألة الإمامة أقل من أهمية قصة أصحاب الكهف التي لم يوفر القرآن حتى ذكر كلبهم؟!"[1].

حقّاً، كيف يذكر القرآن كلب أصحاب الكهف ولا يذكر أسماء الأئِمَّة الذين هم في نظر الشيعة معلمي الأمة المنصوبين مِنْ قِبَلِ الله؟!! لا يخفى على أحد أنه إذا لم يكن من المتوقع أن يذكر القرآن -الذي هو آخر الكتب السماوية- تفاصيل فروع الدين فإنه من المُتوقَّع والمُنتظَر منه قطعاً أن يبيِّن بشكل واف وواضح المسائل المتعلقة بأصول الدين. (فتأمَّل)

وقد تمَّ الاستناد في هذا الحديث إلى قول رسول الله ﷺ: "أوصيكم بالثقلين كتاب الله.......... وعترتي أهل بيتي، وإني سألتُ اللهَ - عزَّ وَجَلَّ - أن **لَا يَفْتَرِقَا** حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ".

ونقول: نحن مؤمنون بهذا القول قطعاً، ونقبل به تماماً، ولهذا نسأل: لماذا ملأ الكُلَيْنِيُّ كتابه بالأحاديث المضادَّة للقرآن والعقل، حتى جعل مشرب أهل البيت -عَلَيْهِمُ السَّلَامُ- ومنهجهم ومرامهم يبدو وكأنه مفترقٌ تماماً عن القرآن وبعيدٌ عن كتاب الله؟! وإلا فلماذا ينسب رواة

---

(١) **شاهراه اتحاد**، صفحة ٩٥.

الكُلَيْنِيّ هذه الأحاديث إلى الأئِمَّة -عَلَيْهِمُ السَّلَامُ- ؟!

لذلك لا نجد إلا أن نقول: إن الكُلَيْنِيَّ ورواتِه لم يكونوا يؤمنون فعلاً بقول النبي ﷺ هذا، أو أنهم كانوا يتعمَّدون إظهار الأئِمَّةِ بعيدين عن القرآن!

علاوة على ذلك فإن عبارة «أهل البيت» تعني عائلة النبيِّ، وهي لا تنحصر بحضرات علي والحسنين -عَلَيْهِمُ السَّلَامُ-، بل زوجات النبي ﷺ هنَّ أيضاً جزء من أهل بيت النبيِّ ﷺ وعائلته.

وقد تمَّ الاستدلال في هذا الحديث بآية التطهير لإثبات إمامة عليٍّ والحسنين -عَلَيْهِمُ السَّلَامُ-. لذا سنوضِّح هنا هذا الموضوع ونشرح الآية كي تتضح حقيقتها للقرَّاء.

**بحث حول آية التطهير: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾**

جاءت آية التطهير هذه في سورة الأحزاب وسط مجموعة من الآيات تتعلق جميعها بنساء رسول الله ﷺ، فبدأت هذه الآيات من الآية ٢٨ بقوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ....﴾** [الأحزاب/ ٢٨]، واستمر الكلام حتى قوله تعالى: **﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ....﴾** [الأحزاب/ ٣٠].. ثم وصل إلى الآية ٣١ وهي قوله تعالى: **﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ...﴾** [الأحزاب/ ٣١]. إلى أن يصل إلى الآية موضع الاستشهاد ضمن قوله تعالى: **﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِى فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴿٣٢﴾ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللهِ....﴾** [الأحزاب/ ٣٢ - ٣٤].

قبل أن نتأمل في آية التطهير ونتمعَّن معناها، ننبِّه القارئ إلى أن آية التطهير ليست آيةً مستقلة بل جزءاً من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب. والآن نقول:

**أولاً**: بدأت الآية ٣٢ -كما تلاحظون- بمخاطبة نساء النبي فقال تعالى: **﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ﴾** [الأحزاب/ ٣٢]. وبدأت الآية ٣٣ أيضاً بحرف العطف، فالآية ٣٣ معطوفة على الآية التي قبلها. و«**إرادة إذهاب الرجس**» ليست آيةً مستقلةً أيضاً بل جزءٌ من الآية ٣٣، فلا يمكننا

التحجُّج بعذر أننا لسنا متأكدين من نزول الآية ضمن سياق الآيات التي قبلها وبعدها، وأنّه ربّما تكون الآية ٣٣ قد نزلت في وقت آخر ثم لَمَّا قام الصحابة بجمع القرآن وضعوها بين تلك الآيات!!! فبمعزل عن أن آيات القرآن الكريم تمَّ جمعها تحت إشراف النبيّ ﷺ وكان النبي هو الذي يحدد مواضع الآيات في كل سورة، فإن ذلك الادعاء باطل تماماً.

**ثانياً**: بدأً من الآية ٢٨ في سورة الأحزاب، تعلَّقَ الكلام بنساء رسول الله ﷺ، وللآية ٢٨ فما بعدها سياق واحد والذين خوطِبوا بهذه الآيات هم نساء النبي ﷺ.

فإن قيل: لماذا جاء إذاً، في آخر الآية ٣٣، ضمير «**كُمْ**» المذكّر؟ قلنا: إن كلمة «**أَهْل**» مُذَكَّرة، لذا جاء ضمير الخطاب مذكَّراً أيضاً.

فإن قيل: إن المقصود هنا مصاديق كلمة «**أَهْل**» لا الكلمة ذاتها، ومصاديق كلمة «**أَهْل**» في هذه الآيات هنّ نساء النبي ﷺ، فلماذا لم يأتِ الضمير مؤنثاً؟ قلنا: لأن النبيَّ نفسه كان أحد أفراد أهل ذلك البيت، وبما أن الله تعالى أراد أن يخاطب رسوله أيضاً ويكلِّفه بدفع الرجس وتطهير النفس[1] أَضَافَهُ إلى جملة المخاطبين في نهاية الآية، لذا فالنبيّ ﷺ أيضاً داخل في مصاديق «أهل البيت»، ولما كانت قواعد النحو تقضي بأنّه إذا وُجِد مُذَكَّرٌ واحدٌ ضمن جماعة من النساء فإن ذلك الجمع سيكون في حكم الْمُذَكَّر؛ جاء ضمير «**كُمْ**» المذكَّر في آخر الآية. والآيات القرآنية التالية تؤيد ما نقوله: ﴿**وَامْرَأَتُهُ قَايِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ۝٧١ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ۝٧٢ قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللهِ رَحْمَتُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ**﴾ [هود/ ٧١-٧٣]. ففي هذه الآيات، لما كان إبراهيم - صلوات الله عليه - من مصاديق أهل البيت، استُخْدِم

---

(١) لا ريب أنه إن صحَّ شمول الآية للنبيّ ﷺ فيكون معناها في حقه: مواصلة اجتناب كل رجس والثبات على طهارة النفس، لا أنه كان هناك رجس وغير طهارة وعليه أن يزيلها- والعياذ بالله. وهذا كقوله تعالى لنبيه: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا**﴾ [الأحزاب/ ١] والتي معناها - كما قال المفسرون - «**دُمْ على التقوى وواظب عليها**»، كالرجل يقول لغيره وهو قائم: قم ها هنا، أي: اثبت قائمًا. (الْمُتَرْجِمُ)

ضمير المذكَّر «**كُمْ**» في الآية، رغم أن المخاطب في أول الآية كان مؤنثاً (امرأة إبراهيم). وفي سورة طه أيضاً، قال موسى (ع) لأهله - وكانت زوجته من أهله بلا ريب -: ﴿**فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا**﴾ [طه/ ١٠]، فرغم أن المقصود من هذا الخطاب بالدرجة الأولى هو زوجة موسى (ع)، جاء فعل ﴿**امْكُثُوا**﴾ مذكراً إما بسبب تذكير كلمة «**أهل**» أو باعتبار مصاديق الكلمة التي يدخل فيها زوجها موسى (ع) نفسه[1]. بناء على ذلك، فمراعاةً لوجود رسول الله بين أهل بيته ونسائه جاء الخطاب في سورة الأحزاب بصيغة التذكير.

**ثالثاً**: لا يُقال للصهر في اللغة العربية «أهل البيت»[2]. إضافة إلى ذلك، كان لعليٍّ (ع) بيت مستقل وكان له أهلُ بَيْتٍ خاصين به ولا يمكن اعتباره من أهل بيت النبي (ص).

**رابعاً**: إن إرادةَ الله إذهابَ الرجس عن أهل البيت وتطهيرهم، إرادةٌ تشريعيةٌ وقانونيةٌ. وكمبدأ، منشأُ أوامر الله للبشر التي جاءت في القرآن -وهو كتاب قانون وتشريع- إرادةُ الله التشريعية. إضافةً إلى ذلك فإن الكلام في آيات سورة الأحزاب (بدءاً من الآية ٢٨ فما بعد) هو عن التكليف المحض: كأمرهم بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والقرار في البيوت وعدم التبرُّج و.....الخ، وهي أوامر ناشئة عن إرادة الله التشريعية لا إرادته التكوينية[3]. إن إرادة الله إذهابَ

---

(١) لا يخفى ما في هذا الاحتمال من بُعْد لأن موسى (ع) يكون عندئذٍ مخاطباً لنفسه بقوله: ﴿امْكُثُوا﴾!! مع أنه من الواضح أنه خاطب بهذا الأمر زوجته وأبناءه فقط. (المُتَرْجِمُ)

(٢) هذا غير مُسَلَّم، بل إذا كان الصهر يعيش مع حموه في بيت واحد يكون من أهل البيت، وعليٌّ (ع) كان ساكناً في غرفة ملاصقة لغرفة النبي (ص)، وكان بينه وبين النبي (ص) صلة دائمة، فهو من أهل بيت النبي، وقد روت أم سلمة - رضي الله عنها - أنه لما نزلت آية التطهير دعا النبيُّ فاطمةَ وعليّاً والحسنَ والحسينَ فجلَّلهم بكساء وقال: **اللهم هؤلاء أهل بيتي....**" الحديث أخرجه الترمذي وغيره، وقال ابن حجر العسقلاني في **فتح الباري** (ج ٧، ص ١٣٨): "ومرجع أهل البيت هؤلاء إلى خديجة، لأن الحسنين من فاطمة وفاطمة بنتها، وعلي نشأ في بيت خديجة وهو صغير ثم تزوج بنتها بعدها.". انتهى. فعليٌّ من أهل البيت قطعاً، ولا أعلم في ذلك خلافًا. (المُتَرْجِمُ)

(٣) تُعْتَبَر إرادة الله تشريعية في الحالات التي يكون المكلف أيضاً مختاراً في تحقيق المراد ويحقق ما يريده الله بإرادته هو أيضاً خلافاً للإرادة التكوينية التي هي إرادة غير مشروطة ولعلة تامة لتحقق المراد ولا يمكن لشيء أن يمنع تحققها.

الرجس عن أهل البيت وتطهيرهم التي ذكرها في قوله: ﴿**وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾ [الأحزاب/ ٣٣] تماثِل إرادته تعالى التي ذكرها في الآية ٦ من سورة المائدة عندما خاطب جميع المؤمنين -ومن جملتهم النبي وعلي وفاطمة- بقوله: ﴿**وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ....**﴾ [المائدة/ ٦]. فالآية الأخيرة جاءت كالتالي: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ.........مَا يُرِيدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ.....**﴾ [المائدة/ ٦]. أي أن الله تعالى يريد أن يطهركم بإرادتكم واختياركم.

إن إرادة المكلف واختياره شرطان من شروط تحقق المُراد في الإرادة التشريعية، والأمر ذاته ينطبق على الآية ١٨٥ من سورة البقرة والآيات ٢٦ و٢٧ و٢٨ من سورة النساء التي جاء الكلام فيها عن التكاليف وأوامر الله ونواهيه. فإرادة الله في هذه الآيات أيضاً ليست إرادة تكوينية تكون إرادة الحق فيها العلّة الوحيدة والتامّة لتحقّق المراد، ويتحقَّق مراد الله فيها حتماً، أي ليست كإرادته تعالى التكوينية التي أشار إليها بقوله: ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾ [يس/ ٨٢].

**خامساً**: لو كانت طهارة أهل البيت معلولة لإرادة الله التكوينية التي لا تتخلَّف، فإنه لن يكون في مثل هذه الطهارة أي فضيلة، لأن كل شجر وحجر لا يملك تكوينياً القدرة على تخطي أمر الله والتخلف عنه يكون معصوماً ومطهَّراً أيضاً! وأساساً، لا يمكن للأشخاص المطهّرين والمبرَّئين من كلّ رجس وإثم بإرادة الله التكوينية أن يكونوا أسوةً للمؤمنين وقدوةً لهم.

إذ عرفنا ذلك نقول: إن الله تعالى أراد أن يطهر جميع الناس وأراد منهم جميعاً أن يجتنبوا الرجس ولكنه أراد في سورة الأحزاب تطهير أهل بيت رسول الله وإذهاب الرجس عنهم بشكل خاص وذلك لأن لأهل بيتِ كلِّ إنسان ارتباط خاص به -كما قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا**﴾ [التحريم/ ٦]- وأهل بيت النبي مرتبطون به بالطبع، واعتبارهم وحيثيتهم وماء وجههم من اعتبار وحيثية رسول الله ﷺ، وعيون الناس متَّجهة إليهم بشكل خاص ويتأثرون بسلوكهم أكثر من تأثرهم بسلوك الآخرين، ولذلك فإن ما يطلبه الله منهم، والتكاليف التي يريد منهم القيام بها أكثر تأكيداً، وذكرها أوجب وأهم، لذا نجد أنه

تعالى خاطب أهل بيت النبي في الآيتين ٣٠ و٣١ من سورة الأحزاب بقوله: ﴿**يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرًا ﴿٣٠﴾ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾**﴾.

من الواضح أن الإرادة الإلهية في هذه الحالة ليست إرادةً تكوينيةً وأن عصمة أهل البيت ليست عصمة تكوينية، بل أراد الله من نساء النبيّ أن يَقُمْنَ هُنَّ أنفسُهنَّ بتطهير أنفسهنّ من خلال اجتناب الأعمال غير الطاهرة واكتساب الطهارة الجسمية والروحية والأخلاقية، ليكُنَّ أسوة لسائر الناس ويحافظنَ على حيثية النبي ﷺ واعتباره بين الناس. وهذا لا يمنع أن الله أراد -بلا ريب- الطهارةَ الجسميةَ والروحيةَ لكل مكلف وأراد من كل مكلف أن يجتنب الرجس والآثام، مع فارق أن إرادة الله طهارةَ من كانت تُتلى آياتُ الوحي في بيوتهم أوّلاً، أي أهل بيت الرسول ﷺ، أوكَد وأشدّ.

**سادساً:** يقول علماؤنا خداعاً للعوام: بما أن حرف «**إنما**» استُخدِمَ قبل ذكر «إرادة إذهاب الرجس»، و«**إِنَّمَا**» أداة حصر، والحصر يعني الإثبات والإيجاب للمحصور والنفي عن غيره، لذا فإن الله أراد إذهاب الرجس وتطهير المخاطَبين بهذه الآية بشكل حصري، أما غير المخاطبين بها فهم خارجون عن دائرة الحصر في هذه الآية!! وطبقا لما جاء في الروايات فإن المخاطبين بهذه الآية هم فاطمة وعليٌّ والحسنان، فهم معصومون من كل ذنب وخطأ بإرادة الله التكوينية التي لا تقبل التخلُّف!!

ونقول: إن هذا الادعاء يُذَكِّرُنَا بالمثل المعروف: «**الخسن والخسين ثلاثتهم بنات مغاوية!**»[1]

---

(١) ذكر هذا المثل: إذا تكلم الرجل بكلام لا يطابق أي جزء منه مع الآخر. قال أحد: الخسن والخسين ثلاثتهم بنات مغاوية واللاتي أكلهن الذئب.

قالوا: ما كانا الخسن والخسين ولكن الحسن والحسين. وما كن ثلاثة، بل اثنين وما كن بنات، بل كانا ابنان، وليس مغاوية بل معاوية. وما كانا لمعاوية بل كانا لعلي ـ عليه السلام ـ. وما أكلهن الذئب في المدينة بل استشهد الإمام الحسن بسمّ زوجته و والإمام الحسين قتله الشمر الملعون في صحراء كربلاء. والذي أكله الذئب هو يوسف النبي وما كان في المدينة بل في طريق كنعان وما كانت الواقعة حقيقية، بل هي كلام إخوانه التي مِن أصله كذب.

ونقول:

أ) رغم أن «**إنَّمَا**» من أدوات الحصر لكن المحصور بها ليسوا الأفراد، بل المقصود من «**إنَّمَا**» انحصار الهدف من الأمر والنهي، في هدف واحد ونفي الأهداف والمقاصد الأخرى. في الحقيقة إن الآية تريد القول إنه ليس الهدف من هذه الأوامر والنواهي الإلـهية إلا إذهاب الرجس عنكم وتطهيركم. وبعبارة أخرى فإن الله تعالى يقول لا أريد من أمركم ونهيكم إلا تطهيركم، لا أنه يريد أن يقول إني أريد أن أطهركم أنتم فقط دون الآخرين، لأن الله تعالى صرح في آية أخرى (المائدة/ ٦) أنه يريد طهارة جميع المكلفين! (فتأمل)

ب) لو كانت طهارة شخص معلولة لإرادة الله التكوينية فإن مثل هذه الطهارة -كما ذكرنا- ليس فيها أي فضل لصاحبها، ولا يمكن لمثل هذا الشخص أن يكون أسوةً للذين لم يُطَهِّرْهم الله تكوينياً.

ج) إذا كان الحصر في الآية موجهاً إلى المخاطبين وكان غير المخاطبين جميعهم خارجين عن دائرة هذا الحصر، فعليكم ألا تعتقدوا بعصمة الأئِمَّة التسعة الباقين أيضاً! (فتأمَّل).

د) إن معنى «أهل البيت» واضح، ولكنكم إذا كنتم تصرون على إن الصهر وأولاد الصهر وأحفاده داخلون في «أهل بيت» الشخص، فلماذا لا تعتبرون أبا الفضل العباس بن علي، وأبا بكر بن علي، وعثمان بن علي، وزينب وأم كلثوم معصومين؟ ولماذا لا تعتبرون عثمان وأبناءه من أهل البيت أيضاً؟؟[1]

هـ) إن النبي الأكرم ﷺ -بنص القرآن الكريم- لم يكن منزّهاً من الوقوع في الخطأ وتصحيح الوحي له (التوبة/ ٤٣ والتحريم/ ١ و.....) فكيف يمكن لأهل بيته الذين لا يوحى إليهم أن يسبقوه ويتقدّموا عليه ولا يقعوا أبداً في أي خطأ أو اشتباه؟

**سابعاً:** لقد تكلَّمَتِ الآيةُ عن إزالة الرجس والذهاب به، والرجس هو الإثم والمعصية، أما الخطأ والاشتباه فلا يوجب الرجس، وبناء على ذلك يمكن لشخص طاهر بعيد عن الإثم أن يقع في خطأ أو اشتباه. لكنكم تنفون حتى احتمال السهو والخطأ عن الأئِمَّة!

---

(١) مع أن عثمان صاهر النبيّ ﷺ في ابنتيه رقية ثمّ أم كلثوم. والواقع أن كل هؤلاء الذين ذكرهم: أي بنات النبيِّ، وآل علي وآل عقيل و... هم من أهل بيته ﷺ. (المُتَرْجِمُ)

**ثامناً**: في الحقيقة إن خطاب الله لأهل بيت رسوله بجملة ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ﴾ [الأحزاب/ ٣٣] دليلٌ على عدم عصمة أهل البيت، لأنه يبين أنه كان هناك رجس وأن الله يريد إزالته[1]. فالله يريد في هذه الآية التي تخاطب نساء النبي، أن يَقُمْنَ باختيارهنَّ وبطاعتهنَّ لِلَّهِ ورسوله بالتطهُّر والابتعاد عن رجس الآثام. هذا في حين أنكم تعتبرون الأئِمَّة منذ ولادتهم وفترة طفولتهم معصومين ومطهَّرين من الإثم والخطأ، ولهذا فالأفضل لكم ألا تُصِرُّوا على أن المخاطب بهذه الآية هم عليٌّ والحسنين -عليهما السلام-!

**تاسعاً**: إن ادعاء كون الأئِمَّة مصونين من كل ذنب ومحفوظين من كل سهو وخطأ، ادعاء مخالف لكلام الأئِمَّة أنفسهم فمثلاً يقول عليٌّ في أدعيته:

"**وَاغْفِرْ بِسَعَةِ رَحْمَتِكَ كَبَائِرَ ذُنُوبِي**". (الصحيفة العلوية، دُعَاؤُهُ فِي نعت الله وتعظيمه).

"**وَلَا تَفْضَحْنِي بِمَا جَنَيْتُهُ عَلَى نَفْسِي**". (دُعَاؤُهُ فِي الثناء على الله مما علَّمه أويساً).

"**وَأَتُوبُ إِلَى اللهِ مِنْ كُلِّ خَطِيئَةٍ ارْتَكَبْتُهَا وَمِنْ كُلِّ ذَنْبٍ عَمِلْتُهُ وَلِكُلِّ فَاحِشَةٍ سَبَقَتْ مِنِّي**". (دُعَاؤُهُ المعروف بدعاء الْمَذْخُورِ).

"**وَأَعْطِنِي فِي مَجْلِسِي هَذَا مَغْفِرَةَ مَا مَضَى مِنْ ذُنُوبِي**". (من دعائه في التضرُّع إلى الله تعالى).

"**اللَّهُمَّ إِنَّ عَفْوَكَ عَنْ ذَنْبِي وَتَجَاوُزَكَ عَنْ خَطِيئَتِي وَصَفْحَكَ عَنْ ظُلْمِي وَسَتْرَكَ عَلَى قَبِيحِ عَمَلِي وَحِلْمَكَ عَنْ كَثِيرِ جُرْمِي عِنْدَ مَا كَانَ مِنْ خَطَئِي وَعَمْدِي أَطْمَعَنِي فِي أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَا أَسْتَوْجِبُهُ مِنْك**". (دُعَاؤُهُ فِي الاستكانة وطلب المغفرة).

"**اللَّهُمَّ إن ذنوبي وَإن كانت فظيعة فإني ما أردت بها قطيعة وَلا أقول لك العتبى لا أعود لما أعلمه من خلقي وَلا أعدك استمرار التوبة لما أعلمه من ضعفي**". (دُعَاؤُهُ فِي الاستغفار في سحر كلِّ ليلة عقيب ركعتي الفجر).

"**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَغْفِرُكَ مِمَّا تُبْتُ إِلَيْكَ مِنْهُ ثُمَّ عُدْتُ فِيهِ وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا أَرَدْتُ بِهِ وَجْهَكَ فَخَالَطَنِي فِيهِ مَا لَيْسَ لَكَ وَأَسْتَغْفِرُكَ لِلنِّعَمِ الَّتِي مَنَنْتَ بِهَا عَلَيَّ فَقَوِيتُ عَلَى مَعَاصِيك**".

---

(١) هذا غير مُسَلَّم، بل قد يكون الأمر من باب التوصية بالثبات على الطهارة من الرِّجْس والمواظبة على ترك الآثام. راجع الحاشية قبل أربع صفحات. (الْمُتَرْجِمُ)

(دعاؤه في الاستغفار أيضاً).

**"إِنْ تُعَذِّبْنِي فَبِظُلْمِي وَجَوْرِي وَجُرْمِي وَإِسْرَافِي عَلَى نَفْسِي فَلَا عُذْرَ لِي إِنِ اعْتَذَرْت".**

(دُعَاؤُهُ فِي ليلة الهرير وهو دعاء الكَرْب)

**"وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ تَحُولَ خَطَايَايَ وَظُلْمِي أَوْ إِسْرَافِي عَلَى نَفْسِي وَاتِّبَاعِ هَوَايَ وَاسْتِعْمَالِ شَهْوَتِي دُونَ رَحْمَتِكَ وَبِرِّكَ".** (دُعَاؤُهُ قبل رفع المصاحف)

**"اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَغْفِرُكَ لِمَا تُبْتُ إِلَيْكَ مِنْهُ ثُمَّ عُدْتُ فِيهِ".** (دُعَاؤُهُ فِي اليوم الثامن والعشرين من الشهر).

وهناك الكثير من مثل هذه الجمل في كتاب الصحيفة العلوية [الذي يتضمن أدعية عليٍّ عليه السلام]

وكذلك يقول حضرة السجاد عليه السلام في أدعيته:

**"وَكَثُرَ عَلَيَّ مَا أَبُوءُ بِهِ مِنْ مَعْصِيَتِك".** (الصحيفة السجَّاديَّة، الدعاء رقم ٣٢، الفقرة ١٠)

**"اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَمَرْتَنِي فَتَرَكْتُ، وَنَهَيْتَنِي فَرَكِبْتُ، وَسَوَّلَ لِيَ الْخَطأ خَاطِرُ السُّوءِ فَفَرَّطْتُ".** (الصحيفة السجَّاديَّة، الدعاء رقم ٣٢، الفقرة ١٦)

**"مَعَ كَثِيرِ مَا أَغْفَلْتُ مِنْ وَظَائِفِ فُرُوضِكَ، وَتَعَدَّيْتُ عَنْ مَقَامَاتِ حُدُودِكَ إِلَى حُرُمَاتٍ انْتَهَكْتُهَا، وَكَبَائِرِ ذُنُوبٍ اجْتَرَحْتُهَا".** (الصحيفة السجَّاديَّة، الدعاء رقم ٣٢، الفقرة ١٨).

**"لَيْسَ لِحَاجَتِي مَطْلَبٌ سِوَاكَ، وَلَا لِذَنْبِي غَافِرٌ غَيْرُكَ، حَاشَاك".** (الصحيفة السجَّاديَّة، الدعاء رقم ١٢، الفقرة ١٥).

**"وَاغْفِرْ لَنَا مَا خَفِيَ مِنْ ذُنُوبِنَا وَمَا عَلَن"** (الصحيفة السجَّاديَّة، الدعاء رقم ٤٥، الفقرة ٤٨).

**عاشراً**: إنكم لم تستندوا إلى آية قرآنية لإثبات عقيدتكم، بل ضممتم الأحاديث والروايات إلى الآية!! والحال أنه لدينا في هذا الموضوع روايات مختلفة ومتضاربة. فمنها روايات تقول إن نساء النبي وآل النبي هم آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل العباس و..... وأنهم كلهم مخاطبون بالآية. ولدينا روايات تقول إن المخاطبين بالآية هم نساء النبي فقط. ولكنكم تقولون إن راوي رواية أن الآية خطابٌ لنساء النبي فقط دون غيرهم هو «**عكرمة**». وهو غلام «ابن عباس» وكان

من الخوارج ومن الضعفاء. ولم يكن «مالك بن أنس» يقبل أحاديثه ولا يعول عليها، وكان يوصي الآخرين أيضاً ألا يقبلوا حديثه. واعتبره «أحمد بن حنبل» مضطرب الحديث. كما اعتبره «سعيد بن المسيب» و«يحيى بن سعيد الأنصاري» كاذباً. وكان مشهوراً بالكذب وكان يكذب على ابن عباس بعد وفاته إلى حدِّ أنه أصبح مضرب المثل في الخيانة والكذب. وكان سيء السمعة إلى درجة أنه عندما مات لم يشارك أحدٌ من أهل المدينة في تشييع جنازته. أما موقف علماء الشيعة منه فالكُلَيْنِيّ اعتبر «عكرمةَ» من الخوارج واعتبره العلامة الحلي والسيد ابن طاووس من الضعفاء واعتبره الممقاني منحرفاً.

في رأينا إن الدلالة واضحة جداً إلى درجة عدم وجود أي حاجة على الإطلاق للحديث، والله يشهد أنّه ليس لدينا أي إصرار على قبول هذا الحديث[1] لكننا نقول لماذا لا تقولون هذا الكلام بشأن الخطبة الشقشقية - الخطبة الثالثة في نهج البلاغة -، وتستندون إليها دائماً في الكتب أو على المنابر أو في الصحف والإذاعة لتخدعوا بها العوام، وتتجاهلون أن راويها هو «عكرمة» هذا ذاته، وأن طرق رواية الخطبة المذكورة تنتهي كلها إليه؟!![2] هل باؤك تجرّ وبائي لا تجرّ؟!

استند مبتدعو المذاهب وواضعو هذا الحديث إلى آية: ﴿**وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ**﴾ [الأنفال/ ٧٥، والأحزاب/ ٦]. لقد ذكر جميع الفقهاء والمحدِّثون بالاتفاق، هذين الآيتَين في أبواب الإرث وقالوا ذيل تفسيرهما للآيتَين - ومنهم الشيخ الطَّبْرَسِيّ في تفسيره «**مجمع البيان**» - أن المراد من الآيتَين أنّ الأقرباء مقدَّمون على الآخرين في الإرث، لكن قبل نزول هذه الآية كان الإرث يتمّ على أساس الأخوّة الإيمانية وذلك لأن عدد المؤمنين كان قليلاً في بداية الإسلام فعقد رسول الله ﷺ بين المؤمنين عقد الأخوّة لكن لما زاد عدد المسلمين فيما بعد، نُسِخ القانون السابق وقُرِّر الإرث بتلك الآيات المذكورة للأقرباء فقط.

كما تلاحظون لا علاقة للآيتين بمسألة الإمامة الإلهية أصلاً، ولكن عدداً من الرواة من أمثال «سهل بن زياد» الكذّاب و«يونس» فطحي المذهب و«علي بن إبراهيم» المعتقد بتحريف القرآن

---

(١) يقصد حديث عكرمة بأن المُخاطبين بآية التطهير هن نساء النبيّ ﷺ خاصَّة. (المُتَرْجِمُ)

(٢) راجعوا كتاب «**شاهراه اتحاد**» [**طريق الاتحاد**]، ص ١٠٢.

و«الحسين بن سعيد» الغالي و..... ادَّعَوا أنّ تأويل آية الإرث وتحقُّق تطبيقه بدأ منذ زمن حضرة سيد الشهداء!! أي أنّه منذ زمن غزوة بدر - التي نزلت بشأنها سورة الأنفال - إلى زمن استشهاد الإمام الحسين بقيت الآية معطَّلةً!! ألم يفهم هؤلاء الكذّابون ما لفّقوه من كلام؟! لقد قصر أولئك الأفراد فاسدو العقيدة تلك الآية على وراثة الإمامة وذلك ليتوصَّلوا إلى أهدافهم ويوقِعوا الفرقة بين المسلمين!! وأقول لو كانت الإمامة تورَث وراثةً لوجب أن يصل هذا الميراث إلى جميع أولاد الإمام المتوفّى لا إلى أحد أبنائه فقط! ولو كانت الإمامة بالتعيين وبإعلام الله فلماذا تقولون إنها تورَث وراثةً؟

← **الحديث ٢** - يتضمَّن إشكالات الحديث السابق ذاتها.

← **الحديث ٣** - تمّ الاستناد في هذا الحديث إلى الآية ٥٥ من سورة المائدة، وقد تكلَّمنا سابقاً عن هذه الآية (راجعوا الصفحة ٤١١-٤٠٨)[1]. جاء في هذا الحديث: أن أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليّاً (ع) كانت على كتفه **حُلَّةٌ قِيمَتُهَا أَلْفُ دِينَارٍ!!**

"**وَكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع) فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَقَدْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَهُوَ رَاكِعٌ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ قِيمَتُهَا أَلْفُ دِينَارٍ.... فَجَاءَ سَائِلٌ** [هو مَلَكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ كما جاء في نهاية الحديث] **فَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا وَلِيَّ اللهِ وَأَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ تَصَدَّقْ عَلَى مِسْكِينٍ** [ولا ندري لماذا لم يشارك هذا السائل في صلاة الجماعة بل قدَّم الشحاذة على الصلاة وشوَّش على المصلين؟] **فَطَرَحَ** [عليٌّ (ع)] **الْحُلَّةَ إِلَيْهِ وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَيْهِ أَنِ احْمِلْهَا؛ فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ هَذِهِ الْآيَةَ!!!**".

**أولاً**: لماذا لم يبع عليٌّ الحلة التي ثمنها ألف دينار ويفرّق ثمنها على عدد من المحتاجين والمساكين في المدينة بدلاً من إعطائها كلها لفرد واحد؟!

**ثانياً**: إذا كانت الإمامة تثبت بالتصدّق بِخَاتَم أو بِحُلَّة ثمنها ألف دينار فكان على أولاد عليٍّ (ع)، أي الأحد عشر إماماً تالياً أن يتصدّق كلٌّ منهم في حال الركوع على مَلَك من الملائكة كي تثبت إمامته ويتَّصف بصفة علي عليه السلام! فلماذا لم يُرْوَ عن أيِّ أحدٍ منهم إعطاءه الزكاة في حال الركوع أثناء الصلاة؟ ويجب أن نسأل هؤلاء الوضّاعين هل كان المَلَك ينزل على الأئمَّة؟ هل

---

(١) وراجعوا أيضاً كتاب «**شاهراه اتّحاد**» [**طريق الاتحاد**]، ص ١٤٥.

الملائكة تحتاج إلى الزكاة؟! هل كان عليٌّ (ع) يضع على عاتقه حُلَّةً ثمنها ألف دينار؟!

**ثالثاً**: هل نصدِّق هذه الرواية أم نصدِّق رواية التصدّق بالخاتِم؟

**رابعاً**: ادُّعِيَ في هذا الحديث - كما ذكرنا - أنّ الإمام ألقى أثناء ركوعه في الصلاة بالحلَّة نحو السائل وأشار له أن يأتي ويأخذ الحلة؟ فنسأل: إذا قام الإمام أثناء الركوع في الصلاة بإلقاء الحلَّة من على ظهره وبالإشارة إلى السائل، فإن صلاته ستبطل بالطبع، وإن فعل ذلك بعد الركوع وأشار إليه فعندئذٍ لن يكون عمله قد تم أثناء الركوع!

**خامساً**: لماذا لم يُعلن النبي ﷺ في خطبة الغدير أنّ إمامكم هو من يعطي زكاته أثناء الركوع في الصلاة؟

وقد افترى عددٌ من الأعداء العالِمين أو الأصدقاء الحمقى المتعصِّبين وهم أسوأ من الأعداء، قصصاً أوقعوا بها العداوة والبغضاء بين المسلمين وبثُّوا بينهم الفرقة والاختلاف وأغرقوهم بالخرافات، ونتيجة لذلك أصبح المسلمون ضعفاء وأذلاء. وقد كتب تلك الأساطير عددٌ من الأفراد قليلي العقل الذين لا علم لهم بالقرآن وقرؤوها على الآخرين فصدّقها أُناسٌ منهم؟

حقاً إني لأتعجب من تعصب مشايخنا ومدى بعدهم عن الإنصاف عندما يثنون كل هذا الثناء على شخص كالكُلَيْنِيّ جمع في كتابه مثل هذه القصص الخرافية، ويبجِّلونه كل هذا التبجيل!

← **الحديث ٤ و٦** - راوي الحديثين «أبو الجارود» الذي كان شخصاً منحرفاً تماماً ويروي المنكرات، وقد عرَّفنا به سابقاً (ص ١٠٧). والراوي الآخر للحديث السادس هو «مَنْصُورُ بْنُ يُونُسَ» الذي كان شخصاً محتالاً مُخادعاً.

**بحث حول آية التبليغ: (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ)**

تمَّ في هذا الحديث الاستناد إلى الآية ٦٧ من سورة المائدة، وسنذكر هنا الآية وترجمتها، كي يحكم القراء بأنفسهم ولا تخدعهم أكاذيب رواة الكُلَيْنِيّ:

قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴿٦٥﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴿٦٦﴾ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا

أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿٦٧﴾ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة/ ٦٥ – ٦٨].

يقول الرواة من صُنَّاع المذاهِب والمفرِّقين بين المسلمين إن الآية ٦٧ من سورة المائدة نزلت قرب غدير خُم، وإن معناها: أيها الرسول بلِّغ ما أنزلناه عليك بشأن ولاية عليٍّ وخلافته، وإن لم تفعل فما بلغت رسالة الله، والله يحفظك من شر الكافرين والمنافقين، والله لن يهدي القوم الكافرين الذين لا يقبلون ولاية عليٍّ.

فنسأل: من هم «الكافرون» المذكورون في هذه الآية ومن هم «**النَّاس**» الذين قال تعالى عنهم: ﴿**وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ**﴾؟

هل اعتبر الله أصحاب النبي ﷺ الذين رجعوا لتوّهم من أداء مناسك الحج بعد أن قاموا بغزوات وسرايا متعدِّدة وتضحيات متوالية طاعةً لأمر الله واتباعاً لرسول الله ﷺ، كافرين؟!
هل اعتبر اللهُ أصحابَ النبيِّ كافرين بعد أن ترك كثيرٌ منهم ديارهم وأرضهم وأموالهم وهاجروا ابتغاء رضوان الله وقال اللهُ عنهم: ﴿**الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ...**﴾ [الحج/ ٤١]، وقال عنهم أنهم: ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ**﴾ [الأنفال/ ٧٤]، وأنزل في مدحهم والثناء عليهم عشرات الآيات الأخرى؟![1]
هل اعتبر الله تعالى أصحاب النبي ﷺ كافرين إلا ثلاثة أو سبعة منهم فقط؟!

وكما قلنا في تفسير «**تابشى از قرآن**» [شُعَاعٌ من القرآن]:

"لا أظنُّ أن مسلماً عاقلاً يُمكنه أن يقول مثلَ هذا القول، ويُفقِد الإسلام والقرآن قيمتهما، لأن رواة الإسلام هم الصحابة أنفسهم الذين مدحهم القرآن مراراً، فإذا كان هؤلاء كافرين فلن يبقى للإسلام رواةٌ إلا أخبار آحاد، وهي لا تُفيد العلم. إضافةً إلى أن هذا القول يستلزم –والعياذ بالله–

---

(١) راجعوا كتاب «**شاهراه اتحاد**» [**طريق الاتِّحاد**]، ص ٢٧ فما بعد.

كذب ثناء القرآن على أولـئك الصحابة ومدحه المُكرَّر لهم، وستُصبح الآيات التي أنزلها الله في فضائل المُهاجرين والأنصار بلا مصاديق خارجية وسيظهر أن الله أخطأَ -نعوذ بالله-، وسيُصبح القرآن كله ساقطاً من الاعتبار**!**".

**ثانياً**: لو أنّ الآية ٦٧ من سورة المائدة نزلت بُعَيد حادثة غدير خم فإنّ نزول تلك الآية كان في زمنٍ قد ذهب فيه أصحاب النبي - أعم من المهاجرين والأنصار - برفقة رسول الله ﷺ من مكَّة، بعد أن أدَّوا مناسك حجِّ التمتّع بإشراف النبي وإرشاده، وصاروا في طريق العودة من مكة إلى المدينة. فهل يمكننا أن نصدّق أن اللهَ، بدلاً من أن يقول للمهاجرين والأنصار - الذين عرَفْنا كيف وَصَفَهُمُ اللهُ في آيات متعدِّدة من كتابه - «عسى الله أن يتقبل أعمالكم» ونحو ذلك، اعتبرهم كافرين غير مستحقِّين للهداية؟!

**ثالثاً**: إن معنى كون المهاجرين والأنصار كافرين هو أنّ أصحاب النبي ﷺ الذين تربَّوا على يديه مباشرةً والذين كانوا على صلة مباشرة بشخصية الرسول الرفيعة ومزكِّي النفوس في الإسلام، والذين كانوا تحت تأثير تربيته وإرشاده المباشر، لم يؤمنوا إيماناً واقعياً بل لم يكونوا مؤمنين أصلاً**!** أي أن تربية النبي ﷺ لم تؤثِّر في أتباعه أي تأثير يُذْكَر، بحيث أنه تكن نتيجة أتعاب النبي ﷺ خلال ٢٣ سنة سوى إيمان ٣ أشخاص أو ٧ من أصحابه**!!**

**رابعاً**: نزلت سورة المائدة في أواخر عُمْر النبي ﷺ بعد أن دخل معظم أهالي الحجاز في الإسلام، فالنبيُّ الذي لم يخشَ لومة لائم في الصدع بالحق وإبلاغِ قومِه رسالةَ ربِّهِ في الأيام الأولى من بعثته عندما كان وحيداً لا ناصر له من الناس ولا معين، كيف يمكن له أن يتأخر في أواخر عمره، وبعد أن أصبح له آلاف الأنصار والأتباع والفدائيين، عن تبليغ ما أنزل الله إليه؟**!**

**خامساً**: إذا كنتم لا تعتبرون أن المُراد من «**ما**» الموصولة في الآية ٦٧ من سورة المائدة هو ما أفادته الآية التي جاءت بعدها، ففي هذه الحالة يجب أن تقولوا أين هي الآية التي نزلت في خلافة علي المباشرة للنبي وكان النبي قلقاً من تبليغها، حتى جاءت الآية ٦٧ في سورة المائدة لتوصيه بإبلاغها وتؤكد عليه ذلك أشد التأكيد؟! ينبغي عليكم أن تقولوا أيَّ آية في القرآن هي آية النص على خلافة عليٍّ التي نزلت على النبيِّ ولكن النبيَّ ﷺ لم يُبَلِّغْها إلى ما قبل نزول الآية ٦٧ من سورة المائدة؟؟

لماذا لم يُشِر النبيُّ إلى الآية ٦ من سورة الأحزاب[1] في خطبته التي خطب بها الناس في غدير خم بل قال جملة: **"مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاه"** واستخدم كلمة «**المولى**» التي لها – حسب قولكم – ٢٧ معنى[2]، ولم يأتِ على الآية التي تتكلَّم عن أصل الإمامة وخلافة عليٍّ المباشرة وأولاده من بعده بأي ذكر؟!! **إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ.**

إما أن يرينا الكُلَيْنِيُّ وأمثالُهُ ما نزل في القرآن بشأن الخلافة أو يرموا بعيداً روايات أمثال أبي الجارود الملعون وسهل بن زياد.

**سادساً:** لم يستدلّ أمير المؤمنين عليٌّ عليه السلام بهذه الآية أبداً في جميع احتجاجاته التي احتج بها على بقيّة الصحابة، وهذا يبيّن أنّه لم يكن يعتبر الآية ذات علاقة بإمامته، وإلا لما توانى عن الاستدلال بها، على الأقل لإتمام الحجة.

ونقول: إن الآية ٦٧ من سورة المائدة تتعلّق – بقرينة الآيات التي جاءت قبلها وبعدها – بكفر اليهود والنصارى، خاصة أنّ عبارة «**القوم الكافرين**» تكرَّرت في الآية ٦٨ وهي تشير إلى أهل الكتاب، وتوضِّح المراد من الكافرين في الآية ٦٧.

في أواخر عمر النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم وبعد أن دخل أكثر أهل الحجاز في الإسلام واجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم الدول القوية الكافرة ومؤامرات اليهود والنصارى، ولم يكن مطمئناً إلى تلك الدول والأعداء وما يحيكونه للإسلام من شرّ، ولذلك كان يحتاط في مواجهتهم، لأنهم كانوا يتمتعون بقوة عسكرية هائلة، كما كان لهم أيادٍ وعملاء داخل الحجاز وكانوا يستطيعون أن يحدثوا فتنةً ومؤامرة بواسطتهم داخل الحجاز، لذا لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرغب باستثارتهم.

كانت تلك الدول الكبيرة المحيطة بالحجار، إضافةً إلى تركها الدين الحقيقي وانحرافها عن التوحيد الخالص، لا تعمل بالتوراة والإنجيل التي تدّعي أنها تؤمن بهما، لذا قال الله في الآية ٦٦: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ....﴾، ثم قال لنبيّه في الآية ٦٧: **﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ**

---

(١) أي قوله تعالى: **﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ....﴾** [الأحزاب/ ٦]. (المُتَرْجِمُ)

(٢) راجعوا كتاب «**شاهراه اتحاد**» **[طريق الاتحاد]**، ، ص ٨١.

**تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾**، ثم أمر نبيّه أن يقول في الآية ٦٨: **﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾**.

في الواقع، لا يوجد أي فاصل بين أمر الله لنبيّه بإبلاغ ما أُنزِل إليه وبين مضمون هذا الذي أنزله الله إليه والذي يجب عليه تبليغه. وإلا فليس من المعقول أن ننكر ارتباط الآية بما قبلها وما بعدها ونصوِّر آيات القرآن وكأنها غير مرتَّبة ولا يرتبط بعضها ببعض ونقول إن الآية أمرت بتأكيد بالِغ وحتى بالتهديد بإبلاغ ما أنزل الله إلى النبي، أما الرسالة التي يجب إبلاغها فلم تُذكَر بعد هذه الآية!! هل يبيّن القرآن - الذي هو المظهر الأكمل للفصاحة والبلاغة - مقاصده بهذه الصورة؟!

إضافة إلى ذلك - كما قلنا - إن على هؤلاء الرواة أن يبيّنوا لنا الآيات التي تشير إليها جملة «**مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ**» في القرآن؟

والطريف أن علماء الشيعة [الإمامية] يعتبرون صيام يوم عاشوراء مكروهاً وبعضهم يراه مُحَرَّماً، في حين جاء في هذا الحديث (السادس): "كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ بَعَثَ إِلَى مَا حَوْلَهُ مِنَ الْقُرَى فَصَامُوا ذَلِكَ الْيَوْمَ"! والأمر الآخر أن الحديث ذكر أن عدد أبناء عليٍّ (ع) اثنا عشر ابناً في حين أن الشيخ المفيد قال في «**الإرشاد**» أنه كان لعليٍّ أحد عشر ابناً. (**الإرشاد**، ج ١، ص ٣٥٤).

### عود إلى نقد أحاديث الباب ١٢٢ من أصول الكافي

← **الحديث ٥** - راويه شخص مجهول، وقد عرَّفنا فيما سبق بأحد رواة هذا الحديث وهو «**صالح بن السِّنْدِيِّ**» (ص ٥٣٤). يقول في هذا الحديث: "**إن الله افْتَرَضَ ولاية عليٍّ (ع) كَمَا افْتَرَضَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالصَّوْمَ وَالْحَجَّ**".

وقد قلنا مراراً لو أن الله تعالى قد افترض ولاية عليٍّ (ع) الإلـهية لكان كل من أنكر ولايته الإلـهية هذه كافراً، فلماذا بايع عليٌّ الكفار وقبل صهراً له في ابنته؟

← **الحديث ٧** - تم الاستناد في هذا الحديث - الذي يرويه «سهل بن زياد» الكذَّاب - إلى الآية ٧٥ من سورة الأنفال، والآية ٦ من سورة الأحزاب، وقد بينَّا بطلان هذا الادِّعاء في نقدنا

للحديث الأول في هذا الباب.

← **الحديث ٨**[1]- راويه «**مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الرَّازِيُّ**» الذي اعتبره الشيخ الطوسي من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام ولكنه لم يوثِّقْهُ. فهو شخص مجهول. وقد رُوِيَ عَنه حديثٌ غير معقول في وسائل الشيعة[2]. هذا الرجل يروي عن «**مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ**» المحتال الكذَّاب (رجال الكِشِّيّ، ص ٣٩٨)، عن «**زَيْدِ بْنِ الْجَهْمِ الْهِلَالِيِّ**» المجهول. يعني الحديث يرويه مجهول عن كذَّاب عن مجهول وفيه تلاعب بمعاني آيات القرآن، ومع ذلك يورد الكُلَيْنِيّ مثل هذا الحديث في كتابه!

نعم، ادعَّى أولئك المجاهيل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن نزلت عليه آية الولاية أمر أبا بكر وعمر أن يُسَلِّمَا عَلَى عَلِيٍّ بِإِمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ. فسألا النبيَّ: أَمِنَ اللهِ أَوْ مِنْ رَسُولِهِ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم: مِنَ اللهِ وَمِنْ رَسُولِهِ. فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عندئذٍ الآيات ٩١ و٩٢ و٩٣ من سورة النحل!![3]، ولكن الراوي نقل الآية ٩٢ من سورة النحل بكل وقاحة بالصورة التالية:

**﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أَئِمَّةٌ هِيَ أَزْكَى مِنْ أَئِمَّتِكُمْ**[4]﴾ [النحل/ ٩٢].

فقال الراوي: "قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ «**أَئِمَّةٌ**»؟؟ قَالَ: إِي وَاللهِ «**أَئِمَّةٌ**». قُلْتُ: فَإِنَّا نَقْرَأُ «**أَرْبَى**»؟! فَقَالَ: مَا «**أَرْبَى**» وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ فَطَرَحَهَا"!!

لقد وقع رواة الكُلَيْنِيّ الجَهَلَة في خطأ فاحش هنا لأن كلمة «الأئمَّة» جمع تكسير لكلمة

---

(١) ملاحظة: هذا الحديث هو الحديث ١ من أحاديث (بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ) الذي أغفل المؤلف حسابه ضمن أبواب الكافي وضم أحاديثه للباب ١٢٢. (المُتَرْجِمُ)

(٢) وسائل الشيعة، (**باب أنه لا يجوز أن يُخاطَب أحدٌ بإمرة المؤمنين ....**)، الحديث الأوَّل.

(٣) أي قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴿٩١﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٩٢﴾ وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل/ ٩١ - ٩٣].

(٤) الآية القرآنية الصحيحة كما جاءت في القرآن هي: (**أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ**).

«إمام»، وَمِنْ ثَمَّ لا يمكن أن يعود عليها ضمير «هي» بل كان من الواجب أن يُقال «أئمَّة **هُمْ** أزكى..» فهل من الممكن أن يجهل الإمام هذه المسألة؟!

كما لا يمكننا أن نقول إن الإمام أشار إلى اختلاف القراءات لأنه لحسن الحظ لم يكن أئمَّة الشيعة الكرام يؤمنون باختلاف القراءات في آيات القرآن.

إضافة إلى ذلك لا يمكننا أن نقول إن ما يقصده الإمام في حديثه هو تأويل الآية وتفسيرها، وذلك لأنه لما سأل الراوي قائلاً: هل جاء في الآية «أئمَّة»، أجاب الإمام مُقسِماً بالله أنه نعم جاءت كلمة «أئمَّة»! والتفسير لا حاجة فيه إلى القسم خاصة أن الكلام كان مع أتباع الإمام وشيعته، ثم إن السائل سأل عن كلمة في الآية لا عن الآية كلِّها فلا يمكن أن نقول إن الإمام كان يفسِّر الآية. أضف إلى ذلك أن الراوي قال أيضاً: نحن نقرأ «**أربى**»، فقال له الإمام: ما «**أربى**»؟ ثم أشار بيده: أي اطرحها وارمِ بها!! إذاً، فليس المقصود تفسير الآية بل المراد بيان لفظها الحقيقي، لأنه لا حاجة في التفسير إلى طرد الألفاظ ورميها.

وقد اعترف المَجْلِسِيّ نفسه ضمن شرحه لهذا الحديث بأنه يدل على أن الآية كانت مدوَّنة هكذا في قرآن الأئِمَّة! ونص عبارته: "والظاهر أن في قرآنهم - عليهم السلام - كانت الآية هكذا!!". وليت شعري! إذا لم يكن هذا الحديث دالاً على تحريف القرآن، فأي كلام آخر يدل على تحريفه؟!

والحماقة الأخرى التي ارتكبها رواة الكُلَيْنِيّ الجهلة هي أنه لو كان للآية أدنى علاقة بأبي بكر وعمر لوجب أن تشير إليهما الآية بصيغة المثنى، كما أشار النبي ﷺ إليهما -في الحديث- بصيغة المثنّى، مع أن الذي جاء في الآية هو صيغة الجمع! والأهم من كل ذلك أن سورة النحل مكية وفي تلك الفترة لم تكن مسألة الإمامة مطروحة كي يمكن لأحد أن ينقض ميثاق الإمامة فتنزل الآيات لتنهى عن ذلك. ألا لعنة الله على الكذّابين.

← **الحديث ٩** - بصرف النظر عن أنه حديث مجهول - حسب قول المَجْلِسِيّ - فإن أحد رواته «محمد بن الفُضَيْل» من الضعفاء.

← **الحديث ١٠** - يرويه «مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ» و«سهل بن زياد» وكلاهما من الكذابين المعروفين بالكذب، عَنْ «عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي الدَّيْلَمِ» المجهول! هذا الحديث يظهر مدى جهل الكُلَيْنِيّ

بالقرآن، لأنه ارتكب أخطاءً فاضحةً ومخجلةً في نقل آيات القرآن! وقد نقل الكُلَيْنِيّ مثل هذا الحديث الفاضح في كتابه دون أن يبدي أي اعتراض عليه، وفي رأيي كشف بنقله لهذا الحديث ميزان فهمه للقرآن وعلمه به، وذهب بماء وجه نفسه.

وللأسف فإن المشايخ المتعصبين البعيدين عن لك إنصاف يمتدحون ليل نهار مثل هذا الشخص ويُجِلُّونه ويثنون عليه!

ادُّعِيَ في هذا الحديث أنَّ "صُحُفَ إِبْرَاهِيمَ (هي) الِاسْمُ الْأَكْبَرُ، وَصُحُفَ مُوسَى (هي) الِاسْمُ الْأَكْبَرُ!!". هذا مع أن الله تعالى سمَّى كتبَه السماويةَ بالذِّكْر وبالنُّور ولم يسمِّها بـ «الاسم»، ولكن هؤلاء الرواة الجهلة ادَّعَوْا -خلافاً للغة العربية وبدون أي دليل - أن «الاسم الأكبر» هو تلك الكتب السماوية ذاتها التي كان على النبي ﷺ أن يسلِّمَها لعليٍّ (ع). وأورد الكليني في كتابه، ودون أدنى استخدام لعقله، مثل هذا الادِّعاء الذي لا يسنده أي دليل.

إن هؤلاء لم يفهموا أن الاسم لا يُحفَظ بل يُعْلَم أو لا يُعْلَم، أما الكتاب فهو الذي يُحفَظ أو لا يُحفَظ. وهناك آيات عديدة في القرآن لا تدعم قولهم هذا منها قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ**﴾ [المائدة/ ٤٤]. فهذه الآية بناء على ادِّعاء رواة الكلينيّ، تقول إن الربانيين والأحبار استُحْفِظوا «**الاسم الأكبر**»!! مع أن «الاسم» لا يُسْتَحفَظ بل يُعْرَف، إذْ لا حاجة لاستحفاظ «الاسم».

ويدَّعون أن النبيَّ سلَّم علياً «الاسم الأكبر» وأن الكتب السماوية كانت «اسماً». هذا مع أنه لو اعتبرنا الكتاب «اسماً»، وعلمنا أن الله أنزل الكتب السماوية ليقوم الناس بالقسط ويعملوا بتعاليمها (الحديد/ ٢٥)، فإن الاسم عندئذٍ لا يُعطى لفرد خاص حصرياً، بما في ذلك الإمام علي، بل لابد من إعطائه للأمة جميعها. علاوة على ذلك فإن الحديث نقل الآية ٢٥ من سورة الحديد بالصورة التالية: (ولقد أرسلنا **رسلاً من قبلك** وأنزلنا معهم الكتاب والميزان)[1] ثُمَّ ركب

---

(١) الآية الكريمة هي في القرآن الكريم كالتالي: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِۖ ...**﴾ [الحديد/ ٢٥].

الراوي جزءاً من الآية ٨٨ من سورة الحجر والآية ١٢٧ من سورة النحل التي قالت بشأن الكفار والمشركين: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ [الحجر/ ٨٨] مع جزء من الآية ٨٩ من سورة الزخرف التي قال الله فيها عن المشركين: ﴿وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف/ ٨٩] وأنتج من هذا التركيب جملةً قدمها للقراء بوصفها آية من القرآن بالصورة التالية -مع تغير صيغة الفعل-: (**وَلا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَقُلْ سَلامٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ**)!

في الواقع، إن هؤلاء الكذَّابين المفترين يريدون أن يقولوا أنه عندما قال تعالى لنبيه بشأن الكفار والمشركين: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ [الحجر/ ٨٨] فإن هذا الكلام لم يكن يتعلَّق بالكفَّار بل بأصحاب النبي، أي أن الله تعالى يقول لنبيه لا تحزن على أصحابك ولا تتأسف لأجلهم بل قُلْ فضائل وصيِّكَ!

وعندما قال تعالى لرسوله في سورة الزخرف: ﴿وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف/ ٨٩]: والتي تفيد أن هؤلاء الكفّار لن يؤمنوا فاصفح عنهم وقل لهم سلام، وسوف يعلمون الحقيقة قريباً جداً، لم يكن هذا هو المُراد بل المُراد - حسب ادِّعاء رواة الكُلَيْنِيّ - مخاطبة أصحاب النبي وأن الله يقول لهم: سوف تعلمون قريباً الحقيقة! ولا ينقضي عجبي من الكُلَيْنِيّ الذي لم يفهم أن آية سورة الزخرف لم تأتِ بصيغة جمع المخاطَب (تَعْلَمون) بل جاءت بصيغة جمع المذكَّر الغائب: ﴿يَعْلَمُونَ﴾!

ثم إن واضع الحديث الجاهل تجاهل تماماً أن سور الأنعام والحِجْر والنحل والزُّخْرُف كلها مكّيّة ولا علاقة لها من قريب ولا من بعيد بالوصيَّة لعليٍّ (ع).

وفي هذا الحديث الفاضح ركَّب الراوي أيضاً الآية ٩٧ من سورة الحجر التي قال تعالى فيها: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾ [الحجر/ ٩٧]، مع جزءٍ من الآية ٣٣ من سورة الأنعام، التي قال تعالى فيها: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللهِ يَجْحَدُونَ﴾[1] [الأنعام/ ٣٣]، وصنع من الجزأين جملةً قدَّمها لنا بوصفها آيةً من القرآن كي يدَّعي أن صدر

---

(١) جاءت هذه الآية من سورة الأنعام في القرآن الكريم كالتالي: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِى يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا.........﴾ [الأنعام/ ٣٣].

النبي ﷺ كان ضائقاً بشأن خلافة عليٍّ (ع) لا بشأن كفَّار مكَّة!!

والفضيحة الأخرى في هذا الحديث هي تحريف الآية ٧ من سورة الانشراح (الشرح) المكية التي جعلها الراوي متعلقة بخلافة عليٍّ (ع) وغيَّر فيها من حركات الفعل كي يثبت بواسطتها -حسب تخيله- خلافة علي المباشرة للنبي.

فمن المعلوم أن فعل الأمر في الآية ٧ من سورة الشرح مشتق من مادة «نَصِبَ، يَنْصَبُ» بمعنى سَعَى وَتَعِبَ وبذل الجهد وتحمل المشقَّة، لكن الراوي الكذَّاب جعل فعل الأمر مشتقاً من مادة «نَصَبَ، يَنْصِبُ» بمعنى عَيَّنَ في منصبٍ معين، وسكت الكُلَيْنِيّ عن ذلك! ولم يكن للراوي الكذاب أي اطلاع على التاريخ ولذلك فهو يقول إن النبيَّ نَصَبَ علياً بالخلافة مع نزول الآية ٧ من سورة الشرح، وقال سأرسل رجلاً إلى معركة خيبر يحبه الله ورسوله، ليس بفرَّار! مع أن معركة خيبر وقعت في السنة السابعة للهجرة وحادثة غدير خم وقعت في السنة العاشرة للهجرة!

والفضيحة الأخرى أيضاً في الحديث تحريف الآية ٨ من سورة التكوير حيث أنه ذكر فيها كلمة «مَوَدَّة» بدلاً من كلمة «**الموءودة**» التي جاءت في الآية. واعترف الملا «محسن فيض الكاشاني» في المجلد الأوَّل من كتابه «**الوافي**» بأنه يستفاد من هذه الرواية أن قراءة الأئِمَّة كانت بكلمة «**مَوَدَّة**» بدلاً من كلمة «**الموءودة**»!!! ولكن كما قلنا مراراً وتكراراً سورة التكوير مكية، وفي ذلك الزمن لم يكن هناك أي كلام أو نقاش حول الوصية والإمامة والخلافة كي يأتي القرآن ويقول سوف تُسألون يوم القيامة عن مودة أهل البيت.

والفضيحة الأخرى أيضاً أن الحديث أورد الآية ٨٣ من سورة النساء بشكل محرف بالصورة التالية: ﴿**وَلَوْ رَدُّوهُ (إِلَى اللهِ) وَإِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ**﴾[1]!!

وتم الاستناد في هذا الحديث الفاضح إلى الآية ٢٣ من سورة الشورى، ولما كان المشايخ يتمسكون كثيراً بهذه الآية لخداع العوام لذا سنذكر هنا بشكل مختصر بعض الأمور حول هذه الآية.

(١) الآية جاءت في القرآن الكريم هكذا: ﴿**وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ....**﴾ [النساء/ ٨٣].

## بحث حول آية المودّة: (قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى)

يقول الله تعالى في هذه الآية: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى/ ٢٣]. ومعنى الآية أن الله يدعو رسوله ﷺ أن يقول لمشركي مكة: لا أريد منكم أي أجر على إبلاغ رسالة الحق ولكنني أريد أن تعاملوني بالمودة ولا تعادوني، لأجل القرابة التي بيني وبينكم.

أما مشايخنا فيقولون -خداعاً للعوام- إن معنى الآية أن الله تعالى أمر رسوله ﷺ أن يقول لمشركي مكَّة: لا أريد منكم أجراً على النبوة سوى مودتكم ومحبتكم لأقربائي- أي أهل بيتي، وضم هؤلاء المشايخ بعض الأحاديث (ومن جملتها الحديث ٦٦ في روضة الكافي)[1] إلى الآية ليقولوا إن المراد من «**القربى**» أقرباء النبي الذين كانوا علياً وفاطمة وابنيهما!!

ونقول: **أولاً**: إن سورة الشورى - كما ذكرنا- مكية وليس من المعقول أن يقول رسولالله ﷺ لمشركي مكة، في الوقت الذي كان النزاع بينه وبين الكفار قائماً حول أساس الدين وهو كلمة التوحيد وإثبات نبوته ﷺ، وكانوا لا يزالون ينكرون رسالته، لا أريد منكم أجراً على رسالتي التي لا تؤمنون بها سوى أن تحبوا أقربائي، الذين لم يولد منهم شخصين بعد- يعني حضرات الحسنين!!

**ثانياً**: أمر الله تعالى رسولَه نوحاً (ع) أن يقول لقومه: ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ

---

(١) روى الحديث ٦٦ من روضة الكافي «**علي بن الحكم**»، أي ذلك الأحمق ذاته الذي قال أن القرآن نزل سبعة عشر ألف آية! وهذا الحديث يتضمن الإشكالات ذاتها التي اشرنا إليها في المتن.. أولاً لم ينتبه راويه أن سورة الشورى مكية ولم يكن علي قد أصبح صهر النبي بعد ولك يكن حضرات الحسنين قد ولادا بعد حتى يعرفهم أهل مكة ويحبونهم! ثانياً جعل كلمة «قربى» بمعنى «ذوي القربى» دون أن يكون عنده أي دليل على ذلك! ثالثاً حصر الراوي أقرباء النبي الذين ليسوا بالقلة بأهل البيت وحصر أهل البيت بالزهراء وعلي والحسنين وبالنتيجة أخرج منها الأئِمَّة اللاحقين!

ولا يخفى أن «علي بن الحكم» هذا هو راوي حديث «من بلغه الثواب» أيضاً الذي هو مستند قاعدة «**التسامح في أدلة السنن**»، والتي كانت الأساس الذي اعتمد عليه علماؤنا -كما يقول المجلسي- للعمل بالأحاديث الضعيفة والمجهولة لإثبات كراهية الأعمال واستحبابها!!

**أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الشعراء/ ١٠٩، ونحوه في يونس/ ٧٢ وهود/ ٢٩،] وأمر هوداً (ع) أن يقول لقومه: ﴿**يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى الَّذِى فَطَرَنِى أَفَلَا تَعْقِلُونَ**﴾ [هود/ ٥١، والشعراء/ ١٢٧] وأمر حضرات صالح ولوط وشعيب -صلوات الله وسلامه عليهم- أن يقولوا لأقوامهم: ﴿**وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الشعراء/ ١٤٥ و١٦٤ و١٨٠]، وقال تعالى عن رسله الذين أرسلهم إلى أهل أنطاكيا: ﴿**اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ**﴾ [يس/ ٢١].

وأمر الله تعالى نبيه أن يقول: ﴿**مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ**﴾ [الأحقاف/ ٩]، وقال: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْعَالَمِينَ**﴾ [الأنعام/ ٩٠].

على ضوء الآيات المذكورة أعلاه لا يمكن لرسول الله ﷺ أن يقول في الآية ٢٣ من سورة الشورى: أريد منكم أجراً على رسالتي وهو أن تحبوا أقربائي وتودوهم؟!!

وقد ردّ الشيخ المفيد أيضاً مثل هذا الادّعاء وقال:

"لا يصحّ القول بأن الله تعالى جعل أجر نبيِّه مودَّة أهل بيته - عليهم السلام - ولا أنه جعل ذلك من أجره - عليه السلام - لأن أجر النبيِّ ﷺ في التقرُّب إلى الله تعالى هو الثواب الدائم، وهو مستحق على الله تعالى في عدله وجوده وكرمه، وليس المستحق على الأعمال يتعلَّق بالعباد، لأن العمل يجب أن يكون لله تعالى خالصاً، وما كان لِـلَّهِ فالأجر فيه على الله تعالى دون غيره.

هذا مع أن الله تعالى يقول: ﴿**وَيَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى اللهِ** ﴾ [هود/ ٢٩] وفي موضع آخر: ﴿**يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى الَّذِى فَطَرَنِى أَفَلَا تَعْقِلُونَ**﴾ [هود/ ٥١]؛ فلو كان الأجر على ما ظنه أبو جعفر[1] في معنى الآية لتناقض القرآن، وذلك أنه كان تقدير الآية: قل لا أسألكم عليه أجراً، بل أسألكم عليه أجراً، ويكون أيضاً: إن

---

(١) يقصد الشيخ الصدوق في كتابه اعتقادات الإمامية الذي يعلق عليه الشيخ المفيد في كتابه، «**تصحيح اعتقادات الإمامية**». (المُتَرْجِمُ)

أجري إلا على الله، بل أجري على الله وعلى غيره. وهذا محال لا يصح حمل القرآن عليه."[١].

**ثالثاً**: إذا كان مراد الآية من مصدر «القربى» معنى «أولي القربى» أو «ذوي القربى»، فلماذا لم يقل ذلك صراحةً في هذه الآية، أي لماذا لم يقل: لا أسألكم عليه أجراً إلى المودة في «ذوي قرباي» أو في «أولي قرباي»؟! مع أنه استخدم كلمة أولي القربى وذي القربى في عشرات الآيات.

ليت شعري! لماذا كلَّما يصل الدور إلى موضوع الأئِمَّة والإمامة، نجد القرآن -نعوذ بالله- يبتعد عن الفصاحة والصراحة، ولا يستخدم الكلمات في معناها اللغوي بشكل دقيق، ونجد أننا بحاجة إلى الأحاديث لتسعفنا في بيان المراد من الآية، وأننا نضطر إلى العدول عن المعنى اللفظي للكلمات؟!!

من هنا نعلم السبب في اهتمام علماء الشيعة بالحديث ومحبتهم له أكثر من اهتمامهم بالقرآن، لأنهم أدركوا جيداً أن مقاصدهم لا تتحقق إلا بالأحاديث![٢]

**رابعاً**: لنفترض أن المراد من كلمة «القربى»: ذوي القربى، فبأي دليل حصرتم ذوي القربى بأهل البيت؟ وإذا كان هذا هو المقصود فلماذا لم تقل الآية «إلا المودة في أهل بيتي»؟ ولماذا أخرجتم نساء النبي من شمول الآية لهم وقصرتم مصداقها على عليٍّ وفاطمة وحضرات الحسنين عليهم السلام فقط؟

إن ذوي قربى رسول الله ﷺ: هم أقربائه، وأقرباؤه ﷺ -حتى لو لم نشمل أقرباءه السببيين واقتصرنا على أقربائه النسبيين فقط - كثيرون، ومنهم بقية بنات النبي وأعمامه وأولاد عمه ومنهم إِخْوَةُ عليٍّ والزبير و.....

وأيضاً تم الاستناد في هذا الحديث -كما في سائر أحاديث الكافي- إلى آيات القرآن بصورة خاطئة ولما كنا قد أشرنا في الصفحات السابقة إلى الآيات المذكورة وتكلمنا عنها فلا نكرر ذلك

---

(١) الشيخ المفيد، «**تصحيح اعتقادات الإمامية**»، ص ١٤٠ - ١٤١. (المُتَرْجِمُ)

(٢) يقول كاتب هذه السطور لقد أدركتُ، بعد أن أمضيتُ سنين طويلة من عمري في الحوزات العلمية وخارجها. أن اهتمام أغلب علمائنا بالحديث ورغبتهم فيه تفوق **عملياً** اهتمامهم بالقرآن الكريم ورغبتهم فيه وإن كانوا لا يصرحون بذلك بألسنتهم.

هنا، بل نشير إليه باختصار:

أ) الآية ٤٣ من سورة النحل والآية ٤٤ من سورة الزخرف. (راجعوا ص ٤٦٤)

ب) الآية ٣٤ من سورة النحل. (راجعوا ص ٤١٥)

ج) الآية ٥٩ من سورة النساء. (راجعوا ص ٥٢٦، وص ٧٥٥ فما بعد)

د) الآية ٦٧ من سورة المائدة. (راجعوا ص ٦٢٣ حتى ٦٣١)

هـ) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب. (راجعوا ص ٦١٣ حتى ٦٢٥)

← **الحديثان ١١ و١٢** - في سندهما «صالح بن السندي» الذي عرفنا حاله فيما سبق (ص ٥٣٤) و«بشير الدهان» الذي اعتبره الممقاني مجهولاً. ومن اللازم التذكير بأن الممقاني رغم أنه كتب كتابه الرجالي لتطهير الرجال المذمومين ورغم أنه اعتبر كل من يغلو في مدح الأئمة إمامياً وسعى إلى الدفاع عنه، رغم كل ذلك اعتبر هذا الشخص مجهولاً. وفي سند الحديثين أيضاً «محمد بن إسماعيل الرازي» و«منصور بن يونس» اللذَيْن عرّفنا بهما في نقدنا للحديث الثامن من هذا الباب. ورغم هذا كله، أورد الكُلَيْنِيّ أحاديث أمثال هؤلاء الرواة في كتابه!

← **الحديثان ١٣ و١٦** - رَوَى «عليُّ بن الحكم» الأحمق عن «علي بن أبي حمزة» الماكر الذي تعرّفنا عليه فيما سبق (ص ١٩٦ فما بعد) حديثاً من المفيد مقارنته مع الأمور التي ذكرناها في ص ٥٥٨ من هذا الكتاب، كي تعلموا كيف يروي الكذّابون الأحاديث. والحديث ١٦ مرويٌّ أيضاً عن «سهل بن زياد» الكذّاب و«محمد بن الوليد» الذي عرّفنا به فيما سبق (ص ٢٩٤).

← **الحديثان ١٤ و١٥** - لو كان للكُلَيْنِيّ عِلمٌ بالقرآن الكريم لعرف أن العودة إلى الدنيا بعد الموت وقبل القيامة مستحيلة. وعندئذ لما روى أحاديث مجهولة وضعيفة تقول إن النبي ﷺ قال لعلي (ع): **"يَا عَلِيُّ إِذَا أَنَا مِتُّ فَغَسِّلْنِي وَكَفِّنِّي ثُمَّ أَقْعِدْنِي وَسَلْنِي وَاكْتُبْ!!"**. وليت شعري! أكان هناك إشكال في أن يقوم عليٌّ بهذا العمل قبل وفاة النبي ﷺ؟!

إن ما نستنتجه من دراسة أبواب الكافي المختلفة، أن هناك مجموعة من الأفراد الكارهين للإسلام الذين يريدون أن يُفْقِدوا القرآن تأثيره ويُبعدوا الناس عن كتاب الله، لذلك قاموا بابتداع إمامٍ تخيُّلِيٍّ، أعلى مقاماً من القرآن والنبيِّ ﷺ(!) ثم نسبوا إلى هذا الإمام كل ما مالت

إليه أهواؤهم. ولهذا فهم يقولون بشكل غير مباشر إن القرآن والإسلام لا شيء، والإمام كل شيء! ويقصدون بالإمام الإمام الذي في خيالهم والذي لا مستند قرآني ولا تاريخي لوجوده!

يقول الوُعّاظ ورجال الدين - متأثرين بأمثال «سلطان محمد گنابادي» و«سيد أبو الفضل النبوي القمي»[1] و..... - على المنابر: يا أيها الناس لا فائدة من القرآن من دون الإمام، ويقولون - استناداً إلى بعض الأحاديث كتلك التي رواها الكليني في الباب ٨٤ من الكافي - إن القرآن يهدي إلى الإمام! إنهم يقولون ذلك للناس لأن مثل هذا الكلام يوافق مقاصدهم. ولكنهم لا يقولون للناس إنّ علياً عليه السلام كان له ابنان اسم أحدهما عمر واسم الآخر عثمان، وكان له ابن اسمه محمد ويُكنّى بأبي بكر (الإرشاد، ج ١، ص ٣٥٤)، وقد استُشْهِد الأخيران في كربلاء تحت راية الحسين (ع). رضي الله عنهم.

### ١٢٣ـ بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ (ع)

رغم أن المَجْلِسِيّ يسعى إلى توجيه أحاديث الكافي بأي شكل من الأشكال وإصلاح مضامينها لتصبح مقبولة، لكنه اضطر هنا إلى اعتبار الحديث ١ حسناً كالصحيح والحديث ٤ حسناً والحديثين ٢ و٥ ضعيفين والحديث ٣ مجهولاً والحديث ٦ مُرْسَلاً والحديث ٧ مرفوعاً، أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فلم يُصحِّح أياً من أحاديث هذا الباب.

← **الحديثان ١ و٥** - الحديث الأول منقول عن كتاب «سُلَيم بن قيس» وقد تعرّفنا على قيمة هذا الكتاب سابقاً (ص ٢٢٣ فما بعد)، وعرفنا أنّه يحتوي على كثيرٍ من الأكاذيب والأمور الباطلة والمخالفة للعقل والتاريخ. لكنّ المَجْلِسِيّ المُغْرَم بالخرافات يقول: بما أنّ الكُلَيْنِيّ والصدوق اعتمدا على كتاب «سُلَيْم» ونقلا عنه فلا بد أن يكون هذا الكتاب كتاباً قابلاً للاطمئنان!! وينبغي أن نقول للمَجْلِسِيّ : أين عقلك؟ وماذا نفعل إذاً بأكاذيب الكتاب الفاضحة؟! نعم، اعتبر المَجْلِسِيّ الحديث ١ -كما قلنا- حسناً في حين أنه ضعيفٌ قطعاً لأن في سنده «أبان بن أبي عيّاش»

---

(١) راجعوا مقدِّمة تفسير «**بيان السعادة**» للگنابادي، وكتاب «**أمراء هستى**» [أمراء الكون] لأبي الفضل النبوي، وأمثالها من الكتب.

الذي اعتبره علماء الرجال من الضعفاء[1].

والحديث ٥ رواه «عمرو بن شمر» الذي قال عنه النجاشي إنه ضعيف جداً وأنّه أضاف أحاديث إلى كتاب «جابر الجعفي»! والمثير للاهتمام أن يعلم القارئ المحترم أن كلا الحديثين مرويان عن «حمّاد بن عيسى» الذي عدّوه من أصحاب الإجماع! (فتأمّل).

← **الحديث ٢** - راويه «أبو الجارود» الذي عرفنا حاله سابقاً، (ص ١٠٧).

← **الحديثان ٣ و٤** - روى «عليُّ بْنُ الحَكَم» الأحمقُ و«سيفُ بْنُ عمِيْرَة»[2] الكذَّابُ حديثاً لا يتّفق مع الحديثين الأول والخامس في هذا الباب. لأن الحديثين المذكورين يقولان: إن أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام دفعَ بنفسه الْكِتَابَ وَالسِّلَاحَ لِابْنِهِ الْحَسَنِ عليه السلام، أما الحديثين ٣ و٤ فيقولان إن حضرة الأمير حِينَ سَارَ إِلَى الْكُوفَةِ اسْتَوْدَعَ أُمَّ سَلَمَةَ كُتُبَهُ وَالْوَصِيَّةَ فَلَمَّا رَجَعَ الْحَسَنُ دَفَعَتْهَا إِلَيْهِ!! والحديث الرابع يوجد في النسخة الصفوانية فقط، ولا يوجد في نسخ الكافي الأخرى.

← **الحديث ٦**- يروي هذا الحديث وصية أمير المؤمنين علي عليه السلام حين اشرف على الموت- ويوجد ما يشبهها في نهج البلاغة (الخطبة ١٤٩) - والمُلاحَظ أننا لا نجد أي إشارة في هذه الوصية إلى موضوع النص على إمامة عليٍّ، كما لم يُعَرِّف الإمامُ عليٌّ ابنَه الحسن عليه السلام بوصفه الإمام المعصوم الثاني المنصوب مِنْ قِبَلِ الله، ولم يقل أي كلام بشأن الخليفة المُعَيَّن من الله بعده! أضِف إلى ذلك أن مفاد هذه الوصيَّة يعارض كثيراً مما ذكره الكُلَيْنِيّ في أبواب الكافي المختلفة، إذ جاء في وصية أمير المؤمنين قوله: "**كَمْ أَطْرَدْتُ الأَيَّامَ أَبْحَثُهَا عَنْ مَكْنُونِ هَذَا الأَمْرِ** [أي عن كيفية شهادتي وزمانها ومكانها] **فَأَبَى اللهُ إِلا إِخْفَاءَهُ. هَيْهَاتَ عِلْمٌ مَخْزُونٌ** [عند الله]". أما الكُلَيْنِيّ فيدَّعي في الأبواب ١٠٥ و١٠٦ و.... من الكافي- خلافاً لهذا القول - أن الأئِمَّة يعلمون وقت موتهم ويعلمون ما كان (أي كل ما جرى في الماضي) وما يكون (أي كل ما يحدث في المستقبل) وأنه لا يخفى عليهم شيء!!

وفي هذا الحديث يقول أمير المؤمنين علي عليه السلام في وصيته: "أَنَا بِالْأَمْسِ صَاحِبُكُمْ ... وَغَداً

(١) راجعوا بشأنه ما جاء في كتاب «**شاهراه اتحاد**» [**طريق الاتحاد**]، ص١٣٥.

(٢) سبق أن عرَّفنا بكلا الراويين، راجعوا فهرس الرواة في آخر الكتاب.

مُفَارِقُكُمْ" بل قال بصراحة: "... إِنْ أَبْقَ فَأَنَا وَلِيُّ دَمِي وَإِنْ أَفْنَ فَالْفَنَاءُ مِيعَادِي.." لكن أتباع الكُلَيْنِيّ يقولون إن الإمام لم يفارِقْنا ولم يفْنَ، بل هو حاضر ناظر في كل مكان، وَمُطَّلِعٌ على أحوال الناس.

← **الحديث ٧** - مرفوع ساقط من الاعتبار.

## ١٢٤ـ بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ (ع)

جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يُصحِّح المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ أيَّ حديثٍ منها. وصرَّح المَجْلِسِيّ بضعف الأحاديث الثلاثة جميعاً!

← **الحديثان ١ و٣** - يقول عدد من الرواة فاسدو العقيدة، وفي الواقع أعداء للإسلام: إن الإمام الحسين عليه السلام قال لعائشة: **"قَدِيماً هَتَكْتِ أَنْتِ وَأَبُوكِ حِجَابَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم !...**" هذا مع أنه طبقاً لما نقلته لنا كتب التاريخ، رغم أن عائشة قاتَلَتْ علياً بغير وجه حق، إلا أن حضرة الأمير (ع)، احتراماً لكونها من أمهات المؤمنين، غَضَّ الطَّرْفَ عنها بعد انتهاء معركة الجمل، رغم ما قامت به من عمل خاطئٍ غيرِ مُبَرَّرٍ، وعاملها باحترام كامل واستغفر لها[(١)]، ورغم أن إحدى صديقات عائشة واسمها «صفية بنت الحارث» وجَّهت كلمات ظالمة غير مقبولة إلى الإمام، تجاهل الإمام كلماتها بكرم أخلاقه، ولم يردَّ عليها، وعفا عنها[(٢)]. (**تاريخ الطبري**، ج ٤، ص ٥٣٩ - ٥٤٠). ولا شك أن ابن ذلك الإمام الهمام، الحسين (ع)، لا يقوم بعمل مخالف لسيرة أبيه. وبالنسبة إلى موقف الأئِمَّة من الخلفاء وأصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم راجعوا ما ذكرناه في الصفحات **١٥٣**، و١٦٦ - **١٦٣** من الكتاب الحالي. إن هذين الحديثين من المظاهر البارزة لجهل الكُلَيْنِيّ الذي جمع في كتابه روايات أفراد كذَّابين ونفخ في نار الفرقة والاختلاف بين المسلمين.

← **الحديث ٢** - لفَّق الرواة في هذا الحديث قضايا عجيبة وغريبة مضادَّة للعقل والشرع،

---

(١) انظر **تاريخ الطبري**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وقائع سنة ٣٦ هجرية، ج ٤، ص ٥٣٤-٥٤٤. وكان الأئِمَّة عليهم السلام - أساساً - يحفظون حرمة عائشة، وقد سمى الإمام الهادي إحدى بناته باسم عائشة (الشيخ المفيد، **الإرشاد**، نشر دار المفيد، ج ٢، ص ٢٤٤ و٣١٢).

(٢) وهذا خلافاً لنهج مشايخنا في هذا العصر الذين يحكمون على كلِّ شخصٍ بالحبس والتعذيب لأدنى سبب، ويضع الناس ذلك -مع الأسف- على حساب الإسلام.

وادَّعَوْا أن الإمام الحسن (ع) قال لأخيه «محمد بن الحنفيَّة»: "**اجْلِسْ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِثْلُكَ يَغِيبُ عَنْ سَمَاعِ كَلَامٍ يَحْيَا بِهِ الْأَمْوَاتُ وَيَمُوتُ بِهِ الْأَحْيَاءُ**". ولا أعتقد أن الإمام الحسن (ع) الذي كان على علم كامل بالقرآن والسنَّة والأخلاق الإسلامية، يُثني على نفسه وعلى كلامه ويعظمها بهذا النحو. ثم قال لأخيه في جملة ما قاله: "**لَوْ شِئْتُ أَنْ أُخْبِرَكَ وَأَنْتَ نُطْفَةٌ فِي ظَهْرِ أَبِيكَ لَأَخْبَرْتُكَ!!**". وأقول: إن مثل هذا الكلام لا يصدر عن الإمام، بل يدَّعيه فردٌ يحمله غروره الشديد على التكلُّم بكلام معارضٍ للقرآن، وذلك لأن القرآن يقول: ﴿**إِنَّ اللهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا**﴾ [لقمان/ ٣٤]. وقد قال أمير المؤمنين عليٌّ عليه السلام معلقاً على هذه الآية: "**فَهَذَا عِلْمُ الْغَيْبِ الَّذِي لا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ إِلا اللهُ**". (**نهج البلاغة**، الخطبة ١٢٨). أما الجاهل المغالي فيقول: إن الإمام الحسن كان يقول: إني لأعلم!

ثم ينسب واضع هذا الحديث إلى الإمام الحسن قوله لابن الحنفيَّة: "**أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ** عليه السلام **بَعْدَ وَفَاةِ نَفْسِي وَمُفَارَقَةِ رُوحِي جِسْمِي إِمَامٌ مِنْ بَعْدِي وَعِنْدَ اللهِ جَلَّ اسْمُهُ فِي الْكِتَابِ، وِرَاثَةً مِنَ النَّبِيِّ** صلى الله عليه وآله وسلم **أَضَافَهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ فِي وِرَاثَةِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ** [أي فاطمة]". وأقول: ألستم تعتقدون أن الإمامة تكون بالتعيين والنصب الإلـهي، فلماذا أصبحت هنا وراثيَّةً؟ ثم ما معنى أن الإمامة وراثةٌ من فاطمة؟ هل تعتقدون أن حضرة فاطمة - عليها السلام - كانت إماماً أيضاً؟!

ثم ينسب الراوي إلى الإمام الحسن قوله: "**وَاخْتَرْتُ أَنَا الْحُسَيْنَ** [أي للإمامة]". فنسأل: إذا كانت الإمامة تورثُ وراثةً فلا محل إذاً للانتخاب والاختيار، وإذا كانت تتمّ بالاختيار، فلماذا تقولون إنها وراثية؟! وأساساً، لا معنى للإمامة الوراثية، وهذا من بدع الصوفية الذين يقولون بانتقال خرقة الإرشاد من الأب للابن! أيها القرَّاء المحترمون! بالله عليكم، انظروا كيف لفَّق عدَّةٌ من العوامّ الغلاة ما شاؤوا أن يلفِّقوا من كلامٍ مفترىً وأنشؤوا لنا مذهباً بذلك!! ووضعوا على لسان «محمد بن الحنفيَّة» أنه قال: إن الإمام الحسن كان فقيهاً قبل الخِلْقة!

### ١٢٥- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمَا

يشتمل هذا الباب على أربعة أحاديث لم يُصحِّح البِهْبُودِيّ أيَّ حديثٍ منها. واعتبر المَجْلِسِيّ

الحديثين ١ و٢ ضعيفين، والحديث ٣ حسناً، والحديث ٤ مجهولاً. لاحظوا كيف أنهم لا يملكون دليلاً ولا مستنداً صحيحاً يثبت النص على الأئِمَّة.

← **الحديثان ١ و٢** – أول أحاديث هذا الباب هو –حسب قول المَجْلِسِيّ- الجزء الأخير من الحديث السادس في الباب ١٢٢ الذي قطَّعه الكُلَيْنِيّ وأورده هنا من جديد. الحديثان الأول والثاني في هذا الباب مرويان عن «أبي الجارود» الذي عرَّفنا بحاله فيما سبق (الصفحة ١٠٧). وهذان الحديثان يتعارضان مع الحديث الثالث في هذا الباب لأن هذين الحديثين يقولان إن الإمام الحسين (ع) أعطى وصيَّته لابنته فاطمة، أما الحديث الثالث فيقول إنه سلَّم وصيَّته لأم سلمة! راجعوا بشأن هذين الحديثين ما ذكرناه حول أحاديث الباب ٩٨.

← **الحديث ٣**- من المثير للغرابة أن المَجْلِسِيّ اعتبر حديث «سيف بن عَمِيْرَة» الذي لعنه الأئِمَّة حديثاً حسناً! والراوي الآخر لهذا الحديث هو «علي بن الحَكَم» الذي عرَّفنا به سابقاً (ص ٢٧٨ فما بعد).

← **الحديث ٤**- لم يُذكَر إلا في النسخة الصفوانية للكافي، ولا يوجد في نسخ الكافي الأخرى. ولو جاء هذا الحديث في الباب التالي لكان أنسب.

### ١٢٦ـ بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ (ع)

جاءت في هذا الباب أربعة أحاديث اعتبر المَجْلِسِيّ الحديثين ١ و٢ منها مجهولين، والحديث ٣ ضعيفاً، واعتبر السند الأول للحديث ٤ ضعيفاً وسنده الثاني مُوَثَّقاً، أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فلم يعتبر أيّاً من أحاديث هذا الباب صحيحةً.

يقول المَجْلِسِيّ عن سند الحديث الأول: "رِوَايَةُ الخَلَفِ الثَّالِثِ لِعَلِيِّ بن الحسين (ع) عن أبي جعفر (ع) بعيدٌ"[(١)]. أي من المستبعد أن يروي ابن حفيد الإمام السجاد (ع) عن الإمام الباقر (ع) مباشرةً.

جاء في الحديثين الأولين أنه: "لَمَّا حَضَرَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ ﴿عليه السلام﴾ الْوَفَاةُ قَالَ لابنه محمد بن علي

---

(١) المَجْلِسِيّ، **مرآة العقول**، ج ٣، ص ٣٢٢.

(الباقر): **يَا مُحَمَّدُ هَذَا الصُّنْدُوقُ اذْهَبْ بِهِ إِلَى بَيْتِكَ**".

فأقول: من الطبيعي أن يعهدَ كلُّ من أدركته الوفاة وحان رحيله عن الدنيا، لابنه الذي يراه أميناً، بكتبه وصندوقه والأشياء الخاصَّة به، ولكن هذا لا يُسْتَنْتَج منه الإمامة المنصوص عليها من الله التي يريد الكُلَيْنِيّ إثباتها.

وجاء في نهاية الحديث الأول: "**وَكَانَ فِي الصُّنْدُوقِ سِلَاحُ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَكُتُبُهُ**". فلنا أن نسأل: إن النبي ﷺ كان أمياً ولم يكن لديه كتب يقرؤها، فماذا كانت **كُتُبُ** رسول الله ﷺ هذه[1] التي لم يعلم بها أحد في التاريخ، سوى بضعة من الرواة المجهولين الضعفاء. وراجعوا أيضاً في هذا الصدد ما ذكرناه في الباب ٩٨.

يقول «الوشَّاء» الذي تعرَّفنا على حاله فيما سبق (ص ١٥١) في الحديثين الأخيرين في هذا الباب إن أحد أبناء الإمام الحسن - هو زَيْدُ بْنُ الْحَسَنِ - قال لأحد عُمَّال «عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ»: إِنَّ الْوَالِيَ على الأوقاف والصدقات كَانَ بَعْدَ عَلِيٍّ: الْحَسَنَ، وَبَعْدَ الْحَسَنِ: الْحُسَيْنَ، وَبَعْدَ الْحُسَيْنِ: عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ، وَبَعْدَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ: مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ - عليهم السلام - .

وأقول: إن هذا الادِّعاء لا يُثْبِتُ الإمامة المنصوص عليها مِنْ قِبَلِ الله.

### ١٢٧- بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمَا

في هذا الباب ثمانية أحاديث. اعتبر المَجْلِسِيُّ الحديثين ١ و٦ ضعيفين، والحديثين ٢ و٧ صحيحين، والحديث ٣ حسناً والأحاديث ٤ و٥ و٨ مجهولةً. أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فاعتبر الأحاديث ٢ و٣ و٤ فقط صحيحةً. ولا يخفى أن راوي الحديث الثالث: «هشام بن المُثَنَّى» شخص مجهول.

← **الحديث ١** - تم الاستناد في هذا الحديث - الذي سنده في غاية الضعف - إلى الآية ٥

---

(١) في الواقع كلامُ المؤلف غيرُ دقيقٍ، لأن الرسائل والعهود تُسمَّى باللغة العربية «**كُتُباً**» أيضاً، كما أنه ليس من الضروري أن يكون النبي ﷺ كتبها بنفسه أو أنه كان يقرؤها، بل يكفي أن يأمر كَتَبَتَهُ بكتابتها ويحتفظ بها مرجعاً لديه، ولذلك فلا محل للاعتراض بأن يكون لدى رسول الله **كُتُبٌ** على هذا المعنى، طبعاً هذا بغض النظر عن صحة هذا الحديث وسقمه. (المُتَرْجِمُ)

من سورة القصص المباركة، المعطوفة على الآية التي قبلها بواو العطف، والآيات المذكورة تتكلَّم عن فرعون ولا تدل من قريب ولا بعيد على الإمامة المنصوص عليها من الله لأئمة الشيعة! خاصَّةً أن سورة القصص مكية، ولم تكن مسألة الإمامة مطروحة في مكَّة في ذلك الحين.

تقول الأحاديث ٢ و٣ و٤ و٥ و٦ و٨ إن الإمام الباقر (ع) أثنى على ابنه الإمام الصادق (ع) قائلاً "إِنَّ ابْنِي هَذَا شِبْهَ خَلْقِي وَخُلُقِي وَشَمَائِلِي" وأن الإمام الباقر (ع) أوصى ابنه الصادق (ع) "أَنْ يُكَفِّنَهُ فِي بُرْدِهِ ويدفنه..". فأقول: من الواضح تماماً أن هذه الأحاديث لا تثبت بأي وجهٍ من الوجوه النص من الله على الأئِمَّة.

← **الحديث ٧** – يقول هذا الحديث: "كُلُّ إِمَامٍ هُوَ الْقَائِمَ بَعْدَ الْإِمَامِ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ".

والمثير للاستغراب أن المَجلِسِيّ صحَّح هذا الحديث رغم أن أحد رواته هو «هشام بن سالم» الذي قال إن القرآن كان في الأصل سبعة عشر ألف آية!!، وراويه الآخر «جابر الجُعْفِي" (انظر بيان حاله في ص ٢٩٥ فما بعد، و ص ٣٢٤).

**١٢٨ـ بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى (ع)**

جاء في هذا الباب ١٦ حديثاً، اعتبر المَجْلِسِيّ الأحاديث ١ و٤ و٥ و٨ و١١ و١٣ و١٥ ضعيفةً، والحديثين ٣ و٧ مجهولين، والحديث ١٠ مجهولاً أو حسناً، والحديث ١٤ مُرْسَلاً أو مجهولاً، والحديث ١٦ مُرْسَلاً، والحديثين ٢ و٦ حسنين، والحديث ٩ مُوَثَّقاً والحديث ١٢ صحيحاً. أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فلم يُصحِّح سوى الحديثين ٢ و ١٢ فقط واعتبر سائر أحاديث هذا الباب غير صحيحة.

← **الأحاديث ١ و٩ و١٦** – راويها «**فَيْضُ بن مُخْتَار**». قلنا إن المَجْلِسِيّ والبِهْبُودِيّ كلاهما لم يُصحِّحا الحديث ١، وصرَّح المَجْلِسِيّ بضعفه. والحديث ١٦ مُرْسَلٌ. والحديث ٩ الذي وثَّقه المَجْلِسِيّ يتضمن متنُهُ علَّةً قادحةً، وقد أورد الكُلَيْنِيّ هنا نهاية الحديث فقط أما أصل الحديث الكامل فقد رواه الكِشِّيّ في رجاله (ص ٣١٢ و ٣٠٣) ولكن ليس فيه جملة: «فَقَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام خُذْهُ إِلَيْكَ يَا فَيْضُ!». والحديث الأصلي (عند الكِشِّيّ) مرويٌّ عن «أبي نجيح» وهو شخص مجهول، ولعلَّ الكُلَيْنِيّ حذف «أبي نجيح» من السند كي يقلِّل من عيوب السند.

وفي سند الحديث أيضاً: «أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمِيْثَمِيُّ» وهو رجلٌ واقفيٌّ!

يُفْهَم من الحديث الأول أن «فَيْضاً» كان يعتقد أنه لو لم يعرف مَن الإمام بعد الإمام الصادق(ع) فسيكون من أهل النار. أما في الحديث التاسع - الذي رواه الكِشِّيّ بالطبع - فيقول «فَيْض» ما يفيد بأنه لو مات قبل الإمام الصادق ولم يعرف الإمام بعد الإمام الصادق، فلا يبالي، يعني أنه لا يرى خطراً أخروياً على نفسه، ولكنه يخشى أن يموت بعد الإمام ا لصادق وقبل أن يعرف من هو الإمام بعده لأنه يرى أن مصيره سيكون النار عندئذٍ![1]

فنقول له: ألم تقرأ الأمور التي نصَّ القرآن الكريم على وجوب الإيمان بها؟ (البقرة/ ١٧٧ و٢٨٥، والنساء/ ١٣٦، والحديد/ ١٩ و.....)، أَوَلَا تعلمُ أن الله تعالى قال: ﴿**مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ [البقرة/ ٦٢]. فالذي يمنح ُالإنسانَ الأمان من النار إذاً، هو الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح. ثم ما معنى ادِّعائك هذا بأنك لو مُتَّ قبل الإمام الصادق (ع) ولم تعرف الإمام الذي بعده فأنت من أهل الثواب، أمّا لو متَّ بعد الإمام الصادق (ع) ولم تعرف الإمام الذي بعده فأنت من أهل العقاب؟! فهل أصول الدين قبل الإمام تختلف عنها بعد الإمام؟! ماذا كانت أركان الإيمان وأصوله لدى الإمام الصادق (ع) نفسه؟ هل كان منها الإيمان بنفسه وبابنه حتى يكون المأموم مأموراً بالإيمان به وبابنه؟ هل أصول الدين يجب أن يبيّنها الله تعالى في كتابه أم يُترَك بيانها لعباد الله؟ لماذا لم يطلب اللهُ تعالى منَّا في كتابه الإيمان بالإمام؟!

يمكننا أن نستنتج من رواية «**فَيْضِ بْنِ مُخْتَار**» المذكورة في رجال الكِشِّيّ أن فيضاً لم يكن شخصاً صادقاً لأنه ادّعى أن الإمام الصادق (ع) قال له: إن الله لم يأذن بعد أن يبيِّن له مَن الإمام من بعده! وادَّعى «**فيض**» أنه بعد أن أصرَّ على الإمام إصراراً شديداً وبعد أن قبّل ركبته واسترحمه، بين له الصادق إمامة موسى بن جعفر. كما ذكر «**فيض**» أنّ الإمام الصادق عرّفه بالإمام من بعده في بداية الأمر بشكل غير مباشر ولكن بعد أن طلب فيض أربع مرات من الإمام أن يوضِّح له الأمر بشكل أكبر، أشار الإمام إلى ابنه الذي كان له من العمر خمس سنوات وقال

---

(١) **رجال الكِشِّيّ**، طبعة جامعة مشهد، ص ٣٥٤ - ٣٥٥. (المُتَرْجِمُ)

«هو صاحبك الذي سألت عنه»!

يبدو أنه لا عِلْمَ لِهَؤلاء الرواة أبداً بمنهج الإسلام في تبليغ الأحكام، وبالنصوص الإسلامية، وإلا لعلموا أن القرآن يبيّن المسائل المتعلّقة بأصول الدين بأوضح بيان وببلاغة تامَّة، كما أن النبيَّ ﷺ - الذي كان حريصاً جداً على هداية الناس وسعادتهم - كان يُبيِّن أصول الدين بأفضل صورة وأوضح بيان كي يفهمه جميع الناس وتتمَّ الحجة عليهم، ولا شك أن الإمام أيضاً كان يتَّبع سنّة رسول الله ﷺ في إرشاد الناس وتعليمهم خاصة في إظهار أصول الدين وبيانها. وأساساً ما هي فائدة الإبهام في بيان الإمام؟ ثم إنّه لا يجوز التعريف بالإمام المنصوص عليه من الله لِعَدَدٍ محدودٍ من الأفراد بل لا بد من أن يُعرَّف ذلك الإمام بشكل علني للأمة جمعاء. ولعل هذا العيب هو الذي جعل الكُلَيْنِيّ يحذف بداية حديث «فَيْض».

يقول الكُلَيْنِيّ في هذا الحديث نقلاً عن «**فَيْض**» إن الإمام قال له: إن الله لم يأذن له في بداية الأمر بالتعريف بالإمام الذي من بعده، مع أنه جاء في الحديث الثالث من الباب ١٨٣ أنه منذ زمن حضرة الزهراء - عليها السلام - كانت أسماء الأئمَّة جميعاً معلومة، وكان لدى فاطمةَ لوحٌ كُتِبَتْ فيه أسماءُ جميعِ الأئمَّة، وقد أَرَتْهُ لجابر. من هذا يَتَبَيَّنُ أن الكُلَيْنِيّ لم يكن ينتبه إلى تناقض الأحاديث التي يُدَوِّنُها في كتابه، أو توافقها!

ورُوِيَ عن رسول الله ﷺ أنه قال: **"يُعرَف المرء بجليسه"**[1]. في هذا الباب نجد أن أفراداً غير موثوقين من أمثال «**عَبْدِ الله الْقَلَّاءِ**» و«**أبي نَجِيْحٍ**» وأمثالهما يروون عن «**فَيْضِ بْنِ مُخْتَار**»، ومن البيِّن أنَّ الأخيرَ وأصدقاءَه لم يكونوا أفراداً ذوي وجاهةٍ اجتماعيةٍ. ولذلك - بناءً على نقل الكِشِّيّ - لم يكن الإمام الصادق عليه السلام يعتبر نفسه إماماً لِفَيْض وأمثاله (**رجال الكِشِّيّ**، ص ٣٠١ - ٣٠٢). ومن أصدقاء «**فَيْضِ بْنِ مُخْتَار**» الآخرين وجلسائه: «**الْمُفَضَّل بن عُمَر**» الذي يُعَدُّ من الضعفاء[2].

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ. واللفظ المعروف هو :**"الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ"**، أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه من حديث أبي هريرة. (الْمُتَرْجِمُ)

(٢) للتعرف على حاله راجعوا الصفحة ١٧١ فما بعد من الكتاب الحالي.

صدق من قال: "**الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ**"[1]. ومن جملة أصدقاء «**فَيْضِ بْنِ مُخْتَار**»: «**يُونُسُ بْنُ ظَبْيَانَ**» الذي كان من الغلاة والكذابين المعروفين.

**[بيان حال «يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]**

يقول ابن الغضائري عن يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ: "كوفيٌّ غالٍ كذّابٌ وضّاعٌ للحديث روى عن أبي عبد الله (ع) لا يُلْتَفَتُ إلى حديثه"[2]. وقال عنه النجاشي في رجاله (ص ٤٤٨): "يونس بن ظبيان مولى، ضعيفٌ جداً، لا يُلْتَفَتُ إلى ما رواه، كلُّ كُتُبه تخليطٌ." (أي اختلطت الأحاديثُ فيها بالأكاذيب والأباطيل).

أقول: كنموذج على روايات هذا الكذّاب: الحديث ٢٠٩ في روضة الكافي الدال على تحريف القرآن! كما أنه روى أنَّ "مَنْ زَارَ قَبْرَ الْحُسَيْنِ عليه السلام لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ وَلَيْلَةَ الْفِطْرِ وَلَيْلَةَ عَرَفَةَ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ، كَتَبَ اللهُ لَهُ أَلْفَ حَجَّةٍ مَبْرُورَةٍ وَأَلْفَ عُمْرَةٍ مُتَقَبَّلَةٍ، وَقُضِيَتْ لَهُ أَلْفُ حَاجَةٍ مِنْ حَوَائِجِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ!!"[3].

وروى أن: "مَنْ زَارَ قَبْرَ الْحُسَيْنِ عليه السلام يَوْمَ عَرَفَةَ كَتَبَ اللهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَجَّةٍ مَعَ الْقَائِمِ (ع) وَأَلْفَ أَلْفِ عُمْرَةٍ مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم وَعِتْقَ أَلْفِ نَسَمَةٍ وَحُمْلَانَ أَلْفِ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَسَمَّاهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عبديَ الصِّدِّيقَ آمَنَ بِوَعْدِي. وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: فُلَانٌ صِدِّيقٌ زَكَّاهُ اللهُ مِنْ فَوْقِ عَرْشِهِ وَسُمِّيَ فِي الْأَرْضِ كَرُوبِيّاً!!"[4].

لكن حبل الكذب قصير كما يُقال، لذلك يجب أن نقول ليونس: هل ثواب زيارة مرقد الإمام الحسين (ع) يُعادل ثواب أَلْفَ حَجَّةٍ وعُمْرَةٍ أم ثواب أَلْفَ أَلْفِ (= مليون) حَجَّةٍ وعُمْرَةٍ ؟!

لاحظوا أن حديثه جعل لزيارة بسيطة من الثوابات والأجر ما ليس لأيِّ أحدٍ من الأنبياء! لم

---

(١) حديث شريف. انظر الحاشية قبل السابقة. (المُتَرْجِمُ)

(٢) **رجال ابن الغضائري**، ج ٦، ص ٢٨٤. (المُتَرْجِمُ)

(٣) الحرّ العاملي، **وسائل الشيعة**، بَابُ تَأَكُّدِ اسْتِحْبَابِ زِيَارَةِ الْحُسَيْنِ (ع) لَيْلَةَ الْفِطْرِ وَلَيْلَةَ الْأَضْحَى، ج ١٠، ص ٣٧١، حديث ٢.

(٤) **وسائل الشيعة**، بَابُ تَأَكُّدِ اسْتِحْبَابِ زِيَارَةِ الْحُسَيْنِ (ع) لَيْلَةَ الْفِطْرِ وَلَيْلَةَ الْأَضْحَى، ج ١٠، ص ٣٥٩، حديث ٢.

يحجّ رسول الله ﷺ سِوَى حجَّةٍ واحدةٍ واعتمر ثلاث عمرات، أمَّا الذي يزور قبر حفيده فإنَّه ينال ثواباً أكثر من ثواب النبيِّ ﷺ والأئمَّة!! طبعاً هذا بناء على قول كذَّابين من أمثال «يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ»!

و «**يُونُسُ بْنُ ظَبْيَانَ**» هذا يقول في الحديث ٤ من الباب ١٧٦ إن الإمام الصادق عليه السلام قال: "عندنا خزائن الأرض ومفاتيحها"!! ولكنه ادّعى في الحديث الثاني من الباب ١٨٦ أنّ الإمام الصادق عليه السلام قال: "**مَا مِنْ شَيْءٍ أَحَبَّ إِلَى اللهِ مِنْ إِخْرَاجِ الدَّرَاهِمِ إِلَى الْإِمَامِ**"!

وروى الكِشِّيّ في رجاله -ضمن ترجمته ليونسَ بنِ ظَبْيَانَ- أن رجلاً حدَّث الإمام أبا الحسن الرضا (ع) عن «يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ» أنه قال: "كنتُ في بعض الليالي وأنا في الطواف فإذا نداء من فوق رأسي: يا يونس! إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري، فرفعت رأسي فاذا ج (كناية عن جبرئيل عليه السلام). فغضب أبو الحسن عليه السلام غضباً لم يملك نفسه، ثم قال للرجل: أخرج عني لعنك الله، ولعن من حدَّثك، ولعن يُونُسَ بْنَ ظَبْيَانَ ألف لعنة يتبعها ألف لعنة، كل لعنة منها تبلغك قعر جهنم، أشهد ما ناداه إلا شيطان، أما إن يُونُسُ مع أبي الخطاب في أشد العذاب مقرونان.."[1].

لاحظوا أنه توجد في الأبواب المختلفة لكتب الحديث الشيعية المعتبرة أحاديث كثيرة مروية عن هذا الخبيث، ومن جملة ذلك الحديث ٥ من الباب ١٦٢ الذي يقول: إن الأرض وأنهارها جميعاً للإمام وهو قد أحلَّها لشيعته، وكل من شرب منها، غير الإمام وشيعته، فهو غاصب![2].

ويمكنكم الاطّلاع على نماذج أخرى من روايات يونُسِ بْنِ ظَبْيَانَ في كتاب «**زيارت و زيارتنامه**» [زيارة المزارات وأدعية الزيارات] تأليف المرحوم الأستاذ حيدر علي قلمداران، الصفحة ١٣٠.

---

(١) **رجال الكِشِّيّ**، ص ٣٠٩. (المُتَرْجِمُ)

(٢) نص موضع الشاهد من الحديث هو: " قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) مَا لَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ فَتَبَسَّمَ ثُمَّ قَالَ إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بَعَثَ جَبْرَئِيلَ (ع) وَأَمَرَهُ أَنْ يَخْرِقَ بِإِبْهَامِهِ ثَمَانِيَةَ أَنْهَارٍ فِي الْأَرْضِ مِنْهَا سَيْحَانُ وَجَيْحَانُ وَهُوَ نَهَرُ بَلْخَ وَالْخشوع وَهُوَ نَهَرُ الشَّاشِ وَمِهْرَانُ وَهُوَ نَهَرُ الْهِنْدِ وَنِيلُ مِصْرَ وَدِجْلَةُ وَالْفُرَاتُ فَمَا سَقَتْ أَوِ اسْتَقَتْ فَهُوَ لَنَا وَمَا كَانَ لَنَا فَهُوَ لِشِيعَتِنَا وَلَيْسَ لِعَدُوِّنَا مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَصَبَ عَلَيْهِ!". (المُتَرْجِمُ)

**تذكير**: لقد روى الشيخ المفيد هذا الحديث رقم ١ في هذا الباب، الذي عرفنا أنه حديث ضعيف، في كتابه «**الإرشاد**»، ج٢، ص٢١٧.

← **الحديث ٢** - روى هذا الحديث «عليُّ بن الحَكَم» الذي أصبحنا نعرفه جيداً[١].

← **الحديث ٣** - حديثٌ مجهولٌ، وَمِنْ ثَمَّ فهو ساقط من الاعتبار، وهو في الاحتمال الغالب من وضع الواقفة الذين كانوا يعتبرن الإمام الكاظم الإمام القائم وتوقَّفوا عنده، وأنكروا الأئِمَّة بعده. روى الكُلَيْنِيّ في الحديث الأول من الباب ٩٦ عن «عليّ بن الحَكَم» هذا ذاته أن الإمام الصادق عليه السلام قال: وَلَقَدْ لَبِسَ أَبِي دِرْعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله فَخَطَّتْ عَلَى الْأَرْضِ خَطِيطاً وَلَبِسْتُهَا أَنَا فَكَانَتْ وَكَانَتْ، وَقَائِمُنَا مَنْ إِذَا لَبِسَهَا مَلَأَهَا إِنْ شَاءَ اللهُ. (الكافي، ج١، ص٢٣٣) وفي هذا الحديث يقول: إِنَّ مُوسَى (بن جعفر) قَدْ لَبِسَ الدِّرْعَ وَسَاوَى عَلَيْهِ! (الكافي، ج١، ص٣٠٨). وربما يكون هذا هو السبب الذي جعل الشيخ الطوسي -الذي هذب رجال الكِشِّيّ- يحذف الجملة الأخيرة في الحديث الأول في الباب ٩٦ من رواية رجال الكِشِّيّ[٢]. (فتأمل)

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص٢١٧. وليت شعري! هل يمكن أن تثبت أيُّ دعوى بحديث مجهولٍ لا اعتبار به؟

← **الحديثان ٤ و٥** - كلاهما ضعيف. وقد روى الشيخ المفيد الحديث الرابع في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٢١٦. وروى الحديث الخامس في الجزء نفسه، ص ٢١٩-٢٢٠ وأضاف عليه هنالك جملة: "وهو صبي وعليه ثوبان أصفران"!

← **الحديثان ٦ و١٢** - راوي كلا الحديثين «صفوان» أما الحديث الثامن فقد رواه للكليني «علي بن إبراهيم» القائل بتحريف القرآن. والراوي الأول للحديث الثاني عشر هو «سليمان بن خالد» الذي نسبوا إليه أكاذيب يمكن أن نقرأ نماذج عنها في رجال الكِشِّيّ (طبع كربلاء، ص ٣٠٤ فما بعد). وطبقاً لما رواه الكِشِّيّ لم يكن الإمام الصادق عليه السلام يعتبر نفسه إماماً لسليمان بن خالد ونظائره. وبمعزل عما ذكرناه، فإن الحديث المذكور خبر آحاد. وحتى على رأي الذين

---

(١) للتعرف على حاله راجعوا ص ٢٧٨ فما بعد.

(٢) راجعوا الصفحة ٥٤٥ - ٥٣٨ من هذا الكتاب.

يحتجُّون بخبر الآحاد في الفروع فإنَّ أخبار الآحاد ليست حجَّةً في أصول العقائد[1].

إضافةً إلى ذلك لم تأت كلمة «**مولى**»، أو «**ولي**» أو «**إمام**» في متْنَيْ الحديثين، ولم يقل المتنان إن الإمام يتمتَّع بولاية وإمامة عليكم، بل أكثر ما يفيده المتنان أن «صاحبكم»[2] أي الشخص الذي يُفَضَّل لكم أن تلازموه وتصاحبوه هو «موسى بن جعفر». ولو كان الإمام الصادق عليه السلام يريد أن يعرِّف الناس بإمام إلهي لاستخدم قطعاً كلمات معبِّرة وأكثر وضوحاً ولأعلن ذلك لعدد أكبر من الناس كي تتم الحجة على الأُمَّة. والإسماعيلية أيضاً يروون أحاديث كثيرة عن الإمام الصادق عليه السلام أنه أوصى بالإمامة من بعده إلى ابنه إسماعيل! والحاصل، لا يمكن إثبات أصول العقائد ببضعة أحاديث ظنية غير متواترة.

← **الحديثان ٧ و٨** - الحديث السابع هو المتن الكامل للحديث الخامس في الباب ١٢١ وكما قلنا هناك هو حديث مجهول. أما الحديث الثامن فهو ضعيف. وكلا الحديثين لا يتَّفقان مع وقائع التاريخ، لأن الإمام الصادق عليه السلام أوصى في البداية بالإمامة إلى ابنه إسماعيل وعرَّف به بوصفه الإمام من بعده، فلما مات إسماعيل قبل وفاة أبيه الإمام الصادق، قال الصادق: بَدَا لِلَّهِ في إسماعيل، والإمام من بعدي هو «موسى». هذا في حين أن هذه الأحاديث تقول: إن الإمام عيَّن منذ البداية حضرة «موسى» بوصفه الإمام من بعده!! وهذا العيب يوجد في أكثر أحاديث هذا الباب.

**تذكير**: ذكر الشيخ المفيد الحديث السابع المجهول في هذا الباب (= الحديث ٥ في الباب ١٢١) في كتابه «**الإرشاد**»، ج٢، ص٢٧١.

← **الحديث ١٠** - مجهول وساقط من الاعتبار.

---

(١) لأن العقائد مبناها على اليقين ولا تثبت بالأدلة الظنية. (المُتَرْجِمُ)

(٢) للاطلاع على معنى هذه الكلمة راجعوا القرآن الكريم، سورة يوسف، الآيات ٣٩ و٤١. وجاء في كتاب «معجم ألفاظ القرآن الكريم» (طبع طهران، انتشارات ناصر خسرو، طهران، ١٣٦٣ هـ.ش.، ج ٢، ص ٤٩): "«**الصاحب**»: **"المعاشر، ولا يُقال في العُرفِ إلا لمن كثُرَت ملازمته فالصاحب: الملازم لشخص أو لشيء"**. انتهى.

← **الحديث ١١** - سنده في غاية الضعف. يدَّعي عددٌ من الكذَّابين نقلاً عن «**يَعْقُوبَ السَّرَّاجِ**» -الذي قال ابن الغضائري عنه إنه من الضعفاء- أنه قَالَ: "دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى رَأْسِ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى [أي الإمام موسى الكاظم] وَهُوَ فِي الْمَهْدِ، فَجَعَلَ يُسَارُّهُ طَوِيلًا فَجَلَسْتُ حَتَّى فَرَغَ، فَقُمْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ لِي: ادْنُ مِنْ مَوْلَاكَ فَسَلِّمْ، فَدَنَوْتُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ بِلِسَانٍ فَصِيحٍ! ثُمَّ قَالَ لِيَ: اذْهَبْ فَغَيِّرِ اسْمَ ابْنَتِكَ الَّتِي سَمَّيْتَهَا أَمْسِ فَإِنَّهُ اسْمٌ يُبْغِضُهُ اللهُ وَكَانَ وُلِدَتْ لِيَ ابْنَةٌ سَمَّيْتُهَا بِالْحُمَيْرَاءِ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام انْتَهِ إِلَى أَمْرِهِ تُرْشَدْ فَغَيَّرْتُ اسْمَهَا!".

لاحظوا أنهم يعتبرون «موسى بن جعفر» الطفل الرضيع أعلى شأناً من النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، فالنبيُّ حتى في سنّ الأربعين والسنوات التي بعدها لم يكن يعلم أسماء الأشخاص الذين كانوا يحضرون لديه وكان يسأل عن أسماءهم، أما هذا الطفل الرضيع كان يعلم اسم البنت التي لم يَرَها!

ولكننا نتساءل: لماذا وضعوا هذه القصةَ حقيقةً؟ الجواب واضحٌ، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يخاطب عائشة بالحميراء نظراً إلى أنها كانت جميلة وحمراء الوجه والشعر. لذا افتروا هذا الحديث بهدف إيجاد التفرقة بين المسلمين ليثبتوا أن هذا الاسم مبغوضٌ مِنْ قِبَلِ الله؟ ونسأل: ألم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعلم أن هذا الاسم مبغوضٌ مِنْ قِبَلِ الله حتى كان يخاطب زوجته به؟!

إضافةً إلى ذلك، وكما قلنا سابقاً، فإن معجزات كلِّ نبيٍّ تختصُّ به وحده ولا يمكننا أن نثبتها لبقية الأنبياء دون دليل. ومن ذلك مثلاً تكلم حضرة عيسى (ع) في المهد للدفاع عن طهارة أمه حضرة مريم -عليها السلام- وعصمتها وإثبات نبوة حضرة المسيح. أما في حالتنا هنا: **فأولاً**: لم يكن حضرة الكاظم (ع) نبياً. **وثانياً**: لم يكن بحاجة إلى الدفاع عن طهارة أمِّه وبالطبع لم تكن هناك حاجة لمثل هذه المعجزة. ثم لماذا لم يَرَ هذه المعجزة الكبرى وينقلها سوى عدَّة من الكذَّابين؟ راجعوا ما ذكرناه حول هذا الحديث في الصفحات ١٥٧-١٥٢ من هذا الكتاب.

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد الحديث العاشر المجهول والحديث الحادي عشر الضعيف في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٢١٨-٢١٩.

← **الحديثان ١٣ و١٤** - الحديث ١٣ رواه «سهل بن زياد» الكذَّاب عن «مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ»

الذي كان فطحي المذهب ولم يكن يعتبر حضرة الكاظم إماماً! أما الحديث ١٤ فكما قلنا هو حديث مُرْسَلٌ ومجهولٌ.

روى الكُلَيْنِيّ هذين الحديثين كي يقول إن الإمام الصادق عليه السلام عرَّف بخمسة من الأشخاص بوصفهم أوصياءَه كي لا تنكشف هوية الإمام من بعده لحكومة العباسيين الجائرة. ويبدو أن الكُلَيْنِيّ نسي أنه روى في الأحاديث ١ و٢ و٥ من الباب ١٢٠ إن الإمام يكون معروفاً إلى درجة أَنَّهُ "يَكُونَ صَاحِبَ الْوَصِيَّةِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي إِذَا قَدِمْتَ الْمَدِينَةَ سَأَلْتَ عَنْهَا الْعَامَّةَ وَالصِّبْيَانَ إِلَى مَنْ أَوْصَى فُلَانٌ فَيَقُولُونَ إِلَى فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ".

بناء على ذلك، فإن معرفة الوصي الحقيقي للإمام الصادق لم تكن أمراً عسيراً على الحكومة العبَّاسيَّة حتى يوصي الإمام إلى خمسةٍ أشخاص على وجه التقيَّة.

ثم ادَّعى الرواةُ أن «عبد الله بن جعفر» المعروف بـ«عبد الله الأفطح» الذي كان أكبر أولاد الإمام الصادق عليه السلام بعد إسماعيل المرحوم، لم يكن أهلاً للإمامة لأن أنفه أو راحة قدمه كانت واسعة وكبيرة جداً. ونقول إذا لم تمنع لُكْنَةُ اللسان -التي تُعتبر شيئاً مهمَّاً خاصَّةً بالنسبة إلى من تقع عليه مهمَّة الدَّعْوة والتبليغ- حضرة موسى -سلام الله عليه- من منصب النُّبُوَّة، فكيف تمنع سعة راحة قدم الشخص أو أنفه من إمامته؟

← **الحديث ١٥** - ادَّعى فيه عددٌ من الضعفاء والكذَّابين أن الإمام لا يلعب في طفولته! فنقول **أولاً**: الطفل الذي لا يلعب لا يُعتبَر شخصاً سالماً، كما لا يُعتبَر عدم اللعب ميِّزةً للطفل. **ثانياً**: كان حضرات الحسنين -عليهما السلام- يلعبان، بل كانا يمتطيان ظهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكتفيه وهو يصلي.

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث الضعيف في كتابه «**الإرشاد**»، ج٢، ص٢١٩.

### ١٢٩ـ بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا (ع)

جاء في هذا الباب ١٦ حديثاً اعتبر المَجْلِسِيّ السند الأول للحديث الأول صحيحاً وسنده الثاني ضعيفاً، واعتبر الحديثين ٢ و ٩ موثَّقَين والحديث ٥ مجهولاً، وبقيّة أحاديث هذا الباب ضعيفةً، أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فلم يُصحِّح من أحاديث هذا الباب إلا الحديث الأول فقط.

يَتبَيَّنُ من الأبواب السابقة ومن عدد من الأبواب القادمة بشكل قاطع أنّه لم يكن أحدٌ من أصحاب الأئِمَّة، سواءً منهم أصحاب الأئِمَّة الخاصين مثل زُرارة وأبي بصير ومحمد بن مسلم وغيرهم أو الذين كانوا ملازمين للأئمَّة، يعلم إلى من ستصير الإمامة أي من سيكون الإمام بعد وفاة الإمام المعاصر له، ولذلك نجدهم -في الأحاديث- يسألون بشكل متكرِّر: من هو الإمام التالي؟ أنقذونا من نار جهنّم وعرّفونا بالإمام التالي!

إذن، بناءً على الروايات التي جمعها الكُلَيْنِيّ وأمثاله لم يكن أصحاب الأئمَّة يعرفون الإمام التالي لإمام زمانهم، الذي يعتبر الشيعة اليوم معرفتَه والإيمانَ به أصلاً من أصول دينهم! من هذا يَتبَيَّنُ أنّ معرفة الاثني عشر إماماً والإيمان بهم لم يكن جزءاً من دين أصحاب الأئِمَّة وعقيدتهم، ولكنَّ المشايخ أضافوا، فيما بعد، هذه المعرفة إلى أصول الدين وعقائده. بل حتى الأئِمَّة أنفسهم لم يكونوا يعلمون من هو الإمام التالي لكل واحد منهم، كما نجد أن الإمام الصادق (ع) عرّف بابنه إسماعيل في البداية على أنّه الإمام من بعده، ونجد الإمام الهادي أيضاً عرّف بابنه محمد في البداية على أنه الإمام من بعده، ولكن لما تُوُفِّيَ إسماعيل ومحمَّد قبل وفاة أبويهما قال الأبوان أنه بدا لِـلَّهِ فيهما!![1]

إنّ نُوّاب حضرة موسى بن جعفر (ع) الخاصين كذّبوا بإمامة ابنه حضرة الرضا (ع) وأوجدوا بذلك مذهب «**الواقِفة**»! وتدلّ الحوادث المشابهة لهذه الحادثة على أنّه لم يتمَّ تعريف الأمَّة بأسماء الأئِمَّة من قبل. ولا يمكننا أن نجد، حتى في هذه القصص والأحاديث الواهية وغير المعتبرة التي أوردها الكُلَيْنِيّ، روايةً واحدةً تبيّن أنّه قد تمَّ تعريف الأمَّة بالإمام المنصوب من الله بصورة صحيحة ومعقولة، في حين أنّه لو كان الشارع قد عيّن سابقاً الاثنا عشر إماماً، لوصل ذلك إلى مسامِعِ الجميع مثلما وصلت سائر مسائل الشريعة وأصولها إليهم، ولعرف جميع الناس أو على الأقل أصحاب الأئِمَّة: أسماء الاثني عشر إماماً.

وفيما يلي سنذكر أسماء الرواة الذين ذكرهم الكُلَيْنِيّ في الكافي والذين سألوا الإمام مباشرة أو عبر واسطة: من سيكون الإمام بعدك؟ وإلى من نرجع بعدك؟ منذ زمن الإمام الحسين (ع)

---

(١) من المفيد قراءة ما جاء حول هذا الموضوع في كتاب «**شاهراه اتحاد**» **[طريق الاتحاد]**، (ص ٢٤٨ فما بعد).

وحتى زمن الإمام الرضا (ع)، ويمكنكم أن تستخرجوا الرواة الذين سألوا مثل هذا السؤال بعد الإمام الرضا من كتاب «الكافي» أيضاً:

**أسماء الرواة الذين سألوا إمام عصرهم: عَنِ الإمامِ الذي سيليه؟**

١- سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ
٢- مُحَمَّدُ بن عيسى
٣- يونس بن يعقوب
٤- ابن مسكان
٥- أبو بصير
٦- مُحَمَّدُ بن خالد
٧- الحسين بن سعيد
٨- النضر بن سويد
٩- يحيى بن عمران الحلبي
١٠- أيوب بن الحرّ
١١- عمران بن عليّ الحلبي
١٢- عبدالله بن المغيرة
١٣- عبد الرّحيم بن روح القصير
١٤- المعلَّى بن مُحَمَّدٍ
١٥- أحمد بن مُحَمَّدٍ
١٦- الحسن بن مُحَمَّدٍ الهاشمي
١٧- أحمد بن عيسى
١٨- ابن أبي عمير
١٩- عُمَرُ بْنُ أُذَيْنَةَ
٢٠- زرارة بن أعين
٢١- الفُضَيْلُ بْنُ يَسَار
٢٢- بكير بن أعين
٢٣- مُحَمَّدُ بن مسلم
٢٤- بُرَيْدُ بْنُ معاوية الْعِجْلِيُّ
٢٥- أبو الجارود زياد بن المنذر
٢٦- مُحَمَّدُ بن الحسين
٢٧- مُحَمَّدُ بن إسماعيل بن بزيع
٢٨- منصور بن يونس
٢٩- مُحَمَّدُ بْنُ جُمْهُورٍ
٣٠- صفوان بن يحيى
٣١- صباح الأزرق
٣٢- زَيْدُ بْنُ الْجَهْمِ الْهِلَالِيُّ
٣٣- مُحَمَّدُ بن سِنَان
٣٤- إسماعيل بن جابر
٣٥- عبد الكريم بن عُمَر
٣٦- عبد الحميد بن أبي الدّيلم
٣٧- حمّاد بن عيسى
٣٨- إبراهيم بن عمر اليماني
٣٩- أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ
٤٠- عبد الصّمد بن بشير
٤١- عليّ بن الحكم
٤٢- سيف بن عَمِيْرَة

٤٣- أبو بكر الحضرمي

٤٤- عَمْرو بن شِمْر

٤٥- بكر بن صالح

٤٦- مُحَمَّدُ بن سليمان الدّيلميّ

٤٧- هارون بن الجهم

٤٨- الْمُفَضَّل بْنُ عُمَر

٤٩- حنان بن سدير

٥٠- فُلَيْحُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْبَانِيُّ

٥١- مُحَمَّدُ بن الجبّار

٥٢- أبو القاسم الكوفيُّ

٥٣- مُحَمَّدُ بن سَهْل

٥٤- إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْبِلَادِ

٥٥- إسماعيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بن عبدالله أبي عليّ بن الحسين

٥٦- عِمْرانُ بن مُوسَى

٥٧- مُحَمَّدُ بن عبد الله

٥٨- عيسى بن عبد الله

٥٩- فَضَالَةُ بْنُ أَيُّوبَ

٦٠- الحسين بن أبي العلاء

٦١- الوشّاء

٦٢- أبي الصّباح الكناني

٦٣- هشام بن سالم

٦٤- فُضَيْلُ بْنُ عُثْمَانَ

٦٥- طَاهِرٌ

٦٦- جابرُ بن يزيد الـجُعفيُّ

٦٧- يونس بن عبد الرّحمان

٦٨- عبد الأعلى

٦٩- عَبْدُ الله القَلَّاءُ

٧٠- فَيْضُ بن الْمُخْتَار

٧١- أبو أيوب الخزّاز

٧٢- ثُبَيْتٌ

٧٣- معاذ بن كثير

٧٤- أبو علي الأرجاني الفارسي

٧٥- عبدالرّحمان بن الحجّاج

٧٦- موسى الصَّيْقَلُ

٧٧- إسحاق بن جعفر

٧٨- عليّ بن عمر بن عليّ

٧٩- ابن أبي نجران

٨٠- صفوان الجمّال

٨١- منصور بن حازم

٨٢- أحمد بن الحسن الميثميّ

٨٣- جعفر بن بشير

٨٤- يعقوب السّرّاج

٨٥- سُلَيْمَانُ بْنُ خَالِدٍ

٨٦- داود بن الزّربي

٨٧- داود بن كثير الرّقّيّ

٨٨- أبو أيّوب النّحوي

٨٩- الحسن بن محبوب
٩٠- الحسين بن نعيم الصّحّاف
٩١- هشام بن الحكم
٩٢- علىّ بن يقطين
٩٣- معاوية بن حكيم
٩٤- نعيم القابوسي
٩٥- إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبَّادٍ الْقَصْرِيُّ
٩٦- مُحَمَّدُ بن إسحاق بن عمّار
٩٧- زياد بن مروان القندي
٩٨- مُحَمَّدُ بن الفُضَيْل
٩٩- الْمَخْزُومِيُّ
١٠٠- الْحُسَيْنُ بْنُ الْمُخْتَارِ
١٠١- النَّضْرُ بْنُ قَابُوسَ
١٠٢- داود بن سليمان
١٠٣- يَزِيدُ بْنُ سَلِيطٍ

كان هؤلاء المذكورون عدداً من أصحاب الأئِمَّة الذين لم يكن لهم علم بالأئمَّة الاثني عشر. ويمكن أن نستنتج من الأخبار والأحاديث الأخرى التي يوجد بعضها في كتاب الكافي ذاته، أنّ الأئِمَّة أنفسهم وأولادهم لم يكن لهم عِلْمٌ أيضاً بأئمَّة الشيعة الحاليين الاثني عشر، فما بالك بأن يعتبروا أن الإيمان بهم جميعاً واجب أو أن يعتبروا ذلك من أصول الإيمان والعقيدة! فلماذا يعتبر المشايخ الذين يدّعون حبّ أهل البيت أنّ معرفة الاثني عشر إماماً واجبةٌ وأنّها من أصول الدين والإيمان؟ أي أصلٍ للدين هذا الذي لا نجد له أثراً في كتاب الله؟! وستأتي تتمة هذا الموضوع في الباب ١٨٣، إن شاء الله تعالى.

← **الحديث ١** - بغض النظر عن عدم توثيق «علي بن يقطين»، نسأل: هل يُعَرَّف بالإمام المعيَّن من الله بهذا القدر من الإبهام والغموض الذي يجعل المخاطَب لا يفهم حتى يقوم أصدقاؤه بإفهامه؟ وعلى كل حال فهذا الحديث لا يدلُّ على النصِّ على الأئِمَّة.

← **الحديث ٢** - يقول في هذا الحديث: "**إِنَّ ابْنِي عَلِيّاً أَكْبَرُ وُلْدِي وَأَبَرُّهُمْ عِنْدِي وَأَحَبُّهُمْ إِلَيَّ**"، ولكن جاء في الحديث ١٤ أن الإمام قال: "**وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ إِلَيَّ لَجَعَلْتُهُ فِي الْقَاسِمِ ابْنِي لِحُبِّي إِيَّاهُ وَرَأْفَتِي عَلَيْهِ**".

← **الحديثان ٣ و٥** - سندهما في غاية الضعف، وراويهما «**دَاوُدُ الرَّقِّيُّ**». وبالنسبة إلى الحديث ٣ راجعوا ما ذكرناه في الصفحة ٥٤٩-٥٥٧ من الكتاب الحالي.

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد الحديث الثالث هذا في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٢٤٨!

← **الحديث ٤** - ادّعى فيه «مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّد» الكذّاب، كما في الحديث الأول من الباب ٧٠، روايةً عن شخص مجهول يُدعى «أحمد بن محمد بن عبد الله» أن حضرة الكاظم (ع) قال: "**إِنَّ أَبِي أَخَذَ بِيَدِي فَأَدْخَلَنِي إِلَى قَبْرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ**: **يَا بُنَيَّ! إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ**: **(إِنِّي جاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً)** [البقرة/ ٣٠] **وَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا قَالَ قَوْلًا وَفَى بِهِ**".

وقد تكلمنا في فصل «**هل آدم خليفة الله؟**» عن هذه الآية المذكورة فَلْيُرَاجَعْ ما قلناه هناكَ (لاسيَّما الصفحتان ٤٣٧-٤٣٥ ، فقرة: **ثالثاً**).

ونقول هنا: نَعَمَ، إنَّ الله عز وجل إذا قال قولاً وفى به، لكن الآية المذكورة لا علاقة لها بتعيين الخلفاء المنصوص عليهم من الله بعد النبيِّ. والذي يُفْهَم من كتاب الله هو أن «**الخليفة**» المذكور في القرآن قد يكون كافراً كما قال تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَايِفَ فِى الْأَرْضِ فَمَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ**﴾ [فاطر/ ٣٩]. ومن الممكن أن يكون مفسداً يسفك الدماء، بدليل أنه عندما قالت الملائكة: أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ؟ لم ينفِ اللهُ تعالى قولَهُم هذا. وعلى كل حال لو كان المقصود من «**الخليفة**» النبي والإمام والصالحون مثلهم، -الذين لا يفسدون في الأرض ولا يسفكون الدماء- لردَّ اللهُ قطعاً قول الملائكة حول إمكانية أن يكون الخليفة الذي سيجعله الله في الأرض مفسداً أو سفّاكاً للدماء.

إذن فالإمام الكاظم الذي يعلم القرآن أفضل من الآخرين يعلم أن الآية المذكورة لا علاقة لها بمسألة الخلافة وبالخلفاء المنصوص عليهم من الله بعد النبيّ الأكرم ﷺ ولا يستند قطعاً - في مقام التعريف بالإمام الذي سيخلفه ويكون من بعده- إلى الآية المذكورة.

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٢٤٩ واستند إليه!

← **الحديث ٦**- رُوِيَ هذا الحديث عن «**زياد بن مروان القندي**» الذي كان من الواقفة بتصريح الكُلَيْنِيّ، وكان من وكلاء الإمام الكاظم (ع) ونوابه. وكان لديه سبعون ألف دينار من أموال الإمام، وكما قلنا سابقاً (ص١٦٦-١٦٧ و٣٩٢ فارسي) قام باختلاس هذه الأموال كلها بالتعاون مع «علي البطائني» و«عثمان بن عيسى» وأسسوا مع بعضهم مذهب «**الواقفة**» وتنازعوا

مع الإمام الرضا (ع).

وبقية أحاديث هذا الباب كلها ضعيفة وساقطة من الاعتبار ولا تقوم بها حجة. فراوي الحديث التاسع «**الْحُسَيْنُ بْنُ الْمُخْتَارِ**» الذي كان واقفيّاً وضعيفاً، وقد عرفنا به سابقاً (ص٢٣٦). والراوي الآخر للحديث المذكور «**علي بن الحَكَم**» المعتقد بتحريف القرآن.

في نظرنا لو استخدم الكُلَيْنِيّ عقله لما ذكر هذه الأحاديث في كتابه، إذ جاء في عدد من الأحاديث المذكورة ما يفيد أن الإمام يخبر عن أمور ستقع بعد وفاته وعن أمور ستقع في المستقبل، أي أن واضعي هذه الأحاديث هدفوا إلى تصوير الإمام بأنه يعلم الغيب، في حين أنه لو كان الإمام يعلم الغيب فعلاً لما اختار لوكالته والنيابة عنه أشخاصاً مثل «زياد بن مروان القندي» و«علي بن أبي حمزة البطائني» و«عثمان بن عيسى»!

**إشارة إلى حديث الغدير**: رغم أن الحديث السابع في هذا الباب ضعيف وساقط من الاعتبار ولكنه يتضمن نقطة تستدعي التأمل آمل أن ينتبه إليها القرَّاء المحترمون، يقول هذا الحديث:

"بَعَثَ إِلَيْنَا أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى [الكاظِم] عليه السلام فَجَمَعَنَا ثُمَّ قَالَ لَنَا: أَتَدْرُونَ لِمَ دَعَوْتُكُمْ؟ فَقُلْنَا: لَا. فَقَالَ: **اشْهَدُوا أَنَّ ابْنِي هَذَا وَصِيِّي وَالْقَيِّمُ بِأَمْرِي وَخَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي**...".

وهنا نُذَكِّرُ بأنه لو أراد النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم أن يعرِّف أمَّتَه بعليٍّ (ع) بوصفه خليفةً مباشراً له، لَذَكَرَ جُمَلاً مثل تلك الجُمَلِ بدلاً من حديث الغدير المعروف. ولا شك أن فصاحة النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم ورغبته في وحدة الأمة وعدم اختلافها لم تكن - قطعاً ويقيناً - أقل ممَّا لدى حفيده.

ويُلاحَظ في الحديث ١٤ أن الإمام الكاظم (ع) علم بأمر إمامة ابنه عليٍّ في الرؤيا. ويبدو أن الكُلَيْنِيّ نَسِيَ أنه روى في الباب ٦١ أحاديث تقول إن الأئِمَّة «مُحَدَّثُون» وأنَّ" المحدَّثَ هُوَ الَّذِي يُحَدَّثُ فَيَسْمَعُ وَلَا يُعَاينُ وَلَا يَرَى فِي مَنَامِهِ" أي لا يتلقَّى أمورَ الشريعةِ في منامه!

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد الأحاديث ٦ و٧ و٨ و١١ و١٢ و١٣ و١٦ وجزءاً من الحديث ١٤ في هذا الباب، التي صرَّح المَجْلِسِيّ بضعفها جميعاً، في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٢٥٠ فما بعد! وليت شعري! هل تُثْبِتُ الأحاديث الضعيفة شيئاً إلَّا الاستفادة منها في خداع العوام؟

## ١٣٠ـ بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي

مُقَدِّمَة: اعلم أن إحدى مشاكل الخرافيين ومُصَنِّعي الأئِمَّة أنه كان لدى الإمام الرضا (ع) ابنٌ واحدٌ فقط كان له من العمر عند وفاة أبيه ثمان سنوات! لذا تفرق محبو ذلك الإمام الكريم بعد وفاته إلى عدة فرق: فذهب بعضهم إلى القول بإمامة أخي الإمام الرضا أي «أحمد بن موسى» -المعروف في إيران باسم «شاهچراخ»-، وتوقَّف فريق آخر على الإمام الرضا نفسه[1]، و..... كانت مشكلتهم أنهم كانوا يقولون لابد أن يكون الإمام بالغاً، في حين كان ابن الإمام الرضا لا يزال صغيراً لم يبلغ سن البلوغ. وكانوا يقولون: لابد أن يكون الإمام عالماً، في حين أن ذلك الطفل لم يجد الفرصة للتعلُّم بعد. والمشاكل ذاتها تنطبق أيضاً على الإمام علي بن محمد الهادي.

والمشكلة الأخرى لمثيري الفُرْقَة بين المسلمين أن حضرة الجواد (ع) تزوج في ما بعد من «**أم الفضل**» ابنة المأمون العباسي وصار صهراً له. فكان عسيراً على الذين يريدون أن يصوروا أن المأمون العباسي والإمام الجواد كانا عدويين أحدهم للآخر، أن يهضموا عمل حضرة الجواد (ع) هذا. والمعضلة الأخرى أن ذلك الإمام -أي الإمام الجواد- توفي في سن الشباب وله من العمر خمس وعشرين سنة فقط في حين أن أكبر أبنائه كان لا يزال في التاسعة من عمره!

لذلك قام مُصَنِّعو الأئِمَّة المفرقون بين المسلمين بوضع أحاديث لحل المشكلة الأولى واخترعوا للإمام علماً لَدُنِّيَّاً وأثبتوا له العلم بالغيب وكرامات عجيبة[2] وشبهوا الإمام الجواد بحضرة عيسى عليه السلام! ولحل المشكلة الثانية ادَّعوا أنَّ ابنة المأمون العباسي كانت جاسوسة له في منزل الإمام وقالوا -دون دليل- إن «المعتصم» دس السم للإمام بواسطة زوجته «أم الفضل»!

إن بطلان توجيه المشكلة الأولى واضح. فالأحاديث التي تقول إن الإمام الرضا (ع) كان يخبر عن أمورٍ من الغيب، كقوله: "وَاللهِ لَا تَمْضِي الْأَيَّامُ وَاللَّيَالِي حَتَّى يَرْزُقَنِيَ اللهُ وَلَداً ذَكَراً"! أو التي تنسب إلى الإمام الجواد أنه كان يعرف ما في قلوب الآخرين ونيتهم، أحاديث باطلةٌ قطعاً، كما بينا

---

(١) للاطِّلاع على آراء الشيعة بعد الإمام الرضا (ع) راجعوا كتاب «**فرق الشيعة**» للحسن بن موسى النوبختيّ، وكتاب «**المقالات والفرق**» لسعد بن عبد الله الأشعري القُمِّيّ.

(٢) من قبيل ما جاء في الحديث ٧ من الباب ١٧٩ الذي نقدناه في الصفحتين ١٢٠-١١٥ من الكتاب الحالي.

ذلك في فصل «**علم الغيب والمعجزات والكرامات في القرآن**»، وذلك لأنها تخالف القرآن الكريم الذي قال: ﴿**قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ**﴾ [النمل/ ٦٥]. وقال أيضاً: ﴿**وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ**﴾ [لقمان/ ٣٤]، فهذا العلم خاصٌّ بذات الباري تعالى.

ثم إنكم لا تعتبرون القياس حجة في أصول العقائد، فلماذا تقيسون في الحديثين ١٠ و١٣ من هذا الباب، الإمام الجوادَ على حضرة المسيح -عليه آلاف التحية والسلام-؟ في حين أن عيسى (ع) كان نبياً وقد أنطقه الله تعالى في المهد -كما جاء في القرآن- تصديقاً لكونه نبياً مرسلاً من عند الله، ودفاعاً عن الصديقة الطاهرة حضرة مريم عليها السلام، ورفعاً للتهمة التي اتُّهِمت بها، أما حضرة الجواد فلم يكن نبياً ولم تُتَّهم أمُّه، إضافةً إلى ذلك فإن عيسى (ع) بعد أن تكلّم في المهد لم يتكلّم بعد ذلك حتى صار كهلاً و بدأ بالكلام كنبيٍّ عن دين الله وعن المسائل المتعلقة بالنبوَّة وأخذ على عاتقه مهمة إرشاد الناس (آل عمران/ ٤٦ والمائدة/ ١١٠). أما أنتم فتقولون إن إمامة حضرة الجواد تواصلت منذ أن كان عمره ثمان سنوات وحتى وفاته!

إن رسولَ الله ﷺ لم يَنَل النبوَّةَ حتى بلغ سنَّ الأربعين، ولم يكن يعلم شيئاً حتى يوحى إليه. فبأي دليلٍ تقولون إن من لم يكن يوحى إليه -إذ لا يوحى إلى طفل ذي ثلاث سنوات أو ثمان سنوات- ومن كان لا يزال غير مكلف بالأحكام الشرعية ولم يُحَصِّل العلم، كان يعلم معارف الشريعة كلِّها وكان يجب على الأمة جميعها اتِّباعُهُ؟! هل ادَّعَى حضرة عيسى (ع) أنه كان يعلم في طفولته علوم الشريعة ومسائلها جميعاً وأن على عباد الله أن يتبعوه وهو طفل!

ولا يمكن قياس حضرة الجواد والهادي على حضرة يحيى -سلام الله عليه- لأن الله عرَّف بذلك النبي الذي كان استثناءً وكان يتعلق بالأمم السابقة، تعريفاً واضحاً وصريحاً في القرآن، ففي هذه الحالة كيف لم يُشِر أدْنَى إشارة في كتابه إلى حضرة الجواد والهادي اللذَيْن تتوقَّف عليهما هداية الأمة في المستقبل؟![1] وكيف يمكن بيان المسائل الاعتقادية بمثل هذه القياسات الواهية؟

علاوةً على ذلك لو وقعت مثل تلك الواقعة والمعجزة الكبيرة (كالتي يذكرها الحديث ٧ في

---

(١) نُذَكِّرُ أنَّ نِزَاعَنَا مع الكُلَيْنِيّ هنا ليس حول «**إمكانية**» هذا الموضوع [أي النطق وامتلاك العلم والحكمة في الطفولة]، بل حول «**وقوعه وتحقُّقه**» في حالة ابن الإمام الرضا وحفيده الطفلين.

الباب ١٧٩ من الكافي ونظائره) في مدن ذلك الزمن التي لم يكن عدد سكانها كبيراً، لاشتهرت قطعاً بين الناس وتداولتها الألسن، لكننا نرى أنه لم ينقلها سوى رواة الكُلَيْنِيّ معلومي الحال ونظائرهم! فهل يبين اللهُ في كتابه القضايا الإيمانية والدينية التي عليها مدار النجاة والهلاك وتوجب دخول الجنة أم يترك بيان ذلك لأمثال رواة الكُلَيْنِيّ؟!

ومن الطريف أن نعلم أن الإمام الجواد الذي نصبه رواة الكُلَيْنِيّ في منصب الإمامة وله من العمر ثمان سنوات لم يكن هو ذاته -طبقاً لما يرويه الكُلَيْنِيّ في الحديث ٣ من الباب ١٣١ من الكافي- يقبل بمثل هذه المسألة بشأن ابنه «علي الهادي» الذي كان له تسع سنوات من العمر، بل "جَعَلَ عَبْدَ اللهِ بْنَ الْمُسَاوِرِ قَائِماً عَلَى تَرِكَتِهِ مِنَ الضِّيَاعِ وَالْأَمْوَالِ وَالنَّفَقَاتِ وَالرَّقِيقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ [ابنه] عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ" [الهادي سن التكليف]! فهل يمكن أن يعتبر الإمام أن ابنه الذي لم يبلغ سن التكليف بَعْد غيرُ صالحٍ لإدارة أمواله والإشراف على تَرِكَتِهِ، ولكنَّهُ يعتبره صالحاً لإرشاد الأمة وهدايتها؟!! (فتدبَّر جدًّا).

وبطلان توجيه المشكلة الثانية واضحٌ جداً، فليس لديكم أي دليل سوى الادعاء المحض على أن حضرة الجواد لم يخطب «أم الفضل» برغبته ولم يتزوجها رغبةً بها. **ثانياً**: إن صحَّ ما تقولون، فلماذا لم يطلقها الإمام الجواد بعد وفاة المأمون؟ أمَّا عن قتل ذلك الإمام الكريم بواسطة زوجته فليس على ذلك أي دليل صحيح سوى ادعاء أفراد كذَّابين، لذلك قال الشيخ المفيد: "قيل إنه مضى مسموماً ولم يثبت بذلك عندي خبرٌ فأشهد به"[1]، كما لم يُشِرْ الشيخ المفيد أي إشارة إلى قتل الإمام الهادي وشهادته بل قال: "وأقام أبو الحسن (ع) مدّة مقامه بِـ«سُرَّ مَنْ رَأى» مُكَرَّمًا في ظاهرة حاله"[2]. كما قال الشيخ المفيد أيضاً في كتابه «**تصحيح الاعتقاد**»:

"فأمّا ما ذكره أبو جعفر - رحمه الله - من مضيّ نبيّنا والأئمَّة - عليهم السلام - بالسم والقتل، فمنه ما ثبت، ومنه ما لم يثبت، والمقطوع به أن أمير المؤمنين والحسن والحسين - عليهم السلام - خرجوا من الدنيا بالقتل ولم يَمُتْ أحدهم حتف أنفه، وممَّن مضى بعدهم مسموماً

(١) **الإرشاد**، ج ٢، ص٢٥٩.

(٢) **الإرشاد**، ج ٢، ص٣١١.

موسى بن جعفر - عليه السلام - وَيَقْوَى في النفس أمر الرضا - عليه السلام - وإن كان فيه شك، فلا طريق إلى الحكم فيمن عداهم بأنهم سُمُّوا أو اغتيلوا أو قُتِلوا صبراً، فالخبر بذلك يجري مجرى الإرجاف، وليس إلى تيقنه سبيل"[١].

ولم يشر الشيخ الطوسي أيضاً في كتابه «**تهذيب الأحكام**» إلى قتل حضرات الجواد والهادي والعسكري -عليهما السلام-[٢].

بعد هذه المقدمة نقول: جاء في بابنا هذا - الباب ١٣٠ من الكافي - ١٤ حديثاً، اعتبر المَجْلِسِيّ الأحاديث ١ و٥ و٦ و٧ و٨ و٩ و١١ منها ضعيفةً والأحاديث ٤ و١٢ و١٣ و١٤ مجهولةً والأحاديث ٢ و٣ و١٠ صحيحةً. أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فلم يُصحِّح من أحاديث هذا الباب سوى الأحاديث ٢ و٣ و١٠ فقط.

← **الحديث ١** - كما قلنا ضعيف وساقط من الاعتبار.

← **الحديث ٢** - خبر آحاد وليس فيه دلالة على النص.

← **الحديث ٣** - يرويه «مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى» -الذي عدَّهُ الشيخ الطوسي من الضعفاء- ويقول إن حضرة الجواد قال له: "يَا أَبَا عَلِيٍّ! ارْتَفَعَ الشَّكُّ، مَا لِأَبِي غَيْرِي". ونقول ما من مُنْكِرٍ لهذا الادِّعاء بالطبع، ولكن هذا لا يدلُّ على النصِّ الإلهيِّ على الإمام.

← **الحديثان ٤ و٧** - سند الحديثين في غاية الضعف وراويهما «الحسين بن قِيَامَا» الذي صرَّح الكليني أنه كان «واقفياً».

وبقية أحاديث هذا الباب -باستثناء الحديث العاشر- لم يُصَحِّحْها المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ. ورواتها أشخاص من أمثال «محمد بن علي» (الأحاديث ٦ و٧ و٨ و٩) و«محمد بن جمهور» (الحديث ١١)، و«علي بن محمد القاساني» (الحديث ١٤) وجميعهم ضعفاء وكذَّابون، أو من أمثال «جعفر بن يحيى» (الحديث ٤) و«محمد بن أحمد النهدي» و«محمد بن خلاد الصيقل»

---

(١) الشيخ المفيد، **تصحيح الاعتقاد**، ص ١٣١ - ١٣٢.

(٢) ولكن المشايخ في زماننا لا يملون القول في الإذاعات والصحف إن جميع الأئِمَّة إما مقتول أو شهيد ليثيروا بذلك عواطف العامة.

(الحديث ١٢) و«الْخَيْرَانِيّ» (الحديث ١٣) وجميعهم مجهولون!!

← **الحديث ١٠** - اثنان من رواته هما «مُحَمَّدُ بن يحيى» و«البرقي» اللذَين بيَّنا أحوالهما في هذا الكتاب[١]. والراوي الأول للحديث هو «صفوان بن يحيى»[٢]. وهو رجل ليس لأحاديثه وضعٌ جيدٌ والأحاديث التي أثنت عليه أثنت أيضاً على الكذاب المشهور «مُحَمَّدِ بن سِنَان»!! (**رجال الكِشِّيّ**، ص٤٢٣-٤٢٤)، ومن الطبيعي أن لا يوثَقُ بمثل هذا الثناء إطلاقاً، لأنه من المقطوع به أنه لا يمكن للإمام أن يعرب عن رضاه عن شخص مثل «مُحَمَّدِ بن سِنَان» الكذاب وأمثاله.

ومن المثير أن نعلم أن الكُلَيْنِيّ كرَّر هذا الحديث الذي يقول إن حضرة المسيح (ع) بُعِثَ في سن الثالثة من عمره مرَّةً ثانيةً في الحديث ٢ من الباب ٤٢ ولكنه قال هناك إن عيسى (ع) بُعِثَ وكان له أقل من ثلاث سنوات! والأعجب من ذلك أنه اعتبر في الحديث الأول من الباب ١٤٨ أن بعثة حضرة عيسى (ع) وقعت في سن السابعة من عمره!

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد في الجزء الثاني من كتابه «**الإرشاد**» الأحاديث ١ و٤ و٥ و٧ و٨ و٩ و١٣، إضافةً إلى الحديثين ٢ و١٠ في الصفحة ٢٧٧ فما بعد. وقد بيَّنَّا أن الأحاديث الأخيرة كلها ضعيفة أو مجهولة.

### ١٣١ـ بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الثَّالِثِ (ع)

جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يُصحِّح المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ أيًّا منها. واعتبر المَجْلِسِيّ الحديث ١ منها حسناً والحديثين ٢ و٣ مجهولين. ولا تدل أحاديث هذا الباب على النص الإلـهي على الأئِمَّة.

**الحديث ١** - الراوي الأول لهذا الحديث هو «**إِسْمَاعِيلُ بْنُ مِهْرَانَ**» وهو -طبقاً لما رواه الكِشِّيّ- شخصٌ مُتَّهَمٌ بالغلوّ. وقال عنه ابن الغضائريّ: "ليس حديثُهُ بالنَقِيّ، يَضْطَرِبُ تارةً ويَصْلُحُ أُخْرَى. ويَرْوِي عَنْ الضُّعَفَاء كَثِيراً.."[٣].

---

(١) للتعرُّف على أحوال هذين الراويين راجعوا فهرس الرواة في آخر الكتاب.

(٢) للتعرُّف على أحواله راجعوا الصفحات ٢٣٧ و ٣٠٠من الكتاب الحالي.

(٣) **رجال ابن الغضائري**، ج ١ ، ص ٢٣٦. (المُتَرْجِمُ)

فمن نماذج روايات «إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ» هذا: الحديثُ الذي يقول فيه: **"مَنْ مَضَى بِهِ يَوْمٌ وَاحِدٌ فَصَلَّى فِيهِ بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ وَ لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ، قِيلَ لَهُ يَا عَبْدَ اللهِ لَسْتَ مِنَ الْمُصَلِّين"!!.**[1] ومن رواياته أيضاً: **"مَنْ قَرَأَ الْمُسَبِّحَاتِ** (السور رقم ١٧، ٥٧، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٧٨) **كُلَّهَا قَبْلَ أَنْ يَنَامَ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يُدْرِكَ الْقَائِمَ وَإِنْ مَاتَ كَانَ فِي جِوَارِ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ ﷺ!"**[2].

← **الحديث ٢** - حديثٌ مجهول - كما قلنا - وَمِنْ ثَمَّ فهو غير جدير بالثقة والاعتماد. وبالنسبة إلى الحديث ٣ في هذا الباب راجعوا مقدِّمة الباب ١٣٠ (ص ٦٣٧-٦٤٢).

**تذكير**: ذكر الشيخ المفيد في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٢٩٨، الحديثَ الثاني في هذا الباب الذي قلنا إنه مجهولٌ، بشيء يسير من الاختلاف في اللفظ.

### ١٣٢ـ بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ

جاء في هذا الباب ١٣ حديثاً ليس منها حتى حديثٌ واحدٌ صحيحٌ!! واعتبر المَجْلِسِيّ الحديث ٥ ضعيفاً واعتبر بقية أحاديث الباب مجهولةً، والحديث ٨ مجهولاً كالمُوَثَّق. وصحَّح البِهْبُودِيّ الحديث الثامن وأورده في كتابه «صحيح الكافي» تحت رقم الحديث ١١٣.

يَتَبَيَّنُ من متون أحاديث هذا الباب أن المشكلةَ التي برزت زمنَ الإمام الصادق (ع) عادت لتبرز من جديد زمن الإمام الهادي (ع) مما اضطرَّ مُصَنِّعو الأئِمَّة مرَّةً ثانيةً إلى حلِّ هذه المشكلة بواسطة البِداء! ذلك أن الابن الأكبر للإمام الهادي «أبا جعفر محمَّد» الذي اُعْتُقِدَ في البداية أنه هو الإمام بعد الإمام الهادي تُوُفِّيَ في حياة أبيه، لذا قالوا: بدا لِلَّهِ والإمام هو «أبو محمَّد الحسن»!

يقول الشيخ عباس القمي: "وأما السيد محمد المُكَنَّى بأبي جعفر فكان معروفاً بجلالة القَدْر و نبالة الشأن، ويكفي في علوِّ مقامه أنه كان أهلاً لمنصب الإمامة وكان الابن الأكبر لحضرة الإمام علي النقي عليه السلام وكان الشيعة يظنُّون أنه الإمام بعد أبيه لكنه فارق الدنيا قبل وفاة أبيه"[3].

---

(١) **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٦٢٢، الحديث ١٠. وارجعوا كذلك إلى ص ٩٥ من الكتاب الحالي.

(٢) **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٦٢١، الحديث ٣.

(٣) الشيخ عباس القمي، **منتهى الآمال**، ج ٢، ص ٣٨٧.

إن أحاديث هذا الباب متناقضةٌ لا ينسجم بعضها مع بعض. فبعضها يشير إلى وقوع البداء لأجل حضرة العسكري (الأحاديث ٤ و٥ و٨ و٩ و١٠) وبعضها لا يشير إلى البداء ويدَّعي أن الإمام الهادي نص على إمامة حضرة العسكري منذ البداية (الحديثان ٢ و٧). الإشكال الآخر أن الحديث السابع جعل «أبا محمَّد الحسن» أكبر سنًّا من «أبي جعفر محمَّد»، وهذا يدلُّ على أن الكُلَيْنِيّ لم يكن مطَّلِعاً بشكل جيد على أحوال الأئِمَّة ! وإلا لعرف أن هذا الحديث غير صحيح.

وبالنسبة إلى الأحاديث ٤ و٥ و٨ و١٠ راجعو كتاب «**شاهراه اتّحاد**» [**طريق الاتِّحاد**] (ص ٢٥٥ فما بعد).

← **الحديث ١١** - إن هذا الحديث يُبْطِلُ أحاديث الباب التالي كُلَّها لأنه ينسب إلى حضرة الهادي قوله عن ابنه: "**وَإِلَيْهِ يَنْتَهِي عُرَى الْإِمَامَةِ وَأَحْكَامُهَا**". أي أن سلسلة الإمامة تنتهي[1] بحضرة العسكري[2].

← **الحديث ١٣** - بناء على هذا الحديث ادّعى «أبو هاشم دَاوُدُ بْنُ الْقَاسِمِ الجعفريُّ» - الذي سنعرِّف به في الباب القادم[3] - أن الإمام الهادي أخبر عن الغيب، وقال عن الإمام بعد حضرة العسكري: "إِنَّكُمْ لَا تَرَوْنَ شَخْصَهُ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ ذِكْرُهُ بِاسْمِهِ"!!! وينبغي أن نسأل: هل هكذا تكون حجة الله على خلقه فلا يراه أتباعه ولا يذكرون اسمَه؟! هل قال الله عن مثل هذا الشخص إنه إمام الأمة الإسلامية ومرشدها! **أَفَلَا تَعْقِلُونَ**؟

وقد كرَّر الكُلَيْنِيّ هذا الحديث الساطع (!) مرةً ثانيةً في الحديث الأول من الباب ١٣٥.

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد أحاديث هذا الباب الضعيفة والمجهولة كلُّها في كتابه «**الإرشاد**»،

---

(١) هذه الترجمة من المؤلف لجملة «إِلَيْهِ يَنْتَهِي..» غير دقيق، إذْ لا تفيد الجملة معنى توقف الإمامة عنده وانتهائها به، بل تفيد معنى وصول الإمامة إليه وصيرورتها إليه، نعم لو جاءت الجملة: "وَبِهِ تَنْتَهِي عُرَى الْإِمَامَةِ" لكان تفسير المؤلف للجملة صحيحاً. (الْمُتَرْجِمُ)

(٢) ولكن في بلدنا إذا أنكر شخصٌ إمام الزمان كفَّروه وربما حكموا عليه بالإعدام!

(٣) لقد عرَّف المؤلف بهذا الراوي وذكر عدداً من أحاديثه التي تدل على عدم وثاقته في ص ١٢٥ فما بعد من الكتاب الحاليّ، فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ. (الْمُتَرْجِمُ)

ج ٢، ص ٣١٤ فما بعد.

### ١٣٣ـ بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ إِلَى صَاحِبِ الدَّارِ (ع)

طبقاً لما أورده أخونا الأستاذ الفاضل المرحوم قلمداران في كتابه (**شاهراه اتّحاد**، ص ٢٨٧)، نقلاً عن كتاب «**المقالات والفرق**» تأليف سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي (ت ٣٠١ هـ)، وكتاب «**فرق الشيعة**» تأليف الحسن بن موسى النوبختي (ت ما بين ٣٠٠ و٣١٠ هـ). افترق الشيعة بعد وفاة حضرة العسكري (ع) إلى خمسة عشر فرقة كلها يدَّعي أنه من أتباع الإمام الحسن العسكري، ومنهم الفرقة التي يؤيدها الكُلَيْنِيّ ويدافع عنها. لقد ذكر الكُلَيْنِيّ أحاديث هذا الباب لإثبات وجود «مهديٍّ» هو الابن الصلبي للحسن العسكري وفي نظرنا جميع ما أورده من أحاديث ضعيف لا يُعتمد عليه.

ولكن قبل أن أبدي رأيي في أحاديث هذا الباب لا بد أن أذكِّر أن كاتب هذه السطور لا يعتقد بالمهدي ابن حضرة العسكري، وينكِر ولادة مثل هذا الشخص، ولكنني لا أقصد هنا أبداً إبداء وجهة نظري بشأن مصلح قد يظهر في المستقبل ويكون من ذرية بني هاشم وذرية النبيّ الأكرم ﷺ ويؤدي خدمات جليلة للإسلام، إلا أنني أذكِّر أنه لم تأتِ في القرآن الكريم أي إشارة إلى مثل هذا الشخص، والأحاديث التي تُشاهَد في كتب أهل السنة عن هذا الشخص إن لم تكن موضوعة فإنها تُشير إلى شخص آخر غير الابن الصلبي لحضرة العسكري ولا يمكن أن نطبّقها عليه إلا إذا أردنا أن نخدع العوامّ ونتكسّب بالدين![1]

إحدى مشاكل أحاديث هذا الباب هي تلك المشكلة ذاتها التي واجهها مصنِّعو الأئمَّة بعد وفاة الإمام الرضا (ع). كان حضرة الجواد وحضرة الهادي طفلَين غير بالغَين عندما تُوُفِّي أبواهما، ولو افترضنا وجود ابنٍ لحضرة العسكري أيضاً فإن هذا الابن المُفْتَرَض كان له من العمر خمس سنوات على أقصى حد عند وفاة أبيه الكريم! وهنا لا بد أن ننتبه إلى النقاط التالية:

**أولاً**: إن أمر زعامة الأمة الإسلامية وقيادة شؤونها لا يجوز أن يُقال فيه إن زعيم المسلمين وأسوتهم وصل إلى هذا المنصب، منصب الإمامة، في سنّ الخامسة أو السابعة من عمره أو أنه

---

(١) راجعوا كتابي «**بررسى علمى در احاديث مهدى**» [**تحقيق علمي في أحاديث المهدي**].

غاب عن الأنظار، ونحو ذلك من الكلام.

**ثانياً**: قال تعالى: **﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾** [النساء/ ٦]. فإذا لم يعتبر الله تعالى الطفل غير البالغ صالحاً للتصرُّف في أمواله وإدارتها، فكيف يعتبره صالحاً لإرشاد الأمة وإدارة دقّة أمورها؟!

وقال تعالى: **﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾** [الأنبياء/ ٧]. بناءً على ذلك، فإن الطفل الصغير وغير المُكَلَّف ليس رجلاً حتى يصحّ أن يكون قائدَ الأمَّة وزعيمَها.

تشبّث بعض الغلاة – هروباً من هذا الإشكال وبهدف أن يثبتوا أنّ الأئمَّة كانوا يعلمون كلَّ شيء في طفولتهم – بقصة حضرة يحيى الذي قال تعالى عنه: **﴿وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾** [مريم/ ١٢]، فقاسوا حضرات الجواد والهادي عليه!

وبطلان هذا القول واضح لأنه: **أولاً**: أنتم لا تقبلون بالقياس وتذمّون الذين يعملون به! **ثانياً**: قياسكم هذا قياس مع الفارق لأنكم قستم النبي على غير النبي. **ثالثاً**: لو رأيتم في كتب اللغة ومعاجمها أنّ من معاني «**الصبيّ**»: الطفل، فلا تتجاهلوا أن أهل اللغة قالوا أيضاً: إن «**الصبيّ**» هو الطفل الذي دون الفتى عُمْراً، وهو «**الغُلام**» أيضاً. بل ذكروا أيضاً أن «**الصبيّ**» يُقال للتلميذ الذي يتعلَّم لدى أستاذه حرفةً. لذا نسأل: بأي دليل تقولون إن حضرة يحيى (ع) لما آتاه الله الحكمة لم يكن صبياً يافعاً في آخر سنوات الصبا وبداية الشباب، بل كان عمره ٣ أو ٥ أو ٧ سنوات فقط؟! لأن الإنسان ذي الثلاث سنوات من العمر أو الخمسة طفلٌ. صحيح أنّه يمكن أن يُقال لكل طفلٍ صبيٌّ، ولكن لا يمكن أن يُقال لكل صبيٍّ طفلٌ (كل جوزة كروية وليس كل شيء كروي جوزة).

**رابعاً**: لو انتبهنا إلى الآية ١٢ من سورة مريم المباركة لأدركنا بوضوح أن القرآن استثنى حالة يحيى عليه السلام، ولهذا السبب صرَّح "أننا آتيناه الحكم صبيّاً"، ولم يقل آتيناه الحكم طفلاً (فتأمَّل)، وسبب تصريحه بذلك الأمر أن يحيى كان شخصاً استثنائيًّا فذَكَره القرآنُ بوصفه معجزةً من جانب الله تعالى وإلا لما كان هناك من ضرورة أو أهمية لبيان السن الذي أوتِيَ فيه الحكمة، كما نرى أن الله لم يذكر هذا الأمر في حق الأنبياء الآخرين. إن رب العالمين فاعل مختار وكما يمكنه أن

يعطي النُّبُوَّةَ لبعض عباده في سنّ الكهولة يمكنه أيضاً أن يعطيها لبعض عباده في سن الصِّبا. لكن الأصل يبقى ما جاء في الآية ٦ من سورة النساء. ولو كان هناك استثناء آخر من هذا الأصل غير حضرة يحيى (ع) لأشار إليه القرآن قطعاً، لأن الله تعالى لم يمتنع عن ذكر هذا الاستثناء المتعلّق بالأمم السابقة، فلو كان هناك شخص بين زعماء الأمّة المنصوبين من الله سيظهر ويكون فيه هذا الاستثناء لأشار إليه القرآن، لأن ذِكْرَهُ أهم وأكثر فائدة للمسلمين من ذِكْرِ حضرة يحيى عليه السلام وأكثرُ ضرورةً لهداية المسلمين وعدم وقوع الاختلاف بينهم.

**خامساً**: كان نيل الحكمة والنُّبُوَّة في أيام الصبا معجزةً لحضرة يحيى عليه السلام، وكما قلنا سابقاً، لا يمكننا أن ننسب معجزةَ كلِّ نبيٍّ إلى الأنبياء الآخرين دون دليل يثبت ذلك، فمثلاً لا يمكننا أن نقول إن حضرة موسى كلَّم الناس في المهد بدليل أن حضرة عيسى فعل ذلك، كما أنه لا يمكننا أن نقول إنَّ عصا عيسى تحوَّلت إلى ثعبان لأن عصا موسى تحولت ثعباناً، أو نقول إن النبيّ الأكرم ﷺ أصبح نبياً في طفولته لأن حضرة يحيى بُعِثَ وهو صبي!! إضافةً إلى ذلك، فإن ما تفعلونه ليس إثبات معجزة نبيٍّ لنبيٍّ آخر بل إثبات معجزة نبيٍّ لشخص ليس بنبيٍّ!

**سادساً**: كما قلنا سابقاً ليس نقاشنا هنا حول «**إمكان**» هذه القضية، بل حول «**وقوعها وتحققها فعلاً**» في غير مورد حضرة يحيى (ع).

نعم، بعد هذه المقدمة نقول: يشتمل هذا الباب على ستة أحاديث، لم يُبْدِ المَجْلِسِيّ رأيه حول الحديث الأول واعتبر الحديث ٢ صحيحاً والأحاديث ٣ و٤ و٥ ضعيفةً والحديث ٦ مجهولاً. ولم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ أيًّا من أحاديث هذا الباب سوى الحديث الثاني فقط. وكما قلنا، إن الحديث الحادي عشر في الباب السابق يبطل جميع أحاديث هذا الباب.

← **الحديث ١** - راويه «محمد بن علي بن بِلال» الذي عدّه علماء الرجال ملعوناً هو والشلمغاني، وذلك لأنه كان يجمع من الناس أموالاً شرعية ثم ادّعى البابيّة وأكل الأموال كلها، أي كما فعل «زياد بن مروان القندي»[1] ونظائره.

← **الحديث ٢** -مرويٌّ عن «أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري»، الذي لم يعتبره النجاشي

(١) راجعوا ما ذكرناه بشأنه في الصفحات ١٩٧، ٤٢٣، و ٦٥٦ من الكتاب الحالي.

صاحب كتاب ورواية وقال عنه إن رواياته تدل على ارتفاع في القول. وقال الأستاذ البِهْبُودِيّ أيضاً موضِّحاً كلام النجاشي:

"ومعنى كلامه هذا - وهو الحقّ الصريح - أن الروايات التي تدلُّ على موقعه وجلالته عند هؤلاء الأئِمَّة، إنما هي روايات رواها أبو هاشم داود بن القاسم الجعفري نفسه لا يشهد على ذلك روايات غيره! فرواياته إن كانت مكذوبة عليه، فهو. وإلا فرواياته تدل على أنّه كان مرتفع القول في الأئمَّة، وهذا قَدْحٌ فيه وفي رواياته. ولكن الظاهر من تاريخ حياته أن الرجل لم يكن صاحب حديثٍ ولا روايةٍ وكتابٍ، بل كان من الرجال السائسين المعاشرين لأبناء الدولة يتآمر تارةً مع السلطان في أمور بني هاشم والعلويين، وتارة مع المخالفين في القيام والثورة عليهم، ولذلك أخرجوه إلى سامراء سنة ٢٥٢ وبقي فيها حتى مات سنة ٢٦١.....

وعندي أن كتابه ملصوق به، ولذلك لم يروه الثقات الأثبات وإنما يرويه الرجال الضعفاء كإسحاق بن محمد النخعي وسهل بن زياد الآدمي ومحمد بن الوليد شباب الصيرفي وأحمد بن أبي عبد الله البرقي، **وِجادةً**[١]. ولو قلنا بأن كتابه صحيح لدلَّت رواياته على القدح العظيم في نفسه وسقط الاحتجاج بحديثه مطلقاً كما صرَّح بذلك أبو عمرو الكِشِّيّ في كلامه المتقدِّم"[٢].

ومتن الحديث معلولٌ أيضاً، إذْ جاء فيه أن «أبا هاشم» سأل حضرة العسكري (ع): "هَلْ لَكَ وَلَدٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. فَقُلْتُ: فَإِنْ حَدَثَ بِكَ حَدَثٌ فَأَيْنَ أَسْأَلُ عَنْهُ؟ قَالَ: بِالْمَدِينَةِ!!"، في حين أن الإمام الثاني عشر غاب في سامراء، ولم يسكن المدينةَ أبداً!

← **الحديثان ٣ و٤** - حديثان ضعيفان كرَّرهما الكُلَيْنِيُّ في الحديثين ١٢ و ١٤ من الباب التالي (الباب ١٣٤).

← **الحديث ٥** - راجعوا بشأن هذا الحديث ما ذكرناه من أمور في الباب ١٣٥. وقد كرر الكُلَيْنِيّ هذا الحديث الضعيف في الحديث الأول من الباب ١٨٢.

← **الحديث ٦** - يقول هذا الحديث: ... عَنْ الْحُسَيْنِ وَمُحَمَّدٍ ابْنَيْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ [شخصان

---

(١) راجعوا حاشية الصفحة ٢٢٥ من الكتاب الحالي.

(٢) الشيخ محمد باقر البهبودي، **معرفة الحديث**، مركز انتشارات علمى و فرهنگى، ص ٢٥١.

مجهولان] عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَبْدِيِّ مِنْ عَبْدِ قَيْسٍ [شخص مهمل] عَنْ ضَوْءِ بْنِ عَلِيٍّ الْعِجْلِيِّ [شخص مهمل أيضاً] عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ فَارِسَ سَمَّاهُ [ولم يذكر الرواة اسمه!].

فالحاصل أن هذا الحديث روايةُ مجهول عن مجهول عن مجهول عن مجهول أنه رأى الابن الرضيع لحضرة العسكري (ع)!!

بالله عليكم هل يُسَمَّى هذا حديثاً؟!! صدق من قال: الغريق يتشبَّث بكل حشيش!

وقد كرر الكُلَيْنِيّ متن هذا الحديث الساطع مرة ثانية في الباب ١٨٢ الحديث الثاني.

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد الحديثين ٣ و٤ في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٥١ و٣٥٣.

### ١٣٤- بَابٌ فِي تَسْمِيَةِ مَنْ رَآهُ (ع)

جاء في كتب التاريخ أن أم حضرة العسكري (ع) وأخوه ذهبا إلى القاضي وشهدا أن حضرته لم يخلِّف ولداً، وقيل بالطبع إن إحدى إماء حضرة العسكري وتُدعى «صقيل» كانت حاملاً، لذا أخذها المعتمد العباسي يوماً إلى منزله وجعلها تحت إشراف زوجاته وبناته الموثوقات وزوجات القاضي فلما تأكد من عدم حملها تم تقسيم ميراث حضرة العسكري -طبقاً لحكم القاضي- بين والدته وأخيه. أما الكُلَيْنِيّ فيدعي أن ذلك الشخص الجليل (أي حضرة العسكري) كان له وَلَدٌ بدليل أن أفراداً مجهولين وضعفاء قالوا ذلك!

وللأسف فإن العوام يقبلون كثيراً من الأقوال ويصدِّقونها دون تحقيق وتَفَحُّص وتأمُّل، وأحد الأمثلة على عدم تحقيق الناس في الأخبار التي يسمعونها الحادثةُ التي جرت لكاتب هذه السطور في مدينة «آباده» (مدينة بين أصفهان وشيراز) عندما كان لي ٣٥ سنة من العمر وظن الناس هناك أنني الإمام الغائب![1]

هذا في حين أننا مأمورون حسب تعاليم الإسلام أن لا نقبل خبراً أو عقيدةً إلا بعد التحقُّق منها وأن لا نعتمد على الأخبار غير الموثوقة ولو كان عددها كبيراً. قال تعالى: ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا**﴾ [الإسراء/ ٣٦].

---

(١) حكيتُ تلك الحادثة في كتابي «**سوانح أيام**» ص٣٤، كما أنه من المفيد في هذا الصدد مطالعة كتاب «**زيارت و زيارتنامه**» [زيارة المزارات وأدعية الزيارات] تأليف المرحوم الأستاذ حيدر علي قلمداران، الصفحة ٣٥٧ فما بعد.

نعم، أورد الكُلَيْنِيّ في هذا الباب ١٥ حديثاً، اعتبر المَجْلِسِيُّ الحديث ١ صحيحاً، والحديث ٧ صحيحاً أو مجهولاً، والأحاديث ٢ و٣ و٥ و٦ و٨ و٩ و١٠ و١١ و١٣ و١٤ و١٥ مجهولةً، والحديثين ٤ و١٢ ضعيفين[1]. ولم يُصحّح الأستاذ البِهْبُودِيّ سوى الحديث الأول في هذا الباب واعتبر سائر أحاديث الباب غير صحيحة.

← **الحديث ١** – طبقاً لهذا الحديث زعم أوَّلُ مُدَّعٍ لنيابة الإمام والوكالة عنه يعني: «**أَبُو عَمْرٍو عثمانُ بْنُ سعيدٍ الْعَمْرِيُّ**» أنه رأى ابن حضرة الحسن العسكري (ع)! ولكن، هل قول شخص يدعي النيابة ويأخذ الأموال من الناس تحت هذا العنوان حجةٌ وقابلٌ للاعتماد عليه!؟ ألا تعلمون أن شهادة المدعي على أمر له فيه مصلحة لا تُسمَع ولا تُقبَل؟!

في هذا الحديث قال وكيل الإمام: يَحرُم ذكر اسم الإمام كي لا يقع الإمام بيد الظَّلَمَة! فنقول:

**أولاً**: إن اسمَ الإمام لم يكن اسماً خاصاً به فقط بل كان اسمه –حسب قولكم– «محمداً» وهو اسمٌ يتسمَّى به آلاف الناس. فلماذا لا يجوز التلفظ بهذا الاسم، إذا كان المقصود منه الإمام الثاني عشر؟!

**ثانياً**: ماذا يستفيد الناس من إمامٍ لا تعرفه الأمة ولا تراه وحتى لا تستطيع أن تتلفَّظ باسمه؟ وهل يُعتبر مثل هكذا شخص حجةً لِلَّهِ؟!

**ثالثاً**: أنتم تقولون إن الإمام غاب ليُخَلِّصَ نفسَه من يد الظلمة! فنسأل لماذا لا يظهر اليوم بعد أن أصبحت إيران بيد نائبه وأصبح الناس مطيعين له ويقولون ليل نهار «عجل الله تعالى فرجه الشريف» ويخاطب المشايخ الإمام الغائب بعبارة «أرواح العالمين لتراب مقدمه الفداء» أو «روحي له الفداء»؟!

**رابعاً**: إذا تحجَّجتم بأن الناس لا يزالون غير مؤهلين وغير لائقين لظهور الإمام فنسأل لماذا كان الناس في زمن حضرة العسكري وحضرة الهادي و..... مؤهلين ولائقين بأن يكون الإمام ظاهراً بينهم، أما الناس في زماننا فليسوا مؤهَّلين لذلك؟ أخبرونا بشكل دقيق أي خصوصية كانت في الناس زَمَنَ هارون الرشيد أو المتوكل العباسيَّيْن لم تكن لدى الناس في زمن المجلسي أو

(١) إن الحديث الرابع في هذا الباب هو ذاته الحديث الرابع في الباب ١٣٣ الذي صرَّح المَجْلِسِيّ هناك بضعفه.

ليست لدى الناس في زماننا؟

إن أحاديث هذا الباب جميعَها معلولةٌ لا تتمتع بوضع جيد، ومن جملتها أنه جاء في الحديث السابع أن «أبا عبد الله بن صالح» رأى الإمام (الثاني عشر) عند الحجر الأسود! فنسأل: كيف عرف الإمامَ وهل سبق أن رآه من قبل؟ فإن قلتم: إنه كان من وكلاء الإمام أو كان على صلة بوكلائه قلنا: في الحالة الأولى لا يكون كلامه سوى شهادة مدعي في أمر يعود نفعه عليه، وفي الحالة الثانية نسأل: وهل كان الوكلاء يُرُونَ الإمام للناس حتى يكونوا قد أظهروه للناس من قبل كي يمكن لهذا الراوي أن يتعرَّف عليه أثناء الحج!

ويقول الحديث التاسع إن «جعفر بن علي» الذي يسميه الشيعة «جعفر الكذاب» رأى الإمام الثاني عشر مرتين! وفي الحديث الحادي عشر يقول الراوي أن أحد جنود الظلمة رآه. والحديث الثاني عشر هو الحديث الثالث في الباب ١٣٣ ذاته الذي حُذِفت من آخره كلمة «بعدي». والحديث الرابع عشر هو خلاصة للحديث الثاني في الباب ١٨٢ الذي جاء جزء منه في الحديث السادس من الباب السابق ١٣٣.

ليت شعري! هل يثبت شيء بادعاء أفراد مجهولين؟ وهل يتم إعلان أصول الدين للأمة بهذه الطريقة الواهية والضعيفة؟

### ١٣٥ـ بَابٌ فِي النَّهْيِ عَنِ الِاسْمِ

كما لاحظنا في الحديث الخامس من الباب ١٣٣ ذُكِر اسمُ ابن حضرة العسكري (ع) بصورة «م ح م د». وسبب ذلك أحاديثٌ نقلها الكُلَيْنِيّ في هذا الباب تنص على عدم جواز ذكر اسم الإمام الثاني عشر.

ادُّعِيَ في الباب ٦٥ من الكافي أنَّ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ إمامَ زمانه كان دينه وإيمانه ناقصين ولم يعبد الله كما يجب، فإن مات على هذه الحال مات على الكفر ولم ينل من ثواب أعماله شيئاً. ولكن في هذا الباب يسعى الرواة أن لا يُعَرِّفوا الإمامَ للناس، ويقولون لهم لا تتلفظوا باسمه. فكيف سيعرفه الناس إذن ويستفيدوا منه؟!

جاءت في هذا الباب أربعة أحاديث، اعتبر المَجْلِسِيّ الحديث ١ مجهولاً والحديث ٣ مُوَثَّقاً

والحديث ٤ صحيحاً ولم يُبْدِ رأيه حيال الحديث الثاني. أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فاعتبر جميع أحاديث هذا الباب غير صحيحةٍ.

أول أحاديث هذا الباب هو الحديث الثالث عشر في الباب ١٣٢ الذي أعاده الكُلَيْنِيّ هنا. حول الحديث الثاني راجعوا الأمور التي ذكرناها في الباب ١٣٤. الحديث الثالث في غاية الضعف فعلاوةً على أن في سنده «ابْنَ فَضَّالٍ» الواقفي المُعَادي للإمام الرضا (ع)، فإن في سنده أيضاً: «**جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الأسدي**» الذي كان -كما عرفنا سابقاً[1]- معتقداً بالجبر والتشبيه خلافاً لعقيدة الشيعة، فلا يوثق برواياته. كان هذا الرجل يروي أحاديثه عن ضعفاء من أمثال: محمد بن إسماعيل البرمكي وسهل بن زياد وقاسم ابن الربيع وموسى بن عمران النخعي..... وهذا بحد ذاته سبب للطعن بالراوي. فإن قيل إن المراد من الراوي الثالث هو «**جعفر بن محمد مالك**» قلنا وهذا الراوي أيضاً من الضعفاء حسب قول النجاشي والغضائري[2].

في الحديث الرابع قيل: إن الإمام الصادق (ع) قال: "صَاحِبُ هَذَا الْأَمْرِ لَا يُسَمِّيهِ بِاسْمِهِ إِلَّا كَافِرٌ!". (وهذا يشبه الأحاديث الأول والخامس والتاسع التي جاءت في فصل «نظرة على أحاديث النص وتقييم درجتها من الصحة» في كتاب «**شاهراه اتِّحاد**» [**طريق الاتِّحاد**]).

إضافةً إلى ذلك، نقول لقد ذكر الله تعالى في كتابه مناط الكفر والإيمان وقال: ﴿**وَمَنْ يَكْفُرْ**

---

(١) راجعوا الصفحة ٩٥ و ص ٣٦٢ من الكتاب الحالي.

هذا ما قاله المؤلف وأقول: الواقع إن المؤلف هنا خلط بين «**محمدِ بْنُ جعفرٍ بن محمد بن عون الأسدي أبي الحسين الكوفي**» الذي وصفه النجاشي بأنه كان يقول بالجبر والتشبيه وأنه يروي عن الضعفاء، وبين أبيه **جعفرٍ بن محمد بن عون الأسدي** الذي وصفه النجاشي وغيره بأنه كان وَجْهاً، ولم يجرحوه. (المُتَرْجِمُ)

(٢) قال النجاشي في **رجاله** (ص٢٢٥): "**جعفر بن محمد بن مالك بن عيسى.. كوفي.. كان ضعيفاً في الحديث. (قال) أحمد بن الحسين: كان يضع الحديث وضعاً ويروي عن المجاهيل وسمعت من قال: كان أيضاً فاسد المذهب والرواية**". وقال ابن الغضائري عنه كما جاء في «**مجمع الرجال**» للقهپائي (ج٢، ص٤٢): (غض): جعفر بن محمد بن مالك بن عيسى بن شابور، كذاب، متروك الحديث جملة، وكان في مذهبه ارتفاع ويروي عن الضعفاء والمجاهيل وكل عيوب الضعفاء مجتمعةٌ فيه!.". وأورده ابن داود في **رجاله** (ص ٤٣٤) في عداد المجهولين والمجروحين وكرَّر عبارة ابن الغضائري والنجاشي بحقه. (المُتَرْجِمُ)

بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء/ ١٣٦].

فهل الإمام أو ذكر اسمه أصل من أصول الدين حتى يكون ذكر أو عدم ذكر اسمه سبباً لكفر الإنسان؟! أليس من الواجب أن يبيِّن اللهُ تعالى الكفر والإيمان وأن لا يُتْرَك بيان ذلك إلى رواة الكُلَيْنِيّ؟

## ١٣٦- بَابُ نَادِرٌ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ

يشتمل هذا الباب على ثلاثة أحاديث، الحديثان ١ و٢ منها -حسب قول المَجْلِسِيّ- ضعيفان، والحديث ٣ مجهولٌ. ولم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ أياً من أحاديث هذا الباب!

ينظر العوام إلى كلِّ كلام جاءت في صدره عبارة «قال الإمام» بعين الإعجاب ويتخيلون أن الكلام الذي سيُذكَر بعدها مليءٌ بالعلم والأسرار. ويحاول علماءٌ مثل المَجْلِسِيّ أيضاً أن يُوَجِّهوا كلَّ ما يُنسَبُ إلى الأئِمَّةِ من أحاديث ويدافعوا عنها ويزينوها في أعين الناس ونجد أن القيمة والأهمية التي يعطونها لمثل هذه الأحاديث -التي ثمَّةَ شكٌّ كبيرٌ وحقيقيٌّ في صدق انتسابها إلى أئمة الدين- تفوق كثيراً القيمة والأهمية التي يُولُونها لكلام الله، ونجد أنهم لا يتمعَّنُون في كلام رب العالمين ولا يتأمَّلونه ويتفكَّرون به ذلك التمعُّن والتفكير الذي يفعلونه مع الأحاديث.

ينبغي أن نقول إن الإسلام دينٌ لأهل العالم جميعهم ويريد الهداية لجميع الخلق، ولا ريب أن كلام الإسلام سهل يسير، وأن الله تعالى أعلم من كل ناطق وأقوى بياناً وأقدر على توضيح كلامه بشكل مُيَسَّر من كل أحدٍ آخر، وهو قادر على بيان حتى الأمور العميقة والدقيقة بشكل مباشر وغير مبهم بنحوٍ يمكن للجميع أن يفهموه ويستفيدوا منه **وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللهِ بِعَزِيزٍ**. ولذلك قال تعالى بشكل متكرر في القرآن: ﴿**وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ**﴾ [القمر/ ١٧، ٢٢، ٣٢ و٤٠]. بناء على ذلك فإن جميعَ هذه الأحاديث المعقدة والملغزة والمبهمة التي يروونها عن الإمام ويذكرونها في الكُتُب، مخالفةٌ لمنهج القرآن وطريقته.

يسعى الكُلَيْنِيّ في هذا الباب والباب الذي بعده إلى بيان تكليف الناس وواجبهم في زمن الغَيْبَة، ولكن رواة الكُلَيْنِيّ ذكروا أموراً ليس بينها أيُّ ترابط.

← **الحديث ١** - جاء في الحديث الأول: "أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعِبَادُ مِنَ اللهِ جَلَّ ذِكْرُهُ وَأَرْضَى

مَا يَكُونُ عَنْهُمْ إِذَا افْتَقَدُوا حُجَّةَ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُمْ وَلَمْ يَعْلَمُوا مَكَانَهُ!!".

أي أن الذي لا يصل إلى الحجة هو أفضل العباد؟!! فنقول: أليس الذي يعتبر القرآن حُجَّةً ولم يضيِّعْهُ أفضلَ العباد؟! بالله عليكم هل هذا حديث؟!! إذا كانت الحجة حجة إلهية فهي واضحة بينة ومحددة قطعاً أما الحجة الضائعة مجهولة المكان فليست حجَّةً أصلاً ولا فائدة منها للأمة.

طبعاً يقول الخرافيون من أمثال المجلسي: إن مجرد الاعتقاد بوجود الحجة ولو كان مجهولاً ومختفياً وراء ستار الغيب فضيلةٌ في حد ذاته ويُعتبَر من أركان الدين وذلك مثل الأشخاص الذين كانوا في زمن رسول الله ﷺ ولكنهم لم يروه ﷺ ومع ذلك كانوا يؤمنون بصدقه وحقيقة نبوته ورسالته.

ونقول رداً على ذلك: **أولاً**: إن كتاب الله هو الذي يبيِّن لنا أصول الإيمان وأركان الدين لا رواة الكُلَيْنِيّ معلومو الحال، وقد نصَّ القرآن الكريم على وجوب الإيمان بنبوة النبيِّ ﷺ ولكنه لم يذكر شيئاً حول الإمام مجهول المكان. فقياسكم قياسٌ مع الفارق.

**ثانياً**: إن الأشخاص الذين لم يروا رسول الله ﷺ ولكنهم كانوا يعلمون صدقه ويؤمنون بحقيقة رسالته كان لديهم إمكانية الاطلاع على تعاليمه وأقواله وأفعاله، وهذا الموضوع بحدّ ذاته كان مفيداً لهم وسبباً لهدايتهم، وذلك لأن الاعتقاد بالرسول الأكرم ﷺ إنما يكون مفيداً إذا كان باعثاً للمؤمن إلى السعي إلى كسب العلم والمعرفة بتعاليمه بهدف الاقتداء به، أي أن مُجَرَّد التصديق بوجود النبيّ دون الجهاد والمجاهدة للاستفادة من تعاليمه ليس فضيلةً.

أما بالنسبة إلى الإمام الثاني عشر فليس بأيديكم أيُّ قولٍ أو فعل مُسْتَنِدٍ إليه على نحوٍ موثوقٍ ويمكن الاعتماد عليه، ولو أراد الناس الذين يؤمنون بوجود الإمام القائم أن يقتدوا به فليس لديهم أي وسيلة للوصول إلى أقواله وآرائه ليقتدوا بها.

**ثالثاً**: لنفترض أن مجرّد الإيمان بوجود نبيٍّ وصدق رسالته وحقيقتها مفيد لعدد قليل من عباد الله المعذورين الذين لم يكن مُتاحاً لهم أن يستفيدوا من تعاليم الرسول الأكرم ﷺ، لكن هذا الأمر لا ينطبق على الأكثرية الساحقة من الأمّة، أما بالنسبة إلى إمامكم القائم فإن الأمة كلها

لا تملك القدرة على الاستفادة من تعاليمه وهو إمامٌ لم يترك آثاراً أو كتباً كي يعمل الناس بها.

في آخر هذا الحديث يقول: **"وَقَدْ عَلِمَ اللهُ أَنَّ أَوْلِيَاءَهُ لَا يَرْتَابُونَ وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُمْ يَرْتَابُونَ مَا غَيَّبَ حُجَّتَهُ عَنْهُمْ طَرْفَةَ عَيْنٍ!"**

يعني مثلاً لو قيل بعد ألف سنة أخرى إن الحجَّة غائبٌ فعلى الشيعة - إن أرادوا أن يكونوا من أولياء الله المقرَّبين - أن لا يرتابوا في الأمر! وينبغي أن نقول: من المقطوع به أن الله لا يمكن أن يقول مثل هذا الكلام، لأنه من الطبيعي أن يشك الإنسان في حُجَّةٍ لم تأتِ بشأنه أيُّ إشارة في القرآن، ولم يأتِ في الأحاديث الصحيحة والمعتبرة أي ذكرٍ لاسم ابن حضرة العسكري، بل دلائل التاريخ - كما ذكرنا في الباب ١٣٤ - تثبت عدم ولادته، ولم يرَهُ أحدٌ من آبائه ولا أجداده ولا أجداد أجداده و......، فلو لم يشك الإنسان بوجود مثل هذه الشخصية لوجب أن نشكَّ في صحَّة عقله! اللهم إلا أن نقول إن العُقلاء يرتابون فعلاً، إلا أنهم في نظر رواة الكُلَيْنِيّ، لا يرتابون! لأنهم كشأن رواة الكليني، لا عقل لهم ويعتبرون النظام الإلـهي قائماً على التخفي وإثارة الشك!

← **الحديث ٢** - الحديث الثاني أيضاً يتضمَّن تناقضاً في متنه، ففي بداية الحديث جاء عن الإمام: **"عِبَادَتُكُمْ فِي السِّرِّ مَعَ إِمَامِكُمُ الْمُسْتَتِرِ فِي دَوْلَةِ الْبَاطِلِ وَتَخَوُّفُكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ فِي دَوْلَةِ الْبَاطِلِ وَحَالِ الْهُدْنَةِ أَفْضَلُ مِمَّنْ يَعْبُدُ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ ذِكْرُهُ فِي ظُهُورِ الْحَقِّ مَعَ إِمَامِ الْحَقِّ الظَّاهِرِ فِي دَوْلَةِ الْحَقِّ!"**.

عندئذٍ يسأل الراوي فيقول: **"قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! فَمَا تَرَى إِذاً أَنْ نَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ الْقَائِمِ وَيَظْهَرَ الْحَقُّ وَنَحْنُ الْيَوْمَ فِي إِمَامَتِكَ وَطَاعَتِكَ أَفْضَلُ أَعْمَالًا مِنْ أَصْحَابِ دَوْلَةِ الْحَقِّ وَالْعَدْلِ؟!"**.

ورغم أن كلام السائل هذا لا يُخالِف ما قرَّره الإمام في أول الحديث إلا أن الإمام تعجَّب من كلامه فقال له على سبيل الاستنكار: **"سُبْحَانَ اللهِ! أَمَا تُحِبُّونَ أَنْ يُظْهِرَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْحَقَّ وَالْعَدْلَ فِي الْبِلَادِ؟!"**.

ثم يعود الإمام من جديد إلى مخاطبة الراوي قائلاً: **"أَمَا وَاللهِ يَا عَمَّارُ لَا يَمُوتُ مِنْكُمْ مَيِّتٌ عَلَى الْحَالِ الَّتِي أَنْتُمْ عَلَيْهَا إِلَّا كَانَ أَفْضَلَ عِنْدَ اللهِ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ شُهَدَاءِ بَدْرٍ وَأُحُدٍ**

فَأَبْشِرُوا!".

في رأينا، لا يمكن قطعاً لذلك الإمام الهُمام أن يقول مثل هذا الكلام، لأن شهداء بدر وأحد الذين كانوا من المهاجرين والسابقين في الإيمان وأعزّوا الإسلام ونصروه في زمن غربته، أُثني عليهم في القرآن الكريم وفي الأحاديث الصحيحة الْمُعْتَبَرَة ثناءً عظيماً، في حين لم يُذْكَر رُواة الكُلَيْنِيّ إلا في أحاديث ضعيفة.

بالطبع لا يمكننا أن نتوقع من راوي هذا الحديث «**عَمَّارٍ السَّابَاطِيِّ**» شيئاً أفضل من هذا الكلام (راجعوا بيان حال هذا الراوي في الصفحة ٥٦٥) فقد كان فطحيًّا، وكان إمامه «عبد الله الأفطح» نفسه لا يتمتَّع بنصيب وافر من العلم، فما بالك بمأمومه «عَمَّارٍ السَّابَاطِيِّ»!

← **الحديث ٣** - ينسب «سهل بن زياد» الكذّاب نقلاً عن أحد أصحاب أمير المؤمنين علي عليه السلام الذي لم يذكر لنا اسمه ولا نعلم عن حاله شيئاً، إلى حضرة عليٍّ (ع) كلاماً مُبْهَماً ذكر فيه أوصافاً لأشخاص لم يبيّن لنا مصداقها ولم يذكر لنا اسماً، وكل إنسان يستطيع أن يعتبر أن تلك الأوصاف تنطبق عليه فيدّعي الإمامة ويفتتح دُكّاناً للاسترزاق من هذا الطريق! ولا يمكننا أن نتوقّع بالطبع حديثاً أفضل من هذا من «سهل بن زياد». وقد أعاد الكُلَيْنِيُّ ذكر أقسام من هذا الحديث ضمن الحديث ١٣ من الباب التالي.

## ١٣٧ـ بَابٌ فِي الْغَيْبَةِ

جاء في هذا الباب ٣١ حديثاً، اعتبر المَجْلِسِيّ الأحاديث ١ و٩ و١١ و١٢ و٢٢ و٢٦ مجهولةً أو ضعيفةً، والأحاديث ٢ و٣ و٥ و٧ و١٣ و٢١ و٢٣ مجهولةً، والأحاديث ٦ و١٤ و٢٠ و٢٩ و٣٠ و٣١ ضعيفةً، والحديث ١٦ ضعيفاً أو مُوَثَّقاً والحديثين ٤ و١٠ حسنين، والحديث ٨ مُوَثَّقاً والحديث ١٨ مُوَثَّقاً كالصحيح، والحديث ١٩ مُوَثَّقاً والحديثين ٢٤ و٢٨ مُرْسَلين، والحديث ٢٥ مُرْسَلاً كالصحيح، والأحاديث ١٥ و١٧ و٢٧ صحيحةً. ولم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ إلَّا الأحاديث ٨ و١٠ و١٩ فقط واعتبر بقيةَ أحاديث الباب كلَّها غيرَ صحيحةٍ.

← **الحديث ١**- «جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ» من الضعفاء، يروي عَنِ «الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّيْرَفِيِّ» الذي كان من مؤيدي وأنصار «الواقفة» بشدة، وقد تجرّأ على حضرة الهادي (ع)

ووصمه بأنه ساحر. يروي مثل هذا الشخص عَنْ «صَالِحِ بْنِ خَالِدٍ» المجهول عن «يَمَانٍ التَّمَّارِ» المُهمَل. يعني لدينا رواية مجهول عن واقفي عدوّ للإمام الرضا وأبنائه، يروي عن مجهول آخر عن فرد مهمل حديثاً!! بالله عليكم هل هذا يُعْتَبَر مُسْتَنَداً ودليلاً؟!

← **الحديث ٢** - يدَّعي أن الإمام الكاظم (ع) قال لأخيه: " **إِنَّهُ لَا بُدَّ لِصَاحِبِ هَذَا الْأَمْرِ مِنْ غَيْبَةٍ.......** **يَا بُنَيَّ عُقُولُكُمْ تَصْغُرُ عَنْ هَذَا وَأَحْلَامُكُمْ تَضِيقُ عَنْ حَمْلِهِ وَلَكِنْ إِنْ تَعِيشُوا فَسَوْفَ تُدْرِكُونَهُ!**".

إن لم يدرك سيدٌ جليلُ القَدْر كعليٍّ بن جعفر (رحمه الله) ذلك الأمر، فماذا ننتظر من الآخرين؟ إن الله لم يرد من الناس الإيمان بأمر أكبر مما تستطيع عقولهم حمله وتضيق عن إدراكه.

إضافة إلى ذلك لو كان الإمام «موسى بن جعفر» (ع) يعلم الغيب لعلم أن أخاه لن يدرك الحفيد الخامس من أحفاده، ولن يبقى حياً حتى ذلك الوقت، وَمِنْ ثَمَّ لما قال: "**وَلَكِنْ إِنْ تَعِيشُوا فَسَوْفَ تُدْرِكُونَهُ**". وهذا الإشكال نجده في الأحاديث ٥ و٢٢ و٢٣ أيضاً إذ يبدو أن حضرات الصادقَين - عليهما السلام - لم يكونا يعلمان هل سيبقى مخاطَبوهما أحياء حتى زمن الإمام القائم أم لا، لذا كانا يقولان لمن يخاطبونه: "**إِذَا أَدْرَكْتَ هَذَا الزَّمَانَ**" ونحو ذلك من العبارات.

← **الحديثان ٣ و١١**- سند الحديثين في غاية الضعف. ولم يصحِّحْهما المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ. يدّعي «المُفَضَّل» وهو من الضعفاء، أنّ الإمام الصادق عليه السلام قال: "**إِيَّاكُمْ وَالتَّنْوِيهَ [أي إعلان هذه المسائل] أَمَا وَاللهِ لَيَغِيبَنَّ إِمَامُكُمْ سِنِيناً مِنْ دَهْرِكُمْ، وَلَتُمَحَّصُنَّ حَتَّى يُقَالَ: مَاتَ قُتِلَ هَلَكَ بِأَيِّ وَادٍ سَلَكَ، ..... وَلَتُرْفَعَنَّ اثْنَتَا عَشْرَةَ رَايَةً مُشْتَبِهَةً لَا يُدْرَى أَيٌّ مِنْ أَيٍّ**!!". ثم يبدأ «المُفَضَّلُ بْنُ عُمَرَ» بالبكاء ... ويسأل: "**فَكَيْفَ نَصْنَعُ؟**".

فينبغي أن نقول: إن إمامَ «المُفَضَّلِ» لم يغِب ولم تُرْفَع اثنتا عشْرة رايةً في عهده. والإمام كان يعلم أن هذه الواقعة لن تحدث في زمن «المُفَضَّل» ولا حتى في زمن أبنائه أو أحفاده، ولذلك فمن المؤكد أن الإمام في هذه الحالة كان سيذكِّر «المُفَضَّل» قائلاً ما معناه: لا تقلق فهذه الوقائع لا تتعلق بزمانك.

في رأينا، هذا الحديث كذب وموضوع وبكاء «المُفَضَّل» لا مبرِّر له.

والمشكلة الأخرى في هذا الحديث أنه يقول -من جهةٍ- إن اثنتا عشْرة رايةً مُشْتَبِهَةً ستُرفَع ولن يكون من الممكن تمييز الحق من الباطل منها، ومن الجهة الأخرى يقول إن أمرنا أوضح من الشمس! حقيقةً إننا لنتساءل هل كان واضع الحديث يفهم ما يُلَفِّقُهُ من كلام؟ هذا رغم أننا نعلم أن أمثال المَجْلِسِيّ قد يُوَجِّهون أمثال هذه الأحاديث ويتمحَّلون لها التأويلات والتبريرات!

← **الحديث ٤** - في هذا الحديث يُنسَب إلى الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: "إِنَّ فِي صَاحِبِ هَذَا الْأَمْرِ شَبَهاً مِنْ يُوسُفَ عليه السلام. قَالَ قُلْتُ لَهُ: كَأَنَّكَ تَذْكُرُهُ حَيَاتَهُ أَوْ غَيْبَتَهُ. قَالَ فَقَالَ لِي: وَمَا يُنْكَرُ مِنْ ذَلِكَ هَذِهِ الْأُمَّةُ أَشْبَاهُ الْخَنَازِيرِ؟! إِنَّ إِخْوَةَ يُوسُفَ عليه السلام كَانُوا أَسْبَاطاً أَوْلَادَ الْأَنْبِيَاءِ تَاجَرُوا يُوسُفَ وَبَايَعُوهُ وَخَاطَبُوهُ وَهُمْ إِخْوَتُهُ وَهُوَ أَخُوهُمْ فَلَمْ يَعْرِفُوهُ حَتَّى قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي فَمَا تُنْكِرُ هَذِهِ الْأُمَّةُ الْمَلْعُونَةُ أَنْ يَفْعَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِحُجَّتِهِ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ كَمَا فَعَلَ بِيُوسُفَ؟...".

فنقول: إن حضرة يوسف (ع) غاب مدّةً عن فلسطين وأرض كنعان ولكنه كان حياً حاضراً في مصر، ولم يغب عن جميع العالم والدنيا على نحو تنقطع فيه صلته مع جميع الناس.

ثم لماذا يلعن الإمام أهل القبلة في حين أن جدَّهُ رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم لما ضُرِب وهُشِّمَت رُباعيته ودخل المغفر في وجنتيه المباركتين "قِيلَ يَا رَسُولَ اللهِ! ادْعُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ! قَالَ: **إِنِّي لَمْ أُبْعَثْ لَعَّانًا، وَإِنَّمَا بُعِثْتُ رَحْمَةً** للعالمين"[(١)]. ثم دعا اللهَ أن يهدي قومه.

← **الحديثان ٥ و٢٩**- يروي أفراد مجهولون أو أحد أعداء الأئمَّة الموسوم بـ «**أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ**» هذين الحديثين اللذين يتضمنان أموراً مُبْهَمَةً. فمثلاً، لم يبيّن الإمام أي حفيد من أحفاده سيغيب. كما يبدو أن الإمام الذي - حسب قولكم - يعلم بما كان وما يكون، لم يكن يعلم أن زرارة لن يرى الإمام الغائب وإلا لما قال له: "**يَا زُرَارَةُ إِذَا أَدْرَكْتَ هَذَا الزَّمَانَ**". **وثالثاً**: إذا كان الإمام يريد الإخبار عن الأمور المستَقْبَلة فلماذا قال: "يَا زُرَارَةُ لَا بُدَّ مِنْ قَتْلِ غُلَامٍ بِالْمَدِينَةِ. قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! أَلَيْسَ يَقْتُلُهُ جَيْشُ السُّفْيَانِيِّ؟ قَالَ: لَا وَلَكِنْ يَقْتُلُهُ **جَيْشُ آلِ بَنِي فُلَانٍ**".

---

(١) **صحيح مسلم**، كتاب البر والصلة (٤٥)، باب النهي عن لعن الدواب وغيرها(٢٤)، حديث (٢٥٩٩)، ج ٤ ، ص ٢٠٠٦، دون كلمة «**العالمين**» في آخره. (المُتَرْجِمُ)

فاقتصر الإمام على قوله **"آلِ بَنِي فُلَانٍ"** ولم يذكر اسمهم بالتحديد ولا ذكر اسم الغلام الذي سيُقتَل بالمدينة قبل قيام القائم؟ ألا يدُلُّ ذلك على أنّ واضع الحديث لم يكن يعلم ما يقوله، فجاء بهذه العبارات: «غلام» و«فلان» ونحوهما ليخلِّص نفسه؟

واحتمل بعضهم أن يكون المقصودُ من الغلام الذي سيُقتَل بالمدينة «محمَّدَ النَّفْسَ الزكِيَّةَ» - رحمه الله - لكن الحديث يقول: "يَجِيءُ حَتَّى يَدْخُلَ الْمَدِينَةَ فَيَأْخُذُ الْغُلَامَ فَيَقْتُلُهُ فَإِذَا قَتَلَهُ بَغْياً وَعُدْوَاناً وَظُلْماً **لَا يُمْهَلُونَ فَعِنْدَ ذَلِكَ تَوَقُّعُ الْفَرَجِ إِنْ شَاءَ اللهُ**".

ونحن نرى أنّ ذلك الإمام الكريم - رحمة الله عليه - استُشهِد ومضت أكثر من ألف سنة ولم يقع الفرج ولم يظهر الإمام القائم!! هل قال الإمام هذه الكلمات المشوَّشة المضطربة؟ نحن نقطع بأن الإمام لم يقل شيئاً من ذلك بل الرواة الجهلة أو الأعداء الذين يتظاهرون بمظهر الصديق هم الذين كانوا يفترون مثل هذه الأحاديث. فلماذا قام الكُلَيْنِيّ بملء كتابه بأمثال هذه الأخبار الجاهِلة؟ إن هذه الشوائب الخرافية التي أضافوها إلى الدين هي السبب في تنفُّر العقلاء من أصل الدين. يجب أن ندعو الله أن ينقذ الإسلام من شر الخرافات والخرافيين.

← **الحديثان ٦ و١٢** - جاء في هذين الحديثين أن الإمام الغائب: "يَشْهَدُ الْمَوْسِمَ فَيَرَاهُمْ وَلَا يَرَوْنَهُ"، أي يحجُّ مع الناس ولكنهم لا يرونه.

فأقول: لعل قصد الراوي الجاهل أنّ الناس يرون شخص الإمام ولكنهم لا يعرفون أنه هو الإمام. وإلا فنسأل هل للإمام جسم أم لا؟ هل هو بشر مثل مأموميه أم لا؟ فإن كل له جسم فكيف لا يراه الناس؟!

← **الحديث ٧** - جاء في هذا الحديث منسوباً إلى أمير المؤمنين علي عليه السلام قوله: **"تَكُونُ الْحَيْرَةُ وَالْغَيْبَةُ قَالَ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سِتَّةَ أَشْهُرٍ أَوْ سِتَّ سِنِينَ!!"**.

فنقول: **أولاً**: مضت الآن أكثر من ١٢٠٠ سنة على زمان غيبة الإمام الغائب ولا خبر عن ظهوره وهذا يكفي لبيان كذب هذا الحديث.

**ثانياً**: لا يُقال عُرفاً لمن لم يشاهده الناس ٦ أيام إنه غاب! ولا تستحق هذه المدة أن تُذكَر في النصوص الدينية بوصفها أمراً مهماً. فأغلب المؤمنين لا يعتريهم الشك والريبة أو يضلّون ويقع

بينهم الهرج والمرج وتبعات فقدان الحاكم والزعيم إذا غاب عن أنظارهم ستة أيام فقط، خاصّةً الأشخاص الذين كانوا على مدار ٢٥٠ سنة تحت إشراف النبي ﷺ والأئمَّة وإرشادهم، فغياب الإمام والزعيم خلال ستة أيام لا يخلق أي مشكلة مهمة ولا حاجة لصدور حديث بهذا الخصوص وتحذير الناس بأنه: انتبهوا! قد لا يكون إمامكم بينكم أو لا تستطيعون الوصول إليه خلال ستة أيام!

من الواضح أنّ واضع هذا الحديث لم يكن يعلم ما يلفِّقه من كلام، لكنه لم يكن قلقاً بهذا الشأن لأنه أضاف إلى آخر الحديث - من باب الاحتياط - الجملة التالية: **"ثُمَّ يَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ فَإِنَّ لَهُ بَدَاءَاتٍ وَإِرَادَاتٍ وَغَايَاتٍ وَنِهَايَاتِ"**، حتى إذا ما تبيّن كذب كلامه يقول «بدا لِلَّهِ» في هذا الأمر!! وفي الواقع إن نظرية «البداء» ما طُرِحَت إلا لإيجاد حلٍّ في مثل هذه الحالات!

← **الحديث ٨** - ينسب إلى الإمام تمجيد نفسه وأنه يقول: **"إِنَّمَا نَحْنُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ كُلَّمَا غَابَ نَجْمٌ طَلَعَ نَجْمٌ حَتَّى إِذَا أَشَرْتُمْ بِأَصَابِعِكُمْ وَمِلْتُمْ بِأَعْنَاقِكُمْ غَيَّبَ اللهُ عَنْكُمْ نَجْمَكُمْ فَاسْتَوَتْ بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَلَمْ يُعْرَفْ أَيٌّ مِنْ أَيٍّ فَإِذَا طَلَعَ نَجْمُكُمْ فَاحْمَدُوا رَبَّكُمْ"**

ونقول: سمعاً وطاعةً، متى ما ظهر الإمام فسنحمد ربنا حتماً، وسنحمده دائماً حتى لو لم يظهر الإمام لأنه ترك بيننا إماماً هو القرآن الكريم (=إمامٌ لا يغيب أبداً)[1] والآن وقد مرَّ ألفٌ ومئتا عاماً ولم يطلع ذلك النجم فنحن نحمد ربنا أيضاً!

← **الحديثان ٩ و١٨** - في هذين الحديثين وكذلك في الحديث الخامس والحديث التاسع والعشرين اعتبر الإمام الصادق عليه السلام أن علة الغيبة خشية تعرض الإمام للقتل! ونقول: إن هذا الدليل باطل. لأنه لو كان الخوفُ من القتل هو سببُ الغَيْبَة لوجب أن لا يظهر الإمام أبداً، لأن العداوة والبغضاء موجودان لدى الناس دائماً ولا يخلو زمنٌ من وجود أفراد مجرمين معادين للحق، كما قال الله تعالى في سورة المائدة: ﴿**فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**﴾ [المائدة/ ١٤] . فمتى ظهر الإمام كان العدو له بالمرصاد. وأساساً كل من كان ذا مقام خُشي عليه من القَتْل. إذن فيجب أن لا يظهر الإمام أبداً. إضافةً إلى ذلك لو جاز أن يغيب إمام الأمة

---

(١) راجعوا بشأن كون القرآن إماماً ما ذكرناه في الصفحات ٣٢٤ و ٣٦٩ - ٣٦٧ من الكتاب الحالي.

وزعيمها ومرشدها خوفاً من القَتْل فلماذا لم يغب الأنبياء وسائر الأئِمَّة؟ لماذا لم يغب حضرة سيد الشهداء -عليه آلاف التحية والثناء- ؟! هل هذا إمامٌ [أي الذي يخاف من القَتْل فيغيب] ؟ وهل هذا مذهبٌ؟ وهل هذه أحاديثُ؟

← **الحديثان ١٠ و١٥** - قال «**ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ**» الذي بيَّنَّا حالَه سابقاً (ص ٢٣٢)، و«عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ» الأحمق: لا تنكروا غيبة الإمام! وفي الواقع هذا الكلام صحيح ولا حاجة إلى إنكار غيبة الإمام، لأنه لم يثبت أن حضرة العسكري (ع) أنجب ابناً أصلاً بل هناك شك كبير في ذلك، ولذلك فلا حاجة لإنكار غيبة الإمام الثاني عشر[1]، لأنه لم يثبت وجوده حتى يغيب، بل على المدَّعي أن يثبت وجوده أولاً[2].

← **الحديث ١٣** - يروي «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» الكذَّاب عَنْ رُوَاةٍ عن «هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ» الأحمق الذي ادَّعى أن القرآن كان سبعة عشر ألف آيةً، عن شخص مجهول، عن حضرة عليٍّ (ع) كلاماً عامَّاً ومبهماً لم يذكر فيه الإمام اسم شخص محدَّد ويمكن لكل إنسان أن يطبِّق ذلك الكلام على نفسه ويدَّعي الإمامة. وينبغي القول: لا يمكن أن نجعل مثل هذا الكلام المبهم والعام مستنداً لأصول الدين وفروع الإسلام. وقد أورد الكُلَيْنِيّ - كما قلنا - قسماً من هذا الحديث في الحديث الثالث من الباب ١٣٦.

وقد تلاعب رواة الكُلَيْنِيّ بمعاني آيات القرآن في أربعة أحاديث من أحاديث هذا الباب وهي الأحاديث: ١٤ و٢٢ و٢٣ و٣٠.

← **الحديث ١٤** - في هذا الحديث تلاعب «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» بمعنى الآية ٣٠ من سورة «المُلْك» المكية وقال إن المُراد من «ماءٍ معينٍ» في آخرها هو «الإمام الجديد»؟!!

لو رجعنا إلى سورة «المُلْك» للاحظنا أن الله -بعد أن بين أن هذا العالم قائم على نظام دقيق محسوب لا نظير له- شرع في بيان نعمه على العباد وإظهار قدرة الله اللامتناهية، فوجَّه خطابه للكفار والمشركين وقال:﴿**قُلْ هُوَ الَّذِى أَنْشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ**

---

(١) راجعوا كتابي «**تحقيق علمى در احاديث مهدى**» [**تحقيق علمي في أحاديث المهدي**].

(٢) أي على قاعدة: "**البيِّنَةُ على المُدَّعِي واليَمِينُ على مَنْ أَنْكَرَ**". (المُتَرْجِمُ)

وَالْأَفْئِدَةَ........﴾ [الملك/ ٢٣]، ثم قال في الآية التي بعدها: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِى ذَرَأَكُمْ فِى الْأَرْضِ........﴾ [الملك/ ٢٤]، إلى أن وصل في الآية ثلاثين إلى مخاطبة الكفار والمشركين بقوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ [الملك/ ٣٠]

كما ذكرنا فإن سورة «المُلْك» مكية وفي ذلك الزمن لم يكن هناك أي كلام عن الإمام وغيبته ولم يجادل أحد النبي ﷺ بهذا الخصوص كي تقول الآية: من يأتيكم بإمام جديد؟!

← **الحديثان ٢٢ و٢٣** - يزعم الراوي فيهما أن الآيتين ١٥ و١٦ من سورة التكوير تتعلقان بالإمام الغائب ويقول: "فَلا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ الْجَوارِ الْكُنَّسِ قَالَ الْخُنَّسُ إِمَامٌ يَخْنِسُ فِي زَمَانِهِ عِنْدَ انْقِطَاعٍ مِنْ عِلْمِهِ عِنْدَ النَّاسِ سَنَةَ سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ ثُمَّ يَبْدُو كَالشِّهَابِ الْوَاقِدِ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ!".

وأقول: الآيات المشار إليها هي التالية: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ ۝١٥ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ﴾ [التكوير/ ١٥-١٦]. وكما نعلم:

**أولاً**: سورة التكوير تتحدث عن القيامة وأن النبيّ الأكرم ﷺ صادق في ما يخبر به عن القيامة وأنه تلقى هذه الأخبار من ملاك الوحي، وأنه ليس تحت تأثير الشيطان. وبعبارة أخرى فسورة التكوير تتعلق بأصل «المعاد» ولا علاقة لها إطلاقاً بالإمام والإمامة.

**ثانياً**: جاءت كلمتا «**الْخُنَّسِ**» و«**الْكُنَّسِ**» بصيغة الجمع، في حين أن الإمام الغائب مفرد، وهذا يؤكِّد أن ليس المقصود من الآيات الإشارة إلى فَرْدٍ مُعَيَّن.

**ثالثاً**: نزلت هذه الآيات في مكة، ولا علاقة لها بالإمام أبداً، سواء كان حاضراً أم غائباً!

← **الحديث ٣٠** - سنده في غاية الضعف. ينسب عددٌ من الرواة الكذَّابين -الذين عرَّفْنَا بهم في هذا الكتاب- إلى الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: "فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَإِذا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ قَالَ: إِنَّ مِنَّا إِمَاماً مُظَفَّراً مُسْتَتِراً فَإِذَا أَرَادَ اللهُ عَزَّ ذِكْرُهُ إِظْهَارَ أَمْرِهِ نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةً فَظَهَرَ فَقَامَ بِأَمْرِ اللهِ تَبارَكَ وَتَعَالَى!".

أقول: هاكم نص الآية الكريمة: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِى النَّاقُورِ ۝٨ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ۝٩ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ [المدثر/ ٨-١٠].

نقول -كما قلنا دائماً - **أولاً**: هذه السورة مكية. و**ثانياً**: السورة تتكلم عن يوم القيامة ولا علاقة لها من قريب ولا من بعيد بالإمام والإمامة. و**ثالثاً**: لو كان معنى الآيات هو ما يذكره هؤلاء الرواة الكذَّابون لانقطعت الصلة بين هذه الآيات والآيات التي قبلها وبعدها.

كانت الأحاديث الأربعة الأخيرة أحاديث تم التلاعب فيها بمعاني آيات القرآن. ونعود الآن إلى نقد بقية أحاديث هذا الباب رقم ١٣٧:

← **الحديثان ١٦ و١٧** - يقول «الوشَّاء» الذي عرفنا حاله (ص ١٥١فما بعد) في الحديث ١٦: **"لَا بُدَّ لِصَاحِبِ هَذَا الْأَمْرِ مِنْ غَيْبَةٍ وَلَا بُدَّ لَهُ فِي غَيْبَتِهِ مِنْ عُزْلَةٍ وَنِعْمَ الْمَنْزِلُ طَيْبَةُ وَمَا بِثَلَاثِينَ مِنْ وَحْشَةٍ!"**. وأقول: هذا الحديث ليس في صالح متكلِّمي الشيعة لأنه سيضطرُّهُم إلى الإتيان بأدلة لإثبات العمر الطويل المتمادي لثلاثين نفراً، تسعة وعشرون فرداً منهم على الأقل ليس إماماً بل من الأفراد العاديين!!

ويقول «الوشَّاء» في الحديث ١٧ أنه قبل قيام الإمام الغائب **"تَقَعُ الْبَطْشَةُ بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ"** أي يحدث اشتباك بين مسجدين، ولكن الإمام لم يُسَمِّ المسجدين! فنقول: لماذا بيَّن الإمام في الحديثين ٢٢ و٢٣ سنة الغيبة بشكل مُحدَّد ودقيق، ولكن هنا في هذا الحديث يتكلم بشكلٍ رمزيٍّ ومُبهَم؟!

← **الحديث ١٩** - يقول «إسحاق بن عمَّار» الذي تعرَّفْنا على حاله من قبل (ص ١٦٨-٢٠٧): **"لِلْقَائِمِ غَيْبَتَانِ إِحْدَاهُمَا قَصِيرَةٌ وَالْأُخْرَى طَوِيلَةٌ الْغَيْبَةُ الْأُولَى لَا يَعْلَمُ بِمَكَانِهِ فِيهَا إِلَّا خَاصَّةُ شِيعَتِهِ وَالْأُخْرَى لَا يَعْلَمُ بِمَكَانِهِ فِيهَا إِلَّا خَاصَّةُ مَوَالِيهِ!!"**. ليت شعري! ما الفرق بين خَاصَّةِ شِيعَتِهِ وخَاصَّةِ مَوَالِيهِ؟!

← **الحديث ٢٠** - عددٌ من الكذَّابين يروون أن الإمام سُئل كيف نصنع لنعرف صدق مدَّعي المهدوية؟ فأجاب: **"إِذَا ادَّعَاهَا مُدَّعٍ فَاسْأَلُوهُ عَنْ أَشْيَاءَ يُجِيبُ فِيهَا مِثْلَهُ!!"**. أقول: سبحان الله! أهكذا يكون إرشاد السائل؟! من أين يعلم الناس أن إجاباته عن أسئلتهم صحيحة وصادقة أم لا؟ إذ إنهم لو سألوه أسئلة عادية فإن بقية العلماء يمكنهم أن يجيبوا جواباً صحيحاً ولا يكون ذلك دليلاً على إمامتهم ومهدويتهم، وإن كان المقصود أن يسألوه أسئلة عجيبة وغريبة فيجيبهم عنها فمن أين يعلم الناس أنه أجابهم إجابات صحيحة ولم يتكلم من عند نفسه؟! و إن

كان مقصود الحديث أن يجيب عن أسئلة تتعلق بالغيب فإن هذا الموضوع يخالف القرآن أيضاً، ولا يمكن لمن لا يوحى إليه أن يخبر عن الغيب؟!

← **الحديث ٢١** - يقول ما معناه أنه كما بُعِثَ النبيّ الأكرم ﷺ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ [المائدة/ ١٩] أي بعد مدة من الزمن لم يبعث فيها أحد من الرسل، كذلك يظهر الإمام الغائب عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الأَئِمَّةِ! ونقول: لا أشكال في ذلك، نحن نقبل بهذا الحديث، لكنكم تدّعون أن الأرض لا تخلوا من حجّة (نبيّ أو إمام) في حين يُثبِت هذا الحديث وجود عهد من فترة الأئِمَّة، أي مدة لم يكن فيها أي إمام! ولا يمكنكم بالطبع أن تقولوا إن المقصود وجود الإمام وعدم ظهوره لأن هذا التوجيه ادعاء من عند أنفسكم ومخالف لظاهر الكلام، لأن الإمام في هذا الحديث أثبت فترةً للأئِمَّة مماثلةً لفترة الأنبياء، ومن المعلوم قطعاً أن فترة الأنبياء ليس معناها وجود الأنبياء وعدم ظهورهم. ولهذا نقول إن مقولة أن الأرض لا تخلو من حجة لا تعدو ادعاءً لا دليل عليه. (فتأمّل)

← **الحديث ٢٤** - حديث مُرْسَلٌ ولا اعتبار به ولا معنى واضحاً لمتنه، وقد سعى شراح الكافي ومنهم المجلسي، كعادتهم، إلى تمحل التأويلات والتوجيهات له ولا دليل على ترجيح توجيهٍ على آخر. والواقع أن الشارحين محتارون في شأن هذا الحديث. ولو قارن شخص أحاديث رسول الله ﷺ المعتبرة بمثل هذه الأحاديث لأدرك بوضوح أن أسلوب كلام النبي وسبكه لا يشبه أبداً الكلام الركيك لهؤلاء الكذابين.

← **الحديثان ٢٥ و٢٦** - عدة من المجهولين ينقلون عن الإمام الرضا والإمام الباقر أنهما قالا إن الإمام الغائب خَفِيُّ الْوِلَادَةِ وَالْمَنْشَأ!

فنقول كيف يكون من خفيت ولادته ومن لم يعلم الناس بوجوده حجة عليهم؟!

← **الحديث ٢٧** - حديث يرويه «هشام بن سالم» الأحمق ولا يتضمن أي أمر مهم.

← **الحديث ٢٨** - حديث مرسل ولا يتضمن أي فكرة مهمة.

← **الحديث ٣١** - حديث ضعيف ينسب إلى الإمام الباقر (ع) قوله: "**إِذَا غَضِبَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ نَحَّانَا عَنْ جِوَارِهِمْ!**". ونقول: إذاً لماذا لم يغضب الله زمن حضرة سيد الشهداء

(ع) على الخلق!

## ١٣٨ـ بَابُ مَا يُفصَلُ بِهِ بَيْنَ دَعْوَى الْمُحِقِّ وَالْمُبْطِلِ فِي أَمْرِ الْإِمَامَةِ

إن أحاديث هذا الباب فاضحة إلى درجة تغني عن دراسة أسانيدها فالكذب يطفح من كل جوانبها. واحسرتاه! على الوقت الذي ينفقه الإنسان في قراءة مثل هذه القصص! ولا شك أن أعداء الإسلام والمنحرفين لفّقوا هذه القصص ليخدعوا بها العوام ثم جاء الكُلَيْنِيّ فجمعها في كتابه مع الأسف وأشعل بذلك نار العداوة والاختلاف والفرقة بين المسلمين! ولذلك واجتناباً لتضييع وقت القراء لن ندرس أحاديث هذا الباب واحداً واحداً بل سنكتفي بالإشارة المجملة إليها.

جاء في هذا الباب ١٩ حديثاً اعتبر المَجْلِسِيّ السند الأول للحديث الأول مجهولاً وسنده الثاني ضعيفاً، واعتبر الأحاديث ٢ و٤ و٦ و١١ و١٢ و١٤ و١٧ و١٨ و١٩ ضعيفةً والأحاديث ٣ و٨ و١٠ و١٥ و١٦ مجهولةً والحديثين ٧ و٩ مجهولين أو ضعيفين، والحديث ٥ صحيحاً والحديث ١٣ مُوَثَّقَاً. أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فلم يُصحِّح إلا الحديثين ١٠ و٣ فقط واعتبر سائر أحاديث هذا الباب غير صحيحة.

في الحديث الأول وُجِّه اتِّهامٌ إلى طلحة والزبير ونفخ في نار الاختلاف. رغم أن طلحة والزبير خالفا علياً (ع)، لكن كيف يمكن لعليٍّ الذي لم يلعن جيش معاوية أن يلعن هذين الشخصين -مع أنهما خلافاً لمعاوية، قدما للإسلام قبل فتح مكة خدمات جليلة- في حين أن الزبير أدرك خطأه قبل وقوع الاشتباك بين الجيشين في معركة الجمل وتنحى جانباً وكذلك لم يقاتل طلحةُ عليًّا (ع) وخرج من ميدان المعركة فقُتِل. (راجعوا كتب التاريخ المعتبرة) لكن رواة الكُلَيْنِيّ الماكرين لم يذكروا إلا معارضة طلحة والزبير لعليٍّ ؑ وامتنعوا عن ذكر بقية الأحداث!

في الحديث الثاني تم الافتراء على أمير المؤمنين علي ؑ أنه قال مرَّتين لمن لم يسلِّم عليه بإمرة المؤمنين "**ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ لَمْ تُسَلِّمْ عَلَيَّ بِإِمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ!!**".

في الأحاديث الثالث والرابع والخامس عشر التي لها راوٍ مشترك هو «علي بن محمد بن إبراهيم» تم افتراء قصة مضحكة جاء فيها أن امرأةً تُدعَى «حَبَابَةَ الْوَالِبِيَّةِ» سألت أمير المؤمنين

علي (عليه السلام): "مَا دَلَالَةُ الْإِمَامَةِ يَرْحَمُكَ اللهُ؟".

وبدلاً من أن يستند الإمام إلى حديث الغدير أجابها قائلاً:

"ائْتِينِي بِتِلْكِ الْحَصَاةِ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى حَصَاةٍ، قَالَتْ: فَأَتَيْتُهُ بِهَا فَطَبَعَ لِي فِيهَا بِخَاتَمِهِ ثُمَّ قَالَ لِي يَا حَبَابَةُ إِذَا ادَّعَى مُدَّعٍ الْإِمَامَةَ فَقَدَرَ أَنْ يَطْبَعَ كَمَا رَأَيْتِ فَاعْلَمِي أَنَّهُ إِمَامٌ مُفْتَرَضُ الطَّاعَةِ وَالْإِمَامُ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ شَيْءٌ يُرِيدُهُ. قَالَتْ: ثُمَّ انْصَرَفْتُ حَتَّى قُبِضَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) فَجِئْتُ إِلَى الْحَسَنِ (عليه السلام) وَهُوَ فِي مَجْلِسِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) وَالنَّاسُ يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ: يَا حَبَابَةُ الْوَالِبِيَّةُ! فَقُلْتُ: نَعَمْ يَا مَوْلَايَ. فَقَالَ: هَاتِي مَا مَعَكِ. قَالَت فَأَعْطَيْتُهُ فَطَبَعَ فِيهَا كَمَا طَبَعَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام)".

وهكذا تذكرُ المرأة في قصتها أنها أتت بعد مدةٍ الإمامَ الحُسَيْنَ (ع) فطبع لها في الحصاة ثم أتت بعده حضرةَ السجّاد وَقَدْ بَلَغَ بِيَ الْكِبَرُ إِلَى أَنْ أُرْعِشْتُ وَأَنَا أَعُدُّ يَوْمَئِذٍ مِائَةً وَثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً فَرَأَيْتُهُ رَاكِعاً وَسَاجِداً وَمَشْغُولًا بِالْعِبَادَةِ فَيَئِسْتُ مِنَ الدَّلَالَةِ فَأَوْمَأَ إِلَيَّ بِالسَّبَّابَةِ فَعَادَ إِلَيَّ شَبَابِي قَالَتْ ... ثُمَّ قَالَ لِي: هَاتِي مَا مَعَكِ فَأَعْطَيْتُهُ الْحَصَاةَ فَطَبَعَ لِي فِيهَا، ثُمَّ أَتَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ (عليه السلام) فَطَبَعَ لِي فِيهَا، ثُمَّ أَتَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ (عليه السلام) فَطَبَعَ لِي فِيهَا، ثُمَّ أَتَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى (عليه السلام) فَطَبَعَ لِي فِيهَا، ثُمَّ أَتَيْتُ الرِّضَا (عليه السلام) فَطَبَعَ لِي فِيهَا، وَعَاشَتْ حَبَابَةُ بَعْدَ ذَلِكَ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ...".

الآن لكم أن تحسبوا كم عمَّرت هذه المرأة؟

ومن التناقضات في هذه القصَّة أنه جاء في الحديثين الأولين أنَّ كلّ! واحدٍ من الأئمَّة طَبَعَ في موضعٍ ما من الحَصَاةِ ذاتها التي طبع فيها حضرة أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، أمَّا في الحديث الخامس عشر فجاء أن النبيَّ ضَرَبَ بِيَدِهِ إِلَى حَصَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ فَفَرَكَهَا بِإِصْبَعِهِ فَجَعَلَهَا شِبْهَ الدَّقِيقِ ثُمَّ عَجَنَهَا ثُمَّ طَبَعَهَا بِخَاتَمِهِ ثُمَّ قَالَ مَنْ فَعَلَ فِعْلِي هَذَا فَهُوَ وَصِيِّي فِي حَيَاتِي وَبَعْدَ مَمَاتِي..." ثم فعل كل واحد من الأئمَّة الأمر ذاته أي أخذ حصاةً جديدةً من الأرض وفعل كما فعل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)!

وفي الحديثين ٣ و٤ بدأت عملية الطبع في الحصاة من أمير المؤمنين (ع) أما في الحديث ١٥ فبدأت من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)! وفي الحديث ٣ كان اسم المرأة السائلة: «حَبَابَةَ الْوَالِبِيَّةِ»، أما في الحديث ٤ فجاء أن اسمها: «أمُّ غَانِمٍ»، وفي الحديث ١٥ ذُكِرَ أن اسمها: «أمُّ أسلم»!!

وجاء في الحديث ٣ أن أمير المؤمنين علياً عليه السلام "قال لِبَيَّاعِي الْجِرِّيِّ وَالْمَارْمَاهِي وَالزِّمَّارِ [وهي أسماك لا فلس لها]: يَا بَيَّاعِي مُسُوخِ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَجُنْدِ بَنِي مَرْوَانَ! فَقَامَ إِلَيْهِ فُرَاتُ بْنُ أَحْنَفَ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَا جُنْدُ بَنِي مَرْوَانَ؟ قَالَ: فَقَالَ لَهُ أَقْوَامٌ حَلَقُوا اللِّحَى وَفَتَلُوا الشَّوَارِبَ فَمُسِخُوا!".

أقول: إن هذا الكلام النيِّر الساطع (!!) ينبغي تدريسه في كليَّات علم الأحياء في أوروبا وأمريكا بوصفه اكتشافاً علمياً كبيراً توصَّل إليه الكُلَيْنِيّ ومشايخه. وقد جاء مثل هذا الكلام في الحديث ٦ أيضاً[1].

← **الحديث ٥** - يقول إن الله أنطق الْحَجَرَ الأسودَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ فَقَالَ اللَّهُمَّ أَنَّ الْوَصِيَّةَ وَالْإِمَامَةَ بَعْدَ الْحُسَيْنِ عليه السلام إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ (حضرة السجَّاد) وأنه إمام مفترض الطاعة!

ونقول: لماذا لم يُظْهِر الإمامُ السجَّادُ هذه المعجزةَ في ملأ عام من الناس، ولم يعلم بها سوى رواةُ الكُلَيْنِيّ المجروحون؟ ألم يظلم الإمام السجاد جميعَ الذين لم يكونوا يعتبرونه إماماً مفترض الطاعة عندما لم يعلن هذه المعجزة أمامهم؟ وبالمناسبة فقد كتب جناب الأستاذ «قلمداران» أمراً مفيدة في كتابه «**شاهراه اتِّحاد**» [**طريق الاتِّحاد**] (ص ٢٣٨، الفقرة الثالثة فما بعد) تجدر مطالعتها.

ونذكِّر هنا فقط أن الذي يُستَنْبَطُ من الآثار المعتبرة أن حضرة سيد الشهداء - سلام الله عليه - لم يُشِرْ أَيَّة إشارة إلى كونه إماماً منصوصاً عليه مِنَ الله، ولم يكن يعتبر نفسه ولا ابنه حضرة السجَّاد إمامين منصوبين من الله ومفترضَيْ الطاعة، بل قال الإمام الحسين (ع) مخاطباً أهل الكوفة الذين دعوه إلى قيادة المسلمين وإمامتهم: **"فَلَعَمْرِي مَا الإمامُ إلا العاملُ بالكتابِ والقَائمُ بالقِسْطِ الدائنُ بِدِيْنِ الحَقِّ والسلام."**[2].

كما لم يدَّعِ حضرة السجَّاد أبداً الإمامة ولم يعتبر نفسه إماماً منصوباً مِنْ قِبَلِ الله، ولذلك اضطرَّ دُعاةُ التفرقة الطائفية بين المسلمين إلى خداع العوام بوضع قصص كالتي جاءت في

(١) أليس في نِسْبَةِ مثل هذا الأقاويل إلى حضرة عليٍّ (ع) الذي كان مفخرة عالم الإسلام، عداوة لذلك الإمام الجليل؟ هل كان الكُلَيْنِيّ الذي نسب هذه التُّرَّهات والأباطيل إلى ذلك الإمام محبّاً له فعلاً؟

(٢) الشيخ المفيد، **الإرشاد**، ص ١٨٣ (ط القديمة)، أو ج ٢، ص ٣٩، من ط الجديدة. (المُتَرْجِمُ)

الحديث الخامس من هذا الباب ونظائره.

← **الحديث ٧** - ذكر أخونا الفاضل المرحوم «قلمداران» في كتابه «**شاهراه اتِّحاد**» [**طريق الاتِّحاد**] (ص ٢٥٠) أن هذا الحديث رواه - إضافةً إلى الكُلَيْنِيّ في «الكافي» - القطب الراوندي في «الخرائج» والكِشِّيُّ في رجاله والصفَّار في «بصائر الدرجات» والمسعودي في «إثبات الوصيَّة»، ويدلُّ على أنَّ خواص أصحاب الأئِمَّة لم يكونوا يعرفون الإمام بعد حضرة الصادق ، ولم يصل أيُّ نصٍّ دالٍّ على إمامة إمام بعد الصادق، لا إلى عامة الناس فحسب بل حتى لم يصِلْ إلى خواص أصحاب الإمام الصادق .

في هذا الحديث جاء أن هشامَ بنَ سالمٍ (برفقة صاحب الطاق) سأل الإمام الكاظم (ع): جُعِلْتُ فِدَاكَ فَأَنْتَ هُوَ؟ فقَالَ الإمام: **لَا مَا أَقُولُ ذَلِكَ!** ومن الواضح أنه لا يمكن التحجُّج بعذر التقيَّة لأن السائلَيْن كانا من خوصِّ أصحاب أبيه الصادق وهما هِشَامُ بْنُ سَالِمٍ و«محمد بن النعمان» المعروف بمؤمن الطاق، وكان حضرة الكاظم يعرفهما جيداً ورآهما مراراً مع أبيه.

← **الحديثان ٨ و٩** - أما في الحديثين الثامن والتاسع فجاء أن حضرة الكاظم وحضرة الرضا - عليهما السلام - أجابا من سألهما ذلك السؤال: "**أَنَا هُوَ**". بل صنعا معجزة له إثباتاً لصحة قولهما! فيذكر الحديث الثامن أن الإمام الكاظم قال لمن سأله عن إمامته: "اذْهَبْ إِلَى تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أُمِّ غَيْلَانَ فَقُلْ لَهَا يَقُولُ لَكِ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ: أَقْبِلِي قَالَ فَأَتَيْتُهَا فَرَأَيْتُهَا وَاللهِ تَخُدُّ الْأَرْضَ خَدّاً حَتَّى وَقَفَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَيْهَا فَرَجَعَتْ!!".

وكانت هذه المعجزة باهرة ومفحمة إلى درجة أن السائل - كما جاء في آخر الحديث - "أَقَرَّ بِهِ ثُمَّ لَزِمَ الصَّمْتَ وَالْعِبَادَةَ فَكَانَ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ يَتَكَلَّمُ بَعْدَ ذَلِكَ!". أي بدلاً من أن يصبح السائل - بعد رؤيته تلك المعجزة - من الدعاة إلى إمامة الكاظم، صمت ولم يُخْبِرْ أحداً عن تلك الواقعة! في حين أنه ذاته - حسب الحديث - قال للإمام: "فَشَيْءٌ أَسْتَدِلُّ بِهِ؟ [على إمامتك] ". وصدق من قال: حَبْلُ الكَذِبِ قَصيرٌ.

وفي الحديث التاسع أن الإمام الرضا (ع) كَانَ فِي يَدِهِ عَصًا فَنَطَقَتْ وَقَالَتْ إِنَّ مَوْلَايَ إِمَامُ هَذَا الزَّمَانِ وَهُوَ الْحُجَّةُ!!

ونسأل: لماذا لم تنطق عصا رسول الله ﷺ؟! ولماذا لم يظهر الإمام تلك المعجزة أمام سائر الناس.

### دلالة جهل بعض خواص أصحاب الأئمة المقرَّبين بالإمام التالي لإمام وقتهم

**تذكير حول الحديث السابع:**

لقد قارنَّا الحديث السابع بالحديثين الثامن والتاسع في هذا الباب، ولكن قبل دراسة الأحاديث التالية من الضروري أن نُذَكِّر بنقطةٍ هامَّةٍ حول الحديث السابع والأحاديث المشابهة له:

اعلم أن الحديث السابع وأمثاله أوجد مشكلة كبيرة للخرافيين وأدى إلى طرح سؤال مهم يقول: إن كانت الإمامة المنصوص عليها من الله معروفة لأتباع الأئِمَّة على الأقل وإن كان قد تمَّ تعريفُ الأمة بالأئِمَّة بواسطة أحاديث النص، فكيف نُفسِّر عدم معرفة عددٍ من كبار أصحاب الأئِمَّة وخواصِّهم -ومن جملتهم مؤمن الطاق أو هشام بن سالم أو زرارة بن أعين أو ......- للإمام التالي لإمامهم؟! أولم يكونوا قد قرؤوا حديث لوح جابر أو غيره من نصوص إمامة الأئِمَّة الاثني عشر أو سمعوا بها؟![1]

ولقد لفَّق المرحوم «الصدوق» في كتابه «**كمال الدين**» كلاماً واهياً لحل هذه المعضلة نورده فيما يلي:

قال بشأن «**زرارة**» فقط- في تَـجَاهُلٍ تامٍّ للعديد من أصحاب الأئِمَّة الآخرين الذين لم يكونوا يعلمون الإمام بعد الإمام الصادق -:

**"وذلك أنَّا لم ندَّعِ أن جميع الشيعة عرف في ذلك العصر الأئمة الاثني عشر (ع) بأسمائهم، وإنما قلنا إن رسول الله ﷺ أخبر أن الأئمة بعده الاثنا عشر الذين هم أمناؤه، وأن علماء الشيعة قد رووا هذا الحديث بأسمائهم، ولا يُنْكَرُ أن يكون فيهم واحدٌ أو اثنان أو أكثر لم يسمعوا بالحديث!!."**[2].

---

(١) ذكر أخونا المحقق الأستاذ «قلمداران» رحمه الله في كتابه «**شاهراه اتِّحاد**» **[طريق الاتِّحاد]** (ص ٢٤٨ فما بعد)، أموراً هامة حول حيرة أصحاب الأئِمَّة بشأن الإمامة.

(٢) الشيخ الصدوق، **كمال الدين وتمام النعمة**، تصحيح وتعليق على أكبر غفاري، مكتبة الصدوق، ج ١، ص ٧٤ فما بعد.

ونسأل الصدوق: أليست الإمامة ومعرفة الإمام من أصول الدين؟ فكيف لم يكن الشيعة قد سمعوا بأحد أصول الدين ومصاديقه؟ أَضِفْ إلى ذلك أن «زرارة» لم يكن ممن ينطبق عليه عبارة **"قد يكون فيهم واحد أو اثنان لم يسمعوا بالحديث"**. لأنه كان من خواص الأئِمَّة وأصحابهم المُقرَّبين، ويختلف كثيراً عن سائر الناس، فلا يصح أبداً في حقه ما قاله الصدوق من أنه إذا كان هناك واحد أو اثنان لم يسمعا حديث النص على أسماء الأئِمَّة فإن «زرارة» واحدٌ منهم يقيناً![1]

ثم قال الشيخ الصدوق:

**"فأمّا زرارة بن أعين فإنه مات قبل انصراف من كان وفده ليعرف الخبر، ولم يكن سمع بالنص على موسى بن جعفر (ع) من حيث قطع الخبر عذره، فوضع المصحف الذي هو القرآن على صدره وقال: «اللهم إني أئتمُّ بمن يُثْبِتُ هذا المصحف إمامته». وهل يفعل الفقيه المُتديِّن عند اختلاف الأمر عليه إلا ما فعله زرارة؟"**.

من الواضح أن لا أحد ينتقد عمل زرارة ولا أحد يقول إن على الفرد المؤمن أن يعمل غير ما عمله، لكن قيام فرد من أكبر أصحاب الإمام الصادق عليه السلام بهذا العمل يثبت بشكل واضح أنه كان جاهلاً، مثل بقية الأصحاب الكبار كأبي بصير ومؤمن الطاق وهشام و......، بأحاديث النص على الأئِمَّة الاثني عشر.

وأضاف الشيخ الصدوق قائلاً:

**"على أنه قد قيل: إن زرارة قد كان علم بأمر موسى بن جعفر (ع) وبإمامته وإنما بعث ابنه عبيداً ليتعرف من موسى بن جعفر (ع) هل يجوز له إظهار ما يعلم من إمامته أو يستعمل التقية في كتمانه؟ وهذا أشبه بفضل زرارة بن أعين وأليق بمعرفته."**.

إن هذا الاحتمال لا ينسجم أبداً مع رواية الصدوق السابقة ولا يمكن الجمع بينهما بأي وجه من الوجوه، ومن الواضح أن الصدوق لم يكن مطمئناً إلى كلامه نفسه، بل كان غاية همه إيجاد

---

(١) جاء في **رجال الكِشِّيّ** (ص ١٣٨): "عن جميل بن دراج، قال ما رأيت رجلاً مثل زرارة بن أعين، إنا كنا نختلف إليه فما نكون حوله إلا بمنزلة الصبيان في الكتاب حول المعلم". ولمعرفة المزيد عن منزلة «**زرارة**» ومقامه لدى الأئِمَّة راجعوا ص ٢٥١-٢٥٢ من كتاب «**شاهراه اتّحاد**».

تفسير وتبرير لهذه المشكلة، وإلا فإما أن نقول إن زرارة لم يكن قد سمع خبر النص على إمامة حضرة موسى بن جعفر (ع) أو نقول إنه كان يعلم النص على الإمام التالي ولكنه كان يريد معرفة تكليفه الشرعي بشأن ترك العمل التقية في بيان من هو الإمام بعد الإمام الصادق أو مواصلة العمل بالتقية في هذا الصدد.

والأهم من ذلك أنه طبقاً لهذه الروايات فإن زرارة كان يريد اسم الإمام ليظهر الشهادة بذلك على فراش الموت لا لِيُعْلِمَ الآخرين بذلك، وهذا أمر لا علاقة له بالتقية أم عدم التقية، ولهذا السبب نرى أنه يخاطب ربه تبارك وتعالى، وهذا العمل يتطابق مع الأحاديث التي أوردها الكُلَيْنِيّ في الباب ١٤٤ عن رسول الله والتي تقول: **"مَنْ مَاتَ لَا يَعْرِفُ إِمَامَهُ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً"**[١].

ثم ينقل الصدوق عن الإمام الرضا (ع) كلاماً ضعيفاً لا يمكن للإمام أن يقول مثله، تقول رواية الصدوق:

"عن إبراهيم بن محمد الهمداني رضي الله عنه قال قلت للرضا (ع): يا ابن رسول الله! أخبرني عن زرارة هل كان يعرف حق أبيك (ع)؟ فقال: نعم. فقلت له: فَلِمَ بَعَثَ ابنَه عبيداً ليتعرَّف الخبر إلى من أوصى الصادق جعفر بن محمد (ع)؟! فقال: إن زرارة كان يعرف أمر أبي (ع) ونص أبيه عليه وإنما بعث ابنه ليتعرف من أبي (ع) هل يجوز له أن يرفع التقية في إظهار أمره ونص أبيه عليه؟ وأنه لما أبطأ عنه ابنه طولب بإظهار قوله في أبي (ع) فلم يحب أن يقدم على ذلك دون أمره فرفع المصحف وقال: اللهم إن إمامي من أثبت هذا المصحف إمامته من ولد جعفر بن محمد (ع)!"[٢].

**أولاً**: كما قلنا لا تلبي هذه الرواية الإجابة التي ترفع حيرة مؤمن الطاق وهشام والآخرين، ولا تحل المعضلة. هذا في حين أنه لو كان الإمام الرضا (ع) يريد حل المشكلة لأجاب قطعاً إجابةً وافيةً وكافيةً.

**ثانياً**: من الذين كانوا يريدون من «زرارة» أن يفصح لهم عن إمامة حضرة الكاظم (ع)؟ إن

---

(١) **أصول الكافي**، ج ١، ص ٣٧٦-٣٧٧. وقد نقلنا هذا الكلام من الحديث ٣ في الباب ١٤٤ الذي صححه كِلا المَجْلِسِيّ والبِهْبُودِيّ.

(٢) لو كانت إمامة الأئِمَّة تُفْهَم من القرآن لما كانت محلاً للتقية، لأن القرآن كان في متناول عامَّة الناس.

كانوا يعرفون الإمام بعد الإمام الصادق عليه السلام فلا معنى للتقية معهم إذاً، وإن لم يكونوا يعرفونه فلماذا سألوا عن حضرة «موسى بن جعفر» ولم يسألوا عن «عبد الله بن جعفر»؟!

**ثالثاً**: روى الكِشِّيّ في رجاله رواياتٍ تردُّ كلام الصدوق. منها الرواية التالية:

"قال لما كانت وفاة أبي عبد الله (ع) قال الناس بعبد الله بن جعفر، واختلفوا: فقائلٌ قال به، وقائلٌ قال بأبي الحسن (عليه السلام)، فدعا زرارة ابنه عبيداً، فقال: **يا بُنَيَّ! الناس مختلفون في هذا الأمر، فمن قال بعبد الله [أي الأفطح] فإنما ذهب إلى الخبر الذي جاء أن الإمامة في الكبير من ولد الإمام، فشد راحلتك وامض إلى المدينة حتى تأتيني بصحَّة الأمر**. فشدَّ راحلته ومضى إلى المدينة، واعتلَّ زرارة فلما حضرته الوفاة سأل عن عبيد، فقيل إنه لم يقدم، فدعا بالمصحف فقال: اللهم إني مُصدِّق بما جاء نبيك محمَّد فيما أنزلته عليه وبيَّنتَه لنا على لسانه، وإني مُصدِّق بما أنزلته عليه في هذا الجامع، وإن عقدي وديني الذي يأتيني به عبيد ابني وما بينتَه في كتابك، فإن أمتني قبل هذا فهذه شهادتي على نفسي وإقراري بما يأتي به عبيد ابني وأنت الشهيد عليَّ بذلك. فمات زرارة"[1].

في الواقع لقد طبَّق «زرارةُ» بعمله هذا ما جاء في الحديث السابع من «الكافي» حين أجاب الإمام الصادق عليه السلام من سأله: "**فَإِنْ لَمْ أَعْرِفْهُ** [أي لم أعرف الإمام بعدك] **وَلَا أَعْرِفْ مَوْضِعَهُ؟؟ قَالَ**: **تَقُولُ**: **اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَوَلَّى مَنْ بَقِيَ مِنْ حُجَجِكَ مِنْ وُلْدِ الْإِمَامِ الْمَاضِي، فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِيكَ إِنْ شَاءَ اللهُ**"[2].

وجاء في رواية أخرى رواها الكِشِّيّ بشأن «زرارة» ما يلي:

**"عن عمَّةِ زرارة، قالت: لما وقع زرارة واشتدَّ به، قال: ناوليني المصحف فناولتُهُ وفتحتُهُ، فوضَعَهُ على صدره، وأخذه مني ثم قال: يا عمَّة! اشهدي أن ليس لي إمام غير هذا الكتاب"**[3].

كما روى الكِشِّيّ: أن «زرارة» وجَّهَ ابنَه عبيداً إلى المدينة ليستخبر له خبر أبي الحسن موسى(ع) وعبد الله بن أبي عبد الله، لكن «زرارة» مات قبل أن يرجع إليه عبيد. قال محمد بن أبي عمير،

---

(١) **رجال الكِشِّيّ**، ط كربلاء، ص ١٣٧-١٣٨.

(٢) **أصول الكافي**، ج ١، ص ٣٠٩.

(٣) **رجال الكِشِّيّ**، ص ١٣٩.

حدثني محمد بن حكيم، قال: قلت لأبي الحسن الأول (حضرة الكاظم عليه السلام) وذكرت له «زرارة» وتوجيهه ابنه عبيداً إلى المدينة، فقال أبو الحسن: إني لأرجو أن يكون «زرارة» ممن قال الله تعالى [فيه]: ﴿**وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ**﴾ [النساء/ ١٠٠]"[١].

وروى الكِشِّيّ أيضاً:

"**عن هشام بن سالم، قال: قال لي زرارة بن أعين: لا ترى على أعوادها** [أي منصب الإمامة أو خلافة النبي بحق] **غير جعفر** [بن محمَّد]، **قال: فلما توفي أبو عبد الله** (ع) **أتيته فقلت له: أتذكر الحديث الذي حدثتني به؟ وذكرته له، وكنت أخاف أن يجحدنيه، فقال: إني والله ماكنت قلت ذلك إلا برأيي**"[٢].

كما يُلاحَظ لم يكن «زرارة» يعرف الإمام التالي وإلا لما قال مثل ذلك الكلام. وقد قلنا في السطور السابقة إنه لا يمكن أن يكون الحديث الذي رواه «الصدوق» عن الإمام الرضا (ع)، كلامَ الإمام الرضا (ع) فعلاً، لأنه كما لاحظتم لم يكن لعمل «زرارة» أي علاقة بالتقية. أضف إلى ذلك أن رواية «الصدوق» لا تتفق مع الحديثين اللذَيْن رواهما الكُلَيْنِيّ في الباب ١٢٠ من «**الكافي**» عن الإمام الرضا (ع) نفسه وعن جده حضرة الإمام الصادق عليه السلام[٣]. مضمون الأحاديث المذكورة هو أن لكل إمام وصية معروفة ومشهورة وأن "**مِنْ عَلَامَاتِ الإمام أَنْ يَكُونَ صَاحِبَ الْوَصِيَّةِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي إِذَا قَدِمْتَ الْمَدِينَةَ سَأَلْتَ عَنْهَا الْعَامَّةَ وَالصِّبْيَانَ: إِلَى مَنْ أَوْصَى فُلَانٌ؟ فَيَقُولُونَ إِلَى فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ**"[٤].

---

(١) **رجال الكِشِّيّ**، ص ١٣٩.

(٢) **رجال الكِشِّيّ**، ص ١٤٠. تلاحظون أن «هشام» أيضاً لم يكن يعرف الإمام التالي وإلا لما صبر حتى زمن وفاة الإمام الصادق عليه السلام كي يُذَكِّر «زرارةَ» بخطأ رأيه، بل كان يستطيع أن يبين له خطأه على الفور ومباشرة.

(٣) **أصول الكافي**، ج ١، ص ٢٨٤.

(٤) من هذه الأحاديث الثلاثة في الباب ١٢٠ التي استشهدنا بها هنا، وهي الأحاديث ١ و٢ و٥، صحَّح المَجْلِسِيّ الحديثين ١ و٥، واعتبر الحديث ٢ حسناً، وصحَّح الأستاذ البِهْبُودِيّ الحديثين ١ و٢.

أيها القارئ العزيز! كيف يمكن لإمام يقول هو نفسه وَجَدُّهُ أن الإمام مشهور إلى درجة أن أهل كلِّ مدينة جميعَهم حتى الصبيان منهم يعرفونه، ثم يقول هو نفسه إن «زرارة» كان يعمل بالتقية بشأن إظهار اسم الإمام حتى وهو على فراش الموت؟!! خاصة أن الذين يحضرون عند المحتضر على فراش موته يكونون عادة من أهل بيته وأقربائه المقربين لا الخليفة ولا مأمورو الحكومة كي يحتاج إلى التقية معهم! (فتأمل)

الآن بعد أن عرفنا ذلك نعود إلى دراسة بقية أحاديث الباب ١٣٨.

**عودٌ إلى نقد أحاديث الباب ١٣٨ من الكافي**

← **الحديث ١٠** - في سنده «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ» وليس من الواضح هل المُراد منه «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيُّ» أم غيره؟ فإن كان راويه هو **الْبَرْقِيُّ** فهذه علة تقدح في صحَّة الحديث، وإن كان غيره فإن الحديث سيكون مجهولاً. و على كل حال سواءً كان البَرْقِي أم غيره فقد روى الحديث عن «**عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ**» الأحمق أنه قال إن رجلاً من الواقفة قال: إن أباه سأل الإمام الكاظم (ع) عَنْ سَبْعِ مَسَائِلَ فَأَجَابَهُ فِي سِتٍّ وَأَمْسَكَ عَنِ السَّابِعَةِ، قَالَ فَقُلْتُ: وَاللهِ لَأَسْأَلَنَّ أبي الحَسَن الرِّضَا (ع) عَمَّا سَأَلَ أَبِي أَبَاهُ، فَإِنْ أَجَابَ بِمِثْلِ جَوَابِ أَبِيهِ كَانَتْ دَلَالَةً. قال: فَسَأَلْتُهُ فَأَجَابَ بِمِثْلِ جَوَابِ أَبِيهِ أَبِي فِي الْمَسَائِلِ السِّتِّ فَلَمْ يَزِدْ فِي الْجَوَابِ وَاواً وَلَا يَاءً وَأَمْسَكَ عَنِ السَّابِعَةِ".

فأقول: يَتَبَيَّنُ من هذا أن الكُلَيْنِيّ نسي ما رواه في أبواب «**الكافي**» السابقة (كأحاديث الأبواب ٩٢ و٩٨ و١٠٤ و١٠٦ وأمثالها) بل نسي حتى ما رواه في الحديث الثالث من هذا الباب ذاته من أنه **لَا يَخْفَى عَلَى الإِمَامِ شَيْءٌ!** فمثلاً جاء في الحديث الثالث من هذا الباب ذاته: "**وَالْإِمَامُ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ شَيْءٌ يُرِيدُهُ**"، أو الحديث الأول من الباب ٩٢: "**إِنَّ اللهَ لَا يَجْعَلُ حُجَّةً فِي أَرْضِهِ يُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ فَيَقُولُ لَا أَدْرِي!**".

← **الحديث ١١** - هو الحديث السابع في الباب ١٣٠ ذاته الذي كرره الكُلَيْنِيّ مرَّةً ثانيةً هنا. ولم يقض ابن حضرة الرضا على الباطل وأهله بل صار صهراً للمأمون!

← **الحديث ١٢** - هو أحد الأكاذيب التي نُقِلَت بصور مختلفة. ومن جملة ذلك ما رواه الصدوق في كتابه «**عيون أخبار الرضا**» من ادِّعاء «صالح بن حماد» -الذي وصفه الغضائري بأنه

من الضعفاء- أن «الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ» قال:

**"كُنْتُ كَتَبْتُ مَعِي مَسَائِلَ كَثِيرَةً قَبْلَ أَنْ أَقْطَعَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ [الرضا] (ع) وَجَمَعْتُهَا فِي كِتَابٍ مِمَّا رُوِيَ عَنْ آبَائِهِ (ع) وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَثَبَّتَ فِي أَمْرِهِ وَأَخْتَبِرَهُ فَحَمَلْتُ الْكِتَابَ فِي كُمِّي وَصِرْتُ إِلَى مَنْزِلِهِ وَأَرَدْتُ أَنْ آخُذَ مِنْهُ خَلْوَةً فَأُنَاوِلَهُ الْكِتَابَ، ... فَبَيْنَا أَنَا كَذَلِكَ ... إِذَا أَنَا بِغُلَامٍ قَدْ خَرَجَ مِنَ الدَّارِ فِي يَدِهِ كِتَابٌ فَنَادَى: أَيُّكُمُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَشَّاءُ؟ فَقُمْتُ إِلَيْهِ وَقُلْتُ أَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَشَّاءُ فَمَا حَاجَتُكَ؟ قَالَ: هَذَا الْكِتَابُ أُمِرْتُ بِدَفْعِهِ إِلَيْكَ فَهَاكَ خُذْهُ. فَأَخَذْتُهُ وَتَنَحَّيْتُ نَاحِيَةً فَقَرَأْتُهُ فَإِذَا وَاللهِ فِيهِ جَوَابُ مَسْأَلَةٍ مَسْأَلَةٍ! فَعِنْدَ ذَلِكَ قَطَعْتُ عَلَيْهِ وَتَرَكْتُ الْوَقْفَ!!".**

أقول: لست أدري لماذا لا يُظْهِرُ الإمام معجزاته إلا لأفراد ضعفاء ومجهولين**!** ولقد تحدثنا فيما سبق عن علم الغيب والمعجزات (صفحة ١٣٠فما بعد) فلا نعيد الكلام هنا.

← **الحديث ١٣** - روى الكُلَيْنِيُّ هذا الحديث عن «الحسنِ بْنِ عليٍّ الفَضَّالِ» الذي كان فرداً من أفراد أشهر أسرةٍ من أُسَرِ «الواقفة»، ولم يكن معاصراً للكليني، فلا ندري مَن الواسطة بينه وبين الكُلَيْنِيّ. (روى آخرون أيضاً هذا الحديث بأسانيد واهية لا اعتبار بها). وهذا الحديث - كالأحاديث السابقة - يدل على علم الإمام بالغيب!

← **الحديث ١٤** - يقول راويه إن **"الإمام مَالَ نَحْوِي حَتَّى إِذَا حَاذَانِي أَقْبَلَ نَحْوِي بِشَيْءٍ مِنْ فِيهِ فَوَقَعَ عَلَى صَدْرِي فَأَخَذْتُهُ فَإِذَا هُوَ رَقٌّ فِيهِ مَكْتُوبٌ مَا كَانَ** [عبد الله الأفطح] **هُنَالِكَ وَلَا كَذَلِكَ!"**. يعني أن «عبد الله الأفطح» لم يكن إماماً**!** ونحن أيضاً نقول إنه لم يكن إماماً.

← **الحديث ١٦** - اعتبر المسلمين كفَّاراً و خاطب زيداً - رحمه الله - قائلاً: **"أَتُرِيدُ يَا أَخِي أَنْ تُحْيِيَ مِلَّةَ قَوْمٍ قَدْ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللهِ وَعَصَوْا رَسُولَهُ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللهِ وَادَّعَوُا الْخِلَافَةَ بِلَا بُرْهَانٍ مِنَ اللهِ وَلَا عَهْدٍ مِنْ رَسُولِهِ؟"**.

← **الحديث ١٧** - من مرويات «**عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَكَمِ الْأَرْمَنِيِّ**» الذي اعتبره الغضائري و النجاشي ضعيفاً. وكان ضعيفاً بنفسه، وينقل عن الضعفاء!

← **الحديث ١٩** - يقول إن الإمام الكاظم (عليه السلام) كتب إِلَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَسَنٍ كتاباً قال

له فيه: "**أَتَانِي كِتَابُكَ تَذْكُرُ فِيهِ أَنِّي مُدَّعٍ وَأَبِي** [أي مُدَّعٍ للإمامة والولاية] مِنْ قَبْلُ وَمَا سَمِعْتَ ذَلِكَ مِنِّي وَسَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ"! ويدعو الإمام في هذا الحديث للخليفة العباسي ويقول «**أبقاه الله!**».

وعلى كل حال لم يُذْكَر في كل هذه الأحاديث الفرقُ بين الإمام المحق والإمام المبطل. إن الفرق بين الإمام الحقّ وغيره هو العمل بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ القطعية، كما بين أمير المؤمنين علي عليه السلام وظيفة إمام المسلمين فقال: "**إِنَّهُ لَيْسَ عَلَى الإِمَامِ إِلا مَا حُمِّلَ مِنْ أَمْرِ رَبِّهِ الإِبْلاغُ فِي الْمَوْعِظَةِ والاجْتِهَادُ فِي النَّصِيحَةِ والإحْيَاءُ لِلسُّنَّةِ وإِقَامَةُ الْحُدُودِ عَلَى مُسْتَحِقِّيهَا وإِصْدَارُ السُّهْمَانِ عَلَى أَهْلِهَا**". (**نهج البلاغة**، الخطبة ١٠٥).

وقال ابنه: الإمام الحسين (ع) - كما ذكرنا - مخاطباً أهل الكوفة الذين دعوه إلى قيادة المسلمين وإمامتهم: "**فَلَعَمْرِي مَا الإمامُ إلا العاملُ بالكتابِ والقَائمُ بالقِسْطِ الدائنُ بِدِيْنِ الحَقِّ والسلام.**"[1].

كما يلاحظ فإن حضرة عليٍّ وسيد الشهداء -عليهما السلام- لم يُعَرِّفَا الإمام بأنه ذلك الشخص الذي يطبع في الحصاة أو الذي يشهد الحجر الأسود بإمامته أو الذي تنطق العصا بيده ونظائر ذلك. (فتأمَّل).

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد الحديثين ٧ و٨ من هذا الباب -وقد تبيَّن أنهما مجهولان - في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٢٢١ و٢٢٣.

### ١٣٩ـ بَابُ كَرَاهِيَةِ التَّوْقِيتِ

جاءت في هذا الباب سبعة أحاديث، صَحَّحَ المَجْلِسِيّ الحديثين ١ و٣ منها واعتبر الأحاديث ٢ و٥ و٦ و٧ ضعيفةً والحديث ٦ مُرْسَلاً. أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فلم يعتبر أياً من أحاديث هذا الباب صحيحةً.

أحاديث هذا الباب متناقضة وفاضحة حقيقةً.

---

(١) الشيخ المفيد، **الإرشاد**، ص ١٨٣ (ط القديمة)، أو ج ٢، ص ٣٩، من ط الجديدة. (المُتَرجِمُ)

← **الحديث ١**- يروي في الحديث الأول عن الإمام الباقر (ع): "**إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ كَانَ وَقَّتَ هَذَا الْأَمْرَ [أي ظهور قائم آل محمَّد] فِي السَّبْعِينَ، فَلَمَّا أَنْ قُتِلَ الْحُسَيْنُ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ، اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ تَعَالَى عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ فَأَخَّرَهُ إِلَى أَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ. فَحَدَّثْنَاكُمْ فَأَذَعْتُمُ الْحَدِيثَ فَكَشَفْتُمْ قِنَاعَ السَّتْرِ وَلَمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَقْتاً!!**".

أيها القارئ العزيز! انظر أي ترهات وأباطيل يضعها رواة الكُلَيْنِيّ على لسان الإمام ويُتْحِفُونَنَا بها:

**أولاً**: لاحظ كيف يُفَاجَأُ ربُّ الكُلَيْنِيّ بأعمال عباده فيُغَيِّرُ إرادته؟!! نعوذ بالله الغالب القدير من هذه الخرافات.

**ثانياً**: ألم يكن الله قادراً على حفظ إمامه من شرِّ الأشرار -كما حفظ موسى من فرعون وآله- ولا يضطر إلى تأجيل ظهور الإمام؟

**ثالثاً**: لماذا لم يُغيِّب اللهُ تعالى -عندما اشْتَدَّ غَضَبُه لقَتْلِ الإمام الْحُسَيْن (ع)- الإمامَ السَّجَّادَ (ع)، بل غيَّب ابن حفيد حفيد حفيده!! فأي نوع من الغضب هذا؟!!

**رابعاً**: أنتم تقولون -من جهة- إن الله تعالى عَيَّنَ لرسوله الأئِمَّة واحداً واحداً، كما في أحاديث النص على الأئِمَّة الاثني عشر، وأنَّه أعطى كلَّ واحدٍ من الأئِمَّة صحيفةً خاصَّةً به، وأنه طبقاً لهذه الصحائف كان معلوماً أن الإمام الثاني عشر سيغيب وأن غيبته ستستمر حتى يمتلأ العالم ظلماً وجُوراً. ولكنكم تقولون في هذا الحديث إنه كان المقرَّر أن يظهر الإمام الغائب سنة ٧٠هـ -أي عندما تمَّت إمامة أربعة من الأئِمَّة فقط!- ثم أُجِّلَ ظُهُوره حتى سنة ١٤٠هـ -أي عندما كانت لا تزال ثمان سنوات باقية من فترة إمامة حضرة الصادق ولم تتم إمامة الكاظم ولا الرضا ولا الجواد ولا الهادي ولا العسكري بَعْد!!

ثم كيف يقول الكُلَيْنِيّ: إن اللهَ تَعَالَى اشْتَدَّ غَضَبُهُ لاستشهاد الحُسَيْن (ع)؟ أنسي أنه ادَّعى في الباب ١١٩ أن الإمام الحسين عمل بما في الصحيفة السماوية الخاصة به![1] وقد أمره الله تعالى في

---

(١) من المُلْفِت أن نعلم أن الحديثين ٢ و٣ من الباب ١١٩ رواهما «أحمد بن محمد» و«الحسن بن محبوب». والرواية الأولى في هذا الباب مروية عنهما أيضاً.

تلك الصحيفة أن يذهب فيُقْتَل!! فكيف يقول في هذا الحديث إنه لما قتل الحسين (ع) اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ تَعَالَى عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ فأخَّر ظهور الإمام الغائب حتى سنة ١٤٠هـ !!

والتناقض الآخر أنه جاء في هذا الحديث أن زَمَنَ ظهور الإمام حُدِّدَ مرتين، لكن في الأحاديث التالية جاء: "**كَذَبَ الْوَقَّاتُونَ، إِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ لَا نُوَقِّتُ**"!![1]

← **الحديث ٥**- يدَّعي الحديث الخامس أن حضرة باقر العلوم (ع) قال: "**فَإِذَا حَدَّثْنَاكُمُ الْحَدِيثَ فَجَاءَ عَلَى مَا حَدَّثْنَاكُمْ بِهِ فَقُولُوا صَدَقَ اللهُ وَإِذَا حَدَّثْنَاكُمُ الْحَدِيثَ فَجَاءَ عَلَى خِلَافِ مَا حَدَّثْنَاكُمْ بِهِ فَقُولُوا صَدَقَ اللهُ تُؤْجَرُوا مَرَّتَيْنِ!**".

رغم أن رواة الكُلَيْنِيّ سهلوا الأمر على أنفسهم، وكلما لم يتحقق ما قالوه وحصل خلافه قالوا «بدا لِـلَّهِ»، إلا أنه ينبغي أن نردَّ عليهم ونقول إنه في الحالة الثانية يَتَبَيَّنُ أن كلام الإمام لم يكن كلام الله وأنه إذا كان من الممكن حصول البداء في جميع حالات وعود الأئِمَّة فعندئذ لا يمكن الاطمئنان إلى كلامهم ثم إنكم تقولون -طبقاً لأحاديث الباب ٩٨ من الكافي- إن الإمام كان ينظر في الجفر والجامعة و... وكل ما يقولونه مستند إلى تلك المصادر فكيف يمكن أن لا يتحقَّق كلامُهُم ويقع خلافُهُ؟!

يقول في هذا الحديث أيضاً: "**إِنَّ مُوسَى** عليه السلام **لَمَّا خَرَجَ وَافِداً إِلَى رَبِّهِ وَاعَدَهُمْ ثَلَاثِينَ يَوْماً، فَلَمَّا زَادَهُ اللهُ عَلَى الثَّلَاثِينَ عَشْراً قَالَ قَوْمُهُ قَدْ أَخْلَفَنَا مُوسَى فَصَنَعُوا مَا صَنَعُوا**". [أي عبدوا العجل].

**أولاً**: رغم أن مدة غياب حضرة موسى (ع) لم تزد عن ٤٠ يوماً، عشرة أيام منها فقط غيابٌ لم يتم الإخبار عنه مُسبقاً، إلا أنه خلَّف في قومه أخاه هارون (ع)، كما قال تعالى: ﴿**قَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ**﴾ [الأعراف/ ١٤٢].

**ثانياً**: عاش موسى وهارون -عليهما السلام- سنوات طويلة بين قومهما وكان بنو إسرائيل يعرفونهما جيِّداً، ولم يحصل أن والدة موسى وأخاه قالا إن عمران لم ينجب ابناً ثم جاء شخص

---

(١) من المُلفِت أن نعلم أن المجلسي ألف كتاباً باسم «**الرجعة**»، وحدَّد في مقدمته -بعد أن كال المدائح والثناء للملوك الصفويين السفاكين للدماء -زَمَنَ ظهور الإمام الغائب!

فقال أنا وكيل ذلك الابن وهو موجود ولكنه غائب وصار هذا الوكيل يأخذ الأموال باسم ذلك الابن ويقول: إنه لا يلتقي بكم مباشرةً بل جعلني الواسطة بينكم وبينه، ثم أخذ يُظْهِرُ رسائلَ للناس ويدَّعي أن الإمام الغائب هو الذي يقوم بكتابتها ويجيب فيها عن أسئلتكم، ثم لم يستخدم العوام الذين كالأنعام عقولهم التي منحهم الله إيّاها[1] ولم يقولوا: نحن لم نشاهد من قبل خطَّ الإمام فكيف نعلم أنه هو الذي يكتب لنا هذه الرسائل حقيقةً؟! وعندما أدركَتْ هذا المدعي للنيابة عن الإمام الوفاةُ قال: إن الإمام سيغيب الآن إلى أجل غير مسمَّى!!

**ثالثاً**: رجع حضرة موسى (ع) إلى قومه الذين كان قد أخبرهم عن غيابه ثلاثين يوماً وكان قد أخبرهم لماذا سيغيب تلك المدة. ولم يكن مكان غيبته غير معروف أبداً، ولو لم يُخَلِّف فيهم هارون (ع) وغاب ولم يرجع حتى نهاية حياة معاصريه فقال قومه إن موسى أخلف وعده معنا لما كان عليهم في ذلك لومٌ.

**رابعاً**: لقد ذكر الله تعالى غياب موسى أربعين يوماً في القرآن، فلماذا لم يُشِرْ أيَّ إشارةٍ إلى هذا الإمام الثاني عشر وإلى غيبته، مع أن ذلك يتعلَّق بمستقبل المؤمنين بآخر الأديان، ومع ذلك لم ينبِّه اللهُ المسلمين إلى هذا الأمر الخطير!

**خامساً**: لم يقل حضرة موسى (ع) أبداً إنه غاب خوفاً من الأشرار وخشيةً من القتل، أو أنكم لما لم تكونوا أهلاً لإرشاده وزعامته غاب عنكم ومتى ما أصبحتم أهلاً لظهوره، وامتلأ العالم ظلماً وجوراً ظهرَ عندئذٍ!

← **الحديث ٦**- يرويه «**عَلِيُّ بْنُ يَقْطِينٍ**»، الذي لم يُوَثِّقْهُ النجاشيُّ وقال إنه توفي سنة ١٨٢هـ[2]. قال ابن الأثير في كتابه «**الكامل في التاريخ**» في بيان وقائع سنة ١٦٩ هجرية: "فيها اشتدَّ طلب المهدي [العباسي] للزنادقة، فقتل منهم جماعةَ عليِّ بن يقطين".

ادَّعى «**عَلِيُّ بْنُ يَقْطِينٍ**» هذا أن الإمام الكاظم (ع) قال: "**الشِّيعَةُ تُرَبَّى بِالْأَمَانِيِّ مُنْذُ مِائَتَيْ**

---

(١) قال تعالى واصفاً الذين لا يستخدمون عقولهم التي منحهم الله إيَّاها: ﴿**إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ**﴾ [الأنفال/ ٢٢].

(٢) ذكر الكِشِّيّ أن وفاته كانت سنة ١٨٠هـ.

سَنَةٍ". ثم قال «عَلِيُّ بْنُ يَقْطِينٍ» نفسه: **"فَلَوْ قِيلَ لَنَا إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا إِلَى مِائَتَيْ سَنَةٍ أَوْ ثَلَاثِمِائَةِ سَنَةٍ لَقَسَتِ الْقُلُوبُ وَلَرَجَعَ عَامَّةُ النَّاسِ عَنِ الْإِسْلَامِ وَلَكِنْ قَالُوا مَا أَسْرَعَهُ وَمَا أَقْرَبَهُ تَأَلُّفاً لِقُلُوبِ النَّاسِ وَتَقْرِيباً لِلْفَرَجِ!!"**.

ونسأل: هل يجوز للشرع أن يخدع الناس بوعود غير صادقة ويشغلهم بها؟! قال بعض الشيوخ إن هذا يشبه قول القرآن: ﴿**اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ**﴾ [الأنبياء/ ١]، وقوله: ﴿**اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ**﴾ [القمر/ ١] وأمثالها. لكن هذا غير صحيح لأن المقصود من الآيتين المذكورتين وأمثالهما -كما صرَّح بذلك المفسِّرون- بيان حتمية وقوع ما أخبرت عنه وأنها أمورٌ قطعيّةٌ، كما أنه من الشائع جداً في المحاورات العرفية أن يُقال مثلاً لِمَن يُراد إيقاظه إلى صلاة الفجر قبل طلوع الشمس: استيقظ فقد أشرقت الشمس، والكل يفهم أن المراد أن شروق الشمس أصبح وشيكاً، فليس هناك وعد بأملٍ كاذب، بعكس ما جاء في الحديث من تصريح بقرب موعد ظهور الإمام القائم لأجل إشغال الناس بذلك وتأليف قلوبهم! فلا وجه لتشبيه هذه الوعود الكاذبة بما جاء في الآيات.

← **الحديث ٧**- ضعيف ولا يتضمَّن أي موضوع مهم.

### ١٤٠ـ بَابُ التَّمْحِيصِ وَالِامْتِحَانِ

يشتمل هذا الباب على ستة أحاديث اعتبر المَجْلِسِيّ الحديث ١ حسناً، والأحاديث ٢ و٣ و٦ ضعيفةً، والحديث ٤ صحيحاً، والحديث ٥ مرفوعاً. ولم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ سوى الحديث ٤ فقط.

مضمون هذه الأحاديث هو أن الله يمتحن البشر، وهذا كلام صحيح لا غبار عليه وقد قال القرآن الكريم: ﴿**وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ**﴾ [البقرة/ ١٥٥]، وآيات أخرى كثيرة مماثلة. والحديث الرابع في هذا الباب يتطابق تماماً مع تعاليم القرآن الكريم. ولكن لا يخفى أن ما يرمي إليه الكُلَيْنِيّ من ذكر هذه الأحاديث هو أن الله يمتحن العباد بالغيبة! فنقول: علينا أَوَّلاً أن نُثْبِتَ وجود ابنٍ لِـحَضْرَةِ العسكريّ ثم غيبته، وعندئذٍ فقط يمكننا أن نعتبر أن غيبة الإمام من موارد امتحان الله لعباده.

## ١٤١ـ بَابُ أَنَّهُ مَنْ عَرَفَ إِمَامَهُ لَمْ يَضُرَّهُ تَقَدَّمَ هَذَا الْأَمْرُ أَوْ تَأَخَّرَ

جاءت في هذا الباب سبعة أحاديث اعتبر المَجْلِسِيّ الحديث ١ صحيحاً، والأحاديث ٢ و٣ و٧ ضعيفةً، والأحاديث ٤ و٥ و٦ مجهولةً. ولم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ منها إلا الحديثين ١ و٥ فقط.

← **الحديث ١** - يحثُّ متنُهُ على معرفة الإمام ولكنه لا يُبيِّن فائدة هذه المعرفة؟ هل الإمام من أصول الدين أم من فروعه؟ أم أن الإمام نفسه تابع للدين؟ ثم لنفترض أن معرفة الإمام كانت مفيدة ولازمة زمن الأئمة، ولكن اليوم كيف يمكننا أن نستفيد من هذا الحديث حيث لا يوجد إمامٌ بيننَا؟

← **الحديثان ٢ و ٧** - سندهما ضعيفٌ جداً. وتم الاستناد فيهما إلى الآية ٧١ من سورة الإسراء. وقد سبق أن بينَّا المعنى الصحيح لهذه الآية (ص ٤٠٩ - ٤١٠ من هذا الكتاب)، فلا نعيد ذلك هنا. وإنما نذكِّر فقط بأن لكلمة «**الإمام**» معانيَ متعدِّدةً، وكما نرى في تفسير «**مجمع البيان**» ذيل تفسير الآية ٧١ من سورة الإسراء، تُطْلَقُ كلمة «**الإمام**» على الكتاب، وعلى صحيفة الأعمال. كما يُسَمَّى النبيُّ «**إماماً**» لاقتداء الناس به واتِّباعهم له. وتُطلق كلمة «**الإمام**» أيضاً على الكتب السماوية، وعلى الحاكم الذي بيده زمام أمور الناس، وعلى الشخص الذي يهدي الآخرين أو يضلِّهم، وتُطلق كلمة «**الإمام**» حتى على الأم، لذلك لابد من ملاحظة القرائن الموجودة في الآيات التي قبل هذه الآية وبعدها والاستفادة منها لتحديد معنى كلمة «**الإمام**» المقصود في هذه الآية.

روى الشيخ الطَّبْرَسِيّ في تفسيره «**مجمع البيان**» عن الإمام الرضا (ع) حديثاً يقول: "أن النبي ﷺ قال: فيه يُدعى كل أناس بإمام زمانهم وكتاب ربهم وسنة نبيهم". وكما نلاحظ سمَّى حضرة الرضا (ع) الحاكم في كل عصر «**إماماً**»، خلافاً للمعنى الذي يُعْجِبُ الكُلَيْنِيَّ.

لا شك أن الإمام الصادق عليه السلام كان يعلم معنى الآية أفضل من الآخرين وكان يدرك أن سورة الإسراء مكية وأن موضوع الإمامة - بالمعنى الذي يهواه رواة الكُلَيْنِيّ - لم يكن بأي وجه من الوجوه مطروحاً في مكة حينذاك، لكن الرواة الجهلة والغلاة وأشخاصاً من قبيل «فُضَيل بن يسار» - الذي كان شخصاً متعصباً جداً [١]- أرادوا من خلال رواية مثل هذه الأحاديث أن

(١) هذا الراوي هو ذاته الذي نسب إلى الإمام الصادق عليه السلام قوله: "**رَضَاعُ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ خَيْرٌ مِنْ رَضَاعِ**

يُحَمِّلَ الآية المعنى الذي يهواه متغافلاً عن أن سورة الإسراء مكية!

في رأينا إن المراد من كلمة «**الإمام**» في أحاديث **"مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ إِمَامٌ فَمِيتَتُهُ مِيتَةٌ جَاهِلِيَّةٍ"**[1]، أو **"مَنْ مَاتَ وَ لَمْ يَعْرِفْ إِمَامَ زَمَانِهِ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً"**[2]، وأمثالها: هو القرآن الكريم، إذْ أُطلِقَت كلمة «**الإمام**»، مراراً وتكراراً، في بيانات رسول الله ﷺ والأئِمَّة، لاسيما حضرة أمير المؤمنين علي عليه السلام، على القرآن، كما ذكرنا شواهد ذلك سابقاً (ص ٣٦٩-٣٦٦). فكما كان الإنجيل سابقاً إماماً لأتباعه وكانت التوراة قبله إماماً لأهلها كذلك في زماننا أصبح القرآن إمامَ المسلمين. خاصَّةً أنه جاء في الأحاديث تعبير «**لَمْ يَعْرِفْ**» ومن الواضح أن معرفة الشيء هي حصول العلم والمعرفة به، وأن يُفهم هذا الشيء ويُدرك بشكل جيد، وهذا يمكن أن يحصل بالنسبة إلى آيات القرآن الكريم أما بشأن الإمام الغائب الذي لا نملك أي وسيلة للاتصال به والوصول إليه فكيف يمكن معرفته؟ ولذلك ورغم أن المقصود من الإمام في أمثال هذه الأحاديث غير واضح بشكل كامل، إلا أننا نستطيع القول استناداً إلى القرائن العقلية: إن كتاب الله هو إمام العباد، والإمام في عصرنا هو القرآن، فكل من لم يعرفه ولم يكن له علم بمحتواه ومات على ذلك كان مثل مشركي عهد الجاهلية أو أسوأ . فمثلاً الذين يتوجهون في دعائهم إلى غير الله ويدعون أئمة الدين وعباد الله الصالحين بدلاً من دعاء الله ويتوسلون بأرواحهم، مثل هؤلاء لا يعرفون كتاب الله، ولكن بعد نزول القرآن الذي قال لنا عشرات المرات لا تدعوا مع الله أحداً ولا أحد سوى الله حاضراً وناظراً في كل مكان و.....، لو لم يُصْغِ

---

**النَّاصِبِيَّةِ"!** (الحديث ٢ من الباب ١٤٢ في **الكافي**، والحديث ٦ من "باب في صنوف أهل الخلاف وذكر القدرية والخوارج والمرجئة وأهل البلدان". (**الكافي**، ج ٢، ص ٤١٠).

**ملاحظة**: أقول (المحقق والمترجم): لا يوجد هذا الحديث في الكافي أصلاً، وهذه المواضع التي أشار المؤلف إليها في الكافي تتحدث عن النواصب بشكل عام، أما حديث **"رَضَاعُ الْيَهُودِيَّةِ**.. الخ" فهو في كتاب **دعائم الإسلام** لأبي حنيفة النعمان بن محمد التميمي، ورواه عنه الحر العاملي في **وسائل الشيعة**، ج ٢١، ص ٤٦٦ من ط قم الجديدة بتحقيق مؤسسة آل البيت. (المُتَرْجِمُ)

(١) **أصول الكافي**، ج ١، ص ٣٧١، الحديث ٥. (المُتَرْجِمُ)

(٢) الشيخ الصدوق، **كمال الدين**، ج ٢، ص ٤٠٩. (المُتَرْجِمُ)

الإنسانُ إلى هذا الأمر وبقي جاهلاً به كان أسوأ من كفار ومشركي الجاهلية، ولو مات على ذلك مات ميتة أهل الجاهلية.

ومع ذلك لو أصر أحدٌ على أن المقصود من كلمة «**الإمام**» في أمثال تلك الأحاديث هو الإمام البشري فنقول: إن قصدتم بالإمام شخصاً ملتزماً بكتاب الله وَمُتَّبِعاً له ولسنة النبيِّ ﷺ ففي هذه الحالة تكون معرفة هذا الإمام فرعاً لمعرفة القرآن، لأنه إن لم يعرف الإنسان القرآن لن يستطيع أن يعرف من يتبع القرآن ممن لا يتبعه. فالإمام الأصلي هو القرآن والإمام الفرعي هو الإنسان. أما لو قصدتم من الإمام شخصاً معرفته أصلٌ من أصول الدين أو فرعٌ من فروعه، شخصٌ تنطق عصاه، ويطبع في الحصى ويتصل بالملائكة ويعلم بذات الصدور ويعلم الغيب و..... ، فإن مثل هذا الاعتقاد عين الشرك ولا علاقة له بالإسلام ولا بالقرآن.

### ١٤٢- بَابُ مَنِ ادَّعَى الْإِمَامَةَ وَلَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ وَمَنْ جَحَدَ الْأَئِمَّةَ أَوْ بَعْضَهُمْ وَمَنْ أَثْبَتَ الْإِمَامَةَ لِمَنْ لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ

جاء في هذا الباب اثنا عشر حديثاً، اعتبر المَجْلِسِيّ الأحاديث ١ و٣ و٥ و٨ و١٢ ضعيفةً، والأحاديث ٢ و٤ و٩ و١٠ و١١ مجهولةً، والحديث ٧ مُوَثَّقَاً، ولم يُبْدِ رأيه بشأن الحديث ٦. واعتبر الأستاذ البِهْبُودِيّ الحديثين ٤ و٧ فقط صحيحين.

لقد تم التلاعب بمعاني آيات القرآن في خمسةٍ من أحاديث هذا الباب.

← **الحديث ١** - تمَّ التلاعب في هذا الحديث الأول بمعنى قوله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْمُتَكَبِّرِينَ**﴾ [الزمر/ ٦٠].

يجب أن ننتبه إلى أن سورة الزمر مكية وفي ذلك الزمن لم يكن هناك بين النبي وبين أهل مكة أي نقاش حول الإمامة، وكما يظهر من الآية التي قبلها، كان الكلام حول المتكبّرين الذين ينكرون معجزات الله وينسبون دينهم الباطل إلى الله، فالآية المذكورة لا علاقة لها بالإمام أو الإمامة.

في رأينا لقد قام أعداء الإسلام وأشخاصٌ منحرفون من أمثال «محمد بن سنان» و«الحسين بن مختار» الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي الْعَلَاءِ الواقفي و«عبد الله الأصمّ» الذي كان - كما يقول الغضائري - من كذّابة البصرة، بوضع هذه الأحاديث كي يقلّلوا من شأن الأشراف الحسنيين وأئمة الزيدية -

رحمهم الله – الذين نهضوا وقاموا خدمةً للمسلمين، ولكي يبعدوا الناس من حولهم. **لعنةُ اللهِ على الكاذبين.**

← **الحديث ٩** – في الحديث ٩ تم التلاعب بمعنى قوله تعالى: ﴿**إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٢٧ وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [الأعراف/ ٢٧-٢٨].

والحال أن هذه السورة كالتي قبلها سورة مكية وتتكلم عن كل شخص يزعم أن ما يفعله من فواحش إنما أُجْبِر عليه، أو أن الله أمره بذلك، ولا يختصُّ الكلام بمدعي الإمامة.

← **الحديث ١٠** – في الحديث ١٠ تمَّ التلاعب بمعنى قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [الأعراف/ ٣٣].

هذه الآية تتعلق بالآية التي ذكرناها قبلها والتي قال تعالى فيها: "**قُلْ إِنَّ اللهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ**" ثم قال تعالى للنبيِّ ﷺ في الآية ٢٩: ﴿**قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ...**﴾ [يعني أخلصوا له الدعاء بأن تدعوه وحده ولا تدعو غيره]، ثم قال تعالى الآية مورد البحث (رقم ٣٣) لِيُفْهِمَنا أنه ليس الأمر أن الله لا يأمر بالفواحش فحسب، بل اللهُ مبغضٌ لها، لذلك أمر نبيّه ﷺ أن يقول: قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ.

فكما تلاحظون، هذه الآية جزء من سورة الأعراف المكية وتتحدث عن الذين ينسبون خطاياهم وفواحشهم إلى الله ولا علاقة لها بأئمة الجور أو أئمة الحق.

وجاء في آخر هذا الحديث: "**إِنَّ الْقُرْآنَ لَهُ ظَهْرٌ وَبَطْنٌ فَجَمِيعُ مَا حَرَّمَ اللهُ فِي الْقُرْآنِ هُوَ الظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ مِنْ ذَلِكَ أَئِمَّةُ الْجَوْرِ، وَجَمِيعُ مَا أَحَلَّ اللهُ تَعَالَى فِي الْكِتَابِ هُوَ الظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ مِنْ ذَلِكَ أَئِمَّةُ الْحَقِّ!!**".

ونسأل: هل معنى الآية الأولى من سورة التحريم التي حرَّم رسول الله ﷺ فيها على نفسه

ما أحلَّه الله له، هو أن رسول الله ﷺ حرَّم على نفسه أئِمَّة الحق؟ وهل المعنى الباطن للآية ٥٠ من سورة الأحزاب هو أن الله أحلَّ للنبيِّ أئِمَّة الحق؟ أم هل المُراد في الباطن من قوله تعالى: ﴿**أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ**﴾ [البقرة/ ١٨٧]، هو تحليل أئِمَّة الحقِّ لنا؟ أم أن واضع الحديث لم يدرِ معنى الكلام الذي لفَّقه؟

← **الحديث ١١** – في هذا الحديث تمَّ التلاعب بمعنى الآيات الكريمة التالية: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ**﴾ [البقرة/ ١٦٥ – ١٦٧].

المقصود من الآية ١٦٥ أن بعض الناس كانوا يحبّون معبوداتهم إلى درجة تجعلهم يطيعونهم طاعة مطلقة ولا يخالفونهم في شيء، أي يطيعونهم كطاعة الله[1]، فالآية عامّة ولا تختص بمحبة الإمام الحق أو الإمام الباطل. لكنّ واضع الحديث ادّعى أن الإمام الباقر (ع) قال: "فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللهِ أَنْداداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللهِ﴾ قَالَ: هُمْ وَاللهِ أَوْلِيَاءُ فُلَانٍ وَفُلَانٍ اتَّخَذُوهُمْ أَئِمَّةً دُونَ الْإِمَامِ الَّذِي جَعَلَهُ اللهُ لِلنَّاسِ إِمَاماً!".

وينبغي أن نعلم:

**أولاً**: الذين بايعوا الخليفَتَين الأول والثاني لم يكونوا يعتقدون أنهما مؤثّران في أمور حياتهم وأنهما شفيعان لهم يوم القيامة، ولم يكونوا يمتنعون عن الاعتراض على بعض أعمالهم، وبناء على ذلك فلا تنطبق الآية عليهم.

**ثانياً**: أدت بيعة علي (ع) للخليفتين إلى إزالة النقص في مشروعية خلافتها. فلو كانا من مصاديق الآية المذكورة لما بايَعَهُما عليٌّ (ع) أبداً، ولما قَبِل أحدهما صهراً له.

لقد فرّق رواة الكُلَيْنِيّ بين المسلمين بقدر ما استطاعوا، وجعلوا آيات القرآن وسيلةً للتفرقة

---

(١) مصداقاً لقول الشاعر: لو كان حبك صادقاً لأطعته إن المحب لمن يحب مطيع

وأشاعوا الأوهام بين المسلمين باسم الإمام.

← **الحديثان ٤ و ١٢** – هذان الحديثان مما يُعْجِبُ الاستعمار كثيراً، لأن «الوشّاء» و «معلّى بن محمد» ينسبان إلى الإمام فيهما قوله: **"ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: مَنِ ادَّعَى إِمَامَةً مِنَ اللهِ لَيْسَتْ لَهُ، وَمَنْ جَحَدَ إِمَاماً مِنَ اللهِ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ لَهُمَا فِي الْإِسْلَامِ نَصِيباً"**.

وهذا الكلام ينطبق على كل الشيعة الزيدية وكل أهل السنّة الذين لا يعتقدون بالإمامة المنصوص عليها من الله لحضرة علي (ع) ولسائر الأئمّة، والذين يعتبرون زيداً «رحمه الله» وأبا بكر وعمر مسلمين! هل يريد الاستعمار حديثاً أفضل من هذا؟!

← **الحديثان ٥ و ٦** – هما من أكاذيب «محمد بن سنان» ولا يصلحان للاعتماد عليهما. وسند الحديث الثامن أيضاً في غاية الضعف ولا اعتبار به.

← **الحديث ٧** – جاء فيه: **"لا يُعْرَفُ الإِمامُ الْآخِرُ إِلَّا بِالْأَوَّلِ"**. ونقول: نعم هذا الكلام صحيح. وكما نعلم (راجعوا ص ٧٨٠-٧٨١)، لم يُشِرْ حضرةُ عليٍّ أبداً إلى الخلافة الإلهية (أي المنصوص عليها من الله) لابنه الإمام الحسن (ع) ولم يُعَيِّنْهُ خليفةً له على الأمة الإسلامية. كما أن حضرة الإمام الحسن (ع) لم يعيِّن حضرةَ سيد الشهداء (ع) خليفةً له، وكذلك الإمام الحسين (ع) لم يعيِّن حضرة السجاد (ع) خليفةً له، وهكذا... وبهذا يتّضح أن الإمامة المنصوص عليها من الله لا دليل عليها.

### ١٤٣- بَابُ فِيمَنْ دَانَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ بِغَيْرِ إِمَامٍ مِنَ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ

جاءت في هذا الباب خمسة أحاديث صحَّح المَجْلِسِيّ منها الأحاديث ١ و٢ و٤، واعتبر الحديثين ٣ و٥ ضعيفين، وصحَّح الأستاذ البِهْبُودِيّ الحديثين ١ و٢ منها فقط. والحديث الثاني في هذا الباب هو الحديث الثامن في الباب ٦٥ ذاته، كرَّره الكُلَيْنِيّ هنا.

قيل في أحد أحاديث هذا الباب (الحديث الأول) أن مَنِ اتَّخَذَ دِينَهُ رَأْيَهُ بِغَيْرِ إِمَامٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْهُدَى فقد ضلَّ وأعماله غير مقبولة. وجاء في الحديث الثاني أن "مَنْ دَانَ اللهَ بِعِبَادَةٍ يُجْهِدُ فِيهَا نَفْسَهُ وَلَا إِمَامَ لَهُ مِنَ اللهِ فَسَعْيُهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ وَهُوَ ضَالٌّ مُتَحَيِّرٌ وَاللهُ شَانِئٌ لِأَعْمَالِهِ.......... وأَنَّ مَنْ أَصْبَحَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَا إِمَامَ لَهُ مِنَ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ ظَاهِراً عَادِلًا أَصْبَحَ ضَالًّا تَائِهاً". وجاء في

الحديث الثالث: "... لَا دِينَ لِمَنْ دَانَ اللهَ بِوَلَايَةِ إِمَامٍ جَائِرٍ لَيْسَ مِنَ اللهِ....".

فأقول: إن المقصود من هذه الأحاديث من يترك الإمام العادل العالم بحقائق الدين وأحكام الشريعة ويذهب وراء إمام جاهل ظالم. وهذا الكلام صحيح ولا مُنْكِرَ له. ولكن ينطبق عليه مع الأسف: «كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيْدَ بِهَا بَاطِلٌ»! لأنه ذُكِر في هذه الأحاديث ذاتها عن راوٍ أحمق مثل «هشام بن سالم» -الذي ادّعى أن القرآن كان ١٧ ألف آية- وعن مجموعة من الكذّابين أنّ الظالمين والمسيئين إذا كان لهم إمام من الله نالوا النجاة، وأن الأبرار المتّقين إن لم يكن لهم إمام من الله هلكوا! فليت شعري! هل هناك كلام يجعل الشيعة غير مبالين بالذنوب والآثام أكثر من هذا الكلام؟! أضف إلى ذلك أنه لو كانت الإمامة المُعيَّنة مِنْ قِبَلِ الله مؤثرة إلى هذا الحد في نجاة الإنسان وسعادته الأبدية، فلماذا لم يُشِر إليها القرآن الكريم، بل قال بدلاً من ذلك: ﴿**مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا**﴾ [النساء/ ١٢٣].

← **الحديث ٢** - جاء في متنه: "**مَنْ أَصْبَحَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَا إِمَامَ لَهُ مِنَ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ ظَاهِراً عَادِلًا أَصْبَحَ ضَالًّا تَائِهاً وَإِنْ مَاتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ مَاتَ مِيتَةَ كُفْرٍ وَنِفَاقٍ**".

فأقول: فماذا يفعل الناس إذاً بعد الإمام الحسن العسكري عندما غابَ إمامهم ولم يعد ظاهراً؟!

لكننا نقول: إن الإمام الذي جعله الله حُجَّةً علينا، وهو ظاهر على الدوام ولا يغيب أبداً، والذي أَيَّدَ أئمة أهل البيت إمامته وصدَّقوه هو **القرآن المجيد الكريم** - و لِلَّهِ الحمد -؛ فإن كنتم تقبلون هذا الإمام الإلـهي فاجعلوه حكماً في عقائدكم وَدَعُوا التعصُّبَ والطائفيَّة والأحاديث غير الموثوقة التي لا يصلح الاعتماد عليها، وأزيلوا هذا الاختلاف.

### ١٤٤ـ بَابُ مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ إِمَامٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْهُدَى وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ

يشتمل هذا الباب على أربعة أحاديث، اعتبر المَجْلِسِيّ الأحاديث ١ و٢ و٤ منها ضعيفةً، و الحديث ٣ صحيحاً، و لم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ سوى الحديث الثالث منها فقط.

تشابِهُ أحاديثُ هذا الباب أحاديثَ الباب ١٤٣. ويجب أن نقول بشأن هذه الأحاديث: لو كان المقصود من الإمام فيها الإمام الذي جعله الله هادياً وإماماً فإنها أحاديثُ يتّفق عليها المسلمون قاطبةً. إن كتاب الله لم يصرِّح عن إمام هادٍ سوى القرآن والقرآن فقط، فهو هادي

المسلمين ومرشدهم واعتبره الله تعالى: ﴿تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل/ ٨٩]، وجعله إماماً بعد «التوراة» وقال: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا﴾ [الأحقاف/ ١٢، وهود/ ١٧].

وكان حضرة علي (ع) وأولاده الأعزاء يعتبرون كتاب الله إمامهم -كما بينا ذلك سابقاً (ص ٤٦٨) - فإن كان الذي يدَّعي اتِّباعَ عليٍّ وأولاده - عليهم السلام- صادقاً في دعواه، فعليه أن يعتبر مثلهم كتابَ الله إماماً له.

أما إذا ترك الرواةُ الضالون الغلاةُ القرآنَ جانباً، وأرادوا أن يُعَرِّفُوا لنا إماماً إلهياً غيره، وأرادوا أن يعتبروا أن من مات دون قبول ذلك الإمام، الذي لا دليل ولا مستند عليه، مات ميتةً جاهليةً، فقد ابتعدوا عن الصواب والإنصاف كثيراً.

جمع الكُلَيْنِيُّ في هذا الباب أحاديث تقول إن كل من لم يكن له إمام من الله فهو كافر ومنافق. فلماذا روى الكُلَيْنِيّ عن حضرات الصادِقَيْن -عليهما السلام- قولهما: إن كثيراً من المسلمين الذين ليس لهم إمام من الله ولا يعرفونه ليسوا كافرين ولا منافقين (**أصول الكافي**، ج٢، باب الضُّلّال، ص٤٠١ إلى ٤٠٣)[1].

أضف إلى ذلك فإن الحديث الثاني من الباب ١٤٣ يقول إن موت الشخص بلا إمام موت كفر ونفاق أما الحديث الثاني من الباب ١٤٤ فيقول إن موته موت ضلال!

### معنى الأحاديث التي تجعل الولاية الركن الخامس في الإسلام

**تذكير**: إن مقصود رسول الله ﷺ من الأخبار التي تقول: **"بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: عَلَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالْوَلَايَةِ، وَلَمْ يُنَادَ بِشَيْءٍ مَا نُودِيَ بِالْوَلَايَةِ"**[2]، هو أن على المسلم الذي ينتخب رئيس المسلمين وإمامهم أن يعرف الشخص الذي ينتخبه ولا ينتخب لهذا المقام شخصاً جاهلاً وغير صالح وظالم لأن رئاسة المسلمين وزمام أمورهم أمر مهم ومؤثر للغاية، وتحقق أركان الإسلام الأربعة الأخرى واستقرارها في المجتمع رهينٌ بوجود ولي أمر صالحٍ

---

(١) وراجعوا كذلك الصفحات ١٦٦ من الكتاب الحالي.

(٢) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، ج ١، ص ١٨، بَابُ وُجُوبِ الْعِبَادَاتِ الْخَمْس (من طبعة قم الجديدة بتحقيق مؤسسة آل البيت). (المُتَرْجِمُ)

وإمام لائق وأهل لهذا المقام يقوم بتطبيق أحكام الإسلام بشكل صحيح. وبعبارة أخرى لقد تم التأكيد بشكل مؤكد أكثر على انتخاب رئيس المسلمين وزعيمهم لأن تنفيذ وتطبيق أحكام الإسلام جميعها يتوقف على وجود رئيس سلطة تنفيذيَّة صالح وخبير. ولقد أوضح الإمام الباقر (ع) هذا المعنى للحديث المذكور بقوله: "بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: عَلَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَالصَّوْمِ وَالْوَلَايَةِ. قَالَ زُرَارَةُ فَقُلْتُ: وَأَيُّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: **الْوَلَايَةُ أَفْضَلُ لِأَنَّهَا مِفْتَاحُهُنَّ وَالْوَالِي هُوَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِن**"[1].

### ١٤٥ـ بَابٌ فِيمَنْ عَرَفَ الْحَقَّ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَمَنْ أَنْكَرَ

جاءت في هذا الباب أربعة أحاديث صحَّح المَجْلِسِيُّ الحديثين ١ و٤ منها، واعتبر الحديثين ٢ و٣ ضعيفين. وصحَّح الأستاذُ البِهْبُودِيُّ الحديثين ١ و٤ فقط. تقول أحاديث هذا الباب إن المنتسبين إلى النبيِّ وأهل بيته إن كانوا من أهل الحق كان ثوابهم مضاعفاً وإن كانوا مخالفين للحق كان عقابهم ضعف عقاب الآخرين. وهذا الكلام صحيح وأصولاً كل من كان موضعاً لاتِّجاه الأنظار إليه ومراقبة الناس لتصرّفاته وتأثُّرهم بأعماله أكثر من غيره، كانت مسؤوليته أكبر أمام الله، كما قال تعالى بشأن زوجات رسول الله ﷺ: ﴿**يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرًا** ۝٣٠﴾ [الأحزاب/ ٣٠]، ﴿**وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ۝٣١ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ**﴾ [الأحزاب/ ٣١-٣٢].

### ١٤٦ـ بَابُ مَا يَجِبُ عَلَى النَّاسِ عِنْدَ مُضِيِّ الْإِمَامِ

في هذا الباب ثلاثة أحاديث صحَّح المَجْلِسِيّ منها الحديثين ١ و٣ واعتبر الحديث ٢ حسناً، وصحح الأستاذ البِهْبُودِيّ أيضاً الحديثين ١ و٣ فيه.

لا تحتوي أحاديث هذا الباب على مطالب مفيدة، ومنذ قرون وبسبب عدم وجود إمام ظاهر فإن ما ذُكر في هذه الحديث غير قابل للعمل به. ولم يقل الإمام شيئاً في هذه الأحاديث عن زمان عدم إمكانية الوصول إلى الإمام.

---

(١) **أصول الكافي**، ج ٢، ص ١٨. (المُتَرْجِمُ)

في رأينا إن ما قاله حضرة علي (عليه السلام) حول انتخاب إمام المسلمين وأميرهم أوضح التكليف الشرعي للناس بشكل كامل وكلامه موافق لقوله تعالى: ﴿**وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ**﴾ [الشورى/ ٣٨]. قال الإمام عليٌّ (عليه السلام): "**وإِنَّمَا الشُّورَى لِلْمُهَاجِرِينَ والأنْصَارِ فَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى رَجُلٍ وسَمَّوْهُ إِمَاماً كَانَ ذَلِكَ لِـلَّهِ رِضًا**". (**نهج البلاغة**، الرسالة السادسة).

من البديهي أنه عندما لا يكون المهاجرون والأنصار موجودين فعلى سائر المؤمنين أن يقوموا بهذه المهمة.

### ١٤٧ـ بَابُ فِي أَنَّ الْإِمَامَ مَتَى يَعْلَمُ أَنَّ الْأَمْرَ قَدْ صَارَ إِلَيْهِ

جاءت في هذا باب ستَّةُ أحاديث اعتبرَ المَجْلِسِيُّ الحديث ١ حسناً كالصحيح والحديثين ٢ و٣ ضعيفين والحديث ٤ ضعيفاً والحديث ٥ مجهولاً والحديث ٦ حسناً وصحَّح الأستاذُ البِهْبُودِيُّ الحديثين ١ و٤ فقط.

لا تتناسب الأحاديث الثلاثة الأولى في هذا الباب مع عنوانه[١]، ومن الواضح أنها تفيد في مواجهة الواقفة. وقد تكلمنا سابقاً حول الحديث الثالث في هذا الباب (راجع الصحفة ١٥٧ من هذا الكتاب) فلا نعيد الكلام هنا.

وتقول الأحاديث الثلاثة التالية إن الإمام يعلم بأن الإمامة صارت إليه حِينَ يَمْضِي الإمام السابق بإلهام الله له! أو بأنه "**تُدَاخِلُهُ ذِلَّةٌ لِـلَّهِ لَمْ يَكُنْ يعْرِفُهَا!**".

ونقول: إن هذه الأمور لا علاقة للناس بها، وليس للناس طريق لتحصيل العلم بها. فهل علينا أن نعتبر كل من ادَّعى أنه شعر في قلبه بذِلَّةٍ لِـلَّهِ لَمْ يَكُنْ يعْرِفُهَا مِن قَبْل إماماً منصوباً من عند الله؟!

### ١٤٨ـ بَابُ حَالَاتِ الْأَئِمَّةِ (ع) فِي السِّنِّ

جمع الكُلَيْنِيّ في هذا الباب ثمانية أحاديث بعضها مكرر. اعتبر المَجْلِسِيّ الحديث ١ كالصحيح، والحديث ٢ صحيحاً، والحديث ٣ مُرْسَلاً، والأحاديث ٤ و٥ و٧ ضعيفةً والحديث ٦ مجهولاً والحديث ٨ حسناً، ولم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ سوى الحديثين ٢ و٨ من هذا الباب فقط.

---

(١) نُذَكِّرُ بأن علماءَنا يقولون، لأجل مدح الكليني وتمجيده وخداع العوام، إن البخاري يذكر في كتابه أحاديث لا تتناسب مع عنوان الباب، خلافاً للكُلَيْنِيّ الذي لم يفعل ذلك في كتابه الكافي!

كما قلنا سابقاً كانت إحدى مشاكل الشيعة بعد حضرة الرضا (ع) أن حضرة الجواد وحضرة الهادي كانا طفلين غير بالغين عند وفاة أبويهما. لذا تم ترتيب أحاديث هذا الباب لِتُقَدِّمَ للعوام تبريراً وتوجيهاً لمشكلة عدم بلوغ الإمام[1].

ذُكِرَت في الحديثين الأول والثالث من هذا الباب أمور عن حضرة عيسى وحضرة يحيى وحضرة سليمان -صلوات الله عليهم- بهدف أن يُقاس حضرة الجواد عليهم! ولقد تكلمنا في الأبواب السابقة عن هذا الموضوع (صفحة ٦٥٩)، فلا نكرر الكلام فيه هنا.

← **الحديث ١** - جاء في الحديث الأول أن **"عَلِيّاً عليه السلام كان حُجَّةً مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، وَكَانَتْ طَاعَةُ عَلِيٍّ عليه السلام وَاجِبَةً عَلَى النَّاسِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وَلَكِنَّهُ صَمَتَ فَلَمْ يَتَكَلَّمْ مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله ...".**

ونسأل: كيف يطيع الناس حجَّةً ساكتاً وصامتاً؟!

أضف إلى ذلك -كما أشرنا إلى ذلك سابقاً- اعتبر هذا الحديث الأول أن رسالة حضرة عيسى (ع) بدأت في سن السابعة أما الحديث الثاني فاعتبر أنها بدأت قبل أن يكمل ثلاث سنوات من عمره! وإني لأتعجب كيف وضع الكُلَيْنِيّ هذين الحديثين المتناقضين إلى جانب بعضهما على أنهما من قول المعصوم، دون أن يبدي أي توضيح أو تعليق بشأن هذا التناقض بين متنيهما؟

← **الحديث ٧** - جاء فيه: **"إِنَّ اللهَ احْتَجَّ فِي الْإِمَامَةِ بِمِثْلِ مَا احْتَجَّ بِهِ فِي النُّبُوَّةِ فَقَالَ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا...."**

ونسأل: أين نجد في كتاب الله أنه أتى بحجة حول الإمامة! من فضلكم عرفونا على الآية المذكورة، لأن ما يقوله القرآن يتعلق كلُّهُ بشأن النبوة ولا علاقة له بالإمامة. أضف إلى ذلك -كما قلنا سابقاً -إن كلامنا ليس بشأن إمكانية نبوة غير البالغ بل بشأن وقوع إمامة إمام منصوص عليه من الله لشخص غير بالغ وتحققها وهو ما لم نر حتى الآن أي دليل عليه سوى الادّعاء وبضعة أحاديث ضعيفة.

---

(١) إن الأحاديث التي اخترعت معجزات لهذين الشخصين الكريمين أيضاً إنما وضعت لهذا الهدف.

← **الحديث ٨** - في الحديث الثامن يدَّعي «عليُّ بنُ حَسَّان»[1] أن الإمام الجواد (ع) قال: **"قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّهِ ﷺ قُلْ هذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللهِ عَلى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي فَوَاللهِ مَا تَبِعَهُ إِلَّا عَلِيٌّ عليه السلام وَلَهُ تِسْعُ سِنِينَ وَأَنَا ابْنُ تِسْعِ سِنِينَ!"**.

ونقول إن هذا القياس خطأ تماماً لأن حضرة علي (ع) لم يستلم منصب إمامة الأمة في سن التاسعة، في حين أنه لا يجادل أحد في إسلام حضرة الجواد وإيمانه في تلك السنّ، بل النقاش حول إمامته فقط. وفي رأينا إن على الإمام أن يدرُس ويحصِّل العلم كالمأموم ولا يمكن أن نقيس الإمام الذي لا يوحى إليه على النبّي الذي يوحى إليه، كما لا يمكننا أن نعمِّم حالة حضرة يحيى (ع) الذي كان استثناءً [ومعجزةً] من الله، دون دليل شرعي يثبت ذلك. ولو أراد الله أن يعطي الحكمة وزعامة المسلمين لشخص آخر غير يحيى في سن الطفولة لبين لنا ذلك في القرآن.

### ١٤٩- بَابُ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَغْسِلُهُ إِلَّا إِمَامٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ (ع)

جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يُصحِّح المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ أيَّ واحدٍ منها. وصرَّح المَجْلِسِيّ بضعفها جميعاً! وراوي الثلاثة هو «مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» الذي عرفنا حاله فيما سبق. (راجعوا فهرس الرواة في آخر الكتاب). كما أن سائر رواة هذه الأحاديث مثل «الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ» و«مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ» مجروحون ومطعون بهم.

وليس لأحاديث هذا الباب معنى واضح وصحيح بل معناها مخالف لحقائق التاريخ. ومن هذا يمكننا أن ندرك أن الكُلَيْنِيّ لم يكن مطَّلعاً بنحوٍ جيِّدٍ على تاريخ الأئِمَّة وسيرهم وإلا لما قدّم للقراء هذه الأكاذيب بوصفها: **"الآثار الصحيحة عن الصادِقِين"!**

لم يقم أبناء حضرات سيد الشهداء (ع) والكاظم والرضا والجواد بغسل آبائهم، لأن حضرة السجَّاد كان مريضاً وأسيراً عندما استُشْهد أبوه، وعندما تُوُفِّيَ الإمام الرضا كان ابنه حضرة الجواد طفلاً صغيراً، وكذلك لمَّا تُوُفِّيَ الجواد نفسه كان ابنُه حضرة الهادي صغيراً غير بالغ أيضاً.

قد يقول بعض قُرَّاء المراثي إن حضرة السجّاد أو حضرة الرضا قاما بطيّ الأرض (من المدينة إلى بغداد) وحضرا جنازة والديهما! ولكننا نُذَكِّر أنه لما عزم أهل مكة على قَتْل رسول الله ﷺ -

---

(١) عرفنا به في الصحفة ص٣٩١ فما بعد، من الكتاب الحالي.

ومقامه أعلى وأرفع من مقام الأئمة جميعهم - خرج ﷺ من مكة ماشياً على قدميه أو راكباً على الجمل وقطع باقي الطريق إلى المدينة بمشقة بالغة، ولم يطو الأرض خلافاً لما يفعله مشايخ الصوفية، في حين أنه حتى لو طوى الأرض لكان ذلك منه معجزةً بهدف إثبات نبوته وبيان صدق رسالته، أما معجزة حضرة الرضا فما الهدف منها؟ هل تعتبرونه نبياً أيضاً؟!

وقال الشيخ المفيد إنه لما حضرت الإمام الكاظم (ع) الوفاة، لم يأتِ على اسم ابنه بذكر بل قال: "أريد أن يتولى غُسْلي وَجَهَازي مولاي [يعني غلامه] فلان، فتولى ذلك منه"[1].

وفي الحديث الرابع من الباب ١٤٧ من الكافي أن الإمام الرضا (ع) لما سُئِلَ: "أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِمَامِ مَتَى يَعْلَمُ أَنَّهُ إِمَامٌ: حِينَ يَبْلُغُهُ أَنَّ صَاحِبَهُ قَدْ مَضَى؟ أَوْ حِينَ يَمْضِي، مِثْلَ أَبِي الْحَسَنِ [الإمام الكاظم] قُبِضَ بِبَغْدَادَ وَأَنْتَ هَاهُنَا؟". فلم يُجِب الإمام الرضا بأنني أنا الذي أقوم بغسله بل قال: إن الله ألهمني وفاته. كما لم يُشِرْ في الحديثين الأول والثالث من الباب ١٤٧ إلى حضوره عند جثمان أبيه. ورغم كل ذلك يقول رواة الكُلَيْنِيّ في هذا الباب إن الإمام الرضا (ع) قال: "**إِنِّي غَسَلْتُ أبي!**". أضف إلى ذلك أن غسل الإمام لا يختلف عن غسل سائر المسلمين، فيجب على المسلمين الحاضرين فرضَ كفايةٍ أن يتوَّلوا غسل الميِّت، ولا يجب ذلك على الغائبين.

### ١٥٠- بَابُ مَوَالِيدِ الْأَئِمَّةِ (ع)

في هذا الباب وفي الباب الذي يليه تمَّ حشد مجموعة من الروايات تصف الأئمة بصفات، يقول عنها الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني»:

"صفات لا ترفع من شأن الإمام ولا يضرُّه عدمها.

وجميع المرويات حول هذا الموضوع لا تكاد تجد روايةً منه يخلو سندها عن كذاب أو منحرف عن التشيع الصحيح، كما يبدو ذلك للمتتبع في أحوال الرواة، ومن المعلوم أن مجرَّد ذلك لا يثبت كون الرواية من الموضوعات لجواز أن يصدق غير العادل ومن لا يتورع عن الكذب، ولكن التديُّن والأخذ بمضمونها لا تقره أصول علم الدراية ما لم تقترن بشاهد يرجِّح صدورها عن الإمام (عليه السلام)، وليس في المرويات الصحيحة والنصوص القرآنية وأصول الإسلام والتشيُّع ما

---

(١) الشيخ المفيد، «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٢٤٣.

يصلح أداء هذه المهمَّة"[١].

نعم، ذُكِرَتْ في هذا الباب ثمانية أحاديث اعتبر المَجْلِسِيّ سندي الحديث الأول منها ضعيفين، وكذلك أسانيد الأحاديث ٢ و٣ و٥ و٦، واعتبر الحديث ٤ مجهولاً والحديث ٧ صحيحاً والحديث ٨ مُرْسَلاً. ولم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ أياً من أحاديث هذا الباب.

← **الحديثان ١ و٣** - يقول **مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيّ** - الذي ضعَّفه علماء الرجال هو وأبوه، ومن جملتهم: النجاشي والشيخ الطوسي والعلامة الحلي وابن داود[٢]. ويقول «**يُونُسُ بْنُ ظَبْيَانَ**» - الذي كان من وضَّاعي الحديث المعروفين وكان كذاباً لُعِنَ على لسان حضرة الإمام الرضا (ع)[٣] - يقولان إن نطفة الإمام تنعقد على النحو التالي: "لَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الَّتِي عُلِقَ فِيهَا بِجَدِّي أَتَى آتٍ جَدَّ أَبِي بِكَأْسٍ فِيهِ شَرْبَةٌ أَرَقُّ مِنَ الْمَاءِ وَأَلْيَنُ مِنَ الزُّبْدِ وَأَحْلَى مِنَ الشَّهْدِ وَأَبْرَدُ مِنَ الثَّلْجِ وَأَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، فَسَقَاهُ إِيَّاهُ وَأَمَرَهُ بِالْجِمَاعِ، فَقَامَ فَجَامَعَ فَعُلِقَ بِجَدِّي!!".

لم ينتبه الكُلَيْنِيّ إلى أنه ادَّعى في الحديث الثامن من هذا الباب أن الإمام لا يجنُبُ! ونسأل إذا كان الإمام لا يجنُبُ فكيف يُنْجِبُ أولاداً، ثم ما الفائدة من شرب الشراب المذكور إذا كان لا يجنب؟

ثم تابع الرواة حديثهم فقالوا: "وَإِذَا سَكَنَتِ النُّطْفَةُ فِي الرَّحِمِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَأُنْشِئَ فِيهَا الرُّوحُ بَعَثَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَلَكاً يُقَالُ لَهُ حَيَوَانُ فَكَتَبَ عَلَى عَضُدِهِ الْأَيْمَنِ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلًا لا مُبَدِّلَ لِكَلِماتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ!".

إن الكُلَيْنِيّ نفسه حائرٌ متخبِّطٌ في هذه القصَّة، ولم نعلم في النهاية أين يكتب المَلَك الآية المذكورة، لأنه جاء في الحديثين الأول والثالث أن المَلَك يكتب الآية على عَضُدِ الإمام الْأَيْمَنِ، ولكنه جاء في الحديثين الثاني والسادس أن المَلَك يكتب الآية بين عيني الإمام، وقال في الحديث

---

(١) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص ٢٤٦ - ٢٤٧.

(٢) لمعرفة حاله راجعوا الصفحات ١١٠ فما بعد من الكتاب الحالي.

(٣) لمعرفة حاله راجعوا كتاب «**زيارت و زيارتنامه**» [**زيارة المزارات وأدعية الزيارات**] تأليف المرحوم الأستاذ حيدر علي قلمداران، الصفحة ١٢٨ و١٢٩.

الرابع إن المَلَك يكتب الآية بين كتفيه!! وحيرة الكُلَيْنِيّ الأخرى أنه قال في الحديث الأوَّل إن الروح تنشأ بعد أربعة أشهر من انعقاد نطفة الإمام، ولكنه قال في الحديثين الثاني والثالث: إن نطفة الإمام تَسْمَع بعد أربعين يوماً من انعقادها!! وكذلك قال في الحديث الأول إن الآية المذكورة تُكتَب على عَضُدِ الإمام الْأَيْمَنِ وهو في بطن أمه، في حين قال في الحديث الثالث إن الآية تُكتَب على عضد الإمام بعد ولاته!

لقد ادَّعى الكُلَيْنِيّ في أحاديث الأبواب السالفة ومنها الباب ٦١ أن الإمام لا يرى المَلَك بل يسمع صوته فقط، ولكنه يقول في هذا الباب إن المَلَك يأتي الإمام بشراب معين! فنسأل: هل الصوت يأتي بشراب؟!

أمثال هذه الأكاذيب كثيرةٌ في هذا الباب. ولذلك نسأل: لماذا لم يدَّعِ نبيُّ الإسلام مثل هذه الادعاءات؟ لماذا لم تُذكَر مثل هذه الخصائص والامتيازات للرسول الأكرم ﷺ ولسائر الأنبياء في القرآن، بل جاء في القرآن ما يناقضها، كقوله تعالى: ﴿**قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ**﴾ [إبراهيم/ ١١]، وقوله سبحانه: ﴿**قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾ [الكهف/ ١١٠]. إذن، الاختلاف والاستثناء الوحيد للأنبياء هو الوحي.

وقال الله تعالى أيضاً: ﴿**إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ**﴾ [الإنسان/ ٢]. فكيف تقولون إن الأئِمَّة لا يُجنبون؟ إن هذا الادعاء يخالف حتى الروايات التي رواها الشيعة في أبواب الفقه حول غُسل النبي ﷺ بعد معاشرته لنسائه[١]، ومخالف للأحاديث المروية عن علي (ع) التي قال فيها عن نفسه إنه كَانَ رَجُلًا مَذَّاءً وَاسْتَحْيَا أَنْ يَسْأَلَ رَسُولَ الله ﷺ لِمَكَانِ فَاطِمَةَ

---

(١) راجعوا **صحيح الكافي**، ج ١، ص ١٨١، الحديث ٦٣٠. والحر العاملي، **وسائل الشيعة**، ج ١، ص ١٦٩، (باب طهارة سؤر الجنب)، حديث ٦. و(باب جواز مرور الجنب والحائض في المساجد)، ص ٤٨٨، حديث ١٦. ومستدرك الوسائل، ج ١، (باب جواز قراءة الجنب والحائض والنفساء القرآن)، ص٦٨، الحديثان ٢ و٣، و(باب كيفيّة غسل الجنابة)، ص٦٩، الحديث ٤، و(باب استحباب الصبّ على الرأس) ص٧٠، الحديث ١، و(باب عدم وجوب إعلام الغير بخلل في الغسل)، الحديث ١ ، ونظائرها.

عليها السلام فَأَمَرَ الْمِقْدَادَ أَنْ يَسْأَلَهُ [عن حكم المذي][1].

وقال تعالى: ﴿وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل/ ٧٨]، فكيف يتكلم الأئِمَّة بمجرد ولادتهم مع أنه لا يوحى إليهم، وكيف يتلون آيةً من القرآن ويعلمون جميع العلوم و.....إلخ ؟! لاسيما أن الآية لم تستثن الأئِمَّة.

وادُّعِيَ في أحاديث هذا الباب أن الأئِمَّة يشرفون على أعمال العباد. وقد بينا بطلان هذا القول سابقاً فراجعوا ما ذكرناه حوله في الباب ٨٧. وقد نقدنا الحديث الثامن من هذا الباب فيما سبق (راجعوا الصفحة ٥١٩).

### ١٥١ـ بَابُ خَلْقِ أَبْدَانِ الْأَئِمَّةِ وَأَرْوَاحِهِمْ وَقُلُوبِهِمْ (ع)

جاءت في هذا الباب أربعة أحاديث لم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ أيًّا منها. واعتبر المَجْلِسِيّ الأحاديث ١ و٢ و٤ مجهولةً والحديث ٣ مرفوعاً واعتبر ذيله مجهولاً. وقد كرَّر الكُلَيْنِيّ الحديث الرابع في هذا الباب مرَّةً ثانيةً في الجزء الثاني من أصول الكافي، صفحة ٤ (باب طينة المؤمن والكافر)، الحديث الرابع.

تضمنت متون أحاديث هذا الباب غلواً في حق الأئِمَّة، وادَّعَتْ أنهم خُلقوا مِنْ نُورِ عَظَمَةِ اللهِ وَمِنْ أَعْلَى عِلِّيِّينَ، وأن سائر الناس خلقوا من سجين ومن طينة الخراب. ونقول إذاً في هذه الحالة ما كان ينبغي للنبي ﷺ أن يقول: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [الكهف/ ١١٠] بل كان عليه أن يقول: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ غَيْرُكُم!!».

والفضيحة الأكبر في هذه الأحاديث أنه تم الاستناد فيها إلى الآيات التالية:

﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٦ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ ۝٧ وَمَا أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ ۝٨ كِتَابٌ مَرْقُومٌ........﴾ [المطففين/ ٦-٩]، إلى قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ۝١٨ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ۝١٩ كِتَابٌ مَرْقُومٌ﴾ [المطففين/ ١٨ - ٢٠].

من الواضح أن واضع هذا الحديث كان جاهلاً بالقرآن ولم يكن يعلم أن «**سِجِّين**»: صحيفةٌ

---

(١) راجعوا الصفحة ٦٥ من الكتاب الحالي.

مكتوبةٌ، وظن أن «عِلِّيِّينَ» مقام عظيم وأن «سِجِّين» مثلاً تراب حقير خلق منه الفجار!

وقد ذُكِر في أحاديث هذا الباب أن بين الشيعة وسائر الناس تفاوت في الخلقة وادُّعِيَ أن أرواح الشيعة من «عِلِّيِّينَ»، وأرواح سائر الناس من «سِجِّين»! أما القرآن الكريم فلم يُفرِّق في الخلقة بين الناس إطلاقاً واعتبر أن جميع الناس خُلقوا على الفطرة فقال: ﴿**فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ**﴾ [الروم/ ٣٠].

ومن المُلْفِت أن نعلم أن الكُلَيْنِيّ ذكر خمسة أحاديث في باب «فطرة الخلق على التوحيد»[١]، كلها تدل على أن جميع الناس خلقوا على فطرة التوحيد والإسلام أي أن الناس أجمعين ذوي خلقة واحدة وفطرة واحدة، أما هنا فجعل بين الشيعة وغيرهم فرقاً في الخِلقة!

## ١٥٢ـ بَابُ التَّسْلِيمِ وَفَضْلِ الْمُسَلِّمِينَ

جاءت في هذا الباب ثمانية أحاديث، اعتبر المَجْلِسِيّ الأحاديث ١ و٤ و٨ ضعيفةً والحديثين ٢ و٧ حسنين، والحديث ٣ مُوَثَّقاً، والحديث ٥ مجهولاً، والحديث ٦ مُرْسَلاً ومجهولاً. واعتبر الأستاذ البِهْبُودِيّ الحديثين ٢ و٣ فقط من هذا الباب صحيحين.

يدعو الحديث الثاني في هذا الباب المسلمين إلى التسليم لقول الله وقول رسول الله ﷺ، وهذا الموضوع لحسن الحظ لا مخالف له في عالم الإسلام -وَلِلَّهِ الحَمْدُ- لكن مع الأسف ينبغي أن ننبه القارئ أن الكُلَيْنِيّ أتى بهذا الحديث في وسط أحاديث أخرى مضامينها محل تأمل، لأن بقية أحاديث هذا الباب تدعي أننا يجب أن نقبل قبولاً أعمى ومطلق ودون سؤال كل ما وصلَ إلينا عن الأئِمَّة! في الواقع لقد أراد الرواة أن يجعلوا الأئِمَّة في رتبة الله ورسوله ﷺ! وهذا الادعاء بالطبع يحتاج إلى إثبات، للأسباب التالية:

**أولاً**: إن طاعة غير الله ورسوله ﷺ طاعةً مطلقةً بلا قيد ولا شرط تحتاج إلى دليل وبينة شرعية، والبينة على المدعي.

---

(١) **أصول الكافي**، ج ٢، ص ١٢. وقد اعتبر الأستاذ البِهْبُودِيّ الأحاديث: ١ و٣ و٤ من الباب المذكور، صحيحةً.

**ثانياً**: إن الله تعالى الذي أُمِرنا بطاعته وطاعة رسوله طاعةً مطلقةً ومحضةً قال في كتابه لنبيِّه يجب عليك وعلى أتباعك أن تكونوا ذوي بصيرة ودقة وأن تتفكروا وأن لا تطيعوا أحداً طاعةً عمياء لأن الطاعة المحضة لغير الله ورسوله بمنزلة عبادته وبمثابة اتخاذ رب وشريك لِـلَّهِ(1).

طبقاً لتعاليم الإسلام العزيز، لابد أن تستند طاعة غير الله ورسوله والاستسلام لإرادته إلى دليل شرعي، وبعبارة أخرى لابد من دليل وبرهان على وجوب طاعة غير الله ورسوله. يقول تعالى: ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ**﴾ [الإسراء/ ٣٦]، وقال للمخالفين: إن كنتم صادقين في أن كلامكم حق فأتوا ببرهانكم على ذلك: ﴿**قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾ [البقرة/ ١١١، الأنبياء/ ٢٤، النمل/ ٦٤] أي أنه ليس لديكم برهان على قولكم، ولكن إن أتيتم ببرهان ولم تغالطوا فيه فإن النبيَّ نفسَه سيقبل قولكم. بل حتى الكُلَيْنِيّ ذاته ادَّعى في الباب ٢١ من الكافي (الحديث ٥) أن حضرة باقر العلوم (ع) قال: "**إِذَا حَدَّثْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَاسْأَلُونِي مِنْ كِتَابِ اللهِ**". يعني لا ينبغي لكم أن تقبلوا كلامي لمجرَّد أنني أنا قلته، بل لا تقبلوه إلا إذا عرفتم أنني أستند فيما أقوله إلى القرآن الكريم.

وَادُّعِيَ في الباب ٢٣ من الكافي (الحديث ٢) أن الإمام الصادق عليه السلام قال: "**إِذَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ حَدِيثٌ فَوَجَدْتُمْ لَهُ شَاهِداً مِنْ كِتَابِ اللهِ أَوْ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللهِ** صلى الله عليه وآله وسلم، **وَإِلَّا فَالَّذِي جَاءَكُمْ بِهِ أَوْلَى بِهِ**".

← **الحديث ٧** - في هذا الحديث تم التلاعب بمعاني آياتٍ من القرآن وادُّعِيَ أن المخاطب في الآيتين ٦٤ و٦٥ من سورة النساء هو حضرة عليٍّ (ع)! ولكي نوضح كذب ادعاء رواة هذا الحديث ننقل ما ذكره الشيخ الطَّبْرَسِيّ في تفسير الآيتين في تفسيره «**مجمع البيان**»، إذْ قال إن أكثر المفسرين يقولون أن رجلاً يهودياً تنازع وتشاجر مع أحد المنافقين حول موضوع ما. وكان اليهودي يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقبل الرشوة في القضاء ويحكم بالعدل فقال لنذهب إلى محمد ونتحاكم إليه، ولكن الْمُدَّعِي الْمُسْلِم لم يقبل ذلك وأراد التحاكُم إلى شخص آخر غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم! فنزلت الآيات ٦٠ فما بعدها من سورة النساء تُعَلِّق على هذه الواقعة.

---

(١) راجعوا ما ذكرناه حول هذا الموضوع في الباب ١٩ من الكتاب الحالي (ص ٢٠٨ - ٢٠٤).

ثم قال الطبرسي عن الآية ٦٣:

«**وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ**» ... ظلموا أنفسهم بالكفر والنفاق «**جَاءُوكَ**»: تائبين مقبلين عليك مؤمنين بك. «**فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ**»: لذنوبهم ونزعوا عما هم عليه «**وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ**»: رجع من لفظ الخطاب في قوله «**جَاءُوكَ**» إلى لفظ الغيبة، جَرْيَاً على عادة العرب المألوفة. واستغفرتَ لهم يا محمَّد ذنوبَهم أي سألت الله أن يغفر لهم ذنوبهم «**لَوَجَدُوا اللهَ**» لوجدوا مغفرة الله لذنوبهم ورحمته إياهم").

كما تلاحظون يُصَرِّحُ الطبرسيُّ أن الآية رجعت من لفظ الخطاب «جاءوك» إلى لفظ الغائب «**اسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ**» كما هي عادة العرب. إذن فالطبرسي أرجع الضمير «كَ» في فعل «جاءوك» إلى النبيِّ ﷺ [وليس إلى عليٍّ كما يدَّعي الحديث]. ورغم أن الشيخ الطَّبْرَسِيّ يذكر غالباً في تفسيره «**مجمع البيان**» مرويات الكُلَيْنِيّ [إلى جانب مرويات مفسِّري الصحابة والتابعين]، إلا أنه لم يعتنِ هنا مُطلقاً بحديث الكُلَيْنِيّ هذا.

لقد افترى رواة الكُلَيْنِيّ على الإمام الباقر (ع) وَحَرَّفُوا آيةً من القرآن وادَّعوا أن الله تعالى خاطب علياً (ع) فقال: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّابًا رَحِيمًا. فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ فِيمَا** تَعَاقَدُوا عَلَيْهِ لَئِنْ أَمَاتَ اللهُ مُحَمَّداً أَلَّا يَرُدُّوا هَذَا الْأَمْرَ فِي بَنِي هَاشِمٍ **ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا!!**﴾. ولا نستغرب بالطبع أن يروي أحمقٌ مثل «علي بن إبراهيم» الذي كان يعتقد بتحريف القرآن، مثل هذا الحديث**!!**

← **الحديث ٨** - في هذا الحديث تم التلاعب أيضاً بمعنى الآية ١٨ من سورة الزمر، وقد روى الكُلَيْنِيّ ما يشبه ذلك في الحديث الأول من الباب ١٨ وعلقنا عليه هناك فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ.

**١٥٣ـ بَابُ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ مَا يَقْضُونَ مَنَاسِكَهُمْ أَنْ يَأْتُوا الْإِمَامَ فَيَسْأَلُونَهُ عَنْ مَعَالِمِ دِينِهِمْ وَيُعْلِمُونَهُمْ وَلَايَتَهُمْ وَمَوَدَّتَهُمْ لَهُ**

في هذا الباب ثلاثة أحاديث. اعتبر المَجْلِسِيّ الحديث الأول منها حسناً والحديثين ٢ و٣ ضعيفَيْن، واعتبر الأستاذ البِهْبُودِيّ الحديث الأول فقط صحيحاً.

تقول أحاديث هذا الباب إن حضرة باقر العلوم (ع) نَظَرَ إِلَى النَّاسِ يَطُوفُونَ حَوْلَ الْكَعْبَةِ (نَظْرَة استخفافٍ وتحقير) فَقَالَ: **"هَكَذَا كَانُوا يَطُوفُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، إِنَّمَا أُمِرُوا أَنْ يَطُوفُوا بِهَا ثُمَّ يَنْفِرُوا إِلَيْنَا فَيُعْلِمُونَا وَلَايَتَهُمْ وَمَوَدَّتَهُمْ وَيَعْرِضُوا عَلَيْنَا نُصْرَتَهُم!"**.

ونسأل: **أولاً**: أرونا من فضلكم أين أمر الله بمثل هذا الأمر في كتابه؟!

**ثانياً**: لو كان ذلك العمل مهماً إلى هذه الدرجة بحيث أنّه يشكِّل الفارق بين الحج الإسلامي وحج الجاهلية، فلماذا لم يبيّنْه لنا اللهُ الذي هو أرحم الراحمين في كتابه؟ ولم يعرِّفنا بالذين يجب أن ننفر إليهم ونرجع إليهم كي تقوم الحُجَّةُ على الحُجَّاج؟ ولماذا ترك مهمَّة بيان ذلك على عاتق رواة الكُلَيْنِيّ؟!!

**ثالثاً**: الحجُّ عبادةٌ عامَّةٌ تجب على كل فرد مستطيع بها في ذلك النبيُّ ﷺ، وقد أدّى النبيُّ ﷺ الحجَّ. فلو كان الحجُّ الذي أراده الله من عباده المستطيعين مطلوباً على النحو الذي ادّعيتموه، فبيّنوا لنا من فضلكم إلى من يَنْفِرُ الأئمَّةُ أنفُسُهُم بعد مناسك الحج؟! هل حجُّ الإمام يختلف عن حجّ المأموم؟!

**رابعاً**: لنفرض أن ما قلتموه صحيح، وأنه عندما كان الإمام ظاهراً وربّما كان يسعى للثورة على خلفاء الجور ويحتاج إلى نصرة سائر المسلمين، فكان يتوقَّع حتماً أن يتعاون الناس معه وألا يتركوه وحده، ولكننا نجد الآن أن ألف سنة قد مضت ولم يظهر إمام بين الناس، فما فائدة مثل هذه الأحاديث؟!

هذا، وفي الحديث الأوَّل تمّ نقل الآية ٣٧ من سورة إبراهيم المباركة على نحو خاطئ وبدلاً من كلمة «فاجعل» قال «واجعل»!

← **الحديث ٣** - الحديث الثالث بثٌّ للفرقة بين المسلمين ونفخٌ في نارها. افترى رواته على حضرة باقر العلوم (ع) أنه وصف أبا حنيفة وسفيان الثوري بعبارة **«هَؤُلَاءِ الْأَخَابِثَ»**!

وأقول: إن علماءنا يدّعون أن أبا حنيفة تتلمذ على الإمام الصادق عليه السلام سنتين. والتاريخ -

كما ذكرنا سابقاً (ص ٢١٥-٢٠٩) - يشهد أن أبا حنيفة كان من محبي الأئمَّة وأنصارهم[1]؛ فكيف من الممكن للإمام الجليل أن يعتبره هو وسفيان خبيثين!؟ وليت شعري! هل يفيد مثل هذا الحديث سوى تصوير الأئمَّة بأنهم أشخاص غير مؤدبين وغير منصفين، وإثارة الحزازات وتعميق الفرقة بين المسلمين؟! هل الإمام الجليل يغتاب المسلمين خلف ظهورهم ويعتبرهم خبثاء؟ أضف إلى ذلك أن أبا حنيفة كان يستند إلى آيات القرآن وإلى عدد قليل من أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فكيف يقول هذا الحديث عنه: **"هَؤُلَاءِ الصَّادُّونَ عَنْ دِينِ اللهِ بِلَا هُدًى مِنَ اللهِ وَلَا كِتَابٍ مُبِينٍ"**! ألا يعتبر واضع هذا الحديث القرآن الكريم كتاباً مبيناً؟

### ١٥٤ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بُيُوتَهُمْ وَتَطَأُ بُسُطَهُمْ وَتَأْتِيهِمْ بِالْأَخْبَارِ (ع)

وردت في هذا الباب أربعة أحاديث لم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ أياً منها. واعتبر المَجْلِسِيّ الحديثين ١ و٤ ضعيفين والحديث ٢ حسناً والحديث ٣ صحيحاً.

← **الحديث ١** - في الحديث الأول يسأل الراوي الإمام: **"هل تظْهَرُ لَكُمْ الملائكةُ؟"**، فلا ينكر الإمام ذلك، بل يَمْسَحَ يَدَهُ عَلَى بَعْضِ صِبْيَانِهِ ويقول: **"هُمْ أَلْطَفُ بِصِبْيَانِنَا مِنَّا بِهِمْ"!**

إن لم يكن هذا تصريح بظهور الملائكة لهم فهو على الأقل إشارة ضمنية إلى ذلك، وهذا يخالف ادّعاء الكُلَيْنِيّ في الباب ٦١!

← **الحديث ٢** - الحديث الثاني أيضاً يخالف ادّعاء الكُلَيْنِيّ في الباب ٦١ لأنه يقول إن الملائكة تتكئ على مساور [أي وسائدهم] الأئمَّة! ونسأل: كيف يتّكئ الصوتُ على الوسائد؟!

← **الحديثان ٣ و٤** - لقد نقدنا الحديث الثالث سابقاً (ص ٢٧٨- ٢٧٣) فلا نكرر الكلام بشأنه هنا. والحديث الرابع أيضاً من أكاذيب «**عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ البطائنيّ**» الذي تعرَّفنا عليه سابقاً (راجعوا ص ١٩٦ فما بعد).

### ١٥٥ـ بَابُ أَنَّ الْجِنَّ يَأْتِيهِمْ فَيَسْأَلُونَهُمْ عَنْ مَعَالِمِ دِينِهِمْ وَيَتَوَجَّهُونَ فِي أُمُورِهِمْ

يشتمل هذا الباب على سبعة أحاديث لم يُصحِّح المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ أي واحد منها. اعتبر

---

(١) راجعوا كتاب «**شاهراه اتّحاد**» [**طريق الاتّحاد**] (ص ١٦٤).

المَجْلِسِيّ الحديث ١ مجهولاً والأحاديث ٢ و٥ و٦ ضعيفةً والحديث ٣ مُرْسَلاً والحديث ٤ حسناً وذيله مُرْسَلاً، والحديث ٧ ضعيفاً أو مجهولاً.

راوي الحديثين الأول والثالث شخص كذّاب ناووسي المذهب يُدْعى «**سَعْدُ الْإِسْكَافُ**» الذي عرّفنا به فيما سبق (ص ٤٩٧). أما راوي الحديث السادس فهو «**عَمْرُو بْنُ شِمْرٍ بن يزيد الجُعْفِيّ**» الذي اعتبره علماء الرجال ضعيفاً جداً، وكما قال الأستاذ «هاشم معروف الحسني» والأستاذ «محمد باقر البهبودي» كان ينسب أكاذيبه إلى «جابر الجُعْفِيّ» وقد رد الأستاذ «معروف الحسني» الأحاديث ١ و٥ و٦ من هذا الباب[1].

في الحديثين الرابع والسابع سمع «سدير» و«جابر» صوت الجنّ ولم يُصابا بالحمّى، أما في الحديث الخامس فسمعت «حكيمة» صوت الجنّ فأصيبت بالحمى لمدة سنة! ونقول: إنّ الله تعالى سخّر الجنّ لسليمان عليه السلام، وليس لدينا دليلٌ على أنّه سخّر الجنّ لغيره من الأنبياء فما بالك بالأئمَّة؟! بل يمكننا أن نستنبط من القرآن أنّ النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن على ارتباط وصلة مباشرة من الجنّ بل كان يعلم أخبارهم من طريق الوحي فقط (الأحقاف/ ٢٩، الجن/ ١). وفي رأينا إن أفضل دليل على كذب هذه الأحاديث وبطلانها هو متونها.

### ١٥٦- بَابُ فِي الْأَئِمَّةِ (ع) أَنَّهُمْ إِذَا ظَهَرَ أَمْرُهُمْ حَكَمُوا بِحُكْمِ دَاوُدَ وَآلِ دَاوُدَ وَلَا يَسْأَلُونَ الْبَيِّنَةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَالرَّحْمَةُ وَالرِّضْوَانُ

جاءت في هذا الباب خمسة أحاديث، لم يُصحِّح المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ أياً منها. اعتبر المَجْلِسِيّ الحديث ١ حسناً أو مُوَثَّقاً والحديث ٣ مُوَثَّقاً والحديثين ٢ و٥ ضعيفين والحديث الرابع مجهولاً.

تدّعي أحاديث هذا الباب أن الإمام الثاني عشر إذا ظهر حَكَم بِحُكْمِ دَاوُدَ وسليمان -عليهما السلام- وَلَا يطلب دليلاً وَلَا بَيِّنَةً وَلَا شاهداً!!

فنسأل: أليس قائم آل محمد مسلماً تابعاً للقرآن؟ أم أنه يتَّبع ديناً آخر غير الإسلام؟! ألستم

(١) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

تعتقدون أن "**حَلَالُ مُحَمَّدٍ حَلَالٌ أَبَداً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَحَرَامُهُ حَرَامٌ أَبَداً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**"؟![1]، إذاً فعندما لا يجيز الشرعُ للقاضي أن يحكم دون بَيِّنةٍ ودليلٍ فإن هذا الحكم باقٍ إلى يوم القيامة؛ فكيف يحكم الإمام دون أن يُطالب المدَّعِي بالبَيِّنة؟ والقرآن ذاته يوجب حضور الشاهد وإقامة الشهادة والبَيِّنة. وكان النبيّ الأكرم ﷺ - على علو مقامه - يطلب الشهادة والبَيِّنة، وكان عليٌّ عليه السلام أيضاً يطلب في عهد خلافته الشهادة في القضاء والمحاكمات.

كما أن النبيّ الأكرم ﷺ لم يكن عليماً بذات الصدور (البقرة/ ٢٠٣ - ٢٠٤) فكيف يعلم الإمام ما في صدور العباد؟ أَضِفْ إلى ذلك أن اللهَ اعتبر القرآنَ الكريمَ حاكماً ومهيمناً على الكتب السماوية والشرائع السابقة، فلماذا يحكم الإمام بحكم داود عليه السلام وبشريعة التوراة المنسوخة بدلاً من حكمه بالقرآن؟! هل الإمام القائم - والعياذ بالله - يهوديٌّ؟! ما النقص في القرآن والإسلام حتى يترك الإمام القائم الحكم بهما ويحكم بحكم داود؟!

### ١٥٧- بَابُ أَنَّ مُسْتَقَى الْعِلْمِ مِنْ بَيْتِ آلِ مُحَمَّدٍ (ع)

في هذا الباب حديثان مجهولان وضعيفان لم يُصحِّحْهُما لا المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ.

مفهوم الحديثين أن «أهل البيت أدرى بما فيه» أو «أهل مكة أدرى بشعابها». ونحن أيضاً لا ننكر هذا الأمر ولكننا نقول إننا لا نستطيع أن نحصل على شيء مهم من معارف أولئك الأئِمَّة الكرام من كُتُبٍ نظير «الكافي» أو «بصائر الدرجات» وأمثالها، لأننا لا نشك في أن علوم أولئك الأئِمَّة الكرام مستقاة من القرآن وسنَّة النبيّ ولم تكن أبداً مخالفة للقرآن. ولكن قسماً كبيراً مما في «الكافي» ونظائره لا يوافق القرآن وسنَّة النبيّ ﷺ.

### ١٥٨- بَابُ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْحَقِّ فِي يَدِ النَّاسِ إِلَّا مَا خَرَجَ مِنْ عِنْدِ الْأَئِمَّةِ (ع) وَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ عِنْدِهِمْ فَهُوَ بَاطِلٌ

جاءت في هذا الباب ستَّة أحاديث، اعتبر المَجْلِسِيّ الأحاديث ١ و٣ و٤ منها صحيحةً والحديث ٢ حسناً والحديثين ٥ و٦ مجهولين، واعتبر الأستاذ البِهْبُودِيّ الأحاديث ٢ و٣ و٤ صحيحةً.

---

(١) مضمون حديث عن الإمام الصادق عليه السلام في **أصول الكافي**، ج ١، ص ٥٨، (٢٠- بَابُ الْبِدَعِ وَالرَّأْيِ وَالْمَقَايِيس)، الحديث ١٩. (المُتَرْجِمُ)

مضمون هذه الأحاديث أن ما لدى الناسِ مِنْ حقٍّ وصوابٍ فهو مِمَّا خَرَجَ مِن عند أَهْلَ الْبَيْتِ، وكل ما هو باطل وخاطئ فهو من عندِ غيرهم.

فنقول: إن كتب حديثنا، نسبت كل ما جاء فيها - حقاً كان أم باطلاً - إلى الأئمَّة! فإن كان المقصود من الذي خرج مِن عند أَهْلَ الْبَيْتِ: هذه الأحاديث التي يرويها وينقلها لنا أمثال الكُلَيْنِيّ، فيجب أن نقول عندئذ إن أكثر ما فيها لا يوافق القرآن والعقل. في رأينا، إن مقصود الإمام هو الأحاديث التي صدرت عنه فعلاً ولم يتدخَّل فيها الرواة فاسدو العقيدة. بناء على ذلك وبالنظر إلى الوضع الحالي لكتب الحديث مثل «الكافي» وغيره، ينبغي أن نقول: إن كل ما نُسِبَ إلى أولئك الأئِمَّة الكرام إن كان موافقاً لكتاب الله ومُطابقاً لتعاليمه وجب قبوله وأما ما لم يوافق كتاب الله فهو مردود وهو ليس كلام الأئمَّة ولم يصدر عنهم في الواقع، بل لفّقه الوضّاعون ونسبوه إليهم. وينبغي أن نعلم أن كل حكم مأخوذ من القرآن والسنّة يجب قبوله سواء قاله الأئِمَّة أم لا.

← **الحديث ٦** - سعى الراوي في هذا الحديث - طبقاً للعادة - إلى تشويه صورة اثنين من الفقهاء هما «عبّاد بن كثير» و «ابن شُرَيْح» كي ينفر الناس منهما ويسيئوا الظن بهما. لقد أراد الراوي أن يُظهِر ذينك الفقيهين شخصين ساذجين وأن يقول بشكل ضمني إن غلام أبِ الإمام الصادق عليه السلام «**عبد الله بن ميمون القدّاح**» أذكى منهما، وكان يفهم المسائل على نحو أسرع منهما! لكن ينبغي أن نعلم أن ابن داود ذكر «**عبد الله بن ميمون القدّاح**» في عداد الضعفاء وفي زمرة من لُعِنوا على لسان الأئِمَّة، وروى الكِشِّيّ أيضاً أنّ القدّاح كان يزيد في أحاديث الأئمَّة أشياء من عنده! علاوة على ذلك فإنّه لم يلتقِ أبداً بالإمام الباقر (ع)، وأحاديثه عن ذلك الإمام كلها كذب متناً وسنداً[1]. ورغم ذلك أثنى رواة الكُلَيْنِيّ على مثل هذا الشخص!

### ١٥٩ـ بَابُ فِيمَا جَاءَ أَنَّ حَدِيثَهُمْ صَعْبٌ مُسْتَصْعَبٌ

في هذا الباب خمسة أحاديث لم يُصحِّح المَجْلِسِيّ ولا الأستاذ البِهْبُودِيّ أياً منها. قال المَجْلِسِيّ إن الأحاديث ١ و٢ و٣ و٥ ضعيفةٌ، والحديث ٤ مُرْسَلٌ! حقاً لقد أبدع الكُلَيْنِيّ في جمع الأحاديث!

(١) راجعوا كتاب **معرفة الحديث** للأستاذ البِهْبُودِيّ، ص ١٦٧ - ١٦٨.

واعلم أن كلمة مُسْتَصْعَبٌ مبالغة من «صعب». بناء على روايات هذا الباب فإن أحاديث الأئِمَّة صعبةٌ عسيرة على الفهم بل شديدة الصعوبة جداً! ولن نناقش مضمون هذه الأحاديث ولكنَّنا نذكِّر بأن علماءنا يقولون إن القرآن صعبٌ وظنّيّ الدلالة، ولا بد من عرضه على أحاديث الأئِمَّة وأن نقبل كل ما روي عنهم في تفسيرهم لمعاني آيات القرآن. وَمِنْ ثَمَّ فنقول: إن أحاديث الأئِمَّة -طبقاً لرواياتكم- صعبة عسيرة على الفهم، بعكس كتاب الله تعالى الذي وصفه سبحانه بقوله: ﴿**وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ**﴾ [القمر/ ١٧]. وقال: ﴿**هُدًى لِلنَّاسِ**﴾ [البقرة/ ١٨٥]. وقال: ﴿**هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ**﴾ [آل عمران/ ١٣٨]. وقال: ﴿**هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ**﴾ [الجاثية/ ٢٠]. فهذه الآيات وأمثالها تبين بوضوح أن الناس يمكنهم أن يفهموا القرآن إذا تدبَّروه وتمعَّنوا بآياته، أما أحاديث الأئِمَّة فهي صَعْبَةٌ مُسْتَصْعَبَةٌ على حدِّ قولكم ولا يفهمها "إِلَّا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ أَوْ نَبِيٌّ مُرْسَلٌ أَوْ عَبْدٌ امْتَحَنَ اللهُ قَلْبَهُ لِلْإِيمَانِ!". فالرجوع إليها لفهم القرآن بواسطتها مَثَلُهُ مَثَلُ من يرجع إلى الأمر الخفيِّ الصعب غير المفهوم ليفهم به الأمر السهل الواضح! فهو كمن يريد أن يرى الشمس بواسطة نور الشمعة!! ولنعم ما قال الشاعر (بالفارسية):

زهی نادان که او خورشید تابان به نـــور شمـع جويـد در بيابـان

ومعناه: ما أجهل من يبحث عن نور الشمس في البيداء بواسطة نور الشمعة!

والإشكال الآخر هو أنّه إذا كانت أحاديث الأئِمَّة على هذا القَدْر من الصعوبة بحيث لا يتحمَّلُها أحد سوى الملائكة والأنبياء وقليل من المؤمنين فقط، فموضوعاتها إذاً ليست فطرية وسائر الناس معذورون في عدم الرجوع إليها لأن الله الرحيم لم يُكلِّفْهم إلا ما في وسعِهم واستطاعتهم. فإذا كان هناك شيء صعب جداً ويعسر فهمه فإن الله لم يرد فهمه من عامة الناس! ونتيجة لذلك فإن مثل تلك الأحاديث لا فائدة فيها للناس.

← **الحديث ٢** - يقول في الحديث الثاني: "وَاللهِ لَوْ عَلِمَ أَبُو ذَرٍّ مَا فِي قَلْبِ سَلْمَانَ لَقَتَلَهُ!". وهذا الحديث كذبٌ ومن تلفيقات الرواة المغرضين، لأن دين أبي ذرٍّ وسلمانَ دينٌ واحدٌ، فما عسى أن يكون في قلب سلمان من اعتقاد يجعله مستحقّاً للقتل؟ إن كان ما قلبه موافقاً لكتاب الله فلا يستوجب ذلك كفره واستحقاقه القتل، وإن كان غير موافق لما في كتاب الله فهذا خارج عن

موضوعنا لأن سلمان كان قطعاً مسلماً وموافقاً لكتاب الله ومطيعاً لما فيه. إن القول بأن استنباط هذين الفردين لعلوم الشرع بعيدٌ الواحد عن الآخر كل هذا البعد إلى درجة اعتبار أحدهما الآخر كافراً زعمٌ باطلٌ ليس أكثر، لأن استنباط الشخص وفهمه لموضوع من موضوعات الشريعة إذا تم حسب القواعد والأصول الصحيحة، مهما كان عميقاً وذكياً وبارعاً، لا يمكنه أن يختلف ويتفاوت عن استنباط شخص آخر مهما كان سطحياً بنحو يكون فيه الاستنباطان متضادَّين متناقضَين.

← **الحديث ٣** - جاء في متنه: "**إِنَّ اللهَ أَخَذَ مِنْ شِيعَتِنَا الْمِيثَاقَ كَمَا أَخَذَ عَلَى بَنِي آدَمَ!**".

ونسأل: هل الشيعة غير بني آدم؟ ثانياً: إن الله - طبقاً للآية ١٧٢ من سورة الأعراف - أخذ العهد من بني آدم على إقرارهم بربوبيّته، فأرونا من فضلكم آيةً من كتاب الله تقول إن الله أخذ العهد من الشيعة؟!

← **الحديث ٤** - سُئل فيه الإمام الهادي (ع) سؤالاً خاطئاً في حد ذاته، ولو كان الإمام فعلاً هو الذي أجاب عن هذا السؤال لكان بيّن خطأ السؤال ذاته قبل كل شيء. لكن الحديث يذكر أن الإمام أجاب إجابةً مبهمةً.

يقول الحديث إن سائلاً سأل الإمام (ع): "**جُعِلْتُ فِدَاكَ! مَا مَعْنَى قَوْلِ الصَّادِقِ (ع) حَدِيثُنَا لَا يَحْتَمِلُهُ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ وَلَا مُؤْمِنٌ امْتَحَنَ اللهُ قَلْبَهُ لِلْإِيمَانِ؟!**".

هذا في حين أن الحديث المنسوب إلى الإمام الصادق والذي أشار إليه السائل يتضمن حرف «إِلَّا» ونصُّهُ: حَدِيثُنَا لَا يَحْتَمِلُهُ إِلَّا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ و... الخ. فالراوي الجاهل حذف حرف «إِلَّا»! ثم إن الجواب أيضاً معيبٌ إذ قال: "**فَجَاءَ الْجَوَابُ إِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ الصَّادِقِ (ع) أَيْ: لَا يَحْتَمِلُهُ مَلَكٌ وَلَا نَبِيٌّ وَلَا مُؤْمِنٌ؛ إِنَّ الْمَلَكَ لَا يَحْتَمِلُهُ حَتَّى يُخْرِجَهُ إِلَى مَلَكٍ غَيْرِهِ، وَالنَّبِيُّ لَا يَحْتَمِلُهُ حَتَّى يُخْرِجَهُ إِلَى نَبِيٍّ غَيْرِهِ...!!**".

ونسأل إلى أي نبيٍّ آخر يخرجه رسول الله ﷺ؟!

← **الحديث ٥** - أراد الراوي في هذا الحديث أن يثبت أن الشيعة طينة مختلفة عن سائر الخلق، كي يخدعهم بهذا المديح وهذا التمجيد لهم، ويجعلهم مبتهجين لقبولهم التشيُّع. ﴿**كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ**﴾ [المؤمنون/٥٣]. في هذا الحديث رفع الراوي مقام الأئِمَّة فوق مقام

رسول‌الله ﷺ إذْ نسب إلى الإمام قوله: "**إِنَّ عِنْدَنَا وَاللهِ سِرّاً مِنْ سِرِّ اللهِ وَعِلْماً مِنْ عِلْمِ اللهِ وَاللهِ مَا يَحْتَمِلُهُ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ.... وَاللهِ مَا كَلَّفَ اللهُ ذَلِكَ أَحَداً غَيْرَنَا!!**".

ونقول: هل كان رسول الله ﷺ سوى نبيٍّ مُرسلٍ؟! ألم يقل الله تعالى: ﴿**سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا**﴾ [الإسراء/ ٩٣].

## ١٦٠- بَابُ مَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالنَّصِيحَةِ لِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَاللُّزُومِ لِجَمَاعَتِهِمْ وَمَنْ هُمْ

جاءت في هذا الباب خمسة أحاديث، اعتبر المَجْلِسِيّ سندي الحديث الأول مُوَثَّقَين، والحديث ٢ مُرْسَلاً، والحديث ٣ صحيحاً، والحديثين ٤ و٥ ضعيفين. وصحَّح الأستاذ البِهْبُودِيّ الحديثين ١ و٣ فقط من هذا الباب.

تدعو أحاديثُ هذا الباب المسلمينَ إلى الوحدة والاتّحاد واجتناب الفرقة، ونحن نقبل بذلك تماماً ونضع هذه الأحاديث على عيننا ورأسنا، باستثناء الحديث الثاني الذي وُضِع بقصد التفرقة وبالطبع لا نتوقّع غير ذلك من شخص مثل «**علي بن الحَكَم**». في هذا الحديث اتُّهِم أحدُ أئمَّة الفقه بأنه مزّق حديث الإمام!

هل علينا أن نقبل كل تهمة توجَّه إلى مسلم دون أن نعترض عليها أو نبدي شكاً بها ونُسارِع إلى نقلها في كتبنا؟ في رأينا لقد ابتعد علماء الشيعة بعملهم بأحاديث كتب مثل «الكافي» وأمثاله عن سائر المسلمين وأشاعوا بدعاً وخرافات باسم الإمام واعتبروا أنفسهم متديّنين والمسلمين الآخرين منحرفين!

## ١٦١- بَابُ مَا يَجِبُ مِنْ حَقِّ الْإِمَامِ عَلَى الرَّعِيَّةِ وَحَقِّ الرَّعِيَّةِ عَلَى الْإِمَامِ

في هذا الباب تسعة أحاديث لم يُصحِّح المَجْلِسِيّ ولا الأستاذ البِهْبُودِيّ أياً منها! اعتبر المَجْلِسِيُّ الأحاديث ١ و٣ و٦ و٩ ضعيفةً، والحديث ٢ مُوَثَّقاً والحديث ٤ مجهولاً بمنزلة المُوَثَّق، والحديثين ٧ و٨ مجهولين، والحديث ٥ مُرْسَلاً.

ولما كان سائر المؤرخين والمحدثين قد نقلوا في كتبهم مثل هذه الأحاديث أو ما يشبهها وكان مضمونها موضع اتفاق لدى الفرق الإسلامية المختلفة جميعها ويتفق تماماً مع تعاليم الإسلام فإننا نقبل هذه الأحاديث تماماً، ولربما نقل رواة الكُلَيْنِيّ هذه الأحاديث عن الآخرين أو

سمعوها من الأئِمَّة الكرام ورووها بهدف أن يجعلوها -طبقاً لأهوائهم- خاصة بأفراد محدودين ومنحصرة بهم، بل إننا لنحتمل أن يكون بعضهم قد روى الأحاديث المذكورة بشيء من التصرف والتغيير والتحريف في ألفاظها. كالحديث السادس الذي لم يوثق النجاشي راويه الأول: «**سفيان بن عيينة**» وكان -كما يفْهَمُ من رجال الكِشِّيّ (ص٣٣٤)- من الغلاة. وراوييه الثاني «أبو أيوب سليمان بن داود المنقري» الذي كان من الشيعة وقال ابن الغضائري والعلامة الحلي إنه ضعيف جداً وكان يضع الحديث في المسائل المهمة على لسان الثقات! وقد ضعفه علماء رجال أهل السنة أيضاً تضعيفاً شديداً وقالوا إنه لم يكن يتورع عن اللواط والشرب الخمر ووضع الأحاديث ووضع الأسانيد لها. وطبقاً لما ذكره الأستاذ البِهْبُودِيّ لم يكن يذكر أحاديثه سوى شخص من الضعفاء يُدعى «القاسم بن محمد الأصبهاني».

تقول متون هذه الأحاديث إن لإمام المسلمين حقّاً على الرعية وللرعية أيضاً حقٌّ على الإمام. ثُمَّ عددت الأحاديث حقوق كل طرف على الآخر، ومن ذلك أن من حق الرعية على الإمام أن يؤدي لها حقها من بيت المال وأن لا يختلس هو وأعوانه وأنصاره الأموال من بيت المال كما يفعل الولاة في زماننا! وأن لا يغلق بابه أمام الرعية كي يستطيع الناس أن يوصلوا إليه مطالباتهم، وأن يأخذ للضعيف حقه من القوي وإن كان بعض رعيته مديوناً ولا يستطيع أداء الدين فعلى الإمام أن يؤدي عنه دينه وعليه أن يتعامل مع الرعية كمعاملة الأب الرحيم لأبنائه و.....

وفي الحديث الرابع عدَّد النبي ﷺ في آخر خطبة له حقوق الرعية على الوالي بعده ولم يشر إلى فرد خاص بوصفه والي المسلمين من بعده بل لم يذكره حتى بصفة الإمام.

وإذا كان الأمر كذلك فإننا نسأل هل المقصود من هذا الإمام سوى رئيس السلطة ومن بيده زمام أمور مجتمع المسلمين؟ هل المقصود إمام حي حاضر أم إمام رحل عن الدنيا منذ سنوات طويلة أو غاب ولم يعد الناس قادرون على الوصول إليه؟

في الحديث الثامن بين النبيّ الأكرم ﷺ صفات إمام المسلمين العامة وخصائصه لكنه لم يقل إن الإمام هو من ينصبه الله ويعينه في هذا المقام وأنه من يمهر في الحصاة ويطلع على أحوال الناس وهو في بطن أمه وأن رائحة برازه كالمسك.... و..... إلخ.

## ١٦٢- بَابُ أَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا لِلْإِمَامِ (ع)

في هذا الباب تسعة أحاديث حكم المَجْلِسِيّ على الحديث ١ أنه حسن، والحديث ٨ أنه حسن كالصحيح، واعتبر الأحاديث ٢ و٤ و٥ و٦ و٧ ضعيفةً. أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فلم يرَ صحَّة أيَّ حديثٍ من أحاديث هذا الباب!

تقول أحاديث هذا الباب **إِنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا لِلْإِمَامِ**. فما هو المُراد من هذا الكلام؟ إن كان المقصود منه أنَّه باستثناء الشيعة الاثني عشرية الذين حلل الأئِمَّةُ لهم الكسبَ من الأرض، فإنَّ كل ما ينتجه أهل الزراعة والفلاحة وكل ما يكسبه جميع أهل الدنيا من الأرض **حَرَامٌ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَقُومَ قَائِمُنَا فَيَأْخُذَ الْأَرْضَ مِنْ أَيْدِيهِمْ وَيُخْرِجَهُمْ صَغَرَةً** (كما جاء في نص الحديث الثالث وعدد من الأحاديث الأخرى!) فإننا نقول إنه بصرف النظر عن أن مثل هذا الادّعاء كلامٌ طائفيٌّ ممجوجٌ وغير معقول ومثيرٌ للفرقة بين المسلمين وسببٌ لسوءِ ظنٍّ بعضِهم ببعض، فإنه مخالف لسنة الرسول الأكرم ﷺ لأنه لم يفعل مثل هذا الأمر عندما تولى زمام الأمور في المدينة وأصبح صاحب الأمر والقدرة فيها.

وإذا كان المقصود من كون الْأَرْضِ كُلِّهَا لِلْإِمَامِ ما جاء في الحديث الرابع من قول الإمام: **"أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ لِلْإِمَامِ يَضَعُهَا حَيْثُ يَشَاءُ وَيَدْفَعُهَا إِلَى مَنْ يَشَاءُ!"**. فنقول: إن هذا الادِّعاء مخالف مخالفةً صريحةً وواضحةً للقرآن الكريم الذي يقول: ﴿**أَمْ لِلْإِنْسَانِ مَا تَمَنَّى ﴿٢٤﴾ فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى**﴾ [النجم/ ٢٤-٢٥]. ويقول كذلك: ﴿**الَّذِى لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِى الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا**﴾ [الفرقان/ ٢-٣]. فهذه الآيات تعلن بصراحة تامَّة أن الله وحده مالك الدنيا والآخرة، وأنه ليس لِلَّهِ تعالى شريك في ملك السموات والأرض والحكم فيها وأن العباد لا يملكون ضرَّ أنفسهم ولا نفعها.

في رأينا إن المقصود من «الإمام» في مثل هذه الأحاديث -كما جاء مبسوطاً في كتب الفقه- هو: إمام المسلمين وحاكمهم وولي الأمر المتنفِّذ الذي بيده زمام أمور بلاد الإسلام، وأنه يجب أخذ جميع الأراضي المفتوحة عنوةً من إيدي الكفار وإعطاؤها لدولة الإسلام وجعلها تحت

تصرف إمام المسلمين ورئيسهم كي يؤجرها ويستفيد من خراجها فيما يخدم مصالح عموم المسلمين، أي أن منافع هذه الأراضي تشكل جزءاً من موارد بيت مال المسلمين العامة (الخزانة العامة) التي يجب أن تكون تحت إشراف الإمام ويديرها حسب ما يراه من المصالح كي لا يقع الهرج والمرج ولا يتصرف فيها كل شخص من عند نفسه دون محاسبة ولا رقيب، فتضيع مصالح المسلمين بل عليه أن يستثمر هذه المنافع بأحسن وجه.

إن ظاهر كثير من الأخبار أيضاً يفيد أن مثل هذه الأموال ليست ملكاً لأحد بعينه بل هي فيء وأنفال يجب أن تكون ملكاً للأمة تحت إشراف الحكومة الإسلامية وإمام المسلمين. وأحاديث هذا الباب ليست استثناء من هذه القاعدة بدليل أنها جعلت الأنهار أيضاً تحت تصرف الإمام وكما نعلم الأنهار العامة هي من الأنفال التي يجب أن توضع تحت تصرف إمام المسلمين وحاكمهم.

لكن رواة الكُلَيْنِيّ رووا هذه الأحاديث على نحو يحقق أهواءهم وأهدافهم وأرادوا أن يظهروا أن الأرض كلها وكل ما فيها مُلْكٌ خاصٌّ وشخصيٌّ للإمام وأنه ليس المقصود من الإمام رئيس المجتمع الإسلامي وحاكمه ومن بيده زمام أموره بل المقصود الأئِمَّة الاثني عشر فقط أما بقية الحكام فكلهم غاصبون وتصرفاتهم حرام!!

والنقطة الأخرى أنه لما كان علم الجغرافيا لم يتوسع بعد في زمن وضع تلك الأحاديث أو تحريفها فإن رواة الكُلَيْنِيّ كانوا في الغالب من العوام وكانوا يظنون أن أنهار الدنيا خمسة أنهار أو سبعة أنهار فقط إذ لم يكونوا يعرفون غيرها في الدنيا! وَمِنْ ثَمَّ ذكروا في الحديث الخامس أن الأنهار ثمانية لكنهم لم يذكروا إلا اسم سبعة أنهار منها فقط، وفي الحديث الثامن ذكروا أن الأنهار خمسة فقط! وفي الحديث الخامس جاء أن جَبْرَئِيلَ (ع) أُمِرَ أَنْ يَخْرِقَ بِإِبْهَامِهِ الْأَنْهَارَ فِي الْأَرْضِ، أما في الحديث الثامن[1] فجاء أن جَبْرَئِيلَ (ع) كَرَى بِرِجْلِهِ الْأَنْهَارَ! وقد سعى المَجْلِسِيّ - كعادته - إلى تمحُّل التأويلات والتبريرات لتوجيه أخطاء هذه الأحاديث!

فإن قلتَ: إن هذه الأحاديث ليست من كلام الإمام. قلنا: فلماذا أتى بها الكُلَيْنِيّ في كتابه؟

---

(١) من المثير للانتباه أن نذكِّر بأن المَجْلِسِيّ اعتبر الحديث الثامن حديثاً صحيحاً!

وإن قلت: يُحتمل أنها من كلام الإمام، قلنا: إذاً علم الأئِمَّة متأثِّرٌ بمعارف عصرهم ولم يكونوا عالمين بما كان وما يكون!

والحديث التاسع ملفت للنظر، لأنه من جهة يؤيد ما نقوله، ومن جهة أخرى يُبَيِّنُ أن الغلاة والخرافيين كان يرفضون قبول ما لا يوافق أهواءهم! فلم يكونوا إذن طلَّابَ حقٍّ أو باحثين عنه أصلاً.

## ١٦٣ـ بَابُ سِيرَةِ الْإِمَامِ فِي نَفْسِهِ وَفِي الْمَطْعَمِ وَالْمَلْبَسِ إِذَا وَلِيَ الْأَمْرَ

في هذا الباب أربعة أحاديث اعتبر المَجْلِسِيّ الحديث الأول منها مجهولاً والحديث الثاني مختَلَفاً فيه، والحديث الثالث مُرْسَلاً والحديث الرابع صحيحاً. ولم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ سوى الحديث الرابع فقط من أحاديث هذا الباب.

وفي رأينا إن الحديثَ الثاني ضعيفٌ لوجود «**المُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ**» في سنده. وجاء في نهج البلاغة ما يشبه متن الحديث الثالث. ولما كانت متون هذه الأحاديث موافقة للعقل ولتعاليم الإسلام، فلا داعي لتفصيل الكلام حوله متونها.

## ١٦٤ـ بَابُ نَادِرٌ

أورد الكُلَيْنِيّ في هذا الباب أربعة أحاديث لم يُصحِّح المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ أياً منها! وقال المَجْلِسِيّ عن الحديثين ١ و٣ إنهما ضعيفان، وعن الحديثين ٢ و٤ إنهما مجهولان.

وقد تكلَّمنا سابقاً عن الحديث الثالث (ص ١٥٩-١٥٤) فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ.

في الحديث الثاني يروي «إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّينَوَرِيُّ» - وهو مهملٌ ومجهولٌ- عن مجهول ومهمل آخر يُدعى «عُمَرُ بْنُ زَاهِرٍ» أن شخصاً مجهولاً سأل الإمام الصادق عليه السلام **"عَنِ الْقَائِمِ يُسَلَّمُ عَلَيْهِ بِإِمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: لَا ذَاكَ اسْمٌ سَمَّى اللهُ بِهِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (ع) لَمْ يُسَمَّ بِهِ أَحَدٌ قَبْلَهُ وَلَا يَتَسَمَّى بِهِ بَعْدَهُ إِلَّا كَافِرٌ! قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! كَيْفَ يُسَلَّمُ عَلَيْهِ؟! قَالَ: يَقُولُونَ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا بَقِيَّةَ اللهِ ثُمَّ قَرَأَ ﴿بَقِيَّتُ اللهِ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾** [هود/ ٨٦]!!

لاحظوا كيف ينسب مجموعة من الرواة مجهولي الهوية إلى الإمام كلاماً ينضح بالجهل من جميع جوانبه ويخالف العقل والتاريخ.

**أولاً**: أين سمَّى الله تعالى حضرة عليٍّ عليه السلام بأمير المؤمنين؟

**ثانياً**: هذا الادِّعاء مخالفٌ للعقل، لأن كلَّ من انتخبه المسلمون وجعلوه أميراً عليهم، يصبح تلقائياً أميراً للمؤمنين. كما خاطب عليٌّ عليه السلام نفسه الناس قائلاً: **"أيها الناس عن ملأٍ وأُذُنٍ أمْرُكُم هذا، ليس لأحد حقٌّ إلا من أمَّرتم**[1]"[2].

طبقاً للغة العربية كلُّ من أمَّرَه المؤمنون على أنفسهم وجعلوه أميراً يقال له «أمير المؤمنين» مثل «أمير المؤمنين» المدفون في «مزار شريف» في بلخ (أفغانستان) ومن ذرية الإمام الحسن المجتبى (ع). إذا كان الأمر كذلك فإذا قام المؤمنون برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتأمير شخص عليهم وتلقيبه بأمير المؤمنين فلماذا يُعَدُّ من لقَّبه بذلك كافراً؟ ولماذا يكون من خوطب بهذا اللقب كافراً أيضاً؟ لماذا لم يبيِّن الله لنا هذا الكفر في القرآن الكريم؟

من الواضح بالطبع أن الغرض الأصلي للأفراد المجهولين الذين لفقوا هذا الحديث إيجاد الفرقة بين المسلمين، وأرادوا أن يقولوا إن الخلفاء الذين خوطبوا بلقب أمير المؤمنين -ما عدا علي بن أبي طالب- كانوا كُفَّاراً! أضف إلى ذلك أن واضع هذا الحديث الجاهل لم يكن يعلم أن «أمير المؤمنين» ليس اسماً بل لقبٌ. كان اسمُ الإمامِ: «عليّاً» ولم يكن اسمه «أميرَ المؤمنين»!

**ثالثاً**: سأل واضع الحديث الجاهل الإمامَ كيف نسلِّم على الإمام القائم؟ فليت شعري! هل كان هناك في زمن الإمام الصادق عليه السلام إمام قائم حتى يقول الإمام: سلموا عليه بقولكم: «السلام عليك يا بقية الله»؟! هل يمكن التسليم على إمام لم يولد هو ولا آباؤه ولم يأتوا إلى الدنيا بعد؟ هذا في حين أن أصحاب الأئِمَّة لم يكونوا يعرفون من هو الإمام بعد إمامهم الحالي. من هذا يتبين أن هذا الحديث وُضِعَ زمن الغيبة ثُمَّ دوَّنه الكُلَيْنِيُّ في كتابه دون أن يستخدم عقله، على أنه **«الآثار الصحيحة عن الصادِقِين»**!!

**رابعاً**: والأكثر فضيحةً من كل ما سبق ما جاء في آخر الحديث إذ ادَّعى واضعه أن الإمام

---

(١) راجعوا كتاب «**شاهراه اتِّحاد**» [**طريق الاتِّحاد**] للأستاذ قلمداران، (ص ٢٩).

(٢) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج ٤، ص ٤٣٥، وابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج ٤، ص ١٢٧، والمجلسي، **بحار الأنوار**، ج ٨، ص٣٦٧ . (المُتَرْجِمُ)

الصادق عليه السلام استدل على كلامه بالآية ٨٦ من سورة هود مع أنه لا علاقة لها بأي وجه من الوجوه بالإمام! وسنذكر هنا سياق الآية بشكل كامل كي يفتضحَ أمرُ أهلِ الباطل:

تتكلَّم الآيات التالية عن قصة حضرة شعيب عليه السلام فتقول:

**﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ ﴿٨٤﴾ وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٨٥﴾ بَقِيَّتُ اللهِ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ ﴿٨٦﴾ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾** [هود/ ٨٤ – ٨٧].

فكما تلاحظون، يقول حضرة شعيب (ع) لقومه إن ما يبقى لكم من الرزق الحلال الذي تكسبونه دون تطفيف وخيانة في الكيل والوزن، أفضل لكم من الكسب الحرام. إذاً، لا علقة للموضوع بالإمام القائم أبداً. وحتى الشيخ الطَّبْرَسِيّ الذي ينقل غالباً روايات الكُلَيْنِيّ حول تفسير الأئمة للآيات في تفسيره «**مجمع البيان**»، لم يعتنِ مطلقاً بهذا الحديث في تفسير الآية المذكورة. كما أن المَجْلِسِيّ اعترف أن المفسِّرين فسَّروا عبارة «**بَقِيَّتُ اللهِ**» بما أبقاه الله لكم من رزق بعد إتمامكم الوزن والكيل (أي الرزق الحلال).

أَضِفْ إلى ذلك، هل من المعقول أن يقول اللهُ لأمَّةِ شُعَيْبٍ (ع) ومخاطبيه الذين لم يكونوا رأووا نبيَّ الإسلام حتى أجيال عديدة بعدهم وفي وسط الكلام عن موضوع العدل في المعاملات: إن كنتم مؤمنين فإن الإمام القائم أفضل لكم!! هل فهم واضع الحديث ما لفَّقه من كلام؟ ألم تكن هناك طريقة أفضل لتعريف الأمة بالإمام القائم؟

هل من المعقول أن يخاطب الله في سورة هود المكّيّة التي نزلت في وقت لم تكن فيه مسألة الإمامة مطروحةً على الإطلاق، ولم تكن له سابقة بأي وجه من الوجوه: إن كنتم مؤمنين فإن الإمام القائم أفضل لكم؟

هل لِـلَّهِ تعالى أصلٌ وبقيّةٌ حتى نقول إن الإمام القائم هو بقية الله؟! لماذا لا يحارب علماء الإسلام هذه الخرافات بل يلزمون الصمت أمامها؟!

الحديث الرابع موهِمٌ لوقوع التحريف في القرآن إذ ينقل إحدى آيات القرآن بشكل مختلف عما في القرآن الكريم إذ فيه إضافة عدة كلمات على ما في القرآن! يقول المَجْلِسِيّ في ذلك: "الظاهر أن كلمة «أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ» كانت في القرآن ولكنَّهم حذفوها!!! ". وقد ادَّعى واضع هذا الحديث الجاهل أن الإمام قال: **"هَكَذَا أَنْزَلَ فِي كِتَابِهِ: (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَ لَسْتُ بِرَبِّكُمْ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولِي وَأَنَّ عَلِيّاً أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ)"**.

وسنتحدث بالتفصيل في الباب التالي عن مسألة التحريف في القرآن في كتاب «الكافي»، ونُذَكِّر هنا فقط بأن راوي هذا الحديث هو «**أَبُو الرَّبِيعِ الْقَزَّازُ**» وهو رجل مجهول لا نجد لاسمه ذِكْراً في كتب الرجال.

حقاً إنه لسؤال مُحَيِّرٌ: ما الذي كان يحمل الكُلَيْنِيّ على أن يدوِّن في كتابه أقوال أفراد مجهولين؟

### ١٦٥ـ بَابٌ فِيهِ نُكَتٌ وَنُتَفٌ مِنَ التَّنْزِيلِ فِي الْوَلَايَةِ

**مسألة تحريف القرآن**[1]:

اعلم أن هذا الباب أكثرُ أبواب «**الكافي**» تفصيلاً وافتضاحاً! وإنه لمن دواعي الخجل والعار أن يكون أكثر أبواب الكافي تفصيلاً أكثرها افتضاحاً! لقد جمع الكُلَيْنِيّ في هذا الباب ٩٢ حديثاً أغلبها كالحديث الرابع من الباب ١٦٤ توهم وقوع التحريف في القرآن!! وللأسف لا يقتصر وجود الأحاديث الموهمة لوقوع التحريف في القرآن على هذا الباب فقط، بل توجد مثل هذه الأحاديث في أبواب أخرى في كتاب «**الكافي**» أيضاً، كما توجد في «**روضة الكافي**» [أي الجزء الثامن من الكافي] عديد من الأحاديث التي تتضمن هذه العيب والعلَّة الخطيرة!

قال تعالى بشأن القرآن: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ**﴾ [القيامة/ ١٧]. أي أن اللهَ تعالى لم يوكِلْ جمع القرآن وحفظه إلى العباد فقط، بل تكفَّل هو بهذا الأمر وتم تحت إشرافه تعالى. وقال تعالى أيضاً: ﴿**إِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ۝ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ**

---

(١) نوصي القراء الكرام قبل مطالعة هذا الباب أن يقرؤوا مرّةً ثانيةً المقدمةَ التي ذكرناها في بداية الباب ٩٣ لأنها ترتبط بموضوعات هذا الباب ارتباطاً كبيراً.

﴿حَمِيدٍ﴾ [فصلت/ ٤١-٤٢]. وقال بمزيد من أساليب التأكيد ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر/ ٩].

لقد ضَمِنَ اللهُ تعالى في الآية الأخيرة، بتأكيدات مكرَّرةٍ، حِفْظَ القرآن من كُلِّ تغيير وتحريف:

**أولاً**: أتى بجملة اسمية تدل على الدوام والاستمرار.

**ثانياً**: ابتدأ الجملة الاسمية بحرف «**إنَّ**» الذي يدلُّ على التأكيد.

**ثالثاً**: رجّح ضمير الجمع «**نا**» على ضمير المفرد.

**رابعاً**: تمّ تشديد التأكيد في الجملة الاسمية المؤكدة من خلال ذكر ضمير الفصل «نحن».

**خامساً**: نسب نزول القرآن إلى نفسه مما يُبيّن عناية الله الخاصة بهذا الكتاب. كما استخدم صيغة التفعيل (= **التنزيل**) بدلاً من صيغة الإفعال (= **الإنزال**) مما يُعطي مزيداً من التأكيد المعنوي.

**سادساً**: أتى في الجملة التالية أيضاً بجملة اسمية.

**سابعاً وثامناً**: استخدم مرّة ثانيةً أداة التأكيد «**إنّ**» وضمير الجمع.

**تاسعاً**: استخدم أيضاً لام التأكيد.

**عاشراً**: استخدم صيغة الجمع «**حافظون**» أي نحن الله المتصفون بصفات الكمال من علم وقدرة وعزّة نحفظ هذا الكتاب[1].

للأسف إن إحدى فضائح الكُلَيْنِيّ ومشايخه مثل «علي بن إبراهيم القمي» و«محمد بن يحيى» و«الحسين بن محمد الأشعري» و ..... تلوُّث ذهنهم بأكذوبة تحريف القرآن التي يُسَرُّ بها أعداءُ

---

(١) حول موضوع صيانة القرآن الكريم من التحريف راجعوا مقدمة تفسير «**تابشى از قرآن**» [**شعاعٌ من القرآن**] تأليف كاتب هذه السطور (الفصل الأول حتى الفصل الحادي عشر) خاصةً الفصل الثامن عشر (أي فصل القائلون بالتحريف تلاعبوا بكتاب الله) الذي يتعلق بالأحاديث الموهمة لتحريف القرآن. وراجعوا أيضاً كتاب «**راهى به سوى وحدت اسلامي**» [**طريق نحو الوحدة الإسلامية**] تأليف «مصطفى الحسيني الطباطبائي»، ط ١، ص ٩٥ فما بعد.

الإسلام. وقد انطلت هذه الأكذوبة الواضحة على عقول عدد من علماء الشيعة المعروفين مثل «الحاج حسين النوري الطبرسي» الذي بلغت به الحماقة أن ألّف كتاباً بعنوان «**فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الأرباب**»!! وقال فيه إن ثقة الإسلام الكُلَيْنِيّ كان أيضاً من القائلين بوقوع التحريف في القرآن لأنه أورد في كتاب «الحُجَّة» من كتابه «**الكافي**» لاسيما في الباب ١٦٥ منه، وكذلك في «**الروضة من الكافي**» أحاديث كثيرة صريحة في وقوع التحريف، دون أن يعترض عليها أو يُحاول تأويلها وتوجيهها! كما صرّح المَجْلِسِيّ في مواضع عديدة من مؤلفاته وكتبه بمسألة تحريف القرآن! فعلى سبيل المثال - كغيضٍ من فيض فقط - قال في شرح حديث أن القرآن كان سبعة عشر ألف آية[1]:

"فالخبر صحيح!!! ولا يخفى أن هذا الخبر وكثير من الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن وتغييره، وعندي أن الأخبار في هذا الباب متواترة معنى، وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأساً، بل ظني أن الأخبار في هذا الباب لا يقصر عن أخبار الإمامة فكيف يُثبتونها بالخبر؟

فإن قيل: إنه يوجب رفع الاعتماد على القرآن لأنه إذا ثبت تحريفه ففي كل آية يُحتمل ذلك وتجويزهم عليهم السلام على قراءة هذا القرآن والعمل به متواتر معلوم إذ لم ينقل من أحد من الأصحاب أن أحداً من أئمتنا أعطاه قرآناً أو علّمه قراءةً، وهذا ظاهر لمن تتبع الأخبار، ولعمري كيف يجترئون على التكلّفات الركيكة في تلك الأخبار مثل ما قيل في هذا الخبر إن الآيات الزائدة عبارة عن الأخبار القدسية أو كانت التجزية بالآيات أكثر وفي خبر لم يكن أن الأسماء كانت مكتوبة على الهامش على سبيل التفسير والله تعالى يعلم"[2].

وممن ارتكب أيضاً القول الشنيع بوقوع التحريف في القرآن السيد عبد الله شُبَّر في «**مصابيح**

---

(١) انظروا هذا الحديث في الصفحة ٦٢٤ من الجزء الثاني من **أصول الكافي**.

(٢) المجلسي، **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول**، ج١٢، ص ٥٢٥-٥٢٦. وكما تُلاحظون فإن مروّج الخرافات وحارس البدع المجلسي قَلِقٌ على فقدان الثقة بالأحاديث والأخبار أكثر من قَلَقِهِ على فقدان الثقة بالقرآن الكريم!

**الأنوار**»، والشيخ أحمد النراقي في كتاب «**مناهج الأحكام**»، مبحث حُجّية ظواهر الكتاب، والشيخ أحمد الطبرسي مؤلف كتاب «**الاحتجاج على أهل اللجاج**»، والشيخ محمد صالح المازندراني مؤلف «**شرح الكافي**»، والشيخ الحرّ العاملي مؤلف «وسائل الشيعة» في كتابه الموسوم بـ «**مرآة الأنوار**»، والشيخ نعمة الله الجزائري في «**الأنوار النعمانية**»، والشيخ المفيد في كتاب «**أوائل المقالات**»!! [1]

ويدّعي الشيخ **المفيد** - وهو **مفيدٌ** في الواقع للمُفرّقين بين المسلمين فقط لكنَّهُ مُضِرٌّ بالإسلام والمسلمين- كما قلنا، أن الإمام الصادق عليه السلام قال: "أَمَا وَاللهِ لَوْ قَدْ قُرِئَ الْقُرْآنُ كَمَا أُنْزِلَ لَأَلْفَيْتَنَا فِيهِ مُسَمَّيْن كَمَا سُمِّيَ مَنْ كانَ قَبْلَنَا!!" [2]

وقال الفيض الكاشاني - متأثراً بالكليني وأمثاله - في المقدمة السادسة من تفسيره «**الصافي في تفسير القرآن**»:

---

(١) نظراً لما أمرّ به في هذه الأيام من حالة صحية مزرية وظروف صعبة وبسبب عدم تمكني من الوصول إلى المكتبة، لم يتيسَّر لي القيام بتحقيق دقيق ومبسوط أكثر في هذه المسألة، وقد نقلت معظم مطالب هذا الموضوع من ذاكرتي ومن دفتر تدوين الملاحظات لديّ ومن بعض الكتب التي بقيت عندي. فأرجو من الطلاب الشباب الطالبين للحق أن يبذلوا مزيداً من التحقيق والبحث في هذه المسألة وأن يُعرّفوا الناس بالعلماء المُعتقدين بتحريف القرآن كي يأمن الناس من التأثر بهم وبكتبهم. ولا يخفى بالطبع أننا لا نقصد -والله شاهد على ما نقول- أن نقول: إن علماء الشيعة جميعهم يعتقدون بتحريف القرآن ولا أن نضع كل العلماء في سلة واحدة، كل ما في الأمر أننا نُريد أن نُبيِّنَ مخالفتنا للأكذوبة التي يقولها بعضهم من أن لا أحد من علماء الشيعة يعتقد بتحريف القرآن ثم يأتي القائل بأقوال بعض علماء الشيعة المخالفين للقول بتحريف القرآن دليلاً على كلامه، ولا يأتي بأي ذكر على فضائح الكُلَيْنِيّ والمَجْلِسِيّ والنوري و......، ويُبقي العوام جاهلين بحقيقة أولئك العلماء. أما ما عدا ذلك فنحن نُقرّ ونعترف بأن المرحوم السيد المرتضى والشيخ عبد الجليل القزويني أو آية الله نعمة الله صالحي نجف آبادي أو المرحوم السيد محمود طالقاني وكثيرون آخرون لم يكونوا يعتقدون بتحريف القرآن أبداً، لكن المشكلة هنا هي: لماذا لا يقوم العلماء النافون للتحريف بذمِّ الكُلَيْنِيّ ولومه وتقبيح عمله وإعلان البراءة منه وممن يحملون مثل عقيدته، بل يُثنون على الكُلَيْنِيّ بدلاً من ذلك ويمدحونه إلى درجة تجعل العامة يظنون أنه من مفاخر الشيعة؟!

(٢) راجعوا ص ٥٣٣ من الكتاب الحالي.

" أقول: المستفاد من مجموع هذه الأخبار وغيرها من الروايات من طريق أهل البيت (عليهم السلام) إن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أُنْزِلَ على محمد ﷺ، بل منه ما هو خلاف ما أنز الله، ومنه ما هو مُغيَّر ومُحرَّف. وإنه قد حُذِفَ عنه أشياء كثيرة منها اسم عليٍّ (عليه السلام) في كثير من المواضع ومنها غير ذلك، وأنه ليس أيضاً على الترتيب المرضي عند الله وعند رسوله ﷺ "[1].

ثم نقل الفيض الكاشاني عن تفسير علي بن إبراهيم القمِّيّ المعروف بـ «**تفسير القُمِّيّ**» قوله:

"إن صحَّت هذه الأخبار فلعلَّ التغيير إنما وقع فيما لا يخل بالمقصود كثير إخلال [ولا يزال من الممكن فهم مقاصد القرآن] كحذف اسم علي وآل محمد (صلى الله عليهم)، وحذف أسماء المنافقين عليهم لعائن الله فإن الانتفاع بعموم اللفظ باق، وكحذف بعض الآيات وكتمانه، فإنَّ الانتفاع بالباقي باقٍ......... ولا يبعد أيضاً أنْ يُقالَ إن بعض المحذوفات كان من قبيل التفسير والبيان ولم يكن من أجزاء القرآن، فيكون التبديل من حيث المعنى، أي حرَّفُوهُ وغيَّرُوهُ في تفسيره وتأويله، أعني حملوه على خلاف ما هو به"[2].

وروى السيد هاشم البحراني أيضاً في الباب العاشر من مقدمة تفسيره «**البرهان في تفسير القرآن**» تحت عنوان «باب فيما عنى به الأئِمَّة (ع) في القرآن» عدة روايات نقلها عن تفسير العيّاشي منها حديث رواه داود بن فرقد وسعيد بن الحسين الكندي عن حضرات الصادِقَيْن أنهما قالا: "**لو قُرِئ القرآن كما أُنزل لألفيتنا فيه مُسمّين كما سُمّي من قبلنا!!**". وروى عن مُيسّر عن حضرة الباقر (ع): "**لَوْلَا أَنَّهُ زِيدَ فِي كِتَابِ اللهِ وَنُقِصَ مِنْهُ، مَا خَفِيَ حَقُّنَا عَلَى ذِي حِجًى وَلَوْ قَدْ قَامَ قَائِمُنَا فَنَطَقَ صَدَّقَهُ الْقُرْآنُ!!**"[3].

نعم، إن هذا القول الفاضح ناشئ من أحاديث الكُلَيْنِيّ ونظائره، وقد تكلَّمْتُ سابقاً عن مسؤولية الكُلَيْنِيّ عن نقل الأحاديث المخالفة للقرآن (الباب ٩٣ الصفحة ٥٢٩ فما بعد).

---

(١) الفيض الكاشاني، **تفسير الصافي**، ص ٤٩ - ٥٠. (المُتَرْجِمُ)

(٢) الفيض الكاشاني، **تفسير الصافي**، ص ٥١ - ٥٢. (المُتَرْجِمُ)

(٣) **تفسير العياشي**، ج ١، ص ١٣. والمَجْلِسِيّ، **بحار الأنوار**، ج ٨٩، ص ٥٥. (المُتَرْجِمُ)

ولكنني أُكرّر هنا التأكيد بأن كتاب «**الكافي**» ليس من كتب الأحاديث التي تَجمَعُ أنواعَ الأحاديث المختلفة بصرف النظر عن صحتها وسقمها وتترك للمُحققين اختيار ما يرونه صحيحاً، بل هو كتاب أُلّف ليعتقد قارئه بما فيه ويعمل به، ولذلك فإن الكُلَيْنِيّ مسؤول عن العناوين التي اختارها لكل باب من أبواب كتابه، كما هو مسؤولٌ عن كل الأحاديث التي دوّنها في كتابه، حديثاً حديثاً. (فتأمَّل).

ولست أدري في الواقع هل كان الكُلَيْنِيّ يعلم شيئاً من علم الرجال والدراية أم لا؟ وإن لم يكن يعلم فلماذا أقدم على تأليف كتاب من نوع كتابه «**الكافي**»، ولماذا يُثني علماؤنا عليه ويمتدحونه؟ وإن كان يعلم فلماذا دوّن في كتابه «**الكافي**» هذه الأحاديث الفاضحة والساقطة من الاعتبار دون أي توضيح أو قدحٍ بها أو اعتراض عليها؟

ولا يُمكننا أن نعذر الكُلَيْنِيّ ونقول - حفظاً لماء وجهه واعتباره - إن أحاديث هذا الباب ونظائرها في الأبواب الأخرى ضعيفةٌ وغيرُ معتبرة أصلاً ولا يُمكن الاستناد إليها، لأنه إن كانت ضعيفةً وغير معتبرة فلماذا أوردها الكُلَيْنِيُّ إلى جانب سائر الأحاديث في كتابه «الكافي»؟ فإن اعتقد صديق الكُلَيْنِيّ الذي كان قد طلب منه تأليف كتاب في الحديث أو اعتقد سائر قراء «الكافي» بمضمون هذه الأحاديث - كما حصل فعلاً - فمن المسؤول عن ذلك؟ (فتأمَّل).

كتب الشيخ البهائي[1] - الذي يُعد من مشاهير علماء الشيعة- يقول:

" الصحيح أنّ القرآن العظيم محفوظٌ عن التحريف، زيادةً كان أو نقصاناً، ويدلّ عليه قوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر/ ٩]. **وما اشتهر بين الناس** من إسقاط اسم أمير المؤمنين عليه السلام منه في بعض المواضع، مثل قوله تعالى: ﴿يا أيُّها الرسولُ بَلّغ ما

(١) هو الشيخ محمد بن الحسين الحارثي العاملي الشهير ببهاء الدين العاملي (ت ١٠٣٠ هـ.)، كان من علماء الإمامية المشهورين في عصره، ومن الأدباء والشعراء، وُلد ببعلبك، وانتقل به أبوه إلى إيران التي كانت تحت حكم الصفويين، فنزل بأصفهان فولّاه سلطانها «الشاه عباس الصفوي» رئاسة العلماء، فأقام مدة ثم تحول إلى مصر، وزار القدس ودمشق وحلب وعاد إلى أصفهان، فتوفي فيها، ودفن بطوس. أشهر كتبه «**الكشكول**» و«**المخلاة**» وهما من كتب الأدب المرسلة، بلا أبواب ولا فصول. (المُتَرْجِمُ)

أُنْزِل إليكَ - في عَليٍّ -﴾ [المائدة/ ٦٧] وغير ذلك ، فهو غير معتبرٍ عند العلماء"[١].

هذا، ولما كانت هذه العقيدة الباطلة والمُخجلة سبباً للحوق العار بالشيعة وبالكليني بشكل خاص، قام عدد من العلماء إما بإنكار القول بها من الأساس، أو بتمحُّل التأويلات الباردة لأحاديث التحريف خداعاً للعوام. وقد أغفلتُ في الإصدار الأول لهذا الكتاب ذِكر التأويلات الخادعة للمُتعصّبين المذهبيين وإفشاء بطلانها، ولذلك سأُبيّن في الصفحات التالية تبريراتهم وأُبيّن عدم صحتها تعويضاً عن ذلك القصور في الإصدار الأول من الكتاب ومعذرةً إلى ربي:

يقول الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني»:

"وبعد التتبُّع في الأحاديث المنتشرة في مجاميع الحديث كالكافي والوافي وغيرهما، نجد أن الغلاة والحاقدين على الأئمة والهداة لم يتركوا باباً من الأبواب إلا ودخلوا منه لإفساد أحاديث الأئمة والإساءة إلى سمعتهم، وبالتالي رجعوا إلى القرآن الكريم لينفثوا عن طريقة سمومهم ودسائسهم لأنه الكلام الوحيد الذي يتحمل مالا يتحمله غيره ففسروا مئات الآيات بما يريدون وألصقوها بالأئمة الهداة زوراً وتضليلاً.

وَأَلَّف «**عَلِيُّ بْنُ حَسَّانَ**» وعمُّهُ «**عبد الرحمن بن كثير**» و«**علي بن أبي حمزة البطائنيّ**»[٢] كتباً في التفسير كلها تخريف وتحريف وتضليل لا تنسجم مع أسلوب القرآن وبلاغته وأهدافه.

وليس بغريب على من ينتحل البدع أن يكون في مستوى المخرِّفين والمهوِّشين، إنما الغريب أن يأتي شيخ المحدِّثين بعد جهاد طويل بلغ عشرين عاماً في البحث والتنقيب عن الحديث الصحيح، فيحشد في كتابه تلك المرويات الكثيرة، في حين أن عيوبها متناً وسنداً ليست خفيّةً بنحوٍ تخفى على من هو أقلّ منه علماً وخبرةً بأحوال الرواة. وجاء العلماء والمحدِّثون من بعده فاحتضنوا الكافي ومروياته لأنه بنظر فريقٍ لم يتخطَّ المرويات الصحيحة، وبنظر الفريق الأكثر جميع كمية

---

(١) راجعوا: محمد جواد البلاغي، **آلاء الرحمن في تفسير القرآن**، ج ١، ص ٢٦. كما يُلاحظ من عبارة الشيخ البهائي فإن العلماء يعترفون بأن مثل هذه الخرافة المدمِّرة قد شاعت بين الناس، وسبب ذلك أحاديث الكُلَيْنِيّ وأمثاله.

(٢) لقد تم التعريف بأحوال هؤلاء الأشخاص في كتابنا الحالي، راجعوا فهرس الرواة في آخر الكتاب.

كبيرةً من المرويات الصحيحة إلى جانب المرويات المكذوبة على أهل البيت، والفريقان مسؤولان عن موقفهما هذا منه"[1].

بالطبع فإن المُسترزقين بالدين والمذهب تشبَّثوا، حفظاً لماء وجههم ودفاعاً عن باب رزقهم وخداعاً للعوام، بأنواع المغالطات والاستدلالات الباطلة وقالوا: إن الكُلَيْنِيّ نفسه ذكر في الباب ٢٣ من الكافي قاعدةً تقول إن كل الأحاديث المخالفة للقرآن ولسنة النبي ﷺ ليست مقبولةً ولا مسموعةً. وأحاديث التحريف، في حال ثبوت دلالتها على وقوع التحريف فعلاً، تخالف القرآن وَمِنْ ثَمَّ فهي مردودةٌ، ولاشك أن الكُلَيْنِيّ لم يكن يعتقد بصحة تلك الأحاديث ولا يقبلها بناءً على القاعدة التي ذكرها هو نفسه!!

جلّ الخالق! حقاً إنها لدعوى لا أساس لها من الصحة، إذْ ما من ريبٍ أن الأحاديث المذكورة باطلة ومردودة، وليت الكُلَيْنِيّ كان مخالفاً لها، لكن كلامنا هو أن الكُلَيْنِيّ نفسه لم يكن يعمل بقاعدة الباب ٢٣ من الكافي وإلا لما أورد أحاديث هذا الباب ١٦٥ في الكافي، وليس هذا فحسب بل لغسل بالماء كثيراً من أحاديث كتابه أو لم يذكرها في الكافي على أقل تقدير. نعم، لو لم يكن الكُلَيْنِيّ يقبل أحاديث التحريف ولو كان يعتبرها مخالفةً للقرآن لما أوردها في كتابه بالطبع، أو على الأقل لأبدى شكه بها في حين أنه لم يفعل ذلك! وإلا لما كان هناك أيُّ مُبَرِّرٍ لأن يقوم الكُلَيْنِيّ بتدوين أحاديث يعتبرها مخالفةً للقرآن ويُقدّمها لصديقه - ونظائره-!! إن ادعاءكم هذا ليس في صالح الكُلَيْنِيّ بل مُضرٌّ به لأنه يُثبت أنه لم يكن يُدرك معارضة هذه الأحاديث للقرآن ولإجماع المسلمين!!

لقد قمتُ بتقسيم أحاديث الباب ١٦٥ من الكافي وما يُشبهها من أحاديث في الأبواب الأخرى إلى نوعين، تسهيلاً لعمل القراء وفضحاً لخداع المتعصبين:

أ) الأحاديث التي اعتُبِرَت من أحاديث التفسير.

ب) أحاديث التحريف.

---

(١) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص٢٥٣ .

ورغم أن كلا النوعين من الأحاديث باطل ولم يصدر عن الإمام ولا هو من كلامه، إلا أن المقصود هنا من أحاديث التفسير تلك الأحاديث التي لا تدل دلالة قاطعةً على وقوع التحريف في آيات القرآن ويُمكن صرف النظر عنها. لكن المشايخ يُحاولون -خداعاً للعوام - أن يُوهموا أن أحاديث النوع الثاني كأحاديث النوع الأول لا تدل بالضرورة على وقوع التحريف! ولذلك سنأتي هنا بنماذج من كلا النوعين من الأحاديث كي نُنبّه القراء ونُحذّرهم ونفضح الغشاشين والمخادعين[1].

ابتداءً دعنا نُوضّح خصائص الأحاديث التي اصطُلح على أنها من أحاديث التفسير:

في هذا النوع من الأحاديث يسأل الراوي عن آية وأحياناً يُصرح بسؤاله عن تفسير الآية (كالحديث ٣٨ من الباب ١٦٥). ويتمُّ في هذا النوع من الأحاديث نَقْلُ الآية بشكلها الصحيح كما جاءت في القرآن الكريم، ويُجيب الإمام بعبارات من قبيل: «عنى بها»، أو «عنى بذلك» أو «يعني» ونظائرها، أو يشير إلى تأويل الآية. (مثل الحديث ٥٣٥ من روضة الكافي). ومثل الأحاديث ١٥، ١٩، ٣٣، ٤٩، ٥٢، ٥٤، ٧١، ٧٢، ٧٦، ٨١، ٨٣، ٩٠، و ٩٢ من الباب ١٦٥ أو الأحاديث ٢٠٢، ٢٤٣، ٣٩٧، ٥٢٥ و٥٢٦ من روضة الكافي وما يُشبهها.

لكن ما نؤكد عليه هو بشأن الأحاديث التي تختلف عباراتها تماماً عن أحاديث التفسير. وهي أحاديث النمط (ب) أي أحاديث التحريف:

فمن جملتها الحديث الذي ذكرناه سابقاً في هذا الكتاب (راجعوا ص ٩٢- ٨٧)، إذْ يقرأ الراوي في ذلك الحديث الآية السادسة من سورة المائدة. ثم يقول الإمام ما معناه أنه هكذا كان «**تنزيل**» الآية! ويقرأ الآية على النحو التالي: ﴿**فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ مِنَ الْمَرَافِقِ**﴾ [المائدة/ ٦]. ثم يمسح الإمام يده من المرفق إلى الأصابع. فلم يقل الإمام إنَّ **تأويل** الآية هكذا بل قال **تنزيلها** هكذا!!

وفي الحديث الحادي عشر من «**روضة الكافي**» الذي أوردناه سابقاً (راجعوا ص ١١٠) يقول

---

(١) لقد قمنا بهذا التقسيم بالطبع مجاراةً لمن ادَّعَى وجود مثل هذا التقسيم. وإلا فإذا قارَنَّا الحديث ٢٨ و٦٠ من الباب ١٦٥ أمكننا أن نُدرك أن المراد من بعض أحاديث القسم الأول أيضاً وقوع التحريف في القرآن.

الراوي للإمام: "**جُعِلْتُ فِدَاكَ! إِنَّا لَا نَقْرَؤُهَا هَكَذَا!** فَقَالَ الإمام: **هَكَذَا وَاللهِ نَزَلَ بِهِ جَبْرَئِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وَلَكِنَّهُ فِيمَا حُرِّفَ مِنْ كِتَابِ اللهِ!!!**".

وفي الحديث ٤٧ من الباب ١٦٥ من «**الكافي**» والحديث ١٨ من «**روضة الكافي**» الذي نقلناه أيضاً فيما سبق (راجعوا ص ١١١-١٠٦) قرأ الإمام الآيتين الأولى والثانية من سورة «المعارج» كما يلي: ﴿**سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝ لِلْكَافِرِينَ** بِوِلَايَةِ عَلِيٍّ **لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ!!**﴾. في هذا الحديث ١٨ من «**روضة الكافي**» يقول الراوي للإمام: "**جُعِلْتُ فِدَاكَ! إِنَّا لَا نَقْرَؤُهَا هَكَذَا!**" فيجيب الإمام قائلاً: "**هَكَذَا وَاللهِ نَزَلَ بِهَا جَبْرَئِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وَهَكَذَا هُوَ وَاللهِ مُثْبَتٌ فِي مُصْحَفِ فَاطِمَةَ عليها السلام!!!**".

ويعترف المَجْلِسِيّ أن هذا الحديث يدل في ظاهره على وقوع التحريف في القرآن وأن دلالته على التأويل احتمال بعيد.

إضافةً إلى ما سبق، نضرب مثالاً آخر هو الحديث الثامن من الباب ١٢٢ من **الكافي**، والذي سبق أن تكلمنا عليه ونقدناه. في الحديث المذكور يقرأ الإمام الآية ٩٢ من سورة النحل المباركة بصورة مختلفة عما في القرآن، إذ بدلاً من كلمة «**أمة**» في الآية يقرأ الإمام كلمة «**أئمة**»، وبدلاً من كلمة «**أربى**» يقول الإمام «**أزكى**»، وبدلاً من عبارة «**من أمة**» يقرأ «**من أئمتكم**»!! فيسأل الراوي قائلاً: "**جُعِلْتُ فِدَاكَ! أَئِمَّةٌ؟!** فيقول (الإمام): **إِي وَاللهِ أَئِمَّةٌ! قُلْتُ: فَإِنَّا نَقْرَأُ أَرْبَى؟! فَقَالَ: مَا أَرْبَى؟ وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ فَطَرَحَهَا!**". يعني قال الإمام له دع عنك تلك القراءة ولا تقرأ على ذلك النحو!! في حين أنه استخدم في سائر الآيات كلمة «يعني»! وهذا جعل المَجْلِسِيّ يضطرُّ للاعتراف بأن ظاهر الحديث يفيد أن الآية كانت في قرآن الأئمَّة عليهم السلام على هذه الصورة!

ونموذج آخر: الحديث الذي جاء في الجزء الثاني من **أصول الكافي** والذي سبق أن ذكرنا متنه (راجعوا ص ٩٨-٩٣) إذ يُصرّح الراوي هناك قائلاً: "**وَأَنَا أَسْتَمِعُ حُرُوفاً مِنَ الْقُرْآنِ لَيْسَ عَلَى مَا يَقْرَأُهَا النَّاسُ؟! فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ** - عليه السلام -: **كُفَّ عَنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ اقْرَأْ كَمَا يَقْرَأُ النَّاسُ حَتَّى يَقُومَ الْقَائِمُ (ع) فَإِذَا قَامَ الْقَائِمُ (ع) قَرَأَ كِتَابَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى حَدِّهِ!**[1].

---

(١) راجعوا الصفحات ٩٧-٩٢ من الكتاب الحالي.

أو الحديث العاشر (باب الذنوب) من «كتاب الإيمان والكفر» حيث تم نقل الآية ١٢ من سورة يس بشكل مختلف عما في القرآن[١].

ونموذج آخر أيضاً: الحديث ٢٤٧ من «**روضة الكافي**» حيث تلا الراوي الآية ٩٥ من سورة المائدة كما يلي: ﴿**ذَوا عَدْلٍ مِنْكُمْ**﴾ فقال (الإمام): "«**ذُو عَدْلٍ مِنْكُمْ**» **وقال: هَذَا مِمَّا أَخْطَأَتْ فِيهِ الْكُتَّابُ**!! "[٢].

وفي الحديث ٢٤٩ من «**روضة الكافي**» يدَّعي الراوي أن الإمام الصادق عليه السلام تلا الآية ١١٥ من سورة الأنعام المباركة على النحو التالي: (**وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى صِدْقاً وَعَدْلاً**). فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! إِنَّمَا نَقْرَؤُهَا ﴿**وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً**﴾ فَقَالَ: إِنَّ فِيهَا الْحُسْنَى!!".

وقال المَجْلِسِيّ أيضاً إن هذا الحديث يدلُّ على أن كلمة «**الْحُسْنَى**» كانت موجودة في الآية وتُركت!

أو الحديث ٥٧١ من «**روضة الكافي**» الذي يذكر أن الإمام الرضا (ع) قرأ الآية ٤٠ من سورة التوبة على نحو مغاير لما في القرآن، أي بدلاً من «**فَأَنْزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ**» قرأ: (**فَأَنْزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ!**) فقال الراوي متسائلاً: "قُلْتُ هَكَذَا؟! قَالَ: **هَكَذَا نَقْرَؤُهَا وَهَكَذَا تَنْزِيلُهَا**".

ونموذج آخر على ذلك الأحاديث التي كان الإمام يتلو فيها آية من القرآن على نحو مخالف لما في القرآن الحالي، كالحديث الأول من الباب ٦١ والحديث الأول من الباب ١١٧ [٣]، والحديث العاشر من الباب ١٢٢، والحديث الرابع من الباب ٦٤ حيث استخدم الإمام فيها عبارة: «**هكذا أنزل في كتابه**»، والحديث الثالث من الباب ١٦٧ حيث قرأ الإمام في الآية ١٣٨

(١) **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٢٧٠.

(٢) راجعوا الصفحة ١١٣ من الكتاب الحالي.

(٣) راجعوا الصفحة ٥٩٣-٥٨٥ من الكتاب الحالي. وقد كرر الكُلَيْنِيّ هذا الحديث المفيد (!!) بشكل مختصر في الحديث ٢١٢ من روضة الكافي!

من سورة ص كلمة «**أَعْطِ**» بدلاً من كلمة «**أَمْسِكْ**» التي في القرآن ثم قال: **"هكذا هي في قراءة عليٍّ!!"**[1].

والأحاديث ٨، ٩، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٢، ٤٧، ٥١، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٤، من الباب ١٦٥ في الكافي، والأحاديث ٢٠٨، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٩[2]، ٤٤٠، ٥٦٩[3]، ٥٧٠ من «**روضة الكافي**» كلها من هذا النوع.

في رأينا إن كل من يُقارن بتجرد وإنصاف، وبعيداً عن التعصب والأحكام المسبقة، بين هذين النوعين من الأحاديث - أي أحاديث التفسير (النوع أ) وأحاديث التحريف (النوع ب) - يعترف بأن ليس لها حكمٌ واحدٌ، ويُدرك أن بين مفهومَي «التنزيل» و«التأويل» في الأحاديث المذكورة تفاوت واضح ومشهود. ولذلك لا نستطيع أن ندعي بشأن الأحاديث من النوع الثاني (النوع ب) أن المراد منها هو عين المراد من النوع الأول (النوع أ)، أي تفسير الآيات وتأويلها.

الخدعة الأخرى للمسترزقين من المذهب قولهم: إن الإمام في الحديث الأول من الباب ١٢٢ لم يعترض على كون اسم الأئِمَّة لم يأتِ في القرآن، وقبل ضمنياً بعدم ذكر أسماء الأئِمَّة في القرآن. فإذا جاء في أحد الأحاديث أن اسم علي (ع) ورد في آية من الآيات فالمقصود هو تفسير الآية، إذ لا يُمكن أن يعتقد الكُلَيْنِيُّ بأن أسماء الأئِمَّةِ لم تُذكَر في القرآن ويعتقد في الوقت ذاته أن اسم علي (ع) جاء في القرآن! ويقولون: إن الآيات التي ذُكرت أحياناً في بعض الأحاديث بشكل مخالف لما

---

(١) أَلْفِتُ نَظَرَ القُرَّاء الكرام بشكل مؤكد إلى نقطة مهمة وهي أنه في عددٍ من الأحاديث من النوع الثاني (ومن جملتها الحديث ٣ من الباب ١٦٧) تخالف الصورة المنقولة للآية مفهوم الآية القرآنية بشكل كامل، فلا يُمكن الادعاء أن ما يقصده الحديث هو تفسير الآية أو تأويلها، لأن أقصى ما يمكن أن يكون في تأويل الآية أن يكون مخالفاً للظاهر المتبادر من لفظها، لا أن يكون ضدَّ ظاهر ألفاظها وعكسه، في حين أن كلمة «**أعطِ**» التي ذُكرت في الحديث ضد كلمة «**أمسك**» القرآنية، وعكس معناها تماماً. وهذا لا يدل إلا على وقوع التحريف. (فتأمل!)

(٢) راجعوا ما ذكرناه حول الحديث ٤٣٩ من روضة الكافي ورأي المَجْلِسِيّ بشأنه في الصفحات ٩٧ فما بعد من الكتاب الحالي.

(٣) راجعوا ما ذكرناه حول هذا الحديث في الصفحات ٩٧ فما بعد من الكتاب الحالي.

في القرآن جاءت في أحاديث أخرى بصورتها الصحيحة. فالمراد من ذكر الآية بصورتها المُبدّلة تفسير الآية لا أكثر!

ويجب علينا هنا أن ننتبه إلى ما يلي:

**أولاً**: إن هذا الادّعاء لا يشمل الآيات التي لم تأت بصورتها الصحيحة في أي موضع من الكافي.

**ثانياً**: هناك أحاديث متعدّدة لا علاقة لها بذكر أسماء الأئِمَّة، ولا يُمكن أن نعتبر أن المراد منها تفسير الآية ذات العلاقة، كالحديث ٤٢ في الباب ١٦٥ حيث قُرِئَت الآيةُ ١٣٧ من سورة النساء بصورة مختلفة عما في القرآن، وجاءت هذه القراءة المختلفة ذاتها في الجزء الثاني من أصول الكافي، «كتاب فضل القرآن» (باب أن القرآن يُرفع كما أُنزل) الحديث ٢، و(باب النوادر) الحديث ١٦[١] و٢٨.

**ثالثاً**: من الأمور القطعية التي يعترف بها علماء الشيعة وغيرهم أن بعض الفرق الضالة كالحشوية والأخباريين كانوا يسعون إلى نشر توهُّم وقوع التحريف في القرآن بين المسلمين وأنهم اختلقوا أحاديث في هذا الشأن. فإذا وضعنا هذه الحقيقة بعين الاعتبار وجب أن ننتبه إلى أن رواة الأحاديث التي ذكرت الصورة الصحيحة للآية هم في الغالب غير الأشخاص الذين ذكروا الآية بصورة أخرى مُبدّلة في الحديث. ومتون أغلب هذه الأحاديث لا تتضمَّن أي إشارة أو علامة تُثبت ادعاءكم. إضافةً إلى ذلك، فإن بعض رواة الأحاديث المذكورة مثل «علي بن إبراهيم» و«بريد بن معاوية» و«السياري» و«مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ» و«علي بن حسان» و«البطائني» و..... ما كانوا مخالفين لتحريف القرآن، فكيف علمتم أن قصدهم من نقل تلك الأحاديث لم يكن تقوية عقيدتهم بوقوع التحريف في القرآن وترسيخها بين الناس؟[٢] بل كما نعلم فَهِمَ عددٌ

---

(١) رُوِيَ هذا الحديثُ عن **البزنطي** وجاء بصورة أكثر تفصيلاً في رجال الكِشِّيّ، ط كربلاء، ص ٤٩٢.

(٢) هذا والحال أنه توجد قرائن عديدة على سوء نيتهم. منها أن رواة هذه الأحاديث هم من المجاهيل والضعفاء والمنحرفين. ومن القرائن الأخرى أن متون هذه الأحاديث غير منطقية وفاسدة إلى درجة لا يحتمل معها أي منصف صدورها عن فرد عادي فما بالك بصدورها عن أشخاص أجلاء كحضرة باقر العلوم وحضرة

من علماء الشيعة معنى التحريف من الأحاديث المذكورة، وقبل بعضهم بمضمونها وقالوا بوقوع التحريف، في حين ردَّ البعض الآخر تلك الأحاديث واعتبرها من أكاذيب الفِرق الضالة وموضوعاتها.

بناءً على ذلك أمامَنا حديثان كلاهما رواه الكُلَيْنِيّ، في أحدهما نَسَبَ عددٌ من الرواة تلاوة مُحرّفة لآيةٍ إلى الإمام وفي الواقع وجّهوا له تهمةً للإمام في هذا المجال. فعليكم أن تُثبتوا أن مقصود أولئك الرواة كان تفسير الآية، وأنه لم يكن لديهم نيّة أخرى! أي عليكم أن تعدلوا عن ظاهر الحديث! ونسب فريقٌ آخر من الرواة حديثاً إلى الإمام تُليت فيه الآية بصورة صحيحة دون أي تبديل أو إضافات. ولكنكم لا تستطيعون أن تعتبروا - دون دليل - أن حكم الحديثين اللذَيْن رواهما رواةٌ مختلفون، واحدٌ.

**رابعاً**: كما رأينا مراراً في الكتاب الحالي لم يكن الكُلَيْنِيّ يُعير اهتماماً لتعارض أحاديثه مع القرآن الكريم أو مع العقل السليم أو مخالفتها لحقائق التاريخ أو تناقضها ومعارضة بعضها للآخر، بل لم يكن ينتبه إلى تكرار الرواية في الباب الواحد[1]. فعليكم أن تُثبتوا أن الكُلَيْنِيّ كان منتبهاً إلى التعارض بين أحاديثه. ولم نرَ أنكم قدَّمتم لنا حتى الآن سوى مجرد الادعاء! ثم لو كان الكُلَيْنِيّ لا يقبل هذه الأحاديث الضعيفة والمعيبة فلماذا أوردها في كتاب كالكافي دون أن يُبدي أي اعتراض عليها أو توضيح لها أو قدح فيها؟[2]

---

الصادق و...... . إضافةً إلى ذلك - وكما سبق أن قلنا - ما يُدّعى أنه تفسيرٌ للآية وتأويلٌ لها يُخالف أحياناً مفهوم الآية تماماً (ولا نقول لا يتناسب معها بل نقول يُناقض معناها) وذلك كالحديث ٣ من الباب ١٦٧، وهذا بحد ذاته يُثبت بُطلان ذلك الادعاء.

وعلى سبيل المثال فإن «مُعَلَّى بن محمد» الذي روى ٣٣ حديثاً في الباب ١٦٥، ادَّعى في الحديث الثاني من الباب ٨٥ - دون أن يذكر اسم أي إمام - أن آيةً من سورة الرحمن تم حذفها! دون أن يأبه إلى ما يوهمه ذلك من وقوع التحريف في القرآن في ذهن قارئ الحديث! كما أن الكُلَيْنِيّ روى حديثه هذا دون أن يُبدي أي ريبٍ بمضمونه!! فكيف يُمكننا أن ندعي أن المقصود من أحاديث الباب ١٦٥ تفسير الآيات وتأويلها وليس تنزيلها؟!

(١) راجعوا الباب ٩٠ الحديثين ٣ و٧ والباب ١٦٥ الحديثين ٢١ و٦١ والحديثين ٢٨ و٦٠ والحديثين ٣٤ و٥٢.

(٢) راجعوا ما قلناه عن أنواع كتب الحديث المختلفة في الباب ٩٣ من ا لكتاب الحالي.

إنني لا أُصدق أن يؤمن شخصٌ صادقاً بالآية ٩ من سورة الحِجْر ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ وفي الوقت ذاته يتحمَّل أحاديث الباب ١٦٥ ويستطيع أن يرويها في كتابه دون أيَّ توضيح أو إبداءٍ للشك في مضامينها بل يذكرها في كتابه كسائر الأحاديث ويسكت سكوتاً كاملاً عما فيها.

في روايته للحديث ٦ من الباب ١٢٩ والحديث ٧ من الباب ١٣٠ ولكي يُقنع قارئه بأن هذه الأحاديث نماذج للمثل المعروف «الفضل ما شهدت به الأعداء» ذكَّر الكُلَيْنِيّ قارئيه بأن «زياد بن مروان القندي» و «ابن قياما» كانا من الواقفة أي المنكرين لإمامة حضرة الرضا وحضرة الجواد والمعارضين لهما. وبعد روايته للحديث الثالث من الباب ١١٨ شرح الكُلَيْنِيّ معنى الحديث للقراء. وفي فروع الكافي وبهدف بيان وجود اختلاف بين الأصحاب حول هوية ذبيح حضرة إبراهيم - هل هو إسحاق أم إسماعيل؟- قال الكُلَيْنِيّ: "**وَذُكِرَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا جَعْفَرٍ وَأَبَا عَبْدِ الله (ع) يَزْعُمَانِ أَنَّهُ إِسْحَاقُ، فَأَمَّا زُرَارَةُ فَزَعَمَ أَنَّهُ إِسْمَاعِيلُ**"[1].

لكنه سكت تماماً عند روايته للأحاديث الموهمة لتحريف القرآن! بل اختار عناوين لأبواب كتابه لا يظهر منها على الإطلاق وجود أي شك أو تردُّد مِنْ قِبَلِه أو عدم موافقته على ما رواه من أحاديث تحت تلك العناوين!

والدليل الآخر على دلالة هذه الأحاديث على تحريف القرآن، هو أن رواة هذه الأحاديث كانوا أشخاصاً خرافيين وحمقى أو فاسدي العقيدة ومنحرفين وكذَّابين لا يتورَّعون عن ذكر أي كذب بشأن القرآن من أمثال من ذكرهم الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» أي «علي بن حسان» وعمه «عبد الرحمن بن كثير الهاشمي» اللذَين رويا أحد عشر حديثاً من أحاديث الباب ١٦٥. والنموذج الآخر الأحاديث التي يرويها «**عَبْدُ الله بْنُ سِنَانٍ**» الذي كان - كما ذكرنا من قبل - شخصاً غير موثوق وكان مع الأسف من مُروّجي أسطورة تحريف القرآن! وقد روى الشيخ الصدوق في كتابه «**ثواب الأعمال**» حديثاً عن «**عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ**» نَسَبَ فيه إلى الإمام

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **فروع الكافي**، ج ٤، كتاب الحج، (باب حج إبراهيم وإسماعيل وبنائهما البيت ومن ولي البيت بعدهما)، الحديث ٤.

الصادق(ع) قوله: "سُورَةُ الْأَحْزَابِ فِيهَا فَضَائِحُ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مِنْ قُرَيْشٍ وَغَيْرِهِمْ. يَا ابْنَ سِنَانٍ! إِنَّ سُورَةَ الْأَحْزَابِ فَضَحَتْ نِسَاءَ قُرَيْشٍ مِنَ الْعَرَبِ، وَكَانَتْ أَطْوَلَ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَلَكِنْ نَقَصُوهَا وَحَرَّفُوهَا"[1].

مثل هذا الشخص ادَّعى في الحديث ٢٣ من الباب ١٦٥ أن الإمام الصادق (ع) قرأ الآية ١١٥ من سورة طه المباركة على النحو التالي: (**وَلَقَدْ عَهِدْنا إِلى آدَمَ مِنْ قَبْلُ كَلِمَاتٍ فِي مُحَمَّدٍ وَعَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَالْأَئِمَّةِ (ع) مِنْ ذُرِّيَّتِهِمْ فَنَسِيَ. هَكَذَا وَاللهِ نَزَلَتْ عَلَى مُحَمَّدٍ (ص)** !!).

فبأي دليل تقولون لم يكن قصد «**عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ**» الذي كان يعتقد بتحريف القرآن ولا قصد أشخاص من قبيل «هشام بن سالم» أو «مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ» أو «عبد الرحمن بن كثير» أو «البطائني» وسائر الكذَّابين إيهام الناس بوقوع التحريف في القرآن؟! خاصةً أن مسألة تحريف القرآن وصلت في أوساط [بعض] الشيعة إلى درجة اختراع سورة باسم سورة «الولاية» والادعاء أنه تمّ حذفها من القرآن!!![2]

أَلْفِتُ انتباهَ القراء الكرام إلى نقطة مهمة وهي أن أغلب الذين رووا أحاديث الباب ١٦٥ والأحاديث المشابهة لها أفراد خرافيون قليلو العقل أو ضعفاء وأشخاص منحرفون وكذَّابون وقد عرّفنا بأحوالهم جميعاً في كتابنا الحالي[3]. ونذكر فيما يلي أسماء عدد منهم وإلى جانب كل شخص عدد الأحاديث التي رواها في هذا الباب:

---

(١) المَجْلِسِيّ، **مرآة العقول**، ج ٣، ص ٢٤٥. ويجب أن نقول بشأن هذا الحديث لقد كان عمل أصحاب النبي (ص) اللذين تربوا سنوات طويلة على أيدي رسول الله وتحت إشرافه وإرشاده وعلى حد قولكم ارتدوا جميعاً إلى ثلاثة أفراد - أو سبعة أفراد على أكثر حد - أسوأ وأقبح من عمل نساء قريش لأن الله بدلاً من فضح أولئك الأصحاب قام بفضح قريش لاسيما نساءها؟! لماذا لم يفضح نساء سائر أعداء الإسلام واهتم فقط بفضائح قريش؟ ثانياً: من اللذين حذفوا وحرفوا آيات القرآن المتعلقة بنساء قريش؟ واستطاع أن يُذهب من حافظة المؤمنين من غير قريش تذكر تلك الآيات ويمحوها من ذاكرتهم تماماً ويُزيلها من جميع نُسخ القرآن الموجودة في ذلك الوقت دون أن ينتبه أحد إلى هذا الأمر سوى «عبد الله بن سنان»؟!

(٢) ذكر الحاج ميرزا حسين نوري الطبرسي نص سورة الولاية الموضوعة هذه في كتابه «فصل الخطاب.....»!

(٣) راجعوا فهرس الرواة في آخر الكتاب.

١- مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ ٣٣ حديثاً.

٢- عَلِيُّ بْنُ حَسَّانَ وعمه عبد الرحمن بن كثير ١١ حديثاً[١].

٣- مُحَمَّدُ بْنُ الْفُضَيْلِ ١٠ أحاديث.

٤- أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ ١٠ أحاديث.

٥- عِلِيُّ بْنُ إبراهيم (المعتقد بتحريف القرآن) ٩ أحاديث.

٦- مُحَمَّدُ بْنُ أُورَمَةَ ٨ أحاديث.

٧- الوشّاء ٨ أحاديث.

٨- مُحَمَّدُ بْنُ سِنَان ٦ أحاديث، وهو راوي الحديث ٤٣٧ من روضة الكافي أيضاً.

٩- مُحَمَّدُ بْنُ جُمْهُور ٦ أحاديث.

١٠- عِلِيُّ بْنُ أبي حمزة البطائني ٦ أحاديث.

١١- سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ ٥ أحاديث، وإضافةً إليها روى الأحاديث ١١، ١٨، ٩٥، ٢٤٨، ٤٣٥، ٤٣٦، ٥٧٠ من «**الروضة من الكافي**».

١٢- سَلَمَةُ بْنُ الْخَطَّابِ البراوستاني ٤ أحاديث.

١٣- الْمُنَخَّلُ ٤ أحاديث.

على ضوء ما ذُكر أعلاه نسأل: لو أراد واضعوا مثل هذه الأحاديث أن يفتروا على الإمام وينسبوا إليه أنه قال إنَّه قد وقع تحريفٌ في آيةٍ من القرآن أو تمّ إسقاط كلمات منها، فكيف عليهم أن يقولوا ذلك كي تُقرّوا وتقبلوا بأن أحاديثهم تدل على التحريف؟!

ولما كان الحديث ٩١ من الباب ١٦٥ يمتلك خصائص أحاديث النوع (أ) وخصائص أحاديث النوع (ب) في الوقت ذاته، وكان متنه مشوشاً ويُستخدم في الغالب لخداع العوام، لذلك

---

(١) كما نعلم كان «علي بن حسان الهاشمي» يقوم بنشر أكاذيب عمه «عبد الرحمن بن كثير الهاشمي». والحديث ٣٤ أحد أحاديثه. وإذا لاحظنا الحديث ٥٢ يُمكننا القول إن اسم عبد الله ذُكِر خطأً في الحديث ٣٤ بدلاً من «عبد الرحمن» ولذلك اعتبرنا أن عدد أحاديث «عبد الرحمن» ١١ حديثاً.

نقوم هنا بتحليه ونقده:

← **الحديث ٩١** - لم يُصحِّحه المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ كلاهما، وصرّح المَجْلِسِيّ بضعفه. كما اعتبره الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» حديثاً باطلاً[١]. هذا الحديث من ناحية سنده مجهول وساقط من الاعتبار أيضاً لوجود «**مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ**»[٢] في سنده. وبعبارة أخرى سنده في غاية الضعف[٣].

في بداية هذا الحديث تمّ نقل الآية ٨ من سورة التغابن بشكل خاطئ واعتبر ما نقله كلام الله واستند إليه واستدل به!! ثم قرأ الآية ٨ من سورة الصف على النحو التالي: (**وَاللهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَايَةِ الْقَائِمِ وَلَوْ كَرِهَ الْكافِرُونَ بِوَلَايَةِ عَلِيٍّ**). فسأله الراوي الإمام: "**قُلْتُ هَذَا تَنْزِيلٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَمَّا هَذَا الْحَرْفُ فَتَنْزِيلٌ وَأَمَّا غَيْرُهُ فَتَأْوِيلٌ**!".

وفي وسط الحديث عندما قرأ الراوي جزءاً من الآية ١٣ من سورة الجن قام الإمام بتوضيح صورتها الحقيقية فقال الراوي: "**قُلْتُ: تَنْزِيلٌ؟ قَالَ لَا تَأْوِيلٌ**".

ثم قرأ الإمام الآيات من ٢١ حتى ٢٣ من سورة الجن على النحو التالي: (**قُلْ إِنِّي لا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلا رَشَداً. قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللهِ إِنْ عَصَيْتُهُ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَداً إِلَّا بَلَاغاً مِنَ اللهِ وَرِسَالَاتِهِ فِي عَلِيٍّ**).

فقال الراوي: "**قُلْتُ هَذَا تَنْزِيلٌ؟ قَالَ: نَعَمْ**".

وتأكيداً لكلامه واصل الإمام قراءة الآية على النحو التالي: (**وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فِي وَلَايَةِ عَلِيٍّ فَإِنَّ لَهُ نارَ جَهَنَّمَ خالِدِينَ فِيها أَبَداً**)!!

ولكن عندما قرأ الراوي الآية ٢٤ من سورة الجن استخدم الإمام تعبير «يعني» واعتبر توضيحه هذا «تنزيلاً».

---

(١) الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ٢٣٠ و٢٣١.

(٢) عرّفنا به في الصفحة ٣٠١ - ٢٩٨ من الكتاب الحالي.

(٣) ذكر الكُلَيْنِيّ جزءاً من هذا الحديث في الحديث الخامس من الباب ١٦٥! وكأنه كان يريد أن يُكَثِّر من عدد أحاديث هذا الباب!!

ثم قرأ الراوي بداية الآية ١٠ من سورة المزمل بشكل خاطئ[1] على النحو التالي: (**وَاهْجُرْهُمْ هَجْراً جَمِيلًا. وَذَرْنِي يَا مُحَمَّدُ وَالْمُكَذِّبِينَ بِوَصِيِّكَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا**). "**قُلْتُ: إِنَّ هَذَا تَنْزِيلٌ؟ قَالَ: نَعَمْ**"!

وفي جزء آخر من الحديث قرأ الإمام الآية ١١٨ من سورة النحل كما جاءت في القرآن، فسأله الراوي: "**قُلْتُ: هَذَا تَنْزِيلٌ؟ قَالَ: نَعَمْ**".

وفي نهاية الحديث قرأ الراوي الآية ١٧ من سورة المطففين وسأل: "**قُلْتُ تَنْزِيلٌ؟ قَالَ: نَعَمْ**". مع أن الإمام استخدم تعبير «**يَعْنِي**».

كما يُلاحظ في جميع أحاديث الباب ١٩٥ وأحاديث «**الروضة من الكافي**» وحتى أجزاء من الحديث الحالي كلمة «**التنزيل**» في لسان الحديث غير كلمة «**التأويل**». ولكن في قسم من هذا الحديث عندما يقرأ الراوي الآية ٢٣ من سورة «الإنسان»: "قُلْتُ: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلًا. قَالَ: **بِوَلَايَةِ عَلِيٍّ (ع) تَنْزِيلًا. قُلْتُ: هَذَا تَنْزِيلٌ؟ قَالَ: نَعَمْ ذَا تَأْوِيلٌ**!".

يقول المَجْلِسِيّ:

"ليس [هناك] "**نعم**" في بعض النسخ وهو أظهر[2]. ورواه صاحب «**تأويل الآيات الظاهرة**»[3] نقلاً عن الكافي قال: "**لا، تأويلٌ**". ولا ندري كان في نسخته كذلك أو صححه ليستقيم المعنى؟ وعلى ما في أكثر النسخ من وجود "**نعم**" فيمكن أن يكون مبنياً على أن سؤال

---

(١) جاءت في الآية كلمة «**وَاصْبِر**»، لكن الراوي قال: «**فَاصْبِرْ**». وقد نسبوا هذا الخطأ إلى النُسَّاخ. وليس لدينا إصرار على إنكار هذا الأدِّعاء. رغم أن هذا الغلط موجود في نسخ الكافي المختلفة ولم يُشِر مصحِّح الكافي ومحققه إلى اختلاف النسخ في هذه الكلمة، مما يجعل احتمال أن يكون الخطأ من الراوي احتمالاً وراداً وغير منتفيٍ. لا سيّما أن المصحِّح أوضح في الحاشية بشأن الحديث الأول والسابع عشر من الباب ١٦٥ مثلاً، بأنه في بعض نسخ الكافي نُسِبَ الحديثان إلى الإمام الصادق (ع). ويمكننا أن نجد نماذج عديدة أخرى لذلك.

(٢) أي أن الرواي سأل: هل هذا «**تنزيلٌ**»؟ فقال الإمام: "**هذا تأويلٌ**".

(٣) يبدو أنه يقصد أحد علماء القرن العاشر الهجري الذي يُدعى «السيد شرف الدين علي الحسيني الاسترآبادي» مؤلف كتاب «**تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة**».

السائل كان على وجه الإنكار والاستبعاد فاستعمل عليه السلام نعم مكان بلى، وهو شائع في العرف، أو يكون نعم فقط جواباً عن السؤال وذا إشارة إلى ما قال عليه السلام في الآية السابقة، أي هذا تنزيل وذا تأويل. وقرأ بعض الأفاضل: «**يَعُمُّ**» بالياء المثناة التحتانية وتشديد الميم بصيغة الفعل، فـ«**ذا**» مفعوله و«**تأويلٌ**» فاعله، أي هذا داخل في تأويل الخبر، والقول بزيادة **"نعم"** من النساخ أولى من هذا التصحيف"[1].

استناداً إلى أحاديث الباب ١٦٥ الأخرى وأحاديث «**الروضة من الكافي**» يُمكننا القول: إن قول المَجْلِسِيّ إن «**نعم**» زائدة صحيح. يعني أن الراوي سأل في الواقع: هل هذا تنزيلٌ؟ فأجاب الإمام: هذا تأويلٌ (وليس تنزيلاً)، ولو قلنا غير ذلك لما كان ذلك منسجماً مع سائر الأحاديث أو سائر أجزاء هذا الحديث.

ينبغي أن ننتبه إلى أنه لو أراد شخص أن يستند إلى هذه الفقرة بصورتها الحالية، فعليه ابتداءً أن يُثبت صحة هذا الوجه ثم يستند إليها.

إن إشكالات هذا الحديث بالطبع، أكثر من هذا بكثير، ولا تخفى على من له علم بالقرآن الكريم، ونقد فقرات الحديث واحدة واحدة يؤدي إلى إطالة الكلام وتضييع وقت القراء الكرام.

والخدعة الأخرى التي يستخدمونها بشان نوعي الأحاديث (أ و ب) قولهم: إن الأسماء أو المعاني المذكورة في هذه الأحاديث ليس معناها أن هذه الكلمات الزائدة نزلت من عند الله بوصفها جزءاً من ألفاظ القرآن، بل نزلت بوصفها تفسيراً وبياناً للمقصود من الآيات. وبعبارة أخرى إن المقصود من كلمة «**التنزيل**» أنه كما أنزل جبريل الآيات الإلهية - كما هي مُثبتة الآن في القرآن - أنزل على رسول الله ﷺ أيضاً المقصود منها ومعناها، أي أن جبريل أنزل الآية وأنزل معها معناها والمراد الحقيقي منها!!!

فنقول: **أولاً**: لقد فرّقت الأحاديث - كما مرّ معنا في الصفحات السابقة - بين «**التنزيل**» و «**التأويل**»، واعتبرت «**التنزيل**» غير «**التأويل**». فكلامكم مجرد ادعاء لا دليل عليه بل مخالف

(١) المَجْلِسِيّ، **مرآة العقول**، ج ٥، ص ١٥١.

للواقع. فادعاؤكم على أكثر حد - بصرف النظر عن صحته وسقمه - يتعلق بأحاديث التأويل، أما بحثنا فهو حول الأحاديث التي تتحدث عن **تنزيل** القرآن. (فتأمل)

**ثانياً**: لنفترض أننا قبلنا ادعاءكم - مجاراةً ودون مطالبتكم بالدليل- بأن قصد الأحاديث المذكورة توضيح الآيات وتفسيرها فقط، ولم يكن الرواة يقصدون أن لفظ آيات القرآن كان على ذلك النحو، وبناءً على ذلك لم يكن من الواجب على كُتّاب القرآن كتابة الآيات على ذلك النحو الذي نراه في هذه الأحاديث، كما لم يكن من الواجب على قراء القرآن أيضاً أن يقرؤوا الآيات ويتلوها بتلك الصورة المذكورة في الأحاديث، لأنه حسب قولكم لدينا تنزيلان:

تنزيل الآية بوصفها القرآن الذي نطق به النبي ﷺ وكتبه كتبة الوحي وحفظه الحُفّاظ وقرؤوه وتلوه.

والتنزيل الثاني هو معنى الآية والمقصود منها الذي نزل على النبي ﷺ أيضاً وكان من الواجب أن تطَّلع الأمة عليه إمَّا من النبي ﷺ مباشرةً أو من طريق الأئِمَّة (ع). وهذا التنزيل تفسيرٌ وتوضيحٌ ولا يُعتبرُ قرآناً بل شيئاً مذكوراً إلى جانب القرآن!

لكن الأحاديث تُكذّب ادعاءكم هذا لأنها نسبت في بعض متونها الخطأ إلى الكتابة الحالية للوحي، كالحديث ٣٢ من الباب ١٦٥ الذي يقول: "**هَكَذَا فِي الْكِتَابِ مَخْطُوطَةٌ**"[١]. أو نسبت الخطأ إلى كَتَبَة الوحي أنفسهم كالحديث ٢٤٧ من «**الروضة من الكافي**».

في كثير من الأحاديث تمَّ استخدام كلمتي «**التنزيل**» و«**القراءة**» مع بعضهما وذلك كالحديث ٢٤٩ من الروضة إذ جاء في الحديث أن الإمام «**تلا**» الآية، لا أنه بيّن المراد من الآية أو بيّن تفسيرها. أو الحديث من الباب ١٢٢ الذي قال الإمام فيه: **أَرْبَى؟ وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ فَطَرَحَهَا**. أي أمر برفض قراءة كلمة «**أَرْبَى**» وطرحها، مع أنه من الواضح تماماً أنه إذا كان الأمر يتعلق ببيان المراد

---

(١) لاحظوا أن كلمة «**مخطوطة**» مؤنثة، وتُعتبر صفةً لكلمة «**آية**» لا لكلمة «مراد» و «معنى». ويقول المَجْلِسِيّ حول هذا الحديث: "مخطوطة أي مكتوبة، وهو صريح في «التنزيل»، وحمله على التأويل بأن يكون المراد أنها مخطوطة شرحاً وتفسيراً للآية، أو كون المراد أنها مكتوبة في الكتاب من الكتب التي عندهم لا القرآن، بعيد". (**مرآة العقول**، ج ٥، ص ٣٢).

من الآية والمقصود منها فلا حاجة إلى طرح الكلمة وتركها. أو الحديث ٥٧١ من «**الروضة من الكافي**» الذي قال الإمام فيه لما سأله الراوي: قُلْتُ هَكَذَا؟؟ فقَالَ الإمام: "**هَكَذَا نَقْرَؤُهَا وَهَكَذَا تَنْزِيلُهَا**"[1]. أو الحديث ٤ من الباب ١٦٤ الذي يقول: "**وَهَكَذَا أَنْزَلَ فِي كِتَابِهِ**". مع أنه طبقاً لادعاءكم لم يُنزل الله تعالى معنى الآية والمقصود منها **في كتابه** بل أَطْلَعَ نبيَّهُ عليها بواسطة جبريل، أما ما أنزله بوصفه «**كتاباً**» وبعنوان القرآن فهو ما بين الدفتين الذي هو في أيدي جميع المسلمين ويُقرأ ويُتلى مِنْ قِبَلِهم. أو الحديث ٣ من الباب ١٦٧ الذي يقول: "**وَهَكَذَا هِيَ فِي قِرَاءَةِ عَلِيٍّ** (ع)"!

فمن الواضح أن المقصود «**قراءة**» الآية لا بيان المراد منها، لأن بيان المُرَاد والمعنى المقصود لا يُعَبَّر عنه بـ «**قراءة**» الآية بل القراءة تتعلق بألفاظ الآية لا معناها. أو حديث «سَالِمِ بْنِ سَلَمَةَ» الذي قَالَ: "قَرَأَ رَجُلٌ عَلَى أَبِي عَبْدِ الله (ع) **وَأَنَا أَسْتَمِعُ حُرُوفاً مِنَ الْقُرْآنِ لَيْسَ عَلَى مَا يَقْرَأُهَا النَّاسُ**! فَقَالَ أَبُو عَبْدِ الله (ع): **كُفَّ عَنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، اقْرَأْ كَمَا يَقْرَأُ النَّاسُ** حَتَّى يَقُومَ الْقَائِمُ (ع)، فَإِذَا قَامَ الْقَائِمُ (ع) **قَرَأَ كِتَابَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى حَدِّهِ!!**"[2]. ومن البديهي أن الناس لم يكونوا يقرؤون التفسير الذي كان لدى النبي والأئمَّة، بل كانوا يقرؤون ظاهر الآيات.

أو الحديث ٥٦٩ من «**الروضة من الكافي**» الذي بيّن الإمام فيه صراحةً «**قراءة**» الآية ولم يكن المقصود تفسيرها. أو الحديث ٦٢ من الباب ١٦٥ الذي قرأ فيه رجلٌ الآيةَ ١٠٥ من سورة التوبة ﴿**قُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ**﴾ فقال له الإمام: "**لَيْسَ هَكَذَا هِيَ إِنَّمَا هِيَ**[3] **وَالْمَأْمُونُونَ؛ فَنَحْنُ الْمَأْمُونُونَ**"! ومن البديهي أن ذلك الرجل لم يقرأ تفسير الآية كي يقول له الإمام ليس ذلك تفسيرها، بل «**قرأ**» الرجل الآية فكان التصحيح «**للقراءة**» وليس

---

(١) لقد ذكرنا هذا الحديث في الصفحة ١٩٣ من الكتاب الحالي.

(٢) **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٦٣٣، كتاب فضل القرآن، باب النوادر، حديث ٢٣. وقد سبق أن ذكرنا هذا الحديث في الصفحة من ١١٧ من الكتاب الحالي. وبالمناسبة فإن النجاشي قال عن الراوي الأول في سند هذا الحديث: «سَالِمِ بْنِ سَلَمَةَ»: "**حديثه ليس بالنقيّ**".

(٣) مرجع الضمير «**هي**» هو الآية.

للتفسير[1]. أو الحديثَين ١١ و١٨ من «**الروضة من الكافي**» أو الأحاديث ٢٥ و٢٦ و٢٧ و٥٨ و٥٩ من الباب ١٦٥ التي جاءت فيها عبارة: "**نَزَلَ جَبْرَئِيلُ (ع) عَلَى مُحَمَّدٍ بِهَذِهِ الْآيَةِ هَكَذَا**"، وليس فيها أي إشارة إلى تفسير الآية أو بيان المراد منها بل ظاهر الجملة إرادة ألفاظ الآية ذاتها.

وكذلك الأحاديث التي تقول بشكل عام إنهم حرّفوا القرآن وبدّلوه، كحديث أن القرآن كان ١٧ ألف آية[2]، أو الحديث ٩٥ من «**الروضة من الكافي**» أو حديث «عبد الله بن سِنَان» الذي رواه الصدوق (راجعوا الصفحة ٧٤٨من الكتاب الحالي). أو حديث «بُرَيْد العجلي» (راجعوا الصفحة ٥٩٢ من الكتاب الحالي) الذي يقول: "**أَنْزَلَ اللهُ فِي الْقُرْآنِ سَبْعَةً بِأَسْمَائِهِمْ فَمَحَتْ قُرَيْشٌ سِتَّةً وَتَرَكُوا أَبَا لَهَبٍ!!!**"[3]. ومن البديهي أن اسم أبي لهب لم يأتِ تفسيراً للقرآن بل ذُكِر في نص الآية. ونظائر هذه الأحاديث – وعددها ليس بالقليل- تثبت كلُّها أن مسألة تحريف القرآن كان لها سابقة وأرضية في أوساط [بعض] الشيعة.

**ثالثاً**: إن قبول ادّعائكم الذي لا دليل عليه، سببٌ لتوجيه أكبر إهانة وعداء لساحة القرآن المجيد المقدَّسة، لأن أكثر الأحاديث التي تدل على بيان المقصود من الآية والمعنى المُراد من ألفاظها – حسب ادّعائكم – تذكر معانيَ مُدَّعاةً للآيات لا يمكن استنباطها بأي وجه من الوجوه من ظاهر الآية!!

فنتيجة مثل هذه الأحاديث ستكون دليلاً على أنّ القرآن – نعوذ بالله – كان ضعيفاً جداً في بيان مقاصده وإيصال معاني آياته لأفهام قارئيه، وليس هذا سوى عداء للقرآن وأفضل طريق لوصول الفرق والطوائف المنحرفة إلى مقاصدهم ومآربهم، لأنهم سيستطيعون عند ذلك أن ينسبوا ما يشاؤونه من أمور إلى القرآن من خلال وضع أحاديث تحت عنوان بيان المُراد الصحيح من الآيات!

---

(١) راوي هذا الحديث هو «**الحُسَيْنُ بْنُ مَيَّاحٍ**». كان هو وأبوه ضالَّين. اعتبره ابن الغضائري والعلامة الحلي وابن داود غالياً ومن الضعفاء.

(٢) راجعوا ما ذكرناه حول هذا الحديث في الكتاب الحالي، ص ٢٧٨ –٢٧٥.

(٣) **رجال الكِشِّيّ**، ص ٢٤٧. أو ص ٢٩٠ من طبعة مشهد. والرواية نقلها المَجْلِسِيّ أيضاً عن رجال الكِشِّيّ في **بحار الأنوار**، ج ٨٩، ص ٥٤. (المُتَرْجِمُ)

**رابعاً**: عليكم أن تسحبوا ادّعاءكم بشأن فصاحة القرآن وبلاغته المعجزة وجماله الإعجازي!! لأن ما يلزم عن ادّعائكم هو أن كثيراً من آيات القرآن، علاوةً على كونها غير بليغة في أداء المعنى الذي تريده، لا ترتبط بالآيات التي قبلها وبعدها وسياق الكلام الذي جاءت فيه ولا ترتبط بمقتضى أحوال وأوضاع الخِطاب والمخاطَبين، وعندئذ سيصبح القرآن كتاباً متفكِّك الأجزاء ومشوَّشاً ومُشتَّتاً، فيُطْرح السؤال التلقائي: ألم يكن الله القدير العليم والحكيم الخبير في رأيكم قادراً على أن يبيّن مُراده في كتابه على نحو أفضل من هذا وأوضح؟

في هذه الحالة أنتم تنكرون بشكل غير مباشر معجزة النبيّ الأكرم ﷺ الباقية وسند نبوّته القاطع. **فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ!**

**خامساً**: لو تقرّر أن تُسْتَنْبَط من الآيات الإلهية معانٍ أخرى غير المعاني التي يدلّ عليها ظاهر الكلام أو تدلّ عليها القرائن الموجودة في الآيات، ولم يكن أحد يعرف تلك المعاني الأخرى سوى الأئِمَّة، لأنها معانٍ خفيّة ليس بينها وبين سياق الآيات أي ارتباط ولا تتعلق بظروف نزول الآيات ولا أسبابها، لو كان الأمر كذلك، فلماذا لم يُعلِن القرآنُ أو النبيّ ﷺ - على الأقل لإتمام الحجة - للأمة بصورة واضحة وصريحة أن عليكم أن ترجعوا في فهم تلك الآيات إلى أشخاص معيّنين هم فلان وفلان؟ لماذا لم يعرّف أولئك الأشخاص للأمة بصورة واضحة وقاطعة؟ ولماذا لم يوضِّح الأئمَّة تلك المعاني إلا إلى عدد من الرواة الكذابين والضعفاء؟!

**سادساً**: بالنظر إلى أن الهدف الأصلي والأساسي من إنزال الكتاب هو في الواقع إبلاغ مقاصده ومعانيه للناس، وأن الله الرؤوف الرحيم لم يُرِد أن يبيّن لعباده كتاباً سلساً وفصيحاً وميسّراً للذكر فقط (حسب زعمكم)، ففي هذه الحالة كان أهم واجب على النبي والأئمَّة إبلاغ الأمة تلك المعاني والمفاهيم التي لا يمكن استفادتها من ظاهر الآيات مهما أعمل الإنسان الدقة والتدبر فيها، إذ لا يعلمها إلا النبي والإمام فقط. وَمِنْ ثَمَّ فإن ادّعاءكم هذا أفضل دليل على أن النبيَّ الأكرمَ ﷺ قصَّرَ - نعوذ بالله - في إبلاغ معاني آيات كتاب الله، لأنه كما قلنا لو كانت المقاصد الإلهية من الآيات بعيدة إلى هذا الحد من ظاهر ألفاظها لكان من الضروري حتماً على النبي - والأئمَّة أيضاً - أن يبذلوا غاية جهدهم في إبلاغ عامة الناس المقاصد الحقيقية لآيات الله

- هذا في حين أن هذه المعاني والمقاصد لم تصلنا سوى عن طريق أخبار آحاد ناقلوها عدة من الضعفاء والكذابين والمجهولين!!

هل كان الله تعالى - والعياذ بالله - مثل الملا نصر الدين الذي كان يكتب الرسائل ويأخذها بنفسه إلى مخاطَبِه ليوصلَها إليه ويقرأَهَا عليه؟! أنتم تقولون إن الله القدير والعليم والحكيم والخبير كان يُنزِل آية ويُنزِل معها معناها كي يتبيّن قصده ومراده من الآية. ثم كان يُنزِل تلك المقاصد على النبي الذي لم يبلِّغ الأمة سوى ألفاظ آيات القرآن ولم يَقُمْ بتبليغ تلك المعاني التي نزلت عليه إلى الأمة على النحو المطلوب، بل ترك إبلاغها على عاتق عدة من الضعفاء والمجاهيل!! ألم يكن الله العليم القدير قادراً على أن يبيّن آياته بصورة واضحة توصل من تلقائها ما يُراد منها من معانٍ ولا يحتاج إلى إنزال معانيها معها؟!! **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوَّاً كَبِيراً**.

**سابعاً**: أمر الله تعالى عباده فقال: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا**﴾ [الأحزاب/ ٧٠]، بل أمرهم أن يقولوا قولاً سديداً بشأن أمور تتعلق بالأسرة كإظهار وصيّة الميّت لورثته، فقال: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللهَ **وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا**﴾ [النساء/ ٩].

وحذّر المسلمين من التكلُّم أثناء أداء الشهادة بكلام مُبْهَم يمكن أن يدل على معنيَيْن مُختلِفَيْن، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِـلَّهِ ... **وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا**﴾ [النساء/ ١٣٥].

من البديهي أن التكلم بالقول السديد البيِّن أشدّ وجوباً وألزم في شأن إمام الهداية لأنه مقتدى الأمة جميعها لا بد، بالطبع، أن يكون بيانه بشأن الأمور المرتبطة بالشريعة وهداية خلق الله بياناً واضحاً سديداً يتّضح منه المقصود والمُراد بشكل بيّن تماماً وبعيداً عن كل إبهام وإيهام، كي تتم الحجة على الناس من جهة وكي لا يقع الناس في شك وتردُّد وخطأ من الجهة الأخرى ولا يُحرَموا من الهداية، لا أن يتكلّم بكلام يُستَنْبَط منه وقوع التحريف في القرآن!

إن كنتم تعتبرون هذه الأحاديث من كلام الأئمَّة فعلاً، وكنتم تعتبرون الأئمَّة مفسِّرين لمقاصد الآيات ومبيّنين لمجمَلات كتاب الله، وأنه يجب علينا أن نرجع إلى كلامهم لنفهم بواسطته

تفسير القرآن، فإننا نسألكم: لماذا تكلّم الأئمَّة في هذه الأحاديث - خاصة الأحاديث من النوع ب - على نحو يَفهَم كلُّ إنسانٍ منه تحريف القرآن؟ إن هذا العمل لم يكن مفيداً إطلاقاً وليس هذا فحسب بل مخالفاً للتقية، لأن مسألة تحريف القرآن لم تكن في صالح أي شخص في المجتمعات الإسلامية ولم تكن مفيدةً لدفع الأخطار، ولذلك لو كان المقصود من هذه الأحاديث أمراً غير تفهيم مسألة التحريف وكانت الأحاديث صادرةً عن الأئِمَّة فعلاً، لتكلّم الأئمَّة قطعاً على نحو لا يمكن لأحد أن يحتمل منه تحريف القرآن من كلامهم.

**ثامناً**: لا يخفى أننا لا نعتبر أحاديث الباب ١٦٥ ونظائرها صادرةً بأي وجه من الوجوه عن الأئِمَّة - عليهم السلام - بل نعتقد جازمين أن الوضَّاعين الكذَبة افترو أمثال هذه الأحاديث على الأئِمَّة ونسبوها إليهم زوراً وبهتاناً، وأن الأئِمَّة كانوا مدافعين عن القرآن الكريم. كما جاء في تفسير العياشي وتفسير البرهان ورجال الكِشِّيّ: أنه قِيلَ للإمام الصادق عليه السلام: رُوِيَ أَنَّ الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ وَالْأَنْصَابَ وَالْأَزْلَامَ رِجَالٌ؟؟ فَقَالَ: **مَا كَانَ اللهُ عَزَّ وَ جَلَّ لِيُخَاطِبَ خَلْقَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُونَ**"[1].

فهذا الحديث يردُّ تماماً أحاديث الباب ١٦٥ جميعها، ويتّفق تماماً مع القرآن الذي يقول: ﴿**مَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ**﴾ [إبراهيم/ ٤]، ويقول: ﴿**هَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ**﴾ [النحل/ ١٠٣]، ويقول: ﴿**وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ**﴾ [القمر/ ١٧]، ولو كان للقرآن معان غير ما تدل عليه ألفاظ آياته وجمله والقرائن الموجودة في الآيات، لكان من الواجب على الله أو النبي أن يعلن للأمة بوضوح تام تلك المعاني والمقاصد التي لا تُفهم من ظاهر الألفاظ، كأن يقول إذا قلت لكم «الخمر» فإنني أقصد منها معنىً غير ما يفهمه العرب من الكلمة!

والحال أن القرآن لم يعرِّف نفسه على هذا النحو أبداً ولا أخبر النبيُّ أمَّتَه بمثل هذا الأمر أبداً. والعارفون بعلم أصول الفقه يعلمون أنه لا يمكن الجمع بين إرادة الحقيقة وإرادة المجاز من

---

(١) **تفسير العياشي**، ج ١، ص ٣٤١، **ورجال الكِشِّيّ**، (ط. جامعة مشهد)، ص ٢٩١. و **وسائل الشيعة**، ج ١٧، ص ١٦٧، (بَابُ تَحْرِيمِ كَسْبِ الْقِمَارِ) (طبعة قم الجديدة، تحقيق مؤسسة آل البيت)، و**بحار الأنوار**، ج ٢٤، ص ٣٠٠. (المُتَرْجِمُ)

كلمة واحدة فمثلاً لا يمكننا أن نفسر كلمة «أسد» في جملة ما بأن المقصود منها الحيوان المعروف والمقصود منها أيضاً وفي الوقت ذاته: الرجل الشجاع.

**تاسعاً**: إن ادعاءكم تنزيل معاني الآيات والمقصود من ألفاظها مع ألفاظ الآيات مجرد ادعاء لا أساس له من الصحة على الإطلاق - كما قلنا سابقاً- ولا ينسجم هذا الادعاء مع كتاب الله، لأن القرآن الكريم الذي نزل به الروح الأمين بلسان عربي مبين (النحل/ ١٠٣، والشعرا/ ١٩٣ و١٩٥) واضح المعاني بين المقاصد في حدِّ ذاته ولا يحتاج إلى إنزال معان خاصة له. إن الحق تعالى أقدرُ المتكلمين على الكلام بنحو يؤدي المقصود ويوصلُ المعنى المطلوب للسامعين بأوضح نحو من الأنحاء، على نحوٍ يمكن لكل الناس أن يفهموا المراد من كلامه تعالى.

**عاشراً**: لقد استنبط بعض مشاهير علماء الشيعة من هذه الأحاديث -كما قلنا - معنى وقوع التحريف في القرآن، وَمِنْ ثَمَّ اعتبروا هذه الأحاديث من موضوعات الفرق المنحرفة وأكاذيبهم التي تسرَّبت إلى كتب الشيعة، وذلك مثل السيد المرتضى (رحمه الله)، والشيخ الطَّبْرَسِيّ مؤلف تفسير «**مجمع البيان**» والشيخ عبد الجليل القزويني في كتابه «**النقض**» (ص ٢٨٢)، الذين اعتبروا مثل هذه الأحاديث من وضع الغلاة والأخبارية (الحشوية) والديصانية[1]. لكن الكُلَيْنِيّ أورد في كتابه مثل هذه الأحاديث دون انتباه إلى هذا الموضوع فساعد بذلك الفرق الضالة على ظلمهم للقرآن الكريم وللأئِمَّة - عليهم السلام - !

ونقل لكم هنا رأي الشيخ «عبد الجليل القزويني» بشأن الأحاديث المشابهة لأحاديث الباب ١٦٥ ، إذْ قال رداً على أحد الكُتَّاب من أهل السنة:

"أما قوله: ويجعلون بأهوائهم كلَّ آية نازلة لسبب آخر، متعلِّقةً بعليٍّ (ع)، كما يقولون مثلاً بشأن قوله تعالى: ﴿**وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا**﴾ [الزخرف/ ٤٥] فيدَّعون أن تفسيرها: "**سَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا عَلَى مَا بُعِثُوا؟ فَقُلْتُ: عَلَى مَا بُعِثْتُمْ؟ قَالُوا: عَلَى**

(١) راجعوا الصفحات ٩٨ -٩٤ من الكتاب الحالي، وما ذكره المرحوم قلمداران في كتابه «**شاهراه اتِّحاد**» [**طريق الاتِّحاد**] (ص ١١٨).

نُبُوَّتِكَ وَوَلَايَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَالْأَئِمَّة!"(١)، وأن رسول الله ﷺ كان يتهاون في إبلاغ أمر ولاية عليٍّ (ع) ويخفي إمامته إلى ن نزلت يوم «غدير خُم» الآية التي فيها تهديد له وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ فِي عَلِيٍّ﴾ [المائدة/ ٦٧]، فرفعها فوق السروج.

ونقول في الإجابة عن هذه الكلمات: إنّ جعل كل آية نازلة بحق عليٍّ (ع) بدعة وتهمة وضلالة وقول لا أصل له ولا أساس له من الصحة وذلك كسائر الأقوال التي تَنْسِب إلى الآيات نزولها في حق أشخاص، وكل عاقل عالم إذا نظر في آخر الآية المذكورة عَلِم كذب هذا المصنِّف المجبِّر وقلّة أمانته، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا﴾ [الزخرف/ ٤٥]، ولم يترك الله تعالى موضوع السؤال مبهماً كي يمكن لأحد أن يُؤَوِّله بأن المقصود منه السؤال عن عليٍّ (ع)، بل صرّح الله بموضوع السؤال فقال: ﴿أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾؟؟ [الزخرف/ ٤٥]. فما علاقة إمامة عليٍّ أو غير عليٍّ بالآية وأي شبهة في معنى الآية حتى تعنّ الحاجة إلى تأويلها؟! وكيف يسمح شخص لا يملك من معرفة اللغة والتفسير إلا النذر اليسير لنفسه أن يفسِّر الآية على ذلك النحو؟! إن الآية في صدد إثبات وحدانية الله ونفي الأصنام، ولو كان هذا المصنِّف صادقاً لوجب عليه أن يبيّن لنا مستَنَدَهُ فيما ادّعاه من وجود مثل هذا التفسير لدى أصحاب الشيعة، أو يحيلنا إلى عالم معتَمَد من علماء الشيعة قال بذلك أو إلى راوٍ أمين. ما علاقة تلك الآية بالإمامة؟ إن كل من قرأ آخر الآية لم تبقَ له أي شبهة في حقيقة معناها"(٢).

ثم قال في موضع آخر:

"وأما قوله: إنهم يقولون إن معنى ﴿ن وَالْقَلَمِ﴾ [القلم/ ١]: أقسم بمحمد وعلي. فجوابه أن مذهب الشيعة في تفسير هذا القَسَم هو أن الباري تعالى أقسم باللوح والقلم بدليل تتمة الآية: ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم/ ١]، وهذه السورة نزلت بمكة، وأول السور نزولاً على المصطفى ﷺ، حسب قول بعض المفسِّرين، هي سورة «إِقْرَأْ» ثم نزلت بعدها سورة «الْقَلَم» في

---

(١) **بحار الأنوار**، ج ١٥، ص ٢٤٧.

(٢) **النقض**، ص ١٧٩ و١٨٠.

بداية البعثة، فكيف يمكن أن يقسم الله بعليٍّ (ع) فيها؟ وقد بيّنّا أن القَسَم كان باللوح والقَلَم بقرينة قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾... الخ"[1].

وقال أيضاً:

"وأما قوله ..... اعلم أنّه جاء في بعض قراءات القرآن عند الروافض، طبقاً لما قاله علي بن إبراهيم بن هاشم الذي كان من قدماء الروافض أن تأويل آية: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾ [فصلت/ ٢٩] أن الشخصين الجهنميَّين من أمة محمد اللذَيْن تشير لهما الآية أبو بكر وعمر اللذان أسسا أساس الظلم في أمر الخلافة"[2].

فنقول إجابة عن هذه الكلمات: إنه لا يخفى على أي عالم أن هذه الإحالة والتفسير بهتان وزور وكذب لعدَّة وجوه:

أولها أنه قال إن هذا الكلام عن الإضلال يقوله أهل جهنَّم من أمَّة محَمَّد، وَيَتَبَيَّنُ من أوَّل الآية أن الباري تعالى يتكلَّم في سورة «فُصِّلَت السجدة» عن الكافرين فيقول: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ...﴾ [فُصِّلَت/ ٢٩]، أي قال الذين كفروا في الدنيا وصاروا في جهنّم: ربنا أرنا الشخصين اللذَيْن أضلانا من الجن والإنس، فالآية تتكلم إذاً عن شخصين ليسا من أمة محمَّد بل من الكافرين، ولو كان المقصود من الآية أبا بكر وعمر – كما زعم المصنِّف – فإنهما أضلَّا في أمر الخلافة أمَّة محمَّدٍ ولم يضلَّا الكافرين، في حين أن الآية تتكلم عن قول الكافرين.

ثم إن المفهوم من الآية أن أحد الشخصَين من الجنّ والآخر من الإنس في حين أن أبا بكر وعمر كلاهما إنسيّان. فتأويل الآية وتفسيرها بهما جهل وخطأ، ولو قدّرنا أن للشيعة خصومةً مع أحد فلا يجوز لهم أن يُفَسِّروا الآية من القرآن على وجه خاطئ لا يتناسب مع ألفاظ الآية"[3].

---

(١) **النقض**، ص ٢٧٩.

(٢) الأحاديث ٣، ١٤، ١٧، ٤٢، ٤٣، ٧١، و٨٣ من الباب ١٦٥ من **الكافي** تشابه هذا الحديث. راجعوا كتاب «**مرآة العقول**» (ج ٥، ص ٤٨ فما بعد).

(٣) **النقض**، ص ٢٦٢ – ٢٦٣.

ثم قال أيضاً:

"وأما قوله: وقال زرارة بن أعين الرافضي أن الصادق سُئِلَ عن تأويل الآية: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ ۝ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ﴾ [الفجر/ ٢٥-٢٦] فيمن نزلت؟ فقال: في شأن أبي بكر وأن الله تعالى يقول أنه سيعذّبه يوم القيامة عذاباً لا يعذِّب به أحداً آخر من الخلق، لأنه جلس على المنبر بغير وجه حق بدليل أن الثعبان لدغ رجله في الغار. فدعا له السيد - عليه السلام - فتحسّن حاله وقال له: إذا وضعت رجلك على موضع ليس لك فستؤلمك! فلما وضع رجله على المنبر آلمته فصاح من ألمه قائلاً: أقيلوني، أقيلوني! وأمثال هذه الخرافات وأنواع البهتان كثيرةٌ لديهم.

فنقول في الإجابة عما ذكره: إن هذه القصّة لا توجد في أي كتاب من كتب الشيعة الأصوليين، والإمام الصادق عليه السلام أجلُّ شأناً وأرفع من أن يخطئ في تفسير القرآن وهو أعلم بسبب نزول كل آية وهو يعلم أن هذه الآية من سورة الفجر، وأنه جاء قبلها قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ﴾ [الفجر/ ١٧]، ولم تكن هذه صفة أبي بكر الذي كان يخدم خادم جميع الأيتام[١]. ثم قال تعالى: ﴿وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾ [الفجر/ ١٨]، ولم تكن تلك صفة أبي بكر الذي كان يبذل الأموال. ثم قال تعالى: ﴿وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا﴾ [الفجر/ ١٩]، وهذه أيضاً لم تكن صفة أبي بكر الذي كان مقتصداً وقانعاً في الإنفاق. ثم قال: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر/ ٢٠]، وليست تلك صفة أبي بكر الذي كان على مذهب النبي ﷺ الذي لم يكن لديه سوى الحصير مما ورثه واكتسبه. فهذه الآية وَعِيدٌ بمعاقبة جماعة يتّصفون بتلك الصفات ولذلك فإن ذلك الراوي الذي روى تلك القصة كذباً يستحق عقاب الله.

إن الذي يظهر أن كلام مصنِّف ذلك الكتاب الذي ادّعى أنه أمضى ٢٥ عاماً من عمره على ذلك المذهب[٢]، كله ظنون وأكاذيب، وأنه كان شخصاً من الغلاة والأخباريين الحشوية ولذلك أتى بشبهات الغلاة والأخبارية والديصانية لا بمذهب الأصوليين من الشيعة، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"[٣].

---

(١) أي رسول الله ﷺ.

(٢) يقصد مذهب التشيّع.

(٣) **النقض**، ص ٢٨١ - ٢٨٢.

وأما حول الأحاديث التي أضيفت فيها كلمات من قبيل «في علي» أو «ولاية علي» أو «آل محمد» و..... على آية من آيات القرآن، فاقرؤوا ما قاله الشيخ عبد الجليل القزويني إذ قال:

"وأما قوله إنهم يضيفون على الآيات كلمات من عندهم فيقولون: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ** *في علي*﴾ [النحل/ ٢٤]، أو يقولون:﴿**فَفَرِيقًا** *من آل محمد* **كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ** *في كربلاء*﴾ [البقرة/ ٨٧].

فنقول في الجواب: إن هذه الإحالات غير صحيحة وهي إشارات باطلة ونقلٌ لا أصلَ له. وكل عاقل عالم يعلم أن مثل هذا التفسير لا يتفق مع نظم القرآن وأسلوبه، وأن ركاكة الكلمات ظاهرة فيه، وأن الباري تعالى حافظٌ للقرآن وأن فصحاء العالم وبلغائه لا يقدرون أن يزيدوا في القرآن شيئاً أو ينقصوا منه، وأنه لو جاز ذلك في آيةٍ واحدةٍ لجاز في جميع الآيات والسور، وإذا أخذنا بعين الاعتبار كثرة أعداء القرآن وخصومه، لكن من الواجب أن لا يبقى القرآن على أصله الأول لكثرة التصرفات فيه، وكل عاقل منصف يسمع هذا لا يمكنه أن يصدقه، و....... والقول إن هناك زيادة ونقصان في أصل القرآن بدعة وضلالة وليس هو مذهب الأصوليين، وإن روى الغلاة والحشوية أحاديث في ذلك..... فأحاديثهم ليست حجَّة على الشيعة، والذي يوضِّح ذلك أن الباري تعالى قال مستخدماً صيغة الفعل الماضي ﴿**قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ**﴾ [النحل/ ٢٤]، وهذا إحالة إلى اليهود والنصارى ومشركي العرب لا إلى أمَّة محمَّد.

وأما تفسيره لقوله تعالى: ﴿**فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ**﴾ [البقرة/ ٨٧]، فإن الشيعة براء مما ذكره وأصحاب رسول الله أيضاً منزهون عن ذلك وكل آية مثلها أتوا بها وقالوا إنه قد زيد فيها فجوابه ما قلناه والأولى ترك التكرار الذي ليس فيه فائدة. "[(١)].

***

على ضوء تلك المقدمة التي مضت، نبدأ الآن بنقد وتمحيص أحاديث الباب ١٦٥ الفاضح من الكافي:

---

(١) **النقض**، ص ٢٧١ - ٢٧١.

اعلم أن الأستاذ البِهْبُودِيّ لم يُصَحِّحْ من أحاديث هذا الباب كُلِّها [البالغ عددها ٩٢ حديثاً] إلى حديثين فقط هما الحديث ١٧ و الحديث ٦٦! ونذكِّر بأن المَجْلِسِيّ اعتبر الحديث ٦٦ هذا [الذي صحَّحه البِهْبُودِيّ] مجهولاً.

أما رأي المَجْلِسِيّ بأحاديث هذا الباب فنذكرها في الجدول التالي:

١- مرفوع: الحديث رقم ,٣٦

٢- مُرسَل: الحديثان ١ و ,٢

٣- مجهول: ٥، ١٩، ٢٤، ٢٨، ٣٥، ٤٨، ٥١، ٦٦، ٧٦، ٧٨، ٨١، ٨٢، ٨٦، و ,٩١

٤- الحديثان ٦ و ٦٥ مجهولان كالصحيح!

٥- الأحاديث الضعيفة: الحديث ٣، والأحاديث ٧ إلى ١٦، والحديث ١٨ والأحاديث ٢٠ إلى ٢٣، و٢٥ إلى ٢٧، و٢٩ إلى ٣٤، و٣٧ إلى ٤٧، والحديثان ٤٩ و٥٠. والأحاديث ٥٢ إلى ٦٤، و٦٨ إلى ٧١ والأحاديث ٧٣، ٧٧، ٧٩، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٩٠، و ,٩٢

٦- الحديث ٦٣ ضعيفٌ اعتبره المَجْلِسِيّ كالصحيح!!

٧- مُوَثَّق: الحديث ٦٧.

٨- حسن: الحديث ٤ .

٩- حسن أو مُوَثَّق: الحديث ٨٩ .

١٠- الأحاديث الصحيحة: ١٧، ٧٢، ٧٤، ٨٠ و ٨٣. وبالمناسبة اعتبر المَجْلِسِيّ السند الأول للحديث ٧٥ ضعيفاً وسنده الثاني صحيحاً.

ولكن، بالطبع، لا يخلو متن أي حديث من أحاديث هذا الباب من إشكالٍ وعلّةٍ، ولكننا سنبدأ أولاً بتمحيص الأحاديث التي اعتبرها البِهْبُودِيّ أو المَجْلِسِيُّ صحيحةً أو مُوَثَّقةً أو حسنةً:

← **الحديث ١٧** - يتعلَّق بالآية ١٩ من سورة «الانشقاق» المكِّيّة، ولا يتضمن متنه أي مطلب مهمّ ومفيد. وقد أبهم أسماء الأشخاص فقال أما فلان وفلان وفلان كي يشير إلى الخلفاء الراشدين وينفخ في نار الفرقة والاختلاف، ويُفَرِّح قلبَ أعداء الإسلام.

← **الحديث ٧٢** - لا يتضمَّن أي مطلب مهم.

← **الحديثان ٤ و ٧٤** - ذكر الرواة أن الإمام سُئلَ عن آيةٍ من سورة التغابن: **﴿فَمِنْكُمْ كافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾** فقال: "عَرَفَ اللهُ إِيمَانَهُمْ بِوَلَايَتِنَا وَكُفْرَهُمْ بِهَا يَوْمَ أَخَذَ عَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ فِي صُلْبِ آدَمَ (ع) وَهُمْ ذَرٌّ!!".

أيها القارئ المحترم! تأمَّل قليلاً، هل من المعقول أن يطلب الله الرحيم من أتباع حضرة نوح أو حضرة يوسف - عليهما السلام - أو ..... أن يؤمنوا بابن عم النبي الذي لم يولد أجداده بعد وأن يؤمنوا بأولاده؟! هل تحتمل مجرد احتمال أن يقول الإمام الجليل مثل هذا الكلام؟! هل كان راوي هذا الحديث من أنصار الإمام فعلاً؟!

وبالطبع لقد ادّعى الحديث أكثر من هذا أيضاً، وقال إن الله أخذ الميثاق على ولايتنا في «عالم الذَرّ» من جميع عباده الذين كانوا في صلب آدم! هذا في حين أن الحقيقة أن قصة «عالم الذَرّ» من الخرافات والأوهام ولا دليل عليها أبداً في الكتاب والسنة، والله لا يأخذ العهد والميثاق من ذرَّاتٍ فاقدةٍ للشعور. ولا يجوز أن ننسب إلى الدين شيئاً لا دليل شرعي عليه. (فتأمّل)

ومن الطريف أن نعلم أن الكُلَيْنِيّ كرّر صدر الحديث ٧٤ في الحديث الرابع من الباب ٦٤ ونقلَ الآية القرآنيّة على نحو خاطئ هناك، ووضع المتعصبون هذا الخطأ على رقبة النُسَّاخ! ولسنا نصرّ على إنكار هذا الادّعاء ولكننا نسأل لماذا أخطأ جميع النُسَّاخ هناك ولم يخطئ أي واحد منهم في الحديث ٧٤ من هذا الباب؟! لماذا لا نقول إن الكُلَيْنِيّ أخطأ في نقل الآية فتبعه النسّاخ في خطئه؟! ثم ماهي خصوصية هذا الحديث وميزته حتى يكرر الكُلَيْنِيّ صدره مرةً ثانيةً في هذا الباب؟! وقد اعتبر المَجْلِسِيّ سند هذا الحديث حسناً مرة وصحيحاً مرة أخرى؟!

← **الحديث ٧٥** - اعتبر المَجْلِسِيّ السند الأول له ضعيفاً، واعتبر سنده الثاني صحيحاً. راوي السند الثاني هو «**الْعَمْرَكِيُّ**» الذي عرَّفْنا به سابقاً (ص ٤٣٠- ٤٢٨)، وقد نقدنا حديثه هذا خلال ذكرنا لنماذج من أحاديثه، في الصفحات الماضية (ص ٤٣١).

← **الحديث ٨٠** - يدَّعي بشأن الآية ٢٤ من سورة إبراهيم التي تقول: (كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُها ثابِتٌ وَفَرْعُها فِي السَّماءِ) أنَّ: "**رَسُولُ اللهِ ﷺ أَصْلُهَا، وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع) فَرْعُهَا،**

**وَالْأَئِمَّةُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِمَا أَغْصَانُهَا...!**". ولكن الراوي لم ينتبه إلى أن الآية مكية، وفي العهد المكي لم يكن موضوع الإمامة مطروحاً أصلاً، وقد فسَّر المفسِّرون الكلمةَ الطيِّبَةَ التي شبَّهَهَا اللهُ بالشجرة بكلمة التوحيد.

← **الحديث ٨٣** - رغم أن راويه «**الْبَزَنْطِيُّ**»، إلا أن المجلسي لما وجد فيه إشارة إلى فلان وفلان وفلان، أعجبه الحديث، ونسي أن القرآن الكريم قال إن أَهْلَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ (النساء/ ٥١) ولم يؤمنوا بالخلفاء الثلاثة الأوائل! فكيف نعتبر الخلفاء مصداقاً للجبت والطاغوت مع أن علياً (ع) بايعهم بالخلافة جميعاً؟! لقد أضفى عليٌّ (ع) بمبايعته لهم الشرعية على خلافتهم فهل يمكن لعليٍّ أن يعطي الشرعية لحكومة الجبت والطاغوت؟! نعوذ بالله تعالى من العصبيَّة. وارجِعوا أيضاً إلى ما ذكره الشيخ الطَّبْرَسِيّ في تفسيره «**مجمع البيان**» ذيل تفسيره للآية ٥١ من سورة النساء.

في هذا الحديث يقول إن المقصود من آية: ﴿**إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ**﴾ [هود/ ١١٩]: شيعة الأئمَّة! ولكن كما قلنا مراراً وتكراراً: السورةُ المذكورةُ مكيةٌ وفي ذلك الزمن لم يكن هناك وجودٌ للشيعة وغير الشيعة كي تتحدَّث عنهم آيات القرآن.

ويقول الحديث إن المقصود من الآية ٦٤ من سورة يونس إن الإمام بشّر الشيعة بظهور الإمام القائم وقتل أعدائه! هذا في حين أن سورة يونس مكية ولم تكن قضيةُ الإمامة مطروحةً أصلاً في الفترة المكية فما بالك بالإمام القائم؟!!

← **الحديث ٦٧**- يرويه «**حَنَانُ بْنُ سَدِيرٍ**» راوي الخرافات الذي ادَّعى أن الإمام الباقر سُئل بشأن الآيتين ٣٥ و٣٦ من سورة الذاريات المكية أي "عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿**فَأَخْرَجْنا مَنْ كانَ فِيها مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَما وَجَدْنا فِيها غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ**﴾؟ فَقَالَ: **آلُ مُحَمَّدٍ لَمْ يَبْقَ فِيهَا غَيْرُهُمْ**؟!".

ليت شعري! هل فهم واضع الحديث ما لفّقه من كلام؟!

إن «**حَنَانَ بْنَ سَدِيرٍ**» هو ذاته الذي روى أن شخصاً قال بحضرة باقر العلوم (ع): "يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ! إِنِّي أَجِدُ مِنْ شِيعَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَمِنْ مَوَالِيكُمْ مَنْ يَشْرَبُ الْخَمْرَ وَيَأْكُلُ الرِّبَا وَيَزْنِي وَيَلُوطُ وَيَتَهَاوَنُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ وَأَبْوَابِ الْبِرِّ حَتَّى إِنَّ أَخَاهُ

الْمُؤْمِنَ يَأْتِيهِ فِي حَاجَةٍ يَسِيرَةٍ فَلَا يَقْضِيهَا لَهُ فَكَيْفَ هَذَا يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ هَذَا؟ قَالَ فَتَبَسَّمَ الْإِمَامُ (ع) وَقَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ غَيْرُ مَا ذَكَرْتَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ وَإِنِّي أَجِدُ النَّاصِبَ الَّذِي لَا أَشُكُّ فِي كُفْرِهِ يَتَوَرَّعُ عَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا يَسْتَحِلُّ الْخَمْرَ وَلَا يَسْتَحِلُّ دِرْهَماً لِمُسْلِمٍ وَلَا يَتَهَاوَنُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ، وَيَقُومُ بِحَوَائِجِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ لِـلَّهِ وَفِي اللهِ تَعَالَى فَكَيْفَ هَذَا وَلِمَ هَذَا؟ فَقَالَ (ع): يَا إِبْرَاهِيمُ! لِهَذَا أَمْرٌ بَاطِنٌ وَهُوَ سِرٌّ مَكْنُونٌ وَبَابٌ مُغْلَقٌ مَخْزُونٌ وَقَدْ خَفِيَ عَلَيْكَ وَعَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَمْثَالِكَ وَأَصْحَابِكَ، وَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُؤْذِنْ أَنْ يَخْرُجَ سِرُّهُ وَغَيْبُهُ إِلَّا إِلَى مَنْ يَحْتَمِلُهُ وَهُوَ أَهْلُهُ! ......

ثم قَالَ (ع): اعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ أَرْضاً طَيِّبَةً طَاهِرَةً وَفَجَّرَ فِيهَا مَاءً عَذْباً زُلَالًا فُرَاتاً سَائِغاً فَعَرَضَ عَلَيْهَا وَلَايَتَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ فَقَبِلَتْهَا فَأَجْرَى عَلَيْهَا ذَلِكَ الْمَاءَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ نَضَبَ عَنْهَا ذَلِكَ الْمَاءُ بَعْدَ السَّابِعِ فَأَخَذَ مِنْ صَفْوَةِ ذَلِكَ الطِّينِ طِيناً فَجَعَلَهُ طِينَ الْأَئِمَّةِ عليهم السلام ثُمَّ أَخَذَ جَلَّ جَلَالُهُ ثُفْلَ ذَلِكَ الطِّينِ فَخَلَقَ مِنْهُ شِيعَتَنَا وَ[مُحِبِّينَا] مُحِبُّونَا مِنْ فَضْلِ طِينَتِنَا...

ثم قَالَ (ع): خَلَقَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَيْضاً أَرْضاً سَبِخَةً خَبِيثَةً مُنْتِنَةً وَفَجَّرَ فِيهَا مَاءً أُجَاجاً مَالِحاً آسِناً ثُمَّ عَرَضَ عَلَيْهَا جَلَّتْ عَظَمَتُهُ وَلَايَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) فَلَمْ تَقْبَلْهَا وَأَجْرَى ذَلِكَ الْمَاءَ عَلَيْهَا سَبْعَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ نَضَبَ ذَلِكَ الْمَاءُ عَنْهَا ثُمَّ أَخَذَ مِنْ كُدُورَةِ ذَلِكَ الطِّينِ الْمُنْتِنِ الْخَبِيثِ وَخَلَقَ مِنْهُ أَئِمَّةَ الْكُفْرِ وَالطُّغَاةَ وَالْفَجَرَةَ. ثُمَّ عَمَدَ إِلَى بَقِيَّةِ ذَلِكَ الطِّينِ فَمَزَجَ بِطِينَتِكُمْ وَلَوْ تَرَكَ طِينَتَهُمْ عَلَى حَالِهِ وَلَمْ يَمْزُجْ بِطِينَتِكُمْ مَا عَمِلُوا أَبَداً عَمَلًا صَالِحاً وَلَا أَدَّوْا أَمَانَةً إِلَى أَحَدٍ وَلَا شَهِدُوا الشَّهَادَتَيْنِ وَلَا صَامُوا وَلَا صَلَّوْا وَلَا زَكَّوْا وَلَا حَجُّوا وَلَا أَشْبَهُوكُمْ فِي الصُّوَرِ ....

..... ثُمَّ مُزِجَ الطِّينَتَانِ بِالْمَاءِ الْأَوَّلِ وَالْمَاءِ الثَّانِي فَمَا تَرَاهُ مِنْ شِيعَتِنَا مِنْ رِبًا وَزِنًا وَلِوَاطَةٍ وَخِيَانَةٍ وَشُرْبِ خَمْرٍ وَتَرْكِ صَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ وَحَجٍّ وَجِهَادٍ فَهِيَ كُلُّهَا مِنْ عَدُوِّنَا النَّاصِبِ وَسِنْخِهِ وَمِزَاجِهِ الَّذِي مُزِجَ بِطِينَتِهِ! وَمَا رَأَيْتَهُ فِي هَذَا الْعَدُوِّ النَّاصِبِ مِنَ الزُّهْدِ وَالْعِبَادَةِ وَالْمُوَاظَبَةِ عَلَى الصَّلَاةِ وَأَدَاءِ الزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ وَأَعْمَالِ الْبِرِّ وَالْخَيْرِ فَذَلِكَ كُلُّهُ مِنْ طِينِ الْمُؤْمِنِ وَسِنْخِهِ وَمِزَاجِهِ! فَإِذَا عُرِضَ أَعْمَالُ الْمُؤْمِنِ وَأَعْمَالُ النَّاصِبِ عَلَى اللهِ يَقُولُ جَلَّ وَعَزَّ: أَنَا عَدْلٌ لَا أَجُورُ وَمُنْصِفٌ لَا أَظْلِمُ، وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَارْتِفَاعِ مَكَانِي مَا أَظْلِمُ مُؤْمِناً بِذَنْبٍ مُرْتَكَبٍ مِنْ سِنْخِ النَّاصِبِ وَطِينِهِ وَمِزَاجِهِ. هَذِهِ الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ كُلُّهَا مِنْ طِينِ الْمُؤْمِنِ

وَمِزَاجِهِ، وَالْأَعْمَالُ الرَّدِيَّةُ الَّتِي كَانَتْ مِنَ الْمُؤْمِنِ مِنْ طِينِ الْعَدُوِّ النَّاصِبِ. وَيُلْزِمُ اللهُ تَعَالَى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا هُوَ مِنْ أَصْلِهِ وَجَوْهَرِهِ وَطِينَتِهِ.....!!".

بعد أن ذكر «هاشم معروف الحسني» هذا الحديث قال:

"وهذه الرواية تخالف نصوص القرآن الكريم الذي حمَّل كلَّ إنسانٍ سيئات أعماله، وفي الوقت ذاته تدُلُّ على أن جميع ما يأتيه الإنسان من خير أو شرٍّ إنما هو من لوازم الطينة التي خُلِقَ منها، وليس له اختيارٌ في شيءٍ من أموره، هذا بالإضافة إلى أن الرواة بين مجهول الحال، وبين مُتَّهمٍ في عقيدته والكذبِ على الأئِمَّة عليهم السلام."[1].

← **الحديث ٨٩**- من رواته «**ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ**» الذي ذهبت آثاره وكان يروي من حِفْظِهِ وذاكِرَتِهِ، روى عن «سماعة» الواقفي "أن الإمام قال فِي قَوْلِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ: **(وَأَوْفُوا بِعَهْدِى)** قَالَ: **بِوَلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ** (ع) **(أُوفِ بِعَهْدِكُمْ) أُوفِ لَكُمْ بِالْجَنَّةِ**"!

وسنذكر هنا الآية ونترك الحكم للقُرَّاء. قال تعالى: ﴿**يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِى أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّاىَ فَارْهَبُونِ**﴾ [البقرة/ ٤٠].

← **الحديث ٦**- من رواته «**رِبْعِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**» الذي نقدنا حديثه فيما سبق (ص ٣٧٨). وهو من رواة الخرافات. وننقل لكم هنا خرافة أخرى من خرافاته لكي تتعرفوا عليه أكثر. إنه يدَّعي أن الإمام الصادق عليه السلام قال: "**أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ حَوْلَ قَبْرِهِ** [أي قبر سيد الشهداء (ع)] **أَرْبَعَةَ آلَافِ مَلَكٍ شُعْثٍ غُبْرٍ يَبْكُونَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ!!**"[2].

حقاً إننا لنسأل: ما الفائدة من هذا العمل؟! هل هذه معارف التشيُّع؟!

← **الحديث ٦٥**- اعتبر المَجْلِسِيُّ هذا الحديث كالصحيح!! يقول كذَّابٌ يُدعى «**مُحَمَّدُ بْنُ**

---

(١) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص ٢٣٥ - ٢٣٨. ولاحظوا نماذج أخرى لخرافات «حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ» في الصفحة ٥٠١ - ٤٩٨ من الكتاب الحالي. وهو أيضاً راوي الحديث الأول من الباب ١٦٥ من **الكافي**، والحديثين ٣٤٠ و ٣٤١ من **روضة الكافي**.

(٢) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، كتاب الحج، أبواب المزار وما يناسبه، باب تأكُّد استحباب زيارة الحسين.... ، ج ١٠، ص ٣٢٨، الحديث ٣٠.

الْفُضَيْلِ» إن الإمام قال: إن المقصود من «الْمَسَاجِدِ» في الآية ١٨ من سورة الجن: **"الأوصياء"**، وغفل عن أن سورة الجن مكية ولم يكن موضوع الوصية مطروحاً أصلاً في ذلك الزمن. ومن المناسب هنا أن ننقل لكم رأي الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» حول هذا الحديث، قال:

"وبلا شكّ فإن هذه الرواية من موضوعات الغُلاة، ومِمَّا يؤيِّد ذلك أن «مُحَمَّدَ بْنَ الْفُضَيْلِ» الراوي لها قد أَلصقَ به المؤلِّفونَ في أحوالِ الرواةِ هذه التُّهْمَةَ، وأما الراوي الأوَّل لها وهو محمَّد بن إسماعيل فهو مشترك بين الضعيف والثِّقة.

ولو افترضنا أن الرواةَ لهذه الرواية كلَّهُم من الموثوقين، فهل يجوز على الإمام الصادق الصدوق أن يتصرَّف في القرآن الكريم بمثل هذا النوع من التأويل الذي لا يتناسب مع أسلوب القرآن وإعجازه؟ وهو القائل: إذا اشتبهت عليكم الأحاديث المروية عنَّا فاعرضوها على كتاب الله، فما خالف كتاب الله فليس من أحاديثنا"[1].

← **الحديثان ٢٤ و ٦٣-** الحديث ٦٣ ضعيف لوجود «أحمد بن مِهران» في سنده، وهو مجهولٌ وضعيفٌ حسب قول المرحوم الغضائري. الراوي الأول للحديث أي «هشام بن الحَكَم» لم يكن ذا عقيدة صحيحة. ورغم ذلك اعتبر المَجْلِسِيّ مثل هذا الحديث صحيحاً!! في هذا الحديث ادُّعِيَ أن الإمام قال بشأن قوله تعالى: ﴿**قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ**﴾ [الحجر/ ٤١] (صراطٌ: مرفوعٌ مُنَوَّنٌ وعَلَيَّ: غير مُنَوَّن ومفتوح الآخر): هَذَا صِرَاطُ عَلِيٍّ مُسْتَقِيمٌ (صراطُ: مرفوعٌ غيرُ مُنَوَّنٍ وعَلِيٍّ: مجرورٌ مُنَوَّنٌ!!).

أما الحديث ٢٤ فيدَّعي أيضاً أن الإمام قال بشأن الآية ٤٣ من سورة الزخرف التي تقول: ﴿**فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِى أُوحِىَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**﴾ [الزخرف/ ٤٣]: **"قَالَ إِنَّكَ عَلَى وَلَايَةِ عَلِيٍّ وَعَلِيٌّ هُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ"!**

ولكن كما قلنا مراراً وتكراراً: سورة الحجر وسورة الزخرف من السور المكية وفي العهد المكي لم يكن موضوع الولاية والإمامة مطروحاً بأي شكل من الأشكال. إضافةً إلى ذلك فإننا

---

(١) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

نسأل الكُلَيْنِيّ والمَجْلِسِيّ: هل كان النبيُّ على صراط عَلِيٍّ أم كان عَلِيٌّ على صراط النبيِّ؟!

ثم إن واضع الحديث الجاهل نسي أن عليَّاً (ع) كان يُصلِّي في اليوم خمس مرّات على الأقل ويقرأ في صلاته سورة الحمد ويقول: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة/٦]، فهل كان يقصد: اهدني إلى نفسي؟!! أو أن النبي الأكرم ﷺ كان في أوائل بعثته يقرأ هذه الآية في صلواته فهل كان يقصد: اهدني إلى عَلِيٍّ (الذي كان حينها طفلاً لم يبلغ بعد)؟!! هل فهم واضع الحديث الكلمات التي لفّقها؟ هذا بمعزل عن أنه لو كان عليَّاً هو معنى عبارة «الصراط المستقيم» فإن معنى جملة: ﴿إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الزخرف/ ٤٣] سيُصبح مضحكاً لأنه سيُصبح: إنك أيها النبيُّ على عَلِيٍّ! نعوذ بالله من العصبية والحماقة.

← **الحديث ٦٦**- يتضمَّن أموراً غير صحيحة. ولا دليل لدينا بالطبع على قصر الآية على الأئمة، إذْ يجب على جميع أتباع الرسول الأكرم ﷺ أن يتَّبعوه في دعوة الناس إلى الله على بصيرة.

← **الحديث ٧٨**- يقول إن الإمام الباقر (ع) قال عن آية: ﴿**عِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا**﴾ [الفرقان/ ٦٣] "**قَالَ: هُمُ الْأَوْصِيَاءُ** [يمشون هكذا على الأرض] **مِنْ مَخَافَةِ عَدُوِّهِمْ**!".

**أولاً**: سورة الفرقان مكية وفي ذلك الزمن لم يكن موضوع الوصية والأوصياء مطروحاً.

**ثانياً**: لماذا لم يُصرّح الله تعالى بكلمة «الأوصياء» بل أتى بعنوان عام هو: ﴿**عِبَادُ الرَّحْمَنِ**﴾؟!

**ثالثاً**: هل كان النبيُّ يمشي في الفترة المدنية أو كان عَلِيٌّ يمشي في فترة خلافته هوناً من مخافة عدوه؟!

**رابعاً**: من الواضح أن واضع الحديث كان من العوام، ولم يكن يعلم أن «المَشْيَ هوناً» المذكور في الآية ليس ناشئاً عن خوف الأعداء بل هو مشية الوقار والطمأنينة - كما يقول الطَّبْرَسِي في **مجمع البيان** (ذيل الآية ٦٣ من سورة الفرقان)- أي المشية البعيدة عن التكبُّر والعُجب بالنفس والخالية من التكلف والتبختر، ومثل هذا النحو من «المشي» لا علاقة له بالخوف من العدو بل إن عباد الرحمن المُطيعين لِـلَّهِ يمشون كذلك حتى في ظروف الأمن والطمأنينة.

**خامساً**: لو لاحظنا الآيات التي جاءت بعد هذه الآية لتبيّن لنا أن مصداق الآيات أفراد غير معصومين، فأنتم الذين تُصرّون على أن الأئمَّة كانوا معصومين لماذا تُطبِّقون هذه الآيات على الأئمة؟!

**سادساً**: ألم يكن أحدٌ من المسلمين غير الأئمة -واقعاً- على ذلك النحو الذي وصفته الآيات بأنهم إذا خاطبهم جاهل لم يردوا عليه إلا بكلام يُرضي الله؟!

تلك كانت أحاديث هذا الباب التي اعتبرها المَجْلِسِيّ أو الأستاذ البِهْبُودِيّ صحيحةً أو مُوثّقةً أو حسنة![1].

***

الآن لنبدأ بتمحيص الأحاديث التي لم يُصَحِّحْها المَجْلِسِيُّ ولا البِهْبُودِيُّ:

← **الحديث ١** - يدَّعي جماعةٌ لم يتم التعريف بهوياتهم عَنْ «**حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ**» راوي الخرافات أن الآيات التالية نزلت بشأن ولاية أمير المؤمنين علي عليه السلام: ﴿**وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾ [الشعراء/ ١٩٢ - ١٩٥].

كما تلاحظون سورة الشعراء مكية وهذه الآيات نزلت في وصف القرآن ولا علاقة لها بالولاية لا من قريب ولا من بعيد!

← **الحديث ٢**- سبق أن مَحَّصْنَا هذا الحديث ونقدناه. (ص ٥٩١).

← **الحديث ٣**- يتكلم عن الآية ٨٢ من سورة الأنعام التي تقول: ﴿**الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ**﴾ [الأنعام/ ٨٢]. فيدَّعي راويه «عبدُ الرَّحْمن بنُ كثيرٍ» الكذَّابُ أن الإمام قال: "فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمانَهُمْ بِظُلْمٍ قَالَ بِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله وسلم مِنَ الْوَلَايَةِ وَلَمْ يَخْلِطُوهَا بِوَلَايَةِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ فَهُوَ الْمُلَبَّسُ بِالظُّلْمِ"؟!

وأقول: سورة الأنعام مكية، والآيات المذكورة جاءت في وسط آيات تتعلق بحضرة إبراهيم - صلوات الله عليه - الذي قال تعالى في الآية ٨١ مخاطباً قومه المشركين: أيُّ الفريقين من المُوحدين والمشركين أحق بالأمن من عذاب الله؟ ثم وضّح في الآية ٨٢ المقصود من المُوحدين

---

(١) اعتبر المجلسي الحديث ٢٤- كما لاحظنا في الجدول - مجهولاً، ولكن بسبب مشابهة موضوعه لموضوع الحديث ٦٣ ذكرناه في هذا القسم. وقد اعتبر المجلسي الحديث ٧٨ مجهولاً حسب السند الذي أورده الكُلَيْنِيّ له، لكنه قال إن علي بن إبراهيم ذكر لهذا الحديث سنداً صحيحاً. ولذلك فإننا نقدنا الحديث ٧٨ أيضاً في هذا القسم.

مُبيّناً أنهم الذين لم يخلطوا إيمانهم بظلم الشرك. وعلينا أن نسأل الكذّابين هل كان أبو بكر وعمر قد وصلا إلى الخلافة عندما كان رسول الله ﷺ في مكّة حتى يُنزل الله تعالى فيهما هذا الآية؟!

← **الحديث ٤- تكلمنا عليه في القسم السابق.**

← **الحديث ٥- هو جزء من الحديث ٩١ في هذا الباب، والذي ادّعى أن معنى الآية ٧ من سورة الإنسان أي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ هو: "أي الَّذِي أَخَذَ عَلَيْهِمْ مِنْ وَلَايَتِنَا!".**

ولم يكن واضع هذا الحديث يعلم أن النذر لا يُؤخذ من أحد بل هو أمر مباحٌ ومتروكٌ لاختيار الإنسان إن شاء نذر وإن شاء لم ينذر. **ثانياً**: متى اطّلع واضع الحديث على ما نذره النَّاس؟ **ثالثاً**: يعتبر كثير من مفسري الشيعة أن الآية المذكورة تتعلق بعَلِيٍّ وفاطمة والحسنين - عليهم السلام - الذين وفوا بنذرهم. فعليهم أن يُجيبوا الآن هل نعتبر الآية متعلقة بجميع الشيعة أم بحضرة عَلِيٍّ (ع) وأسرته؟!

← **الحديث ٦-** فحصناه وعلقنا عليه في القسم السابق من هذا البحث.

← **الحديث ٧-** تم التلاعب في هذا الحديث بمعنى الآية ٢٣ من سورة الشورى فقال الرواة إن المقصود من جملة: ﴿**الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾: **الأَئِمَّةُ!** ونقول:

**أولاً**: جعل واضع الحديث الجاهل - دون دليل - معنى «**فِي الْقُرْبَى**»: «**ذِيْ الْقُرْبَى**»!

**ثانياً**: كما قلنا مراراً، هذه السورة مكية ولم يكن لدى حضرة أمير المؤمنين علي عليه السلام في مكة عيال ولا أولاد، وَمِنْ ثَمَّ فذوو القربى الذين تعنونهم ما كانوا قد وُلدوا بعد!

**ثالثاً**: إن المحبة أمرٌ قلبي ولا يُمكن تحصيلها بالتوصية بها.

**رابعاً**: لو كانت هذه المحبة قابلة للحصول فلماذا لم يطلب النبيُّ محبته هو نفسه؟

**خامساً**: إن الاستثناء في هذه الآية استثناء منقطع كالاستثناء في آية: ﴿**قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا**﴾ [الفرقان/ ٥٧]. وقد تكلمنا على هذه الآية بالتفصيل فيما سبق فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ (ص ٦٣٣ فما بعد).

← **الحديث ٨-** إذا أخذنا بعين الاعتبار أن «البطائني» كان لا يتورع عن الخداع والاحتيال

وأنه قال في آخر الحديث: "هكذا نزلت"، ففي رأينا - كما ذكرنا في مقدمة هذا الباب- هذا الحديث من أحاديث التحريف (أي النوع ب).

← **الحديث ٩**- ضعيف ومرفوع. تم في هذا الحديث تركيب الجزء الأخير من الآية ٥٣ من سورة الأحزاب مع الجزء الأخير من الآية ٦٩ من السورة ذاتها وأضاف الراوي بين الجزأين عبارة «فِي عَلِيٍّ وَالأَئِمَّةِ».

نذكر هنا كلا الآيتين ثم نُبيّن كيف جاءتا في الكافي كي يحكم القراء بأنفسهم على هذا الحديث:

١- ﴿........ **وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللهِ عَظِيمًا**﴾ [الأحزاب/ ٥٣].

٢- ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللهِ وَجِيهًا**﴾ [الأحزاب/ ٦٩].

أما رواة الكُلَيْنِيّ فقد جاؤوا بالآيتين على الشكل التالي: "**وَما كانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللهِ فِي عَلِيٍّ وَالْأَئِمَّةِ كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسى فَبَرَّأَهُ اللهُ مِمَّا قالُوا**!!".

وقد أورد الكُلَيْنِيّ مثل هذا الحديث دون أن يُبدي أي توضيح بشأنه وذكره كسائر الأحاديث في كتابه!! وإذا أخذنا مقدمة «الكافي» بعين الاعتبار فإننا نتساءل حقاً ولا ندري لماذا أورد الكُلَيْنِيّ مثل هذا الحديث ونظائره في كتابه؟ وما فائدة ذكره مثل هذه الأحاديث واضحة البطلان لصديقه؟!

← **الحديث ١٠**- يقول: إن رجلاً سَأَلَ الإمام "عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى**﴾ [طه/ ١٢٣]، قَالَ: مَنْ؟ قَالَ: بِالْأَئِمَّةِ وَاتَّبَعَ أَمْرَهُمْ وَلَمْ يَجُزْ طَاعَتَهُمْ".

أيها القارئ المحترم! هل من المعقول أن يقول الله تعالى لآدم وزوجته حواء: كلُّ من اتَّبَعَ الأئِمَّةَ لا يضلُّ ولا يشقى؟! ثم إن السورة مكيةٌ ولم يكن الأئمة معروفون لأحدٍ في ذلك العهد.

← **الحديث ١١**- ضعيفٌ ومرفوعٌ. وينسب إلى الإمام أنه قال: "فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لا أُقْسِمُ

بِهذَا الْبَلَدِ وَأَنْتَ حِلٌّ بِهذَا الْبَلَدِ **وَوالِدٍ وَما وَلَدَ**﴾ قَالَ: **أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَا وَلَدَ مِنَ الأَئِمَّةِ** (ع)!".

وأسأل: ألم يكن واضع الحديث الجاهل يعلم أن «**وَلَدَ**» فعلٌ ماضٍ وأن السورةَ مكيةٌ وأن عَليّاً (ع) لم يكن قد أصبح والداً في الفترة المكية!

← **الحديث ١٢** – جماعة من الكذابين ادّعوا أن الإمام الصادق عليه السلام قال: "فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِـلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ **وَلِذِى الْقُرْبَى**﴾ [الأنفال/ ٤١]: قَالَ: **أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَالأَئِمَّةُ** (ع)!"

هذا في حين أن الآية نزلت في غزوة بدر وفي ذلك الوقت لم يكن الأئمة قد وُلدوا بعد، وإن كان المقصود أقرباء الرسول، فإنهم لا ينحصرون باثني عشر نفراً لاسيما أن أحد عشر نفراً منهم لم يكن قد وُلد بعد!

← **الحديث ١٣** – يقول «**عَبْدُ اللهِ بْنُ سِنَانٍ**» الذي عَرَفْنَا حاله فيما سبق[1] وكان أمين الخزانة لدى خلفاء بني العباس، إن الإمام الصادق عليه السلام قال: "عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿**وَمِمَّنْ خَلَقْنا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ**﴾: قَالَ: **هُمُ الأَئِمَّةُ**!".

ونسأل: ألا تشمل الآية الأنبياءَ وسائرَ الدعاة الإسلاميين الذي يسعون في هداية عباد الله؟!

← **الحديث ١٤** – مَحَّصْنا هذا الحديث فيما سبق. (ص ١٦٧ – ١٦٣).

← **الحديث ١٥** – من مرويات عدة من الرواة الكذابين ولا يحتوي أي موضوع مهم.

← **الحديثان ١٦ و٢٩** – يدّعي عدة من الضعفاء في الحديث ٢٩ أن الإمام قال: "فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿**يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ**﴾ [الفقرة/ ٢٠٨] قَالَ: فِي وَلَايَتِنَا!".

وفي الحديث ١٦ ادَّعَوْا أن الإمام الصادق عليه السلام سُئل: "فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿**وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَها**﴾ [الأنفال/ ٦١] **مَا السَّلْمُ؟ فَقَالَ: الدُّخُولُ فِي أَمْرِنَا**".

ونسأل: لقد عقد النبيُّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم معاهدات صلح مع كثير من الأقوام لم يكونوا يعرفون

---

(١) للتعرُّف على حاله وعلى رواياته راجعوا الصفحات ٣٣٢ و٧٤٨- ٧٤٠ من الكتاب الحالي.

الأئمة فضلاً عن أن يكونوا قد آمنوا بولايتهم؟ أفلم يعمل النبيُّ - نعوذ بالله - بهذه الآية؟! ألا لعنة الله على الذين أدخلوا أكاذيبهم في الكتب الدينية.

← **الحديث ١٧** - نقدناه في القسم السابق.

← **الحديث ١٨** - ادَّعى عدَّةٌ من الكذَّابين أن الإمام سُئل "عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿**وَلَقَدْ وَصَّلْنا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ**﴾ [القصص/ ٥١]؟ قَالَ: **إِمَامٌ إِلَى إِمَامٍ**!".

هذا في حين أن سورة القصص مكية، و «**وصَّلْنَا**» فعل ماضي، والأئمة لم يكونوا موجودين في ذلك الوقت، ولو أراد الله الإشارة إلى الأئمة لاستخدم على الأقل فعلاً مضارعاً فقال: «نوصّل». ومن الواضح أن واضع الحديث الجاهل لم يكن يُميز بين الفعل الماضي والمضارع. أضف إلى ذلك أن كلمة «**القول**» معناها الكلام والحديث وليس معناها الإمام!

← **الحديث ١٩** - تم التلاعب فيه بمعنى الآيتين التاليتين، وفي الواقع لقد أراقَ الرواةُ ماء وجه الكُلَيْنِيّ بهذا الحديث وفضحوه أيَّما فضيحة:

قال تعالى: ﴿**قُولُوا آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ۝١٣٦ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ**﴾ [البقرة/ ١٣٦-١٣٧].

نسب الراوي الأحمق إلى الإمام قوله: "فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللهِ وَما أُنْزِلَ إِلَيْنا﴾ قَالَ: إِنَّمَا عَنَى بِذَلِكَ عَلِيّاً (ع) وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ وَجَرَتْ بَعْدَهُمْ فِي الْأَئِمَّةِ (ع)، ثُمَّ يَرْجِعُ الْقَوْلُ مِنَ اللهِ فِي النَّاسِ فَقَالَ ﴿فَإِنْ آمَنُوا﴾ يَعْنِي النَّاسَ ﴿بِمِثْلِ ما آمَنْتُمْ بِهِ﴾ يَعْنِي عَلِيّاً وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ وَالْأَئِمَّةَ (ع) ﴿فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّما هُمْ فِي شِقاقٍ﴾".

فنقول: إن سورة البقرة نزلت في أوائل الفترة المدنية - وحتى قبل سورة الأنفال - ولم يكن حضرات الحسنين - عليهما السلام - قد وُلدا في ذلك الوقت، فكيف خاطبهما الله وترك سائر المسلمين البالغين ومن جملتهم حضرة حمزة سيد الشهداء وعمار بن ياسر و .... ؟! هل ثمة بين الله وبين أحد قرابة والعياذ بالله؟!

→ **الحديث ٢٠**- يُشير إلى الآية: ﴿**إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾ [آل عمران/ ٦٨]، فيقول الراوي: إن المراد: "**الأئِمَّةُ وأتباعُهُم**". هذا في حين أن «**آمَنُوا**» فعل ماضٍ وفي زمن نزول الآية لم يكن حضرةُ عَلِيٍّ قد نال الإمامة بعد، كما أن الأئِمَّةَ الآخرين وأتباعَهم لم يكن لهم وجود بعد. ثانياً: بأي دليل تحصرون معنى الآية بعدد خاص من الأفراد وتقصرونها عليهم؟!

→ **الحديثان ٢١ و٦١** - هما حديث واحد كرره الكُلَيْنِيّ مرتين في باب واحد. لعله أراد أن يوهم أن عدد أحاديث هذا الباب أكثر مما هي عليه حقيقةً! وعلى كل حال ينسب الراوي إلى الإمام قوله: "قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿**وَأُوحِيَ إِلَيَّ هذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ**﴾ [الأنعام/ ١٩] قَالَ: مَنْ بَلَغَ أَنْ يَكُونَ إِمَاماً مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ فَهُوَ يُنْذِرُ بِالْقُرْآنِ كَمَا أَنْذَرَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ".

هذه السورة مكية ولم يكن موضوع الإمامة مطروحاً في ذلك الحين، ولم يكن هناك إمام معروف لدى الناس في ذلك الوقت، ولم يكن أحد من المخاطبين بالآية قادراً على فَهْم مثل ذلك المعنى - الذي جاء في الحديث - منها.

أليست هذه التأويلات الباردة تلاعب بالقرآن؟!

→ **الحديثان ٢٢ و ٢٣** - تلاعب «عَلِيُّ بْنُ الحَكَم» فاسدُ العقيدة وراوي الحديث ٥٦٩ من روضة الكافي[١]، و«عبدُ الله بْنُ سِنَانٍ» الذي لا يُعتمد على أحاديثه والذي روى حديثاً في تحريف القرآن[٢]، بالآية التالية: ﴿**وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا**﴾ [طه/ ١١٥]. فنسبا إلى الإمام قوله فيها: "**قَالَ عَهِدْنَا إِلَيْهِ فِي مُحَمَّدٍ وَالْأَئِمَّةِ مِنْ بَعْدِهِ فَتَرَكَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَزْمٌ أَنَّهُمْ هَكَذَا!!**".

إن العارفين بالقرآن الكريم يعلمون أن القرآن ذاته أوضح مضمون «نسيان آدم (ع) وفقدانه العزم»، ولم يُبقِ مجالاً لتوضيحات أشخاص من أمثال «ابن الحَكَم» و«ابن سِنَان».

---

(١) نقدنا هذا الحديث في الصفحة ٩٧ من الكتاب الحالي.

(٢) اقرؤوا متن هذا الحديث في الصفحة٧٤٨ من الكتاب الحالي.

قال تعالى بشأن آدم وزوجته: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة/ ٣٥، الأعراف/ ١٩]، وذكر في الآية ١١٦ من سورة طه أن إبليس عدوٌّ للإنسان، وقال في الآية ١١٧: ﴿فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾، لكن آدم نسي هذا العهد والأمر الإلهي وخدعه الشيطان، من هنا نعلم لماذا قال تعالى عنه في الآية ١١٥: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾. فإذن، لا علاقة للآية المذكورة بمحمد وآل محمد وبالمهدي، خاصةً أن سورة طه مكية.

وقد قال الأستاذ «معروف الحسني» معلِّقاً على هذين الحديثين:

"وقد جاء في سند هذه الرواية «المفضَّل بن صالح» واتَّفق المؤلِّفون في أحوال الرواة أنه كان كذَّاباً يضع الأحاديث، ولم يَرِدْ عن أحدٍ منهم ما يُشْعِرُ بجواز الاعتماد على مروياته، كما ورد في سندها «محمد بن سليمان»، وسواء كان ابن عبد الله الديلمي أو ابن زكريا الديلمي فهما من المُتَّهمين بالكذِب، لا يُعَوَّل على مروِيَّاتِهما، على حدِّ تعبير المؤلِّفين في الرِّجال."[١].

← **الحديث ٢٤** – تكلَّمنا عليه في القسم السابق لمشابهته للحديث ٦٣.

← **الحديثان ٢٥ و ٢٦** – تكلَّمنا عليهما فيما سبق. (ص ٥٣٦).

← **الحديث ٢٧** – قام «مُنَخَّلٌ» بتركيب بداية الآية ٤٧ من سورة النساء مع الجزء الأخير من الآية ٧٤ من السورة ذاتها وأضاف بين الجملتين عبارة «**في عليٍّ**»! وسنذكر هنا الآيتين ونترك الحكم على الحديث للقراء:

١ – ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ وَكَانَ أَمْرُ اللهِ مَفْعُولًا﴾ [النساء/ ٤٧].

٢- ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾[النساء/ ١٧٤].

---

(١) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص ٢٣٠. (المُتَرْجِمُ)

روى «مُنَخَّلٌ» الكذّاب آيةً بالصورة التالية: (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا فِي عَلِيٍّ نُورًا مُبِينًا**)!!

وأما بالنسبة إلى الأحاديث ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ ونظائرها فراجعوا كلام الشيخ «عبد الجليل القزويني» الذي أوردناه في هذا القسم. (ص ٧٦٠- ٧٦٨).

← **الحديثان ٢٨ و ٦٠** - راويها «أبو طالب» وهو شخص مشترك بين الضعيف والثقة، و «يونس بن بكَّار» مهمل. ذكر الكُلَيْنِيّ هذا الحديث مرَّةً برقم ٢٨ ثم كرَّره مرَّةً أخرى برقم ٦٠. وكما قلنا يبدو أن الكُلَيْنِيّ كان يريد أن يكثّر من عدد أحاديث هذا الباب.

← **الحديث ٢٩** - تكلَّمنا عليه في هذا القسم مع الحديث ١٦.

← **الحديث ٣٠** - ادّعى عددٌ من الكذّابين أن الإمام الصادق عليه السلام قال بشأن الآيات الأربعة الأخيرة من سورة «**الأعلى**» المكية ما يلي:

"قَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿**بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَياةَ الدُّنْيا**﴾، قَالَ: وَلَايَتَهُمْ ﴿**وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقى**﴾، قَالَ: وَلَايَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) ﴿**إِنَّ هذا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولى. صُحُفِ إِبْراهِيمَ وَمُوسى**﴾".

ونسأل ما الذي كان يعنيه -حقيقةً- أن يُذكر لأتباع حضرة إبراهيم وحضرة موسى - عَلَيْهِما السَّلام - أن الناس سيؤثرون ولاية غير عليٍّ عَلَى ولاية عليٍّ بعد رحيل خاتم النبيين؟!

← **الحديث ٣١** - يشبه الحديث الذي رواه الشيخ عبد الجليل القزويني. راجعوا الاقتباس الذي أوردناه من كلامه بشأن أمثال هذه الأحاديث (ص ٧٦٠- ٧٦٨).

← **الحديث ٣٢** - في سنده «عبد الله بن إدريس» الذي لم يوثّقه الشيخ الطوسي وهو مجهول الحال. راجعوا بشأن هذا الحديث ما ذكرناه في الصفحة ٧٥٤.

← **الحديث ٣٣** - يقول واضعه الجاهل بشأن الآية ٤٣ من سورة الأعراف: "عَنْ أَبِي‌عَبْدِاللهِ (ع) فِي قَوْلِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى هَدانا لِهذا وَما كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلا أَنْ هَدانَا اللهُ**﴾: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ دُعِيَ بِالنَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم وَبِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَبِالْأَئِمَّةِ مِنْ وُلْدِهِ (ع) فَيُنْصَبُونَ لِلنَّاسِ فَإِذَا رَأَتْهُمْ شِيعَتُهُمْ قَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللهُ يَعْنِي هَدَانَا اللهُ فِي وَلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْأَئِمَّةِ مِنْ وُلْدِهِ (ع)!".

ونقول: **أولاً**: سورة الأعراف مكية ولم يكن الأئمَّةُ موجودين في ذلك الوقت.

**ثانياً**: تقول الآية «**هٰذا**» في حين أنه لو كانت الولاية هي المقصودة لوجب أن تقول الآية «**هٰذه**»، ولو أُريد الأئِمَّةُ أنفسهم لقالت الآية «**هٰؤلاء**»! إن هذا يبيّن أن واضع الحديث كذّاب جاهل شبه أُمِّيٍّ.

← **الحديثان ٣٤ و ٥٢** - كرَّر الكُلَيْنِيُّ الحديث رقم ٣٤، مرَّةً أخرى برقم ٥٢! وكالعادة ادّعى أن المقصود من كلمة «**الوَلاية**» في الآية ٤٤ من سورة الكهف: ولاية أمير المؤمنين (ع)! هذا في حين أن سورة الكهف كانت مكية ولم يكن عليٌّ في ذلك الوقت إماماً. **ثانياً**: الآية تقول: ﴿**الْوَلَايَةُ لِـلَّهِ الْحَقِّ**﴾ [الكهف/ ٤٤]، لكن الكذّابين يقولون: الولاية لأمير المؤمنين (ع)!

← **الحديث ٣٥**- في سنده «صَالِحُ بْنُ السِّنْدِيِّ» راوي الحديث رقم ٥٦٨ من **روضة الكافي**. وقد تلاعب الراوي هنا بمعنى الآية ٣٠ من سورة الروم! وادّعاؤه بشأنها يطابق في الواقع كلام المسيحيين الذين يقولون: إن الدين معناه حب عيسى المسيح فحسب!

← **الحديث ٣٦** - يدّعي أن المراد من عبارة ﴿**الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ**﴾ في الآية ٤٧ من سورة الأنبياء: الأنبياء والأوصياء، وهذا القول مخالف للقرآن لأن القرآن أكّد أن الجميع بمن فيهم الأنبياء سوف يُسْأَلون وَيُحاسَبون (الأعراف/ ٦)، فالأنبياء - صلوات الله عليهم - ليسوا أنفسهم موازين القسط بل ستوزن أعمالهم هم أنفسهم بالموازين القسط.

← **الحديث ٣٧** - ادّعى عدّةٌ من الكذَّابين أن آية: ﴿**ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ**﴾ [يونس/ ١٥] معناها: «بدِّل عليّاً».

وسنذكر هنا الآية كي يتَّضح كذب المدَّعين:

قال تعالى: ﴿**وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ.....**) [يونس/ ١٥].

فكما تلاحظون يعود ضمير «الهاء» في كلمة «بدّله» على القرآن، ولا يعود على شخص معيّن؛ وَمِنْ ثَمَّ فلا علاقة له بحضرة عليٍّ (ع). أضف إلى ذلك، أن الجملة المذكورة من قول الكفّار الذين لم يكونوا يؤمنون بالمعاد وليست قولاً لمخالفي ولاية عليٍّ، لأن سورة يونس مكية ولم يكن

موضوع نصب عليٍّ (ع) أو عدم نصبه مطروحاً أصلاً في ذلك الوقت.

← **الحديث ٣٨** - إني لأتعجب من الشيوخ - ومن جملتهم المجلسي - الذين يدّعون العلم والفقه ورغم ذلك لا يردّون هذا الحديث ولا يلومون الكُلَيْنِيّ على تدوين مثل هذا الحديث واضح البطلان في كتابه الكافي، بل اعتبر المَجْلِسِيّ هذا القول المضحك تفسيراً وجيهاً وقوياً!!

إن كل طالب علوم شرعية يعلم أن الألفاظ مثل الصلاة والصوم والزكاة والحج التي لها معانٍ شرعية ومروية بمعناها الثانوي، لا بد أن تُحْمَل على المعنى الشرعي إلا إذا وُجِدَت قرنية أو دليل يمنع من ذلك. فكيف يمكننا أن لا نحمل الآية ٣٤ من سورة المدّثّر المكية على المعنى الشرعي؟! يُضافُ إلى ذلك أن المعنى الذي ذكره الرواة لكلمة «مُصَلِّي»، لا يوافق حتى المعنى اللغوي للكلمة بل هو مصطلح خاص بحلبة سباق الخيل فإذا استُخْدِم في مسائل لا علاقة لها بسباق الخيل لا يمكننا أن نحمل معناها على هذا الأمر. ولكن واأسفاه! يبدو أن الكُلَيْنِيّ لا يفهم هذه الأمور الواضحة! وبالمناسبة: أحد رواة هذا الحديث «الحسن القمي» اعتبره الفضل بن شاذان كذّاباً واعتبره الشيخ الطوسي غالياً.

← **الحديثان ٣٩ و ٤٠** - هما تكرار لأحاديث الباب ٨٨ التي نقدناها ومحّصناها هنالك.

← **الحديث ٤١** - يدّعي أن المراد من كلمة «واحدة» في الآية ٤٦ من سورة سبأ: ولاية عليٍّ (ع). في حين أن سورة سبأ مكيّة، وفي ذلك العهد لم يكن موضوع الولاية مطروحاً أصلاً. ولو كان مُراد الآية ولاية عليٍّ (ع) فعلاً، لكانت الآية تأتي قطعاً بألفاظ أكثر وضوحاً وأصرح بياناً.

← **الحديث ٤٢** - عددٌ من الكذّابين رووا أن كذّاباً سأل الإمام سؤالاً قرأ ضمنه آية من القرآن على نحو خاطئ، فأجاب الإمام عن سؤاله دون أن يعلّق على خطئه في قراءة الآية! في حين أنه لو تُلِيَت أمام الإمام آية بشكل مغلوط لقام الإمام قطعاً بتنبيه السائل إلى خطئه ولصحّحه له.

وعلى كل حال سنذكر فيما يلي الآيتين اللتين خلط الراوي إحداهما بالأخرى:

١ - ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا**﴾ [النساء/ ١٣٧].

٢ - ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ**

الضَّالُّونَ﴾ [آل عمران/ ٩٠].

أما لراوي فنسب إلى الإمام أنه تلى آيةً على هذا النحو: (**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدادُوا كُفْراً لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ**)!!

نعم، لقد نقل الكُلَيْنِيّ أيضاً هذا الحديث بهذه الصورة المغلوطة للآيات دون أن ينتبه إلى ما فيه من خطأ في نقل القرآن. ثم قال إن تلك الآية [التي لا وجود لها في القرآن بتلك الصورة] "نَزَلَتْ فِي فُلَانٍ وَفُلَانٍ وَفُلَانٍ آمَنُوا بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ وَكَفَرُوا حَيْثُ عُرِضَتْ عَلَيْهِمُ الْوَلَايَةُ حِينَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا عَلِيٌّ مَوْلَاهُ. ثُمَّ آمَنُوا بِالْبَيْعَةِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) ثُمَّ كَفَرُوا حَيْثُ مَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ فَلَمْ يَقِرُّوا بِالْبَيْعَةِ. ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْراً بِأَخْذِهِمْ مَنْ بَايَعَهُ بِالْبَيْعَةِ لَهُمْ. فَهَؤُلَاءِ لَمْ يَبْقَ فِيهِمْ مِنَ الْإِيمَانِ شَيْءٌ!!".

ونقول: لماذا إذاً بايع حضرة عليٍّ (ع) أفراداً لا إيمان لهم؟ ولماذا قبل الثاني منهم صهراً له؟ ولماذا أرسل ابنيه العزيزين إلى بيت الثالث [عندما حوصر من الثوار] للدفاع عنه؟!

← **الحديثان ٤٣ و ٤٤** - يقول عددٌ من الكذَّابين - وهم أنفسهم الذين رووا الحديث السابق - إن الإمام الصادق عليه السلام قال بشأن الآيتين ٢٥ و ٢٦ من سورة محمد ﷺ: "﴿**إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلى أَدْبارِهِمْ مِنْ بَعْدِ ما تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى**﴾ فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ ارْتَدُّوا عَنِ الْإِيمَانِ فِي تَرْكِ وَلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع)".

"﴿**ذلِكَ بِأَنَّهُمْ قالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا ما نَزَّلَ اللهُ**﴾ فِي عَلِيٍّ (ع) ﴿**سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ**﴾ قَالَ: دَعَوْا بَنِي أُمَيَّةَ إِلَى مِيثَاقِهِمْ أَلَّا يُصَيِّرُوا الْأَمْرَ فِينَا بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا يُعْطُونَا مِنَ الْخُمُسِ شَيْئاً وَقَالُوا إِنْ أَعْطَيْنَاهُمْ إِيَّاهُ لَمْ يَحْتَاجُوا إِلَى شَيْءٍ وَلَمْ يُبَالُوا أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِيهِمْ فَقَالُوا سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ الَّذِي دَعَوْتُمُونَا إِلَيْهِ وَهُوَ الْخُمُسُ أَلَّا نُعْطِيَهُمْ مِنْهُ شَيْئاً وَقَوْلُهُ ﴿**كَرِهُوا ما نَزَّلَ اللهُ**﴾ وَالَّذِي نَزَّلَ اللهُ مَا افْتَرَضَ عَلَى خَلْقِهِ مِنْ وَلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) وَكَانَ مَعَهُمْ أَبُو عُبَيْدَةَ وَكَانَ كَاتِبَهُمْ فَأَنْزَلَ اللهُ ﴿**أَمْ أَبْرَمُوا أَمْراً فَإِنَّا مُبْرِمُونَ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْواهُمْ ..... الْآيَةَ**﴾ [الزخرف/ ٧٩ - ٨٠]".

وأقول: لم يفهم واضع الحديث الجاهل أن سورة الزخرف مكية ونزلت قبل سورة الأنفال

وأنه لم يكن الخمس قد شُرِع في ذلك الزمن حتى يتواطأ الصحابة على عدم دفع الخمس!!

والحديث ٤٤ أيضاً باطل كالحديثين اللذَين قبله، وفي رأينا إن من يحبَّ علياً (ع) حقيقةً لا يمكنه أن يفتري مثل هذه الأباطيل.

ولا يخفى أن الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» حكم ببطلان الحديثين ٤٢ و ٤٣ من الباب الحالي وقال:

"وأعود لأكرِّرَ بأنّي لا أريد من ذلك أن أقدّس الحكّام والصحابة ولا أن أبرّئ أحداً من تلك الأحداث القاسية التي لطّخهم بها التاريخ ولم يترك منفذاً لبراءتهم منها، ولا أريد أن أقول إن الأئمَّة (ع) قد هادنوا الظلم والظالمين والمتمرّدين على أوامر الله ونواهيه، وكانوا يترحّمون على الماضين ويباركون تصرّفاتهم وأعمالهم، لا أريد شيئاً من ذلك، ولكن الذي أريده أنهم قد حاربوا الظالمين والطغاة المتجبّرين والمنحرفين عن الخط الإسلامي بسلوكهم وسيرتهم وتعاليمهم التي كانت تعكس وجه الإسلام الصحيح، وفي الوقت ذاته تفضح مخطّطات الطغاة من حكّام تلك العصور الذين تستّروا بالإسلام والدّين وحملوا قلوب الأبالسة والشياطين، أما التشفّي بالسبّ والشتم الذي يلجأ إليه الحمقى من الناس أحياناً فليس من شأنهم ولا من أخلاقهم، ولم يرضَ عليٌّ (ع) لشيعته ومحبيه أن يستعملوه مع معاوية الذي أسرَّ الشركَ وأظهر الإسلامَ، فكيف يرضاه الإمام الصادق لمن هم أطهر من معاوية وأمثاله بعشرات المرات؟!"[1].

← **الحديث ٤٥** - ربط رواته -كالعادة- سورةً مكيةً بولاية عَلِيٍّ (ع)، وبطلانه واضح تماماً! وقد تلاعب هذا الحديث بالآية ٢٧ من سورة فُصِّلَتْ.

← **الحديث ٤٦** - ربط سورة غافر المكية بمسألة «الولاية» ونقل الآية القرآنية بصورة خاطئة.

← **الحديث ٤٧** - حول هذا الحديث راجعوا الصفحة ٧٤٣ من الكتاب الحالي.

← **الأحاديث ٤٨ و٤٩ و٥٠ و٨٨** - عدَّة من الكذَّابين اعتبروا الآيتين ٨ و ٩ من سورة الذاريات، والآية ٢ من سورة يونس، والآية ١١ إلى ١٣ من سورة البلد، وهي جميعها سورٌ مكّيّةٌ، متعلّقة بمسألة «الولاية»!! وقالوا في الحديثين ٤٩ و٨٨ إن عبور العقبة معناه قبول

---

(١) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص ١٩٤-١٩٥. (المُتَرْجِمُ)

ولايتنا، وأن معنى ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ [البلد/ ١٣] أن "النَّاسَ كُلُّهُمْ عَبِيدُ النَّارِ غَيْرَ الشيعة فَإِنَّ اللهَ فَكَّ رِقَابَهُمْ مِنَ النَّارِ بِوَلَايَتِنَا أَهْلَ الْبَيْتِ!!"

**أولاً**: سورة البلد مكية وفي تلك الفترة لم تكن قضية الولاية والإمامة مطروحة أصلاً.

**ثانياً**: بعد أن سَأَلَتْ الآيةُ القرآنيةُ عن ماهية العقبة ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ﴾ [البلد/ ١٢] أجاب القرآن نفسُهُ فوراً عن ذلك فبيّن مقداراً من مصاديق عبور العقبة. فالآية ١٣ من سورة البلد هي في الواقع الجواب عن الآية التي قبلها. ولو كان قبول ولاية الأئمة من المصاديق المهمة للنجاة من النار وعبور العقبة لقدَّم القرآنُ ذكرها، قطعاً، على جميع الأمور الأخرى، في حين أنه لم يأتِ على ولاية الأئمَّة في القرآن بذكر أصلاً. (فتأمل).

← **الحديث ٥١** – اعتبر الآيةَ ١٩ من سورة الحج مرتبطةً بولاية عَلِيٍّ (ع) دون أي ملاحظة لسياق الكلام وللآيات التي جاءت قبل تلك الآية وبعدها!

← **الحديث ٥٢** – هو تكرار للحديث ٣٤ الذي تكلمنا عليه ونقدناه في هذا القسم.

← **الحديث ٥٣** – عدة من الكذابين ينسبون إلى الإمام الصادق عليه السلام قوله: "فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿صِبْغَةَ اللهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً﴾ قَالَ: صَبَغَ الْمُؤْمِنِينَ بِالْوَلَايَةِ فِي الْمِيثَاقِ!".

هذا في حين أنه: **أولاً**: هذه الآية في سورة البقرة التي نزلت قبل سورة الأنفال وقبل غزوة بدر ولم تكن مسألة الولاية والإمامة مطروحة في ذلك الوقت بأي شكل من الأشكال.

**ثانياً**: جاءت الآية ١٣٨ من سورة البقرة في وسط آيات تُخاطب أصحاب النبيّ: ﴿**قُولُوا آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا......**﴾ [البقرة/ ١٣٦-١٣٧].

كما تلاحظون ليس في الآية أي إشارة إلى مسألة الولاية، وليس هذا فحسب بل اعتبرت الآية إيمان أصحاب النبي قبل غزوة بدر سبباً في هداية الآخرين وأُسوةً لهم في الهداية. ثم أوصى تعالى في الآية ١٣٨– التي تم الاستشهاد بها وربطها بالولاية في الحديث – باتباع هذا الإيمان الذي هو صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون.

ولم يكن أصحاب النبي في ذلك الزمن يعلمون شيئاً عن الولاية والإمامة والوصاية. والقرآن كذلك ذَكَرَ الأمورَ التي يجب الإيمان بها ولم يأتِ على الولاية بأي ذكر.

← **الحديث ٥٤** - استند إلى آية التطهير. وقد تحدَّثْنا سابقاً عن الآية المذكورة (ص ٦١٣ من الكتاب الحالي) فلا نعيد الكلام هنا.

← **الحديث ٥٥** - أحد رواته «عمر بن عبد العزيز» الذي عرّفنا به سابقاً (ص ٥٨٠)، وليس لأحاديثه وضع جيد كما لاحظنا ذلك في الحديث السادس من الباب ١٠٦ من الكافي.

← **الحديث ٥٦** - نقل «زَيْدٌ الشحَّام» الذي عرَّفنا به سابقاً (ص٣٨٩ فما بعد) الآيةَ ٤٠ من سورة الدخان المكية بصورة خاطئة فقال: (إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ **كَانَ** مِيقاتُهُمْ أَجْمَعِينَ. يَوْمَ لا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئاً وَلا هُمْ يُنْصَرُونَ. إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللهُ...)[1]، ثمَّ ادَّعى أن الإمام قال: "**نَحْنُ وَاللهِ الَّذِي رَحِمَ اللهُ وَنَحْنُ وَاللهِ الَّذِي اسْتَثْنَى اللهُ، لَكِنَّا نُغْنِي عَنْهُمْ!!**"

وهذا القول مخالف للقرآن الذي بيّن لنا أنه لا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئاً يوم القيامة وأنه ما من وليٍّ ولا صديق حميم يُطَاع في ذل اليوم ولا يُغني عن وليه شيئاً. ولا شك أن الإمام لا يقول شيئاً مخالفاً للقرآن.

← **الحديث ٥٧** - رغم أن الآية تدل الانحصار إلا أن الحديث ذكر أحد مصاديقها البارزة. وفي الواقع ليس في متن الحديث ما يُعترض عليه بل ما قاله صحيح إلا أن سند الحديث ضعيف.

← **الحديث ٥٨** - عددٌ من الضعفاء نقلوا الآية ٥٩ من سورة البقرة التي ابتدأت بحرف الفاء، أي أنها معطوفةٌ على الآية التي قبلها واستمرارٌ لها، وأضافوا لها بعض الكلمات! ولكي يتضح كذبهم راجعوا الآية ٥٨ من سورة البقرة. وإني لأتعجب حقاً من شخص عاقل يروي مثل هذا الحديث! عندما أقرأ أحاديث هذا الباب ينتابني الشك في سلامة عقل **الكُلَيْنِيّ!**

← **الحديث ٥٩** - نقل الآيات من ١٦٨ حتى ١٧٠ من سورة النساء بصورة خاطئة[2].

---

(١) نص الآية الصحيح هو: ﴿ **إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ** ۝٤٠ يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ ۝٤١ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللهُ...﴾ (المُتَرْجِمُ)

(٢) من المفيد بيان كيف جاء نقل الآية في هذا الحديث: قال (إِنَّ **الَّذِينَ... ظَلَمُوا** آلَ مُحَمَّدٍ حَقَّهُمْ لَمْ يَكُنِ اللهُ

وحذف كلمات «كفروا و» من بداية الآية ١٦٨ وأضاف كلمات «ما في» إلى آخر الآية ١٧٠! ولو كان للكُلَيْنِيّ معرفة بالقرآن وَصِلَةٌ جَيِّدَةٌ به، لما ذكر هذا الحديث في «الكافي».

← **الحديثان ٦٠ و ٦١** – الحديث ٦٠ نقدناه مع الحديث ٢٨ في هذا القسم، والحديث ٦١ نقدناه مع الحديث ٢١ في هذا القسم.

← **الحديث ٦٢** – حديث ضعيف ومرسل وراويه «الحسين بن ميَّاح». راجعوا ما ذكرناه بشأنه في حاشية الصفحة ٩٦٩ من الكتاب الحالي.

← **الحديث ٦٣** – درسناه في القسم السابق من هذا الباب.

← **الحديث ٦٤** – اعتبر الآية ٢٩ من سورة الكهف والآية ٥٠ من سورة الفرقان –وهما سورتان مكيتان– مرتبطتان بولاية عَلِيٍّ. راجعوا ما ذكره الشيخ «عبد الجليل القزويني» بشأن أمثال هذه الآيات، [والذي اقتبسناه من كتابه «النقض»] في هذا الباب. (ص ٩٧٥ – ٩٧٨).

← **الأحاديث ٦٥ و٦٦ و٦٧** – درسناها في القسم السابق من هذا الباب.

← **الحديث ٦٨** – يتكلَّم عن الآية ٢٧ من سورة الملك – المكية – ومعلوم أنه لم يكن هناك في مكة أي خبر عن أمر الولاية وإمامة عَلِيٍّ بعد، ولم يكن أَحَدٌ قد غصب ولاية عَلِيٍّ بعد وسمَّى نفسَه أمير المؤمنين كي تنزل آية حول هذا الموضوع.

← **الحديثان ٦٩ و٧٠** – قول عدة من الكذابين لا أكثر.

← **الحديث ٧١** – عدة من الكذابين يقولون: إن المقصود من الكفر والفسوق والعصيان في

---

لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقاً. إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خالِدِينَ فِيها أَبَداً وَكانَ ذلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيراً. يا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فِي وَلَايَةِ عَلِيٍّ فَآمِنُوا خَيْراً لَكُمْ وَإِنْ تَكْفُرُوا بِوَلَايَةِ عَلِيٍّ فَإِنَّ لِـلَّهِ ما فِي السَّماواتِ **وَمَا فِي** الْأَرْضِ)!!!

أما الآية الصحيحة كما في القرآن فهي كالتالي: ﴿إِنَّ الَّذِينَ **كَفَرُوا وَظَلَمُوا** لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرًا ﴿١٦٩﴾ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِـلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ **وَالْأَرْضِ** وَكَانَ اللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧٠﴾﴾ [النساء/ ١٦٨ – ١٧٠]. (المُتَرْجِمُ)

الآية ٧ من سورة الحجرات هم الأول والثاني والثالث! فنسأل: لماذا إذن بايعهم عَلِيٌّ (ع) وقَبلَ أن يصبح أحدُهُم صهراً له؟

← **الحديث ٧٢** - درسناه في القسم السابق من هذا الباب.

← **الحديث ٧٣** - ضعيف ومرسل. ونقول لهؤلاء الكذابين إن كنتم صادقين في زعمكم إن النبي والأئمة كانوا يعلمون من قبل بأن الخلافة ستُغتصب، فلماذا أقسم عَلِيٌّ قائلاً: "فوَاللهِ مَا كَانَ يُلْقَى فِي رَوْعِي ولا يَخْطُرُ بِبَالِي أَنَّ الْعَرَبَ تُزْعِجُ هَذَا الأَمْرَ مِنْ بَعْدِهِ (صلى الله عليه وآله) عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ". (**نهج البلاغة**، الرسالة ٦٢). هل نقبل كلام عَلِيٍّ (ع) أم ادّعاء أفراد كذّابين مثلكم.

← **الحديثان ٧٤ و ٧٥** - درسناهما في القسم السابق في هذا الباب.

← **الحديث ٧٦** - سنده في غاية الضعف. يروي عليُّ بن إبراهيم المعتقد بتحريف القرآن عن أبيه عن «الحكم بن بهلول» المهمل عن شخص مجهول كلاماً فيه تلاعب بمعنى آيةٍ من سورة الزمر. وفيما يلي نأتي بعدة آيات من سورة الزمر ومن جملتها الآية المذكورة: ﴿**اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿٦٢﴾ لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٦٣﴾ قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ**﴾ [الزمر/ ٦٢ - ٦٦].

**أولاً**: سورة الزمر مكية، وكما قلنا مراراً وتكراراً لم تكن مسألة الولاية والإمامة مطروحة أصلاً في العهد المكي.

**ثانياً**: كما تلاحظون، يتعلق الكلام الذي جاء في الآيات بالتوحيد فقط لاسيما توحيد العبادة، وفي الآية ٦٦ تمَّ تقديم لفظ الجلالة «**الله**» التي هي في موقع المفعول به، على فعل «**أَعْبُدُ**» لإفادة معنى الحصر، كي يفهم المخَاطَب أنه لا يجوز عبادة أحد إلا الله وحده لا غير. وليس في الآية أي كلام عن أمر سوى الله.

**ثالثاً**: في الآية ٦٥ قال تعالى: لقد أوحينا إلى الذين من قبلك. فنسأل: هل نَصَّب الأنبياءُ

السابقونَ أيضاً أولادَ عمِّهم في منصب الخلافة، حتى يقول اللهُ تعالى لهم: لا تُشْركوا أحداً مع أولادِ عمِّكم في الولاية؟! هل كان هؤلاء الرواة معتقدين حقيقةً بالقرآن؟!

← **الحديث ٧٧** - تمَّ الاستناد في هذا الحديث إلى الآية ٥٥ من سورة المائدة. راجعوا بشأن هذه الآية ما جاء في كتاب «**شاهراه اتحاد**»، صفحة ١٤٥ فما بعد. كما تم الاستناد في هذا الحديث إلى الآية ٨٣ من سورة النحل. ونعيد ونكرر أنه لم يكن هناك في العهد المكي أحدٌ مُنكراً لولاية عَلِيٍّ (ع) حتى تنزل آيةٌ في هذا الشأن!! والعجيب أن واضع الحديث الجاهل لم يفهم أن سورة المائدة مدنية ونزلت بعد مدةٍ من نزول سورة النحل المكية، في حين أن هذا الحديث يقول: إن الآية ٨٣ من سورة النحل نزلت بعد الآية ٥٥ من سورة المائدة!

← **الحديث ٧٨** - درسناه في القسم السابق من هذا الباب.

← **الحديث ٧٩** - يتضمن تأويلات باردة، لذلك قال الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» عن هذا الحديث:

"ولعل هذا التأويل من أسوأ أنواع التصرف بالكلام والتلاعب بالألفاظ، والراوي له عن الأصبغ هو «**سعد الإسكاف**»[(١)]، وبينه وبين الأصبغ [بن نباتة، من أصحاب حضرة الأمير]، أكثر من تسعين عاماً[(٢)]، هذا بالإضافة إلى أنه [أي سعد] من المتَّهمين بالكذب والانحراف، وبقية الرواة لهذا الحديث كلهم من المجهولين ولم أعثر على أحد منهم في كتب الرجال"[(٣)].

وقال المَجْلِسِيّ أيضاً بشأن مفاد هذا الحديث: "والتأويل الوارد في الخبر من أغرب التأويلات، وعلى تقدير صدوره عنهم، فهو من البطون العميقة البعيدة عن ظاهر اللفظ، وعلمه

---

(١) للتعرف على حاله راجعوا ما ذكرناه عنه في الصفحة ص ٤٩٧ - ٤٩٥ من الكتاب الحالي.

(٢) طبقاً لما رواه «محمد بن إبراهيم النعماني» في كتاب «**الغيبة**» (ص ٣١٨) فقد نسبوا إلى ابن نباتة حديثاً آخر هو التالي: "عَنِ ابْنِ نُبَاتَةَ قَالَ سَمِعْتُ عَلِيّاً (ع) يَقُولُ: كَأَنِّي بِالْعَجَمِ فَسَاطِيطُهُمْ فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ الْقُرْآنَ كَمَا أُنْزِلَ. قُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَوَلَيْسَ هُوَ كَمَا أُنْزِلَ؟! فَقَالَ: لَا مُحِيَ مِنْهُ سَبْعُونَ مِنْ قُرَيْشٍ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ، وَمَا تُرِكَ أَبُو لَهَبٍ إِلَّا لِلْإِزْرَاءِ عَلَى رَسُولِ اللهِ (ص) لِأَنَّهُ عَمُّه!!!" (**بحار الأنوار**، ج ٨٩، ص ٥٩ - ٦٠).

(٣) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص ١٩٤.

عند من صدر عنه"[1].

← **الحديث ٨٠** - درسناه في القسم السابق من هذا الباب.

← **الحديث ٨١** - درسناه ونقدناه فيما سبق (ص ٢٨٨- ٢٨٣).

← **الحديث ٨٢** - يقول إن الآية ٨١ من سورة البقرة نزلت بشأن الأشخاص الذين أنكروا إمامة أمير المؤمنين عَلِيٍّ عليه السلام! هذا في حين أن سورة البقرة كانت أول السور المدنية نزولاً ونزلت قبل غزوة بدر ولم يكن هناك في تلك الفترة أيُّ خبر أو حديث عن عَلِيٍّ (ع) حتى يُنكره أحد. أضف إلى ذلك أنه لو كان المقصود من الآية إمامةَ عَلِيٍّ (ع) فلماذا لم يذكرها اللهُ صراحةً في القرآن؟ هل أخذ الله - نعوذ بالله - بالتقية؟!!!!

← **الحديث ٨٣** - درسناه في القسم السابق من هذا الباب.

← **الحديث ٨٤** - هو كلام لعدد من الكذّابين ولا يحتوي أي أمر مهم.

← **الحديث ٨٥** - عدة من الكذّابين والخادعين للعوام يقولون: إن الإمام قال بشأن الآية ١٠ من سورة فاطر: "﴿**إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ**﴾: وَلَايَتُنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، وَأَهْوَى بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ؛ فَمَنْ لَمْ يَتَوَلَّنَا لَمْ يَرْفَعِ اللهُ لَهُ عَمَلًا!!".

ولم ينتبه واضع هذا الحديث إلى أن سورة فاطر مكية وأن مسألة الولاية لم تكن مطروحةً أصلاً في ذلك العهد. ثم إن كانت ولاية الأئمة شرطاً لقبول الأعمال الصالحة فلماذا أعرض الله - الذي ذكر كَلْبَ أصحاب الكهف - عن ذكرها في كتابه ولم يُعرّف لنا الأئمّة في القرآن بشكل واضح وصريح ولم يُعلن لنا هذا الموضوع المهم بأن الإيمان بهم وبولايتهم شرطٌ لقبول أعمال العباد؟ بل ترك بيان ذلك على عاتق عدَّة من الكذابين!!

← **الحديث ٨٦** - عدة من الكذابين الغلاة قالوا: إن المقصود من قوله تعالى: ﴿**يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ**﴾ [الحديد/ ٢٨]: حضرات الحسنين والمقصود من: ﴿**وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ**﴾ [الحديد/ ٢٨]: يجعل لكم إماماً تتبعونه!

---

(١) المَجْلِسِيّ، **مرآة العقول**، ج ٥، ص ٩٨.

**أولاً**: قال المفسرون إن المقصود من «النور» نور الهداية الذي يؤدي إلى سعادة الدنيا والعقبى.

**ثانياً**: إن أفعال «**يُؤْتِكُمْ**»، «**وَيَجْعَلْ**» و «**يَغْفِرْ**» كلها جواب طلب ومجزومة، أي أن الآية تقول في الواقع: اتقوا الله وآمنوا برسوله فإن فعلتم ذلك غفر الله ذنوبكم وهداكم وآتاكم من رحمته وفضله. وهذا المعنى قابل للتحقُّق في جميع الأزمنة ولجميع المخاطَبين بالقرآن، أما لو كان المقصود من «النور» هو «الإمام» كما يقول الغلاة، فعندئذ لم تتحقق هذه الآية في زمن الغيبة إذ إننا نعيش منذ ألف سنة بلا إمام نتبعه! فلذلك سوف تُحصر الآية بزمن حضور الأئمة فقط!!

← **الحديث ٨٧** - يقول «علي بن إبراهيم» الأحمق عن «**الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُوْهَرِيِّ**» الذي عرّفنا به سابقاً (ص ٤١١) إن عدة من المجاهيل قالوا: إن آية: ﴿**وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ**﴾ [يونس/ ٥٣]: معناها أنهم يسألون النبيّ: أَحَقٌّ ما تقوله عن عَلِيٍّ؟ هذا والحال أن سورة يونس مكية وفي تلك الفترة كان عَلِيٌّ (ع) لا يزال صبياً لم يبلغ بعد أو شاباً يافعاً، ولم يكن النبيُّ ﷺ قد قال شيئاً لأهل مكة بشأن عَلِيٍّ، ولم يُناقش مسألة الولاية والإمامة معهم، كي يسأله مشركو مكة أحقٌّ ما ذكرته عن عَلِيٍّ أم لا؟ بل كانت مخالفتهم للنبيّ وجدالهم معه حول مسألة التوحيد والمعاد. ثم إن الراوي الواضع للحديث والجاهل لم يفهم أن ضمير «هو» موجود في الآية، ولم يُذكر اسم عَلِيٍّ في الآيات السابقة حتى نعتبره مرجعاً لهذا الضمير، بل مرجع الضمير كما هو واضح في الآيات السابقة هو «العذاب الإلهي»! نعوذ بالله من الجهالة.

← **الحديثان ٨٨ و ٨٩**- درسنا الحديث ٨٨ مع الحديث ٤٨ في هذا القسم، ودرسنا الحديث ٨٩ في القسم السابق من هذا الباب.

← **الحديث ٩٠** - لم يُصحِّح المَجْلِسِيّ ولا البهبودي هذا الحديث وصرّح المَجْلِسِيّ بضعفه. ولم يقبل به أيضاً الأستاذ الشيخ «معروف الحسني» وقال عن رواة هذا الحديث:

"والرواة الأربعة لهذه الرواية لا يجوز الاعتماد على مروياتهم ما لم تقترن ببعض الشواهد والقرائن، وقد تحدثنا أكثر من مرة عن سلمة بن الخطاب ونقلنا آراء المؤلفين في الرجال فيه [أي بيّنا أنه كذاب وضعيف باتفاق علماء الرجال].

وأما الحسن بن عبد الرحمن فقد ورد هذا الاسم في منهج المقال مرتين، الأولى الحسن بن عبد الرحمن الأنصاري الكوفي، والثانية الحسن بن عبد الرحمن الكوفي، ولم يتعرض لهما بقدح أو مدح. [فهو لم يُوثق]

وأما علي بن أبي حمزة [البطائني] فقد كان القائد لأبي بصير بن القاسم الراوي للحديث عن الإمام (ع) وجاء عنه أنه كان واقفيّاً كذّاباً متّهماً ملعوناً على حدِّ تعبيرهم، ولقد قال علي بن الحسن بن فضال: لقد كتبتُ عنه تفسير القرآن من أوله إلى آخره ولكني لا أستحل أن أروي عنه حديثاً واحداً.

ويدَّعي المؤلفون في الرجال أنه هو وجماعة، منهم زياد بن مروان القندي وعثمان بن عيسى الرُّؤَاسيّ كانوا من وكلاء الإمام موسى بن جعفر (ع) وكان له أموال كثيرة عندهم فوقفوا على إمامته وامتنعوا عن تسليم الأموال لخليفته الإمام الرضا (ع) والظاهر أن أبا بصير الذي روى عنه علي ابن أبي حمزة هو يحيى بن القاسم لأنه كان قائده على حد تعبير الشيخ محمد طه في الإتقان وكان متهماً في حديثه ومخلطاً كما نص على ذلك المؤلفون في الرجال"[1].

← **الحديث ٩١** - درسناه في القسم السابق من هذا الباب ودرسنا جزءاً منه في الحديث ٥ من هذا القسم أيضاً.

← **الحديث ٩٢** - سنده هو سند الحديث ٩٠ ذاته. مع فارق أن الراوي الثالث هنا هو «الحسين» بدلاً من «الحسن»، ولو اعتبرنا «الحسين» تصحيفاً للحسن فلن يكون سند هذا الحديث مختلفاً عن سند الحديث ٩٠. ولو اعتبرناه «الحسين» فعلاً فهو شخص مهمل. وقد ردّ الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» هذا الحديث أيضاً ولم يقبله[2]. وقد تحدثنا من قبل في الباب ٨٦ عن هذا الحديث.

أيها القارئ المحترم بعد قراءتك لأحاديث الباب ١٦٥ من الكافي هل يُمكنك أن تقول: إن

---

(١) **الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص ٢٥١- ٢٥٢. (ملاحظة: اختصر المؤلف كلام الشيخ معروف الحسني ولخصه تلخيصاً وزاد عليه ما بين المعقوفتين [] للتوضيح، وقد أتيت بكلام الشيخ معروف الحسني كاملاً مع توضيحات المؤلف الشيخ البرقعي، للفائدة. (المُتَرْجِمُ)).

(٢) انظر **الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص ٢٣٢- ٢٣٣.

الكُلَيْنِيّ كان يؤمن حقيقةً وواقعاً بآية: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر/ ٩]؟

**بيانٌ لذكرى شخصية**:

عندما كنت في السجن فتح أحد الشيوخ كتاباً من كتب أهل السنة أمامي وأراني حديثاً فيه يدل على التحريف، -ولا أتذكر الآن هل كان ذلك الكتاب صحيح مسلم أم صحيح البخاري أم تفسير الدر المنثور-، وقال: إن لم تكن أجيراً لأهل السنة فلماذا لا تعترض على هذا الحديث ولا تكتب رداً عليه؟ فهذا أيضاً من الأحاديث التي تدل على التحريف؟ فلماذا صببت حقدك على الكُلَيْنِيّ فقط؟

فقلتُ: **أولاً**: يعلم الله أن ليس في قلبي أي حقد على الكُلَيْنِيّ، وأنتَ شابٌّ لا تعرفني جيداً، ولكن كثيراً من الشيوخ المعروفين مثل «منتظري» و «مهدوي كني» و«أنواري» و«گلپايگاني» وغيرهم يعرفونني جيداً ويعلمون أنني كنت في شبابي متعصِّباً جدّاً للكافي وللكُلَيْنِيّ.

**ثانياً**: لقد قرأت كثيراً من كتب أهل السنة ولا أعتبرها خالية من العيوب والخرافات، لكن شعبنا لا يهتم بالصحيحين وكتب السيوطي أو سنن الترمذي وغيرها، فليس هناك خطر من جانب هذه الكتب عليه.

**ثالثاً**: ينبغي أن لا تغضب مني بل أن ينصب غضبك على الكُلَيْنِيّ الذي أتى بمثل هذه الفضائح ولم يترك لك مجالاً أو لساناً لانتقاد كتب أهل السنة. ولو لم يجمع تلك الأحاديث الفاضحة في الكافي لكنتَ تستطيعُ اليوم بسهولة أن تنتقد أهل السنة بشأن ما في كتبهم من أحاديث موهمة للتحريف.

**رابعاً**: إن كنتَ منزعجاً من عملي فأطلق سراحي من السجن وأرسلني إلى الأردن أو إلى المغرب أو إلى مصر أو باكستان. فأقسم لك أنني لن أذكر شيئاً عن الكُلَيْنِيّ والصدوق هناك لأن الناس لا تعرف كتاب «**الكافي**» ولا كتاب «**من لا يحضره الفقيه**» ولا تهتم بهما هناك، فليس في الكتابين أي خطر على عقائد الناس ثمَّةَ، وهناك سيكون من الواجب عليّ أن أُبيّن عيوب الصحاح والسنن - وليست الأحاديث الدالة على التحريف سوى أحد عيوبها فقط-. إنني خادمٌ للقرآن ولست خادماً للكُلَيْنِيّ ولا للبخاري.

## ١٦٦- بَابٌ فِيهِ نُتَفٌ وَجَوَامِعُ مِنَ الرِّوَايَةِ فِي الْوَلَايَةِ

يشتمل هذا الباب على تسعة أحاديث لم يُصحِّح المَجْلِسِيّ ولا الأستاذ البِهْبُودِيّ أياً منها. اعتبر المَجْلِسِيّ الأحاديث ١ و ٢ و ٣ و ٧ و ٨ ضعيفةً والأحاديث ٤ و ٥ و ٦ مجهولةً والحديث ٩ حسناً. متون أحاديث هذا الباب -كالباب الذي قبله - عبارة عن أمور خرافية:

← **الحديثان ١ و٩** - ينسب إلى الإمام قوله: **"إِنَّ اللهَ أَخَذَ مِيثَاقَ شِيعَتِنَا بِالْوَلَايَةِ وَهُمْ ذَرٌّ يَوْمَ أَخَذَ الْمِيثَاقَ عَلَى الذَّرِّ وَالْإِقْرَارَ لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ وَلِمُحَمَّدٍ ﷺ بِالنُّبُوَّةِ!"**.

ونقول: إن عالم الذَّرِّ الذي يتحدّث عن ذرّات لا شعور لها هي النطف التي كانت في ظهر آدم فكرةٌ وهمية وخرافة لا دليل عليها. ولو أراد الله أن يأخذ الميثاق لأخذه من كائنات ذات شعور وإحساس، لا من ذرَّاتٍ لا إدراك لها. وقد اعتبر علماء الإسلام أيضاً أن الآية ١٧٢ من سورة الأعراف تشير إلى ميثاق الفطرة الذي يتعلّق بكيفية خَلْق الإنسان ولا حاجة فيه إلى الذرة وغير الذرة. ثم الادّعاء بأن أرواح الشيعة خُلِقَت قبل ألفي عام من خلق أبدانهم ادّعاء لا يتّفق مع القرآن الكريم الذي قال وهو يتحدث عن جميع الخلق: ﴿**ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**﴾ [المؤمنون/ ١٤].

إذاً، يَتَبَيَّنُ أن إنشاء الروح - التي نسبها الله إلى نفسه لكونه هو الذي خلقها - إنما يتمّ بعد اكتمال خلق الجسم لا قبله!

ثم إن الله تعالى قال لنبيّه: ﴿**ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ**﴾ [آل عمران/ ٤٤].

فالنبيُّ الذي لم يكن زمن أمِّ حضرة عيسى (ع) كيف يمكنه أن يُخلَق قبل خلق أبدان أمّته بألفي عام؟! والحديث الأول من الباب ١٦٧ يُكرِّر الكِذْبَةَ ذاتها بحق حضرة عليٍّ (ع)!

← **الحديث ٢** - درسناه سابقاً (ص ٣١٢- ٣٠٨)، فلا نكرر الكلام بشأنه.

← **الأحاديث ٣ و٤ و٦** - ينسب عددٌ من الكذَّابين و المنحرفين إلى الإمام قوله أنه لَمْ يَبْعَثِ اللهُ نَبِيّاً قَطُّ إِلَّا بِوَلَايَتِنَا وَتَفْضِيلِنَا عَلَى مَنْ سِوَانَا!!

فنسأل: ألم يقرأ هؤلاء القرآن الذي قال: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ**﴾ [الحديد/ ٢٥]، أو قال: ﴿**وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ**﴾ [الأنعام/ ٤٨]، أي لم يبعث الله الأنبياء إلا ليبشِّروا الموحِّدين الصالحين برحمة الله وجنّاته، وينذروا المسيئين ويخوِّفوهم من عذاب الله؟

فلماذا لم يقل الله إننا أرسلنا الأنبياء للتعريف بولاية ابن عم آخرهم وبأولاده؟ ولماذا لم يطّلع أحدٌ على هذا الأمر المهمّ سوى عدة أفراد كذابين وضعفاء؟ ثم ما الفائدة في أن يعلم أتباع الأديان السابقة كأتباع نوح وإبراهيم وموسى أن علياً ولي الله؟!

إن كان الكُلَيْنِيّ يريد بهذه الأكاذيب أن يثبت محبة الأئِمَّة وتوليهم، فعليه أن يعلم أن لا منكر لهذا الأمر بين المسلمين ولا حاجة إلى كل هذه الأحاديث الموضوعة لإثبات ذلك.

← **الحديث ٥** - يقول إن دين الملائكة هو ولايتنا! فنقزل: إذا كان الأمر كذلك فيا تُرى لماذا لم يبيّن الله تعالى هذه الولاية التي هي دين الأنبياء والملائكة أجمعين في القرآن الكريم بصورة واضحة؟ وقد تكلّمنا عن هذا الحديث سابقاً (ص ٣٠٢).

← **الحديثان ٧ و ٨**- تحدّثنا فيما سبق عن الحديث ٧ (ص ١٦٦) فلا نكرر الكلام هنا. ونذكّر فقط بأنه لو كانت معرفة عليٍّ (ع) مناط الكفر والإيمان فلماذا لم يبيّنها الله تعالى في القرآن؟! **أَفَلَا تَعْقِلُونَ**؟

**١٦٧ـ بَابٌ فِي مَعْرِفَتِهِمْ أَوْلِيَاءَهُمْ وَالتَّفْوِيضِ إِلَيْهِمْ**

جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث اعتبر المَجْلِسِيّ الحديث الأول ضعيفاً والحديث الثالث مجهولاً كالحسن واعتبر الحديث الثاني موضع خلاف، أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فلم يُصحِّح أياً من أحاديث هذا الباب.

← **الحديثان ١ و٢**- في الحديث الأول يلفّق «**صَالِحُ بْنُ سَهْلٍ**» المشرك الذي يضع الأحاديث (راجعوا ص ٣٦٠) تلك الكذبة التي رأيناها في الحديث التاسع من الباب ١٦٦! في الحديث الثاني يقول «الحسين بن سعيد» الذي كان من الغلاة و«عمّار بن مروان» المهمل، إن الإمام قال: "إِنَّا لَنَعْرِفُ الرَّجُلَ إِذَا رَأَيْنَاهُ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَحَقِيقَةِ النِّفَاقِ!".

في كلا الحديثين العيوب ذاتها التي في الحديث الأول من الباب ٩١، والأمور التي قيلت في الباب المذكور تُثْبِت بطلان هذه الأحاديث. ولكننا نُذَكِّر هنا مرَّةً بعد مرَّةٍ بأن الأنبياء لا علم لهم بما في صدور الناس، لذا نجد النبيّ الأكرم ﷺ يأْذَن للذين جاؤوا يعتذرون منه عن الخروج للجهاد لأنه لم يكن يعلم أن أعذارهم كاذبة، فيعاتبه اللهُ في هذا الشأن ويقول له: ﴿**عَفَا اللهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ**﴾ [التوبة/ ٤٣].

ويقرِّر القرآنُ الكريمُ أن عالِمَ السِّرِّ والخفِيَّات هو الله وحده فقط، ويقول: ﴿**قُلْ إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللهُ**﴾ [آل عمران/ ٢٩]، فلا يعلم ذلك أحدٌ سوى الله. وعندما قال الكفار لحضرة نوح (ع): ﴿**أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ؟**﴾ [الشعراء/ ١١١] ردَّ عليهم قائلاً ﴿**وَمَا عِلْمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [الشعراء/ ١١٢]، أي أنني لست مطّلعاً على ما في صدورهم أو سرائرهم ولا على أعمالهم الخفية. وقد عاتب اللهُ رسولَهُ على تولّيه عن الأعمى الذي جاءه يطلب الهداية فقال تعالى للنبي ﷺ: ﴿**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى**﴾ [عبس/ ٣].

وهناك عشرات الآيات تثبت هذا الأمر [عدم معرفة الأنبياء بما في صدور العباد] كما في: (البقرة/ ٢٠٤، النساء/ ١٠٥، والتوبة/ ١٠١)، وراجعوا أيضاً ما ذكرناه في فصل «علم الغيب والمعجزات والكرامات في القرآن» (ص ١٣٠فما بعد من الكتاب الحالي).

← **الحديث ٣** - روى الكُلَيْنِيّ جزءاً من هذا الحديث في الحديث الرابع من الباب ٨٦ والحديث الحالي يُشابه الحديث الثالث من الباب ٧٨ والحديث الثاني من الباب ١١٠، وهو يقول إن الإمام الصادق عليه السلام استشهد بالآيتين ٧٥ و٧٦ من سورة الحجر المكية. راجعوا في هذا الشأن ما قلناه في الباب ١٨٦. وكذلك نسب الحديث إلى الإمام استدلاله بالآية ٣٩ من سورة ص. وهنا سنصرف النظر عن نقله للآية بصورة محرَّفة (راجعوا الصفحة ٧٤٤).

وقد ذكرنا بعض التوضيحات بشأن الآية المذكورة فلا نكرر الكلام فيها هنا (راجعوا صفحة ٢٥٢فما بعد من هذا الكتاب).

ولكننا نذكّر هنا أنه طبقاً لهذا الحديث فقد أجاب الإمام عن مسألة واحدة سأله إياها ثلاثة أشخاص بثلاثة أجوبة مختلفة ثم استند لتبرير صنيعه إلى الآية ٣٩ من سورة ص وقاس نفسه على

حضرة سليمان (ع) فقال: "هذا عَطاؤُنا فَامْنُنْ أَوْ **أَعْطِ** بِغَيْرِ حِسابٍ"، أي أننا نجيب كيفما شئنا كما كان سليمان يُطلِق سراح من شاء من الجن ويمسك من شاء منهم، وكان يعطي من يشاء منهم ويمسك عمّن يشاء!!

ونسأل هل أنتم تؤمنون بصحة القياس؟ خاصةً إذا كان قياساً مع الفارق؟! هل نستطيع أن نقول بما أن سليمان كان يعطي من يشاء ويمنع عمَّن يشاء ويطلق سراح من يشاء أو يمسكه فنحن أيضاً نملك الحق في أن نبيّن حكم الله كما نشاء؟

هذا في حين أن الإمام - خلافاً للرواة الكذابين - كان مطّلعاً على قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ.......**) [المائدة/ ٤٤] ﴿**هُمُ الظَّالِمُونَ....**﴾ [المائدة/ ٤٥]. ﴿**.....هُمُ الْفَاسِقُونَ**﴾ [المائدة/ ٤٧]، ولم يكن يفعل مثل ذلك الأمر، وليس هذا فحسب بل كان يجاهد -بقدر استطاعته- لكي يُتِمَّ الحجَّة على المسلمين ويبلِّغهم حكمَ الله كما هو.

حقاً إننا لنتساءل لماذا جمع الكُلَيْنِيّ أحاديث مخالفة للقرآن في كتابه؟!! ربما يقول شخص إن الكُلَيْنِيّ كان شبه أمّيّ وكان رجلاً من العوام ولم يكن لديه قوة جيدة للتمييز، فنقول: إذاً لماذا يثني العلماء الذين جاؤوا من بعده كل هذا الثناء على كتابه ويمتدحونه ويمجّدونه؟ هل كان هناك مأرب وهدف سيئ وراء ذلك؟!

### ١٦٨- أَبْوَابُ التَّارِيخ

### بَابُ مَوْلِدِ النَّبِيِّ ﷺ وَوَفَاتِهِ

اعلم أن الكُلَيْنِيّ بيّن في هذا الباب ابتداءً تاريخ ولادة رسول الله ﷺ ورحيله، دون ذكر سند ودون بيان الراوي لذلك، ولكن مطابقٌ على كل حال لما ذكره كثير من المؤرخين. واعتبر ولادة رسول الله ﷺ في ١٢ ربيع الأول مخالفاً عقيدة الشيعة الذين يرون أن النبي ﷺ وُلِد في ١٧ ربيع الأول. وقال إن وفاة رسول الله ﷺ كانت أيضاً في ١٢ ربيع الأول وهذا يُخالف قول الشيعة الذين يعتبرون أن رحيل النبي ﷺ كان في ٢٨ صفر، ويُوافق قول أهل السنة. ورغم أن علماءنا يُثنون كثيراً على الكُلَيْنِيّ ويُجلُّونه أيما إجلال ويعتبرونه من أكبر علماء الحديث، إلا أنهم في هذا المورد الخاص - رغم أنه كان أقدم من بقية العلماء - لم يقبلوا رأيه في هذا الأمر لأنهم رأوا أن

رأيه مُوافق لقول أهل السنة، بل أخذوا بالرأي المخالف الذي ذكره! ولا يخفى أن الأستاذ البهبودي ذكر مقدمة الباب ١٦٨ في كتابه «صحيح الكافي».

روى الكُلَيْنِيّ في هذا الباب أربعين حديثاً اعتبر المَجْلِسِيّ الأحاديث ١ و٤ و٩ و٢٥ و٣٤ مجهولةً واعتبر السند الأول للحديث ٢١ مجهولاً وسنده الثاني مُرْسلاً، والحديث ١٦ مُرْسلاً أيضاً، والحديث ٢٢ مرفوعاً والحديث ١٢ حسناً والأحاديث ٢٦ و٣٠ و٣١ و٣٧ حسنةً كالصحيح، والأحاديث ١٧ و٢٢ و٤٠ صحيحةً، والحديث ٢٩ صحيحاً وآخره مرسلاً، واعتبر بقية أحاديث الباب ضعيفةً. أما الأستاذ البهبودي فلم يُصَحِّح من أحاديث هذا الباب سوى الحديث ٤ فقط.

← **الحديثان ١ و٢** – الحديث الأول مَجْهُولٌ حسب قول المَجْلِسِيّ، والحديث الثاني صحيح.

← **الحديثان ٣ و٤** – يقول فيهما «مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى» الغالي: **"قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَا مُحَمَّدُ إِنِّي خَلَقْتُكَ وَعَلِيّاً نُوراً يَعْنِي رُوحاً بِلَا بَدَنٍ قَبْلَ أَنْ أَخْلُقَ سَمَاوَاتِي وَأَرْضِي وَعَرْشِي وَبَحْرِي!"**.

هذا في حين أن كل موجود يحتاج إلى إناء ولا بُدّ أن يُخلق في ظرف أو إناء، خاصةً الإنسان الذي لا يتواجد في عالَم البرزخ دون إناء بل يوجد ضمن قالب لطيف. ففي هذه الحالة لم يُخلق النبيُّ قبل خلق العالَم الذي هو مكان وجوده، بل خُلق بعد خلق العالَم (راجعوا ما ذكرناه حول الحديثين ١ و٩ من الباب ١٦٦).

ثم يقول الحديث: **"ثُمَّ جَمَعْتُ رُوحَيْكُمَا [أي محمد وعلي] فَجَعَلْتُهُمَا وَاحِدَةً"** وهذا أيضاً مُخالف للعقل لأن الاثنين لا يُمكن أن يُصبحا واحداً. ثم يقول الحديث: **"ثُمَّ قَسَمْتُهَا ثِنْتَيْنِ وَقَسَمْتُ الثِّنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ فَصَارَتْ أَرْبَعَةً!"**. وهذه التقسيمات إنما تصح للجواهر الكثيفة لكن لا معنى لها بشأن الروح التي هي وجود مجرد وليست جسماً كثيفاً مادياً، لكن لما كان واضع الحديث أمياً جاهلاً فقد لفَّق كل ما عنَّ على باله من كلام!

← **الحديث ٥** – يروي «مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» الكذاب عن «عَبْدِ اللهِ بْنِ إِدْرِيسَ» راوي الحديث ٨ من الباب ١٧٣ وهو ليس من الشيعة، ولم يُوثِّقْه الشيخ الطوسي ولا ندري عن حاله شيئاً، عن «مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ» الكذَّاب: أن الله تعالى – نعوذ بالله – **"خَلَقَ مُحَمَّداً وَعَلِيّاً وَفَاطِمَةَ ..... ثُمَّ خَلَقَ**

**جَمِيعَ الْأَشْيَاءِ فَأَشْهَدَهُمْ خَلْقَهَا وَأَجْرَى طَاعَتَهُمْ عَلَيْهَا** [أي جعل جميع الكون وما فيه من أشياء مطيعة لهم] **وَفَوَّضَ أُمُورَهَا إِلَيْهِمْ** [أي فوض أمور الكون لهم] **فَهُمْ يُحِلُّونَ مَا يَشَاءُونَ وَيُحَرِّمُونَ مَا يَشَاءُونَ!**".

لاحظوا كيف يُحقِّر هؤلاء الكذَّابون عظمة الله وكبرياءه الذي هو: ﴿**كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**﴾ [الرحمن/ ٢٩]؟! **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا!**

هل كان أولئك الرواة مسلمين؟ إن الله تعالى يقول: ﴿**وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا**﴾ [الإسراء/ ١١١]. ويقول عزَّ شأنه عمّا سوى الله: ﴿**لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ**﴾ [سبأ/ ٢٢].

وأمر مراراً نبيَّه الكريم أن يقول: ﴿**إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ**﴾ [الأنعام/ ٥٠، الأعراف/ ٢٠٣، يونس/ ١٥، الأحقاف/ ٩].

لقد اعتبر الله تعالى عقيدة التفويض من عقائد المشركين وقال مُوبِّخاً المشركين بأسلوب الاستفهام الاستنكاري: ﴿**أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللهُ**﴾ [الشورى/ ٢١]، أي أن كل شيء في الشريعة لا بُدّ أن يكون بإذن الله وإعلانه ولا أحد يُشارك الله في هذا الأمر، كما قال تعالى: ﴿**أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ**﴾ [الأعراف/ ٥٤]، أي أنه ليس لِلَّهِ شريك في الأمر، ومن جملة الأمر: التشريع والشريعة.

فلماذا يُقدِّم الكُلَيْنِيّ حديثاً مرويًّا عن مجموعة من الكذابين للمسلمين، يُثبت فيه أن لِلَّهِ تعالى شركاء في التشريع وأن الله فوَّض التشريع إليهم؟! مع أن القائل بالتفويض كافر. وقد تكلمنا فيما سبق عن هذا الأمر (ص ٢٥٩) فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ.

← **الأحاديث ٦ و٧ و٩** - عدة من الكذابين يروون حديثاً يتحدث عن عالَم الذرّ وعن خلق الأئمة قبل خلق الدنيا! وقد تكلَّمنا عن هذين الموضوعين سابقاً في الباب ١٦٦ وفي هذا الباب، فلا نُكرِّر الكلام في ذلك هنا.

← **الحديث ٨** - عدَّةُ كذَّابين من أمثال «سهل بن زياد» و «محمد بن الوليد الصيرفي»

و«يونس بن يعقوب» الغالي ينسبون إلى الإمام الصادق عليه السلام قوله: "إِنَّا أَوَّلُ أَهْلِ بَيْتٍ نَوَّهَ اللهُ بِأَسْمَائِنَا. إِنَّهُ لَمَّا خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَمَرَ مُنَادِياً فَنَادَى أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ثَلَاثاً أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ ثَلَاثاً أَشْهَدُ أَنَّ عَلِيّاً أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ حَقّاً ثَلَاثاً!".

ومن المثير للانتباه أن الشهادة بالتوحيد والنُّبُوَّة في هذا الحديث لم تُعْقَب بكلمة «حقاً» واختُصَّت الشهادة الثالثة وحدها بهذه الكلمة!!

ليس عبثاً أن يلعَنَ الشيخُ الصدوقُ المُفوِّضةَ الذين أضافوا الشهادة الثالثة إلى الأذان والإقامة ويقول عنهم: إنهم ليسوا من الشيعة بل هم **من المدلِّسين أنفسهم في جملتنا** [1]. وفي رأينا هذا الحديث من وضع أولئك الغلاة.

← **الحديث ١٠** - لا أدري هل كان الكُلَيْنِيّ في وعيه لما دوَّن هذا الحديث في كتابه أم لا؟ ولكنني أعلم أن واضع الحديث لم يفهم ما لفَّقه من كلام! يقول «جابر بن يزيد الجُعفي» - الذي عرفنا حاله فيما سبق[2] - "إِنَّ اللهَ أَوَّلَ مَا خَلَقَ خَلَقَ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله وسلم وَعِتْرَتَهُ الْهُدَاةَ الْمُهْتَدِينَ فَكَانُوا أَشْبَاحَ نُورٍ بَيْنَ يَدَيِ اللهِ، قُلْتُ: وَمَا الْأَشْبَاحُ؟ قَالَ: ظِلُّ النُّورِ!!".

ما معنى ظِلِّ النُّورِ؟! وهل للنور ظلٌّ؟! إن هذا يدل على أن نور الأشخاص الكذابين نورٌ خاصٌّ له ظلٌّ!

ويتابع الراوي حديثَه قائلاً: "أَبْدَانٌ نُورَانِيَّةٌ بِلَا أَرْوَاحٍ، وَكَانَ مُؤَيَّداً بِرُوحٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ رُوحُ الْقُدُسِ!!! ..... يَعْبُدُونَ اللهَ بِالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالسُّجُودِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّهْلِيلِ وَيُصَلُّونَ الصَّلَوَاتِ وَيَحُجُّونَ وَيَصُومُونَ!".

وليت شعري! كيف يُؤيَّدون بروح القدس الذي خُلق بعدهم؟! ثم كيف كانوا يصومون في زمن لم يُخلق فيه الليل والنهار بعد، وكيف يحجُّون والكعبة لم تُبنَ بعد؟ ولا ندري كيف عَرَفَتْ تلك الأبدان التي لا روح فيها، اللهَ تعالى فسبَّحته وهلَّلته؟!

---

(١) راجعوا الصفحة ٧٠ من الكتاب الحالي. وانظروا كتاب «**من لا يحضره الفقيه**»، ج ١، ص ٢٩٠ - ٢٩١. (المُتَرْجِمُ)

(٢) للاطلاع على حاله راجعوا الصفحات ٢٩٥ فما بعد و ص ٣٢٤ من الكتاب الحالي.

← **الحديثان ١١ و٢٠** - يرويه كذابان مشهوران أعني «سهل بن زياد» و«محمد بن سنان» فيقولان: "كَانَ فِي رَسُولِ اللهِ ﷺ ثَلَاثَةٌ لَمْ تَكُنْ فِي أَحَدٍ غَيْرِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَيْءٌ وَكَانَ لَا يَمُرُّ فِي طَرِيقٍ فَيُمَرُّ فِيهِ بَعْدَ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ إِلَّا عُرِفَ أَنَّهُ قَدْ مَرَّ فِيهِ لِطِيبِ عَرْفِهِ وَكَانَ لَا يَمُرُّ بِحَجَرٍ وَلَا بِشَجَرٍ إِلَّا سَجَدَ لَهُ". وكان "إِذَا رُئِيَ فِي اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ رُئِيَ لَهُ نُورٌ كَأَنَّهُ شِقَّةُ قَمَرٍ!".

أما القرآن الكريم فيقول: إن الناس كانوا يرون الأنبياء - ومن جملتهم الرسول الأكرمﷺ- أشخاصاً عاديين يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق (المؤمنون/ ٢٣ و٢٤، الفرقان ٧)، والأنبياء أنفسهم أيضاً كانوا يُعرِّفون أنفسهم للناس بوصفهم بشراً مثلهم لا يختلفون عنهم في شيء سوى تلقِّيهم الوحي من الله (إبراهيم/ ١١، الكهف/ ١١٠)، والحال أنه لو كان النبيُّ لا ظل له لما اعتبره الناس شخصاً عادياً. ولم يُؤثَر عن أيِّ شخص من مُعاصري النبيّ أنه أشار إلى أن النبيّ لم يكن له ظلٌّ، ولم يَذكُرْ كُتَّاب السيرة المعروفون من أمثال «ابن إسحاق» و«ابن هشام» مثل هذه الصفة للنبيّ ﷺ، مع أن القرآن الكريم اهتمَّ كثيراً بموضوع الظل (الفرقان/ ٤٥، فاطر/ ٢١، الواقعة/ ٣٠ وآيات أخرى) ولكنه لم يُشر أدنى إشارة إلى هذه المسألة العجيبة وهي عدم وجود ظلٍّ للنبيّ، أو سجود الأحجار والأشجار له. وأساساً لو كان لرسول الله ﷺ مثل هذه الصفات الخارقة لما أنكر نبوته أحد ولما استطاع المُعاندون أن يُكذِّبوه، ولما احتاج تبليغ الإسلام إلى كل ذلك الجهاد والمشقات والعذاب والمرارات.

← **الحديث١٢** - راويه «البزنطي» الذي لا يُعتمد على حديثه.

← **الحديث١٣** - تكلمنا سابقاً على هذا الحديث (ص ٢٠١- ١٩٥) فلا نُكرِّر الكلام هنا.

← **الحديثان ١٤ و١٧** - يذكران أموراً حول رسول الله ﷺ ليس فيها ما يُخالف القرآن والعقل، وذُكِرَتْ في كتب السيرة فلا إشكال فيها.

← **الحديثان ١٥ و١٦** - تحدثنا فيما سبق عن الحديث ١٥ (ص ١٢٤). يدّعي الحديث المذكور والحديث ١٦ أيضاً أن رسول الله ﷺ كان يعلم أسماء جميع أفراد أمته وأحوالهم، ويعلم الصالح والطالح منهم، ويعلم من هو من أهل النار ومن هو من أهل الجنة وأن جميع أسمائهم كانت في كفِّهِ!!

ولكن هذا الادعاء مخالف للقرآن الذي بيّن لنا أن النبيّ ﷺ لم يكن على علم ببواطن أتباعه حتى أنه قال: ﴿مَا أَدۡرِى مَا يُفۡعَلُ بِى وَلَا بِكُمۡ﴾ [الأحقاف/ ٩] (راجعوا ما ذكرناه حول الحديثين ١ و٢ من الباب ١٦٧). ومن المناسب هنا أن نُعرّف بأحد رواة الحديث ١٥ وهو «**أبو جميلة مُفَضَّل بن صالح الأسدي**»:

قال ابن الغضائري عنه: "ضَعِيْفٌ، كذّابٌ، يَضَعُ الحديثَ. حدّثنا أَحْمَدُ بنُ عَبْد الواحِد، قال: حدّثنا عليُّ بنُ مُحَمَّد بن الزُبَيْر، قال: حدّثنا عليُّ بنُ الحَسَن بن فَضّال، قال: (سمعتُ مُعاوية بن حكيم يقول:) سمعتُ أبا جميلة يقول: أنا وَضَعْتُ «رِسالةَ مُعاوية إلى مُحَمَّد ابن أبي بكر»!".

وقال النجاشيُّ عنه أيضاً: "إنه ضعيف باتفاق جميع الأصحاب". واعتبره آية الله الخوئي غير مُوثَّق.

وأحد رواة الحديث ١٦ هو «**الْحَسَنُ بْنُ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ**» الذي يروي روايات خرافية. ومن نماذج أحاديثه أنه يقول: "عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) قَالَ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدَعْ أَنْ يَقْرَأَ فِي دُبُرِ الْفَرِيضَةِ بِقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ فَإِنَّهُ مَنْ قَرَأَهَا جَمَعَ اللهُ لَهُ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَغَفَرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَمَا وَلَدَا!!"[1].

ووالد «الحسن بن سيف» أي «**سَيْفُ بْنُ عَمِيرَةَ**» رجل مطعونٌ به أيضاً[2].

← **الحديث ١٨** - عدَّةٌ من المجاهيل رووا عن عدَّةٍ من الضعفاء (!!) من أمثال «**أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ العبرتائيِّ**» عن «**أُمَيَّةَ بْنِ عَلِيٍّ الْقَيْسِيِّ**» الذي اتَّفق علماء الرجال على أنه كان كذاباً من الغلاة، عن شخص غير مستقيمٍ باسم «**دُرُسْتُ بْنُ أَبِي مَنْصُورٍ**» كان واقفيّاً[3]، وهو الذي روى في الحديث ٢٧ من هذا الباب أن أبا طالب أرضع النبيَّ من ثديه عدة أيام!!

ليت شعري! ألم يكن لدى الكُلَيْنِيّ رواة أفضل من هؤلاء يروي عنهم أحاديثه؟!

إن ادعاء هذا الحديث يُخالف القرآن الذي قال: إنه أرسل النبيّ إلى قوم ما أُنذر آباؤهم وما

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، كتاب فضل القرآن، باب فضل القرآن، ج ٢ ، ص ٦٢٢، الحديث ١١.

(٢) عرَّف المؤلِّف به وَذَكَرَ أنه لُعِنَ على لسان الأئِمَّة عليهم السلام، راجع ص ١٠٥-١٠٠ من الكتاب الحالي. (المُتَرجِمُ)

(٣) عرّفنا بحاله في الصفحة ٣٦١ من الكتاب الحالي.

كانوا يعرفون الدين الحق. ﴿لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ﴾ [يس/ ٦، والسجدة/ ٣]، ولذلك لا نستطيع القول: إن أبا طالب الذي كان يعيش في عهد الفترة من الرسل (المائدة/ ١٩) كانت لديه وصايا أنبياء السلف.

← **الحديث ١٩** - ادَّعى فيه فرد مجهول أنه بعد وفاة رسول الله ﷺ جاء شخصٌ لَا يَرَوْنَهُ وَلَكِنَّهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَهُ، فسلَّم على بيت آل محمد ومدحهم وأثنى عليهم وأخذ يُعزِّيهم ويُسلِّيهم عن مُصابهم! ويجب أن نسأل هؤلاء الرواة المجهولين: هل كان هناك بعد رسول الله ﷺ أشخاصٌ يأتون من عند الله حاملين رسائل منه للناس؟!

← **الحديث ٢١**- له سندان وطبقاً لقول المَجْلِسِيّ سنده الأول مَجْهُولٌ وسنده الثاني مُرْسَلٌ.

← **الحديث ٢٢**- نقول في نقده: لماذا لم يُشر القرآن أي إشارة إلى عبد المطلب؟! هذا، وأحد رواة هذا الحديث هو «ابن أبي عُمير» الذي روى الحديث ٢٥ من هذا الباب.

← **الحديثان ٢٣ و٢٤** - يقول: إن «عبد المطلب» كان من أول المؤمنين بـ «البداء»! ونسأل: هل كان الأنبياء السابقون يعتقدون أيضاً بالبداء؟ ثم إن النبيّ لم يكن يعلم شيئاً عن نبوته قبل أن يُبعث فكيف علم جده بهذا الأمر؟ وأصبح يعتبر حفيده من «آل الله»؟!

← **الحديث ٢٥** - حديث طريف ومثير للغاية ويُمكن من خلاله أن نُدرك ميزان عقل الكُلَيْنِيّ وفهمه. في هذا الحديث لم يكن عبد المطلب يجيد سوى اللغةَ العربيةَ وكان يتكلم مع أمير الحبشة بواسطة مترجم، وكان يسأل عن معاني كلام الأمير من مترجمه، لكنه كان يعلم لغة الفِيَلَة ولم يكن بحاجة إلى مترجم! وفي رأينا كان من الأفضل لعبد المطلب بدلاً من تعلم لغة الفيلة أن يتعلم لغة أهل الحبشة كي لا يحتاج إلى مترجم! أو يُمكننا أن نقول: من أين تعلم الفيلة الذين قدموا من الحبشة اللغة العربية وكانت لهم أسماء عربية مثل «محمود»؟!

حقاً إن وجود مثل هذا الحديث ونظائره في كتاب ديني أمر مُخجل. ولو سأل شخص: من أين عرف عبد المطلب اسم الفيل؟ أو سأل: لماذا سأل عبد المطلب الفيل؟ وهل كان الفيل مكلفاً؟ فإنهم سيقولون له: كانت تلك معجزة لعبد المطلب؟! فإن قلت لهم: وهل لغير الأنبياء من عامة الناس معجزات أيضاً؟ (إذا كان لسائر الناس معجزات فإن ذلك سيعني أن المعجزة لا

تُثبت نبوَّة صاحبها)، قالوا لك: ليس هذا شأنك! أنت وهابيٌّ وعميل، إن عقلك لا يُمكن أن يستوعب هذه الأمور!! وهكذا يُكمِّمون أفواه الناس بتهمة الوهابية.

← **الحديث ٢٦**- يقول: "كَانَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ يُفْرَشُ لَهُ بِفِنَاءِ الْكَعْبَةِ لَا يُفْرَشُ لِأَحَدٍ غَيْرِهِ وَكَانَ لَهُ وُلْدٌ يَقُومُونَ عَلَى رَأْسِهِ فَيَمْنَعُونَ مَنْ دَنَا مِنْهُ، فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ طِفْلٌ يَدْرِجُ حَتَّى جَلَسَ عَلَى فَخِذَيْهِ فَأَهْوَى بَعْضُهُمْ إِلَيْهِ لِيُنَحِّيَهُ عَنْهُ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ دَعِ ابْنِي فَإِنَّ الْمَلَكَ قَدْ أَتَاهُ"

**أولاً**: قبل أن يبلغ النبي الأربعين من عمره ويُبْعَثَ بالرسالة لم تكن الملائكة تنزل عليه. **ثانياً**: لنفرض أن الملائكة نزلت عليه فكيف كان عبد المطلب يفهم أن الملائكة تأتي إلى النبي أو لا تأتي إليه؟ هل كان يسمع صوت الملائكة أيضاً؟! هل نسي الكُلَيْنِيّ أنه قال في الباب ٦١ إن الأئِمَّة «مُحَدَّثون»؟!!

← **الحديث ٢٧**- تكلمنا سابقاً على هذا الحديث (صفحة ١٦٢) فلا نكرر ذلك.

← **الحديث ٢٨**- افترى فيه «هشام بن سالم» - راوي أن القرآن كان ١٧ ألف آية!! - على أصحاب الكهف بأنهم كانوا يكتمون إيمانهم ويظهرون الشرك. ولم يفهم هذا الراوي الجاهل أنهم رغم كتمانهم إيمانهم إلا أنهم لم يظهروا الشرك لأنهم لو أظهروا الشرك لما احتاجوا إلى اللجوء إلى الكهف والاختباء فيه، بل علة لجوئهم إلى الكهف لم تكن سوى عدم رغبتهم في إظهار الشرك.

← **الحديث ٢٩**- يتكلم عن الخلاف بين الشيعة والسنة بشأن إيمان أبي طالب. وجاء في هذا الحديث أن أبا طالب كان مؤمناً.

← **الحديثان ٣٠ و٣١**- يتكلم عن حماية أبي طالب للنبي، والحديث ٣١ يتحدث عن هجرة النبي ﷺ.

← **الحديثان ٣٢ و٣٣** - الأول مرفوع والثاني ضعيف. كلا الحديثين يقولان إن الإمام الصادق عليه السلام قال: "أَسْلَمَ أَبُو طَالِبٍ بِحِسَابِ الْجُمَّلِ وَعَقَدَ بِيَدِهِ ثَلَاثاً وَسِتِّينَ"!! من الواضح أن واضع هذا الحديث لم يفهم ما لفّقه من كلام بل أراد فقط أن يرهب مخاطَبيه بكلمات عجيبة

وغريبة، كي لا يجرُأَ أحدٌ على الاعتراض على كلامه. وقال المَجْلِسِيّ عن هذا الحديث إنه من معضلات الأخبار التي احتار العلماء في حلها!! ثم أخذ بتلفيق وجوه لا فائدة منها سوى إضاعة الوقت. إن الشريعة لا تقوم على الألغاز بل على هداية الناس. ولو أنّ طلاب الشريعة لدينا اهتمّوا بتعلّم القرآن أكثر ولم يضيّعوا أوقاتهم بمثل هذه الأحاديث والروايات لكان وضع المسلمين اليوم أفضل بكثير مما هو عليه.

← **الحديث ٣٧**- يقول «ابن أبي عُمَيْر»: "أَتَى الْعَبَّاسُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (ع) فَقَالَ: يَا عَلِيُّ إِنَّ النَّاسَ قَدِ اجْتَمَعُوا أَنْ يَدْفِنُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي بَقِيعِ الْمُصَلَّى وَأَنْ يَؤُمَّهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ ..... الخ".

لم يعلم هذا الراوي الكذّاب أن الشيعة والسنّة متّفقون على أن حضرة علي (ع) شارك في غسل الرسول الأكرم ﷺ وكفنه، وفي ذلك الزمن كان بيت النبي ﷺ مغلقاً أمام الناس ولم يتدخّل أحد في أمر تعيين مدفن النبي ﷺ، بل عمل الذين كانوا حاضرين في بيت النبي ﷺ حينئذ بحديث «ما قُبِض نبيٌّ إلا دُفِن حيث يُقْبَض».

← **الحديث ٤٠**- لا عجب أن يقبل شخص مروِّجٌ للخرافات وحارسٌ للبدع كالمَجْلِسِيّ مثل هذا الحديث، لكن العجيب قبول الأستاذ البِهْبُودِيّ لهذا الحديث رغم أن الرواة بين الكُلَيْنِيّ و«ابن محبوب» غير مذكورين في سنده!

ومتن الحديث معلول أيضاً لأنه يقول إن الرسول الأكرم ﷺ «مُدَبِّر الأمر». هذا في حين أن الله تعالى قال: ﴿**بَلْ لِـلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا**﴾ [الرعد/ ٣١]، وقال: ﴿**أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الأعراف/ ٥٤]، وقال: ﴿**يُدَبِّرُ الْأَمْرَ**﴾ [يونس/ ٣، الرعد/ ١٣، السجدة/ ٥]، أي أن الله هو الذي يدبّر الأمور، وبيّن أنه حتى المشركين كانوا يقرّون بأن الله هو مدبّر الأمور: ﴿**قُل ....... وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللهُ...**﴾ [يونس/ ٣١].

ويجب أن ننتبه، بالطبع، إلى أنه لو اعتُبِرَت الملائكة مدبِّرةً للأمر (النازعات/ ٥) فإن هذا سببه أن الملائكة لا يتنزَّلون إلا بأمر الله وإذنه ولا يقومون بأي عمل من عند أنفسهم (مريم/ ٦٤، والتحريم/ ٦)، فهم مطيعون تماماً وبشكل كامل لأمر الله في تدبير الأمور مثل قبض أرواح العباد وغير ذلك.

**ثانياً**: القرآن ذاته وصف بعض الملائكة بأنهم ﴿**الْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا**﴾ [النازعات/ ٥]، ولكنه لم يقل مثل هذا الأمر عن النبي ﷺ إطلاقاً فلا يمكننا أن نعتبر النبي «مُدَبِّر الأمور» دون دليل شرعي قويم!

فكما أنّ قيام بعض الملائكة بقبض أرواح العباد لا يتيح لنا القول بأن النبي أيضاً كان يقبض أرواح العباد! كذلك تدبير الملائكة لبعض الأمور بأمر الله وإذنه لا يتيح القول بأن النبي أيضا كان يدبِّر الأمور.

### ١٦٩ـ بَابُ النَّهْيِ عَنِ الإِشْرَافِ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

جاء في هذا الباب حديث واحد فقط. راويه «أحمد البرقي» و «جعفر بن المثنى الخطيب». وقد اعتبر علماء الرجال - طبقاً لما ذكره الممقاني - هذا الفرد الأخير واقفياً وغير موثوق. كلا المَجْلِسِيّ والبِهْبُودِيّ لم يُصحِّحا هذا الحديث، واعتبره المجلسي مجهولاً وقال: يبدو أنه تم إسقاط اسم أو أسماء بعض الراوة من سنده، لأن «جَعْفَرَ بْنَ الْمُثَنَّى» كان من أصحاب الإمام الرضا (ع)، ولم يدرك زمن الإمام الصادق (ع).

يقول «جَعْفَرُ بْنُ الْمُثَنَّى»: "كُنْتُ بِالْمَدِينَةِ وَسَقْفُ الْمَسْجِدِ الَّذِي يُشْرِفُ عَلَى الْقَبْرِ [أي قبر رسول الله ﷺ] قَدْ سَقَطَ وَالْفَعَلَةُ يَصْعَدُونَ وَيَنْزِلُونَ وَنَحْنُ جَمَاعَةٌ. فَقُلْتُ لِأَصْحَابِنَا: مَنْ مِنْكُمْ لَهُ مَوْعِدٌ يَدْخُلُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) اللَّيْلَةَ؟ فَقَالَ مِهْرَانُ بْنُ أَبِي نَصْرٍ: أَنَا، وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمَّارٍ الصَّيْرَفِيُّ: أَنَا. فَقُلْنَا لَهُمَا: سَلَاهُ لَنَا عَنِ الصُّعُودِ لِنُشْرِفَ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ. فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ لَقِينَاهُمَا فَاجْتَمَعْنَا جَمِيعاً فَقَالَ إِسْمَاعِيلُ: قَدْ سَأَلْنَاهُ لَكُمْ عَمَّا ذَكَرْتُمْ، فَقَالَ: مَا أُحِبُّ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَعْلُوَ فَوْقَهُ وَلَا آمَنُهُ أَنْ يَرَى شَيْئاً يَذْهَبُ مِنْهُ بَصَرُهُ أَوْ يَرَاهُ قَائِماً يُصَلِّي أَوْ يَرَاهُ مَعَ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ ﷺ!!".

ونسأل: هل هذه هي معارف التشيّع؟! هل هذا نموذج لِـ "الآثار الصحيحة عن الصادقين" التي وعد الكُلَيْنِيّ في مقدمة كتابه بتقديمها لنا؟! أن نقول إن رسول الله ﷺ بعد مرور أكثر من مئة عام على وفاته لا يزال داخل قبره ولم يرحل عن دار الفناء؟! وأن نعتبر الآيات التي قالت: ﴿**لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ**﴾ [الأنعام/ ١٢٧]، أو التي تشير إلى انتقال النفوس بعد الموت إلى عالم البرزخ وعدم اطّلاعها على ما في الدنيا (البقرة/ ٢٥٩، والمائدة/ ١٠٩ و ١١٧)، كلها - نعوذ

بالله – كذب – وأنّه من الممكن بعد أكثر من قرن من رحيل رسول الله ﷺ وزوجاته عن الدنيا أن يختلي ﷺ بزوجاته داخل القبر!

نعم! هذا هو مقدار فهم الرواة الذين اعتبر علماؤنا أحاديثَهم حجةً علينا وهذا هو مبلغهم من العلم!! لقد أصبحت أحاديث الأميين الجهلاء أو المنحرفين الذين لا دين لهم دليلنا في فهم الدين!! يقول شيوخنا إن القرآن «ظني الدلالة» وعلينا أن نستعين على فهمه بالروايات والأحاديث، وأفضل كتب الحديث هو كتاب «الكافي» للكُلَيْنِيّ! والواقع أننا لو عملنا بتوصيتهم لازددنا انغماساً في الجهل والانحطاط يوماً بعد يوم!

**أولاً**: لو كان الإشراف على قبر النبي ﷺ سبباً للعمى فلماذا لم ينهَ النبي أمته عن هذا العمل، ولماذا لم تعمَ أبصار الذين وسّدوا جثمانه الطاهر في التراب وأشرفوا على قبره حينذاك؟!

جاء في «مُوَطَّأ مالك» أن النبي ﷺ قال في آخر أيام عمره المبارك: **"قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ"**، وقال: «**لا تتخذوا قبري وثناً يُعْبَد**». فلماذا لم يَقُل النبيُّ شيئاً حول موضوع الإشراف على قبره؟!

**ثانياً**: كيف يمكن للناس أن يروا النبي أو زوجاته من وراء الحجارة والأتربة؟!

**ثالثاً**: ما المقصود من الرؤية؟ إن كان المقصود رؤية روح النبي ﷺ، أفلا يعلمون أن الروح غير قابلة لرؤيتها؟

**رابعاً**: لم يُفَرِّق الراوي الجاهل بين الصلاة وبين اختلاء النبي ببعض أزواجه ولم يفهم أن رؤية النبي في حال الصلاة لا إشكال فيها بل يمكن عدها من معجزاته ﷺ وسبباً لتقوية الإيمان وتشجيعاً للناس على إقام الصلاة.

**خامساً**: لنفرض أنه كان للنبيّ الأكرم ﷺ بعد وفاته –طبقاً لقول الغلاة– أحوال عجيبة وغريبة، فكيف يمكن لزوجات النبي اللواتي كن نساء كسائر البشر دُفِنَّ في مناطق مختلفة أن يأتين بعد مئة سنة من رحيلهن إلى مرقد النبي كي يختلي الرسول الأكرم ﷺ بهن؟!

أيها القارئ المحترم إن نقل الكُلَيْنِيّ لأمثال هذه الروايات يبين مقدار عقله وفهمه! وهذا الكُلَيْنِيّ هو ذاته الذي نجد كل هذا الثناء والمديح له في الكتب المختلفة وفي المجالس الدينية!!

## ١٧٠ـ بَابُ مَوْلِدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ

أورد الكُلَيْنِيّ في هذا الباب ١١ حديثاً لم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ إلا الحديث الخامس منها فقط واعتبر العشرة الباقية غير صحيحة. وصحح المَجْلِسِيّ الحديثين ٥ و٨ منها واعتبر الحديث ١١ مُرْسَلاً بمنزلة المُوَثَّق أو كالصحيح، واعتبر بقية أحاديث الباب إما ضعيفة أو مجهولة أو مرفوعة. ولا يخفى أن الحديث العاشر في هذا الباب الذي اعتبره المجلسي حسناً يتعلق بالباب التالي.

يقول الكُلَيْنِيّ في هذا الباب: وُلِدَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع) بَعْدَ عَامِ الْفِيلِ بِثَلَاثِينَ سَنَةً ........ وَأُمُّهُ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَسَدِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ.

فأقول: إن هذا القول يرد جميع الأحاديث التي تقول إن علياً أو نوره كان موجوداً قبل خلق العالم وقبل آدم!

قال الله تعالى في سورة الإنسان -التي ادَّعوا أنها نزلت في عليٍّ (ع)-: ﴿**هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ۝ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ**﴾ [الإنسان/ ١- ٢]، أي أن البشر -ومن جملتهم رسول الله ﷺ وعليٌّ (ع)- خلقوا من النطفة التي اختلطت فيها نطفة الرجل والمرأة ولم يخلقوا من نور ولا من شيء آخر ولا قبل أن يخلق آباؤهم وأمهاتهم.

← **الحديثان ١ و٣** - عدد من المجهولين قالوا إن أبا طالب يعلم الغيب وأنه كان يتنبأ بالمغيبات قبل بعثة النبي، إلى درجة أنه كان يعرف وصي النبي ووزيره بحيث أنه لما جاءت فاطمة بنت أسد لتبشره بولادة النبي قال لها: "اصْبِرِي سَبْتاً أُبَشِّرْكِ بِمِثْلِهِ إِلَّا النُّبُوَّةَ وَقَالَ السَّبْتُ ثَلَاثُونَ سَنَةً"!

← **الحديث ٢**- ادعى فيه عدد من الكذابين من أمثال «السيَّاري» و«محمد بن جمهور» -وقد تعرفنا عليهما سابقاً[(١)]- أن النبي ﷺ قال مخاطباً فاطمة بن أسد أم عليٍّ: "..... إِنَّ النَّاسَ يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عُرَاةً كَمَا وُلِدُوا وأَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَبْعَثَكِ كَاسِيَةً، وَسَمِعَتْهُ يَذْكُرُ ضَغْطَةَ الْقَبْرِ فَقَالَتْ وا ضَعفاهُ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَإِنِّي أَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَكْفِيَكِ ذَلِكِ!.....".

---

(١) عرَّفنا السيَّاري في الصفحة ١٤٩، وبابن جمهور في الصفحة ٣١٦-٣١٣ من الكتاب الحالي.

إن السؤال الذي يطرح نفسه: **أولاً**: هل كانت إمامة عليٍّ في زمن حياة رسول الله ﷺ وقبل واقعة غدير خم جزءاً من أصول الدين أيضاً حتى سُئلت أمه عن ذلك!

**ثانياً**: إن كانت من أصول الدين فلماذا لم تُذكَر لأمه بوضوح كي لا تقع في مشكلة أثناء السؤال ولا تحتاج إلى أن يوصل النبي لها الجواب الصحيح!

**ثالثاً**: هل نسي الكُلَيْنِيّ عندما دوَّن هذا الحديث أنه روى قبله حديثاً آخر قال فيه إن أبا طالب قال لزوجته "اصْبِرِي سَبْتاً أُبَشِّرْكِ بِمِثْلِهِ إِلَّا النُّبُوَّةَ وَقَالَ السَّبْتُ ثَلَاثُونَ سَنَةً"؟!

**رابعاً**: لماذا لم يبين القرآن الكريم إمامة عليٍّ الإلهية بشكل واضح كي يعلم بها جميع الناس! وعلى كل حال لا يمكن لحديث يرويه عدد من الكذابين أن يكون أفضل من هذا.

← **الحديث ٤** - يروي فيه «محمد البرقي» مروج الخرافات كابنه، عَنْ «أَحْمَدَ بْنِ زَيْدٍ النَّيْسَابُورِيِّ» المهمل قَالَ حَدَّثَنِي «عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَاشِمِيُّ» المهمل أيضاً، عَنْ «عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَرَ» المهمل كذلك عَنْ «أَسِيدِ بْنِ صَفْوَانَ» المهمل أيضاً، أي أن الحديث في الواقع رواه شخص خرافي قليل العقل عن مجهول عن مجهول عن مجهول عن مجهول أنه بعد شهادة حضرة أمير المؤمنين علي عليه السلام جَاءَ رَجُلٌ بَاكِياً وبعد أن أثنى على عليٍّ ومدحه وبين مناقبه بحثوا عنه فلم يجدوه أي غاب!!

ونسأل الكُلَيْنِيّ هل يمكن لهذا السند أن يكون سنداً لحديث؟ وهل هذا الحديث حديثٌ؟!

← **الأحاديث ٥ و٦ و١١** - تفيد أن قبر أمير المؤمنين علي عليه السلام لم يكن معلوماً حتى زمن الإمام الصادق عليه السلام، ولم يكن عليه أي بناء أو علامة. إذاً فالأحاديث التي تقول إذا ذهبتَ إلى مرقد عَلِيٍّ ورأيتَ قُبَّتَه فقل كذا وكذا فإذا وصلت إلى الصحن (فناء المسجد) فقل كذا وكذا وإذا وصلت إلى الضريح فأقرأ الدعاء الفلاني، كلها أحاديث موضوعة وأكاذيب فاقعة وضعها وضَّاعو الحديث. إن القباب والأضرحة التي شيدت على قبور الأئمة إنما شيدها السلاطينُ الجائرون الفسقة بعد زمن طويل من رحيل الأئمة أما في زمن الأئِمَّة فلم يكن هناك على مراقد أي إمام قباب ولا أضرحة بما في ذلك قبر الإمام عليٍّ (ع). راجعوا في هذا الموضوع كتاب «**زيارت و زيارتنامه**» [زيارة المزارات وأدعية الزيارات] للمرحوم الأستاذ قلمداران، لاسيما الصفحة ١٠٤ فما بعد.

← **الحديث ٧**- درسنا هذا الحديث من قبل (ص ٤٤٧- ٤٤٥) فلا داعي لتكرار الكلام عليه هنا.

← **الحديث ٨**- من مرويات كذَّاب يُدعى «سهل بن زياد».

← **الحديث ٩**- متنه أفضل دليل على كذبه. ولكن واأسفاه على الكُلَيْنِيّ الذي يعجز عن إدراك هذه الأمور الواضحة ويقبل كلَّ قصة ويُدوِّنها في كتابه!

### ١٧١- بَابُ مَوْلِدِ الزَّهْرَاءِ فَاطِمَةَ (ع)

جاءت في هذا الباب عشرة أحاديث، اعتبر المَجْلِسِيّ الحديثين ١ و٢ صحيحين والحديثين ٣ و٦ مجهولين وبقية الأحاديث ضعيفةً. أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فلم يُصَحِّح أيًّا من أحاديث هذا الباب ولم يقبل أيًّا منها. وكما قلنا سابقاً فإن الحديث العاشر في الباب السابق يتعلق في الواقع في الباب الحالي.

← **الحديث ١٠ من الباب ١٧٠** - يتعلق بولادة حضرة الزهراء - عليها السلام - ووفاتها، وينقل في ذلك أقوالاً مختلفةً، منها هذا الحديث.

← **الحديث ١**- هو جزء من الحديث ٥ من الباب ٩٨ الذي كرَّره الكُلَيْنِيّ هنا، فيُمكن مراجعة التعليق عليه في الباب المذكور.

← **الحديثان ٢ و٦** - الحديث ٢ درسناه سابقاً في (الصفحة ٤٣١)، ونضيف هنا أيضاً: إن عدم الحيض دلالة على مرضٍ جسميٍّ وعدم سلامة الأعضاء، ولا يمكن اعتباره فضيلةً لصاحبه. يُضاف إلى ذلك أننا نسأل: من أين عرفتم أن سائر بنات النبيّ لم يكنَّ يحضن؟ ثم إن هذا الحديث يتعارض مع الحديث الثاني من الباب ١٧٣ الذي يقول: إن حمل حضرة الزهراء للإمام الحسين تمَّ بعد طهر واحد من وضعها للإمام الحسن، فمن هذا يتبيَّن أن حضرة الزهراء كانت تمرُّ بحالة طهر وغير طهر.

أما بالنسبة إلى شهادة الزهراء التي تستند إلى أحاديث موضوعة فنذكر بأن عَلِيّاً (ع) قَبِلَ بتزويج ابنته من عُمَر ولا يُمكن لحيدرة الكرَّار (ع) قطعاً أن يقبل بأن يُصاهره قاتل أمّ أولاده.

← **الحديث ٣**- يُشير إلى موضوع فدك. وقد تحدثنا في هذا الكتاب بشكل مختصر عن مسألة

فدك وذكرنا بعض التوضيحات بشأنها (راجعوا ص ١٨٢- ١٨٠). وكما ذكر المَجْلِسِيّ: يقول السيد مرتضى علم الهدى في كتابه «الشافي في الإمامة»: **"دُفِنَتْ [فاطمة] لَيْلاً وَلَمْ يَحْضَرْهَا إلا العَبَّاسُ وَعَلِيٌّ عليه السلام وَالمِقْدَادُ وَالزُّبَيْرُ"**[١] . ويدل حضور العباس والزبير في مراسم دفنها أن القصد من دفنها ليلاً لم يكن ما يقوله الشيعة لأن العباس والزبير ما كانا يعتقدان أن عليّاً وفاطمة معصومان، وبالطبع فإن حضورهما سيمنع من أن يتحقق الأمر الذي يُعجب الشيعة لأنهما كانا يستطيعان أن يُـخْبِرَا أبا بكر وعمر بمكان دفنها.

← **الحديث ٤**- ضعيف ولا يتضمن أي أمر ذي بال.

← **الحديث ٥**- يدَّعي أن حضرة الزهراء - عليها السلام - **"... أَخَذَتْ بِتَلَابِيبِ عُمَرَ فَجَذَبَتْهُ إِلَيْهَا ثُمَّ قَالَتْ: أَمَا وَاللهِ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ لَوْلَا أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ يُصِيبَ الْبَلَاءُ مَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ لَعَلِمْتَ أَنِّي سَأُقْسِمُ عَلَى اللهِ ثُمَّ أَجِدُهُ سَرِيعَ الْإِجَابَة "**.

ونسأل: هل يُمكن لحضرة الزهراء التي كانت تقول: من الأفضل للمرأة أن لا ترى أي رجل (غير محرم) وأن لا يراها أي رجل، أن تقوم بمثل هذا العمل؟! ثم إنه رغم أن حضرة فاطمة (ع) كانت تعلم، ولكن واضع الحديث لم يكن يعلم قطعاً،بما قاله القرآن مراراً بأنه إذا حلَّ البلاء والعذاب بقومٍ فإن الله يُنقذ الذين لا ذنب لهم ويُنجِّيهم (هود/ ٥٨، ٦٦، ٩٤، وفُصِّلت/ ١٨، والأنبياء/ ٧٦، والشعراء/ ١٧، والصافَّات/ ٧٦ و١٣٤ وآيات عديدة أخرى). فوجود أفراد لا ذنب لهم لا يمنع من نزول العذاب على قوم. وإني لأتساءل: هل كان واضع هذا الحديث محبَّاً فعلاً لحضرة الزهراء (ع)؟! بالطبع إن «عبد الله بن محمد الجُعفي» ضعيف حسب قول النجاشي. كما أن «**صالح بن عُقْبَة**»[٢] له يد طولى في إشعال نار الفرقة المذهبية بين المسلمين. وكان أحد أعماله نشر وترويج أكاذيب «**عَمْرو بن شِمْر**»[٣] . كما سنلاحظ ذلك في الحديث السابع من هذا الباب.

---

(١) السيد المرتضى علم الهدى، **الشافي في الإمامة**، حققه وعلق عليه السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، ج ٤، ص ١١٤. (المُتَرْجِمُ)

(٢) للتعرُّف على حاله راجعوا الصفحة ٣١٠ فما بعد من الكتاب الحالي.

(٣) للتعرُّف على حاله راجعوا الصفحة ٦٣٨ و ٧٢٢ من الكتاب الحالي. (المُتَرْجِمُ)

➜ **الحديث ٧**- نسأل: ألم تكن فاطمة - التي تقولون إن المَلَك كان ينزل عليها وأنها كانت معصومة - تعلم أنه لا يجوز أن تُعطي من طعام تلك الصحفة لشخص غير معصوم؟!

➜ **الحديث ٨**- نسأل واضع هذا الحديث: لأجل من كُتبت تلك الجملتان على جناح الملائكة قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ اللهُ آدَمَ بِاثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ أَلْفَ عَامٍ، ومن الذي سيقرؤهما في ذلك الوقت؟!

➜ **الحديث ٩**- راويه «البزنطي» من الضعفاء. وراويه الثاني الكذاب المشهور «سهل بن زياد».

إن معظم روايات هذا الباب -كما لاحظتم- أكاذيب وأخبار حمقاء خارجة عن المنطق. ولذلك قال الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» بعد ذكره نماذج من الروايات المتعلّقة بحضرة فاطمة (ع):

"إن من الجائز الغريب أن تكون هذه الرواية من صنع الغلاة وقد نسبت إلى سدير الصيرفي زوراً وبهتاناً، لأن النبيَّ والأئمَّة الهداة ما كانوا في يوم من الأيام ليحدِّثوا الناس بما لا تدركه عقولهم ولا تحيط به حتى أوهامهم، وبعد أن أحسُّوا بذلك السيل الجارف من المروِيَّات المكذوبة عليهم أمروا شيعتهم وأتباعهم بأن لا يأخذوا بالرواية إلا بعد عرضها على كتاب الله وعدم مخالفتها لنصوصه وظواهره، ومن غير الجائز عليهم أن يُحدِّثوا بمثل هذه الغيبيَّات حتى ولو كانت صحيحةً في الواقع، ثم يعلنوا على الملأ أنَّ كلَّ روايةٍ تخالف كتابَ اللهِ فهي مكذوبةٌ علينا"[1].

## ١٧٢ـ بَابُ مَوْلِدِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمَا

أورد الكُلَيْنِيّ في كتابه أبواب مواليد الأئمَّة بهدف بيان تاريخ ولادتهم ووفاتهم، ولكنه خلال ذلك نقل أقوال بعض الرواة الغلاة في مدح الأئمَّة. ورغم حب الناس لدينا للمديح والثناء والتمجيد وتعودهم عليها إلا أن هذه المدائح أدت إلى انشغال الناس بها، وبرواية الكرامات والمعجزات المنسوبة إلى أئمة الدين وغفلوا عن أصل الدين والقرآن وتعاليم الإسلام! لو كانت تلك المدائح وذلك الإجلال والإطراء ضمن الحدود المعقولة والجائزة شرعاً ومطابقة لروح تعاليم الإسلام والقرآن لما كان في ذلك أي إشكال، ولكن معظم تلك المدائح لا يتفق مع قواعد

(١) **الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص ٢١٦- ٢١٧.

الدين، وسبب لابتلاء المسلمين بالغلو. لقد قام الرواة الكذابون بعملٍ جعل شعبنا يتصور للأئمة أوصافاً فوق بشرية في حين أن أنبياء الله ومن جملتهم الرسول الأكرم ﷺ كان يقول مراراً: ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [الكهف/ ١١٠] ويقول: ﴿هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء/ ٩٣].

لقد نسب الرواة الكذابون معجزات كثيرة للأئمة لم يُروَ عشرها لرسول الله ﷺ ولم يطلع على تلك المعجزات أحد سوى مجموعة من الأفراد الكذابين والغلاة والضعفاء في الرواية. (فتأمَّل).

يوجد بين شعبنا اليوم آلاف المداحين وقراء المراثي ممن لا يُتْقِنُ أحدهم عشرَ آيات من القرآن، ولكنه يحفظ مئات القصائد الخيالية في مدح الأئمة ومئات الأحاديث والروايات المناقضة لروح القرآن في تمجيد الأئِمَّة والارتفاع بشأنهم، وأصبح الدين بالنسبة إليهم وسيلة كسب وارتِزَاق! وللأسف ازداد بعد الثورة ازدهار أولئك المداحين والوعاظ يوماً بعد يوم والحكومة تؤيد وتُشجع مثل هذه الأعمال والمجالس ولكنها تمنعني من إقامة جلسة تفسير القرآن في منزلي!

نعم، يشتمل هذا الباب على ستة أحاديث لم يُصَحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ سوى الحديث الثالث منها فقط. أم المَجْلِسِيّ فاعتبر الحديث ١ مَجْهُولاً والحديث ٢ مختلفاً فيه إلا أنه اعتبره في نظره صحيحاً، واعتبر الحديث ٣ حسناً والحديثين ٤ و٥ صحيحين، والحديث ٦ ضعيفاً.

في مقدمة هذا الباب ذكر الكُلَيْنِيّ زمن ولادة حضرة الحسن المجتبى (ع) وتاريخ وفاته ونحن نضيف هنا الإشارة إلى أن الإمام الحسن سمَّى اثنين من أولاده أبا بكر وعمر. وسمَّى أحد أولاده أيضاً باسم «طلحة»[1].

← **الحديثان ١ و٢** - لا إشكال في متنهما. وقد اختلفت الأقوال بالطبع بشأن سن الإمام الحسن (ع).

---

(١) انظروا الشيخ عباس القمي، **منتهى الآمال**، ج ٢، ص ٢٤٠ و٢٤٣. ومحمد الحسين الأديب، **المختصر من تاريخ المعصومين الأربعة عشر**، مكتبة نينوى الحديثة، ص ١١.

← **الحديث ٣** - رغم أن أحد رواته «سيف بن عَميرة»[1] إلا أن الأستاذ البِهْبُودِيّ قبل بهذا الحديث وصحَّحه!

← **الحديث ٤** - من رواته «**إسماعيل بن مِهران**» الذي قال عنه الكِشِّيّ: إنه متهم بالغلو ونسبوا إليه أكاذيب. وقال عنه الغضائري: "ليس حديثُهُ بالنَقِيّ، يَضْطَرِبُ تارةً ويَصْلُحُ أُخْرى ويَرْوي عن الضُعفاء كَثِيراً"[2].

يدَّعي هذا الحديث أن الإمام الحسن (ع) "جلس تحت نَخْلٍ يَابِسٍ قَدْ يَبِسَ مِنَ الْعَطَشِ، فدعا الله فَاخْضَرَّتِ النَّخْلَةُ ثُمَّ صَارَتْ إِلَى حَالِهَا فَأَوْرَقَتْ وَحَمَلَتْ رُطَباً!! فَقَالَ الْجَمَّالُ الَّذِي اكْتَرَوْا مِنْهُ سِحْرٌ واللهِ، قَالَ فَقَالَ الْحَسَنُ (ع): وَيْلَكَ! لَيْسَ بِسِحْرٍ وَلَكِنْ دَعْوَةُ ابْنِ نَبِيٍّ مُسْتَجَابَةٌ".

أيها القارئ المحترم! لاحظ أنه بناءً على الحديث السابق سمَّموا الإمام الحسن المجتبى (ع) وأَمَتَه، فقاءَت الأَمَةُ السُّمَّ فتحسن حالها وشُفِيَتْ في حين لم يستطع الإمام الحسن أن يُخرج السمَّ من بطنه فتُوفي على إثر ذلك. أما في هذا الحديث فبدعاء الإمام تحولت النخلة الجافة فوراً إلى نخلة مخضرة مثمرة أثمرت رُطباً جنياً! فنسأل: لماذا لم يدعُ الإمام كي يخرج السُّمَّ من بطنه ويشفى؟! هل سلامة الإمام أقل أهمية من تحقيق رغبة أحد أبناء الزبير بأكل التمر؟ ثم لماذا لم يفعل الإمام الحسن معجزةَ تحويل النخلة الجافة إلى نخلة مثمرة أمام جند معاوية كي يؤمنوا به ويتخلوا عن معاوية ويلتحقوا بجيش الإمام؟!

← **الحديث ٥** - ذكرنا هذا الحديث في الصفحة ٢٩٥من الكتاب الحالي فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ.

← **الحديث ٦** - يدلُّ على علم الإمام بالغيب، وقد أوضحنا سابقاً هذا الموضوع في الكتاب الحالي (راجعوا الصفحة ١٣٠فما بعد). وجاء في هذا الحديث أن الإمام ورمت قدماه الشريفتان وأُصيبتا بجروح من المشي ورغم أن المركب كان حاضراً، إلا أن الإمام أبى أن يركبه حفاظاً على سلامته! في حين أن حفظ السلامة واجب على كل شخص سواءً كان إماماً أو مأموماً، ولا شك أن الإمام لا يرتكب عملاً غير معقول. ونحن لا نُصدق هذا الخبر لأن عمل الإمام المذكور فيه

---

(١) لقد عرفنا به في الصفحة ١٠٥ - ١٠٠من الكتاب الحالي.

(٢) **رجال ابن الغضائري**، ج ١، ص ٢٣٦. (المُتَرْجِمُ)

مخالف لطريقة جده الكريم ﷺ. إن الإمام الحسن كان يعلم أن جده الكريم ﷺ كان يحمل المشاة على بدنة. وكان يعلم أن الرسول الأكرم ﷺ "رأى في سفر الحجِّ رَجُلًا يَتَهَادَى بَيْنَ ابْنَيْهِ وَبَيْنَ رَجُلَيْنِ، قَالَ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ مَاشِياً، قَالَ: إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ غَنِيٌّ عَنْ تَعْذِيبِ نَفْسِهِ فَلْيَرْكَبْ وَلْيُهْدِ"[1]. وقال رسول الله ﷺ لأخ امرأةٍ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى مَكَّةَ حَافِيَةً: "انْطَلِقْ إِلَى أُخْتِكَ فَمُرْهَا فَلْتَرْكَبْ فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنْ مَشْيِهَا وَحَفَاهَا، قَالَ: فَرَكِبَتْ"[2].

وقد ذكرتُ هذه الأحاديث في كتابي «**جامع المنقول في سنن الرسول**» (كتاب الحج والعمرة، الباب العاشر، باب الحج راكباً أفضل أو ماشياً؟).

### ١٧٣ـ بَابُ مَوْلِدِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ (ع)

بعد أن ذكر الكُلَيْنِيّ تاريخ ولادة حضرة سيد الشهداء - عليه آلاف التحية والثناء - وتاريخ شهادته، أتى بتسعة أحاديث. اعتبر المَجْلِسِيّ الحديثين ١ و٣ مختَلَفاً فيهما، وذهب إلى تصحيح الحديث الأول واعتبر الحديث الثاني أيضاً صحيحاً والحديث ٤ مُرْسَلاً والحديث ٥ مرفوعاً والحديث ٦ مُوَثَّقاً كالصحيح والحديث ٧ حسناً والحديث ٨ مَجْهُولاً والحديث ٩ ضعيفاً. ولم يُصَحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ سوى الحديث الثاني فقط.

أغلب أحاديث هذا الباب غير معقولة وخارجة عن المنطق إلى درجة أن ذكر متونها يكفي في إثبات بطلانها ولا يحتاج إلى مزيد من التعليق والتوضيح.

← **الحديث ١** - يتَّفق مع التاريخ. ولكن المثير للاهتمام أنه ينسب إلى الإمام الصادق عليه السلام قوله: إن الإمام الحسين تُوفي يوم عاشوراء ولا يقول استُشهد!!

← **الحديث ٢** - هذا الحديث يردّ الحديثين ٢ و٦ من الباب ١٧١ كما قلنا سابقاً.

← **الحديثان ٣ و٤** - الحديث الثالث نقل الآية ١٥ من سورة الأحقاف بشكل خاطئ - كالعادة - وبدلاً من كلمة «إحساناً» قال «حسناً»!

**ثانياً**: ادَّعى أن الآية المذكورة نزلت في الإمام الحسين (ع) ويبدو أن الراوي الجاهل لم يكن

---

(١) **وسائل الشيعة**، ج ٨، ص ٦١.

(٢) **وسائل الشيعة**، ج ٨، ص ٦٠.

يعلم أن سورة الأحقاف مكية ولم يكن عليٌّ (ع) قد تزوَّج بعد في الفترة المكية ومن ثم لم يكن الإمام الحسين قد وُلد في هذه الدنيا بعد كي تنزل آيةٌ بشأنه! إضافةً إلى ذلك لا يجوز قصر آيات القرآن العامَّة على فرد خاص وحصر معناها به. والحمل ووضع الحمل شاقان وعسيران على كل أمٍّ ولا يختص ذلك بأمِّ الإمام.

**ثالثاً**: يقول في الحديث الرابع: إن جبريل عَرَجَ ثُمَّ هَبَطَ ثلاث مرات وفي المرة الثالثة قال للنبيّ: "يَا مُحَمَّدُ إِنَّ رَبَّكَ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ وَيُبَشِّرُكَ بِأَنَّهُ جَاعِلٌ فِي ذُرِّيَّتِهِ الْإِمَامَةَ وَالْوَلَايَةَ وَالْوَصِيَّةَ" ونسأل: لماذا لم يقم جبريل بهذا الأمر منذ المرة الأولى؟ ولماذا عرج وهبط مرتين قبله؟!! هل عالَم الملكوت أيضاً - نعوذ بالله - مثل الدوائر الحكومية في عصرنا ليس فيها نظم ولا ترتيب صحيح؟

والأكثر إثارةً أن النبيّ ﷺ أيضاً لم يستفد من التجربة وأخبر مرَّةً رسالةَ جبريل هذه لفاطمة (ع) بصورة ناقصة فلم تقبلها فاطمة، ثم أخبر ابنته مرَّةً ثانيةً برسالة جبريل بصورتها الكاملة فقبلتها. ولا ندري لماذا لم يوصل النبيّ ﷺ من المرة الأولى الرسالة بصورة كاملة إلى حضرة الزهراء؟!

**رابعاً**: يقول: إن الإمام قرأ الآية ١٥ من سورة الأحقاف التي جاء فيها: ﴿**أَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي**﴾ [الأحقاف/ ١٥] وأنه لهذا السبب لم يُصبح جميع أبنائه أئمَّةً ولو لم يقل هذا الجملة لأصبح جميع أبنائه أئمَّةً!! فنسأل: هل عالَم الملكوت مضطرب وفاقد للحكمة بحيث أن مجرد قراءة جملة أو عدم قراءتها يؤدي - كما يُصوره هؤلاء الغلاة الكذابون- إلى زيادة أو إنقاص عدد أئمَّة الأُمَّة؟!

**خامساً**: أنتم تقولون: إن الإمام لا يخفى عليه ما كان وما يكون وما هو كائن، فكيف تقولون: إن الإمام لم يعلم هنا أن قول هذه الجملة سيحرم عدداً من أبنائه من الإمامة؟!

**سادساً**: تقولون: إن الإمام الحسين لم يرضع من حضرة فاطمة ولا من أي امرأة أخرى بل كانوا يأتون به إلى رسول الله ﷺ فكان يضع إصبعه أو لسانه في فم حفيده فكان الحسين يمص ما يكفيه ليومين أو ثلاثة أيام من الحليب!! إن هذا الكذب فاضح إلى درجة تُغني عن التعليق

عليه. إن مثل هذا الحدث لم يُروَ في أي كتاب موثوق.

← **الحديث ٥** - حديث مرفوع سنكتفي بذكر متنه ونترك الحكم عليه للقُرَّاء: "عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿**إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ ﴿٨٥﴾ أَئِفْكًا آلِهَةً دُونَ اللهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾ فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٨٧﴾ فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ ﴿٨٨﴾ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾ فَتَوَلَّوْا عَنْهُ مُدْبِرِينَ ﴿٩٠﴾**﴾ [الصافات/ ٨٥ - ٩١]، قَالَ: حَسَبَ، فَرَأَى مَا يَحُلُّ بِالْحُسَيْنِ (ع) فَقَالَ: إِنِّي سَقِيمٌ لِمَا يَحُلُّ بِالْحُسَيْنِ (ع)!!"

← **الحديثان ٦ و ٧** - تكلمنا على هذين الحديثين في الصفحة ١٠٠-١٠٥ من الكتاب الحالي. فَلْتُرَاجَعْ ثَمَّةَ. ونضيف هنا فقط بشأن الحديث ٦ السؤال التالي: لماذا تضجّ الملائكة بالبكاء والعويل على وصول الإمام الحسين (ع) إلى أرقى مرتبة روحية، مرتبة الشهادة في سبيل الله ونيل لقائه؟ إنهم يعلمون حقيقة الشهادة التي تؤدي إلى الوصول إلى أعلى مقامات القرب من الله، وَمِنْ ثَمَّ فلا يضجون إلى الله بالبكاء والعويل على من بلغ هذه المرتبة! إن العويل والضجيج في البكاء يتناسب مع أهل الدنيا غير المطّلعين على بواطن الأمور الذين يتأثّرون من ظواهرها المؤلمة ويحزنون لها. ثم لقد قيل إن الله "لَمَّا شاهَدَ ضَجِيجَ الْمَلَائِكَةِ إِلَيهِ بِالْبُكَاءِ وَقَولِهِم: يُفْعَلُ هَذَا بِالْحُسَيْنِ صَفِيِّكَ وَابْنِ نَبِيِّكَ؟ قَالَ: فَأَقَامَ اللهُ لَهُمْ ظِلَّ الْقَائِمِ (ع) وَقَالَ بِهَذَا أَنْتَقِمُ لِهَذَا".

قلنا سابقاً إنه ينبغي أن نسأل: هل سيكون قاتلو الإمام الحسين (ع) موجودين زمن ظهور القائم كي ينتقم الله به منهم؟ إن كنت من القائلين بِـ «**الرجعة**» واعتبرت هذا الحديث متعلِّقاً بمسألة «**الرجعة**» فاعلم أن الرجعة خرافة مخالفة لكثير من آيات القرآن، من ذلك قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ**﴾ [المؤمنون/ ١٥-١٦]، ويقول تعالى كذلك: ﴿**حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ**﴾ [المؤمنون/ ٩٩-١٠٠]، ويقول أيضاً: ﴿**لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى**﴾ [الدخان/ ٥٦]، وهناك آيات أخرى أيضاً تردُّ فكرة «**الرجعة**».

← **الحديث ٨** - يشابه الجزء الأخير من الحديث ٩ من الباب ٩٦ والحديث ٢٧ من الباب

١٦٨ والأحاديث ٥٥ و ٢٦٨ و ٥٠٧ من «**روضة الكافي**» وحديث الباب ١٦٩. وكلها من الأحاديث التي يمكن لكل من نظر إليها أن يَقِفَ على مقدار عقل الكُلَيْنِيّ وفهمه!

يقول في هذا الحديث: "لَمَّا قُتِلَ الْحُسَيْنُ (ع) أَرَادَ الْقَوْمُ أَنْ يُوطِئُوهُ الْخَيْلَ فَقَالَتْ فِضَّةُ لِزَيْنَبَ: يَا سَيِّدَتِي! إِنَّ سَفِينَةَ كُسِرَ بِهِ فِي الْبَحْرِ فَخَرَجَ إِلَى جَزِيرَةٍ فَإِذَا هُوَ بِأَسَدٍ فَقَالَ يَا أَبَا الْحَارِثِ أَنَا مَوْلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَهَمْهَمَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى وَقَفَهُ عَلَى الطَّرِيقِ وَالْأَسَدُ رَابِضٌ فِي نَاحِيَةٍ فَدَعِينِي أَمْضِي إِلَيْهِ وَأُعْلِمُهُ مَا هُمْ صَانِعُونَ غَداً، قَالَ فَمَضَتْ إِلَيْهِ فَقَالَتْ: يَا أَبَا الْحَارِثِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَتْ: أَتَدْرِي مَا يُرِيدُونَ أَنْ يَعْمَلُوا غَداً بِأَبِي عَبْدِ اللهِ (ع)؟ يُرِيدُونَ أَنْ يُوطِئُوا الْخَيْلَ ظَهْرَهُ. قَالَ: فَمَشَى حَتَّى وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى جَسَدِ الْحُسَيْنِ (ع) فَأَقْبَلَتِ الْخَيْلُ فَلَمَّا نَظَرُوا إِلَيْهِ قَالَ لَهُمْ عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ لَعَنَهُ اللهُ: فِتْنَةٌ لَا تُثِيرُوهَا؛ انْصَرِفُوا. فَانْصَرَفُوا".

**أولاً**: لم يثبت حضور فضَّة في كربلاء بل هو موضع شك.

**ثانياً**: من أين عَرَفَتْ فضة أن جيش كربلاء ينوي القيام بذلك الأمر؟ هل كانت تعلم الغيب هي أيضاً؟

**ثالثاً**: أين كانت توجد جزيرة في كربلاء أو قرب منها حتى تذهب فضة إليها؟ والعجيب من الكُلَيْنِيّ الذي عاش في العراق سنين عديدة ولا يدْرِي أنه لا يوجد في كربلاء ولا حولها أي بحر أو جزيرة.

**رابعاً**: ألم يكن في مقدور الجيش الذي كان عدد أفراده - حسب قولكم - عشرات الآلاف أن يصوِّبوا سهامهم أو حرابهم إلى ذلك الأسد فيقتلوه على الفور؟!

**خامساً**: كيف تكلَّمت فضّة مع الأسد؟! هل كانت تعلم لغة الحيوانات مثل حضرة سليمان (ع)؟ إن الكذّابين والغلاة ينسبون المعجزات لكل من شاؤوا من الناس!

**سادساً**: لم تُسْتَخْدَم جملة «يُوطِئُوا الْخَيْلَ» - التي ذُكِرَت مرَّتين في الحديث - بصورة صحيحة بل صورتها الصحيحة أن يُقال «توطِّئوه الخيل». من هذا يَتَبَيَّنُ أن بضاعة الكُلَيْنِيّ من العربية كانت مُزجاة.

**سابعاً**: لم ينتبه الكُلَيْنِيّ إلى أن «إدريس بن عبد الله» روى الحديث عن «فضّة» مباشرةً ولا

ندري شيئاً عن الواسطة بينه وبين فضة!

**ثامناً**: إن «عبد الله بن إدريس» و «أبو سعيد الأشج» و «أبو كُرَيْب» من رواة أهل السنة. والكُلَيْنِيّ وأمثاله لا يروون روايات «البخاري» و«مسلم» - مع أن كثيراً منها أفضل حالاً من هذا الحديث وأمثاله - ولا يعتنون برواياتها ولا يثقون بها بل لا يروون حتى أحاديث «**عبد الرزاق الصنعاني**» مؤلف كتاب «**المُصنَّف**» الذي لم يكن من أهل السنة[1]، فكيف قبلوا هنا رواية أهل السنة؟!!

**تاسعاً**: يقول هذا الحديث إن جنود كربلاء انصرفوا عن توطئة خيولهم جثامين الشهداء الطاهرة، أما الشيخ المفيد فيقول: **"داسوا الحسين (ع) بخيولهم حتى رضُّوا ظهره"**[2]. وهذا الأمر رواه أيضاً الطبري وابن الأثير والمسعودي في «**مروج الذهب**»، فأيُّ القولَين نُصَدِّق!

**عاشراً**: لماذا روى الكُلَيْنِيّ هذا الحديث مع أن سنده لا يصل إلى الإمام؟! في رأينا إن الكُلَيْنِيّ بنقله لأمثال هذه القصص يجعل كل ذي عقل وفكر ينظر بعين الريبة إلى الدين!

← **الحديث ٩** - عددٌ من الكذَّابين والمجهولين رووا حديثاً، قال عنه حتى شخصٌ متعصِّبٌ وخرافيٌّ كالمَجْلِسِيّ: **"وبالجملة الخبر لا يخلو من تشويش واضطِّراب لفظاً ومعنىً"**[3]. وأقول: لا فائدة من هذا الحديث سوى تشجيع الناس وحثهم على البكاء والعويل وإقامة المآتم المخالفة لسنة الإسلام.

**تذكير**:

أيها القارئ المحترم! كما لاحظت فإن أغلب أحاديث هذا الباب بعيدة عن العقل السليم والمنطق القويم إلى درجة أن إثبات بطلانها لا يحتاج إلى كثير من التوضيح. فاحكم بنفسك! هل من الإنصاف أن يُمْتَدَحَ مَنْ دَوَّنَ في كتابه أمثال هذه الأخبار دون أن يُبدي أيَّ ملاحظةٍ عليها أو

---

(١) قال الذهبي في **سير أعلام النبلاء** (ج ٩، ص ٥٦٣ - ٥٦٤): عبد الرزاق بن همام بن نافع، الحافظ الكبير، عالم اليمن، أبو بكر الحميري، مولاهم الصنعاني، الثقة **الشيعي**. (المُتَرْجِمُ)

(٢) الشيخ المفيد، **الإرشاد**، دار المفيد، ج ٢، ص ١١٣.

(٣) المَجْلِسِيّ، **مرآة العقول**، ج ٥، ص ٣٧٣. (المُتَرْجِمُ)

شكٍّ بشأنها، وينال من علمائنا كل هذا القَدْر من الإجلال والإكبار والثقة الكبيرة؟!

### ١٧٤ـ بَابُ مَوْلِدِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ (ع)

قبل ذكر أحاديث هذا الباب ذكر الكُلَيْنِيُّ تاريخ ولادة حضرة زين العابدين (ع) ووفاته. ورغم أن الكُلَيْنِيّ ذكر في «أبواب التاريخ» الإمامَ الباقرَ (ع) بكنيته «أبي جعفر»، وذكر الإمام الصادق (ع) بكنيته «أبي عبد الله»، لكنه في هذا الباب لم يشر أدنى إشارة إلى أن كنية حضرة السجاد (ع) التي كانت «أبا بكر»[1]. وليته ذكر -تقريباً لقلوب المسلمين بعضها إلى بعض وتقويةً للوحدة الإسلامية- أن اسم أحد أبناءه كان «عمر الأشرف»[2]. (راجعوا كتاب **منتهى الآمال**، للشيخ عباس القمي، ج ٢، ص ٤٥).

يشتمل هذا الباب على ستة أحاديث اعتبر المَجْلِسِيّ الحديثين ١ و٦ منها ضعيفين، لكنه قَبِلَ الحديثَ السادسَ كحديث صحيح! واعتبر الحديث ٢ مُوَثَّقَاً كالصحيح، والحديث ٣ مُرْسَلاً والحديث ٤ مجهولاً والحديث ٥ حسناً. ولم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ من أحاديث هذا الباب سوى الحديث ٢ فقط.

← **الحديث ١** - يقول الدكتور السيد جعفر شهيدي باختصار وتصرف يسير:

(( لو ترك الباحث المحقق..... السذاجة والثقة المطلقة جانباً ولم يقبل ما ذكره المحدِّثون والمؤرِّخون في حوادث القرن الهجري الثالث، بل قام بالتحقيق في أسانيد تلك الأخبار طبقاً للمنهج العلمي ثم وزن مضمون تلك الأخبار بميزان القرائن الخارجية، اتضح له أن قصة «شهربانو» ينطبق عليها تماماً المَثَل القائل «رُبَّ مَشْهُورٍ لا أَصْلَ لَهُ». نعم في البداية قامت الخيالات والأساطير باختراع قصة «شهربانو»، ثم بقيت الوقائع الخارجية الحقيقية محجوبة عن أنظار الناس بحجب الخيال! ثم جاء الكُتَّاب والمؤرِّخون التالون فقبلوا أقاويل الماضين دون أي بحث أو تحقيق

---

(١) ابن شهر آشوب، **مناقب آل أبي طالب**، ج ٤، ص ١٧٥. بهاء الدين علي بن عيسى الإربلي، «**كشف الغمَّة بمعرفة الأئمَّة**»، ج ٢، ص ١٠٥ نقلاً عن كتاب الدكتور سيد جعفر شهيدي «**زندگانى على بن الحسين**»، [حياة علي بن الحسين]، ص٨.

(٢) وكان جدَّ السيدين: الشريف الرضي والسيد المرتضى علم الهدى، لأمهما.

في صحتها..... إنني لا أصدق قصة «شهربانو» لأن الأسانيد التي ذكرت لها ليست صحيحة..... ولو قمنا بتمحيص وفحص أسس مثل هذه الشهرة التي دامت كل هذه المدة الطويلة لوجدنا أنه لا وزن علمي لها. وقد أقيمَ مزارٌ باسم «بي بي شهربانو» قرب مدينة ري في قلب الجبل لها وباسمها! يقول الذين أقاموا هذا المزار وزُوَّارُهُ [العوام الجهلة] إن «شهربانو» بعد حادثة كربلاء وشهادة الإمام الحسين (ع) جلست على فرسه «ذي الجناح» وطارت مباشرة إلى إيران! ووصلت إلى الجبل الواقع جانب مدينة ري. وكان العدو يبحث عنها. فأرادت «شهربانو» أن تقول «يا هو» خذني فقالت خطأً: «يا كوهُ[(١)] خذني» فانشقَّ الجبل وبلعها إلى داخله!

وكان أبوها «يزدجرد» آخر ملوك آل ساسان..... وقيل إنه كان «شيرويه» بن «پرويز»، والمشهور أكثر أن اسمه كان «يزدجرد». ولكن كيف كان عبور «شهربانو» -التي يقولون إنها كانت حاضرة في كربلاء- إلى إيران؟ وإذا كانت قد ذهبت من العراق للحجاز فلماذا هاجرت من هناك إلى إيران وقطعت كل تلك المسافات الطويلة [صعبة العبور وهي وحدها] كي تصل إلى أرض يبحث فيها العدو عنها؟ ثم كيف أرادت أن تطلب العون من «هو»، لكن لسانها أخطأ فتلفظ بكلمة «كوه» بدلاً من «هو» فانفتح الجبل وأخفاها في داخله؟![(٢)]

..... ويروي الكُلَيْنِيّ "عَنْ «عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ» عَنْ جَابِرِ بن عبدالله عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) قَالَ: لَمَّا أُقْدِمَتْ بِنْتُ يَزْدَجَرْدَ عَلَى عُمَرَ أَشْرَفَ لَهَا عَذَارَى الْمَدِينَةِ وَأَشْرَقَ الْمَسْجِدُ بِضَوْئِهَا لَمَّا دَخَلَتْهُ فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا عُمَرُ غَطَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ: «أُفٍّ بِيرُوجْ بَادَا هُرْمُزْ»، فَقَالَ عُمَرُ: أَتَشْتِمُنِي هَذِهِ؟ وَهَمَّ بِهَا. فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع): لَيْسَ ذَلِكَ لَكَ، خَيِّرْهَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَاحْسُبْهَا بِفَيْئِهِ، فَخَيَّرَهَا فَجَاءَتْ حَتَّى وَضَعَتْ يَدَهَا عَلَى رَأْسِ الْحُسَيْنِ (ع). فَقَالَ لَهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: مَا اسْمُكِ؟ فَقَالَتْ: جَهَانْشَاهُ. فَقَالَ لَهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع): بَلْ شَهْرَبَانُوَيْهِ! ثُمَّ قَالَ لِلْحُسَيْنِ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ لَتَلدنَّ لك منها خيرَ أهلِ الأرض، فَوَلَدَتْ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ (ع). وَكَانَ يُقَالُ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ (ع) ابْنُ الْخِيَرَتَيْنِ، فَخِيَرَةُ اللهِ مِنَ الْعَرَبِ هَاشِمٌ وَمِنَ الْعَجَمِ فَارِسُ".

فأقول: ولكن هذا الحديث لا يمكن قبوله بمثل هذا السند والمتن..... كما لا تؤيده القرائن

---

(١) كوه: بالفارسية تعني الجبل. (المُتَرْجِمُ)

(٢) راجعوا مجلة «**بررسى‌هاى تاريخى**» [أي دراسات تاريخية]، السنة الثانية العددين ٣ و٤.

الخارجية..... وذلك لما يلي:

**أولاً**: راوي الحديث «**عَمْرُو بْنُ شِمْرٍ**» عدَّهُ النجاشيُّ وابن الغضائريّ ضعيفاً جداً، وصرح صاحب «مرآة العقول» والوجيزة بضعفه. والحديث يحتاج إلى تمحيص وفحص من ناحية متنه. فلاحظوا ثانيةً عبارة: «وَأَشْرَقَ الْمُسْجِدُ بِضَوْئِهَا لَمَّا دَخَلَتْهُ». ألا ينبغي أن نسأل لماذا أضاء المسجد؟ هل أضاؤوا فيه شعلة؟ أم أنها كانت شمساً أم قمراً؟ ليس المقام هنا مقام التحدُّث بأسلوب المجاز والاستعارة حتى نقول إن المقصود أنها نوَّرَتْ المجلسَ بنور جمالها. فمثل هذه التعبيرات خاصة بالنصوص الأدبية والأساليب الفنية لا برواية خبرية. ولم يكن الإمام الصادق عليه السلام يقصد خلال روايته للحديث أن يستخدم أساليب المجاز والاستعارة وغيرها من فنون اللغة وأساليب المدح. ولهذا لما واجه المجلسي مثل هذه الغرابة في لفظ الحديث فسَّر الجملةَ بما يلي: "إشراق المسجد بضوئها كناية عن ابتهاج أهل المسجد برؤيتها وتعجبهم من صورتها وصباحتها" (**مرآة العقول**، ج ٦، ص ٣)[١].

ولكن هذا التفسير مخالف لظاهر الكلام. وإضافةً لرواية الكافي وبصائر الدرجات، جاءت هذه الجملة في رواية الخرائج عن جابر على النحو التالي: «أشرق المجلس بضوء وجهها!». كما نرى أيضاً، في آخر هذه الرواية المنقولة عن جابر، أن عمر أراد أن يبيعها بالمزاد العلني، فقال له عليٌّ عليه السلام: لا يمكن بيع بنات الملوك مهما كنَّا كافرات!! بل اجعلها تحت تصرفك كي يختارها أحد. ففعل عمر ذلك، فذهبت البنت إلى الحسين بن علي (ع) ووضعت يدها على كتفه ودار بينهما هذا الحديث -باللغة الفارسية الدرية طبعاً!-:

چه نام داری ای کنیزك؟ (ما اسمك أيتها الأمة)

جهانشاه. (جهانشاه)

نه، شهربانو است. (لا، اسمك شهربانو)

آن خواهر من بود. (تلك كانت أختي)

راست گفتی. (صدقتِ)

---

(١) وقد نقل الأستاذ سيد شهيدي كلام المجلسي من بحار الأنوار ج ٤٦، ص ٩.

والجملة الأخرى التي تدل على أن القصة موضوعةٌ ملفَّقةٌ هي ما نسب إلى شهربانو من قولها: "أُفٍّ پيروز بَادَا هُرْمُزْ" فلماذا دعت على هرمز؟! ألأنه أساء الأدب بحق رسالة النبي ﷺ؟ إن كانت القصة كما رويت في كتب السيرة فإن الذي أساء الأدب هو «خسرو پرويز» [وهو الذي يسميه العرب كسرى]. ولو دخلت فتاةٌ إلى مسجد المدينة فلو كانت تلك الفتاة شهربانو ابنة يزدجرد فإنه من المُسَلَّم به أنها كانت تعرف أباها وجدَّها وكانت مطلعة على فعلهما.

ونقرأ في آخر الحديث أنه قيل لعلي بن الحسين (ع) «ابْنُ الْخِيَرَتَيْنِ» فَخِيَرَةُ اللهِ مِنَ الْعَرَبِ هَاشِمٌ وَمِنَ الْعَجَمِ فَارِسُ!

وقد ذكر السيد أحمد بن علي الداودي مؤلف كتاب «**عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب**» رأياً مثيراً للاهتمام بشأن هذا الموضوع فقال:

لقد أغنى الله عليّ بن الحسين بِنَسَبِهِ إلى النبيّ ﷺ عن أن ينتسب إلى ملك المجوس، لاسيما أن يكون ذلك من خلال فتاة لم تولد على سنة الإسلام. لو كان المُلْكُ والسلطنة هي التي تمنح الشرف لكان العجم أفضل من العرب ولكان بنو قحطان [الذين كان لهم المُلْكُ والسلطان] أفضل من بني عدنان [الذين كانوا من ساكني الصحراء]!

والإشكال الآخر الذي نواجهه إذا قبلنا هذا الحديث هو السؤال: في أي سنة أُسِرَتْ شهربانو وأين تمّ أسرها؟ إن كانت من أسرى خراسان فإن خراسان فُتحت في زمن عثمان لا في خلافة عمر. فالنتيجة أن الإتيان بشهربانو إلى مسجد المدينة وحوارها مع عمر لا يصح تاريخيًّا. ولو أُسرت في خلافة عمر فمعنى ذلك أن أسرها كان في إحدى معارك القادسية أو المدائن أو نهاوند، وعندئذ فإن القصة ستكون غير مقبولة من جهتين: الجهة الأولى: أن المؤرخين شرحوا في تأريخهم للحروب بين العرب والفرس قصة حركة وتراجع يزدجرد من نقطة إلى نقطة أخرى بالتفصيل. طبقاً لهذه التقارير التاريخية لم يحضر يزدجرد وأهل بيته في ميادين المعركة أبداً. ولما وقعت معركة القادسية كان يزدجرد في المدائن وقبل أن يصل المسلمون إلى المدائن تركها يزدجرد وانسحب إلى حلوان. ثم انتقل من حلوان إلى قُمّ وكاشان، ومن هناك رحل إلى أصفهان وكرمان ومرو. في هذه الانسحابات لم يكن يزدجرد وحده فقط بل كان معه نساؤه وأهل بيته وأقرباؤه

وخزانة أمواله بل حتى طباخوه ومطربوه. فكيف وقعت ابنته في أسر المسلمين ومتى وأين؟

ثم إن الإمام عليّ بن الحسين (ع) - حسب المشهور - وُلد سنة ٣٧ للهجرة وحَسْبَ القول الذي أختاره، كانت ولادته سنة ٤٦ أو ٤٧ للهجرة، وقد قُتِلَ عُمَرُ - كما نعلم - سنة ٢٣ هجرية. فلو فرضنا أن شهربانو أسرت وأُحضرت أمام عمر في المدينة في آخر أيام حياته، فبين سنة ٢٣ وسنة ٣٧ التي وُلد فيها الإمام عليّ بن الحسين لا يوجد سوى ١٤ سنة فكيف بقيت شهربانو عقيماً عن الحمل كل هذه المدة؟ هذه الحادثة رغم أنها ليست مستحيلة إلا أنها مُستبعدة جداً. وقد أدرك المَجْلِسِيّ استبعاد هذين الأمرين وأشار إليهما)).

هنا نسأل: لماذا لا يوقظ الشيوخ الناس ولا ينْهَوْنَهُم عن زيارة بى بى شهربانو وعن الخرافات المشابهة؟

ثم قال السيد شهيدي بشأن نهاية الحديث وبيت الشعر فيه الذي نسبوه إلى أبي الأسودِ الدُّؤَلِيِّ[(١)]:

قال: ((من كان أبو الْأَسْوَدِ؟ هل كان شخصيةً حقيقةً أم لا؟ هذا لا يهمنا، أما الاستشهاد بهذا البيت وأن المقصود من الغلام بين كسرى وهاشم الإمام عليّ بن الحسين، فليس كافياً بحد ذاته. فما بالك بأننا لا نجد مثل هذا البيت في الديوان، وكما ذكر المُحقّق الفاضل والمُصحّح المحترم للجزء ٤٦ من بحار الأنوار في حاشية الصفحة ٤: إن هذا البيت من الشعر نُسب وحده في بعض الكتب فقط إلى أبي الْأَسْوَدِ ويبدو أن أقدم كتاب أُسند فيه هذا البيت له هو كتاب «أصول الكافي» لا غيره.

إن أسلوب البيت ومضمونه أيضاً لا يتناسبان مع وليد أسرة الإمامة، لأن التعبير عن استخدام التمائم لهذا المولود يتناسب مع الأسر العربية التي كانت ملتزمة بالأعراف والتقاليد الموروثة ولا يتناسب مع ابن الإمام الثالث. والله العالم))[(٢)].

---

(١) يقول البيت: وَإِنَّ غُلَاماً بَيْنَ كِسْرَى وَهَاشِمٍ لَأَكْرَمُ مَنْ نِيطَتْ عَلَيْهِ التَّمَائِمُ (المُتَرْجِمُ)

(٢) من أراد التفصيل أكثر فعليه الرجوع إلى كتاب الدكتور سيد جعفر شهيدي: «**زندگاني علي بن الحسين**»، [حياة علي بن الحسين]، دفتر نشر فرهنگ إسلامي، الفصل الأول، ص ٧ إلى ٢٦.

الأحاديث التالية في هذا الباب - باستثناء الحديثين الخامس والسادس - تتعلق بناقة حضرة السجاد وتقول: رغم أن تلك الناقة لم ترَ أبداً قبر ذلك الإمام الكريم بعد وفاته، إلا أنَّها أَتَتْ قَبْرَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ فبركت عَلَيْهِ! (من أين علمت بموضع القبر؟ وهل كانت تلك الناقة أيضاً تعلم الغيب؟)، ثم أخذت تدلك بِجِرَانِهَا الْقَبْرَ وَهِيَ تَرْغُو! وفي الحديث الرابع أضاف: "وَهَمَلَتْ عَيْنَاهَا" أي امتلأت عيناها بالدموع!! فقال الإمام الباقر (ع): "أَدْرِكُوهَا أَدْرِكُوهَا وَجِيئُونِي بِهَا قَبْلَ أَنْ يَعْلَمُوا بِهَا أَوْ يَرَوْهَا".

لو سألنا: ما هي فائدة هذه المعجزة المخفية؟ ولماذا وجدت؟ فلا بُدّ أن يكون رواة هذا الحديث فقط يعلمون الجواب! ونحن نترك الحكم على مثل هذه الأحاديث للقراء الكرام.

أذكر أنني عندما سكنتُ فترةً في مشهد خراسان ترك عدةٌ من المحتالين الذين يريدون خداع العوام ناقةً في حرم الإمام الرضا (ع) ثم ادُّعِيَ أن هذه الناقة إنما دخلت الحرم لزيارة الإمام!! وحدثت جلبة وضوضاء وجاء العوام إلى تلك الناقة وأخذوا ينتفون من وبرها للتبرك به والحيوان المسكين أُوذي كثيراً بهذا الأمر! وفي ذلك الزمن جاء أحد مجتهدي خراسان - كما ذكرت ذلك في كتاب «**زيارت و زيارتنامه**» ص ٣٦٠ - إلى منزل كاتب هذه السطور وسألني عن رأيي بمعجزة زيارة الناقة لقبر الإمام؟ فقلت له: لماذا لم يأتِ لزيارة الإمام إلا هذا الجمل فقط؟ ولماذا لم يأتِ بقية الجمال لزيارة الإمام؟ فقال المجتهد: إن هذا الجمل شيعيّ ومؤمن بالولاية، أما بقية الجمال فليسوا كذلك! في ذلك الحين لم أتذكر روايات الكُلَيْنِيِّ وإلا لقلت له: أُبشِّرك بأنه إضافةً إلى هذا الجمل فإن هناك جمل شيعيّ آخر أعرفه، وبالطبع يعود الفخر في اكتشافه إلى الكُلَيْنِيِّ فقد عرّف لعالَمِ الإسلام قبلكم جملاً شيعيًّا!!

← **الحديث ٥** - متنه لا إشكال فيه ويُبيِّن إلى أي حد كان حضرة السجاد (ع) مأنوساً ومتصلاً بالقرآن الكريم وأنه حتى آخر لحظات عمره كان منشغلاً بتلاوة آيات القرآن.

← **الحديث ٦** - هو أحد الأقوال حول سن الإمام وسَنَة وفاته.

## ١٧٥ـ بَابُ مَوْلِدِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ (ع)

بعد ذكر تاريخ ولادة الإمام الباقر (ع) وتاريخ وفاته أورد الكُلَيْنِيّ في هذا الباب ستة أحاديث، اعتبر المَجْلِسِيّ سندي الحديث ١ والحديثين ٥ و٦ ضعيفة، والحديث ٣ حسناً والحديث ٤ مجْهُولاً، ورغم أنه اعتبر الحديث الثاني ضعيفاً لكنه قَبِلَ به كالصحيح!! أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فلم يُصَحِّح أياً من أحاديث هذا الباب.

← **الحديث ١** - يقول: إن أُمَّ الإمام الباقر (ع) كانت قَاعِدَةً عِنْدَ جِدَارٍ فَتَصَدَّعَ الْجِدَارُ وَسَمِعْنَا هَدَّةً شَدِيدَةً فَقَالَتْ بِيَدِهَا: لَا وَحَقِّ الْمُصْطَفَى مَا أَذِنَ اللهُ لَكَ فِي السُّقُوطِ، فَبَقِيَ مُعَلَّقاً فِي الْجَوِّ حَتَّى جَازَتْهُ...!!

وأقول: يا تُرى هل يسمع الجدار أو يفهم شيئاً؟ ثم هل تثبت المعجزات لغير الأنبياء؟ لما وصل نبيُّ الله حضرة موسى كليم الله (ع) والعبد الصالح إلى جدار يريد أن ينقضَّ لم يُقسما عليه أن لا ينقض ولم يقولا له: إن الله لم يأذن لك بالسقوط بعد، بل شمَّرا عن ساعديهما وقاما بإصلاحه وإعادة إعماره، كما قال الله عز وجل: ﴿**فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا**﴾ [الكهف/ ٧٧].

← **الحديث ٢** - جاء ما يُشبه هذا الحديث أيضاً في «رجال الكِشِّيّ» (ص ٤٣- ٤٤). بناءً على هذا الحديث "كان جَابِرٌ يَتَرَدَّدُ ذَاتَ يَوْمٍ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ إِذْ مَرَّ بِطَرِيقٍ فِيه كُتَّابٌ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهِ قَالَ: يَا غُلَامُ! أَقْبِلْ. فَأَقْبَلَ. ثُمَّ قَالَ: لَهُ أَدْبِرْ. فَأَدْبَرَ. ثُمَّ قَالَ: شَمَائِلُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، يَا غُلَامُ! مَا اسْمُكَ؟ قَالَ: اسْمِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ يُقَبِّلُ رَأْسَه وَيَقُولُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي! أَبُوكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ..." بل جاء في خبر آخر رواه الكِشِّيّ في رجاله (ص ٤٤) أن حضرة السجاد قال لجابر: إني أرسلت ابني إلى الكُتَّابِ فهل أبعث إليه كي يأتي؟ فقلا جابر: لا، أنا سألتقي به بنفسي.

وأقول: تدلُّ هذه الأخبار علن أن الأئمة - ومن جملتهم حضرة الباقر - كانوا يذهبون إلى الكُتَّاب لتعلُّم العلم، وهذا يؤكّد ما ذكرتُه في الباب ٩٠ من أن علم الإمام تحصيليٌّ وليس لَدُنِّيًّا.

وقال المَجْلِسِيّ مُعلِّقاً على هذا الحديث: طبقاً لهذا الحديث فإن حضرة السجَّاد تُوُفِّيَ قبل جابر، لكن هذا يُخالف ما ذَكَرَتْهُ التواريخ من تاريخ وفاتها، إذ أن جابراً تُوفي باتفاق الفريقين

قبل سنة ٨٠ هجرية أما وفاة السجاد (ع) فكانت سنة ٩٤ أو ٩٥ هجرية.

إضافةً إلى ذلك، لما أراد جابر أن يأتي مرقد حضرة سيد الشهداء كان كفيف البصر، فكيف رأى حضرة الباقر وأدرك مشابهته للنبيّ؟!

← **الحديث ٣** - يروي فيه «عليّ بن الحَكَم» الأحمق الذي روى أن القرآن كان ١٧ ألف آية، عن «أبي بصير» قَالَ: "دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ (ع) فَقُلْتُ لَهُ: أَنْتُمْ وَرَثَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: رَسُولُ اللهِ ﷺ وَارِثُ الْأَنْبِيَاءِ عَلِمَ كُلَّ مَا عَلِمُوا؟ قَالَ لِي: نَعَمْ. قُلْتُ: فَأَنْتُمْ تَقْدِرُونَ عَلَى أَنْ تُحْيُوا الْمَوْتَى وَتُبْرِءُوا الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ؟ قَالَ: نَعَمْ بِإِذْنِ اللهِ!!".

راوي هذا الحديث كما رأينا هو «أبو بصير» وقد قال الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني»:

"والذين يُكَنَّوْنَ أبي بصير أربعة لا غير، أبو بصير عبد الله بن محمد الأسدي، وأبو بصير علياء بن دارع، وأبو بصير ليث بن البختري، وأبو بصير يحيى بن أبي القاسم، وكلهم من المُتَّهمين، وأفضلهم كما يبدو من كتب الرجال أبو بصير ليث بن البختري، حيث وَثَّقَه جماعةٌ، وطعن فيه آخرون ونسبوا إليه ما يُشعر بفساد عقيدته"[1].

ومتن الحديث أيضاً واضح البطلان. ونسأل:

**أولاً:** هل يُوحى للإمام حتى يأذن الله له أحياناً من خلال الوحي؟

**ثانياً:** إن معجزة إحياء الموتى وشفاء الأكمه والأبرص معجزةٌ لإثبات النُّبُوَّةِ وكانت خاصَّةً بحضرة عيسى (ع)، فبأيِّ دليل تنسبون مثلها إلى حضرة الباقر؟ هل تعتبرونه نبياً؟ وحتى ولو اعتبرتموه نبياً فلا يُمكن لكم أن تثبتوا له معجزة نبيّ آخر إلا بدليل، إذ كما قلنا مراراً (ص ١٥٥ و٤٣٤ و٨٥٣) لا يُمكن أن ننسب معجزات أحد الأنبياء إلى غيره من الأنبياء إلا بدليل شرعي.

**ثالثاً:** بيَّن القرآن أن إحياء الموتى وشفاء الأكمه والأبرص كان عمل الله أظهَرَهُ استجابةً لدعاء عيسى - صلوات الله عليه - ولم تكن تلك الخوارق من فعل عيسى (ع) نفسه.

نقرأ في دعاء الجوشن الكبير (الفقرة ٩٠) أن رسول الله ﷺ يقول: "لا يُحيي الموتى إلا

(١) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص ٢٣٣.

هو". كما يُبيِّن القرآنُ الكريمُ لنا أن خزائن قدرة الله ليست عند رسوله ولا عند الإمام، فيقول اللهُ تعالى لنبيّه: ﴿**قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ...**﴾ [الأنعام/ ٥٠].

وفي نهاية الحديث يقول أبو بصير الذي كان أعمى: "مَسَحَ عَلَى وَجْهِي وَعَلَى عَيْنَيَّ فَأَبْصَرْتُ الشَّمْسَ وَالسَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَالْبُيُوتَ وَكُلَّ شَيْءٍ ....... ثُمَّ مَسَحَ عَلَى عَيْنَيَّ فَعُدْتُ كَمَا كُنْتُ!".

يقوم بعض الناس في زماننا ممَّن يسمعون مثل هذه الأحاديث ويرغبون في خداع العوام بالتظاهر بالعمى ويذهبون إلى أحد قبور الأئمة أو ذراريهم وبعد مدة يصيحون ويضجون ويصيح معهم الناس: شُفي أعمى، شُفي أعمى! ويقول هو: لقد شفاني الإمام! كما حدث في زماننا أنه لما قام الناس بالصياح في حرم الإمام الرضا (ع) بحُجة أن أعمى قد نال الشفاء وأبصر، قام شخص يُدعى «فرهاد ميرزا» بفضح أولئك المخادعين (راجعوا كتاب **زيارت و زيارتنامه** ص **٣٥٨**).

في هذا الحديث يقول الإمام لأبي بصير: "أَتُحِبُّ أَنْ تَكُونَ هَكَذَا وَلَكَ مَا لِلنَّاسِ وَعَلَيْكَ مَا عَلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ أَوْ تَعُودَ كَمَا كُنْتَ، وَلَكَ الْجَنَّةُ خَالِصاً؟ قُلْتُ: أَعُودُ كَمَا كُنْتُ!".

ولست أدري ما هو التعارض بين أن يكون الإنسان بصيراً ويدخل الجنة؟ ولماذا جعل الإمام دخول أبي بصير الجنة مرهوناً ببقائه أعمى؟

في هذا الحديث نرى الإمام يضمن لأبي بصير الجنة بشرط أن يرضى بكف بصره، وفي الحديث الخامس من الباب ١٧٦ يضمن الإمامُ دخول جار أبي بصير الجنة بشرط أن يترك ما كان عليه من الأعمال السيئة.

هذا في حين أنه باستثناء الأشخاص الذين نص الله تعالى في القرآن على وعدهم بالجنة أو النار، لا يملك أحد من العباد أن يضمن دخول الجنة أو النار لأحد دون سند شرعي قطعي.

نعم، لو تاب إنسان فإن الله يقبل توبته، ولكن على أي حال يبقى قبول التوبة أو ردها أمراً خاصًّاً بالله تعالى فلا يملك أحد أن يضمن قبولها أو عدم قبولها لأحد آخر! وقد قال الله تعالى لرسوله ﷺ: ﴿**لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ**﴾ [آل عمران/ ١٢٨].

وأساساً فإن الإسلام جعل المؤمنين – باستثناء عدد قليل جداً – يعيشون في حالةٍ بين الخوف

والرجاء، ولا شك أن الإمام يعلم هذا الموضوع جيداً ولا يقول أمراً يُخالفه.

← **الحديث ٤** - يقول الراوي: "عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) قَالَ: كُنْتُ عِنْدَهُ يَوْماً إِذْ وَقَعَ زَوْجُ وِرْشَانَ(١) عَلَى الْحَائِطِ وَهَدَلَا هَدِيلَهُمَا. فَرَدَّ أَبُو جَعْفَرٍ (ع) عَلَيْهِمَا كَلَامَهُمَا سَاعَةً ثُمَّ نَهَضَا، فَلَمَّا طَارَا عَلَى الْحَائِطِ هَدَلَ الذَّكَرُ عَلَى الْأُنْثَى سَاعَةً ثُمَّ نَهَضَا. فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! مَا هَذَا الطَّيْرُ؟ قَالَ: يَا ابْنَ مُسْلِمٍ! كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ اللهُ مِنْ طَيْرٍ أَوْ بَهِيمَةٍ أَوْ شَيْءٍ فِيهِ رُوحٌ فَهُوَ أَسْمَعُ لَنَا وَأَطْوَعُ مِنِ ابْنِ آدَمَ. إِنَّ هَذَا الْوِرْشَانَ ظَنَّ بِامْرَأَتِهِ، فَحَلَفَتْ لَهُ مَا فَعَلْتُ، فَقَالَتْ: تَرْضَى بِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ؟ فَرَضِيَا بِي، فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّهُ لَهَا ظَالِمٌ، فَصَدَّقَهَا!!".

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: **أولاً**: هل تعقد الحيوانات عقد الزواج بينها وبين قرنائها وهل تتعاهد الحيوانات بالوفاء بعهد الزواج حتى تكتفي الحمامة الأنثى بحمام ذكر واحد فقط؟!

**ثانياً**: إن جدّ الإمام الأكرم أي الرسول الأكرم ﷺ لم يكن يعلم لغة اليهود (العبرية) [البقرة/ ١٠٤] فكيف عرف أحد أحفاده لغةَ الحيوانات؟!

**ثالثاً**: لقد لدغت العقرب يد النبيّ ﷺ (راجعوا حاشية الصفحة ١٧٣ من الكتاب الحالي) فكيف أصبحت جميع الحيوانات مطيعة للإمام؟! لو كانت جميع الحيوانات مطيعة للإمام لوجب على جميع الجراثيم أن تُطيعه أيضاً ومن ثم لوجب أن لا يمرض الإمام مع أن الإمام كان يمرض، كما يُصَرِّحُ بذلك الشيخ الصدوق (راجعوا ص ١٣٣من الكتاب الحالي).

**رابعاً**: لما نسبوا إلى زوجة الرسول الأكرم ﷺ ذلك الإفك لم يكن النبيّ في البداية مُطلعاً على براءة زوجته وطهارتها، ولما شاور النبيُّ ﷺ علياً (ع) في الأمر اقترح حضرة الأمير أيضاً على النبيّ ترك عائشة لأنه لم يكن مُطلعاً على براءتها، إلى أن نزلت الآيات من ١١ إلى ١٨ من سورة النور وبرَّأت عائشة. فكيف اطلع الإمام الباقر حتى على عِفَّة الطيور أو خيانتهم؟

إن هذا الحديث وضعه الغلاة والوضَّاعون الجاهلون بالقرآن. وليت شعري هل يُمكننا أن نحصل على مستند ديني بأقوال أمثال هؤلاء الأفراد؟! هل كان الكُلَيْنِيّ يستخدم عقله فعلاً عندما كان يُدوِّن مثل هذه الأحاديث.

---

(١) وِرْشَانِ بكسر الواو: طائرٌ وهو نوع من الحمام. (المُتَرْجِمُ)

← **الحديث ٥** - يقول إن الإمام الباقر (ع) اعتبر نفسه «**بقيَّة الله**»! وقد تكلمنا فيما سبق حول هذه الآية (ص ٧٣٢فما بعد)، وقد اتضح خطأ هذا الادّعاء للقارئ وأصبح يعلم أن مثل هذا القول اتّهام لحضرة باقر العلوم الذي كان على علم كامل بالقرآن ولا يمكن قطعاً أن يقول مثل هذا الكلام.

← **الحديث ٦** - يقول المَجْلِسِيّ عن الجملة الأخيرة في هذا الحديث: "هذا لا يوافق شيئاً من التواريخ المتقدِّمة التي عيّنت فيها الشهور و الأيام إلا ما نقله في «روضة الواعظين»...."[١].

## ١٧٦ـ بَابُ مَوْلِدِ أَبِي عَبْدِ اللهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ (ع)

بعد أن ذكر الكُلَيْنِيّ تاريخ ولادة الإمام الصادق ؈ ووفاته ومكان مرقد ذلك الإمام الجليل، قال إن كنية أمه: «أم فروة»، وأنها كانت ابنة القاسم بن محمد بن أبي بكر، وأمها، يعني جدة الإمام الصادق لأمه، أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر[٢].

يشتمل هذا الباب على ثمانية أحاديث اعتبر المَجْلِسِيُّ الحديثين ١ و٦ مجهولين والحديث ٨ مُوَثَّقَاً وعدّ بقية أحاديث الباب ضعيفةً. أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فلم يصحِّح من أحاديث هذا الباب سوى الحديث السادس فقط.

← **الحديث ١** - قال المَجْلِسِيّ تعليقاً على هذا الحديث:

"إن هذا الخبر يدل على مدح «سعيد [بن المسيِّب]» ورُوِيَ أنه من حواري علي بن الحسين، وقد وردت أخبارٌ كثيرةٌ في «**اختيار الكِشِّيّ**» وفي كتاب «**الغارات**» للثقفي تدلُّ على ذمِّه، ولعلَّ ذمَّه أرجحُ!"[٣].

← **الحديث ٢** - تكلمنا على هذا الحديث فيما سبق (ص ١٧٢من الكتاب الحالي) فلا داعي لتكرار الكلام عليه هنا.

← **الحديث ٣** - يروي عدد من الضعفاء والمجاهيل هذا الحديث عن «**رُفَيْدٍ**». ولدينا في

---

(١) المَجْلِسِيّ، **مرآة العقول**، ج ٦، ص ٢٥. (المُتَرْجِمُ)

(٢) لهذا السبب – كما قلنا في الصفحة ١٥٣قال الإمام الصادق (ع) : **ولدني أبو بكر مرتين**.

(٣) المَجْلِسِيّ، **مرآة العقول**، ج ٦، ص ٢٧. (المُتَرْجِمُ)

كتب الرجال شخصان باسم «رُفَيْدٍ» كلاهما مجهول الحال! ورغم أن المقماني -في الغالب- يقول عن كل من يروي حديثاً عن الأئِمَّة: إنه إمَامِيٌّ ظاهراً، هذا مع أنَّه لم يكن هناك مذهبٌ إماميٌّ أو غير إماميٍّ في زمن الأئِمَّة، بل وُجِد هذا المذهب فيما بعد.

روى لنا هذا الراوي مجهول الحال معجزةً عن رجل أعرابيٍّ بدوي. وكما قلنا إن كتاب «الكافي» يطفح بالمعجزات المنسوبة لكل من هبَّ ودبَّ!! ولا شك أن المعجزة التي يمكن حتى لبدوي من أهل الصحراء إظهارها لا أهمية لها ويمكن أن نؤلف مئات الكتب مثل كتاب «عيون المعجزات» عن مثل هذه المعجزات! أمَّا رسول الله ﷺ فلمَّا كان المشركون يطلبون منه معجزةً كان يقول ليس الأمر بيدي وأنا لست سوى بشر مثلكم، كما قال تعالى: ﴿**وَيَقُولُونَ لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِـلَّهِ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ**﴾ [يونس/ ٢٠]، فلم يكن الأمر أنه كان يُظهِر المعجزة في كل وقت (راجعوا فصل علم الغيب والمعجزات والكرامات في القرآن في الصفحة ١٣٠ من الكتاب الحالي).

← **الحديث ٤** - سنده في غاية الضعف. عِدَّةٌ من الكذَّابين يقولون إن الإمام الصادق عليه السلام قال: "**عِنْدَنَا خَزَائِنُ الْأَرْضِ وَمَفَاتِيحُهَا.....**". مع أن الله تعالى أمر نبيّه أن يقول: ﴿**قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللهِ**﴾ [الأنعام/ ٥٠]، وقال أيضاً: ﴿**وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ**﴾ [الحجر/ ٢١]. وراجعوا الصفحة ص ٤٢٨ - ٤٢٦ من الكتاب الحالي.

يقول الأستاذ هاشم معروف الحسني عن هذا الحديث:

"وقد اشترك في هذه الرواية أربعة من المتهمين بالكذب والغلو: الخيبري بن علي الطحَّان..... وعمر بن عبد العزيز، فلقد وصفه الشيخ محمد طه في رجاله بأنه كان مُخلَّطاً، وجاء عن الفضل بن شاذان أنه يروي الغرائب والمناكير، وأما المُفَضَّل بن عُمَر ويونس بن ظَبيان فحالهما [في الكذب] معروفٌ. ويكفيهما ما جاء عن الإمام الصادق في ذمهما والتحذير منهما ولعنهما"[1].

---

(١) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص٢٤٠ - ٢٤١.

هنا نعرّف بِـ «**أبي سعيد خيبري بن علي الطحان**»:

نقل مؤلف كتاب «**مجمع الرجال**» عن الغضائري قوله: "خيبري بن علي بن الطحان ضعيفُ الحديث، غال المذهب، كان يصحب يونس بن الظَّبيان ويكثر الروايات عنه. وله كتاب عن أبي عبد الله - عليه السلام - لا يُلْتَفَتُ إلى حديثه"[١].

كما ذمَّه النجاشيّ والعلامة الحليّ أيضاً بهذه الصفات وقالا: "في مذهبه غلو وارتفاع"[٢].

إحدى أكاذيبه أن روى عن «الحسين بن ثُوَيْر بن أبي فاختة» عن «الأصبغ بن نُباتة» حديثاً مع أنّ «الأصبغ» - كما يقول الأستاذ البِهْبُودِيّ - مات شيخاً مُسِنّاً في زمن أمير المؤمنين علي عليه السلام، فكيف أخذ «الحسينُ بن ثُوَيْر» الذي كان من أصحاب حضرات الصادقَين الحديث عنه؟!

ولِـخَيْبَرِيٍّ أحاديثُ في الزيارات من نماذجها حديثٌ نجده في كتاب «كامل الزيارات» وكتاب «وسائل الشيعة» وغيرهما من الكتب عن الإمام الرضا (ع) أنه قال: **"مَنْ زَارَ قَبْرَ أَبِي عَبْدِ اللهِ بِشَطِّ الْفُرَاتِ كَانَ كَمَنْ زَارَ اللهَ فَوْقَ كُرْسِيِّه!!!"**[٣].

تلاحظون أن واضع هذا الحديث جعل قبر الحسين مساويًا في المنزلة للعرش الإلهي وجعل الإمام الحسين - نعوذ بالله - بمنزلة الله المتعال، وليس الله الحاضر في كل مكان بل الله الذي فوق عرشه!!! وكأنه تعالى جالس ليزوره الناس!!

ومن المثير أن نعلم أن الشيخ الطوسي أورد هذا الحديث في كتابه «تهذيب الأحكام»!

ونجد أيضاً في كتاب «**وسائل الشيعة**» وفي غيره من الكتب حديثاً آخر عجيباً مرويًّا عَنِ «**الْخَيْبَرِيِّ**» هذا يروي فيه عن الإمام الكاظم (ع) أنه قال: **"أَدْنَى مَا يُثَابُ بِهِ زَائِرُ أَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) بِشَطِّ الْفُرَاتِ إِذَا عَرَفَ حَقَّهُ وَحُرْمَتَهُ وَ وَلَايَتَهُ أَنْ يُغْفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ!!"**[٤].

نعم، إن مثل هذه الأحاديث تشجع الناس على ارتكاب الذنوب وعلى معصية الله.

---

(١) انظر: الشيخ الملا عناية الله القهپائي، **مجمع الرجال**، ج ٢، ص٢٧٥. (الْمُتَرْجِمُ)

(٢) انظر **رجال النجاشي**، ص ١٥٤ - ١٥٥، و**الخلاصة** للعلامة الحلي، ص ٣٤٤ - ٣٤٥. (الْمُتَرْجِمُ)

(٣) **وسائل الشيعة**، ج ١٠، ص ٣١٩، (أبواب المزار وما يناسبه، الباب ٣٧).

(٤) **وسائل الشيعة**، ج ١٠، ص ٣١٩، (أبواب المزار وما يناسبه، الباب ٣٧).

← **الحديثان ٥ و ٦**- الحديث الخامس مجهول وضعيف ومن مرويات «مُعَلَّى بن محمد».
ومن الطريف والمثير أنّ «أبا بصير» كان ضريراً في الحديث ٣ من الباب ١٧٥، ولكنه في هذا الحديث أصبح مبصراً إذْ يقول له جاره: **"وأنا كما ترى"**! وراجعوا بشأن الحديث الخامس ما ذكرناه بشأن الحديث الثالث من الباب ١٧٥.

رغم أن القرآن الكريم يقول بوضوح أنه لا يعلم الغيب أحد إلا الله إلا أن أبا بصير يدعي أن الإمام الصادق (ع) **"قَالَ لِي ابْتِدَاءً مِنْ دَاخِلِ الْبَيْتِ وَإِحْدَى رِجْلَي فِي الصَّحْنِ وَالْأُخْرَى فِي دِهْلِيزِ دَارِهِ يَا أَبَا بَصِيرٍ قَدْ وَفَيْنَا لِصَاحِبِكَ"**.

ويقصد أن الإمام الصادق الذي كان مطّلعاً على الغيب علم بوفاة صديقه وأنه أصبح من أهل الجنة!

وفي الحديث السادس - ولا أدري لماذا قبل به الأستاذ البِهْبُودِيّ - يقول «جعفر بن محمد بن الأشعث» الذي كان ابن أخ قاتل الإمام الحسن المجتبى (ع) ومن خواص أبي جعفر المنصور الدوانيقي الخليفة العباسي[1]، إن الإمام الصادق لكونه يعلم الغيب قال لأحد مأموري الخليفة الذي أحضر معه مالاً إلى المدينة، كي يعطيه للإمام على أنه حقوقٌ شرعيةٌ: "يَا هَذَا اتَّقِ اللهَ! وَلَا تَغُرَّ أَهْلَ بَيْتِ مُحَمَّدٍ ... فَقُلْتُ وَمَا ذَاكَ أَصْلَحَكَ اللهُ؟! قَالَ: فَأَدْنَى رَأْسَهُ مِنِّي وَأَخْبَرَنِي بِجَمِيعِ مَا جَرَى بَيْنِي وَبَيْنَكَ حَتَّى كَأَنَّهُ كَانَ ثَالِثَنَا ...الخ".

ليت شعري! هل كان راوي هذا الحديث يؤمن فعلاً بالآية القرآنية التي أمر الله فيها رسوله أن يقول: ﴿**قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ**﴾ [النمل/ ٦٥]، وأن يقول: ﴿**قُلْ ..........لَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ**﴾ [الأنعام/ ٥٠]؟

يبدو أن هؤلاء الأفراد كانوا يقبلون ا لحديث إذا رأوا فيه مدحاً للإمام ولو كان مضادًّا للقرآن! ولم يكونوا يتورّعون أن ينسبوا لغير الله إحدى الصفات الإلهية!!! فمثلاً في هذا الحديث قال الراوي: "وَأَخْبَرَنِي بِجَمِيعِ مَا جَرَى بَيْنِي وَبَيْنَكَ حَتَّى كَأَنَّهُ كَانَ ثَالِثَنَا"، وهذه هي صفة الله تعالى ذاتها التي بيّنها لنا في القرآن بقوله: ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ**

---

(١) لعل واضعي الحديث وضعوا الحديث عن عمدٍ باسمه.

مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة/ ٧].

ليت الأستاذ البِهْبُودِيّ تأمَّل في متن هذا الحديث السادس جيداً قبل أن يقبل به.

**١٧٧- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ (ع)**

بعد أن ذكر الكُلَيْنِيّ في مقدمة هذا الباب تاريخ ولادة الإمام الكاظم (ع) ووفاته، أورد تسعة أحاديث اعتبر المَجْلِسِيّ الحديثين ٦ و٨ منها صحيحين، والحديث ٣ مجهولاً واعتبر بقية أحاديث الباب ضعيفةً. أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فلم يُصحِّح أيّ حديثٍ من أحاديث هذا الباب ورفضها كلَّها.

تدلُّ أحاديث هذا الباب على علم الإمام بالغيب، وقد تكلمنا عن بطلان هذه العقيدة والقول مراراً. وحول ادعاء معرفة الإمام الكاظم بالذات بالغيب، نحيل القارئ الكريم إلى ما ذكرناه في الصفحات ١٩٧- ١٩١.

← **الحديثان ١ و٢** - متن الحديث الأول المرويّ عن مجهول يُدعى «**عِيسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**» متنٌ فاضح و مخجل، وينسب أمراً إلى والدة الإمام الكاظم (ع) الكريمة، لا يمكن إلا لعدوٍّ أن ينسب إليها مثله. يدَّعي الحديث أن والدة الإمام الكاظم (ع) كانت أمةً مريضةً وأن مالكها -حسب قولها - "كَانَ يَجِيئُنِي فَيَقْعُدُ مِنِّي مَقْعَدَ الرَّجُلِ مِنَ الْمَرْأَةِ فَيُسَلِّطُ اللهُ عَلَيْهِ رَجُلًا أَبْيَضَ الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ فَلَا يَزَالُ يَلْطِمُهُ حَتَّى يَقُومَ عَنِّي" ، أي يقوم عنها قبل أن يدخل بها بعد أن جلس منها بوضعية جلوس الرجل الراغب بالدخول في المرأة؟!!

ونسأل: ألم تكن هناك بين العرب والعجم امرأة أفضل من هذه حتى يختارها حضرة الباقر لتكون زوجةً لابنه وأُمّاً لإمام المستقبل؟ ألم يجد الإمام الباقر (ع) بين أقربائه ومعارفه امرأةً مناسبةً أكثر من هذه ليختارها لتكون كنَّته؟!!

**ثانياً**: نسأل هل كان هدف واضع هذا الحديث إلا أن يوحي بشكل غير مباشر بأن أمَّ حضرة الكاظم (ع) كانت ألعوبة بيد فلان وفلان؟ ولربما وضعوا الحديث الثاني بهدف إصلاح فضيحة الحديث الأول.

**ثالثاً**: لماذا كان الرجل أَبْيَضُ الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ ينتظر حتى يقعد بائع الإماء من تلك الأمة مقعد الرجل من المرأة، فيلطمه، ولماذا كانت غيرته تنبعث متأخرة إلى هذ الحدّ، ولماذا لم يكن يلطمه قبل أن يصل إلى هذا الوضع؟!

ليت شعري! هل كان الكُلَيْنِيّ يستخدم عقله فعلاً عندما دوَّن هذا الحديث؟

← **الحديث ٣** – حديثٌ مجهولٌ ولا اعتبارَ به. ومتنه أيضاً يدلُّ على علم الإمام بالغيب، الأمر الذي يتعارض مع القرآن.

← **الحديث ٤** – هذا الحديث في نظرنا من موضوعات الباطنية. وقد أشرنا إلى قسم من هذا الحديث خلال دراستنا ونقدنا للحديث ١١ من الباب ٣٩ (فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ). إن جهل واضع هذا الحديث وعلامات الوضع فيه تطفح من كل جوانبه. ولكن وا أسفاه على الكُلَيْنِيّ الذي كان عاجزاً عن إدراك مثل هذه الأمور الواضحة!

إن الحكاية[١] التي يرويها هذا الخبر طويلة. لذلك سنكتفي بالإشارة إلى بعض ما فيها من أخطاء ونصرف النظر عن الانتقادات الكثيرة الأخرى التي تتجه إليها[٢]، يقول الحديث: أن " أتاه رجلٌ نصرانيٌّ أَتَى الإمامَ الكاظمَ (ع) فَقَالَ لَهُ: أَتَيْتُكَ مِنْ بَلَدٍ بَعِيدٍ وَسَفَرٍ شَاقٍّ وَسَأَلْتُ رَبِّي مُنْذُ ثَلَاثِينَ سَنَةً أَنْ يُرْشِدَنِي إِلَى خَيْرِ الْأَدْيَانِ وَإِلَى خَيْرِ الْعِبَادِ وَأَعْلَمِهِمْ وَأَتَانِي آتٍ فِي النَّوْمِ فَوَصَفَ لِي رَجُلًا بِعُلْيَا دِمَشْقَ....". ونسأل:

**أولاً**: لماذا لم يتم تعريف ذلك النصراني في الرؤيا بحضرة الكاظم ذاته مباشرةً؟!

**ثانياً**: لماذا لم يُسْلِم ذلك الفرد الذي تعرف في منامه على ذلك الرجل الدمشقي؟!

ثم جاء في قسم آخر من الحديث أن الإمام قال للرجل النصراني بعض الأمور حول حضرة مريم وعيسى -عليهما السلام- التي لم يكن يعرفها.

---

(١) من الخسارة والظلم أن يسمي الإنسان مثل هذه الأكاذيب حديثاً.

(٢) من الطريف أن نعلم أن المَجْلِسِيّ قال في شرح كلام الرجل النصراني: "ظاهر القرآن: أي إنما علمت ظاهر القرآن ولم أعلم أسراره وبواطنه، فالمراد بالقراءة ما كان مع تفهُّم. وقيل: المراد بظاهر القرآن ما كان ظاهراً منه دون ما سقط منه!!".

ونسأل: من أين إذاً عرف ذلك الرجل النصراني أن ما قاله له الإمام صحيح أم لا؟

ومن جملة ذلك جاء في الحديث أن الإمام ذكر أن اسم والدة مريم كان «مرثا». لكن في الحديث الأول من الباب ١٨٤ جاء أن اسم والدة مريم كان «حنَّة»؟! وجاء في هذا الحديث أن مريم ولدت عيسى على شط الفرات؟ مع أنه من الواضح أن مريم كانت في بيت المقدس ولم تكن في العراق؟ فلا يمكن أن تكون قد ولدت حضرة المسيح على شط الفرات!

← **الحديث ٥** - الحديث عبارة عن حكاية تشبه القصة السابقة الهدف منها إرعاب المخاطبين من قول الإمام بالإتيان بكلام عجيب وغريب. جاء في هذا الحديث أنَّ: "**البيتَ المقدَّس هُوَ بَيْتُ آلِ مُحَمَّدٍ** ﷺ". وأن "«**بَيْتُ الْمَقْدِسِ**» [الذي هو ببلاد الشام]...... إِنَّمَا كَانَ يُقَالُ لَهُ «حَظِيرَةُ الْمَحَارِيبِ» حَتَّى جَاءَتِ الْفَتْرَةُ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَعِيسَى .... فَحَوَّلُوا وَبَدَّلُوا وَنَقَلُوا تِلْكَ الْأَسْمَاءَ.." أي وغيروا اسمه إلى "«**بَيْتُ الْمَقْدِسِ**»!

هذا في حين أنه جاء في «**قاموس الكتاب المقدس**» تأليف مستر هاكس الأمريكي أنَّ أوَّل مرَّة ذُكر فيها اسم «أورشليم» في الكتاب المقدس جاء في سِفِرْ «يُوشَع»، وقبل ذلك كانت المدينة تعرف بالأسماء التالية: مدينة يهوذا، مدينة الملك العظيم، المدينة المقدسة، آري إيل.

فكما نلاحظ سُمِّي بيت المقدس قبل قرون من حضرة عيسى (ع) باسم «أورشليم» وقبل ذلك كانت تعرف باسم «المدينة المقدسة»، ولم يذكر أي أحد أنها عرفت باسم «حظيرة المحاريب»!!

← **الحديث ٦** - الحديث قصَّةٌ رواها «عليُّ بن الحَكَم» الأحمق، ادَّعى فيها أن الإمام الكاظم (ع) أحيى بقرةً ميِّتةً لامرأةٍ، فأقسمت المرأة عندما شاهدت هذه المعجزة الكبيرة أن الإمام هو عيسى بن مريم (ع)!!! ما أشدَّ افتقاد هذه المعجزة لأي فائدة!! ثم جاء في قسم آخر من الحديث أن الإمام سأل الأرملة التي كانت تبكي لموت بقرتها: هَلْ لَكِ أَنْ أُحْيِيَهَا لَكِ فَأُلْهِمَتْ أَنْ قَالَتْ نَعَمْ يَا عَبْدَ اللهِ!

ونسأل: لو لم تُلْهَم المرأة أن تقول نعم، هل كانت ستقول لا؟

هل كان واضع هذا الحديث يفهم ما يلفّقه هذا الكلام.

← **الحديث ٧** - لقد درسنا سابقاً هذا الحديث (صفحة ١٦٨-١٦٤) فلا نعيد الكلام بشأنه هنا.

← **الحديث ٨** – يتضمن شتائم قالها ابن إسماعيل بن جعفر الصادق.

← **الحديث ٩** – هو أحد الأقوال التي رويت حول وفاة الإمام الكاظم (ع).

## ١٧٨ـ بَابُ مَوْلِدِ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا (ع)

بعد أن ذكر الكُلَيْنِيّ تاريخ ولادة حضرة الرضا (ع) ووفاته، أورد أحد عشر حديثاً، اعتبر المَجْلِسِيُّ الحديثين ١ و٧ منها صحيحين والحديث ٨ حسناً والحديثين ٢ و٥ مُرسَلَين والحديث ٦ مجهولاً، واعتبر بقية أحاديث الباب ضعيفةً. أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فلم يُصحِّح أياً من أحاديث هذا الباب.

← **الحديث ١** – راويه «هشام بن أحمر» مجهول الحال، يقول إن امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ كانت تعيش في أَقْصَى الْمَغْرِبِ رأيت الأمة التي صارت فيها بعد أم الإمام الرضا (ع) فقالت لبائع العبيد التي كانت في حوزته: مَا هَذِهِ الْوَصِيفَةُ مَعَكَ؟ قال: اشْتَرَيْتُهَا لِنَفْسِي. فَقَالَتْ المرأة من أهل الكتاب له: "مَا كان يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ هَذِهِ عِنْدَ مِثْلِكَ! إِنَّ هَذِهِ الْجَارِيَةَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ عِنْدَ خَيْرِ أَهْلِ الْأَرْضِ، فَلَا تَلْبَثُ عِنْدَهُ إِلَّا قَلِيلًا حَتَّى تَلِدَ مِنْهُ غُلَاماً مَا يُولَدُ بِشَرْقِ الْأَرْضِ وَلَا غَرْبِهَا مِثْلُهُ!!..".

أقول: المُلفِت والمثير أنه في كتاب «الكافي» حتى نساء أهل الكتاب يعلمن الغيب**!!** والغريب كيف لم تسلم هذه المرأة من أهل الكتاب رغم كل هذه المعلومات والمعارف التي كانت لديها؟

ولكن لحسن الحظ فإن القرآن الكريم ينفي مثل هذه الخرافات عندما يقول إن الله وحده يعلم ما في الأرحام (لقمان/ ٣٤).

تذكير: لقد أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «**الإرشاد**» (ج ٢، ص٢٥٤)**!**

← **الحديث ٢** – حديثٌ مرسلٌ يدلُّ على علم الإمام بالغيب. وقد أورد الشيخ المفيد هذا الحديث أيضاً في كتابه «**الإرشاد**» (ج ٢، ص٢٥٥)**!**

← **الحديث ٣** – رجلٌ مجهولٌ يُدعَى «**الْحَسَنُ بْنُ مَنْصُورٍ**» يروي "عَنْ أَخِيهِ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى الرِّضَا (ع) فِي بَيْتٍ دَاخِلٍ فِي جَوْفِ بَيْتٍ لَيْلًا، فَرَفَعَ يَدَهُ فَكَانَتْ كَأَنَّ فِي الْبَيْتِ عَشَرَةَ مَصَابِيحَ، وَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَخَلَّى يَدَهُ ثُمَّ أَذِنَ لَهُ".

ونسأل: ماذا كانت فائدة هذه المعجزة؟ لماذا لم يُظْهِر الإمامُ هذه المعجزةَ أمام الواقفة كي

يقبلوا بإمامته ويهتدوا؟!

← **الحديث ٤**- راويه «**عَبْدُ اللهِ بن إبراهيم الْغِفَارِيّ**» الذي كان يدَّعي كذباً أنه من ذرية الصحابي «أبي ذر الغفاري»! كان هذا الراوي كذَّاباً ووضَّاعاً للحديث. يقول الأستاذ البِهْبُودِيّ إن الحديث الذي رواه عن الإمام الرضا (ع) وأثبته الشيخ الصدوق في كتابه «**عيون أخبار الرضا**» (ج ٢، ص ٢١٨) كذب واضح تماماً. وهذا الحديث أيضاً يدل على علم الإمام بالغيب.

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٢٥٥، وذكر كلمة «فلان» بدلاً من اسم «طَيس».

← **الحديث ٥** - حديثٌ مرسلٌ يدلُّ على علم الإمام بالغيب!

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٢٥٧.

← **الحديث ٦** - يدعي راويه «حمزة بن القاسم» مجهول الحال أن الإمام الرضا (ع) صنع معجزة لأحد أصحابه وقال له اكتمها!!

ونسأل: هل المعجزة في رأي الكُلَيْنِيّ قليلة القدر والأهمية إلى هذا الحد بحيث لا يرويها سوى فرد مجهول الحال ولا يكون للأفراد الثقات والمنصفون أي خبر عنها أو علم بها؟ ثم ما فائدة المعجزة المخفية؟ ألم يكن من الأفضل أن يعلن الإمام المعجزة كي يهتدي الآخرون -لاسيما الواقفة- إلى إمامته ولا يخدعهم نُوَّابُ حضرةِ الكاظمِ (ع) الخونةُ؟! إضافةً إلى ذلك، لماذا لم يكن الإمام، الذي جاء في الحديثين ٤ و١٠ من هذا الباب نفسه أنه كان يقضي ديون الآخرين وكان قادراً على استخراج الذهب من الأرض أو كان الذهب يتساقط من بين أصابعه، يُعَجِّلُ في قضاء دين نفسه حتى رحل عن الدنيا قبل أن يقضي ما عليه!! ولو كان الإمام قادراً على إخراج الذهب من الأرض أو كان الذهب يتساقط من بين أصابعه لما احتاج إلى الاقتراض من الناس أصلاً، فلماذا كان يقترض من الناس؟!

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٢٥٧-٢٥٨!

← **الحديثان ٧ و٨** - يدعي فيه «ياسر الخادم» ، الذي قال علماء الرجال عنه إنه كان من مأموري المأمون العباسي وجواسيسه وأن المأمون هو الذي أمره أن يصبح خادماً لحضرة الرضا، أن الإمام

الرضا (ع) قال: **"لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْقُبُورِ إِلَّا إِلَى قُبُورِنَا. أَلَا وَ إِنِّي مَقْتُولٌ بِالسَّمِّ ظُلْماً وَمَدْفُونٌ فِي مَوْضِعِ غُرْبَةٍ، فَمَنْ شَدَّ رَحْلَهُ إِلَى زِيَارَتِي اسْتُجِيبَ دُعَاؤُهُ وَغُفِرَ لَهُ ذُنُوبُهُ"**[١].

ونقول: إن المؤمنين الذين كانوا يزورون النبيَّ والأئِمَّةَ أثناء حياتهم لم تكن تُغفَرُ ذنوبُهُم، فكيف تُغْفَر ذنوبُ من يزور قبورَهُم بعد وفاتهم!؟ أيُّ هَرْجٍ وَمَرْجٍ هذا الذي أحدثوه في دين الله؟! خادم الإمام الرضا «ياسر» هذا ذاته يروي أنه سأل الإمام الرضا (ع): هَلْ يَكُونُ شَهْرُ رَمَضَانَ تِسْعَةً وَ عِشْرِينَ يَوْماً؟ فَقَالَ الإمام: إِنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ لَا يَنْقُصُ مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْماً أَبَداً!"[٢].

عن مثل هذا الشخص يروون أن الإمام الرضا ذهب إلى المُصلَّى لصلاة العيد حافي القدمين! (ليت شعري! لماذا لم ينتعل حذاءً؟ هل الذهاب إلى صلاة العيد بقدمين حافيتين مُستحبٌّ أم واجبٌ؟ هل النبيّ الأكرم كان يذهب إلى صلاة العيد حافي القدمين؟). ويواصلون الحديث قائلين: "فَتَزَعْزَعَتْ مَرْوُ بِالْبُكَاءِ وَالضَّجِيجِ وَالصِّيَاحِ لَمَّا نَظَرُوا إِلَى أَبِي الْحَسَنِ [الرضا] (ع) وَسَقَطَ الْقُوَّادُ عَنْ دَوَابِّهِمْ وَرَمَوْا بِخِفَافِهِمْ لَمَّا رَأَوْا أَبَا الْحَسَنِ (ع) حَافِياً وَكَانَ يَمْشِي وَيَقِفُ فِي كُلِّ عَشْرِ خُطُوَاتٍ وَيُكَبِّرُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَ يَاسِرٌ فَتُخُيِّلَ إِلَيْنَا أَنَّ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَالْجِبَالَ تُجَاوِبُهُ وَصَارَتْ مَرْوُ ضَجَّةً وَاحِدَةً مِنَ الْبُكَاءِ!!". (وليت شعري! لماذا كل هذا البكاء؟ هل التكبير يستدعي البكاء؟ هل الناس تبكي عادةً في صلاة العيد؟).

ويواصلون القصة قائلين إن المأمون خشي على حكمه من هذه الأوضاع. فنسأل: لماذا خشي؟ لقد كان المأمون رجلاً ذكياً ومُدبِّراً فلماذا لم يصبر حتى يُقيم الإمام الصلاة ويعود ويبقى اعتباره وحيثيته محفوظة أمام الناس؟ لماذا لم يُقِم الإمام الصلاة بل انصاع لأمر المأمون المخالف للشرع وعاد أدراجه دون أن يُصَلِّي؟! مع أن الإمام - طبقاً للحديث التالي- ردَّ أمر المأمون مرتين ولم يقبل به؟!

ثم إذا كان الناس مؤمنين إلى هذا الحد بحيث إنهم بمُجرد أن يُكبّر الإمام ينهمرون بالبكاء فلماذا لم يُبيّن لهم الإمام حقائق الولاية والإمامة؟ ولماذا لم ينهض بمساعدتهم، خاصةً أنهم - كما

---

(١) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، أبواب المزار، الباب ٨٤، ج ١٠، ص ٤٤١.

(٢) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥، الحديث ٣٦.

يدل على ذلك الحديث التالي - بمجرد أن أشار الإمام إليهم تفرقوا وعادوا أدراجهم حتى كاد بعضهم يقع فوق الآخر، فلماذا لم ينهض الإمام بهؤلاء الجماهير إلى خلع المأمون وأخذ زمام الخلافة بيديه كي لا يحرم الناس من إمامته الإلهية؟!

وفي الحديث الثامن يدّعي «ياسر» أَنَّ الْجُنْدَ وَالْقُوَّادَ وَمَنْ كَانَ مِنْ رِجَالِ الْفَضْلِ ذِي الرِّيَاسَتَيْنِ قصدوا اغتيال المأمون - الذي كان غاصباً للخلافة على حدّ قولكم -، فَقَالَ الْمَأْمُونُ [الذي لم يكن قادراً على فعل شيء] لِأَبِي الْحَسَنِ [الرضا] (ع) يَا سَيِّدِي تَرَى أَنْ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ وَتُفَرِّقَهُمْ. قَالَ فَقَالَ يَاسِرٌ: فَرَكِبَ أَبُو الْحَسَنِ [الرضا] (ع) وَقَالَ لِيَ ارْكَبْ فَرَكِبْتُ فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ بَابِ الدَّارِ نَظَرَ إِلَى النَّاسِ وَقَدْ تَزَاحَمُوا فَقَالَ لَهُمْ بِيَدِهِ تَفَرَّقُوا تَفَرَّقُوا قَالَ يَاسِرٌ فَأَقْبَلَ النَّاسُ وَاللهِ يَقَعُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَمَا أَشَارَ إِلَى أَحَدٍ إِلَّا رَكَضَ وَمَرَّ".

وهكذا نجا المأمون من الخطر!!

وأُكرّر وأقول: يا ليت الإمام الذي كان يستطيع أن يُفرق الجنود والقادة بإشارة منه، فرّق أنصار المأمون وأخذ زمام أمور الخلافة بيديه ولم يحرم الناس من خلافته الإلهية؟! وأساساً لماذا ساعد الإمام غاصب الخلافة مع أنه كان يستطيع على الأقل أن لا يقوم بأي عمل؟

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث السابع في الجزء الثاني من كتابه «**الإرشاد**»، ص ٢٦٤- ٢٦٥، والحديث الثامن في الصفحة ٢٦٦-٢٦٧!

← **الحديث ٩** - نقول: حاشا للإمام الرضا (ع) أن يأمر شخصاً أن يقول كذباً أنه رأى في منامه أمراً ما، وذلك لأنه لو صَدَقَ المسافرُ في كلامه لما كان هناك خطرٌ على حياته، وحتى لو قال صادقاً إنه سمع الخبر من الإمام فلربَّما تأمل «هارون بن المُسيّب» أكثر وأخذ الموضوع على نحو جدي أكثر.

والجزء الأخير من الحديث يدل على علم الإمام بالغيب وهو أمر واضح البطلان على ضوء ما قلناه في الصفحات السابقة.

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد بداية هذا الحديث في الجزء الثاني من كتابه «**الإرشاد**»، ص ٢٦٧-٢٦٨، وأورد نهاية هذا الحديث في الصفحة ٢٥٨ من ذلك الجزء.

← **الحديث ١٠** - درسنا هذا الحديث ونقدناه في الصفحة ٨٨- ٨٣ من الكتاب الحالي.

← **الحديث ١١**- هو أحد الأقوال المروية حول زمن وفاة حضرة الرضا، ومخالف للقول الذي ذكره الكُلَيْنِيّ في مقدمة هذا الباب.

### ١٧٩- بَابُ مَوْلِدِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الثَّانِي (ع)

بعد أن ذكر الكُلَيْنِيّ في هذا الباب تاريخ ولادة ووفاة حضرة جواد الأئمة (ع) الذي كان صهراً للمأمون العباسي، أورد اثني عشر حديثاً لم يُصَحِّح المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ أي حديث منها. اعتبر المَجْلِسِيّ الحديث السابع من هذا الباب فقط حسناً كالصحيح، واعتبر الحديثين ٢ و١١ مَجْهُولين والحديث ٤ مُرْسَلاً وَعَدَّ بقيةَ أحاديثِ البابِ ضعيفةً!

يقول الشيخ المفيد في كتابه «**الإرشاد**»: (ج ٢، ص ٢٩٥) لم يثبت لديّ أن الإمام قُتل بالسمِّ.

← **الحديث ١** - يقول شخص مجهول الهوية: "بَيْنَا أَنَا فِي عِبَادَتِي إِذْ أَتَانِي شَخْصٌ فَقَالَ لِي قُمْ بِنَا، فَقُمْتُ مَعَهُ فَبَيْنَا أَنَا مَعَهُ إِذَا أَنَا فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ فَقَالَ لِي: تَعْرِفُ هَذَا الْمَسْجِدَ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ هَذَا مَسْجِدُ الْكُوفَةِ. قَالَ: فَصَلَّى وَصَلَّيْتُ مَعَهُ، فَبَيْنَا أَنَا مَعَهُ إِذَا أَنَا فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَسَلَّمْتُ وَصَلَّى وَصَلَّيْتُ مَعَهُ وَصَلَّى عَلَى رَسُولِاللهِ ﷺ، فَبَيْنَا أَنَا مَعَهُ إِذَا أَنَا بِمَكَّةَ فَلَمْ أَزَلْ مَعَهُ حَتَّى قَضَى مَنَاسِكَهُ وَقَضَيْتُ مَنَاسِكِي مَعَهُ، فَبَيْنَا أَنَا مَعَهُ إِذَا أَنَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي كُنْتُ أَعْبُدُ اللهَ فِيهِ بِالشَّامِ!!".

ينبغي أن نقول: إن رسول الله ﷺ الذي كانت حياته في خطر كبير، هاجر من مكَّة إلى المدينة بمشقة بالغة ولم يوصل نفسه إليها بمعجزة طيِّ الأرض، فكيف كان أحد أحفاده قادراً على طيِّ الأرض بتلك الصورة، ثم لم يعلم بتلك المعجزة أحد سوى «محمد بن حسَّان» الكذَّاب؟ ولماذا لم يُصبح «عليّ بن خالد» مجهول الحال -وحسب قولكم زيديّ المذهب- شيعيًّا اثنا عشريًّا برؤيته لهذه المعجزة الباهرة؟

ومن أين نعلم أن «ابن حسان» الكذَّاب الذي يُحبه الضعفاء كثيراً ويروون عنه لم يُلَفِّق هذا الكذب على لسان الإمام؟

ثم إن الحديث يدّعي أن الإمام أنقذ الفرد المذكور من السجن! فنسأل: فكيف إذن بقي جد

الإمام حضرة الكاظم (ع) في السجن ولم يُنقِذ نفسَه منه؟!

← **الحديث ٢** - أحد الغلاة الخرافيين ويُدعى «**عَبْدُ اللهِ بْنُ رَزِينٍ**» يدّعي أنه أراد أَن يَأْخُذَ مِنَ التُّرَابِ الَّذِي يَطَأُ عَلَيْهِ الإمام الجواد وحاول ذلك عدة مرات لكنه لم ينجح.

لا بد أن الراوي يريد أن يوحي بأن حضرة الجواد الذي كان يعلم الغيب، علم بنيّته تلك فحال بينه وبين القيام بذلك العمل!!

ولكننا نقول: لو اطلع الإمام الجواد (ع) على نيّته لوجب أن ينهاه عن ذلك وأن يُعلِّمه أصول التوحيد وأن يُرشده، ولم يكن هناك من حاجة إلى تلك الأعمال العجيبة كالصلاة بالنعلين أو الدخول إلى الحمام مع البغل و و.......! (فتأمَّل).

وبالمناسبة فإن إخلاء الحمام من الأغيار كان من عادة الملوك والجبابرة وليس من عادة أئمة الدين الأجلاء الكرام.

← **الحديث ٣**- هو جزء من الحديث السابع في الباب ١٤٨ الذي كرره الكُلَيْنِيّ هنا. فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ.

← **الحديث ٤** - مُرْسَل وساقط من الاعتبار.

← **الحديثان ٥ و ٦** - سند الحديث الخامس في غاية الضعف. وبالنسبة إلى سند الحديث السادس، فإضافةً إلى ضعف «مُعَلَّى بن محمد»، لدينا في السند شخصان مجهولان هما «علي بن محمد» و«محمد بن علي الهاشمي»! وكلا الحديثين يدلان على علم الإمام بالغيب الذي بيّنا بطلانه في الصفحات السابقة ولا حاجة للتكرار.

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد في الجزء الثاني من كتابه «**الإرشاد**»، الحديث الخامس، في الصفحة ٢٩٣، والحديث السادس في الصفحة ٢٩١. وليت شعري! هل يفيد الاستشهاد بمثل هذه الأحاديث الضعيفة الساقطة من الاعتبار شيئاً سوى خداع العوام؟!

← **الحديث ٧** - تمت دراسته ونقده في الصفحة ١٢٠من الكتاب الحالي فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ. ونُذَكِّر أنَّ المَجْلِسِيَّ اعتبر هذا الحديث حسناً كالصحيح!!

← **الحديث ٨** – سنده ضعيف وساقط من الاعتبار.

← **الحديث ٩** – سنده في غاية الضعف ولا اعتبار له. يقول: إن الإمام دعا على شخص أساء له القول فاستجاب الله دعاءَه. لكن النبيّ الأكرم ﷺ لم يدعُ على المشركين الذين جاؤوا إلى حربه وجرحوا جبهته الشريفة وكسروا رباعيته.

← **الحديث ١٠** – تمت دراسته ونقده في الكتاب الحالي (ص ١٢٩).

← **الحديث ١١** – حديث مجهول وساقط من الاعتبار. راجعوا بشأن هذا الحديث ما قلناه حول الحديث السادس من الباب ١٧٨.

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد مثل هذا الحديث في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٢٩٢!

← **الحديث ١٢** – هو أحد الروايات حول تاريخ وفاة حضرة الجواد (ع).

**١٨٠ـ بَابُ مَوْلِدِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَالرِّضْوَانُ**

ذكر الكُلَيْنِيّ في مقدمة هذا الباب تاريخ ولادة الإمام الهادي (ع) وتاريخ وفاته واسم أمّه، وليته ذكَّر أنه سمَّى ابنته «عائشة»! (**الإرشاد**، ج ٢، ص ٣١٢). علاوةً على ذلك نُذَكِّر بأنَّ الشيخَ المفيدَ لم يُشِرْ إلى استشهاد الإمام الهادي بل قال: إنه تُوُفِّيَ في شهر رجب سنة ٢٥٤. (**الإرشاد**، ج ٢، ص ٣١١).

جاءت في هذا الباب تسعة أحاديث لم يُصَحِّح المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ أي حديث منها. اعتبر المَجْلِسِيّ الحديث ٧ مُرْسَلاً، والأحاديث ١ و٢ و٣ و٥ ضعيفةً واعتبر بقية أحاديث الباب مجهولةً.

← **الحديث ١** – في سنده، إضافةً إلى «الوشَّاءِ» و«المُعَلَّى» الضعيفين، يوجد شخصٌ مهمل هو «خيران الأسباطي». بالتأمل في متن الحديث يُمكننا أن نقول: إن واضعه كان من عمال وموظفي الخليفة العباسي «الواثق بالله». وقد اعتمدوا على قول مثل هذا الشخص لإثبات علم الغيب والمعجزات للإمام وشغلوا العوام بهذه الأمور!

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٠١!

← **الأحاديث ٢ و٣ و٥** – من مرويات «أحمد بن محمد بن عبد الله» الذي تعرفنا سابقاً على أكاذيبه. (ص ٤٥٦ فما بعد).

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد الحديث الخامس من هذا الباب في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص

٣٠٤- ٣٠٥!

← **الحديث ٤** - ادّعى فيه فردٌ مجهولٌ يُدْعَى «إبراهيم بن محمد الطاهري» أن الْمُتَوَكِّل مَرِضَ مِنْ خرَّاجٍ خَرَجَ بِهِ وَأَشْرَفَ مِنْهُ عَلَى الْهَلَاكِ، وأنهم سألوا الإمام الهادي (ع) عن طريقة علاجه فبيَّن لهم ذلك.

ونسأل: هل يُمكننا أن نقول إن معالجة خُرَّاج معجزةٌ؟ الظاهر أن الكُلَيْنِيّ اعتبرها معجزةً! كما نسأل: هل شرط إمامة المسلمين وزعامتهم معالجة الخراج؟ يعني إذا لم يعلم شخصٌ طريقة معالجته لا يُمكنه أن يكون زعيماً للمسلمين؟!

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٠٢- ٣٠٣!

← **الحديث ٦** - مجهولٌ وساقطٌ من الاعتبار.

← **الحديث ٧** - مُرْسَلٌ ولا اعتبار به.

← **الحديث ٨** - وضعوا هذا الحديث للإساءة إلى «موسى المبرقع» الذي لم يكن مستعداً لجعل الدين بابَ رِزْقٍ له، وأن يجمع العوام حول نفسه. ولو كان كما تدعيه هذه الرواية لما أكرموه في قم[1]. ثم إن راوي هذا الحديث أي «الحسين بن الحسن الحسني» مُهملٌ. فهل يُمكننا أن نتهم مسلماً استناداً إلى قول فرد مجهول الحال؟

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث باختلاف يسير في اللفظ في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٠٧- ٣٠٨!

← **الحديث ٩** - يدلُّ على علم الإمام بالغيب طبقاً لرواية فرد مجهول باسم «زيد بن علي بن الحسين بن زيد». وليت شعري! ما فائدة هذه المعجزات التي لم يطلع عليها إلا أفرادٌ مجهولون؟

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث المجهول في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٠٨!

---

(١) راجعوا بشأن «**موسى المبرقع**» كتاب «**شاهراه اتحاد**» [طريق الاتِّحاد]، الصفحة ٢٨٧.

### ١٨١ـ بَابُ مَوْلِدِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ (ع)

ذكر الكُلَيْنِيّ في مقدمة هذا الباب اسم والدة حضرة العسكري (ع) وتاريخ ولادته ووفاته.
والشيخ المفيد أيضاً، كالكُلَيْنِيّ، لم يُشر إلى استشهاد الإمام الحسن العسكري وقال: إنه تُوُفِّيَ في ليلة الثامن من شهر ربيع الأول سنة ٢٦٠.[1]

ذُكر في هذا الباب ٢٧ حديثاً لم يُصَحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ أيَّ حديثٍ منها. أما المَجْلِسِيّ فاعتبر الحديث ٢٧ صحيحاً والحديثين ٢٥و ٢٦ مرسلين والأحاديث من ٢ إلى ٨ ، و ٢٣ و٢٤ أيضاً مجهولةً، وحكم بضعف بقية أحاديث الباب كلها!

← **الحديث ١** - يدلُّ على أنه لم يكن لدى حضرة العسكري (ع) ولد، ويدلُّ على أن عدداً من الأفراد الثقات وعدداً من الأطباء كانوا حاضرين عند فراش موته وأن الإمام لم يُقْتَل بل مات ميتةً طبيعيّةً.

← **الحديث ٢** - مخالفٌ للقرآن ويدّعي أن حضرة العسكري أخبر سابقاً بزمن موت المُعتز وعبد الله بن محمد بن داود.

← **الحديثان ٣ و٥** - يروي «محمد بن إبراهيم» المعروف بـ «ابن الكردي»، والمُهمل، عن «محمد بن إبراهيم بن موسى بن جعفر» الضعيف، قصةً تُفيد أن حضرة العسكري (ع) صنع معجزةً لشخص من الواقفة لكنه الرجل رغم ذلك بقي على مذهبه! ما أفقرها إلى الفائدة من معجزة!

القصة الخامسة يرويها «أبو أحمد بن راشد» المُهمل والمجهول، عن شخص ضعيف الرواية يُدعى «أبو هاشم الجعفري»!

والملفت للنظر أن الحديث السادس يذكر أن الإمام عرف حاجة السائلين قبل أن يطلبوها منه وأعطاهم المال الذي كانوا يريدونه، أما في الحديث الخامس فلم يكن الإمام مطلعاً على حاجة راوي الخبر إلى أن اشتكى إليه من فقره!

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذين الحديثين في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٢٦ و٣٢٨! وليت شعري! هل يُمكننا أن نثبت شيئاً بمثل هذه الأحاديث الواهية؟!

---

(١) الشيخ المفيد، **الإرشاد**، ج ٢، ص ٣٣٦.

➜ **الحديث ٤** - يقول: إن الإمام استطاع أن يُروِّض بغلاً عجز عن ترويضه الآخرون!

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٢٧!

➜ **الحديث ٦** - راويه فرد مجهول يُدعى «أبو عبد الله بن صالح».

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث المجهول في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٢٩!

➜ **الحديثان ٧ و٨** - راوِيهما شخصان مجهولان يُدعى الأول «عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْفَضْلِ الْيَمَانِيُّ» والثاني «مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْعَلَوِيُّ».

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذين الحديثين في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٢٩ و ٣٣٠!

➜ **الأحاديث من ٩ إلى ٢٢** - راوي هذه الأحاديث جميعها «**إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّخَعِيِّ البصري**» وهو رجل ضعيف وكذَّاب ووضاع للحديث باتفاق علماء الرجال![1]. اعتبره ابن النجاشي فاسد المذهب وأنه "معدن التخليط، له كتب في التخليط". واعتبره الشيخ الطوسي مِمَّنْ يُرْمَى بالغلوّ. وقال العلامة الحليّ: "لا أقبل روايته"[2]. وروى الكِشِّيّ عن أستاذه العياشي خبراً يُفيد أنه كان يضع الحديث. وقد اعتبروه زعيم فرقةٍ من الغلاة تُدْعَى «الإسحاقية». وكان إسحاق هذا يروي إما عن مجاهيل من أمثال «أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَقْرَعِ» (الحديثان ١١ و١٢) و«عُمَرَ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ» (الحديث ١٨) و«يَحْيَى بْنِ الْقُشَيْرِيِّ» (الحديث ١٩) و «مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ الشَّائِيِّ» (الحديث ٢٠). أو يروي عن كذَّابين من أمثال «مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُّونٍ» (الحديثان ١٦ و١٧) و «أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ» (الحديثان ١٠ و٢١)!!

تدلُّ أحاديث «إسحاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ» هذا على علم الإمام بالغيب واطلاعه على ما في صدور الناس! في حين أن المطَّلِع على ضمائر الناس وذوات صدورهم هو الله وحده فقط، كما قال تعالى: ﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ**﴾ [النمل/ ٧٤] ويقول: ﴿**يَعْلَمُ السِّرَّ فِي**

---

(١) قال عنه ابن الغضائري: "**إِسْحَاقُ بنُ مُحَمَّد بن أَحْمَد...، يُكنّى أبا يَعْقُوب، الأَحْمَر: فاسِدُ المَذْهَبِ، كَذّابٌ في الروايَةِ، وَضّاعٌ لِلحديثِ، لا يُلْتَفَتُ إلى ما رَواهُ، ولا يُرْتَفَعُ بِحَدِيثِهِ. وللعيّاشيّ مَعَهُ خَبَرٌ - في وضعه للحديث - مَشْهُورٌ.**". (رجال ابن الغضائري، ج ١، ص ٢١٨). (المُتَرْجِمُ)

(٢) **رجال العلامة الحلي**، ص ٢٠١. (المُتَرْجِمُ)

﴿السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الفرقان/ ٦] ويقول: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [المائدة/ ٧] وآيات عديدة أخرى.

ولكن الكُلَيْنِيّ مع الأسف لم يكن يعير اهتماماً في نقله للأحاديث بموافقتها للقرآن أو عدم موافقتها له!

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد الأحاديث ١٠ و١١ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ من هذا الباب -وهي كلها من مرويات «إسحاق بن محمد» - في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٣٠ فما بعد!!

ومن الجدير بالانتباه أن الحديث ١٥ يدّعي أن الإمام رغم علمه أن فرس أحد أتباعه يموت الليلة طلب منه أن يُبَدِّلَهُ بسرعة ولكن لحسن الحظ لم يفعل صاحب الفرس ذلك وإلا لتضرر من قِبَلِ بهذا التبادل وأُصيب بالغُبْن!

حاشا الإمام أن يُعَلِّم أتباعه ما فيه غش للآخرين ويوصيهم بمثل ذلك! بالله عليكم هل هذا حديث؟! أليس من الواضح أن واضع هذا الحديث أراد أن يوحي بشكل غير مباشر أن الإمام كان يسيئ الاستفادة من علمه؟!

← **الحديث ٢٣** - مجهول ولا اعتبار له.

← **الحديث ٢٤** - يروي فيه «محمد بن الحسن المكفوف» المُهمل عن أحد أصدقائه المجهولين عن قول رجل مسيحيّ - لم يُسلم ولم يقبل بإمامة حضرة العسكري - معجزةً للإمام العسكري!! وليس من المعلوم لماذا كان الإمام يصنع المعجزات لكل من هبَّ ودبّ؟!

← **الحديثان ٢٥ و٢٦** - مُرْسَلان ولا اعتبار بهما.

← **الحديث ٢٧** - تكلمنا سابقاً على هذا الحديث (ص ٢٨٣).

**تأمُّلٌ في أحاديث الأبواب السابقة**

كما لاحظنا في الأبواب السابقة (من الباب ١٧٠ فما بعد) جمع الكُلَيْنِيّ أخباراً ضعيفةً أغلبها عبارة عن رواية لعلم أحد الأئِمَّة بالغيب أو لمعجزات خارقة صدرت عن أحد أولئك الأئِمَّة الكرام طبقاً لادعاء الغلاة، وقد رُويت أضعاف تلك المعجزات والأعمال الخارقة لقوانين الطبيعة عن أقطاب التصوف وسائر صُنَّاع المذاهب. لكن المسلم المؤمن بالقرآن لا يستطيع أن يجعل من هذه الأخبار سنداً

وأساساً لدينه. وكقاعدة نقول: إن الإخبار عن المُغيَّبات والقيام بأعمال خارقة للعادة وعجيبة – التي رُوي مثلها عن أصحاب الرياضات الروحية وممارسي اليوغا الهندوس – ليس من شروط ولاية المسلمين وإمامتهم، بل شرط الزعامة وقيادة زمام أمور المسلمين: الإيمان والعلم والعدالة والخبرة وحسن التدبير. في نظرنا لو كان الإمام عالماً بما كان وما يكون ومُطلعاً على ما في صدور الناس وضمائرهم لقام بدلاً من تلك المعجزات التي تُعجب الغلاة والخرافيين ببيان طرق معالجة الأمراض المُستعصية أو بيان الأمور المُفيدة في تقدم المسلمين وارتقاء مستواهم العلمي والعملي مما يُفيد أكثر الناس ويُحسِّن أحوالهم، حتى لا يحتاج المسلمون في هذه الأمور إلى اليهود والنصارى.

لما كان صُنَّاع المذاهب لا يملكون نصًّا شرعيًّا على الإمامة الإلهية للأفراد الذين في ذهنهم؛ سعوا، من خلال وضع أخبار المعجزات ونسبة العلم بالغيب إلى تلك الشخصيات، إلى إثبات مشروعية إمامة أولئك الأئمة وإقناع عوام الناس بإمامتهم الإلهية (أي بأن الله هو الذي نصبهم في مقام الإمامة واختارهم له).

في نظرنا من الأفضل للناس أن يتعرّفوا ابتداءً على حقائق القرآن والإسلام كي يستطيعوا بعد ذلك أن يُميِّزوا ويُدركوا من هم الذين يدعون الناس إلى حقائق الإسلام وعقائده الحقة والصحيحة ومن هم الذين يريدون أن يركبوا على ظهور العوام!

وكما ذكرنا في مقدمة هذا الكتاب وفي فصوله المختلفة ومن جملتها فصل «**تذكير بمظلومية الأئمة عليهم السلام**» (ص ٣٧٦) أو عند بياننا لعلة الغلو في حق الأئمة (ص ٥٢٣-٥٢٨) أو خلال بياننا لحال عَلِيٍّ البطائني وأعوانه (ص ١٩٦-١٩١)؛ فإنَّه من الضروري أن نعلم أن أهل البيت الذين كانوا موضع تقديرٍ ومحبَّةٍ وإكرامٍ وإجلالٍ مِنْ قِبَلِ جميع الناس، وخاصةً منذ زمن حضرة الكاظم (أواسط القرن الثاني الهجري) فما بعد، أصبحوا موضوعاً لاستغلال أفرادٍ من طلّابِ الجاه والباحثين عن المنفعة، الذي سعوا إلى سوء الاستفادة من أولئك الأئِمَّة الكرام، وقاموا بخداع العوام، وفتحوا دكاكين متعددة للاسترزاق باسمهم[1].

---

(١) للتعرف بشكل مجمل على عدد من تلك الفرق أو بالأحرى الدكاكين المذهبية راجعوا كتاب «**شاهراه اتحاد**» [طريق الاتِّحاد]، الصفحة ٢٨٤ فما بعد.

إن صُنَّاع المذاهب كانوا في البداية - لأجل الوصول إلى مآربهم ونيل الجاه والمال - يختارون أحد كبار أئمة أهل البيت فيطرحونه على أن الله تعالى هو الذي نصَّبه في منصب الإمامة هذا، ويخترعون له مقامات عجيبة وغريبة وينسبون إليه علم الغيب والاطلاع على ضمائر الخلق وما في صدورهم، ويضعون قصصاً وأخباراً تأييداً لادّعاءاتهم هذه![1] وبعدئذٍ كانوا يُثبتون لأولئك الأئمة الأجلاء حقوقاً ماليةً شرعيةً خاصةً من قبيل خُمس أرباح المكاسب وسهم الإمام[2]. ثم يُعرِّفون بأنفسهم تحت عناوين مختلفة مثل وكيل الإمام أو نائبه أو محرم أسراره أو مُمثله و ....... كي يصلوا من خلال انتسابهم إلى أولئك الأئمة إلى مآربهم الدنيوية الحقيرة، وفي الوقت ذاته لا يخطر على أذهان العوام أي فكر للاعتراض عليهم أو الشك في أعمالهم وأقوالهم![3]

---

(١) وذلك كالقصص والحكايات التي يرويها «**أحمد بن إسحاق القمي**» الذي ادّعى أنه نائب عن الإمام الهادي (ع)، وقد عرّفنا به في الكتاب الحالي، الصفحة ٢٨٣.

(٢) ولهذا السبب نرى أن النبيّ الأكرم (ص) وحضرة علي والحسن -عليهما السلام - لم يكونوا يأخذون خُمس أرباح المكاسب من الناس. ومنذ زمن حضرة الكاظم (ع) أصبح الخُمس يوماً بعد يوم أكبر وأكثر أهميةً وتحول إلى حق مالي شرعي دائم كالزكاة واستمر أخذه من الناس حتى يومنا هذا!! وبدلاً من ذلك حصروا الزكاة التي جاء التأكيد عليها عشرات المرات في القرآن الكريم في تسعة أشياء فقط ووضعوا لها شروطاً معقدةً جعلت أداءها يُترَكُ شيئاً فشيئاً ولم يعد الشيعة يعتنون تلك العناية المطلوبة بأمر دفع الزكاة!!!

تغمَّد اللهُ تعالى المرحوم «قلمداران» برحمته الواسعة، إذ أَلَّف كتاباً من جزأين باسم «**حقائق عريان در اقتصاد قرآن**» أي الحقائق الجليَّة في اقتصاد القرآن، ليوقظ الناس إلى أهمية الزكاة وحقيقة الخُمس.

(٣) لقد ادّعى عددٌ كبيرٌ يتجاوز الـ ٢٠ شخصاً الوكالةَ عن الأئِمَّة! وكان منهم أشخاص من قبيل «**عروة بن يحيى الدهقان**» و «**البلالي**» (أي محمد بن علي بن بلال الذي عرّفنا به في الصفحة ٨٥٣)، و «**الشلمغاني**» و«**أحمد بن هلال العبرتائي**» (راجعوا الصفحات ٤٥٧ فما بعد ، وكان من أعوان عثمان بن سعيد العمري) الذين ذمَّهم الأئمة ولعنوهم.

في هذه الأيام وبسبب ضعف الشيخوخة والمرض أصبحت القراءة والكتابة عسيرةً عليَّ، ولم يعد لديّ كثيرٌ من الكتب والمراجع كي أذكر نماذج متعددة لأولئك الأشخاص، ولكن أحد الأمثلة التي لا تزال عالقة بذهني لأولئك الطفيليين الذي كانوا يعتاشون على أموال الناس، أذكر أشخاصاً من قبيل «أبي علي الصائغ» و «أبي الحسن بن ثُوَابَةَ» و «أبو عبد الله الجمال» و ...... كانوا يأخذون الأموال من الناس تحت عنوان أنهم وكلاء لجعفر بن علي الهادي (أخ حضرة العسكري)!! أو مثل نواب ووكلاء حضرة موسى بن جعفر (ع)

وكانوا يسعون كذلك - لكي يباعدوا بين من غرروا بهم وبين سائر أفراد المجتمع - إلى تصوير أن أئمة أهل البيت ماتوا إما مقتولين أو مسمومين على أيدي الخلفاء حتى في الحالات التي لا يوجد فيها أي دليل على وقوع ذلك لهم.

رغم أن الأئِمَّة الكرام كانوا ينتقدون مثل أولئك الأفراد ويعلنون البراءة منهم بل حتى يلعنونهم، إلا أنه بسبب عدم وجود وسائل إعلام في ذلك الزمن من مطبوعات أو إذاعة وتلفاز وغيرها، لم تكن كلمات أولئك الأئِمَّة الكرام تصل إلى مسامع جميع الناس، فكان الماكرون المخادعون يستغلون الفرصة ويخدعون عدداً كثيراً من العوام، وبعد مدة من الزمن وشيئاً فشيئاً بدأت موضوعات أولئك الماكرين تتسرّب إلى كتب الحديث كالكافي وكمال الدين و..... وانتشرت فيها حتى أصبحت مضامينها جزءاً من عقيدة الناس.

إن أهم عامل لانتشار أفكار أولئك المخادعين الماكرين عدم معرفة عامة الناس بالقرآن الكريم، وللأسف الشديد فإن هذه المصيبة العظمى لا تزال مستمرة حتى زماننا هذا والناس محرومون من معرفة تعاليم القرآن، ويسعى الشيوخ إلى أن يصوّروا أن فهم القرآن أمر عسير وأن للقرآن بطون متعددة ويقولون لا يمكن فهم القرآن دون الروايات والأخبار! وبهذا تركوا العوام بلا سلاح يدافعون فيه عن أنفسهم أمام هجمات الخرافيين، وإذا نهض شخصٌ ودعا الناس إلى التعرف على تعاليم القرآن والعودة إليه كالوا له أنواع التهم وأبعدوا العوام عنه!

وعلى كل حال، كما قلنا في الصفحات السابقة، سبيلُ نجاة الإسلام والمسلمين من مستنقع الخرافات الذي غرقوا فيه هو تعرّفهم على القرآن كي لا يتأثّروا بسهولة بالأخبار الخرافية وبكتب من قبيل «الكافي» وأمثاله.

بعد أن تعرّفنا على علة وضع أحاديث المعجزات والحكايات والقصص العجيبة والغريبة المنسوبة إلى أئِمَّة الدين الأجلاء؛ يجب أن نعلم أن أحاديث الباب ١٨٢ مثلها مثل أحاديث الأبواب السابقة مليئة بالخرافات! مع فارق أن أحاديث هذا الباب هي عن شخص لم يثبت حتى وجوده

---

وهناك أمثلة كثيرة على أمثال هؤلاء في القرنين الثاني والثالث ويُمكن لأهل البحث والتحقيق أن يجدوا الكثير من مثل هذا الخداع للعوام وغشهم باسم أئمة أهل البيت المظلومين.

وهناك اختلاف في الآراء حول جميع المسائل المتعلقة به، لذلك لا بد من تذكرة حول هذا الموضوع:

إضافة إلى الأمور التي قلناها في مقدمة الباب ١٣٣ لا بد أن ننبه القراء الكرام إلى خدعة أخرى يتشبّث بها الخرافيون غالباً، يقول الخرافيون، سعياً منهم إلى توجيه وتبرير الاختلافات الكثيرة حول ابن حضرة العسكري، إن مجرّد وجود اختلافات في تاريخ ولادته أو حول اسم أمه لا يجوز أن يكون سبباً في الشك في أصل وجوده!

والحال أن هذا القول ليس صحيحاً على الإطلاق. نعم، لو أن هذا الكلام قيل بشأن شخص ليس هناك شك أو ترديد في أصل وجوده وكانت هناك شواهد كافية على وجوده ولكن وقع الاختلاف في قضية أو مسألة أو أكثر من القضايا المتعلِّقة به لكان كلاماً مقبولاً. أما بشأن شخص لا يوجد اتفاق في الرأي على أي أمر يتعلق به بما في ذلك أصل وجوده فلا يصح ذلك القول.

وبالنسبة إلى ابن حضرة العسكري لا يوجد اتفاق في الآراء حول أي مسألة متعلقة به. فبمعزل عن أن أم حضرة العسكري أنكرت وجود حفيد لها فإن تاريخ ولادته ذُكِرَ بين سنة ٢٥٢هـ حتى ٢٥٨هـ، والشهر الذي وُلِد فيه ذُكِر بين ذي القعدة أو شعبان أو رمضان! كما ادُّعِيَ أن عُمْرَه عندما تُوُفي حضرة العسكري كان سنتان وقيل خمس سنوات وقيل ثمان سنوات وقال بعضهم إنه وُلِد بعد ثمانية أشهر من وفاة والده! والأسماء التي ذُكِرَت لأمه هي: مريم بنت زيد، نرجس، سوسن، ريحانة، مليكة، خمط وصقيل! وبالنسبة إلى طريقة ولادته قال بعضهم إنه وُلِد من فخذ أمه!! وادّعى بعضهم أنه بقي في بطن أمه مدَّةً غير معروفة وبعد ذلك وُلِد!! واسم عمة حضرة العسكري التي قالوا إنها شهدت ولادة ابن أخيها كان «حكيمة» وقال بعضهم إن اسمها كان «خديجة»! وهكذا نجد أنه لا يوجد اتفاقٌ أو قول واحدٌ بشأن أيّ أمرٍ من الأمور المتعلقة بابن حضرة العسكري على الإطلاق!

أما النقطة المهمة الأخرى التي أَلْفِتُ نظر القراء الكرام إليها فهي أن أغلب أحاديث الباب ١٨٢ يتحدث عن أخذ المال من الناس باسم الإمام. ذلك المال الذي كان يصل في الواقع إلى الأشخاص الذين يدّعون النيابة والوكالة عن الإمام! عندما نقرأ أحاديث هذا الباب يبدو لنا وكأنّ الشغل الشاغل الأساسي للإمام كان مسألة سهم الإمام وكان الإمام يكتب رسالة تلو

الرسالة يطالب فيها بسهم الإمام، والمثير أكثر أنه طبقاً للحديثين ٢٣ و٢٨ عندما كانت تصل أموال أكثر من سهم الإمام، أي زائدة عن المطلوب، إلى الناحية المقدَّسة، لم تكن تُعاد إلى أصحابها!! (فتأمّل).

**١٨٢ـ بَابُ مَوْلِدِ الصَّاحِبِ (ع)**

أورد الكُلَيْنِي في هذا الباب ٣١ حديثاً. لم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ منها سوى الحديثين ٩ و٢٤ فقط. أما المَجْلِسِيّ فاعتبر الحديث ١ ضعيفاً والحديث ٩ مجهولاً كالصحيح، والحديث ٥ حسناً كالصحيح، والأحاديث ٤ و ٨ و ٢٠ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٩ و ٣١ صحيحةً واعتبر بقية أحاديث الباب مجهولةً.

← **الحديث ١** – هو الحديث الخامس من الباب ١٣٣ ذاته، كرّره الكُلَيْنِيّ مرةً ثانيةً هنا. يقول المَجْلِسِيّ: يبدو أن «الزبيري» كان من أولاد «الزبير بن العوام»، ولكننا لم نجد في التاريخ حادثة قتله ولا نعلم بأي سنة وقعت تلك الحادثة! وقد ذكر الكُلَيْنِيّ في مقدمة هذا الباب ذاته أن سنة ولادة الإمام الثاني عشر هي ٢٥٥هـ، ولكن هذا الحديث يقول إن ولادته كانت سنة ٢٥٦هـ.

← **الحديث ٢** – هذا الحديث هو النص الكامل للحديث ١٣٣، أورده الكُلَيْنِيّ هنا بتمامه. في هذا الحديث يقول رجل من أهل فارس (إيراني) إن الإمام كان عمره سنتين، أما «ضَوْءُ بْنُ عَلِيٍّ الْعِجْلِيُّ» فقال إن الإمام كان عمره ١٤ سنة وأما أبو عبد الله وأبو علي فيقولان إن عمره كان إحدى وعشرين سنةً!

يقول المجلسي لو اعتبرنا أن سنة ولادة الإمام ٢٥٥هـ أو ٢٥٦هـ، فإن تلك الأقوال التي أُظْهِرَت سنة ٢٧٩هـ، لن تتوافق مع ولادة الإمام. لأنه في ذلك الزمن كان يجب أن يكون عمر الإمام ٢٤ أو ٢٣ سنة.

← **الحديث ٣** – يدّعي فيه رجل مهمل يُدعى «محمد بن محمد العامري» أن رجلاً هنديًّا مجهولاً باسم «أبو سعيد غانم» ادّعى أنه قرأ التوراة والإنجيل والزبور وصحف إبراهيم وذهب إلى بلخ وسأل هناك عن رسول الله ﷺ فأجابوه قائلين إنه نبيٌّ قد رحل عن الدنيا، فسأل: مَنْ وَصِيُّهُ وخليفته فقالوا أبو بكر، فقال لَيْسَ هَذَا صَاحِبِي الَّذِي طَلَبْتُ والذي قرأت أوصافه في

الكتب السماوية السابقة وخرجت في طلبه من الهند، لأن "صاحِبِي الَّذِي أَطْلُبُهُ خَلِيفَتُهُ أَخُوهُ فِي الدِّينِ وَابْنُ عَمِّهِ فِي النَّسَبِ وَزَوْجُ ابْنَتِهِ وَأَبُو وُلْدِهِ لَيْسَ لِهَذَا النَّبِيِّ ذُرِّيَّةٌ عَلَى الْأَرْضِ غَيْرُ وُلْدِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي هُوَ خَلِيفَتُهُ". (جلّ الخالق! عجيبٌ جداً أنه لا توجد أيٌّ من هذه العلامات الكثيرة لخليفة نبي الإسلام في القرآن ولكنها جاءت في الكتب السماوية السابقة!! علينا أن نسأل واضع هذا الحديث: ألم يكن من الأفضل بدلاً من أن يذكر الله تعالى كل هذه المعلومات عن خليفة نبيه في التوراة والزبور و.... - حسب قولك - أن يذكرها في القرآن حتى لا تضطر ويضطر أمثالك إلى وضع مثل هذه الأحاديث؟!).

ثم ذهب ذلك الرجل الهندي إلى بغداد والتقى بإمام الزمان وتحدّث معه الإمام باللغة الهندية وسأله عن أربعين من رفقائه واحداً واحداً!! هذا في حين أن النبي الأكرم ﷺ لم يكن يتحدّث مع سلمان بالفارسية ولا مع صهيب الرومي بالرومية.

والمثير أن الكُلَيْنِيّ ذَكَر في مقدّمة الباب ١٨٢ أن سنة ولادة الإمام ٢٥٥هـ، وذكر في أول أحاديث الباب أن سنة ولادته ٢٥٦هـ، ولكن في حديث الرجل الهندي هذا ذُكِر أن سنة ولادة الإمام كانت ٢٦٤هـ، وقد التقى بالإمام دون أن يشير إلى أن الرجل الذي التقى به كان طفلاً!! هذا في حين أن الإمام لم يكن يلتقي مباشرةً في زمن الغيبة الصغرى بأي أحد وكان نوّابه هم الواسطة بينه وبين الناس.

← **الحديث ٤** - روى «سعد بن عبد الله» - وهو راوي حديث إرضاع أبي طالب للنبيّ (الحديث ٢٧ من الباب ١٦٨)- عن مجهول يُدْعى «الْحَسَنُ بْنُ النَّضْرِ» و«وَأَبُو صِدَامٍ» وَجَمَاعَةٌ كانوا يدّعون النيابة عن الأئمة وأنهم وكلاء لهم ويأخذون بهذا الاسم الأموال من الناس، أنَّ «الْحَسَنَ بْنَ النَّضْرِ» الذي كان في حيرة من أمر الإمامة بعد حضرة العسكري، ذهب إلى سامراء كي يستقصي الأخبار حول الإمام بعد حضرة العسكري، فأخذوه إلى منزل وقال له شخص من وراء سِتْرٍ: "يَا حَسَنَ بْنَ النَّضْرِ احْمَدِ اللهَ عَلَى مَا مَنَّ بِهِ عَلَيْكَ وَلَا تَشُكَّنَّ!!".

نقول: إن الحسن هذا لم يرَ أحداً وليس من المعلوم من الذي ناداه من وراء السِّتْر وما حَسَبُهُ وَنَسَبُهُ؟ ونسأل لماذا لم يلتقِ الإمام بوكيله بل تكلّم معه من وراء السِّتْر؟ لعلّ عدداً من المحتالين

أرادوا خداع «الْحَسَنَ بْنَ النَّضْرِ» بهذه الوسيلة! والملفت للنظر أن نذكّر أن المَجْلِسِيّ اعتبر مثل هذا الحديث صحيحاً!

يقول الكاتب: هل هذا يُسمّى حديثاً؟ هل مثل هذا الكلام يمكن أن يكون حُجَّةً؟ هل يمكن للإنسان أن يجيب يوم القيامة أمام الله اعتماداً على مثل هذه الأخبار التي لا اعتبار بها؟ هل يريد الكُلَيْنِي أن يهدي الآخرين بأخبار أفراد متحيّرين قليلي العقل مثل هؤلاء؟

← **الحديث ٥** - مُهْمَلٌ بِاسْمِ «محمد بن حموية» يدعي أن «مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْزِيَارَ» الذي كان أبوه يأخذ الأموال من الناس باسم الإمام، وصار هو أيضاً يمتهن هذه المهنة والعمل المريح الذي يدرُّ أموالاً طائلة، وادَّعى النيابة عن الأئِمَّة! يقول: "فَقَدِمْتُ الْعِرَاقَ وَاكْتَرَيْتُ دَاراً عَلَى الشَّطِّ وَبَقِيتُ أَيَّاماً فَإِذَا أَنَا بِرُقْعَةٍ مَعَ رَسُولٍ فِيهَا يَا مُحَمَّدُ مَعَكَ كَذَا وَكَذَا فِي جَوْفِ كَذَا وَكَذَا حَتَّى قَصَّ عَلَيَّ جَمِيعَ مَا مَعِي مِمَّا لَمْ أُحِطْ بِهِ عِلْماً، فَسَلَّمْتُهُ إِلَى الرَّسُولِ وَبَقِيتُ أَيَّاماً لَا يُرْفَعُ لِي رَأْسٌ وَاغْتَمَمْتُ فَخَرَجَ إِلَيَّ قَدْ أَقَمْنَاكَ مَكَانَ أَبِيكَ [أي وكيلاً لنا] فَاحْمَدِ اللهَ!".

كان أمثال أولئك الأفراد، الذين يأكلون أموال الناس البسطاء باسْمِ النيابة عن الإمام، كثيرون! حقاً لو التزم المسلمون بالآية المباركة: ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ**﴾ [الإسراء/ ٣٦] لكان وضعهم اليوم أفضل من هذا بكثير.

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٥٥.

← **الحديث ٦** - أنقص من جميع الأحاديث الأخرى. يقول النَّسَائِيُّ [ولا ندري من هو؟ وماذا كان شغله؟] قَالَ: "أَوْصَلْتُ أَشْيَاءَ لِلْمَرْزُبَانِيِّ الْحَارِثِيِّ [وهو أيضاً مجهول!] فِيهَا سِوَارُ ذَهَبٍ فَقُبِلَتْ وَرُدَّ عَلَيَّ السِّوَارُ، فَأُمِرْتُ بِكَسْرِهِ فَكَسَرْتُهُ فَإِذَا فِي وَسَطِهِ مَثَاقِيلُ حَدِيدٍ وَنُحَاسٍ أَوْ صُفْرٍ، فَأَخْرَجْتُهُ وَأَنْفَذْتُ الذَّهَبَ فَقُبِلَ!".

ينبغي أن نسال الكُلَيْنِيّ: من كان النَّسَائِيُّ والمَرْزُبَانِيُّ؟ ومن كانت المرأة المسكينة البسيطة صاحبة ذلك السِّوَارِ؟ وكيف وتحت أي عنوان أرْسَلَتْ به إلى أشخاص لا تعرفهم جيداً؟ ولماذا أتيتَ -أيها الكُلَيْنِيّ - بهذا الخبر الذي لا يُعرف له رأس ولا ذَيْل؟! ندعو الله ألا يطّلع أعداء الإسلام الحاقدون على أن في كتبنا الدينية والمذهبية مثل هذه الأوهام.

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٥٦!

← **الحديث ٧** - يقول فردٌ مُهْمَلٌ وَمجْهُولٌ يُدْعَى «الْفَضْلُ الْخَزَّازُ الْمَدَائِنِيُّ»: "إِنَّ قَوْماً مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنَ الطَّالِبِيِّينَ كَانُوا يَقُولُونَ بِالْحَقِّ وَكَانَتِ الْوَظَائِفُ تَرِدُ عَلَيْهِمْ فِي وَقْتٍ مَعْلُومٍ، فَلَمَّا مَضَى أَبُو مُحَمَّدٍ (ع) رَجَعَ قَوْمٌ مِنْهُمْ عَنِ الْقَوْلِ بِالْوَلَدِ فَوَرَدَتِ الْوَظَائِفُ عَلَى مَنْ ثَبَتَ مِنْهُمْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْوَلَدِ وَقُطِعَ عَنِ الْبَاقِينَ فَلَا يُذْكَرُونَ فِي الذَّاكِرِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ!!".

أقول: إذاً من هذا نعرف السبب في قول بعض الناس إنه كان لحضرة العسكري وَلَدٌ!

← **الحديث ٨** - مُهْمَلٌ أكثر من الحديث الذي قبله، وذلك لأن «علي بن محمد» مجهول الحال يقول: "أَوْصَلَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ السَّوَادِ مَالًا فَرُدَّ عَلَيْهِ وَقِيلَ لَهُ: أَخْرِجْ حَقَّ وُلْدِ عَمِّكَ مِنْهُ وَهُوَ أَرْبَعُمِائَةِ دِرْهَمٍ، وَكَانَ الرَّجُلُ فِي يَدِهِ ضَيْعَةٌ لِوُلْدِ عَمِّهِ فِيهَا شِرْكَةٌ قَدْ حَبَسَهَا عَلَيْهِمْ، فَنَظَرَ فَإِذَا الَّذِي لِوُلْدِ عَمِّهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ أَرْبَعُمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَأَخْرَجَهَا وَأَنْفَذَ الْبَاقِيَ فَقُبِلَ".

أقول: ما أدرانا أن لا يكون هذا الرجل المجهول كاذباً؟ وإذا كان المقصود أن قائل مثل ذلك الكلام هو الإمام فنسأل: وهل كان يوحى للإمام؟

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٥٦!

← **الحديث ٩** - يقول «القاسم بن علاء» -الذي يبدو أنه كان من وكلاء استلام الأموال والحقوق الشرعية من الناس-: "وُلِدَ لِي عِدَّةُ بَنِينَ فَكُنْتُ أَكْتُبُ وَأَسْأَلُ الدُّعَاءَ فَلَا يُكْتَبُ إِلَيَّ لَهُمْ بِشَيْءٍ، فَمَاتُوا كُلُّهُمْ، فَلَمَّا وُلِدَ لِيَ الْحَسَنُ ابْنِي كَتَبْتُ أَسْأَلُ الدُّعَاءَ فَأُجِبْتُ: يَبْقَى، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ".

لم يُبَيِّن لنا «القاسم بن علاء» هذا إلى من كان يكتب الرسائل؟ إن كان قصده أنه كان يكتب الرسائل إلى الإمام فنسأل: وهل كان الإمام يعلم الغيب ويعلم أن أبناءه الآخرين لن يبقوا ولذلك لم يُجِبْهُ بشأنهم، ولكنه أجاب رسالته بشأن الحسن لأنه علم أنه سيبقى؟!

لا شك أن الإمام لم يكن مُنَجِّماً وَلا عَرَّافاً يخبر عن المُغَيَّبَات، ولكن صدق المثل القائل "احترام الإمام زاده[1] بِيَدِ مُتَوَلِّي قَبْره!". نعم، لا بد للوكلاء أن ينسبوا للإمام الإخبار عن

---

(١) "إمام زاده" كلمة فارسية تعني حرفياً المولود من الإمام، وصار مصطلحاً يُقصد به كل الصالحين من أولاد أحد الأئمة الاثني عشر وأحفادهم وذريّاتهم، الذين لهم مزارات وأضرحة تُزار في كل ناحية من أنحاء إيران. (المُتَرْجِمُ)

المغيبات وصنع المعجزات كي يعطيهم الناس الأموال برغبة أكبر وحماس أشدّ!

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٥٦.

← **الحديث ١٠** - يقول «أَبو عَبْدِ اللهِ بْنُ صَالِحٍ» مجهول الحال والذي لا نعلم شيئاً عن حاله ومذهبه: "كُنْتُ خَرَجْتُ سَنَةً مِنَ السِّنِينَ بِبَغْدَادَ فَاسْتَأْذَنْتُ فِي الْخُرُوجِ فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي، فَأَقَمْتُ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ يَوْماً وَقَدْ خَرَجَتِ الْقَافِلَةُ إِلَى النَّهْرَوَانِ، فَأُذِنَ فِي الْخُرُوجِ لِي يَوْمَ الْأَرْبِعَاءِ وَقِيلَ لِيَ اخْرُجْ فِيهِ، فَخَرَجْتُ وَأَنَا آيِسٌ مِنَ الْقَافِلَةِ أَنْ أَلْحَقَهَا، فَوَافَيْتُ النَّهْرَوَانَ وَالْقَافِلَةُ مُقِيمَةٌ فَمَا كَانَ إِلَّا أَنْ أَعْلَفْتُ جِمَالِي شَيْئاً حَتَّى رَحَلَتِ الْقَافِلَةُ فَرَحَلْتُ، وَقَدْ دَعَا لِي بِالسَّلَامَةِ فَلَمْ أَلْقَ سُوءاً وَالْحَمْدُ لِـلَّهِ".

لا ندري ممن أخذ هذا الرجل المجهول الإذن بالخروج؟ كما أنه لم يذكر لنا أنه خلال مدة الاثنين وعشرين يوماً التي لم يكن خلالها مرافقاً للقافلة لماذا وبأي هدف وقعت حادثة سوء لأهل القافلة. حقاً ما الذي يريد الكُلَيْنِيّ إثباته بذكر مثل هذه الحكايات والقصص التي لا يُعْرَفُ رأسُها من ذيلها.

← **الحديث ١١** - يروي «النَّضْرُ بْنُ صَبَّاحٍ» المهمل والمجهول عن مهمل ومجهول آخر يُدْعى «محمد بن يوسف الشاشي» أنه قال: "خَرَجَ بِي نَاصُورٌ عَلَى مَقْعَدَتِي فَأَرَيْتُهُ الْأَطِبَّاءَ وَأَنْفَقْتُ عَلَيْهِ مَالًا فَقَالُوا: لَا نَعْرِفُ لَهُ دَوَاءً، فَكَتَبْتُ رُقْعَةً أَسْأَلُ الدُّعَاءَ، فَوَقَّعَ (ع) إِلَيَّ: أَلْبَسَكَ اللهُ الْعَافِيَةَ وَجَعَلَكَ مَعَنَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. قَالَ: فَمَا أَتَتْ عَلَيَّ جُمْعَةٌ حَتَّى عُوفِيتُ وَصَارَ مِثْلَ رَاحَتِي، فَدَعَوْتُ طَبِيباً مِنْ أَصْحَابِنَا وَأَرَيْتُهُ إِيَّاهُ فَقَالَ: مَا عَرَفْنَا لِهَذَا دَوَاءً!".

إن كان الراوي يريد القول إن الإمام شفاه من مرضه على نحو معجز فكان يجب أن يشفى من مرضه فوراً كي يظهر أثر الإعجاز لا أن يشفى بعد أسبوع، لأن الدُّمَّل والناصور عندما يتم فتحه يتحسن حاله بالتدريج. فمثل هذه الأخبار الضعيفة لا تثبت حقاً ولا تُبْطِلُ باطلاً.

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٥٧.

← **الحديث ١٢** - رجلٌ مُهْملٌ بِاسْمِ «عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْيَمَانِيِّ» يقول: "كُنْتُ بِبَغْدَادَ فَتَهَيَّأَتْ قَافِلَةٌ لِلْيَمَانِيِّينَ فَأَرَدْتُ الْخُرُوجَ مَعَهَا فَكَتَبْتُ أَلْتَمِسُ الْإِذْنَ فِي ذَلِكَ فَخَرَجَ لَا تَخْرُجْ مَعَهُمْ فَلَيْسَ لَكَ فِي الْخُرُوجِ مَعَهُمْ خِيَرَةٌ وَأَقِمْ بِالْكُوفَةِ. قَالَ: وَأَقَمْتُ وَخَرَجَتِ الْقَافِلَةُ فَخَرَجَتْ

عَلَيْهِم [قبيلة] حَنْظَلَةُ فَاجْتَاحَتْهُمْ [أي أغارت عليهم وسلبت أموالهم. ونتساءل: لماذا لم يُخْبِر الإمام أهل القافلة أيضاً بعدم الخروج كي لا يتعرضوا لقطاع الطرق؟! ألم يكن الإمام مريداً لخير عامة المسلمين وصالحهم؟].

ويواصل الراوي قصّته فيقول: "وَكَتَبْتُ [مرّةً ثانيةً] أَسْتَأْذِنُ فِي رُكُوبِ الْمَاءِ فَلَمْ يَأْذَنْ لِي! فَسَأَلْتُ عَنِ الْمَرَاكِبِ الَّتِي خَرَجَتْ فِي تِلْكَ السَّنَةِ فِي الْبَحْرِ فَمَا سَلِمَ مِنْهَا مَرْكَبٌ خَرَجَ عَلَيْهَا قَوْمٌ [يعني قراصنةٌ] مِنَ الْهِنْدِ يُقَالُ لَهُمُ الْبَوَارِجُ فَقَطَعُوا عَلَيْهَا. قَالَ: وَزُرْتُ الْعَسْكَرَ فَأَتَيْتُ الدَّرْبَ مَعَ الْمَغِيبِ وَلَمْ أُكَلِّمْ أَحَداً وَلَمْ أَتَعَرَّفْ إِلَى أَحَدٍ وَأَنَا أُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ فَرَاغِي مِنَ الزِّيَارَةِ إِذَا بِخَادِمٍ قَدْ جَاءَنِي فَقَالَ لِي: قُمْ. فَقُلْتُ لَهُ: إِذَنْ إِلَى أَيْنَ؟ فَقَالَ لِي: إِلَى الْمَنْزِلِ! قُلْتُ: وَمَنْ أَنَا لَعَلَّكَ أَرْسَلْتَ إِلَى غَيْرِي؟ فَقَالَ لَا مَا أَرْسَلْتُ إِلَّا إِلَيْكَ أَنْتَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ رَسُولُ جَعْفَرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ فَمَرَّ بِي حَتَّى أَنْزَلَنِي فِي بَيْتِ «الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ» ثُمَّ سَارَّهُ فَلَمْ أَدْرِ مَا قَالَ لَهُ حَتَّى آتَانِي جَمِيعَ مَا أَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَجَلَسْتُ عِنْدَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي الزِّيَارَةِ مِنْ دَاخِلٍ فَأَذِنَ لِي فَزُرْتُ لَيْلًا!".

ليس من المعلوم مِـمَّن طلب الراوي الإذن؟ إن كان قد طلب الإذن من الإمام فكيف عرف أن الإذن أو عدم الإذن صدر عن الإمام فعلاً وأن مدَّعِ الوكالة عن الإمام لم يكذبوا عليه؟

**ثانياً**: من كان «الحسين بن أحمد»؟ ولماذا أسرّ النجوى مع الخادم، وماذا دار بينهما من حديث؟

**ثالثاً**: هل يجب على كل من أراد الخروج من المدينة أن يطلب الإذن من الإمام؟ فلماذا لم يكن الناس في زمن حضرة علي (ع) أو زمن حضرة الباقر (ع)..... يطلبون الإذن منهما لمثل هذا الأمر؟

**رابعاً**: إن الادّعاء بأن الإمام كان مطّلعاً على مستقبل الناس مخالف للقرآن الذي قال للرسول ﷺ: ﴿**قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ**﴾ [الأحقاف/ ٩]، وقال أيضاً: ﴿**مَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا**﴾ [لقمان/ ٣٤]. وقد أرسل النبي الأكرم ﷺ في السنة الرابعة للهجرة عدداً من أصحابه للدعوة إلى الإسلام وتعليم القرآن وذلك في حادثتَي الرجيع وبئر معونة ولم يكن يدري أنهم سيُقتَلون جميعاً، وقد أحزنت تلك

الواقعتين الرسول ﷺ حزناً بالغاً.

يظن الناس متأثرين بكل تلك الهالة والدعاية التي يقوم بها الشيوخ لصالح كتاب الكافي أنه كتاب علمي ومعقول وموافق للقرآن ولا يحتملون أن تكون فيه مثل هذه المهملات والأباطيل.

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٥٨!

← **الحديث ١٣**- كلامٌ مُهْمَلٌ نظير الحديث ١٢ يرويه شخصٌ مُهْمَلٌ و مجهولٌ باسْمِ «الْحَسَنِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ زَيْدٍ الْيَمَانِيِّ». يقول المَجْلِسِيّ: "**محمد بن أحمد المذكور في الخبر لم يُعَدَّ من السفراء المعروفين!**"[1].

يا خسارة الأوقات والعمر الذي ينفقه الإنسان على مثل هذه الحكايات والقصص التي لا اعتبار لها.

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٥٩ فما بعد. وحذفَ منه جملة «وردْتُ طوسَ». ولعل النسخة التي كانت لديه من الكافي لم تُذْكَر فيها تلك العبارة.

← **الحديث ١٤** - مَرْوِيٌّ عن شخص مُهْمَلٍ ومجهولٍ يُدعى «الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ» يقول: "شَكَكْتُ فِي أَمْرِ حَاجِزِ بْنِ يَزِيدَ [وهو شخصٌ مجهولُ الحال كان يدَّعي الوكالة والنيابة عن الإمام الغائب]، فَجَمَعْتُ شَيْئاً ثُمَّ صِرْتُ إِلَى الْعَسْكَرِ. فَخَرَجَت إِلَيَّ [رسالةٌ]: لَيْسَ فِينَا شَكٌّ وَلَا فِيمَنْ يَقُومُ مَقَامَنَا بِأَمْرِنَا، رُدَّ مَا مَعَكَ إِلَى حَاجِزِ بْنِ يَزِيدَا!".

لاحظوا أنه في هذا الذي يُسمَّى حديثاً، قال شخص مجهول إني شككت في أمر شخص مجهول آخر لذا ذهبت إلى سامراء فأرسل إليَّ شخص لم أره رسالةً مُفادها: أعط الأموال التي أخذتَها من الناس إلى ذلك الشخص الذي شككت به ولا تشكّ به! فقام هذا الشخص - طبقاً لادّعائه - بتسليم الأموال لذلك الشخص الذي كان يشك به دون أن يطلب منه أي دليل وبيّنة على ادّعائه!

هل يُعدُّ هذا حديثاً ومُستنداً دينيًّا؟ هل علوم الأئِمَّة التي تتشدّقون بامتلاككم لها هي هذه

---

(١) المَجْلِسِيّ، **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول**، ج ٦، ص ١٨٦ . (المُتَرْجِمُ)

الأمور؟! من الواضح أنه لما كان المدعو «الحسن بن عبد الحميد» يقوم بجمع الأموال من الناس، علِم جماعةٌ من المحتالين بذلك فلما وصل الحسن إلى سامرّاء قاموا بانتزاع الأموال منه من خلال إرسالهم تلك الرسالة إليه. هذا إن لم يكن الحسن بن عبد الحميد نفسه قد بلع الأموال التي جمعها ثم اخترع قصة إعطاء المال لوكلاء الإمام تلك!

أيها القارئ العزيز! تأمل قليلاً في هذه المسألة: هل يمكن أن تكون الحجة الإلهية التي وُجِدَت لأجل هداية الناس وإرشادهم على هذا القَدْر من الضعف والتهاوي وفقدان الأساس المحكم بحيث أنه يغيب ويطلب من الناس المال من خلال إرسال الرسائل ثم لا يظهر منه أي نوع من التعليم والإرشاد؟ هل هذا دين؟!!

هذا في حين أن القرآن الكريم لم يُشِر إلى أي حجة غائبة، وليس هذا فحسب بل نفى أن يكون بعد الأنبياء حجة (النساء/ ١٦٥).

آمل ألا يضع الناس مثل هذه القصص التي لا يُعرَف رأسها من ذيلها في حساب القرآن الكريم والإسلام العزيز. آمين يا رب العالمين.

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٦١!

← **الحديث ١٥** - يرويه «مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ» الذي لا نعرف عن حاله شيئاً كثيراً، واختلف الرجاليون بشأنه، وكان من الذين يقوم - مثل أبيه - بجمع الأموال الشرعية من الناس، أما مصير تلك الأموال وأين كان يذهب بها فهذا ما لا نعلم عنه شيئاً، لأن الإمام الذي غاب لم يعد بحاجة إلى أموال الناس (ليس لدينا أي دليل على أن الإمام غير المرئي والغائب يُنفق تلك الأموال المأخوذة على بناء الجسور أو الطرق أو المدارس أو يستخدمها في محاربة الخرافات!). وعلى كل حال يقول «مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ» هذا: "لَمَّا مَاتَ أَبِي وَصَارَ الْأَمْرُ لِي كَانَ لِأَبِي عَلَى النَّاسِ سَفَاتِجُ مِنْ مَالِ الْغَرِيمِ[1] فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ أُعْلِمُهُ، فَكَتَبَ طَالِبْهُمْ وَاسْتَقْضِ عَلَيْهِمْ. فقَضَانِي النَّاسُ إلا رجلاً واحدًا كَانَتْ عَلَيْهِ سَفْتَجَةٌ بِأَرْبَعِمِائَةِ دِينَارٍ فَجِئْتُ إِلَيْهِ أُطَالِبُهُ فَمَاطَلَنِي وَاسْتَخَفَّ بِيَ ابْنُهُ وَسَفِهَ عَلَيَّ [أي أهانني وشتمني]. فَشَكَوْتُ إِلَى أَبِيهِ فَقَالَ: وَكَانَ مَاذَا؟ [أي أن أباه دافع

---

(١) يقول الممقاني إن المقصود من «**الغريم**» سهم الإمام.

عنه]، فَقَبَضْتُ عَلَى لِحْيَتِهِ وَأَخَذْتُ بِرِجْلِهِ وَسَحَبْتُهُ إِلَى وَسَطِ الدَّارِ وَرَكَلْتُهُ رَكْلًا كَثِيراً (!!)، فَخَرَجَ ابْنُهُ يَسْتَغِيثُ بِأَهْلِ بَغْدَادَ وَيَقُولُ: قُمِّيٌّ رَافِضِيٌّ قَدْ قَتَلَ وَالِدِي. فَاجْتَمَعَ عَلَيَّ مِنْهُمُ الْخَلْقُ فَرَكِبْتُ دَابَّتِي وَقُلْتُ: أَحْسَنْتُمْ يَا أَهْلَ بَغْدَادَ تَمِيلُونَ مَعَ الظَّالِمِ عَلَى الْغَرِيبِ الْمَظْلُومِ أَنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ هَمَدَانَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَهَذَا يَنْسُبُنِي إِلَى أَهْلِ قُمَّ وَالرَّفْضِ لِيَذْهَبَ بِحَقِّي وَمَالِي. قَالَ: فَمَالُوا عَلَيْهِ وَأَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوا عَلَى حَانُوتِهِ حَتَّى سَكَّنْتُهُمْ وَطَلَبَ إِلَيَّ صَاحِبُ السَّفْتَجَةِ وَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنْ يُوَفِّيَنِي مَالِي حَتَّى أَخْرَجْتُهُمْ عَنْهُ".

أيها القارئ المحترم! انظر كيف كانوا يكذبون بكل بساطة باسم الوكيل ونائب الإمام ويأخذون الأموال من الناس بالقوة والإكراه!

لقد أورد الكُلَيْنِيّ هذه القصص والحكايات في كتابه «الكافي» الذي يعتبرونه من أفضل كتب الحديث، على أنها من علوم الأئِمَّة ومعارفهم!!

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٦٢.

← **الحديث ١٦** - يروي فيه «الْعَلَاءُ بْنُ رِزْقِ الله» المهمل ومجهول الهوية عن فرد مجهول الحال يُدعى «بدر» كان غلاماً لأحد موظفي حكومة بني العباس ويُدعى «أحمد بن الحسن»، يروي حصول معجزة تدل على أن الإمام كان مطّلعاً على ما في ضمائر الناس. وقد قلنا مراراً إن هذا الادّعاء مخالفٌ للقرآن. وفي هذا الحديث أيضاً وطبقاً للعادة يطلب الإمام -الذي لا يراه أحدٌ- المالَ!

← **الحديث ١٧** - رُوِيَ عَنِ فردٍ مجهولٍ، وأرادوا أن يثنوا بشكل غير مباشر على فردٍ ضعيفٍ باسم «محمد بن أبي عبد الله بن عَوْن الْأَسَدِيِّ»! (راجعوا بيان حاله في الصفحات ٣٦٢فما بعد، و ص ٦٧٢ من الكتاب الحالي).

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في «**الإرشاد**»، ج ٢، ص **٣٦٣-٣٦٤!**

← **الحديث ١٨** - حديث مجهولٌ يقول إن الإمام طلب المال من شخصٍ!

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٦٤!

← **الحديث ١٩** - حديث مَرْوِيٌّ عَنِ «الْحَسَنِ بْنِ عِيسَى الْعُرَيْضِيِّ» المجهول الذي لا اعتبار

به.

← **الأحاديث ٢٠ و ٢٢ و ٢٦** – كالعادة: إمامٌ غيرُ مرئيٍّ يُطالبُ بالمال!

← **الحديث ٢١** – مَرْوِيٌّ عَنِ شخصٍ مجهولٍ يُدعى «الْحَسَنُ بْنُ خَفِيفٍ»!

← **الحديثان ٢٣ و٢٨** – كما ذكرنا فيما سبق، طبقاً لأحاديث هذا الباب كان جُلُّ اهتمام الإمام الغائب إرسال الرسائل والمطالبة بسهم الإمام، وكان يأخذ هذه الأموال من الناس بكُلِّ حزمٍ و جدٍّ، فإذا أُرسلت إليه أموالٌ إضافيةٌ لم يَرُدَّها إلى أصحابها!! طبقاً للحديث ٢٣ تم جمع مبلغ أربعمئة وثمانون درهماً من سهم الإمام لدى شخصٍ فأضاف إليها الرجل عشرين درهماً من عنده، فأصبح المجموع خَمْسُمِئَةِ دِرْهَمٍ وأرسل المبلغ إلى الناحية. ورُغم أنه قيل له: "وَصَلَتْ خَمْسُمِئَةِ دِرْهَمٍ لَكَ مِنْهَا عِشْرُونَ دِرْهَماً"، إلا أنه لم يتم إرجاع العشرين درهماً الزائدة له! وكذلك يقول الحديث ٢٨ إن الناحية طالبت بخَمْسُمِئَةِ دينار، لذا تمَّ أَخْذُ حَوَانِيتَ قيمتها خَمْسُمِئَةٍ وَثَلَاثِينَ دِينَاراً دون أن تَتِمَّ إعادةُ الثلاثين ديناراً الزائدة!!

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٥٦ و٣٦٦ و٣٦٧ !

← **الحديث ٢٤** – يقول «**الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ**» الذي نعرف حاله[1]: "كَانَ يَرِدُ كِتَابُ أَبِي مُحَمَّدٍ (ع) [أي حضرة الحسن العسكري] فِي الْإِجْرَاءِ عَلَى الْجُنَيْدِ قَاتِلِ فَارِسَ وَأَبِي الْحَسَنِ وَآخَرَ، فَلَمَّا مَضَى أَبُو مُحَمَّدٍ (ع) وَرَدَ اسْتِئْنَافٌ مِنَ الصَّاحِبِ لِإِجْرَاءِ أَبِي الْحَسَنِ وَصَاحِبِهِ وَلَمْ يَرِدْ فِي أَمْرِ الْجُنَيْدِ بِشَيْءٍ، قَالَ: فَاغْتَمَمْتُ لِذَلِكَ، فَوَرَدَ نَعْيُ الْجُنَيْدِ بَعْدَ ذَلِكَ!

← **الحديثان ٢٥ و٢٩** – من النماذج البارزة لمقولة: «المعنى في بطن الشاعر»! راوي الحديث ٢٥ هو «محمَّد بن صالح» ذاته الذي روى الحديث ١٥ في هذا الباب. والحديث ٢٩ ليس بأحسن حالٍ منه.

← **الحديث ٢٧** – يقول شخص مُهْمَلٌ باسم «أَبِي عَقِيلٍ عِيسَى بْنِ نَصْرٍ» أن شخصاً (مُهْملاً) يُدعى «عَلِيُّ بْنُ زِيَادٍ الصَّيْمَرِيُّ» كَتَبَ إلى الإمام الغائب يَسْأَلُهُ كَفَناً. فَكَتَبَ إِلَيْهِ: إِنَّكَ تَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي سَنَةِ ثَمَانِينَ فَمَاتَ فِي سَنَةِ ثَمَانِينَ وَبَعَثَ إِلَيْهِ بِالْكَفَنِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِأَيَّامٍ!

---

(١) للتعرف على حاله راجعوا الصفحات ١٦٤ فما بعد و الصفحة ٢٨٧ من الكتاب الحالي.

هذا في حين أن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٌ مَاذَا تَكۡسِبُ غَدٗا﴾ [لقمان/ ٣٤]. وراجعوا ما قلناه بشأن الحديث ١٢ من هذا الباب.

**تذكير**: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في «**الإرشاد**»، ج ٢، ص ٣٦٦.

← **الحديثان ٣٠ و٣١** - في الاحتمال الغالب أنه كان ل مدَّعٍ الوكالة والنيابة عن الإمام جواسيس لدى الحكم العباسي كانوا يُطلِعونهم قبل أي أحد آخر على القرارات التي يتم اتّخاذها في قصر الحاكم. لذا يقول هذان الحديثان أنه قد جاء أمرٌ من الناحية بعدم أخذ الأموال من الناس والامتناع عن زيارة قبور قريش والحائر كي لا يتم التعرف عليهم واعتقالهم.

كما لوحِظ، لقد تم تدوين القصص التي رأيناها أعلاه في أهم كتابٍ من كتب الحديث، بوصفها أدلة على وجود الإمام الغائب وإمامته! هذا في حين أنه لا علاقة لتلك القصص بالإمامة والزعامة. لم يكن الإمام - أو في الواقع مدّعو الوكالة والنيابة عنه - يقومون بعمل سوى أخذ الأموال من الناس، ولم يكن يصدر مِنْ قِبَلِهم إلا نادراً كلام يتعلق بمعارف الدين أو أحكام الشريعة مما فيه إرشاد للعباد. والأحاديث التي مرت معنا في هذا الباب كلها مرويةٌ - كما رأينا - عن أفراد مجهولي الحال فاقدي الاعتبار. إضافة إلى ذلك، ورغم أن الشيعة تدّعي أن نوّاب الإمام الغائب كانوا أربعة، لكننا وجدنا في هذا الباب أفراداً كثيرين يدّعون الوكالة والنيابة عنه!! هذا رغم أنه ليس لدينا أي دليل قوي حتى على ثقة وصدق أولئك النوّاب الأربعة سوى بعض الروايات التي نقلها أشخاص مجروحون وغير موثوقين! (فتأمل جداً).

ولا يفوتنا القول إن الأحاديث التي مرّت معنا هي كل ما يملكه الكُلَيْنِيّ - الذي يُعدُّ أقدم محدّثي الشيعة - من رأس مال في هذا الأمر وقد دوّن كل ما وصل إلى يديه في الباب ١٣٣ و ١٨٢! ولكنه لم يذكر القصص التي ذكرها الشيخ الصدوق في كتابه «**كمال الدين**»- علما أن الصدوق توفِّي بعد وفاة الكُلَيْنِيّ باثنين وخمسين عاماً تقريباً -، ولا القصص التي ذكرها الشيخ الطوسي في كتابه «**الغيبة**»، علماً أن الشيخ الطوسي عاش في القرن الهجري الخامس. من هذا يَتبَيَّنُ أن القصص المذكورة في الكتابين الأخيرين إنما وُضِعَت عهد بعد الكُلَيْنِيّ!

## ١٨٣ـ بَابُ مَا جَاءَ فِي الِاثْنَيْ عَشَرَ وَالنَّصِّ عَلَيْهِمْ (ع)

جاء في هذا الباب عشرون حديثاً لم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ أي حديث منها. أما المَجْلِسِيّ فاعتبر الحديثين ١ و ٢ صحيحَين (!!)، والحديث ٤ مُختَلَفاً فيه والحديث ١٥ حسناً كالصحيح والسند الأول للحديث ٨ مُرْسَلاً وسنده الثاني مجهولاً، والحديث ١٨ مرفوعاً والأحاديث ٦ و ٧ و ١٠ و ١٤ و ٢٠ مجهولةً، واعتبر بقية أحاديث الباب ضعيفةً.

اعلم أن الكُلَيْنِيّ أراد في هذا الباب أن يُثبت أن إمامة الاثني عشر إماماً كانت معلومةً ومعينةً منذ صدر الإسلام. هذا بصرف النظر عن أن بعض أحاديثه يفيد وجود ثلاثة عشر إماماً!!

قبل دراسة أحاديث هذا الباب من الضروري أن نذكّر أنه لما لم يكن هناك نصٌّ شرعيٌّ موثوقٌ ومُعتَبَرٌ على إمامة الأئِمَّة الاثني عشر، وأنه بعد وفاة كل واحد من الأئِمَّة كانت تقع اختلافات كثيرة بين شيعتهم تؤدي إلى انشقاقات وانشعابات عديدة بينهم، لذا فقد واجه الشيعة معضلةً كبيرةً وسؤالاً محيّراً مفاده: لماذا لم يشر القرآن الكريم أدنى إشارة إلى موضوعٍ أساسيٍّ على هذا القَدْر من الأهمية، يُعَدُّ - كما يقول أصحابه - أصلاً أساسياً من أصول الدين تعتمد عليه هداية الأمّة؟! ولماذا لم يعرّف القرآن أولئك الاثني عشر شخصاً كما عرّفنا بسائر أصول الدين على نحو واضح صريح قاطع تقوم به الحجة على الناس؟!

لقد لفّق متكلّمو الشيعة - لخداع الناس - حججاً وأعذاراً واهيةً من جملتها أنهم قالوا: كما لم يُذكَر عدد ركعات صلاة الصبح في كتاب الله كذلك لم تُذكَر أسماء الأئِمَّة وعلاماتهم في القرآن!

لكن ما تشبّثوا به قياسٌ مع الفارق واضحُ البطلان. فعدد ركعات الصلاة بل الصلاة ذاتها من فروع الدين، أما مسألة الإمامة فهي - حسب قولكم - من أصول الدين، فإن كان لا يُتَوَقَّع من القرآن الكريم بيان الفروع فالمتوقَّع منه قطعاً بيان أصول الدين بشكل واضح[1].

وقام فريق آخر لحل هذا الإشكال الكبير وللتعويض عن النقص في النص على هذا الموضوع بوضع الأحاديث التي جمعها الكُلَيْنِيّ في كتابه ومن جملة ذلك الأحاديث التي جمعها في الباب ١٨٣ هذا. ومن جملة الموضوعات أحاديث اللوح الذي لا بد أن ننتبه إليه ونفحصه بدقة:

---

(١) من المفيد في هذا الموضوع مراجعة كتاب «**شاهراه اتّحاد**» [**طريق الاتّحاد**] (ص ٩٣ حتى ٩٥).

**أولاً**: لو كانت لأحاديث هذا الباب (أي أحاديث اللوح) حقيقة لما كان هناك من حاجة لطرح مسألة «البداء»، وذلك لأنه إذا تم التعريف بالأئمة والإعلان عن أسمائهم منذ صدر الإسلام - كما تدّعي أحاديث اللوح - لما حصل بأي حال من الأحوال الإعلان عن إمامة إسماعيل (ابن حضرة الصادق) قبل موسى ولا الإعلان عن إمامة محمد (ابن حضرة الهادي) قبل الحسن.

**ثانياً**: هذه الأخبار لا تَتَّفق مع أحاديث الأبواب السابقة ومن جملتها الحديث الأول من الباب ١١٨ الذي لم يكن أبو بصير مطّلعاً فيه على حديث لوح جابر ونظائره والذي قال الإمام فيه أيضاً إن إمامة كل إمام تنزل بعد الإمام الذي قبله ولم يقل إن الأئِمَّة قد تم تعيينهم ونصبهم سابقاً في الشرع - بواسطة لوح جابر وأمثاله -. أو الحديث الخامس من الباب ١٢٨ الذي ذكر أن حفيد حضرة السجاد (ع) لم يكن يعرف الإمام بعد حضرة الصادق (ع)، كما لم يشر الإمام فيه إلى حديث لوح جابر! أو الحديث السابع من الباب ١٢٨ الذي عرّف فيه الإمام الصادق حفيدَ حفيدِ حضرة عليٍّ (ع) بابنِهِ موسى فقط ولم يشر أي إشارة إلى حديث اللوح وقال: إن لم تعرف إمام زمانك فقُلْ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَوَلَّى مَنْ بَقِيَ مِنْ حُجَجِكَ مِنْ وُلْدِ الْإِمَامِ الْمَاضِي فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِيكَ إِنْ شَاءَ اللهُ"، ولم يقل له: هناك بعدي خمسةُ أئمَّة أسماؤهم فلان وفلان وفلان..... والإمام السادس سوف يغيب.

في الحديثين الثامن والتاسع من الباب المذكور أعلاه نُلاحظ أن «منصور بن حازم» و «فيض بن مختار» وأصحابه ليس لديهم أي علم عن حديث اللوح. كما أنه من الضروري مُراجعة ما ذكرناه في دراستنا ونقدنا للحديث السابع من الباب ١٣٨ تحت عنوان: "تذكير حول الحديث السابع" (ص ٦٨٩حتى ٦٩٨).

ويدل الحديث الرابع عشر من الباب ١٢٩ أيضاً - كما قلنا في حاشية كتاب «**شاهراه اتحاد**» [**طريق الاتحاد**] (ص ١٦٩)- على أن حضرة الكاظم (ع) لم يكن يعلم الأئمة الذين سيكونون بعده وإلا لَمَا قَالَ: لقد أُخبرت بإمامة حضرة الرضا (ع) في الرؤيا، وَلَمَا قَالَ: "وَكَذَلِكَ لَا يُوصَى إِلَى أَحَدٍ مِنَّا حَتَّى يَأْتِيَ بِخَبَرِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَجَدِّي عَلِيٌّ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ!".

ويدل الحديث السابع من باب الكفر[1] أن «زرارة» لم يكن يعرف حضرة الباقر (ع) جيداً وكان يظن أن الإمام الباقر لا يتمتع بعلم البحث والمناظرة ثم أدرك فيما بعد خطأه. ولو كانت لهذه المسألة حقيقة وكان الأئمة الاثني عشر وآباؤهم قد تم التعريف بهم للمسلمين من قَبْل، كان لا بُدّ أن يصل خبر ذلك لأمثال «زرارة» على الأقل، وَلَعَلِمَ أن حضرة أبي جعفر محمد بن علي (ع) إمامُ الأمة ومنصوصٌ عليه مِنْ قِبَلِ الشارع وأعلمُ أهل زمانه. وهناك أمثلة أخرى لهذه الأحاديث.

وبعد أن يُصرّح الأستاذ البِهْبُودِيّ بأن أصحاب الأئمة لم يكونوا يعرفون الإمام التالي لإمامهم الحالي وأنه لهذا السبب كانوا يلتمسون من كلِّ إمام أن يُعَرِّفَهم الإمامَ القائمَ من بعده[2]، يقول:

"ولذلك.... كُلَّما مضى إمام من أئمَّة العترة الطاهرة، اختلفت الشيعة في الإمام القائم من بعده: لا يدرون بِمَن يأتمُّون وإلى ماذا يرجِعُونَ؟ مع أن فيهم كبارَ الفقهاء والمتكلِّمين وحُفَّاظَ الحديث وأمناءَ الدين، ولو كانت عندهم وفي مُتناولهم هذه النصوص الكثيرة التي نُرَوَّاها من عهد الغيبة الصغرى وقبله بقليل، لما آل بهم الأمر إلى هذه التفرقة الفاضحة والقول بالأهواء الباطلة"[3].

ثم قال الأستاذ البِهْبُودِيّ في موضع آخر:

"الأحاديث المروِيَّة في النصوص على الأئمة [الاثني عشر] جملةً، من خبر اللوح وغيره، - كُلُّها - مصنوعةٌ في عهد الغَيْبة والحَيْرة وقبلها بقليل، فلو كانت هذه النصوص المتوفِّرَة موجودةٌ عند الشيعة الإمامية لما اختلفوا في معرفة الأئِمَّة الطاهرة هذا الاختلاف الفاضِح، ولما وقعت الحيرة لأساطين المذهب وأركان الحديث سنوات عديدة، وكانوا في غِنىً عن أن يتسرَّعوا في

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٣٨٥، كتاب «**الإيمان والكفر**» (باب الكفر)، **صحيح الكافي**، ج ١، ص ١٢٠، الحديث ٤٠٢. وكذلك الحديث الثالث من باب أصناف الناس، ص ٣٨٢- ٣٨٣، تدل أيضاً على أنه كان يُجادل الإمام ويتباحث معه ولم يكن يقبل قوله بسهولة. وهذه المسألة جعلت أصحاب الدكاكين المذهبية يُلفِّقون تبريرات مختلفة لحل هذا الموضوع وتبريراتهم مجرد ادّعاءات لا تستند إلى أي دليل.

(٢) راجعوا في هذا الشأن الكتاب القيِّم «**شاهراه اتحاد**» **[طريق الاتحاد]** (ص ٢٤٨ فما بعد).

(٣) الشيخ محمد باقر البهبودي، **معرفة الحديث**، مركز انتشارات علمى وفرهنگى، ص ٩٤.

تأليف الكُتُب لإثبات الغَيْبة وكشف الحيرة عن قلوب الأمَّة، بهذه الكثرة"[1].

لا يخفى أن الأخ المجاهد جناب الأستاذ «قلمداران» رحمه الله أورد أحاديث هذا الباب في كتابه القيم «**شَاهْرَاه اتِّحَاد**» [**طَرِيق الاتِّحاد**]، (فصل: نظرةٌ إلى أحاديث النص ومدى صحتها. وفصل: لم يكن الأئمة مُطَّلعون على هذه النصوص) وقام بتمحيصها ونقدها نقداً علميًّا. إن مطالعة الفصلين المذكورين ضرورية لمعرفة ميزان صحة أحاديث هذا الباب، ونحن هنا سنواصل منهجه وسنذكر بعض الأمور المُتعلِّقة بأحاديث هذا الباب باختصار:

← **الحديثان ١ و٢** – رواهما «**أبو هَاشِمٍ دَاوُدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْجُعْفَرِيُّ**» الذي تعرَّفنا عليه سابقاً (ص ١٢٦فما بعد، و ٦٦٧-٦٧٣) ورأينا أن أحاديثه مُتعارضةٌ يناقض بعضها الآخر. وذكرنا في حواشي كتاب «**شَاهْرَاه اتِّحَاد**» [**طَرِيق الاتِّحاد**]، في الحديث العاشر من الباب ١٣٢، أن الحديث يدلُّ على أن «أبي هاشم الجعفري» لم يكن يعرف الإمام بعد حضرة الهادي (ع)، ولكن في الحديثين الأول والثاني من هذا الباب ١٨٣ جاء عنه أنه سمع من طريق الإمام الجواد (ع) قول الخَضِر حول الأئمة الاثني عشر!!

والراوي الثاني للحديثين هو «**أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيُّ**» الذي عرَّفنا به سابقاً (ص ١٣٠-١٣١) ويقول علماء الرجال: إن أكثر رواياته وأحاديثه مُرْسَلةٌ أو منقولةٌ عن الضعفاء. وقال الأستاذ البِهْبُودِيّ بشأنه:

"ولكنَّ الخَطْبَ في أخذه بالوجادة والإجازة من دون تمييزٍ بين صحيح النسخ ومدسوسها. فبعد ما نراه يروي ويحدِّث عن الغُلة والزنادقة جهاراً دون تحرُّج، كيف نثق به فيما كان يروي عن الثقات الأثبات بأنه لم يأخذ عن كتبهم إلا بعد التحرُّز التام عن مكائد الغُلاة ودسائسهم.

وإنِّي بعد ما تتبَّعْتُ رواياته، وجدتُه يروي عن النسخ المجعولة الموضوعة على الثقات الأثبات كثيراً، ومنها ما كان يرويها عن «**دَاوُدَ بْنِ الْقَاسِمِ الْجُعْفَرِيِّ أَبِي هَاشِمٍ**» عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْجَوَادِ في النصِّ على الأئِمَّة الاثني عشر و وقوع الغيبة بالإمام الثاني عشر من لسان «**الْخَضِرِ**» عليه السلام. أخرجه الشيخ الصدوق في كتابه «**علل الشرايع**» ج ١ ص ٩٠، و في «**عيون أخبار**

---

(١) الشيخ محمد باقر البهبودي، **معرفة الحديث**، ص ١٠٩.

الرضا» ج١ ص ٦٥، وأخرجه الكُلَيْنِيّ في «**الكافي**» ج ١ ص ٥٢٥، وألفاظ الحديث يُشْبِه بتُرَّهَاتِ القصَّاصِينَ[(١)]، وخصوصاً في أجوبة المسائل الثلاثة: إِذَا نامَ الرَّجُلُ أَيْنَ تَذْهَبُ رُوحُهُ؟ وَعَنِ الرَّجُلِ كَيْفَ يَذْكُرُ وَيَنْسَى؟ وَعَنِ الرَّجُلِ كَيْفَ يُشْبِهُ وَلَدُهُ الْأَعْمَامَ وَالْأَخْوَالَ؟ مع أن الحديث بعينه مَرْوِيٌّ في تفسير [عليّ بن إبراهيم] القُمِّيّ ص ٤٠٥ و ٥٠٧، عن «دَاوُدَ بْنِ الْقَاسِمِ الْجَعْفَرِيِّ» عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الجَوَادِ، وأجوبة المسائل تختلف مع ما ذكره الصدوق والكُلَيْنِيّ اختلافاً فاحشاً وهو دليل الفساد [أي فساد الرواية وأنها غير قابلة للاعتماد عليها] .....

ومما يشهد لذلك مُقَاوَلَةٌ جرت بين يحيى بن محمد العطَّار، وشيخه محمد بن الحسن الصفَّار، على ما ذكره الكُلَيْنِيّ بعد تمام الحديث قال: .......

وهذه المُقَاوَلَةُ: وإن كانت بمعزلٍ عن إثبات الحديث وصحَّته، ولكنَّها تُفيدُنا إن الأصحاب كانوا متسالمين على ضعف الرجل وعدم الاحتجاج بحديثه، حتى أن شيخنا أبا جعفر الصفّار مع كونه متساهلاً في أمر الحديث بنفسه، لا يدَّعي أن البرقيَّ ثقةٌ صالحٌ لأن نحتجَّ بحديثه"[(٢)].

ومتن الحديث أيضاً يتعارض مع الحديث الأول من الباب ٦٣ من «الكافي» الذي يقول: إن كان هناك إِمَامَانِ كان أَحَدُهُمَا صَامِتاً، كما يتعارض مع أحاديث الباب ١١٥ التي تقول: إن الإمام التالي ينال علوم الإمامة وشؤونها في آخر لحظات حياة الإمام السابق. وذلك لأننا نقرأ هنا في هذا الحديث الذي نحن فيه أن الإمام الحسن (ع) لم يكن صامتاً زمن إمامة أبيه بل في زمن حياة سلمان - الذي توفي سنة ٣٥ هجرية- أي على الأقل قبل خمس سنوات من شهادة عَلِيٍّ (ع) انتقلت إليه علوم الإمامة! ثم إنه طبقاً لما ورد في هذا الحديث كان ينبغي أن يحدث هذا الأمر في أوائل خلافة حضرة عَلِيٍّ مع أنه ليس لدينا أي دليل تاريخيٍّ على أن علياً (ع) ذهب في أوائل خلافته

---

(١) من جملة أحاديث «**أَحْمَدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيِّ**» حديث الباب ١٦٩ من الكافي، والحديث الرابع من (باب في صنوف أهل الخلاف) من الجزء الثاني من الكافي (ص ٤١٠). وقد ادّعى في الحديث المذكور أن الإمام الباقر أو الصادق -عليهما السلام- قالا: "**إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ لَيَكْفُرُونَ بِاللهِ جَهْرَةً وَإِنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَخْبَثُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَخْبَثُ مِنْهُمْ سَبْعِينَ ضِعْفِ**!!".

(٢) الشيخ محمد باقر البهبودي، **معرفة الحديث**، ص ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠. (المُتَرْجِمُ)

برفقة ابنه الحسن المجتبى (ع) إلى مكة.

وللأسف لم يكن الكُلَيْنِيّ يهتم أو ينتبه إلى اختلاف الأحاديث التي يرويها وتعارضها.

➜ **الحديث ٣** - مشهور بحديث لوح جابر وقد ذكره كثير من العلماء من جملتهم الصدوق في «**كمال الدين**» و «**عيون أخبار الرضا**»، والشيخ الحر العاملي في «**إثبات الهداة**» وفي سائر كتبه. وقبل أن ندرس متن الحديث نُعرِّف بأحد رواته:

إذا صرفنا النظر عن «محمد بن عبد الله» المجهول فإن أحد رواة هذا الحديث هو «**أبو الخير صَالِحُ بْنُ أَبِي حَمَّادٍ الرازيّ**» وهو رجل ضعيف الرواية ومجروح. عدَّه المرحوم الغضائري ضعيفاً واعتبر النجاشيُّ أمره مَجْهُولاً لأنه يروي أخباراً مُنكرةً وأخباراً حسنةً. وتدلُّ رواياته على ضعفه ومن جملتها حديث لوح جابر هذا أو الحديث **٣٠٣** من «روضة الكافي» الذي روى فيه عن رجل خَطَّابِيٍّ[1] ضعيفٍ و فاسدِ العقيدةِ باسم «الْمُفَضَّل بْنِ عُمَرَ» قوله:

"كُنْتُ أَنَا وَالْقَاسِمُ شَرِيكِي وَنَجْمُ بْنُ حَطِيمٍ وَصَالِحُ بْنُ سَهْلٍ بِالْمَدِينَةِ فَتَنَاظَرْنَا فِي الرُّبُوبِيَّةِ [أي بأن الأئمَّة أربابٌ!!!] قَالَ فَقَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: مَا تَصْنَعُونَ بِهَذَا نَحْنُ بِالْقُرْبِ مِنْهُ وَلَيْسَ مِنَّا فِي تَقِيَّةٍ، قُومُوا بِنَا إِلَيْهِ، قَالَ: فَقُمْنَا فَوَاللهِ مَا بَلَغْنَا الْبَابَ إِلَّا وَقَدْ خَرَجَ عَلَيْنَا بِلَا حِذَاءٍ وَلَا رِدَاءٍ قَدْ قَامَ كُلُّ شَعْرَةٍ مِنْ رَأْسِهِ مِنْهُ وَهُوَ يَقُولُ: لَا لَا يَا مُفَضَّلُ! وَيَا قَاسِمُ! وَيَا نَجْمُ! لَا لَا، ﴿**بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ. لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ**﴾ [الأنبياء/ ٢٦-٢٧]".

أولاً: أراد الراوي أن يُثبت علم الإمام بالغيب وأنه اطَّلع على الحديث الذي كان يدور بينهم. وهذا ادِّعاء مخالف للقرآن.

ثانياً: لا علاقة للآية المذكورة بالأئمة بل الآية - كما جاء عن حضرة أمير المؤمنين علي عليه السلام في الخطبة ٩١ من نهج البلاغة - تتعلق بأوصاف الملائكة، ومن اليقين والمقطوع به أن حضرة الإمام الصادق عليه السلام كان يعرف ذلك تمام المعرفة.

ونموذج آخر لأحاديث «**صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ الرازيِّ**» الحديث **٣٠٥** من «روضة الكافي»

---

(١) **الخطابيَّة** أتباع أبي الخطاب [محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع] الذين كانوا يعتقدون بإلهية حضرة الصادق وأن أبا الخطاب رسوله!!

الذي نقلناه سابقاً[1]. مثل هذا الشخص روى حديث اللوح عن «**بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ**» الذي عرَّفنا به أيضاً سابقاً. (ص ٢٨٤- ٢٨١ فما بعد). ولكي نُذكِّر القراء الكرام بحاله الوخيمة سنأتي هنا بنموذج من أحاديثه:

روى «**بَكْرُ بْنُ صَالِحٍ**» عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا (ع) قَالَ: "الطَّاوُسُ مَسْخٌ. كَانَ رَجُلًا جَمِيلًا فَكَابَرَ امْرَأَةَ رَجُلٍ مُؤْمِنٍ تُحِبُّهُ فَوَقَعَ بِهَا ثُمَّ رَاسَلَتْهُ بَعْدُ فَمَسَخَهُمَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ طَاوُسَيْنِ أُنْثَى وَذَكَراً وَلَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ وَلَا بَيْضُه!!"[2].

ونسأل: ألم يكن هناك حيوان أسوأ من هذا حتى يمسخهم الله إليه؟ لماذا لم يمسخهم الله إلى فرس النهر أو إلى الضَبْعِ أو إلى الخَفَّاش وأمثالها من الحيوانات القبيحة؟! ولماذا لم يُشِر حضرة أمير المؤمنين علي عليه السلام في الخطبة ١٦٥ من نهج البلاغة التي ذكر فيها أموراً عديدة عن عجائب خلقة الطَّاوس أي إشارة إلى هذا الموضوع؟!

وقد روى «**بَكْرُ بْنُ صَالِحٍ**» حديث اللوح عن «**عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ**» الذي اعتبره علماء الرجال، ومن جملتهم العلامة الحليّ والممقاني مَجْهُولاً وضعيفاً. فإذا كان الأمر كذلك فكيف يُمكن أن نجعل مثل هذا الحديث أساساً للدين ومستنداً له؟!

ولما كان المُحقِّق المُجاهد المرحوم «قلمداران» قد أورد متن حديث لوح جابر وترجمته في كتابه «**شَاهْرَاه اتِّحَاد**» [**طَرِيق الاتِّحاد**]، (ص ١٧٣ فما بعد) وبيَّن جميع إشكالاته لذا لن نُكرر هنا ما ذكره هناك، ونوصي القراء بالرجوع إلى الكتاب المذكور، ونكتفي هنا بذكر بعض عيوب هذا الحديث:

١- اعلم أن الشيخ الصدوق روى حديث اللوح في كتابيه: «**كمال الدين**» و«**عيون أخبار الرضا**»، على النحو التالي:

"لَمَّا احْتُضِرَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَاقِرُ (ع) عِنْدَ الْوَفَاةِ دَعَا بِابْنِهِ الصَّادِقِ (ع) لِيَعْهَدَ إِلَيْهِ عَهْداً [يعني عهد الإمامة]. فَقَالَ لَهُ أَخُوهُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ (رحمه الله) لَوِ امْتَثَلْتَ فِيَّ بِمِثَالِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ - عليهِما السَّلام- لَرَجَوْتُ أَنْ لَا تَكُونَ أَتَيْتَ مُنْكَراً".

---

(١) راجعوا الصفحة ١٥٤ من الكتاب الحالي، الحديث رقم ٦ (حول الوزغ).

(٢) الكُلَيْنِيّ، **فروع الكافي**، باب جامع في الدواب التي لا يؤكل لحمها، ج ٦، ص ٢٤٧، الحديث ١٦.

أي كما أن الإمام الحسن أوصى بالإمامة إلى أخيه الإمام الحسين فأوصي أنتِ أيضاً بالإمامة إليَّ. (من هذا يتبيَّن أن جناب زيد بن عليّ لم يكن يعلم من هو الإمام بعد حضرة الباقر! ولو كان لحديث اللوح حقيقةٌ لما كتم الإمام السجاد عن ابنه زيدٍ هذا الخبر. فكيف علم «عبد الرحمن بن سالم» الشخص غير الموثوق والذي لا اعتبار لحديثه بمفاد اللوح بعد مئة وخمسين عاماً من الهجرة أما ابن حضرة السجاد جناب زيد رحمه الله الذي كان من كبار المجاهدين والشهداء لم يكن له أي علم به؟! فتأمَّل).

ثم بهدف إقناع جناب زيد بن عليّ بأن أمر الإمامة تمّ تعيينه من قبل بأمر الله فهو غير قابل للتغيير، قال حضرة الباقر (ع):

"يَا أَبَا الْحُسَيْنِ! إِنَّ الْأَمَانَاتِ لَيْسَتْ بِالْمِثَالِ وَلَا الْعُهُودُ بِالرُّسُومِ وَإِنَّمَا هِيَ أُمُورٌ سَابِقَةٌ عَنْ حُجَجِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.".

ثُمَّ دَعَا الإمام الباقر (ع) بِجَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله - بهدف تأكيد كلامه وإقناع أخيه زيد- فَقَالَ لَهُ: "يَا جَابِرُ حَدِّثْنَا بِمَا عَايَنْتَ مِنَ الصَّحِيفَةِ؟ فَقَالَ لَهُ جَابِرٌ: نَعَمْ يَا أَبَا جَعْفَرٍ دَخَلْتُ إِلَى مَوْلَاتِي فَاطِمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ ﷺ لِأُهَنِّئَهَا بِمَوْلِدِ الْحَسَنِ (ع) فَإِذَا بِيَدِهَا صَحِيفَةٌ بَيْضَاءُ مِنْ دُرَّةٍ فَقُلْتُ يَا سَيِّدَةَ النِّسْوَانِ مَا هَذِهِ الصَّحِيفَةُ الَّتِي أَرَاهَا مَعَكِ قَالَتْ فِيهَا أَسْمَاءُ الْأَئِمَّةِ مِنْ وُلْدِي........ الخ الحديث"

١- قبل كل شيء يجب أن نُذكِّر أن جابر - كما يقول مؤلف «**شَاهْرَاه اتِّحاد**» [**طَرِيق الاتِّحاد**]- كان قد توفي قبل أربعين سنة من وفاة حضرة الباقر الذي توفي ما بين ١١٤ إلى ١١٨ هجرية!!

٢- لقد افترى الراوي في هذا الحديث على الله بقوله: " **فَمَنْ رَجَا غَيْرَ فَضْلِي أَوْ خَافَ غَيْرَ عَدْلِي عَذَّبْتُهُ عَذَاباً لَا أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ!!**".

بصرف النظر عن الانتقادات التي تُوجَّه إلى هذه الجملة[1]، وأنه يستحيل صدورها عن الحق تعالى، لنفرض جدلاً أن الله تعالى قال هذه الجملة فعلاً، في هذه الحالة وبما أن قبح العقاب بلا بيان أمر لا يخفى على أحد - إلا على واضعي هذا الحديث - كان لا بُدّ من إعلان هذا الموضوع

(١) لاحظوا هذه الإشكالات في «**شَاهْرَاه اتِّحاد**» [**طَرِيق الاتِّحاد**]، (ص ١٨٢ فما بعد).

على الملأ ولعامة الناس كي يستحق من يتخلف عنه ذلك العذاب والعقاب الشديد لا أن يُجعل ذلك الأمر في رسالة خاصة ويُقال: ينبغي أن لا يطَّلع عليها أحد سوى عدد من الكذابين!!

٣- وجاء في هذا الحديث: "**إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ نَبِيّاً فَأُكْمِلَتْ أَيَّامُهُ وَانْقَضَتْ مُدَّتُهُ إِلَّا جَعَلْتُ لَهُ وَصِيّاً!!**".

وهذه الجملة غير صحيحة لأن كثيراً من رسل الله لم يكن لهم أوصياء وذلك مثل حضرة هود ولوط ويونس ويحيى و ...... صلوات الله عليهم أجمعين.

٤- وجاء في الحديث جملة: "**وَفَضَّلْتُ وَصِيَّكَ عَلَى الْأَوْصِيَاءِ**". وهذه الجملة لا تتفق مع اعتقاد مُتأخري الشيعة بأن الأئمة أعلى شأناً من جميع الأنبياء ما عدا النبيّ الأكرم ﷺ، حتى أنهم يعتقدون أن حضرة عيسى (ع) سيُصلِّي خلف الإمام الثاني عشر.

٥- وفي الحديث جملة: "**وَأَكْرَمْتُكَ بِشِبْلَيْكَ وَسِبْطَيْكَ حَسَنٍ وَحُسَيْنٍ!!**" وهذه الجملة لا تصحُّ لأن رسول الله ﷺ كان قد أُكرم بفضل الله وكرمه بالنُّبُوَّة قبل أن يكون له بنت أو أحفاد وقد نال أبناؤه وأقرباؤه بواسطته نعمة الهداية العظيمة وأصبحوا عباد الله المُكرَّمين بواسطته، ولم يصل أحد بسبب ابنه إلى كرامة النبوة لأنه عندئذ يكون الولد أولى بالنبوة من أبيه.

٦- ومن علامات الكذب في هذا الحديث أنه يقول: "**وَجَعَلْتُ حُسَيْناً خَازِنَ وَحْيِي!!**" ويقول عن الإمام الرضا (ع): "**وَمَنْ أَضَعُ عَلَيْهِ أَعْبَاءَ النُّبُوَّةِ!!**" ويقول عن الإمام الهادي (ع): "**وَأَمِينِي عَلَى وَحْيِي!!**".

نرجو من القارئ أن يُراجع ما ذكرناه في نقدنا لأحاديث الباب ٦٩، ونُذكِّر هنا فقط بأنه **أولاً**: كلُّ من وُضعت عليه أعباء النُّبُوَّة صار نبياً لا غير، وبعد النبيّ الأكرم ﷺ لم تُوضع أعباءُ النُّبُوَّةِ على أي إنسان ولا يوحى لأي شخص والنبيُّ وحده فقط كان أمين الوحي الإلهي بين الناس وكل من ادَّعى أنه يُوحى إليه وأنه خازن وحي الله وأن الله وضع على عاتقه حِمْل النُّبُوَّة هو خارج عن الإسلام كما قلنا (راجعوا الصفحة ٣٨٢).

**ثانياً**: قال الله تعالى لرسوله: ﴿**قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ**﴾ [الأنعام/ ٥٠] وقال أيضاً: ﴿**وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ**﴾

[الحجر/ ٢١]. فكما نُلاحظ لقد صرَّح القرآن الكريم أن النبيّ ليس عنده خزائن الله (إذن فالنبيّ ليس خازناً) بل تلك الخزائن عند الله. (فتأمل). فإذا لم يكن النبيّ خازناً فكيف يُمكن أن يكون خليفته خازناً؟! **أَفَلَا تَعْقِلُونَ**؟

وقد اعتبر حضرة أمير المؤمنين علي (ع) - الذي يدَّعي الكُلَيْنِيّ وأمثاله محبتهم له! - أن الخزائن بيد الله وقال في وصيته للإمام الحسن (ع): "**واعْلَمْ أَنَّ الَّذِي بِيَدِهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ قَدْ أَذِنَ لَكَ فِي الدُّعَاءِ وتَكَفَّلَ لَكَ بِالإِجَابَةِ**". (**نهج البلاغة**، الرسالة ٣١).

أما واضع الحديث الجاهل بالإسلام والقرآن فقد اعتبر الإمام خازن وحي الله وخازن علمه!!

٧- وجاء في هذا الحديث: "**جَعَلْتُ كَلِمَتِيَ التَّامَّةَ مَعَهُ وَحُجَّتِيَ الْبَالِغَةَ عِنْدَهُ**!!".

في حين أنه لو كان المقصود من الكلمة التامَّة والحُجَّة البالغة القرآن فإن القرآن موجودٌ لدى جميع المسلمين ولا ينحصر وجوده لدى أفراد مُعيَّنين، وإن كان مقصوده حُجَّةً أخرى ففي هذه الحالة كان يجب على الله الرحيم بعباده أن يُبيِّنها للناس، فكيف تتم حُجَّته على الناس عن شيء لم يُبيِّنه لهم؟ هذا رغم أن واضع هذا الحديث لم يكن يعلم أو كان يتجاهل أن الله نفى في القرآن أي حُجَّة بعد الأنبياء (سورة النساء/ ١٦٥).

٨- ويقول الحديث: "**بِعِتْرَتِهِ أُثِيبُ وَأُعَاقِبُ!!**" وهذا الكلام باطل ومعارض لكتاب الله لأن القرآن قال: إن الثواب والعقاب يكونان بالإيمان والعمل الصالح. قال تعالى: ﴿**لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ**﴾ [الجاثية/ ٢٢]. ولم يقل الله إن الثواب والعقاب بالعترة بل لم تأتِ كلمة «العترة» في القرآن أصلاً. ولو كان الثواب والعقاب مرتبطان بالعترة للزم أن يُبيِّن القرآن ذلك. ثم إذا كان الأمر كما جاء في تلك الجملة، فما هو ثواب العترة أنفسهم وعقابهم؟

٩- وجاء في الحديث في وصف الإمام الباقر (ع): "**وَابْنُهُ شِبْهُ جَدِّهِ الْمَحْمُودِ**" في حين أنه لما كانت الرسالةُ خطاباً للنبيّ نفسه كان من الواجب أن يقول: «ابنك شبهك»، وكلمة «جده» مخالفة للعرف والبلاغة[1].

---

(١) قارنوا ذلك مع ما ذكرناه في كتاب «**شَاهْرَاه اتّحاد**» [**طَرِيق الاتّحاد**]، (ص ١٧٨) الحاشية الثالثة.

١٠- وجاء في الحديث حول مدفن الإمام الرضا: "**يُدْفَنُ فِي الْمَدِينَةِ الَّتِي بَنَاهَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ**" ويقصد بالعبد الصالح ذي القرنين! والمشهور أن ذا القرنين بنى مدينة هرات. والكلُّ يعلمُ أن الإمام الرضا (ع) لم يُدفن في هرات بل دُفن في منزل «حميد بن قحطبة» الذي يقع على بعد أربعة فراسخ من مدينة طوس وهذه المدينة تبعد بمسافة كبيرة عن مدينة هرات!

١١- والدليل الآخر على كذب هذا الحديث أنه يُفيدُ أنَّ اللهَ اتَّقى [أي عمل بالتَّقِيَّة!) من أمين الوحي ورسوله وبيَّن اسم الإمام الثاني عشر بصورة الرمز: «م ح م د»؟!! فهل يُمكن لِلَّهِ تعالى أن يتَّقي حتى في رسالةٍ خاصَّةٍ يُرسلها إلى رسوله؟!

١٢- وفي هذا الحديث يُقسم جابر بشكل متكرر أمام حضرات الصادِقَين -عليهما السلام- ويُشهد الله على صحَّة كلامه. فليت شعري! هل كان الإمام يشك في كلامه حتى كان يُكرر القسم؟ ولِلَّهِ دَرُّ من قال: من علامات الكذب الحلف بلا سبب!

١٣- وجاء في الحديث حول الإمام الصادق عليه السلام: "**الرَّادُّ عَلَيْهِ كَالرَّادِّ عَلَيَّ!**" وجاء بشأن الإمام الجواد: "**لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ بِهِ إِلَّا جَعَلْتُ الْجَنَّةَ مَثْوَاهُ**!" (إذن من لم يؤمن به فمصيره النار!).

ونقول: إذا كان الأمر كذلك فينبغي أن نسأل: هل الإيمان بالإمام أصل من أصول الدين لا بُدَّ من الإيمان به؟ فإذا كان الإمام والإمامة من أصول الدين فلماذا لم يأتِ لها أيُّ ذِكْرٍ في القرآن؟! في حين أن القرآن تكفَّل ببيان أصول الدين وأصول الإيمان جميعها. فلو كان الإيمان بالإمام ضرورياً للسعادة الأخروية لذكره الله يقيناً على الأقل مرَّةً واحدةً في القرآن ولقال مثلاً: (**وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ** (وأئمّته) **وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا**) ولكنه لم يقل ذلك.

إضافةً إلى ذلك فإنه من الواضح أن العلاقة بين «الراد على الرسول» و «الراد على الله» ليست علاقة مساواة بل علاقة عموم وخصوص مطلق فكم من رادٍّ على الرسول ليس رادّاً على الله مثل أهل الكتاب. ﴿**فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ**﴾ [الأنعام/ ١٤٤] (فتأمَّل دون العصبيَّة).

ولهذا السبب نقول: إن واضع الحديث الموضوع في كتاب «**غاية المرام**»[1] كان أكثر دقة من واضع هذا الحديث الذي نناقشه هنا وأبرع في وضع الحديث، لأنه روى عن النبيّ هنا أنه قال بدلاً من ذكر اسم الله: "**الرادُّ عليه كالرادِّ عليَّ**".

١٤- وجاء في الحديث حول الإمام الجواد: "**وَشَفَّعْتُهُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ كُلُّهُمْ قَدِ اسْتَوْجَبُوا النَّارَ**!!"

وبصرف النظر عن أن هذه الجملة لا تتفق مع حديث آخر[2] ذكر أن الإمام يشفع لجميع الشيعة، فإنها لا تتفق أيضاً مع القرآن الكريم. ونسأل: هل لأحد الحق في أن يشفع لأشخاص استحقوا عذاب النار؟ إذن لماذا قال تعالى لرسوله: ﴿**أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ**﴾ [الزمر/ ١٩]. ولماذا قال تعالى بشأن زوجة نوح (ع) وزوجة لوط (ع): ﴿**ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ**﴾ [التحريم/ ١٠]، ولماذا لم يقبلِ اللهُ تعالى شفاعةَ حضرة نوح (ع) لابنه بل قال تعالى عن ابن نوح: ﴿**فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ**﴾ [هود/ ٤٣]؟

١٥- وفي خاتمة الحديث قال أبو بصير لعبد الرحمن بن سالم: "**لَوْ لَمْ تَسْمَعْ فِي دَهْرِكَ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ لَكَفَاكَ، فَصُنْهُ إِلَّا عَنْ أَهْلِهِ!**"

ونسأل: فلماذا وصل إذن هذا الخبر المفيد(!!) لأشخاص ضعفاء في الرواية من أمثال «بكر بن صالح» و«صالح بن أبي حماد»؟! أليس المسلمون الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر وبالنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ولا يغلون في حقِّ أئمَّة الدين اتِّباعاً لأمر الشرع ويقرؤون القرآن ويقيمون الصلاة ولا يقبلون كلاماً دون دليل عليه أهلاً لسماع هذا الخبر؟ أم أن أشخاصاً منحرفين مثل «ابن سالم» و «ابن صالح» و «ابن أبي حماد» وأمثالهم هم فقط أهلٌ لذلك؟!

إذا كان هذا الحديث من حقائق الشريعة وكان يُثْبِتُ أصلاً من أصول الدين، فلماذا ينبغي أن

(١) للاطلاع على مفاد هذا الحديث راجعوا «**شَاهْرَاه اتّحاد**» [**طَرِيق الاتّحاد**]، (ص ٢٢٧).

(٢) راجعوا «**شَاهْرَاه اتِّحاد**» [**طَرِيق الاتّحاد**]، (ص ٢٠٠)، الحديث السابع.

يُصان عن الناس وتُحْرَم الأمّة من معرفته ولا يعلمه إلا الرواة الضعفاء؟!

ثم إن الله تعالى بيّن لنا أن كل مؤمن يمكنه أن يدعو ربَّه قائلاً: ﴿**وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا**﴾ [الفرقان/ ٧٤].

١٦ - كان «أبو بصير» - الذي رُوِي عنه هذا الحديث في النص على الاثني عشر إمام - هو نفسه من المتحيّرين، ولم يكن يعرف الإمام بعد الإمام الباقر (ع)، ولذلك ولكي يعلم هل «جعفر بن محمد» إمام أم لا، امتحنه كي يتأكّد أنه إمام فعلاً! كما روي: "عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ يُعْطِيَنِي مِنْ دَلَالَةِ الْإِمَامَةِ مِثْلَ مَا أَعْطَانِي أَبُو جَعْفَرٍ (ع)، فَلَمَّا دَخَلْتُ وَكُنْتُ جُنُباً قَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! مَا كَانَ لَكَ فِيمَا كُنْتَ فِيهِ شُغُلٌ تَدْخُلُ عَلَيَّ وَأَنْتَ جُنُبٌ! فَقُلْتُ: مَا عَمِلْتُهُ إِلَّا عَمْداً. قَالَ: وَلَمْ تُؤْمِنْ؟ قُلْتُ: بَلَى، وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي. فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ قُمْ فَاغْتَسِلْ، فَقُمْتُ وَاغْتَسَلْتُ وَصِرْتُ إِلَى مَجْلِسِي وَقُلْتُ عِنْدَ ذَلِكَ إِنَّهُ إِمَامٌ"[1].

← **الحديث ٤** - أحد رواته «أبان بن أبي عيّاش» الذي ضعّفه الشيعة والسنّة وقالوا إنه متروك الحديث، كما ذكر الأستاذ البِهْبُودِيّ (**معرفة الحديث، ص ٩٩**).

يدّعي الحديث أن حضرات الحسَنَيْن عليهما السلام كانا مع عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ الطَّيَّارِ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ وَكان معهم عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَعُمَرُ ابْنُ أُمِّ سَلَمَةَ وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ فَجَرَى بينهم وَبَيْنَ مُعَاوِيَةَ كَلَامٌ".

ونسأل واضع الحديث أين ومتى اجتمع معاوية الذي كانت بيده ولاية الشام منذ زمن عمر مع الحسنين و.....؟! لعله كان اجتماع توقيع معاهدة الصلح بين الإمام الحسن (ع) ومعاوية! والمثير للغاية أن «ابن عباس» الذي لم يكن يعتبر علياً (ع) وأبناءه منصوبين من عند الله أيّد قول عبد الله بن جعفر!

← **الحديثان ٥ و ٨** - يقول المَجْلِسِيّ عن الحديث الخامس إن «حنان بن سرّاج» تصحيفٌ لـ «حيّان السرّاج». وكان حيّان و«أبو الطفيل عامر بن واثلة» كلاهما كيسانِيَّيْ المذهب!!

---

[1] **وسائل الشيعة**، ج ١، ص ٤٩٠، الحديث ٣. **وتنقيح المقال** للممقاني، باب اللام، ج ٢، ص ٤٥.

ونسأل: إن كان هذا صحيحاً فلماذا اختارا مذهب الكيسانية؟! لاحظوا عن أي أشخاص أتوا بالنص على إمامة الأئِمَّة الاثني عشر! والراوي الآخر في سند الحديث «داود بن سليمان الكيسائي» وهو مهمل ومجهول أيضاً.

ومن المثير للانتباه أن واضح الحديث قال عن أمير المؤمنين علي (ع): "يَا هَارُونِيُّ! يَعِيشُ [الوصي] بَعْدَهُ [أي بعد النبي] ثَلَاثِينَ سَنَةً لَا يَزِيدُ يَوْماً وَلَا يَنْقُصُ يَوْماً ثُمَّ يُضْرَبُ ضَرْبَةً هَاهُنَا يَعْنِي عَلَى قَرْنِهِ فَتُخْضَبُ هَذِهِ مِنْ هَذَا".

في حين أنّ الإمام عليّاً (ع) -حسب قول المَجْلِسِيّ- استُشْهِد بعد ٢٩ سنة و ٧ أشهر من رحيل النبي (ص)!

كما أن بيان الحديث غير متين وغير مفيد للمقصود لأنه يقول: "يَا هَارُونِيُّ! إِنَّ لِمُحَمَّدٍ اثْنَيْ عَشَرَ إِمَامَ عَدْلٍ لَا يَضُرُّهُمْ خِذْلَانُ مَنْ خَذَلَهُمْ"!

هذا في حين أنّه لم يكن للرسول الأكرم (ص) إمامٌ بل هو إمام الأئمَّة وكان الواجب أن يقول: "**إن بعد** مُحَمَّدٍ اثْنَيْ عَشَرَ إِمَامَ عَدْلٍ.....".

والحديث الثامن بصرف النظر عن أنه مُرْسَلٌ، فإن اثنين من رواته يعني «أبو هارون العبدي» و «محمد بن الحسين» مهملان ومجهولان. ثم نسأل: من أين فهم اليهودي أن أجوبة عليٍّ (ع) عن الأسئلة ٤ و ٥ و ٦ كان صحيحةً أم لا؟ هل كان يعلم بنفسه الأجوبة الصحيحة سابقاً؟ إن كان يعلم فمن أين علم؟ والمثير للغاية أن اليهودي لم يسأل السؤال السابع. والرواية ساكتة عن إسلام اليهودي! ليت شعري! هل يُسَمَّى هذا حديثاً؟!

← **الحديث ٦** - راويه الثاني «عَمْرو بنُ ثابت» قال عنه علماء الرجال - ومنهم القهپائي - إنه ضعيف ولا يُعتَمَد على حديثه، وراويه الثالث «أبو سعيد العصفوري» وراويه الرابع «محمد بن الحسين» كلاهما مجهول الحال! أي أن الحديث رواية مجهول عن مجهول عن ضعيف!! متن الحديث أيضاً مخالف للقرآن والعقل لأنه يقول: "**إِنَّ اللهَ خَلَقَ مُحَمَّداً وَعَلِيّاً وَأَحَدَ عَشَرَ مِنْ وُلْدِهِ مِنْ نُورِ عَظَمَتِهِ**"! في حين أن القرآن يقول إن جميع البشر ومنهم الأنبياء بمن فيهم الرسول الأكرم (ص) خُلِقوا كما خُلِق سائر البشر من نطفة أمشاج أي خليط بين نطفة الأم

والأب، ما عدا آدم (ع) وزوجه وحضرة عيسى (ع) بالطبع. علاوة على ذلك فإنَّ الله تعالى قال لنبيّه: ﴿وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ.....﴾ [القصص/ ٨٦]، في حين أنه لو كانت روح النبي وشبحه خُلِقا قبل أي شيء آخر وكان النبي مشغولاً بتسبيح الله وتقديسه فلماذا لم يكن يعلم في زمن حياته الجسمية ما الكتاب ولا الإيمان (الشورى/ ٥٢، والقصص/ ٨٦) ولماذا لم يكن يرجو أن يُلقى إليه الكتاب؟ إن القرآن الكريم قال إن النبي الأكرم ﷺ لم يكن بدعاً من الرسل فكما أنّ بقية الرسل لم يُخْلَقوا قبل خلق المخلوقات فكذلك النبي ﷺ ليس استثناءً من ذلك.

← **الحديث ٧** – هو كما علمنا حديث مجهول ولا اعتبار له. أضف إلى ذلك أنّه ذكر أن اسم الأخ غير الشقيق لحضرة السجاد (ع) هو «علي بن راشد» في حين أنه حسب ما ذكره العلامة الشوشتري (التُّسْتَري) في كتابه «**الأخبار الدخيلة**»: **أولاً**: «علي بن راشد» ليس صحيحاً والكُلَيْنِيّ نفسه ذكر في الحديث الثاني من الباب ١١٢ أن اسم الأخ غير الشقيق للإمام السجاد (ع) كان «عبد الله بن زيد».

**ثانياً**: «عبد الله بن زيد» ليس صحيحاً بل الصحيح «عبد الله بن زبيد».

**ثالثاً**: لم يكن المذكورُ أخَ الإمام السجاد لأمه بل كان أخاه من الرضاعة! وهذا الحديث ينطبق عليه المثل القائل: «الخسن والخسين ثلاثتهم بنات معاوية»!!

← **الحديث ٩** – مرويٌّ عن أبي الجارود الذي تبرّأ منه الإمام الباقر (ع) والإمام الصادق (ع)، حسب ما ذكره الأستاذ الشيخ هاشم معروف الحسني، كما أنه تُنْسَب إليه فرقة «السرحوبية»![1]. لاحظوا عن أي أشخاص يروي لنا الكُلَيْنِيّ النص على الاثني عشر إماماً!!

والمثير أنّ هذا الحديث يروي "عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ (ع) وَبَيْنَ يَدَيْهَا لَوْحٌ فِيهِ أَسْمَاءُ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ وُلْدِهَا فَعَدَدْتُ اثْنَيْ عَشَرَ آخِرُهُمُ الْقَائِمُ (ع) ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ مُحَمَّدٌ **وَثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ عَلِيٌّ**"!!

هذا في حين أنّ «عليّ» اسم أربعة من الأئِمَّة. وكالعادة عزا الشُّرّاح هذا الخطأ إلى النُّسّاخ،

(١) **الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص ٢٥٤.

مستدلِّين بمجيء الحديث نفسه في كُتُب الشيخ الصدوق وفي كتاب «**الغيبة**» للشيخ الطوسي بلفظ "**وَأَرْبَعَةٌ مِنْهُمْ عَلِيٌّ (ع)**".

يقول كاتب السطور: ليس من المستبعَد أن يكون الشيخ الصدوق قد انتبه إلى ذلك الخطأ فقام بتصحيحه بنفسه.

← **الحديث ١٠** - سنده في غاية الضعف. وقد تعرَّفنا على «**مُحَمَّدِ بْنِ الفُضَيْل**» (راجعوا الصفحة ص ٣٠١- ٢٩٧)، وعلى «**مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ**» (راجعوا ص ٢١٤).

← **الأحاديث ١١ و١٢ و١٣** - تكلَّمنا سابقاً عن الحديث ١١ (ص ٨٨) فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ. وهذه الأحاديث الثلاثة من مرويات «**الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْحَرِيشِ**» الذي عرَّفنا به سابقاً (راجعوا ص ٥٦٠). يقول الحديث ١٣ "إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (ع) قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ يَوْماً ﴿لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْواتاً بَلْ أَحْياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران/ ١٦٩]، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً ﷺ رَسُولُ اللهِ مَاتَ شَهِيداً وَاللهِ لَيَأْتِيَنَّكَ فَأَيْقِنْ إِذَا جَاءَكَ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ غَيْرُ مُتَخَيِّلٍ بِهِ فَأَخَذَ عَلِيٌّ بِيَدِ أَبِي بَكْرٍ فَأَرَاهُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ [النَّبِيُّ]: يَا أَبَا بَكْرٍ! آمِنْ بِعَلِيٍّ وَبِأَحَدَ عَشَرَ مِنْ وُلْدِهِ إِنَّهُمْ مِثْلِي إِلَّا النُّبُوَّةَ وَتُبْ إِلَى اللهِ مِمَّا فِي يَدِكَ فَإِنَّهُ لَا حَقَّ لَكَ فِيهِ قَالَ ثُمَّ ذَهَبَ فَلَمْ يُرَ!!".

ونقول: من المقطوع به أنَّ عَلِيّاً (ع) كان يعلم معنى الآية المذكورة أفضل من الآخرين ولا شك أنه لا يُمكن أن يقول مثل ذلك الكلام، لكن واضع الحديث الجاهل لم يفهم الآية وافترى على الإمام. إن الآية الكريمة لم تقل عن الشهداء إنهم أَحْيَاءٌ فِي الأَرْضِ يُرْزَقُون! بل قالت: أَحْيَاءٌ **عِنْدَ رَبِّهِمْ** يُرْزَقُون. وفي لسان القرآن لا يُقال لمن هم في الدنيا «عند ربهم»، كما أن معنى أنهم يُرزقون عند ربِّهم أن هذا الرزق في غير الدنيا. بناءً عليه فإن عودة النَّبِيِّ إلى الدنيا أو إلى الأرض كذبٌ قطعاً.

**ثانياً**: لماذا لم يُظهر عَلِيٌّ رسولَ الله ﷺ لسائر أفراد الأمة كي لا يضل الذين كانوا يطمعون في الخلافة وكي لا تقع الفرقة في الأمة وتتم الحُجَّة على الجميع ولا تبقى أي شبهة لأحد. ثم هل عَلِيٌّ مُحيي الأموات؟!!

**ثالثاً**: لماذا بايع عَلِيٌّ (ع) شخصاً لم يكن لديه أي حق في الخلافة - حسب ما جاء في هذا الحديث - ولم يلقِ بالاً لأمر النبيّ بترك الخلافة، وأثنى على غاصبي الخلافة؟! (راجعوا ما ذكرناه في هذا الكتاب في الصفحات ١٥٣و٤٢٨ و٤٤٢).

← **الحديث ١٤** - من رواته «علي بن سماعة» المُهْمَل. و«الحسن» أو «الحسين بن عبيد الله» الغالي. وقد اعتبر الأستاذ هاشم معروف الحسني أيضاً هذا الحديث باطلاً.

← **الحديث ١٥** - راويه «أبو بصير» الذي روى الحديث الثالث من هذا الباب ذاته وهو - كما يقول الأستاذ هاشم معروف الحسني - شخص لا يُعتمد على حديثه.

← **الحديث ١٦** - سنده في غاية الضعف لوجود «أبان» و «الوشاء» و «معلى بن محمد» فيه[1].

← **الحديثان ١٧ و١٨** - سند الحديثين مشابه لسند الحديث الثامن في هذا الباب. يروي «محمد بن الحسين» المجهول حديثاً عن مجهول آخر يُدعى «أبو سعيد العصفوري» وهو يروي عن ضعيف اسمه «عمرو بن ثابت» وهو عن «أبي الجارود» المطعون به والملعون على لسان الأئمة**!!**

هل مثل هذا يُسمَّى حديثاً؟ وهل هذا يصلح أن يكون سنداً لمذهب؟! وقد ردَّ الأستاذ هاشم معروف الحسني هذين الحديثين أيضاً وعدَّهما فاقدين للاعتبار.

← **الحديث ١٩** - سنده في غاية الضعف. وقد تعرَّفنا سابقاً على «عبد الله بن عبد الرحمن الأصم» و «محمد بن الحسن بن شمون» و «سهل بن زياد»[2]. وقد تكلمنا على هذا الحديث سابقاً (الصفحة ٨٩-٨٤) ولكننا هنا نلفت نظر القراء إلى أن واضعي هذا الحديث أفسدوا تعبهم في وضع الحديث واختاروا شخصاً غير مناسب لينسبوا حديثهم إليه. وذلك لأن «كَرَّاماً» كان حسب قول الشيخ الطوسي واقفياً خبيثاً! أي أنه لم يكن يعتقد بإمامة الأئمة بعد حضرة الكاظم بل يعتبرهم مُدَّعين كاذبين! ولذلك تعجَّب الممقاني في كتابه «**تنقيح المقال**» كيف يروي شخصٌ واقفيٌّ حديثَ [النصّ على] الأئمة الاثني عشر! ولم ينتبه إلى أنه من الممكن جداً أن تكون مثل هذه الأحاديث قد نُسبت إليه زوراً وكذباً.

---

(١) تمَّ التعريف بجميع هؤلاء الرواة في الكتاب الحالي. راجعوا فهرست الرواة في آخر الكتاب.

(٢) تمَّ التعريف بجميع هؤلاء الرواة في الكتاب الحالي. راجعوا فهرست الرواة في آخر الكتاب.

ونص الحديث أيضاً معيب ومُضطرب لأنه يقول:

"إِنَّهُ لَمَّا قُتِلَ الْحُسَيْنَ (ع) عَجَّتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ عَلَيْهِمَا وَالْمَلَائِكَةُ فَقَالُوا يَا رَبَّنَا ائْذَنْ لَنَا فِي هَلَاكِ الْخَلْقِ...... فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِمْ يَا مَلَائِكَتِي وَيَا سَمَاوَاتِي وَيَا أَرْضِيَ اسْكُنُوا، ثُمَّ كَشَفَ حِجَاباً مِنَ الْحُجُبِ فَإِذَا خَلْفَهُ مُحَمَّدٌ ﷺ وَاثْنَا عَشَرَ وَصِيّاً لَهُ (ع)، وَأَخَذَ بِيَدِ فُلَانٍ الْقَائِمِ مِنْ بَيْنِهِمْ فَقَالَ: يَا مَلَائِكَتِي وَيَا سَمَاوَاتِي وَيَا أَرْضِي! بِهَذَا أَنْتَصِرُ لِهَذَا!".

ونسأل: هل بين الله وملائكته أستاراً وحُجُباً؟ هل الله يستتر وراء الأستار والحُجُب؟! وهل لِلَّهِ يدٌ - نعوذ بالله - حتى يأخذ بها بيد الإمام القائم؟! وهذا الحديث يُشابه الحديث ٦ من الباب ١٧٣.

← **الحديث ٢٠** - تكلمنا على هذا الحديث سابقاً (راجعوا ص ٢٠٢-١٩٦ من الكتاب الحالي) والمُثير للانتباه أن حديث النص على الاثني عشر إمام يُروى عن «عثمان بن عيسى» الذي كان واقفياً ولا يعتقد بالأئمة بعد حضرة الكاظم!!

علاوةً على ذلك نُذكِّر أن «المُحَدَّث» ليس له أي سند قرآني أو شرعيّ وهي خرافة راجت بين الشيعة. (راجعوا الباب ٦١ من الكتاب الحالي).

لا يخفى أن أحد فضائح الكافي أنه بغض النظر عن ضعف الأسانيد وسائر الإشكالات الأخرى التي تُشاهَد في متون أحاديث الباب ١٨٣، فإن عدداً من أحاديث هذا الباب (الأحاديث ٧ و ٨ و ٩ و١٤ و١٧ و١٨) تدلُّ على أمر مخالف لإجماع الشيعة وهو أن الأئمة بعد رسول الله ﷺ ثلاثة عشر!! وإنها لفضيحةٌ كبيرةٌ جداً أن ينقل أوثق المُحدِّثين وأقدمهم عند الشيعة مثل هذه الأحاديث!

يقول الحديثان السابع والرابع عشر عن الإمام الباقر (ع) أنه قال: "الِاثْنَا عَشَرَ الْإِمَامَ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ كُلُّهُمْ مُحَدَّثٌ مِنْ وُلْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَوُلْدِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (ع) فَرَسُولُ اللهِ ﷺ وَعَلِيٌّ (ع) هُمَا الْوَالِدَانِ!".

وينسب الحديث الثامن إلى الإمام عَلِيٍّ قوله: "إِنَّ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ اثْنَيْ عَشَرَ إِمَاماً هُدًى مِنْ ذُرِّيَّةِ نَبِيِّهَا وَهُمْ مِنِّي!".

وجاء في الحديث التاسع: "دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ (ع) وَبَيْنَ يَدَيْهَا لَوْحٌ فِيهِ أَسْمَاءُ الْأَوْصِيَاءِ

مِنْ وُلْدِهَا فَعَدَدْتُ اثْنَيْ عَشَرَ آخِرُهُمُ الْقَائِمُ (ع) ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ مُحَمَّدٌ وَثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ عَلِيٌّ".

وفي الحديث السابع عشر: "قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِنِّي وَاثْنَيْ عَشَرَ مِنْ وُلْدِي وَأَنْتَ يَا عَلِيُّ زِرُّ الْأَرْضِ، يَعْنِي أَوْتَادَهَا وَجِبَالَهَا، بِنَا أَوْتَدَ اللهُ الْأَرْضَ أَنْ تَسِيخَ بِأَهْلِهَا فَإِذَا ذَهَبَ الِاثْنَا عَشَرَ مِنْ وُلْدِي سَاخَتِ الْأَرْضُ بِأَهْلِهَا وَلَمْ يُنْظَرُوا".

وفي الحديث الثامن عشر: "قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ وُلْدِيَ اثْنَا عَشَرَ نَقِيباً نُجَبَاءُ مُحَدَّثُونَ مُفَهَّمُونَ آخِرُهُمُ الْقَائِمُ ...".

بناءً على هذه الأحاديث فإنَّ عدد الأئِمَّة: سيكون ثلاثة عشر إماماً: أي اثنا عشر شخصاً من أحفاد رسول الله ﷺ إضافةً إلى حضرة عَلِيٍّ (ع) الذي ليس من أحفاد النبيّ!!

واعلم أن المُستأكلين بالمذهب المسترزقين به توسلوا بأنواع الحيل لإخفاء هذه الفضيحة التي وقع بها الكُلَيْنِيّ. وسنُبيِّن فيما يلي بعض ما قالوه كي نُنبِّه القراء إليه:

تشبَّث بعض العلماء بخطأ النُسَّاخ وأرادوا أن يُلقُوا باللائمة في هذه الفضيحة على عاتق النُسَّاخ، فادَّعوا أن النُسَّاخ كتبوا سهواً عبارة «**اثني عشر**» بدلاً من عبارة «**أحد عشر**»! كما تشبَّثوا أيضاً بادِّعاء أن هذا الحديث جاء في أصل «أبي سعيد العصفري» بلفظ «**أحد عشر**». وكذلك روى الشيخ الصدوق الحديثَ في «**كمال الدين**» و«**عيون أخبار الرضا**» و«**من لا يحضره الفقيه**» ورواه الشيخ الطوسي في كتاب «**الغيبة**» بلفظ «**أحد عشر**»[1].

ونقول:

١- ينبغي أن ننتبه إلى أن نسخة «**الكافي**» التي بين أيدينا والمؤلفة من ثمانية مجلدات، قوبلت -كما جاء في الصفحة واحد- على سبع نُسخ موثوقة وقورنت بها وتمَّت الإشارة في حواشي كثير من صفحات هذه النُّسخة إلى اختلاف ألفاظ النُّسّاخ، ولكن في هذا المورد

---

(١) روى الشيخ الصدوق في كتابيه: «**كمال الدين**» و «**عيون أخبار الرضا**» بسنده عَنْ أَبِي السَّفَاتِجِ عَنْ جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَاقِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللهِ وَقُدَّامَهَا لَوْحٌ يَكَادُ ضَوْؤُهُ يَغْشَى الْأَبْصَارَ فِيهِ اثْنَا عَشَرَ اسْماً .... فَعَدَدْتُهَا فَإِذْ هِيَ اثْنَا عَشَرَ فَقُلْتُ: أَسْمَاءُ مَنْ هَؤُلَاءِ قَالَتْ هَذِهِ أَسْمَاءُ الْأَوْصِيَاءِ أَوَّلُهُمُ ابْنُ عَمِّي وَأَحَدَ عَشَرَ مِنْ وُلْدِي آخِرُهُمُ الْقَائِمُ".

بالخصوص لا نجد أي اختلاف أو تفاوت بين النُّسخ السبع المُشار إليها.

٢- كان لدى المَجْلِسِيّ نُسخ متعددة من الكافي، وقد ذكر في كتابه «**مرآة العقول**» ضمن شرح كثير من الأحاديث، اختلاف النُّسخ، ولكنه في هذا المورد لم يذكر أي اختلاف في النُّسخ.

بناءً على ذلك حتى لو كان ادِّعاؤكم عن أصل «العصفري» صحيحاً فإن مسؤوليَّة هذا الخطأ الفاضح تقع على عاتق الكُلَيْنِيّ لا على عاتق النُّسَّاخ. ثم يجب أن ننتبه إلى أنه لا يوجد أي تشابه بين كلمة «**أحد**» وهي كلمة غير معجمة (لا نقاط لها) وكلمة «**اثني**» المُعجمة، حتى يُخطئ النُّسَّاخ بينهما. وليت شعري! ما هذا الاشتباه والخطأ الذي لم يقع فيه إلا نُسَّاخ الكافي ولم يحصل إلا في ألفاظ هذا الأحاديث في هذا الباب، ولم يحصل هذا الخطأ أبداً من قبل النُّسَّاخ المُتعدِّدين لكتب الصدوق والطوسي؟!! ولو كان الخطأ من نُسَّاخ «الكافي» لشوهدت في النُّسخ المختلفة له اختلافات في هذا الأمر على الأقل.

٣- ينبغي أن ننتبه إلى أنه كان هناك فرقة تؤمن بثلاثة عشر إماماً وقد أسس أحد أصحاب الحوانيت المذهبية (المُسترزقين بالمذهب) ويُدعى «أحمد بن هبة الله» (حفيد عثمان بن سعيد العَمري) فرقةً إماميةً ثلاثة عشرية!! كما نجد أحاديث الأئمة الثلاثة عشر في كتاب «سُليم بن قيس» الموضوع من أساسه. إن ما نقصده هو أن مسألة الأئمة الثلاثة عشر لم تكن مسألة بلا خلفية، ويبدو أنه كان هناك جماعة يسعون إلى ترويج مثل هذه العقيدة.

وقال فريق آخر: لم يُخطئ النُّسَّاخ بل الأحاديث المذكورة ليست في مقام بيان الاثني عشر إماماً بل تريد أن تُبيِّن أهمية المعصومين الأربعة عشر ومقامهم الرفيع!! فمثلاً عندما يقول الحديث ١٧: "إِنِّي وَاثْنَيْ عَشَرَ مِنْ وُلْدِي وَأَنْتَ يَا عَلِيُّ زِرُّ الْأَرْضِ يَعْنِي أَوْتَادَهَا!" فإن قصده أن أحد عشر إماماً وابنتي حضرة الزهراء وأنا وأنت (أي في المجموع أربعة عشر نفراً) زِرُّ الْأَرْضِ ولا يريد أن يُبيِّن عدد الأئمة بل يريد أن يُبيِّن أهمية المعصومين!

ونقول:

١- من الواضح أن هذا التبرير إنما قيل اضطراراً. ولو أن الحديث كان حسب زعمكم بشأن مقام المعصومين فلماذا جاء في كتب الشيخ الصدوق وكتاب «الغيبة» للشيخ الطوسي عدد «أحد عشر»؟! وإذا كان المقصود منه عدد الأئمة فلماذا ذُكر عدد «اثني عشر» في الكافي؟!

٢- في الحديث ١٨ - وسنده نفس سند الحديث ١٧- قيل: اثني عشر شخصاً من أولادي نُقباء، والنقيب يعني الزعيم والرئيس وكبير القوم ولكن حضرة الزهراء لم تكن زعيمة القوم وكبيرتهم، خاصةً أن النبيّ ﷺ لم يُشِر في هذا الحديث إلى نفسه حتى نقول: إن قصده بيان مقام المعصومين! وقد استبعد المَجْلِسِيّ أيضاً هذا الاحتمال.

٣- أورد الكُلَيْنِيّ نفسه هذه الأحاديث في باب لا يتسق مع التوجيه والتبرير الذي ذكرتموه، لأنه يريد أن يُعرِّف لنا عدد الأئمة وأسماءهم وأوصافهم واحداً واحداً بالاستشهاد بسائر الأحاديث.

٤- لقد فهم علماء من أمثال آية الله الخوئي والعلامة الششتري (التستري) والأستاذ الشيخ هاشم معروف الحسني وكثيرون آخرون من أحاديث الباب ١٨٣ هذه ذكرها لثلاثة عشر إماماً.

**تذكير**: اعلم أن العشرين حديثاً التي لا اعتبار لها والتي جمعها الكُلَيْنِيّ المُتَوَفَّى سنة ٣٢٨ أو ٣٢٩ هجرية في كتابه هنا كانت أفضل الأحاديث التي وجدها ولو وجد أحاديث أوضح منها وأفضل وأقل عيوباً لما توانى عن ذكرها قطعاً. ولكن بعد الكُلَيْنِيّ تواصل الكذب ووضع الحديث في هذا الموضوع إلى درجة أنه في أواسط القرن الرابع الهجري أورد الشيخ الصدوق (ت في كتابه «**كمال الدين**» حوالي ٢٥ حديثاً، وفي أواخر القرن الهجري الرابع أورد صاحب كتاب «**كفاية الأثر**»[1] حوالي مئتي حديثاً في التصريح بالنص الإلهي على الأئمة الاثني عشر!! (فتأمَّل جداً).

إضافةً إلى ذلك، وكما أثبت أخونا الفاضل المرحوم «قلمداران» في كتابه القيِّم «**شَاهْرَاه اتِّحَاد**» [**طَرِيق الاتِّحاد**]، (ص من ٢٣٣ إلى ٢٦٦)، فإن الأئمة وذريَّتهم وأصحابهم من أمثال «أبي حمزة

---

(١) يقصد الشيخ والفقيه: أبو القاسم علي بن محمد بن علي الخزاز الرازي القمي من الرواة عن الصدوق، ومن شيوخ الإمامية في القرن الرابع الهجري. ألف كتاب: «**كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر**». (المُتَرْجِمُ)

الثمالي» و«أبي جعفر الأحول» و«هشام بن سالم» و«زرارة بن أعين» و«أبي بصير» و«المُفَضَّل بن عُمَر» و«محمد بن عبد الله الطيار» و«أحمد البرقي» و«فيض بن مختار» (الباب ١٢٨، الحديث ١) و«داود الرَّقِّي» (الباب ١٢٩، الحديث ٣) وآخرون عديدون لم يكن لهم أي خبر عن هذه النصوص[١]. وإذا كان الأمر كذلك فالسؤال البديهي الذي يطرح نفسه: لو كان لتلك النصوص وجود فكيف لم يسمعها أصحاب الأئمة ولم يكونوا يعلمون عنها شيئاً؟ رغم ذلك أصبح في زماننا الاعتقاد بالإمامة المنصوص عليها من الله من ضروريات المذهب، وذلك اتِّباعاً وتقليداً لعدَّة من الكذَّابين الوضَّاعين، وأصبح كل من يُناقش في هذا الموضوع يُعدُّ ناقص الإيمان والدين**!!**

لو كان لهذه النصوص أصالةٌ لَعَلِمَ بها أبناء الأئمَّة وأقرباؤهم الذين كان لِكُلٍّ منهم مقام رفيع وكانوا معروفين بالعلم والتقوى، وَلَمَّا نَهَضَ بعضهم وقام لأخذ زمام الخلافة بيديه وَلَمَّا بايعهم الناس. ونُذكِّر هنا ببعض هؤلاء:

١- جناب «**مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ**» رحمه الله الذي اعتبره جمعٌ غفيرٌ من المسلمين عُرفوا باسم الكيسانية إمامَ المسلمين وقائدهم.

٢- جناب «**زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ**» -رضوان الله عليه - الذي بايعه الناس. ولو كانت تلك النصوص موجودة من قَبْل لما بايعه أهل الكوفة الذين جلسوا سنوات عديدة تحت منبر عَلِيٍّ بن أبي طالب (ع).

٣- جناب «**مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ الْمُجْتَبَى**» عليهم السلام المعروف **بالنفس الزكية** والذي كان من أكابر أهل البيت وبايعه أهل المدينة، لاسيَّما بنو هاشم والعلويون وأبناء الإمام الصادق عليه السلام، أي حضرة الكاظم (ع) وأخوه عبد الله الذين كانوا يتعاونون مع محمد النفس الزكية[٢] في ثورته والسيد الكريم جناب «عيسى بن زيد بن علي بن الحسين» الذي ناصر محمد النفس الزكية بكل ما أُوتي من قوة وأيَّده وخدمه.

(١) اكتفينا هنا بذكر بعض الأسماء كنموذج فقط وللمزيد من التفاصيل يُراجَع الباب ١٢٩ من الكتاب الحالي.

(٢) للاطلاع على أحوال هؤلاء السادة الأجلاء الكرام من آل البيت وبني هاشم راجعوا كتاب «**شَاهْرَاه اتِّحَاد**» [**طَرِيق الاتِّحاد**]، (ص ٢٣٧ فما بعد).

٤- الشهيد الجليل جناب «**الْحُسَيْنِ بنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ الْمُجْتَبَى**» - عليهم السلام - المشهور **بشهيد فَخّ**[١] الذي اعتبره جميع المُحدِّثين - بما في ذلك الحاج الشيخ عباس القمي في كتابة «**منتهى الآمال**» - ذا قدر جليل ومكانة عالية وذكروا له فضائل كثيرة. رُوي عن حضرة الجواد (ع) أنه قال: "**لَمْ يَكُنْ لَنَا بَعْدَ الْطَّفِّ** [أي كربلاء] **مَصْرَعٌ أَعْظَمُ مِنْ فَخٍّ**"[٢].

لقد قام الحسين بن عَلِيٍّ بن الحسن لإحراز منصب الإمامة وزعامة المسلمين وقاتل بني العباس واستُشهد معه عددٌ كبيرٌ من الأشراف العلويين (من ذرية النبيّ وأولاد عَلِيٍّ وفاطمةَ) في فَخّ. فكيف يُمكن لمثل هؤلاء الأجلاء الذين كانوا مُضَحِّين بأنفسهم، أن يثوروا لأجل أخذ زعامة المسلمين بأيديهم إذا كان هناك نصوص سابقة من الله ورسوله على الأئمة الاثني عشر؟!

٥- جناب «**الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْمَحْض**» الذي نال مرتبة الشهادة باستشهاده إلى جانب «الحسين بن عَلِيٍّ بن الحسن» شهيد فخ.

٦- جناب «**سليمانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْمَحْض**» الذي استُشهد أيضاً في فخ.

٧- جناب «**عليِّ بْنِ محمد بْنِ عَبْدِ اللهِ الْمَحْض**».

٨- جناب «**إبراهيم بْنِ عَبْدِ اللهِ الْمَحْض**» الذي كان رجلاً عالماً وفاضلاً وثار في البصرة واستُشهد في منطقة «با خمرى».

٩- جناب «**يحيى بْنِ عَبْدِ اللهِ الْمَحْض**» الذي كان في واقعة الفخ مع جناب «الحسين بن علي» وبعد أن استُشهد الأخير ذهب يحيى إلى جيلان والديلم وثار هناك لإقامة الحكم العادل وبايعه الناس وقويت رئاسته وعلا شأنه واشتد نفوذه مما ألقى الرعب في قلب هارون الرشيد فأرسل إليه هارون رسائل عديدة وأعطاه الأمان وأرسل إليه مئتي ألف دينار. فأدَّى يحيى بن عبد الله ديون «الحسين بن علي بن الحسن» (ع) ولكن في نهاية المطاف نقض هارون عهده معه واحتال عليه وخدعه حتى قتله شهيداً رحمه الله، إذْ قام «أبو البختري وهب بن وهب» بتمزيق رسالة الأمان التي كتبها هارون الرشيد وكانت لدى يحيى، وتخلَّصَ منها وبذلك أصبحت عملية قتل

(١) «فَخّ» منطقة تقع على بعد فرسخ من مكة المكرمة.

(٢) المَجْلِسِيّ، **بحار الأنوار**، ج ٤٨، ص ١٦٥. (المُتَرْجِمُ)

يحيى أسهل عليه. وقد أعطى هارون «أبا البختري» مالاً وفيراً مكافأةً له على هذه الخيانة قيل في أحد الروايات أنه بلغ مليون وستمئة ألف درهم، وجعله قاضياً!!

قيل إن أحد الشعراء قال في ذلك بيتاً يذمّ فيه هارون:

يَا جَاحِـداً فِي مَسَاوِيهَا يُكَتِّمُهَا

غَدْرُ الرَّشِيدِ بِيَحْيَى كَيْفَ يُكْتَتَمُ؟

ويحيى هذا ذاته كَتَبَ - كما جاء في الحديث ١٩ من الباب ١٣٨ من الكافي - رسالةً إلى حضرة الكاظم (ع) قال فيها:

"أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أُوصِي نَفْسِي بِتَقْوَى اللهِ وَبِهَا أُوصِيكَ، فَإِنَّهَا وَصِيَّةُ اللهِ فِي الْأَوَّلِينَ وَوَصِيَّتُهُ فِي الْآخِرِينَ. خَبَّرَنِي مَنْ وَرَدَ عَلَيَّ مِنْ أَعْوَانِ اللهِ عَلَى دِينِهِ وَنَشْرِ طَاعَتِهِ بِمَا كَانَ مِنْ تَحَنُّنِكَ مَعَ خِذْلَانِكَ، وَقَدْ شَاوَرْتُ فِي الدَّعْوَةِ لِلرِّضَا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ [يعني إلى إمامة شخصٍ من آل محمد يرضى به أكثرية المسلمين]، وَقَدِ احْتَجَبْتَهَا وَاحْتَجَبَهَا أَبُوكَ مِنْ قَبْلِكَ، وَقَدِيماً ادَّعَيْتُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ [أي ليس مقصورا عليكم ومنحصراً بكم] وَبَسَطْتُمْ آمَالَكُمْ إِلَى مَا لَمْ يُعْطِكُمُ اللهُ فَاسْتَهْوَيْتُمْ وَأَضْلَلْتُمْ! وَأَنَا مُحَذِّرُكَ مَا حَذَّرَكَ اللهُ مِنْ نَفْسِهِ.".

فَكَتَبَ إِلَيْهِ الإمام مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ الكاظم عليه السلام:

".... أَتَانِي كِتَابُكَ تَذْكُرُ فِيهِ أَنِّي مُدَّعٍ [أي للإمامة] وَأَبِي [أي حضرة الصادق] مِنْ قَبْلُ، **وَمَا سَمِعْتَ ذَلِكَ مِنِّي**! وَسَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ....".

وينبغي أن نتذكَّر أنه كما أُمر النَّبِيّ الأَكْرَم ﷺ بالأمر القرآني القائل: ﴿**وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ**﴾ [الشعراء/ ٢١٤]. والذي أوجب عليه أن يدعو أقرباءه وعشيرته إلى أصول الشريعة قبل الآخرين، فكذلك الأئمة أيضاً كان عليهم أن يدعوا أقرباءهم وعشيرتهم إلى حقائق الشريعة وأصولها أو على الأقل أن يُخبروهم عنها. فكيف من الممكن لإمام منصوب من عند الله أن لا يُخبر حتى أقرب المُقرَّبين إليه عن إمامته التي نصَّ عليها الله؟ لو كان هناك نصٌّ دينيٌّ سابقٌ في هذا المجال لَمَا أخفاه الإمام وَلَمَا سكت عن إبلاغه. وثانياً: لما بقي جناب يحيى عديم الاطّلاع عليه ولما أنكر مثل ذلك النص مع كل ذلك الفضل والتقوى والعلم الذي عُرف به.

١٠- «عبد الله الأفطح» ابن الإمام الصادق عليه السلام، وابنا حضرة الكاظم (ع): «أحمد بن موسى» و «زيد بن موسى» اللذَيْن قاما لأخذ منصب الإمامة واستلام زعامة الأمة.

١١- جناب «محمد بن جعفر الصادق» الذي قام في مكة وبايعه الناس بوصفه خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وسمَّوه أمير المؤمنين. وقد أرسل هارون الرشيد إليه حضرة «علي بن موسى الرضا» ناطقاً باسمه لتهدئته ومنعه من الثورة ولكنه لم يقبل اقتراح حضرة الرضا (ع) واستعد للقتال.

١٢- جناب «أحمد بن عبد بن الله بن إبراهيم بن إسماعيل الدِّيْبَاج بن إبراهيم بن الحسن المجتبى (ع)» الذي ثار في مصر عام ٢٧٠ هجرية لنيل منصب إمامة الناس، فاستُشهد.

١٣- «مُحَمَّدُ بن إبراهيم بن إسماعيل الدِّيْبَاجُ» الذي خرج أيام خلافة المأمون، بمعونة أبي السرايا وعلا أمره.

١٤- «إدريسُ بن عبد الله المحض» الذي كان من أنصار وأعوان «الحسين بن عَلِيٍّ» شهيد فخ وَ فَرَّ بعد شهادته إلى أفريقيا ودعا أهل «فاس» و«طنجة» إلى إمامته، وقبل الناس إمامته وبايعوه وشكَّل حكومةً في تلك البقاع.

من هذا يَتَبَيَّن أن ادِّعاءَ أصحاب الدكاكين المذهبية الذين قالوا إن المقصود من ثورات الأشراف العلويين - رحمهم الله - دعوة الناس إلى الرضا من آل محمد، أي إلى أحد الأئمة الاثني عشر المعروفين حالياً، ادِّعاء كاذب، إذ من الواضح تماماً أنهم إنما ثاروا ليستلموا زمام الإمامة بأنفسهم وينشروا دين الله ويُحاربوا الظلم لا أنهم كانوا يعتبرون الإمامة حقاً إلهياً منحصراً بأفراد مُعيَّنين.

والأهم من كل ذلك أن الأئمة أنفسهم لم يكن لهم أي علم بتلك النصوص، فكما نعلم عرَّف الإمام الصادق عليه السلام في بادئ الأمر بابنه إسماعيل على أنه الإمام من بعده، لكن إسماعيل توفي قبل وفاة أبيه! فقال الصادق: بدا لِـلَّهِ. وقد أشار الحديث العاشر في الباب ١٣٢ من «الكافي» إلى هذا الموضوع.

وأعلن حضرة الهادي (ع) في بادئ الأمر أن ابنَه «أبا جعفر السيد محمد» هو الإمام من بعده، لكن لما توفي السيد محمد قبل وفاة أبيه قام الإمام الهادي بالتعريف بابنه الحسن على أنه الإمام من بعده. ولم يكن حضرة الكاظم (ع) - كما رأينا في الحديث ١٤ في الباب ١٢٩ - يعلم حتى أواخر عمره مَنْ سيكون الإمام من بعده. في حين أنه لو كان لأولئك الأئمة الأجلاء أي علم بحديث

اللوح والأحاديث التي فيها النص على أسماء الاثني عشر إماماً لما قام الصادق ولا الهادي أبداً بالتعريف بإسماعيل أو السيد محمد على أنهما صاحبا منصب الإمامة من بعدهما.

إضافةً إلى ذلك فقد جاء في الحديث ٩ من الباب ١٢٨ أن الإمام الصادق (ع) قال لـ «فيض بن مختار»: "أَمَا إِنَّهُ لَمْ يُؤْذَنْ لَنَا فِي أَوَّلَ مِنْكَ". يعني أنَّه لم يؤذَن لنا في البداية أن نُعَرِّف الإمام التالي لأحدٍ من الناس.

هذا في حين أنه جاء في حديث اللوح أن حضرة الزهراء - عليها السلام - أرت جابر بن عبد الله لوحاً يحتوي على أسماء اثني عشر إماماً وأن الإمام الباقر (ع) - في مسعى منه لإقناع أخيه جناب «زيد بن علي» (رح) - طلب من جابر أن يُخبر زيداً عما رآه في ذلك اللوح[1]. وفي الحديث الأول من الباب ١٨٣ أيضاً في زمن أمير المؤمنين علي عليه السلام ذكر الخَضِر أسماء الاثني عشر إماماً.

فإن قال قائل لماذا تمَّ وضع هذه الأحاديث؟ فالجواب أنه كانت هناك عدَّة أسباب وعلل لوضع مثل هذه الأحاديث:

أ) لَّمَا تعرَّض أولاد عَلِيٍّ (ع) -الذين كانوا أشخاصاً مُتقين وعلماء فضلاء وسادة أجلاء- إلى الظلم والاضطهاد والقتل، انجذبت إليهم قلوب الناس الذين كانوا يكرهون ظلم ملوك بني أمية وبني العبَّاس. وكان أولئك الناس يتمنون زوال حكومة الظلم تلك، وأن تنتقل الخلافة والحكم إلى أيدي أولاد عَلِيٍّ الأطهار أولئك، لعلَّ ذلك يُحسِّن من أوضاع الناس والمجتمع. لذا أخذوا بوضع الأحاديث في حق أولاد عَلِيٍّ (ع) فقبل الناس تلك الأحاديث دون تحقيق وتأمل بسبب الحبِّ والاحترام الذي كان في قلوبهم لتلك الشخصيات الجليلة.

ب) ومن ناحية أخرى، لَّمَا كان أعداء الإسلام الحقودين والمعاندين يرون قوة الإسلام وشوكته المُتصاعدة وتحترق قلوبهم لذلك، ولما كانوا عاجزين عن محاربة المسلمين بشكل علني وعملي، رأوا أن أفضل عمل يُمْكِنُهُم القيامُ به لإيجاد الفرقة والتصارع بين المسلمين ولإبعاد المسلمين عن حكوماتهم أن يضعوا أحاديث تُفيد أن تلك الحكومات حكومات غير شرعية وأن

---

(١) لقد درسنا هذا الحديث ونقدناه بالتفصيل في الصفحات ٨٦٣- ٨٥٨ من الكتاب الحالي. وانظروا أيضاً دراسة هذا الحديث في كتاب «**شَاهْرَاه اتِّحَاد**» [**طَرِيق الاتِّحاد**]، (ص ١٦٧).

الحكومة الحقَّةَ منحصرةٌ بأفراد آخرين وأن الخلفاء بدَّلوا دين الله وأنه لا بُدَّ من مُعاداة الحُكَّام. مُعظم هذه الأحاديث الموضوعة وُضعت في القرن الهجري الثالث الذي وصلت فيه الدولة الإسلامية إلى أوج قُوَّتها، في حين أن جميع هذه الأحاديث تقريباً لا تتَّفق مع تعاليم القرآن.

وجاءت الأجيال اللاحقة فَقَبِلَتْ هذه الأحاديث وَسَعَتْ في تأويلها بأنواع التأويلات الباردة والتوجيهات الباطلة لتصحيح ما فيها من عيوب ودافعت عن المذهب الذي تبنَّته وقبلت به (نعوذ بالله من العصبية).

إن التعصُّب المذهبي مع الأسف جعل العلماء يُصوِّرون المذاهب التي ليس في كتاب الله أيُّ اسم عنها أو خبر، أنها هي دين الله عينه، وجعلوا أموراً لم يعتبرها الله ورسوله من أركان الإيمان جعلوها من أصول الدين وبدؤوا باختراع مئات المعجزات لإثبات إمامة الأئمة المنصوص عليهم واعتبروا تلك الأكاذيب والأحاديث الموضوعة حُجَّة وأن إنكارها ضلال. وهذا ما جعل بعض الناس من أولي الألباب وذوي الخبرة والتفكير يُسيئون الظن في أصل الإسلام. في حين أن الله تعالى نفى أن يكون هناك بعد الرسل أيُّ حُجَّةٍ من الله (النساء/ ١٦٥).

ج) في مثل هذه الأوضاع والأحوال قام جماعةٌ من المحتالين الزنادقة عُبَّاد الدنيا الانتهازيين - ولم يكن عددُهم قليلاً مع الأسف - فوجدوا أن الفرصةَ مناسبةٌ والمناخَ جاهزٌ لوضع أحاديث ونشرها وترويجها وإثبات مقامات عجيبة وغريبة لأئمة الدين وادِّعاء ارتباطهم بهم، ليخدعوا بها العوام الذين لا علم لهم بالقرآن، وليتوصلوا من خلالها إلى الجاه والمال. وقد رأينا نماذج لمثل هؤلاء الأفراد بعد وفاة حضرة الكاظم (ع) وحضرة العسكري. راجعوا الباب ١٨١، فصل «تأمُّلٌ في أحاديث الأبواب السابقة» (ص ٨٤٦)، والباب ١٨٢.

### تذكير بمسائل تتعلق بالخلافة

اعلم أنه بعد رحيل النبيّ ﷺ لم تكن الإمامة ورئاسة المسلمين في الإسلام منحصرة بيد شخص مُعَيَّن، كما أنه لا يوجد في القرآن الكريم أيُّ أثر ولا ذِكْرٍ لانحصار الإمامة بأفرادٍ مُعَيَّنين. وخلافاً للنُّبُّوة، فإن الله تعالى أعطى الحق لكل فرد من المؤمنين أن يطلب من الله أن يجعله إماماً للمتقين من خلال التقوى والعلم وتربية النفس، كما قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا...**

**وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾** [الفرقان/ ٧٤].

ويتضح من كلمات عَلِيٍّ (ع) وأولاده الكرام أنهم لم يكونوا يعتبرون أنفسهم أئمَّةً منصوبين مِنْ قِبَلِ الله أو أن الله هو الذي نصَّ على إمامتهم، بل كانوا يعتبرون أنفسهم أقدر من الآخرين على التصدي لمقام الإمامة وأكثر أهليةً لذلك، وكما جاء في كتاب «**شَاهْرَاه اتِّحاد**» [**طَرِيق الاتِّحاد**]، لم يدَّعِ عَلِيٌّ (ع) لنفسه ولا لابنه حضرة الحسن المجتبى (ع) النصَّ من الله على إمامتهما، في حين أنه لو كان هناك نصٌّ شرعيٌّ بشأن إمامته أو بشأن إمامة أولاده، لما أظهر الإمام كراهته ونفوره من الخلافة - كما نرى في الخُطَب ٩١ و١٣٧ و١٩٦ و ٢٢٩ من **نهج البلاغة** - ولما قال: "**إِنِّي لَمْ أُرِدِ النَّاسَ حَتَّى أَرَادُونِي ولَمْ أُبَايِعْهُمْ حَتَّى بَايَعُونِي**" (**نهج البلاغة**، الخطبة ٥٤)، وأمثال هذه التصريحات في نهج البلاغة كثيرة.

وقد بلغت كراهية الإمام للخلافة وإظهاره النفور منها أنه قال: "**هَذَا مَاءٌ آجِنٌ ولُقْمَةٌ يَغَصُّ بِهَا آكِلُهَا**" (**نهج البلاغة**، الخطبة ٥). ورُوي في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد عن الإمام أنه قال: "**إن الله عالم من فوق سمائه وعرشه أني كنت كارهاً للولاية على أمَّة مُحَمَّدٍ ﷺ حتى اجتمع رأيكم على ذلك**"[1].

بناءً على ذلك لو كان الله قد نصب علياً في مقام الخلافة والإمامة لما صرَّح عَلِيٌّ قطعاً بمثل تلك التصريحات. إضافةً إلى ذلك وكما قلنا مراراً لم يدَّعِ عَلِيٌّ (ع) أنني وأولادي أئمَّةٌ منصوبون مِنْ قِبَلِ الله وأن الله نصَّ على إمامتنا، بل ادَّعى هذا الادِّعاء مخترعو النصوص الذين ينطبق عليهم المثل: «أكثرُ مَلَكِيَّةً من المَلِك!» وقالوا: إن عَلِيّاً كان مُعيَّناً في منصب الإمامة مِنْ قِبَلِ الله.

هذا في حين أن الإمامَ عرَّفَ بنفسه قائلاً: "**إِنِّي وَاللهِ لَوْ لَقِيتُهُمْ** [معاوية وجنده] **وَاحِداً وَهُمْ طِلاَعُ الأَرْضِ كُلِّهَا** [أي مِنَ الْكَثْرةِ] **مَا بَالَيْتُ وَلاَ اسْتَوْحَشْتُ**" (**نهج البلاغة**، الرسالة ٦٢).

وكما قلنا (ص ٦٠٣-٦٠٨) صرَّح الإمام عليٌّ (ع) "**أَلَا وإِنِّي أُقَاتِلُ رَجُلَيْنِ رَجُلاً ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ وآخَرَ مَنَعَ الَّذِي عَلَيْهِ**" (**نهج البلاغة**، الخطبة ١٧٣).

---

(١) ابن أبي الحديد، **شرح نهج البلاغة**، ج ٩، ص ٣٦. (المُتَرْجِمُ)

فلو كان الخلفاء الذين سبقوه قد أخذوا زمام الخلافة بغير وجه حق وعلى نحو مخالف لأمر الله وشرعه وكانوا مُنكرين لخلافته الشرعية التي أمر الله بها، لنهض حيدرة الكرار (ع) قطعاً إلى مُعارضتهم أو على الأقل لما بايعهم ولا وافقهم.

فإن قيل: لم تكن لدى الإمام إمكانية مُعارضتهم والقدرة على مخالفتهم. قلنا: كان الإمام يستطيع على الأقل أن لا يُبايعهم وأن لا يُخْلِصَ لهم النُّصح وأن لا يُسمِّي أولاده بأسمائهم ولا يزورهم ويختلط بهم ويتصل بهم بصلة المُصاهرة[1]، ولكننا نرى أنه على العكس من ذلك، لم يقتصر فعله على مبايعتهم والنصح لهم وعدم مقاطعتهم فحسب بل قال: "**وإِنَّمَا الشُّورَى لِلْمُهَاجِرِينَ والأَنْصَارِ فَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى رَجُلٍ وسَمَّوْهُ إِمَاماً كَانَ ذَلِكَ لِـلَّهِ رِضًا**" (**نهج البلاغة**، الرسالة ٦)، ومن الواضح أنه لو كان الله ورسوله قد نصبا خليفةً وعيَّنا إماماً لَمَا كان هناك مجالٌ ولا موردٌ لموضوع الشورى للمهاجرين والأنصار، ولكانت تلك الشورى أمراً زائداً ليس له محل، وَلَمَا قال عَلِيٌّ مثل ذلك الكلام قطعاً، إضافةً إلى ذلك فإن عَلِيّاً اعتبر الذين كان لهم دورٌ ومشاركةٌ في اختيار الخلفاء الذين سبقوه ومبايعتهم، مؤمنين وقال في حقهم: "......... **فَإِنْ أَبَى قَاتَلُوهُ عَلَى اتِّبَاعِهِ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ**" (فتأمَّل).

علاوةً على ذلك وكما لاحظنا في كتاب «**شَاهْرَاه اتِّحاد**» [**طَرِيق الاتِّحاد**]، (حاشية الصفحة ٢٧ و٢٨) أخذ النَّبِيُّ الأَكْرَم ﷺ الميثاق والعهد من عَلِيٍّ (ع) على أن لا يُخالف من يختاره المهاجرون والأنصار. وهذا القول يتفق مع الأحاديث التي تقول: "**نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَؤُمَّ الرَّجُلُ قَوْماً إِلَّا بِإِذْنِهِمْ**"[2]. في حين لو كان عَلِيٌّ (ع) منصوباً مِنْ قِبَلِ الله لما قال النبيُّ ﷺ قطعاً مثل ذلك الكلام، ولما أخذ من عليٍّ (ع) ذلك العهد والميثاق.

إضافةً إلى ذلك، فقد جاء في تفسير «**مجمع البيان**» نقلاً عن الزجاج والعيَّاشي، وجاء أيضاً في

---

(١) صرَّح الشيخ الطوسي في كتابه «**الأمالي**» (المجلس الرابع) أن أسماء بنت عميس زوجة أبي بكر كانت ممرضة حضرة الزهراء (ع) في أيام احتضارها. وهذا إن دلَّ على شيء فيدل على أن أسرة عَلِيٍّ كانت على ارتباط وثيق بأسرة أبي بكر.

(٢) الشيخ الصدوق، «**من لا يحضره الفقيه**»، ج ٤، ص ١٥. (المُتَرْجِمُ)

تفسير **القُمِّي** وتفسير **الصافي** أن النَّبِيّ الأَكْرَم صلى الله عليه وآله وسلم أخبر زوجته عن خلافة أبي بكر وعمر. فمثلاً نقرأ في تفسير **الصافي** ذيل تفسير الآية ٣ من سورة التحريم: "**فقال: إن أبا بكر يلي الخلافة بعدي ثم بعده أبوك. فقالت: من أنبأك هذا؟ قال: نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِير. فأخبرت حفصةُ به عائشةَ من يومها**".

يُلاحَظُ أن النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم أخبر زوجته هذا الخبر كي يُفرحها ولم يُخبرها به بوصفه خبراً حزيناً مؤلماً! إذْ من الواضح أنه لا معنى لتبشير النبيّ زوجَتَه ببشارة مفادها: إن أباك سيخون أمر الله ورسوله ويغتصب الخلافة ويكون سبباً في ضلال الناس!! و لو كان الأمر كذلك لوجب أن ينهى النبيُّ فيما تبقى له من أيام حياته بكل قوة وبصراحة تامَّة الناسَ عن قبول خلافة شخص غير عَلِيٍّ الْمُنصَّب مِنْ قِبَلِ الله، وأن يُرسل مُمثلين عنه إلى المناطق الْمُختلفة كي لا يبقى سائر المسلمين جاهلين بهذا الموضوع وأن يأخذ في المسجد وأمام الناس العهد والميثاق من أبي بكر وعمر أن لا يسعوا إلى أخذ الخلافة. (فتأمَّل جداً)

أما سبب عدم رغبة النبيّ بإعلان ذلك الخبر الذي أسرَّ به لحفصة فهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يُرد أن يُصيب موضوع الشورى والتشاور بين المسلمين والاهتمام برأي كل فرد من أفراد أهل الحل والعقد، أيُّ خدش أو ضرر. لأن النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم كان يريد أن يعمل المسلمون بآية: ﴿**أَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ**﴾ [الشورى/ ٣٨] فيهتموا بمسألة الشورى الْمُهمَّة ويُطبِّقوها فيما بينهم وأن تُصبح هذه المسألة سُنَّةً ومنهجاً في اختيار رئيس المسلمين ومالك زمام أمورهم. أما لو انتشر ذلك الخبر لما تشاور المسلمون فيما بينهم بحُجّة أن الله أخبر نبيَّه صلى الله عليه وآله وسلم عن تولي أبي بكر الخلافة وبهذه الحُجَّة لم يعملوا بجدية واهتمام كافيين بمسألة الشورى والتشاور، في حين أنه بالنسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت تقوية مبدأ الشورى وتحكيمه بين المسلمين -لاسيَّما في موضوع اختيار الحاكم والرئيس- مُهمَّةً جداً أكثر من أهمية الشخص الذي سيُصبح خليفةً. (فتأمَّل)

لهذا السبب نرى أن عَلِيّاً (ع)، الذي كان أفقه المسلمين وكان يعرف أكثر من الجميع رغبة النَّبِيّ الأَكْرَم صلى الله عليه وآله وسلم ومشربه، كان مُصرّاً قبل الآخرين على الرعاية التامة والكاملة لمبدأ الشورى والاهتمام بآراء الآخرين، ولذلك سعى بِجِدٍّ، قبل أن يستلم زمام الخلافة، إلى إعطاء الناس

الفرصة الكافية والوقت اللازم للتفكير والتشاور كي لا يتسرَّعوا في اختيار الخليفة. ولهذا السبب لما أراد الناس أن يُبايعوه بعد مقتل عثمان، قال لهم، بدلاً من أن يُشير إلى نصٍّ إلهيٍّ على خلافته: "... **فإنّ بَيْعَتِي لا تَكُونُ خَفِيّاً، ولا تكون إلاّ عن رضا المسلمين**"[1].

وقال أيضاً قبل أن يُبايَع: "**فأمهلوا يجتمع الناس ويتشاورون**"[2]. وبدلاً من أن يُشير إلى أن الإمامةَ مقامٌ إلهيٌّ يتم الحصول عليه بتنصيب الله تعالى لشخصٍ في هذا المقام، قال، قبل البيعة: "**إنما الخيار للناس قبل أن يُبَايِعُوا**"[3]. وقال أيضاً: "**أيها الناس -عن ملأٍ وإِذْنٍ -، إن هذا أَمْرُكُم، ليس لأحد فيه حقٌّ إلا من أَمَّرتم**[4]"[5]. (فتأمَّل)

والعجيب أن المُتكسِّبين بالمذهب والمُدَّعين لحب عَلِيٍّ (ع) يقولون: إن الإمام صرف النظر عن خلافته الإلهية حفظاً لمصالح الإسلام والمسلمين ومنعاً لوقوع الاختلاف والتفرُّق بينهم،

---

(١) انظر **تاريخ الطبري**، طبعة دار التراث، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج ٤، ص ٤٢٧، أو طبعة ليدن، ج ٣، ص ٤٥٠، و**تاريخ ابن أعثم الكوفي**، ص ١٦١. ولو أتى المؤلِّف بالنصّ الكامل للرواية لكان أوضح في إثبات الفكرة، لذا سأذكرها هنا كما جاءت في **تاريخ الطبري**: "عن محمّد الحنفيّة، قال: كنت مع أبي حين قتل عثمان، فقام فدخل منزله، فأتاه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلّم، فقالوا: إنّ هذا الرّجل قد قُتِلَ، ولا بدّ للناس من إمامٍ، ولا نجد اليوم أحداً أحقَّ بهذا الأمر منك؛ لا أقدم سابقةً، ولا أقربَ من رسول الله صلىالله عليه وسلّم. فقال: **لا تفعلوا، فإني أكون وزيراً خيرٌ من أن أكون أميراً؛ فقالوا: لا، واللهِ ما نحن بفاعلين حتى نبايعك؛ قال: ففي المسجد، فإنّ بيعتي لا تكون حفيّاً، ولا تكون إلاّ عن رضا المسلمين**." (المُتَرْجِمُ)

(٢) انظر الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، طبع ليدن، ج ٣، ص ٤٥٥، ونص روايته: "عن الشعبيّ، قال: لما قتل عثمان أتى الناس عليّاً وهو في سوق المدينة، وقالوا له: ابسط يدك نُبَايِعْكَ، قال: **لا تعجلوا فإنّ عمر كان رجلاً مباركاً، وقد أوصى بها شورى، فأمهلوا يجتمع الناس ويتشاورون**". (المُتَرْجِمُ)

(٣) انظر المجلسي، **بحار الأنوار**، ج ٣٢ ، ص ٣٣، والشيخ المفيد، **الإرشاد**، ص ١١٥، وكتاب **مستدرك نهج البلاغة**، ص ٨٨ . (المُتَرْجِمُ)

(٤) **تاريخ الطبري**، ج ٤، ص ٤٣٥، (أو ج ٣، ص ٤٥٦ من طبعة ليدن)، وابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج ٤، ص ١٢٧، والمجلسي، **بحار الأنوار**، ج ٣٢ ، ص ٧ . (المُتَرْجِمُ)

(٥) نقلاً عن «**شَاهْرَاه اتِّحَاد**» [**طَرِيق الاتِّحاد**]، (حاشية الصفحة ٢٩).

ولكنهم أنفسهم بدلاً من أن يتبعوا الإمام في ذلك ويصرفوا النظر عن ادِّعاء الخلافة الإلهية له ويمتنعوا عن إثارة الفرقة، تجدهم يسعون دائماً وراء الأحاديث المثيرة للخلافة والمُفرِّقة بين المسلمين ويتبعون القاعدة التي تُعجب الشيطان والتي تقول: «خذ ما خالف العامة!!» ويسعون إلى تصوير الأشخاص الذين أثنى عليهم عَلِيٌّ وتعاون معهم كأشخاص ضالين ومُنافقين.

إن شيعة عَلِيٍّ الحقيقيين ومُحبيه الصادقين هم نحن الذين نسعى، كما فعل مُقتدانا وأُسوتنا، إلى اجتناب الفُرْقَة وأن لا ننسب الأحاديث الخرافية إليه وإلى أولاده الكرام، وأن لا نغلو في حقهم ولا ننسب إليهم الأمور التي لم يدَّعوها لأنفسهم بزور الأحاديث الضعيفة. ولِلَّهِ الحَمْد، إِنَّهُ وليُّ التوفيق.

### ١٨٤ـ بَابٌ فِي أَنَّهُ إِذَا قِيلَ فِي الرَّجُلِ شَيْءٌ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ وَكَانَ فِي وَلَدِهِ أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي قِيلَ فِيهِ

جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث، اعتبر المَجْلِسِيّ الحديث الأول صحيحاً، والثاني مَجْهُولاً كالصحيح، والثالث ضعيفاً. وصحَّح الأستاذ البِهْبُودِيّ أيضاً الحديثين الأول والثاني!

في رأينا لما رأى واضعو الأحاديث التي أرادوا من خلالها أن يُعرِّفوا بالأئمة بوصفهم أشخاصاً يعلمون الغيب والتي وضعوا فيها أحاديث تتضمن قصصاً عن إخبارهم بالمُغيَّبات، لمَّا رأوا أن تلك الأخبار لم تتحقق، قاموا بوضع أحاديث هذا الباب لتبرير عدم تحقُّق الأخبار التي وضعوها. فقالوا في أحاديث الباب إن الإمام الصادق عليه السلام قال ما معناه أنه إِذَا أَخْبَرَ الإِمَامُ أَمْراً عَنْ رَجُلٍ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ، فلا تكذِّبوا الخبر ولا تُنكِرُوه، لأنه من الممكن أن يظهر هذا الخبر فِي وَلَدِهِ أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ!!

وفي رأينا الحديث الأول لا اعتبار له لوجود «أبي بصير»[1] في سنده الأول ووجود «علي بن إبراهيم» أيضاً الخرافي القائل بتحريف القرآن ووجود أبيه مجهول الحال أيضاً. وكما قلنا في الحديث الأول من هذا الباب، ذُكر أن اسم أمّ حضرة مريم (ع) «حنَّة» أما في الحديث ٤ من الباب ١٧٧ فجاء أن اسم أمّ مريم كان «مرثى»!

في الحديث الأول يقول: "إِنَّ اللهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَى عِمْرَانَ أَنِّي وَاهِبٌ لَكَ ذَكَراً سَوِيّاً مُبَارَكاً

---

(١) راجعوا ما ذكرناه بشأنه في الصفحة ٨٢٦ من الكتاب الحالي.

يُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَيُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللهِ وَجَاعِلُهُ رَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فَحَدَّثَ عِمْرَانُ امْرَأَتَهُ حَنَّةَ بِذَلِكَ وَهِيَ أُمُّ مَرْيَمَ فَلَمَّا حَمَلَتْ كَانَ حَمْلُهَا بِهَا عِنْدَ نَفْسِهَا غُلَامٌ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُها أُنْثى... وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثى أَيْ لَا يَكُونُ الْبِنْتُ رَسُولًا يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ وَاللهُ أَعْلَمُ بِما وَضَعَتْ فَلَمَّا وَهَبَ اللهُ تَعَالَى لِمَرْيَمَ عِيسَى كَانَ هُوَ الَّذِي بَشَّرَ بِهِ عِمْرَانَ وَوَعَدَهُ إِيَّاهُ فَإِذَا قُلْنَا فِي الرَّجُلِ مِنَّا شَيْئاً وَكَانَ فِي وَلَدِهِ أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ فَلَا تُنْكِرُوا ذَلِكَ"

ونقول: إن الإمام لم يقُلْ قطعاً مثل هذا الكلام لأن الله تعالى – حسب قولكم – قال لعمران: "**إِنِّي وَاهِبٌ لَكَ ذَكَراً**" (1)، ولكنه لم يهبه ابناً بل وهبه مريم (ع)، فهل مريم – نعوذ بالله – عمران؟ وهل الهِبَة لمريم هي الهِبَة لعمران؟!

ليس لدينا دليل على أن الله الذي هو عالم الغيب، لا يُخبر بخبر دقيق وكامل مطابق للواقع. إن الإخبار بتلك الصورة [المذكورة في الحديث] لم يتحقَّق بصورة دقيقةً تامَّة، مع أن الله تعالى أصدق القائلين [سورة النساء/ ٧٨ و ١٢٢]. والله مُنزَّهٌ عن أن يكون خبره فاقداً للصدق الكامل والدقيق. إن الله أفصح القائلين وإذا كان يقصد في كلامه حفيد «عمران» لبيَّن ذلك بلا أيِّ شُبهة أو إبهام على نحو يُفهم منه هذا المقصود ذاته لا شيء آخر. (فتأمَّل)

وقد حاول المَجْلِسِيّ توجيه هذين الحديثين فلفَّق كلاماً فيما يلي نصُّه، قال:

"وحاصل الحديث أنه قد يحمل المصالح العظيمة الأنبياء والأوصياء صلوات الله عليهم على أن يتكلموا على وجه التوراة والمجاز، وبالأمور البدائية [أي الأمور التي سيقع فيها «البِداء»] على ما سطر في كتاب المحو والإثبات، ثم يظهر للناس خلاف ما فهموه من الكلام الأول فيجب أن لا يحملوه على الكذب، ويعلموا أن المراد منه كان غير ما فهموه كمعنى مجازي أو كان وقوعه مشروطا بشرط لم يذكروه.

ومن جملة تلك الأمور زمان قيام القائم وتعيينه من بين الأئمة عليهم السلام [أي فيُمكن أن يُخبر الإمام بخبر ولكنه لا يقع بشكل مطابق تماماً وبدقَّة لما أخبر، وهذا لكي] لئلا ييأس الشيعة

---

(١) أي أنه خاطب مخاطَبه بصيغة المفرد ولم يقل: أعطيكم ابناً، كي نقول: إن قصده آل عمران، ولم يُخبر «عمران» بالرؤيا حتى نقول: إنه لم يُفسر حلمه تفسيراً صحيحاً.

وينتظروا الفرج ويصبروا ويُسَلُّوا أَنْفُسَهُمَ فيما يرد عليهم من خلفاء المخالفين وسلاطينهم، فربما قالوا فلان القائم أي القائم بأمر الإمامة، وفهمت الشيعة أنه القائم بالسيف، أو أرادوا أنه إن أذن الله له في ذلك يقوم به، أو إن عملت الشيعة بما يجب عليهم من الصبر وكتمان السر وطاعة الإمام يقوم به، أو قال الصادق عليه السلام مثلا ولدي القائم والمراد به السابع من ولده لا الولد بلا واسطة، ومثَّلَ عليه السلام ذلك بأن الله أوحى إلى عمران إني واهب لك ذكراً، وكان المراد ولد الولد، وفهمت حنة أنه الولد بلا واسطة"[1].

في هذا الكلام التوجيهي الذي لَفَّقَهُ المَجْلِسِيُّ عيوبٌ ونقاطٌ كَثِيرةٌ تستحق النقد، ولكننا سنكتفي بذكر بعض النقاط تجنُّباً للإطالة:

أولاً: لم يكن الشيعة زمن الأئمة يعيشون أبداً في ضيق وشدة مشابهة للضيق والشدة التي عاشها المسلمون في صدر الإسلام في العهد المكي لاسيما في شعب أبي طالب، ورغم ذلك لم يتكلَّم النَّبِيُّ الأَكْرَمُ ﷺ مع أتباعه بتلك الصورة الملتوية بل كان يحول دون تسرب السأم والإحباط واليأس إلى قلوبهم من خلال قراءة القرآن عليهم وتوصيتهم بالدعاء والتحمل والصبر الجميل.

وثانياً: بيان الشريعة بيانٌ عُرفيٌّ، أمَّا تلك الطريقة المزعومة من التكلم فهي مخالفة للعرف.

وثالثاً: يقول عنوان الباب: إن ما لم يتحقق في الشخص يتحقق في ولده أو حفيده، ولم يقل إنه سيتحقق في ابن ابن ابن ابن ابنه!! فبأي مُجوِّز يقول المَجْلِسِيّ: إذا قال الإمام ابني هو القائم فيُحتمل أن يكون مراده حفيد حفيد حفيده؟!! هل يُمكن لأي إنسان منصف أن يقول مثل هذا الكلام! ألا يتلاعب هؤلاء بالدين! حسب قولهم لو قال الإمام شيئاً بحق شخص ولم يتحقق ما قاله فمن الممكن أن يتحقق في ابن ذلك الشخص أو حفيده. وعليكم أن تعتبروا أن قصد الإمام من البداية كان ابن ذلك الشخص أو حفيده! مثلاً لو قال الإمام: إن زيداً خائن أو خادم فيُحتمل أن لا يكون زيدٌ ذاته خائناً أو خادماً بل يكون ابنه أو حفيده هو الخائن أو الخادم!!

فنقول: لو كان للإمام الحق في أن يقول عن شخص شيئاً مخالفاً للواقع فيجب أن يكون

---

(١) المَجْلِسِيّ، **مرآة العقول**، دار الكتب الإسلامية (طهران)، ج ٦، ص ٢٣٧.

للمأمومين أيضاً مثل هذا الحق، لأن الإمام أُسوة للمأمومين! وفي الحديث الثالث رُوي عن الإمام الصادق (ع) أنه قال: **"قَدْ يَقُومُ الرَّجُلُ بِعَدْلٍ أَوْ بِجَوْرٍ وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ قَامَ بِهِ فَيَكُونُ ذَلِكَ ابْنَهُ أَوِ ابْنَ ابْنِهِ مِنْ بَعْدِهِ فَهُوَ هُوَ!!"**.

فليت شعري! هل نستطيع القول: بما أن ابن حضرة نوح -عليه آلاف التحية والثناء- كان شخصاً غير صالح، فيجوز أن نقول إن نوحاً غير صالح، ويكون مرادُنا أن ابنه غير صالح؟!! أو أن نقول: إن «آزر» صالح ثم نقول: إن مرادنا أن ابنه حضرة إبراهيم (ع) هو الصالح؟!! إن مثل هذا الأمر مخالف للحق والعدل! كيف يجوز أن نُحمِّل شخصاً صفةً أو لقباً ليس أهلاً لها ولا مستحقاً لها؟! ألا يخالف مثل هذا العمل القرآن الكريم الذي يقول: ﴿**لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى**﴾ [الأنعام/ ١٦٤]،[1] ويقول: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ**﴾ [المدثر/ ٣٨]، ويقول أيضاً: ﴿**لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ**﴾ [المائدة/ ١٠٥]؟ لا يجوز أن يُحمَّلَ شخصٌ نتائج أعمال شخص آخر، ومن ذلك أن يحمل صفته أو لقبه. قال تعالى: ﴿**وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ**﴾ [الحجرات/ ١١]. في حين أنه حسب قاعدة هذا الباب يُمكن أن نُلقِّب أباً بلقبٍ هو في الأصل لابنه أو لحفيده!!

### ١٨٥- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) كُلَّهُمْ قَائِمُونَ بِأَمْرِ اللهِ تَعَالَى هَادُونَ إِلَيْهِ

أورد الكُلَيْنِيُّ في هذا الباب ثلاثة أحاديث، ولم يُصَحِّح المَجْلِسِيُّ ولا البِهْبُودِيُّ أيًّا منها. اعتبر المَجْلِسِيُّ الحديثَ الأوَّلَ مَجْهُولاً والحديثين التاليين ضعيفين. وفي الواقع أن سند الحديثين الأخيرين في غاية الضعف.

في الحديث الأول أخَّر الإمامُ - الذي يقول الكُلَيْنِيّ إنه عالم بالغيب وعليم بما في صدور الناس!- سائلَه شهراً كاملاً، وفي نهاية المطاف قال له: لستُ المهديَّ الموعود! ونحن لا نظنُّ بشخصية الإمام الرفيعة أبداً مثل هذا الظن بأنه يُمكن أن يتصرف مع مُحبِّيه بمثل هذا التصرف.

في الحديث الثالث ادَّعى عددٌ من الكذَّابين عن «**عبد الله بن سِنَان**»[2] أن الإمام الصادق (ع)

---

(١) جاءت الآية المذكورة في سور الإسراء وفاطر والزمر والنجم أيضاً.

(٢) للتعرف على حاله راجعوا الصفحات ٣٣٢و ٧٤٨- ٧٤٢ من الكتاب الحالي.

قال: "﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُناسٍ بِإمامِهِمْ﴾. [الإسراء/ ٧١] **قَالَ: إِمَامِهِمُ الَّذِي بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ وَهُوَ قَائِمُ أَهْلِ زَمَانِهِ!!**".

ونقول: **أولاً**: سورة الإسراء مكية وفي ذلك الزمن لم يكن هناك أيُّ نقاش حول الإمام والإمامة.

**ثانياً**: الآيتان ٧١ و٧٢ من سورة الإسراء تتحدثان عن يوم القيامة ولا علاقة لهما بالإمام سواءً كان قائماً أم غير قائم، وكلمة «**إمام**» في هذه الآية - كما قلنا من قبل - معناها «**صحيفة الأعمال**» وليست بمعنى الإمام الذي هو مرشد الناس وقائدهم، ومن المقطوع به أن الإمام الصادق عليه السلام كان يعلم أفضل من جميع الآخرين أن الآية - بدلالة القرائن التي فيها - لا علاقة لها بالإمام والإمامة (راجعوا ما ذكرناه حول هذه الآية في الصفحة ٣٢٤من هذا الكتاب).

**ثالثاً**: لو كان ما ذكره الحديث من تفسيرٍ للآية صحيحاً فأيُّ معنى سيكون للآية في زماننا هذا حيث لا إمام بين أظهرنا؟

### ١٨٦ـ بَابُ صِلَةِ الْإِمَامِ (ع)

جاءت في هذا الباب سبعة أحاديث، اعتبر المَجْلِسِيّ الحديث ١ مرفوعاً والأحاديث ٢ و٣ و٥ ضعيفةً والحديث ٦ مُرْسَلاً والحديث ٤ مُوَثَّقاً والحديث ٧ مُوَثَّقاً كالصحيح. أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فلم يُصَحِّح أيًّا من أحاديث هذا الباب.

أحاديث هذا الباب مروية عن أشخاص منحرفين وضعفاء من قبيل «المُفضَّل بن عُمَر» و «خَيْبَرِيّ بن علي الطحان» و «يونس بن ظَبْيَان» و «محمد بن سِنَان» و «عليِّ بْنِ الحَكَم» و «إسحاق بْنِ عَمَّار»[1]. وفي رأينا أن الذي وضع هذه الأحاديث هم الأشخاص الذين كانوا يأخذون المال من الناس بحُجّة أنهم وكلاء للإمام أو نُوَّابه، كي يصلوا من خلال هذه الأحاديث إلى الجاه والمال.

يقول الحديث الأول: "**مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْإِمَامَ يَحْتَاجُ إِلَى مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ فَهُوَ كَافِرٌ!!**".

ونسأل: لماذا هو كافر؟ هل إذا ظنَّ شخص أن حاكم المسلمين ومن بيده زمام أمورهم يحتاج إلى

---

(١) لقد تم التعريف بأحوال جميع هؤلاء الرواة في الكتاب الحالي. راجعوا فهرست الرواة في آخر الكتاب.

مال الناس وعليه أن يأخذ راتباً من بيت مال المسلمين يكون قد أنكر أصلاً من أصول الإسلام أو فرعاً من فروعه؟! هل يُمكن تكفير مثل هذا الشخص؟ هذا، وقد تمَّ الاستشهاد في الجزء الأخير من الحديث بالآية ١٠٣ من سورة التوبة مع أن معناها الظاهر كما قال مؤلف «**مجمع البيان**» وأكثر المُفسِّرين، يتعلق بفريضة الزكاة. وفي الواقع لا علاقة للآية بالخُمس وبسهم الإمام وسائر الوجوه الشرعية، ولا بُدَّ من دفع الزكاة إلى الحاكم مبسوط اليد كي يُنفقها في المصارف التي حددها القرآن. وللأسف، لقد وضع الرواة الكذَّابون أحاديث تحصر وجوب الزكاة في تسعة أشياء فقط، ووضعوا لتلك الأشياء التسعة أيضاً شروطاً جعلت الشيعة عملياً لا يهتمون بدفع الزكاة![1]

تمَّ الاستشهاد، في الأحاديث التي بعده، بالآية الحادية عشرة من سورة الحديد[2] التي تتعلق بالإنفاق، وادُّعي أنه لا بُدَّ من أن تُدفع النفقات للإمام وأن دفع درهم واحد للإمام يُعادل جبل «أُحد» في الأجر والثواب. بل جاء في أحد الأحاديث (الحديث ٦): "**دِرْهَمٌ يُوصَلُ بِهِ الْإِمَامُ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفَيْ أَلْفِ** [أي مليوني] **دِرْهَمٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنْ وُجُوهِ الْبِرِّ!!**".

فليت شعري! هل لو بنى مسلم مشفىً أو مدرسةً أو مسجداً أو طريقاً بمليوني درهم يكون ثوابه أقل من ثواب إعطاء درهم واحد لإمام ليس مبسوط اليد؟! إذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يُبيِّن القرآن هذه المسألة كي يعلمها الناس ويُعطوا صدقاتهم وما يُنفقونه من أموال إلى الإمام؟ وماذا يفعل الناس في زماننا حيث لا يوجد إمام يُمكن الوصول إليه؟ لعلهم سيقولون: يجب إعطاء الأموال والنفقات لوكلائه في قم والنجف!!

### ١٨٧ـ بَابُ الْفَيْءِ وَالْأَنْفَالِ وَتَفْسِيرِ الْخُمُسِ وَحُدُودِهِ وَمَا يَجِبُ فِيهِ

أورد الكُلَيْنِيّ في هذا الباب ٢٨ حديثاً. اعتبر المَجْلِسِيّ الحديث ١ مختَلَفاً فيه، والأحاديث ٢ و٦ و١٠ و١٤ و١٥ ١٨ و٢٠ و٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ ضعيفةً، والحديث ٤ مُرْسَلاً،

---

(١) ألف أخونا الفاضل المرحوم «قلمداران» كتاباً مفيداً جداً حول الزكاة سمَّاه «**حقايق عريان در اقتصاد قرآن**» أي (حقائق واضحة حول اقتصاد القرآن)، أُوصي إخواني المؤمنين بشكل مؤكد بقراءته.

(٢) أي قوله تعالى: ﴿**مَنْ ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ**﴾ [الحديد/ ١١]. (المُتَرْجِمُ)

والأحاديث ٥ و١٢ و٢١ مَجْهُولةً، والأحاديث ٣ و٨ و٩ و١٦ و١٧ و١٩ و٢٧ و٢٨ حسنةً، والحديث ١١ حسناً أو مُوَثَّقاً، والحديثين ٧ و١٣ صحيحين. أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فقد صحَّح الأحاديث ٣، ٧، ٨، ٩، ١١، ١٣، ١٧، ١٨، ٢١، و٢٧ فقط.

أحاديث هذا الباب كما هو ظاهر من عنوانه تتعلق بفروع الدين لكن الكُلَيْنِيّ أوردها في هذا الجزء من الكافي المُخصص لأصول الدين! رواة أحاديث الباب الحالي هم ذات الأشخاص الذين تعرَّفنا عليهم ضمن رواة الأحاديث التي مرَّت معنا في الصفحات الماضية.

أورد الكُلَيْنِيّ في هذا الباب، قبل ذكر الأحاديث، مقدمةً وأبدى فيها رأيه بأنه لما صار آدم (ع) خليفة الله أعطى الله الدنيا كلها إلى خليفته! وهذا القول خطأ لأن آدم لم يكن خليفة الله، بل الله تعالى جعل آدم خليفةً للموجودات السابقة التي كانت على الأرض وكانت تُفسد فيها وتسفك الدماء. ولم تكن تلك المخلوقات المفسدة السفاكة للدماء مالكةً لكل ما في الدنيا.

وقد فهم الملائكة هذا الأمر أيضاً من قوله تعالى: ﴿**إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾ [البقرة/ ٣٠]، أي فهموا أن الله سيخلق خليفة يخلف من سبقه من المُفسدين السفاكين للدماء، وذلك لأن الله تعالى لم يقل: «إني جاعل في الأرض خليفتي»، ولم يقل: «خليفة الله». وقد أوضحنا سابقاً هذا الموضوع. (راجعوا الصفحات ٥٥٤ فما بعد من هذا الكتاب).

من هذا يتبيَّن أن الكُلَيْنِيّ شأنه في ذلك شأن كُتَّاب زماننا الذين يكتبون ويُؤلفون دون تحقيق بل تقليداً من بعضهم لبعض وتحت تأثير الأفكار المشهورة، يتكلم عن آية قرآنية دون تَأَمُّلٍ في حقيقة معناها. وهو يقول: "فَكَانَتِ الدُّنْيَا بِأَسْرِهَا لآدَمَ وَصَارَتْ بَعْدَهُ لِأَبْرَارِ وُلْدِهِ وَخُلَفَائِهِ [أي للأنبياء والأوصياء ومال الإمام][1]، فَمَا غَلَبَ عَلَيْهِ أَعْدَاؤُهُمْ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِمْ بِحَرْبٍ أَوْ غَلَبَةٍ سُمِّيَ فَيْئاً". (أي وكان خاصَّاً بالإمام)[2].

هذا في حين أن «**الفيء**» هو مال بيت المال الذي يجب أن يُنفَقَ تحت إشراف الإمام الحاكم

(١) ولنا أن نسأل: أنه في عهد «**الفترة من الرسل**» لمن كانت أموال الدنيا؟

(٢) قال الشيخ الطوسي في تفسيره «**التبيان**»: -خلافاً لما ذكره الكُلَيْنِيّ-: إن الفيء هو المال الذي يؤخذ من العدو دون حرب أو قتال.

الذي بيده زمام أمور البلاد والذي انتخبه المؤمنون واختاروه، في المنافع والمصالح العامة للإسلام والمسلمين، لا الإمام الجالس في بيته وغير مبسوط اليد ولا يستطيع أن يُنفق أموال بيت المال في مصالح المسلمين العامة! (راجعوا ما ذكرناه حول هذا الموضوع في الباب ١٦٢ من الكتاب الحالي).

← **الحديث ١** - في الحديث الأول الذي هو من مرويات «أَبَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ» سيء السمعة ذكر الراوي الآية ٧ من سورة الحشر وافترى على أمير المؤمنين علي عليه السلام بأنه قال: **"نَحْنُ وَاللهِ الَّذِينَ عَنَى اللهُ بِذِي الْقُرْبَى الَّذِينَ قَرَنَهُمُ اللهُ بِنَفْسِهِ وَنَبِيِّهِ** صلى الله عليه وآله وسلم. **فَقَالَ: ﴿ما أَفاءَ اللهُ عَلى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِی الْقُرْبى وَالْيَتامى وَالْمَساكِينِ﴾ مِنَّا خَاصَّةً**!!".

يعلمُ كلُّ مَنْ لَهُ عِلْمٌ بالقرآن وسيرة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أن الآية المذكورة نزلت بشأن يهود بني النضير. وكانت الحادثة باتفاق الفريقين أنه لما استعد «بنو النضير» لحرب المسلمين قام المسلمون بمحاصرة حصنهم. وفي النتيجة قبل يهود بني النضير أن يخرجوا من المدينة وأن يحملوا ما أمكن لدوابِّهم أن تحمله من أثاث ومتاع ويتركوا للمسلمين بيوتهم وأراضيهم وما بقي لهم من أموال. بعد هذه الواقعة قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتقسيم أموال بني النضير بين المهاجرين الذين كانوا فقراء ولم يكن لديهم بيوت ومتاع، ولم يُعطِ الأنصار الذي كان وضعهم المالي أفضل من المهاجرين شيئاً باستثناء «أبو دجانة» و «سهل بن حنيف» و «الحارث بن الصمة» الذين كانوا فقراء.

كان عَلِيٌّ (ع) يعرف أفضل من الآخرين هذا الموضوع ومن المحال أن يقول: إن جميع تلك الأموال كانت خاصة بي وبأولادي، وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - نعوذ بالله - خالف الشرع ولم يُعطِ منها شيئاً لعَلِيٍّ والحسنين عليهم السلام، أو أعطى ثلاثة أشخاص من الأنصار من أموالنا مع أنه لم يكن لهم حقٌّ فيها!!!

يتبيَّن من هذا أن الكُلَيْنِيّ إضافةً إلى جهله بالقرآن كان قليل العلم أيضاً بسيرة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وتاريخ الإسلام!

نصُّ الآية المذكورة هو التالي: **﴿مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾** [الحشر/ ٧].

← **الحديث ٢** - يدَّعي الحديث الثاني أن الإمام الباقر قال بشأن الآية: ﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى**﴾ [الأنفال/ ٤١]: إنَّ «**ذِي الْقُرْبَى**» "**هُمْ قَرَابَةُ رَسُولِ اللهِ** ﷺ **وَالْخُمُس لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلَنَا!**".

أقول: ولكنكم لو قرأتم بقية الآية للاحظتم أن الآية المذكورة والآيتين قبلها والآيات التي بعدها تتكلَّم كلُّها عن الحرب وجهاد المشركين ونزلت في غزوة بدر. حتى أنه جاء في متابعة الآية قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ [الأنفال/ ٤١]، ثم قال تعالى في الآية التي بعدها: ﴿**إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ**﴾ [الأنفال/ ٤٢].

تُبيِّن الآية - كما يُلاحظ بوضوح تام- وضع المسلمين والمشركين في غزوة بدر. لما انتصر المسلمون في تلك الغزوة وغنموا الغنائم، قال تعالى في الآية المذكورة أعلاه: اعلموا أن ما وقع في أيديكم من غنائم الحرب خُمُسُه لِلَّهِ والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل. أما الكُلَيْنِيّ فروى في هذا الحديث وفي الحديث الرابع **أن المقصود من اليتامى والمساكين وابن السبيل نحن آل محمد!!** أي المقصود هم اليتامى من آل محمد والمساكين من آل محمد وأبناء السبيل من آل محمد! ولم يفهم أو تجاهل أنه لو كان اليتامى والمساكين وأبناء السبيل من آل محمد هم المقصودون لكان ذكر كل واحد منهم أمراً زائداً لأنهم جميعاً يدخلون في مفهوم ذوي قربى النبيّ ولا حاجة لذكرهم مع وجود كلمة «**ذِي الْقُرْبَى**» في الآية. ولذلك فإن ذكرهم في الآية يدل على أن المقصود هو أيتام جميع المسلمين ومساكينهم، والآية ليست مقصورةً على آل محمد، أما طبقاً لرواية الكُلَيْنِيّ فإن الله قال لرسوله: أعطِ غنائم بدر إلى أيتام آل محمد!! هذا مع أن رسول الله ﷺ الذي كان حينها على قيد الحياة لم يكن له من آله يتامى ولا مساكين. ولذلك نرى أن النبيّ ﷺ لم يُعطِ آله أي أبناءه - الذين لم يكن لديهم أيتام- شيئاً من الغنائم، وخلافاً لحديث الكُلَيْنِيّ الفاقد للاعتبار، لم يُقسِّم المال بين أهل بيته بل أعطاه لأيتام المسلمين ومساكينهم وأبناء سبيلهم.

والنقطة الأخرى في الآية التي نبحث فيها، هي كلمة «**غَنِمْتُمْ**» التي اعترف حتى المَجْلِسِيّ أن مضمون الآية يدل على وجوب الخُمس في غنائم دار الحرب سواءً كانت من الأموال المنقولة أم

غير المنقولة، وأن هذا هو المعنى المتبادر إلى الذهن من الغنيمة في هذه الآية، وتفسير المُفسِّرين أيضاً يُؤيِّد هذا القول لاسيما أن ما قبل الآية وما بعدها يتعلق بالحرب[1].

إن كلمتي «**غَنِمْتُمْ**» و«**مَغَانِمُ**» -كما يقول أخونا الفاضل المرحوم «قلمداران»- جاءتا في كافة آيات القرآن في سياق آيات الجهاد ومحاربة الكفار. ومن جملة ذلك سورة الأنفال هذه، بدءاً من الآية ٥٥ وحتى آخر السورة التي والتي تتعلق جميعها بموضوع الحرب والجهاد. في وسط هذه الآيات جاء قوله تعالى في الآية ٦٩: ﴿**فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا**﴾.

وجاءت كلمة «**مَغَانِمُ**» في الآية ٩٤ من سورة النساء في سياق آيات الحرب حيث أن الآيات قبلها وبعدها تتعلق كلها بالحرب والجهاد [القتالي]. وفي سورة الفتح أيضاً نجد أن كلمة «**مَغَانِمُ**» التي وردت في الآية ١٥ جاءت في سياق الآيات المُتعلقة بالحرب والجهاد.

وجاء في كتاب «**وسائل الشيعة**» أيضاً عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: "**لَيْسَ الخُمُسُ إِلَّا فِي الْغَنَائِمِ خَاصَّةً**". وقال الشيخ الحر العاملي بعد ذكره هذا الحديث: "أقول: المُراد ليس الخُمس الواجب بظاهر القرآن إلا في الغنائم"[2].

بالطبع يسعى أصحاب الدكاكين المذهبية (المُتكسِّبين بالدين) من خلال تشبُّثهم بالقاعدة الأصولية «**المورد لا يُخصِّص الوارد**» إلى القول بأن الآية لا تنحصر بغنائم الحرب! ولكن هذا القول خطأ بلا أي شُبهة وهو نموذج لـ «**كلمة حق يُراد بها باطل**»، لأننا لم نُخصّص الآية بغزوة بدر ولم نُخالف القاعدة الأصولية المذكورة بل نُؤمن أن الآية عامة تشمل بعمومها كل حرب شرعية خاضها المسلمون مع الكفار. ولكن يجب أن ننتبه إلى أن هذه القاعدة لا تصلح مستمسكاً لتعميم الآية إلى غير الحرب وإلى غير غنائم الحرب، وأن تسريتها وتعميمها إلى غير غنائم الحرب يحتاج إلى دليل، لأن الآية ٤١ من سورة الأنفال كما قلنا لا تشمل إلا غنائم القتال فقط لا غير. ولهذا السبب نرى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعَلِيّاً لم يأخذا أبداً خُمس أرباح المكاسب من الناس. (فتَأَمَّل)

---

(١) المَجْلِسِيّ، **مرآة العقول**، ج ٦، ص ٢٤٨.

(٢) **وسائل الشيعة**، كتاب الخُمس (أبواب ما يجب فيه الخُمس، الباب الثاني الحديثان الأول والخامس عشر)، ج ٦، ص ٣٣٨ و ٣٤٢.

النقطة الأخرى التي ينبغي أن ننتبه إليها أنه جاء في بعض أحاديث هذا الباب (الأحاديث ٨ و ١٩ و ٢١ و٢٨) أن الأئمة سُئلوا: عَنْ مَعَادِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْحَدِيدِ وَالرَّصَاصِ وَالصُّفْرِ، وَعَمَّا يُخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ مِنَ اللُّؤْلُؤِ وَالْيَاقُوتِ وَالزَّبَرْجَدِ..... ما هو الحق الشرعي فيها؟ فأجاب الإمام: **عَلَيْهَا الْخُمُسُ**. أي أن مقدار الزكاة الواجبة في تلك الأشياء هو: «**خُمُسُها**»، فكلمة «خُمس» هنا عدد كسريٌّ وليست إشارة إلى فرع مستقل من فروع الدين. وبعبارة أخرى: فإن الزكاة في بعض الأموال هي العُشر وفي بعضها الآخر «نصف العُشر» وفي بعضها «ربع العُشر» وفي بعض الأموال هي «**الخُمس**»[1]. راجعوا كتاب «**جامع المنقول في سنن الرسول**» (كتاب الزكاة، باب ١٣، باب زكاة الركاز والمعدن). ولكن الكُلَيْنِي ومُقلِّدوه - مع الأسف- يسعون إلى أن يوحوا بأن «**الخُمس**» فرع مستقل بذاته يُضافُ إلى سائر فروع الدين.

الأمر الآخر الذي جاء في بعض روايات الباب الحالي - كالأحاديث ٣ و ٧ و٩- هو أن «**الأنفال**» يجب أن تكون بيد رسول الله ﷺ ثم تكون بعده ملكاً للإمام وتحت تصرفه.

و«الأنفال» عبارة عن الغابات والأحراش الجبلية والمعادن والأنهار والأراضي الموات، والأراضي التي صالح المسلمون الكفار على أن يعطوها للمسلمين، أو التي أعرض عنها أصحابها وتركوها [سواء كانوا كفاراً أو مسلمين]، والأشياء الثمينة الخاصة بالسلاطين والحكام. من البديهي أن المقصود هنا من «**الإمام**» - كما قلنا سابقاً - هو الحاكم المالك لزمام أمور المسلمين الذي اختاره المؤمنون برضاهم والذي يجب أن يكون مبسوط اليد كي يُنفق الأموال في مصالح الإسلام والمسلمين العامَّة، وليس المقصود الإمام الجالس في بيته الذي لا يملك ذلك الأمر. لكن الكُلَيْنِيّ ومُقلِّدوه يدَّعون أن المقصود من «**الإمام**» هو الإمام المنصوص عليه الذي يتحدَّث عنه الغلاة!

← **الحديث ٥** - يقول الكُلَيْنِيّ في التعريف برواة الحديث الخامس: **"عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا أَظُنُّهُ السَّيَّارِيَّ"**.

---

(١) الأحاديث ٢ و٤ و٥ و٨ و٩ و١٠ و١١ من الباب الثاني وأحاديث الباب الثالث والرابع (أبواب ما يجب فيه الخُمس)، من المجلد ٦ من **وسائل الشيعة** أيضاً تؤيد قولنا هذا.

يعني أنه لم يكن يعلم على وجه الدقة من هو راوي الحديث! وإذا كان هو «السَّيَّارِيَّ» فهو من أضعف الضعفاء[1].

في هذا الحديث نُسِبَ كذباً إلى الإمام الكاظم (ع) أنه قال: "لَمَّا فَتَحَ اللهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ فَدَكاً وَمَا وَالَاهَا لَمْ يُوجَفْ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ فَأَنْزَلَ اللهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ **﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾** [الإسراء/ ٢٦]. فَلَمْ يَدْرِ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَنْ هُمْ؟ فَرَاجَعَ فِي ذَلِكَ جَبْرَئِيلَ وَرَاجَعَ جَبْرَئِيلُ (ع) رَبَّهُ فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ أَنِ ادْفَعْ فَدَكاً إِلَى فَاطِمَةَ (ع)؛ فَدَعَاهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ لَهَا: يَا فَاطِمَةُ إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أَدْفَعَ إِلَيْكِ فَدَكاً. فَقَالَتْ: قَدْ قَبِلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ مِنَ اللهِ وَمِنْكَ. فَلَمْ يَزَلْ وُكَلَاؤُهَا فِيهَا حَيَاةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَلَمَّا وُلِّيَ أَبُو بَكْرٍ أَخْرَجَ عَنْهَا وُكَلَاءَهَا، فَأَتَتْهُ فَسَأَلَتْهُ أَنْ يَرُدَّهَا عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهَا: ائْتِينِي بِأَسْوَدَ أَوْ أَحْمَرَ يَشْهَدُ لَكِ بِذَلِكِ، فَجَاءَتْ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) وَأُمِّ أَيْمَنَ فَشَهِدَا لَهَا، فَكَتَبَ لَهَا بِتَرْكِ التَّعَرُّضِ [أي أصدر أبو بكر مرسوماً يقضي بعدم التعرض إلى فدك الخاصَّة بفاطمة]، فَخَرَجَتْ وَالْكِتَابُ مَعَهَا، فَلَقِيَهَا عُمَرُ فَقَالَ: مَا هَذَا مَعَكِ يَا بِنْتَ مُحَمَّدٍ؟ قَالَتْ: كِتَابٌ كَتَبَهُ لِيَ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ، قَالَ: أَرِينِيهِ! فَأَبَتْ، فَانْتَزَعَهُ مِنْ يَدِهَا وَنَظَرَ فِيهِ ثُمَّ تَفَلَ فِيهِ وَمَحَاهُ وَخَرَقَهُ!!".

حقاً إن هذا الحديث من إبداعات الكُلَيْنِيّ وروائعه! ومنه يُمكننا أن نُدرك مقدار عقله وفهمه وميزان علمه ومعرفته!

**أولاً:** يدَّعي الحديث أن النبيّ ﷺ لم يكن يدري من هم: **﴿ذِى الْقُرْبَى﴾**!! ونسأل: هل كان كلام الله - نعوذ بالله - غير بيِّنٍ ولا بليغ أم أن النبيّ لم يكن يفهم العربية جيداً حتى لم يُدرك من هم **﴿ذِى الْقُرْبَى﴾**؟

إضافةً إلى ذلك إن كان المقصود من **﴿ذِى الْقُرْبَى﴾** ابنة المُخَاطَب أفلم تكن سائر بنات النبيّ أيضاً من **﴿ذِى الْقُرْبَى﴾**؟

ثم إن «**ذا القربى**» معطوف عليه إذ عُطفت عليه كلمات «المسكين» و «ابن السبيل» مما يدل

---

(١) لقد بيَّنا حاله في الصفحة ١٤٩ من الكتاب الحالي. كما عرَّفنا بالراوي الأول لهذا الحديث، أعني «**علي بن أسباط**» في الصفحة ٥٩١ من الكتاب الحالي.

على أن المراد هو المعنى العام لـ ﴿ذِي الْقُرْبَى﴾ وليس المقصود فرداً خاصاً محدَّداً.

وبصرف النظر عن كل ذلك، لماذا لم تَقُلْ الآيةُ صراحةً «وآت بِنْتَك حَقَّهَا» أو «آتِ فاطمةَ حَقَّهَا»؟!

**ثانياً**: إن سورتَي الإسراء الروم مكيتان، ولو قبلنا قول الكُلَيْنِيّ في الباب ١٧١ حول ولادة حضرة الزهراء، يكون عمرها في هذه المرحلة ثمانية سنوات وَمِنْ ثَمَّ فقد كانت صغيرة غير قادرة على الملكية الشخصية.

**ثالثاً**: في الفترة المكية لم تكن «فدك» قد فُتحت بعد حتى يقول الله لنبيِّه: ادْفَعْ فَدَكاً إِلَى فَاطِمَةَ(ع)!!

**رابعاً**: إن واضع الحديث نسي أن حضرة الزهراء كانت قد اصطحب معها عليَّاً إلى أبي بكر ليشهد لها، فلو أراد عُمَر كما يدَّعي الحديث أن ينتزع كتاب أبي بكر منها بالقوة ويُمزِّقه لمنعه عَلِيٌّ من ذلك قطعاً.

**خامساً**: كان بإمكان حضرة الزهراء (ع) أن تعود ثانيةً إلى أبي بكر وتأخذ منه نسخة أخرى من الكتاب كي تُفشل ما قصد إليه عمر.

**سادساً**: لم يكن عمر - كما ذُكر في «**شَاهْرَاه اتِّحاد**» [**طَرِيق الاتِّحاد**]، (ص١٢٩) - يستطيع زمن خلافة أبي بكر أن ينقض أحكامه.

**سابعاً**: لو قبلنا - طبقاً لمفاد هذا الحديث - أن «**فدك**» كانت ملكاً لفاطمة وأنها تملَّكتها زَمَنَ رسول الله ﷺ، فالأحاديث التي تقول: إن حق فاطمة (ع) أُكل وأنهم لم يُعطوها ميراثها - ومن جملتها الحديث ٣ من الباب ١٧١ - كلها كذب، وكذلك الأحاديث التي تقول: إن حضرة الزهراء جاءت إلى المسجد وقالت: كانت فدك ملكاً لرسول الله ﷺ وأنا أرثها بصفتي ابنته، كلها كذب، لأن ما وهبه رسول الله ﷺ زمن حياته وصار ملكاً لفاطمة لا معنى للمُطالبة بوراثته.

**ثامناً**: يدَّعي الحديث أن حضرة الكاظم (ع) قال للخليفة العباسي: "حَدٌّ مِنْهَا [أي من فدك] جَبَلُ أُحُدٍ وَحَدٌّ مِنْهَا عَرِيشُ مِصْرَ وَحَدٌّ مِنْهَا سِيفُ الْبَحْرِ وَحَدٌّ مِنْهَا دُومَةُ الْجَنْدَلِ!!"

وقال المَجْلِسِيّ في «**مرآة العقول**» - نقلاً عن «القاموس» - "فدك قرية بخيبر". فإذا كان

الأمر كذلك فإننا نسأل: هل يُعقل أن يقول حضرة الكاظم (ع) مثل ذلك الكلام المخالف للواقع؟!

**تاسعاً**: يفيد الحديث أن الخليفة العباسي لم يعترض على كلام حضرة الكاظم! أفلم يكن الخليفة العباسي يعلم حدود فدك حتى لزم الصمت أمام ذلك الادِّعاء المخالف للواقع؟

وراجعوا بشأن قضية فدك ما ذكرناه على نحو الاختصار في الكتاب الحالي (ص ١٨٢فما بعد).

**عاشراً**: ألم يكن الكُلَيْنِيّ يستخدم عقله عندما دوَّن هذا الحديث حتى يُدرك أن حدود «**فدك**» ليست أبداً على النحو الذي ذُكر فيه، وأن مثل ذلك الكلام لم يصدر عن الإمام قطعاً وأن هذا الحديث غير قابل للتدوين في كتاب من نوع «**الكافي**»؟!

في الأحاديث ١٠ و١١ و١٢ و١٣ - خلافاً للقرآن الكريم الذي ذكر خُمس غنائم الحرب والقتال فقط - تمَّ الافتراء على الإمام بأنه قال في تفسير آية ﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ...**﴾: "**هِيَ وَاللهِ الْإِفَادَةُ يَوْماً بِيَوْمٍ!**"، أي أن الخُمس يُدفع من كل ما يكسبه الإنسان ويستفيده يوماً بيوم!

إن مثل هذه الأحاديث تُخالف القرآن وتُخالف سنة الرسول الأكرم ﷺ وتُخالف عمل حضرة أمير المؤمنين علي عليه السلام الذي لم يأخذ هو ولا النبي ﷺ الخُمُسَ من كسب الناس وثمرة عملهم.

والآية المذكورة لا تتعلَّق بأي وجه من الوجوه بالكسب والعمل، والله تعالى لم يقل في الآية: «**آتوا خُمسه**»، في حين أنه لو كان المقصود كل ما يغنمه الإنسان في حياته بما في ذلك ما يناله من كسبه وعمله لقال: «**آتوا**»، ولكن لما كان المقصود هو الغنائم الحربية فقط، ولم يكن للغنائم صاحبٌ معيَّن، بل أمرها متروكٌ لتصرف إمام المسلمين ومالك زمام أمورهم، إذ هو المسؤول عن فصل الحصة العامة أو حصة بيت المال يعني «**الخُمس**» عن بقية الغنائم، ثم إعطاء المجاهدين حصَّتهم، قالت الآية: ﴿**اعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ..**﴾. فمن هذا يتبيَّن أن تعميم الآية لتشمل كل ما يكسبه الإنسان يوماً بيوم وما يناله من عمله، ليس إلا من تلفيقات الرواة الجاهلين بالكتاب والسنة.

إن أكثر ما يُؤلم أصحاب الدكاكين المذهبية المُتكسِّبين بالدين، وهو الأمر الذي يرفضونه

رفضاً تامّاً ويتحايلون بأنواع المعاذير للتفصِّي منه وعدم قبوله هو ما جاء في الأحاديث ١٠ و١٦ و٢٠ من هذا الباب وأمثالها من أن الإمام وهب للشيعة الخُمس وجعلهم في حِلٍّ من دفعه. مثلاً في الحديث العاشر يقول الإمام الصادق عليه السلام: "**إِنَّ أَبِي** [أي حضرة الباقر (ع)] **جَعَلَ شِيعَتَهُ فِي حِلٍّ لِيَزْكُوا**". وفي الحديث ١٦ قال: "**فَإِنَّهُ مُحَلَّلٌ لَهُمْ**". أي حُلِّل للشيعة عدم دفع الخُمس. وفي الحديث ٢٠ قال: "**قَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ لِشِيعَتِنَا**".

وبناءً على ذلك فلا يجوز للفقهاء أن يأخذوا الخُمس من الناس، لكنهم يفعلون ذلك مع الأسف (فتَأَمَّل جداً). وذُكرت في كتاب «**وسائل الشيعة**» أيضاً أحاديث عديدة حول تحليل الخُمس للشيعة وإعفائهم من دفعه وكلها تدل على أنه لا يجب عليهم دفع الخُمس[1].

← **الحديث ١٥** - يقول «محمد بن سنان» الكذَّاب و «يونس بن يعقوب»: "**عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ نَافِعٍ قَالَ**: **طَلَبْنَا الْإِذْنَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ** (ع) [لنسأله عن خُمس أموالنا] **وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِ فَأَرْسَلَ إِلَيْنَا ادْخُلُوا اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ فَدَخَلْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مَعِي** ............ **فَقَالَ** [الإمام الصادق] **لَهُ** [أي للرجل الأول]: **أَنْتَ فِي حِلٍّ مِمَّا كَانَ مِنْ ذَلِكَ وَكُلُّ مَنْ كَانَ فِي مِثْلِ حَالِكَ مِنْ وَرَائِي فَهُوَ فِي حِلٍّ مِنْ ذَلِكَ**".

ولكنه قال للأشخاص الذين دخلوا بعدهما رغم أن حالهم كان مشابهاً لحال الرجلين الأولين: "**وَذَاكَ إِلَيْنَا؟ مَا ذَاكَ إِلَيْنَا، مَا لَنَا أَنْ نُحِلَّ وَلَا أَنْ نُحَرِّمَ!**".

والسؤال الذي يطرح نفسه: لو لم يكن للإمام الحقُّ في أن يُحلِّل شيئاً أو يُحرِّمه فلماذا أَحَلّ للرجلين الأوَّلَيْن الخُمسَ؟ وإن كان يستطيع أن يُحلِّله فلماذا لم يفعل ذلك لبقية الأفراد بل غضب من طلبهم؟! هل يُمكن أن يُفتي الإمام في مسألة واحدة بفتويين متناقضتين؟!

لقد اضطرَّ المَجْلِسِيُّ طبق عادته إلى القول بأن الإمام عمل هنا بالتقية! لكن خطأ المَجْلِسِيّ واضح وذلك لأن هبة الخُمس وتحليله أكثر تناسباً مع التقية من عدم تحليله، لأن سائر المذاهب الإسلامية لا يعتبرون الخُمس فرعاً مستقلاً من فروع الشريعة. (فتَأَمَّل)

---

(١) **وسائل الشيعة**، كتاب الخُمس (أبواب الأنفال وما يختص بالإمام، الباب الرابع)، ج ٦، ص ٣٧٨ فما بعد.

← **الحديث ٢٧** - يروي «علي بن إبراهيم» القائل بتحريف القرآن عن أبيه مجهول الحال: "قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي [الإمام الجواد] (ع) إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ وَكَانَ يَتَوَلَّى لَهُ الْوَقْفَ بِقُمَّ فَقَالَ: يَا سَيِّدِي! اجْعَلْنِي مِنْ عَشَرَةِ آلَافٍ فِي حِلٍّ فَإِنِّي أَنْفَقْتُهَا. فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ فِي حِلٍّ. فَلَمَّا خَرَجَ صَالِحٌ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ (ع): أَحَدُهُمْ يَثِبُ عَلَى أَمْوَالِ حَقِّ آلِ مُحَمَّدٍ وَأَيْتَامِهِمْ وَمَسَاكِينِهِمْ وَفُقَرَائِهِمْ وَأَبْنَاءِ سَبِيلِهِمْ فَيَأْخُذُهُ ثُمَّ يَجِيءُ فَيَقُولُ اجْعَلْنِي فِي حِلٍّ، أَتَرَاهُ ظَنَّ أَنِّي أَقُولُ لَا أَفْعَلُ؟ وَاللهِ لَيَسْأَلَنَّهُمُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ ذَلِكَ سُؤَالًا حَثِيثاً!!".

فنسأل: لماذا أضلَّ الإمام السائل فقال له: أنت في حِلٍّ؟! ربما لو قال له الحقيقة لقام بتعويض ما أنفقه. أضف إلى ذلك أنه إذا لم يقل الإمام الحقيقة حتى لوكيله فلمن سيقول الحقيقة إذن؟!

والعجيب أن «**الخُمس**» لم يأتِ في القرآن إلا مرَّةً واحدةً فقط ومع ذلك يهتمُّ به علماؤنا كل هذا اهتمام البالغ الذي يفوق كثيراً جداً اهتمامهم بـ «**الزكاة**» التي ذُكرت في القرآن أكثر من مئة مرة!![1] هذا في حين أن في القرآن الكريم آيات تدل على أن الزكاة واجبة في كل شيء وفي كل كسب وتجارة وأنها لا تنحصر بالأشياء التسعة التي قالها الفقهاء. لقد قرن الله تعالى في آيات عديدة الزكاة بالصلاة. وكلما كانت أهمية الشيء عند الله أكثر زادت الآيات التي تتحدث عنه، وذلك كالزكاة التي قال تعالى عنها مراراً وتكراراً في كتابه: ﴿**أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ**﴾ [البقرة/ ٨٣]، وقال: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ........ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ**﴾ [المؤمنون/ ١ - ٤]، وقال: ﴿**وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ**﴾ [البينة/ ٥]، وقال: ﴿**رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ**﴾ [النور/ ٣٧].

ومن البديهي أن البيع والتجارة لا يُطلقان على بيع وشراء تسعة أشياء فقط بل يطلقان على كل معاملة مالية. (فَتَأَمَّل)

---

(١) إن كان مقصود المؤلِّف كلمة «**الزكاة**» بعينها فكلامه غير دقيق لأنها لم تأت في القرآن سوى ٢٨ مرَّة، أما إن كان المقصود كل ما جاء في القرآن من حضٍّ على الإنفاق مما رزقنا الله، وعلى إيتاء المال للفقراء والمحرومين و....، وإعطاء حقٍّ معلومٍ من المال للسائل والمحروم، وإقراض الله قرضاً حسناً، وإيتاء الزكاة والصدقات... الخ، فهذا يتجاوز المئة مرة بالتأكيد كما قال. (المُتَرْجِمُ)

وليت شعري! هل توجد في القرآن آية حول الخُمس - الذي يتحدثون عنه في زماننا - مثل هذه الآية الصريحة التي تتعلق بزكاة التجارة والبيع؟ أين نجد في القرآن ذكر وجوب زكاة الجمال بشكل صريح، أما زكاة التجارة والبيع فلا يوجبها الفقهاء رغم هذا الأمر الصريح بها؟! ماذا سيُجيب الذين لا يوجبون الزكاة في البيع والتجارة ربَّهم يوم القيامة؟

إذا عرفنا أن القرآن لم يحصر الزكاة في تسعة أشياء فعلينا أن نترك الأحاديث المُخالفة للقرآن التي وضعها الوضّاعون الكذّابون، خاصةً أن تلك الأحاديث تتعارض مع أحاديث عديدة أخرى موافقة للقرآن لم تحصر الزكاة في تسعة أشياء، كالحديث الذي رواه الشيخ الطوسي في «تهذيب الأحكام» عن الإمام الصادق ؈ أنه سُئل: **"هَلْ فِي الْأَرُزِّ شَيْءٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الْمَدِينَةَ لَمْ تَكُنْ يَوْمَئِذٍ أَرْضَ أَرُزٍّ فَيُقَالَ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ قَدْ جُعِلَ فِيهِ، وَكَيْفَ لَا يَكُونُ فِيهِ وَعَامَّةُ خَرَاجِ الْعِرَاقِ مِنْه"**(١).

هذا الحديثُ يُبيِّن صراحةً أنه إن لم يأخذْ رسولُ الله ﷺ الزكاة من الْأَرُزِّ فالسبب في ذلك أن زراعة الْأَرُزِّ لم تكن شائعة في المدينة، وليس سبب ذلك انحصار الزكاة بتسعة أشياء فقط. وقد رُوي عن رسول الله ﷺ قوله: **"فِيمَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْعُيُونُ وَالغُيُوثُ أَوْ كَانَ بَعْلًا الْعُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالسَّوَانِي وَالنَّاضِحِ نِصْفُ الْعُشْر"**(٢).

وقال أيضاً: **"فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ أَوْ سُقِيَ سَيْحاً الْعُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالْغَرْبِ نِصْفُ الْعُشْر"**(٣).

ورُوي عن «محمد بن مسلم» أنه قال: "سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ [الإمام الصادق] (ع) عَنِ الذَّهَبِ كَمْ فِيهِ مِنَ الزَّكَاةِ؟ فَقَالَ: **إِذَا بَلَغَ قِيمَتُهُ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ"**(٤).

---

(١) أورد أخونا الفاضل المرحوم «قلمداران» أحاديث عدم انحصار الزكاة في الأشياء التسعة في الجزء الأول من كتابه القيم «**حقايق عريان در اقتصاد قرآن**» (الزكاة)، فصل «الزكاة في جميع الحبوب والغلّات في قول أئمة أهل البيت» (ص ١٢٨ فما بعد). فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ.

(٢) الميرزا حسين النوري الطبرسي، **مستدرك الوسائل**، ج٧، ص ٨٨. (المُتَرْجِمُ)

(٣) الميرزا حسين النوري الطبرسي، **مستدرك الوسائل**، ج٧، ص ٨٨. (المُتَرْجِمُ)

(٤) الكُلَيْنِيّ، **فروع الكافي**، ج ٣، ص٥١٦. **وسائل الشيعة**، ج ٦، ص ٩٢، الحديث ٢.

فكما نلاحظ جعل الإمام ملاك زكاة الذهب قيمته ولم يطرح أصلاً قضية كونه مسكوكاً أو غير مسكوك. ويقول القرآن الكريم: ﴿**فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ.... فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَنُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ**﴾ [التوبة٥و١١].

ويقول رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً: "جَاءَنِي جَبْرَئِيلُ فَقَالَ لِي: يَا أَحْمَدُ الْإِسْلَامُ عَشَرَةُ أَسْهُمٍ وَقَدْ خَابَ مَنْ لَا سَهْمَ لَهُ فِيهَا أَوَّلُهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَهِيَ الْكَلِمَةُ وَالثَّانِيَةُ الصَّلَاةُ وَهِيَ الطُّهْرُ **وَالثَّالِثَةُ الزَّكَاةُ وَهِيَ الْفِطْرَةُ**......"[١].

وقال أيضاً: "أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي وَلَا أُمَّةَ بَعْدَكُمْ أَلَا فَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَصَلُّوا خَمْسَكُمْ وَصُومُوا شَهْرَكُمْ وَحُجُّوا بَيْتَ رَبِّكُمْ **وَأَدُّوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ طِيبَةً بِهَا نُفُوسُكُمْ**....."[٢].

وكتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رسالةً إلى عُمان قال فيها: "من محمد رسول الله إلى أهل عُمان، سلام، أما بعد، فأقرُّوا بشهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، **وأدُّوا الزكاةَ** ............."[٣].

وقال أمير المؤمنين علي عليه السلام: "**حَصِّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ**"[٤]. (**نهج البلاغة**، الكلمات القصار،

---

(١) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، ج ١، ص ١٤.

(٢) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، ج ١، ص ١٥. وألفت عنايتكم إلى نقطة هامة وهي أنه في الأحاديث التي عُدِّدت فيها أصول الإسلام وأركانه، أي فروعه المُهمّة، ذُكرت الصلاة والزكاة والجهاد والحج والولاية و.....، ولكن لم يُذكر الخُمس أصلاً، وهذا يؤكد ما قلناه من أن «**الخُمس**» ليس سوى نوعاً من الزكاة أي أن مقدار زكاة بعض الأشياء هو الخُمس، وليس الخُمس فرعاً مستقلاً من فروع الشريعة. (فتَأَمَّل)

(٣) أبو القاسم الطبراني، **المعجم الأوسط**، ج ٧، ص ٦٠، حديث رقم (٦٨٤٩)، من حديث أبي شدَّاد (رجل من أهل الذِّمار)، وإسناده ضعيف. وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في **معرفة الصحابة**. وانظر **مجمع الزوائد** للهيثمي، ج ١، ص ١٧٨، وقال: "رواه الطبراني في الأوسط وإسناده لم أر أحداً ذكرهم إلا أن الطبراني قال: تفرد به موسى بن إسماعيل". (المُتَرْجِمُ)

(٤) وقد رُوي هذا الكلام عينه عن الإمامين الكاظم والصادق عليهما السلام أيضاً. راجعوا **وسائل الشيعة**، ج ٦، ص ٤، الحديث ٥ و ص ١٥ الحديث ٢١.

رقم ١٤٦). وقال أيضاً: "**لِكُلِّ شَيْءٍ زَكَاةٌ**"[1]. (**نهج البلاغة**، الكلمات القصار، رقم ١٣٦).

وفي الدعاء ٤٤ من **الصحيفة السجادية** يسأل حضرة السجاد (ع) ربَّه التوفيق إلى: "أَنْ نُخَلِّصَ أَمْوَالَنَا مِنَ التَّبِعَاتِ، **وَأَنْ نُطَهِّرَهَا بِإِخْرَاجِ الزَّكَوَاتِ**...".

في هذا الموضوع أخبار كثيرة ويجب مراجعة كتاب «**الزكاة**» للمرحوم «قلمداران»، وكتاب «**جامع المنقول في سنن الرسول**» الباب الثالث من كتاب الزكاة أي «باب الزكاة في كل شيء».

فإذا كان الأمر كذلك فكيف يُمكننا أن نصرف النظر عن كل هذه الدلائل ونحصر الزكاة في تسعة أشياء فقط؟! **إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ!** وفي الواقع لقد ضيَّق فقهاؤنا بقدر ما استطاعوا دائرة شمول «**الزكاة**» بحُجج واهية مختلفة، وفي مقابل ذلك وسَّعوا ما استطاعوا من شمول «**الخُمس**».

قبل أن نختم هذا الباب أرى من المفيد أن أنقل لكم - بتصرف يسير - رأيَ أحد علماء الشيعة ومجتهديهم الكبار المعروفين وهو آية الله محمد تقي جعفري التبريزي، كما جاء في كتاب «**منابع فقه**» [أي مصادر الفقه].

في مقال بعنوان «بحث حول عدم انحصار أداء الزكاة في المواد التسعة»، ابتدأ بطرح سؤال يقول: "هل يجب إخراج زكاة المواد التسعة المعروفة فقط أم أن إخراج الزكاة بهذه المواد التسعة كان أمراً مرتبطاً بحكم الدولة وقوانينها في ذلك الحين ويُمكن استناداً إلى التشريعات الفقهية المُستنبطة من المصادر الموثوقة تجاوز هذه المواد التسعة والقول بشمول الزكاة للمواد ذات المنفعة العامة في هذا العصر"؟

ثم كتب يقول في الكتاب المذكور (ص ٧٨ فما بعد):

"هناك أحاديث عديدة أضافت مواد أخرى [غير المواد التسعة] لاسيما الحبوب على ما ذُكر وأمرت بإخراج الزكاة من هذه المواد ضمن شروط مُعيَّنة وأن تُصرف مقادير مُحددة منها في مصارف الزكاة.

بناءً على ذلك، **لا تنحصر الزكاة بالمواد التسعة بل إن حكمها أعمُّ وأشمل من تلك المواد**

(١) ورُويت هذه العبارة ذاتها عن الإمام الصادق عليه السلام أيضاً. راجعوا **وسائل الشيعة**، ج ٧، ص ٣، الحديث ٢.

**بكثير ومجالها أوسع**. وهناك أدلة عديدة على عدم انحصار الزكاة بالمواد التسعة نذكرها فيما يلي:

**الدليل الأول**: لقد أمر الله في حوالي عشرين آية من القرآن المجيد إخراج المال بصفة الزكاة ببيانات مختلفة، ولم يتم تحديد الكمية أو الكيفية في أيٍّ من تلك الآيات، كما أنه في المواضع الثمانية تقريباً التي أُمر فيها بالصدقة – التي فُسِّرت بأن المقصود منها هو الزكاة – لم يُذكر أي تحديد لمقدار مُحَدَّدٍ أو خصوصية وشروطٍ مُعيَّنة. ومن الجهة الأخرى فإن مفهوم الإنفاق الذي ذُكر في آيات عديدة لا يتضمن أي مقدار وكيفية محدَّدة.

فالذي يُستفاد من هذه الآيات العامة هو أن أداء المال بعنوان الإنفاق والزكاة ليس مثل أداء ركعتي صلاة الفجر التي هي تعبُّديّة وتعيينيَّة مولوية، بل الهدف منه اجتثاث الفقر والقضاء على الحرمان والحاجة، والمال الذي يُصرف في هذا السبيل يجعل بقية المال مشروعاً وطاهراً.

ورغم أن القاعدة في أصول الفقه تقول: «**ما مِنْ عامٍّ إلا وقد خُصَّ**» إلا أنه إذا لاحظنا أن الأحاديث التي تحصر مال الزكاة في المواد التسعة، تُعارضها أحاديث أخرى كثيرة، فإن الآيات التي تدل على عموم وجوب إخراج الزكاة تبقى قابلة للتمسُّك بها. وطبقاً لعلَّة تشريع الزكاة التي ذُكرت في الأحاديث الموثوقة (رفع الحاجة بل الحيلولة دون وقوعها) لا بُدَّ أن تُفرض الزكاة على نحو تتحقق به تلك العلة المذكورة.

إن الحكم الشرعي الذي نُصَّ على علَّته – أي قيل إن هذا الحكم إنما شُرع لتحقيق هذه الغاية – تتسع دائرته وتضيق طبقاً لتحقُّق الهدف والعلَّة من تشريعه أو عدم تحقُّقها. وبالنسبة إلى الزكاة، فلدينا أحاديث تجعل هذه الفريضة في عداد الأحكام منصوصة العلة، يعني أنه قد وردت أحاديث حول الزكاة بيَّنت علَّة وجوبها. والنقطة التي نحصل عليها من هذه المقدمة أنه رغم أن أداء الزكاة عمل عباديّ أو يُقصد منه العبادة إلا أن أصل حكم الزكاة حكم مولويّ (أي أمر واجب الطاعة) وليس حكماً مجهول العلَّة. أي ليست الزكاة حكماً ينطبق عليه ما يقوله الفقهاء: "لا بُدَّ من أدائه عبادة" ثم لا تُذكر له علَّة، بل لهذه الفريضة علَّة واضحة قابلة للفهم من قبل عامة الناس وحكمها من وجهة نظر الفقيه حكمٌ منصوص العلَّة. ونذكر هنا نماذج للأحاديث التي بيَّنت علَّة وجوب الزكاة:

أ) "عَنْ زُرَارَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ الإمام الصادق ﵇ فِي حَدِيثٍ قَالَ: "إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ لِلْفُقَرَاءِ فِي مَالِ الْأَغْنِيَاءِ مَا يَسَعُهُمْ، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَسَعُهُمْ لَزَادَهُمْ. إِنَّهُمْ لَمْ يُؤْتَوْا مِنْ قِبَلِ فَرِيضَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَكِنْ أُوتُوا مِنْ مَنْعِ مَنْ مَنَعَهُمْ حَقَّهُمْ لَا مِمَّا فَرَضَ اللهُ لَهُمْ، وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ أَدَّوْا حُقُوقَهُمْ لَكَانُوا عَائِشِينَ بِخَيْرٍ"[(١)].

ب) عَنْ مُبَارَكٍ الْعَقَرْقُوفِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ (ع) قَالَ: "إِنَّمَا وُضِعَتِ الزَّكَاةُ قُوتاً لِلْفُقَرَاءِ وَتَوْفِيراً لِأَمْوَالِهِمْ"[(٢)].

ج) عَنْ مُعَتِّبٍ مَوْلَى الصَّادِقِ (ع) قَالَ قَالَ الصَّادِقُ (ع): "إِنَّمَا وُضِعَتِ الزَّكَاةُ اخْتِبَاراً لِلْأَغْنِيَاءِ وَمَعُونَةً لِلْفُقَرَاءِ، وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ أَدَّوْا زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ مَا بَقِيَ مُسْلِمٌ فَقِيراً مُحْتَاجاً وَلَاسْتَغْنَى بِمَا فَرَضَ اللهُ لَهُ. وَإِنَّ النَّاسَ مَا افْتَقَرُوا وَلَا احْتَاجُوا وَلَا جَاعُوا وَلَا عَرُوا إِلَّا بِذُنُوبِ الْأَغْنِيَاءِ......"[(٣)].

د) عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ وَغَيْرِ وَاحِدٍ جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) قَالَ: "إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ لِلْفُقَرَاءِ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ مَا يَكْفِيهِمْ وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَزَادَهُمْ وَإِنَّمَا يُؤْتَوْنَ مِنْ مَنْعِ مَنْ مَنَعَهُمْ"[(٤)].

وقد يُقال: إن مضمون هذه الأحاديث يقول: إن مقداراً محدداً من الضرائب يكفي لإزالة الفقر، في حين أننا نريد اليوم أن نُغيِّر ونُبدِّل هذا المقدار المحدَّد الذي لم يعد كافياً اليوم لتحقيق ذلك الغرض.

لكن هذا التوهم ليس صحيحاً لأن العلَّة الصريحة التي نُشاهدها في هذه الأدلة هي إزالة الفقر والقضاء على الحاجة والحرمان في المجتمع، وهذا المقدار المحدَّد إنما وُضع لكفاية ذلك في ذلك العصر. وكما سنرى في المباحث التالية مع ازدياد عدد السكان وكثرة ارتباط الإنسان بالطبيعة زادت حاجات الإنسان على نحو لا يُمكن معه مقارنة حاجات اليوم بحاجات الأمس. إذا كانت الأحاديث صريحة في أن إيجاب دفع الزكاة في الإسلام هو لأجل اجتثاث جذور الفقر

---

(١) **وسائل الشيعة**، كتاب الزكاة، (أبواب ما تجب فيه الزكاة)، ج ٦، ص ٣، الحديث ٢.

(٢) **وسائل الشيعة**، كتاب الزكاة، (أبواب ما تجب فيه الزكاة)، ج ٦، ص ٤، الحديث ٤.

(٣) **وسائل الشيعة**، كتاب الزكاة، (أبواب ما تجب فيه الزكاة)، ج ٦، ص ٤، الحديث ٦.

(٤) **وسائل الشيعة**، كتاب الزكاة، (أبواب ما تجب فيه الزكاة)، ج ٦، ص ٥، الحديث ٩.

وإزالة الحاجة، فيُمكننا أن نقول بشكل قاطع: إن المقدار المُقَرَّر في ذلك الزَّمَن حُدِّد آخذاً بعين الاعتبار مقدار الفقر والحاجة في ذلك الزَّمَن.

**الدليل الثاني:** نُشاهد في ١٣ حديثاً ذُكرت في كتاب «الزكاة» من كتاب «**وسائل الشيعة**» بعد بيان المواد التسعة التي تجب فيها الزكاة، عبارة «**وعفا رسول الله ﷺ عما سوى ذلك**»[(١)]. فهذه الأحاديث كلُّها إذاً تدلُّ على أن تحديد المواد التسعة في زمن النَّبِيّ الأَكْرَم ﷺ إنما كان على أساس ما تقتضيه المصلحة وما تراه حكومة الوقت، وأنه حُسِبَ طبقاً للظروف المكانية والزمانية. **لا أن ذلك هو حكم الله الأبدي.**

وقد جاء موضوع «**العفو**» هذا الذي أشرنا إليه، في كتاب «**الخراج**» (ص ٧٧) تأليف [القاضي] أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم.

إن النتيجة المُهِمَّة للغاية التي نستنبطها من هذين الموضوعين هو أن العلَّة التي ذُكرت في إيجاب الزكاة (تأمين حياة الفقراء والبؤساء، بل اجتثاث جذور الفقر من المجتمع) تُصرِّح أن الزكاة ليست مُجرَّد قانون مولويّ صرف، وليست مُجرَّد اختبار روحانيّ خالص لموقف العبد أمام أوامر الله، بل هو تنظيم وتأمين لأمور معيشة تلك الشريحة من أفراد المجتمع التي لا تستطيع العمل، أو التي مردود عملها لا يكفي لتدبير شؤون حياتها وكذلك المصارف الاجتماعية الأخرى مثل قوّات حفظ النظام وغيرها التي يجب أن تُؤمَّنَ من هذه الضريبة.

في هذا العصر نرى أن المواد التسعة المذكورة والمقادير التي تُخرج منها باسم الزكاة لا تكفي لتأمين معيشة الفقراء والمساكين وتنظيم بقية الأمور الاجتماعية. إن علَّة هذا الحكم - التي تمّ التصريح فيها بأن الزكاة هي لتحقيق ذلك الأمر الذي ذكرناه - تقول: لا يُمكن أن نجلس مكتوفي الأيدي وننتظر حصول معجزة كي تتأمَّن أمور معيشة تلك الطبقة من المجتمع.

ولكي نُوضح بشكل كامل أن دفع المال يجب أن يكون بمقدار يُحقق اجتثاث جذور الفقر ويضمن أن لا يبقى أثر لمحتاج محروم وبائس مسكين في المجتمع، نذكر واقعة ذلك الخلاف

---

(١) جاءت الأحاديث التي ذُكرت فيها تلك الجملة في «**وسائل الشيعة**» (كتاب الزكاة)، ج ٦، من الصفحة ٣٣ حتى ٣٨، بالإضافة إلى حديث جاء في الصفحة ٥٣ (الحديث ٦).

والمشاجرة التي وقعت بين أبي ذرٍّ وعثمان. من الواضح أن أبا ذرّ كان من أكبر علماء الأمة وفقهائها وصالحيها وأهمهم شأناً، وقوله حُجَّة وسند[1] من الناحية الإسلامية والفقهية في بيان مقاصد الدين. جاء في كتاب «الغدير» (ج ٨، ص ٣٥١) ما يلي: "وذكر المسعودي أمر أبي ذر بلفظٍ هذا نصُّهُ: إنه حضر مجلس عثمان ذات يوم، فقال عثمان: أرأيتم من زكَّى ماله هل فيه حق لغيره؟ فقال كعب [الأحبار]: لا يا أمير المؤمنين. فدفع أبو ذرّ في صدر كعب وقال له: كذبت يا ابن اليهودي! ثم تلا: ﴿**لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ**﴾ [البقرة/ ١٧٧]. ".

**الدليل الثالث**: الدليل الواضح جداً على هذا الأمر الذي نحن في صدده هو العمل الذي قام به أمير المؤمنين علي عليه السلام في فترة خلافته. يروي «محمد بن مسلم» و «زرارة» عن الإمام الباقر والإمام الصادق - عَلَيْهِمَا السَّلَام - أن "**أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (ع) وَضَعَ عَلَى الْخَيْلِ الْعِتَاقِ الرَّاعِيَةِ فِي كُلِّ فَرَسٍ فِي كُلِّ عَامٍ دِينَارَيْنِ وَجَعَلَ عَلَى الْبَرَاذِينِ دِينَاراً**"[2]. وقد وردت في هذا الأمر عدة أحاديث.

يتضح بأدنى تأمل في الفقه الإسلامي وتشريعاته أنه لو كان المقدار المحدَّد في الزكاة ثابتاً وأمراً حتميًّا وأبديًّا وغير قابل للتغيير مثل عدد ركعات الصلاة، لكانت إضافة أمير المؤمنين علي عليه السلام مادة أخرى إلى المواد الزكوية مخالفةٌ صريحةٌ لتشريعات الإسلام.

**الدليل الرابع**: اعتبر «يونس بن عبد الرحمن» -بناءً على ما رواه الكُلَيْنِيّ صاحب كتاب «الكافي» - انحصار المواد الزكوية في الأشياء التسعة أمراً خاصاً بصدر الإسلام وحمل المواد الأخرى التي أُضيفت في الأحاديث إلى تلك المواد المُقرَّرة، على أن ذلك مما اقتضته المراحل التالية لصدر الإسلام. يقول يونس: وذلك مثل الصلاة التي كانت في أول البعثة ركعتين ثم أضاف

---

(١) لمزيد من التفصيل حول موقف أبي ذرّ وقوله في الموضوع يُراجع كتاب «**الغدير**» للعلامة الأميني، ج ٨، ص ٣٣٥ حتى ٣٥٦.

(٢) **وسائل الشيعة**، (كتاب الزكاة)، ص ٥١، الحديثان ١ و٢.

إليهما النبيّ ﷺ ركعتين أخريين.

**الدليل الخامس**: حديث أبي بصير الذي يقول: سألت الإمام الصادق عليه السلام **"هَلْ فِي الْأَرُزِّ شَيْءٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الْمَدِينَةَ لَمْ تَكُنْ يَوْمَئِذٍ أَرْضَ أَرُزٍّ فَيُقَالَ فِيهِ وَلَكِنَّهُ قَدْ جُعِلَ فِيهِ وَكَيْفَ لَا يَكُونُ فِيهِ وَعَامَّةُ خَرَاجِ الْعِرَاقِ مِنْه؟"**.

سند هذا الحديث صحيح وموثوق تماماً لأن رواته: إبراهيم بن هاشم، وحماد، وحريز، وأبو بصير الحلبي. (**وسائل الشيعة**، كتاب الزكاة، ج ٦، ص ٤١، الحديث ١١)[١].

إن النتيجة النهائية والعامة التي نخرج بها بعد دراسة هذا الموضوع هي أنه لو كانت زكاة المواد التسعة المعروفة لا تفي بإزالة الحاجة والعوز من المجتمع فإن الحاكم الذي يُمثِّل نائب إمام المسلمين يُمكنه أن يُعمِّم ضريبة الزكاة ليجعلها تشمل مواداً أخرى ويكون تحديد تلك المواد وشروطها متروكاً لرأيه وما يراه من مصلحة الأمة.". (انتهى كلام آية الله محمد تقي جعفري التبريزي).

***

إلى هنا انتهَتْ دراستُنا لأحاديث المُجَلَّد الأول من أصول الكافي الخاصة بأصول العقائد وتمحيصُنا لها. ولِـلَّهِ الحمد.

وينبغي أن نعلم أن أكثر أجزاء «**الكافي**» افتضاحاً هو هذا المُجَلَّد الأول بالإضافة إلى المُجَلَّد الثامن (أي **روضة الكافي**)[٢].

ومرَّةً ثانيةً نُذكِّر بأن الرواة المنحرفين والكذَّابين الذين رَوَوْا لنا أحاديث هذين المجلدين - وقد عرَّفنا بحال بعضهم في كتابنا الحالي - هم أنفسهم الذين رووا سائر أحاديث الكافي أيضاً، والواقع أن الأحاديث التي جميعُ رواتِها صحيحو العقيدة وعدولٌ، وخاصةً التي يتفق متنها مع القرآن والسنة والعقل ولا إشكال فيها، ليست كثيرة في المجلد الثاني من **أصول الكافي** وفي الأجزاء الخمسة من **فروع الكافي** (أي المجلدات من الثالث وحتى السابع)، ولو أردت أن أبيِّن

---

(١) والحديث العاشر أيضاً اعتبر أن الزكاة تشمل أشياء أخرى غير المواد التسعة المعروفة.

(٢) إن جزء «**روضة الكافي**» فاضح إلى درجة أن بعضهم قال: إنه ليس للكُلَيْنِيّ.

الأحاديث غير الصحيحة التي جاءت في الفروع لاحتجت إلى مجلد ضخم، ولكنني غير قادر على فعل ذلك اليوم في ظروفي الحالية، إذْ أنني بغض النظر عن ضعف الشيخوخة والمرض، لا أسكن حالياً في منزلي بسبب عدم الأمن على حياتي والخوف من إيذاء مأموري الحكومة وملاحقتهم لي. ولكنني سأذكر هنا كنموذج فقط بعض الأحاديث الخرافية التي لا تتفق مع كتاب الله أو العقل من بقية مجلدات الكافي، كي يَتَبَيَّنَ أن **فروع الكافي** أيضاً لا تخلو من الأحاديث الباطلة. أسأل الله تعالى أن يتقبَّل منا هذا العمل ويجعله في الباقيات الصالحات لنا:

١ - أحاديث باب «**طينة المؤمن والكافر**» في الصفحة ٢ فما بعد من المجلّد الثاني من «**أصول الكافي**» تدل على الجبر وسلب حرية الإرادة والاختيار عن السعيد والشقي، لاسيما الحديث ١ من «باب آخر منه» (ص ٦). كما أن القول بعالَم الذرّ وأن الله أخذ العهد والميثاق من ذرات النطف[1] قول مخالف للعقل والقرآن ومخالف للتكليف والاختيار. وبالمناسبة لم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ أيضاً أيّاً من الأحاديث الخمسة للباب الأوّل من المجلّد الثاني من «**أصول الكافي**».

وليس لرواة الأبواب المذكورة أيضاً وضع جيّد، فبصرف النظر عن المجاهيل نجد بين رواة تلك الأحاديث أشخاصاً من أمثال «ربِعي بن عبد الله» و«صالح بن سهل» و«سهل بن زياد» و«محمد بن أرومة» و«علي بن الحَكَم» و«صالح بن عقبة» و«صالح بن أبي حمّاد» وقد عرّفنا بهم جميعاً في الكتاب الحالي[2].

٢ - من الروايات واضحة البطلان في المجلد الثاني من «**أصول الكافي**» تلك المجموعة من الأحاديث التي تقول إنه بمجرّد قراءة دعاء مختصر فإن جميع ذنوب الإنسان وآثامه تُغْفَر له**!** أحد نماذج هذه الأحاديث الحديث الأول من باب (الدعاء عند النوم والانتباه) من كتاب الدعاء في المجلّد الثاني من «**أصول الكافي**» الذي رواه «**أحمد بن إسحاق**»[3]. طبقاً لهذا الحديث: **"مَنْ قَالَ حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَا فَقَهَرَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَطَنَ فَخَبَرَ**

---

(١) نحن نعتبر هذا العهد بياناً للفطرة التي فطر الله الإنسان عليها.

(٢) راجعوا فهرس الرواة في آخر الكتاب.

(٣) راجعوا ما ذكرناه بشأنه في الصفحة ٢٨٣ من هذا الكتاب.

**وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مَلَكَ فَقَدَرَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يُحْيِي الْمَوْتَى وَيُمِيتُ الْأَحْيَاءَ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، خَرَجَ مِنَ الذُّنُوبِ كَهَيْئَةِ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ"**[1].

إن هذه الأحاديث تتصوّر أن حساب القيامة هزلٌ ومِزاح.

٣ - ونموذج آخر لهذا النمط من الأحاديث الحديث الذي يَنْسِبُ إلى الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال: **"مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدَعْ أَنْ يَقْرَأَ فِي دُبُرِ الْفَرِيضَةِ بِقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ، فَإِنَّهُ مَنْ قَرَأَهَا جَمَعَ اللهُ لَهُ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَغَفَرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَمَا وَلَدَا!!"**[2].

ومن المفيد أن ننقل هنا ما قاله الأستاذ الشيخ «**هاشم معروف الحسني**» حول هذا النمط من الأحاديث:

"وقد أوتي هؤلاء [القصاصون والوُعّاظ] مقدرةً وبراعةً في العرض، وخيالاً واسعاً في التصوير والإغراء. قلَّ أن تجد أسطورةً من أساطيرهم بدون سند يربطها بصحابيٍّ يسندها إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، أو برجل من أتباع الأئمَّة يسندها إلى الإمام عليه السلام، وأحياناً يختلقون أشخاصاً وأسماءً ويجعلون منها سنداً يربطُ حديثَهم بالنبيِّ أو غيره من الأئمَّة والأولياء، فإذا اعترضهم سائلٌ قالوا: إنا نحفظ هذا، فكلما استحسنّا أمرنا أجريناه حديثاً وألحقنا به هذا السند!!"[3].

ثم تكلّم الشيخ معروف الحسني عن قاعدة «**التسامح في أدلة السنن**» ونتائجها الوخيمة التي أدت إلى التساهل وعدم بذل الدقة الكافية في قبول الأحاديث المتعلّقة بالأمور غير الواجبة، وقد نقلنا كلامه حول القاعدة المذكورة في مقدمة كتابنا الحالي (راجعوا الصفحات ٧٩حتى ٧٥).

٤ - أحد خرافات **فروع الكافي** الفاضحة الحديث التالي الذي لم يشمّ راويه رائحة التوحيد ومعرفة الله! يقول راويه **"مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ حَمْدَانَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْيَمَانِيِّ عَنْ مَنِيعِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي وَهْبٍ الْقَصْرِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَدِينَةَ فَأَتَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ (ع) فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! أَتَيْتُكَ وَلَمْ أَزُرْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (ع)؟؟ قَالَ: بِئْسَ مَا**

---

(١) **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٥٣٥.

(٢) **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٦٢٢، الحديث ١١.

(٣) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الآثار والأخبار**، صفحة ١٦٩.

صَنَعْتَ! لَوْلَا أَنَّكَ مِنْ شِيعَتِنَا مَا نَظَرْتُ إِلَيْكَ. أَلَا تَزُورُ مَنْ يَزُورُهُ اللهُ مَعَ الْمَلَائِكَةِ وَيَزُورُهُ الْأَنْبِيَاءُ وَيَزُورُهُ الْمُؤْمِنُونَ؟؟ قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا عَلِمْتُ ذَلِك"[1].

**سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا**. هل يمكن لأي إنسان يؤمن بالله ويعرف عظمته أن يقول إن الله تعالى يزور أحد عباده؟! كيف رضي الكُلَيْنِيّ أن يذكر في كتابه مثل هذه الرواية.

٥ - وفي حديث آخر اتُّهِم رسول الله ﷺ بأنّه قال لأمير المؤمنين عليه السلام: "يَا عَلِيُّ مَنْ زَارَنِي فِي حَيَاتِي أَوْ بَعْدَ مَوْتِي أَوْ زَارَكَ فِي حَيَاتِكَ أَوْ بَعْدَ مَوْتِكَ أَوْ زَارَ ابْنَيْكَ فِي حَيَاتِهِمَا أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِمَا ضَمِنْتُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ أُخَلِّصَهُ مِنْ أَهْوَالِهَا وَشَدَائِدِهَا حَتَّى أُصَيِّرَهُ مَعِي فِي دَرَجَتِي!!"[2].

ونسأل: هل تعتبرون هذا الحديث صادقاً في حق عثمان الذي كان صهر النبي ﷺ وعديل علي عليه السلام وبالطبع كان قد يزورهما مراراً في حياتهما؟!

٦ - أحد رواة الكُلَيْنِيّ الذي رُوِيَت عنه روايات في (الفروع) و (الروضة)، فرد مجهول الحال يُدعى «**أبو الربيع الشامي**» اعتبره آية الله الخوئي في كتابه «**معجم الرجال**» مجهولاً، وقال بعض علماء الرجال عنه إن الحديث السادس من باب طلب الرئاسة يدل على القدح فيه (**أصول الكافي**، ج ٢، ص ٢٩٨). إن الأحاديث التي رواها حول الأكراد تدل على أنه كان على عداوة مع أولئك القوم، وقد نسب أكاذيبه ظلماً وزوراً إلى حضرة الإمام الصادق عليه السلام! مدّعياً أنه قال: **"وَلَا تَنْكِحُوا مِنَ الْأَكْرَادِ أَحَداً فَإِنَّهُمْ جِنْسٌ مِنَ الْجِنِّ كُشِفَ عَنْهُمُ الْغِطَاء"**[3].

ولا يخفى أن بعض العلماء لفّق توجيهات باردة لتبرير هذا الحديث وقال إن المقصود من «الجنّ» فيه أقوام من سكان الجبال، في حين أن كلمة «أكراد» عامة وكثير من الأكراد لم يكونوا من سكان الجبال، كما أن كثيراً من سكان الجبال ليسوا أكراداً.

٧ - قَبْل أن يروي الشيخ الصدوق أحاديث غريبة حول الحيوانات، مما ذكرنا نموذجين عنه

---

(١) **فروع الكافي** (باب فضل الزيارات وثوابها)، ج ٤، ص ٥٧٩ - ٥٨٠، الحديث ٣.

(٢) **فروع الكافي** (باب فضل الزيارات وثوابها)، ج ٤، ص ٥٧٩، الحديث ٢.

(٣) **فروع الكافي** (كتاب النكاح)، ج ٥، ص ٣٥٢، الحديث ٢، و «**وسائل الشيعة**»، ج ١٢، ص ٣٠٧ - ٣٠٨، الحديثان ١ و ٢، و ج ١٤، باب ٣٢، ص ٥٦.

في كتابنا الحالي (ص ٣٤٠ و ٣٦٢)، ارتكب الكُلَيْنِيُّ هذه الحماقة الشنعاء وقدّم لأمة الإسلام الحديث التالي:

"مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا (ع) قَالَ: الْفِيلُ مَسْخٌ؛ كَانَ مَلِكاً زَنَّاءً. وَالذِّئْبُ مَسْخٌ؛ كَانَ أَعْرَابِيّاً دَيُّوثاً. وَالْأَرْنَبُ مَسْخٌ؛ كَانَتِ امْرَأَةً تَخُونُ زَوْجَهَا وَلَا تَغْتَسِلُ مِنْ حَيْضِهَا. وَالْوَطْوَاطُ مَسْخٌ؛ كَانَ يَسْرِقُ تُمُورَ النَّاسِ. وَالْقِرَدَةُ وَالْخَنَازِيرُ قَوْمٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْتَدَوْا فِي السَّبْتِ. وَالْجِرِّيثُ وَالضَّبُّ فِرْقَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يُؤْمِنُوا حَيْثُ نَزَلَتِ الْمَائِدَةُ عَلَى عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ (ع) فَتَاهُوا فَوَقَعَتْ فِرْقَةٌ فِي الْبَحْرِ وَفِرْقَةٌ فِي الْبَرِّ. وَالْفَأْرَةُ فَهِيَ الْفُوَيْسِقَةُ. وَالْعَقْرَبُ كَانَ نَمَّاماً. وَالدُّبُّ وَالزُّنْبُورُ كَانَتْ لَحَّاماً يَسْرِقُ فِي الْمِيزَانِ"[1].

ويجب أن نعلم أن هذه الخرافة وأمثالها لا علاقة لها بما نقرأه في الآية ٦٥ من سورة البقرة والآية ٦٠ من سورة المائدة، والآية ١٦٦ من سورة الأعراف، بل الآيات تعارض تلك الخرافة، لأن الآيات المذكورة لا تقول أبداً إن القردة والخنازير كانت في أصلها أشخاصاً من البشر ثم مُسِخَت، بل تقول - خلافاً لما جاء في تلك الأحاديث الخرافية - إن الله عاقب جماعة خاصة من الناس تعدُّوا حدودَ الله فمسخهم قردةً وخنازيرَ، وليست أبداً في صدد بيان منشأ الحيوانات وأصلها. (فتأمَّل)

إن الآيات القرآنية وصفت أولئك الممسوخين بأنهم «خاسئين» أي مطرودين، في حين أن صفة الخاسئ والمطرود والذليل لا تتناسب مع القردة والخنازير العادية، لأنها لم تُذنب حتى يُذلَّها الله لاسيما أن الآية ٦٠ من سورة المائدة عطفت الممسوخين على «**عبد الطاغوت**» مما يدل على أنه ليس المراد الكلام عن القردة والخنازير العادية لاسيما أن الآية ٦٦ من سورة البقرة قالت: ﴿**فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ**﴾ [البقرة / ٦٦] أي أن الله جعلهم قردةً وخنازير عقاباً لهم ومجازاةً لهم على أعمالهم. في حين أن القردة والخنازير العادية ليس

---

(١) **فروع الكافي**، (بَابٌ جَامِعٌ فِي الدَّوَابِّ الَّتِي لَا تُؤْكَلُ لَحْمُها)، ج ٦، ص ٢٤٩، الحديث ١٤، وجاء أيضاً في الحديثين ٣ و٦ من الباب ١٣٨ من **أصول الكافي**: "**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ مَسَخَ طَائِفَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَمَا أَخَذَ مِنْهُمْ بَحْراً فَهُوَ الْجِرِّيُّ وَالْمَارْمَاهِي وَالزِّمَّارُ وَمَا سِوَى ذَلِكَ. وَمَا أَخَذَ مِنْهُمْ بَرّاً فَالْقِرَدَةُ وَالْخَنَازِيرُ وَالْوَبْرُ** [حيوان أصغر من القطَّة] **وَالْوَرَكُ** [حيوان من فصيلة التماسيح ذي رأس صغير وذيل طويل]!!".

لها أي تصور عن الإنسانية وليست منزعجة أو حزينة لكونها قردة أو خنازير. لهذا السبب وبناءً على ما نقله **الطبري في تفسيره** – الذي يُعدُّ من أقدم تفاسير القرآن – وما نقله أيضاً السيوطي في «**الدر المنثور**» قال مجاهد وجماعة من مُفسِّري السلف: ليس المراد من تلك الآيات أن الله حوَّلهم إلى قردة وخنازير حقيقية بل المراد أنهم أصبحوا أذلَّاء مُحْتَقَرِين. وقال العلامة الطباطبائي في تفسيره «**الميزان**»: إن الإنسان الممسوخ هو من حصل خلل في إنسانيته وليس معنى مسخه أنه أصبح كالحيوانات الحقيقية فاقداً للإنسانية بشكل كامل ونصُّ عبارته: **"فالممسوخ من الإنسان إنسان ممسوخ لا أنه ممسوخ فاقد للإنسانية"**[١].

ورُوِي في حديث معتبر عن «عبد الله بن مسعود» (رض): أن رجلاً قال: "يَا رَسُولَ اللهِ الْقِرَدَةُ وَالْخَنَازِيرُ هي مِمَّا مُسِخَ؟ فَقَالَ النبي ﷺ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُهْلِكْ قَوْمًا أَوْ يُعَذِّبْ قَوْمًا فَيَجْعَلَ لَهُمْ نَسْلاً وَإِنَّ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ"[٢].

وما أحسن ما قاله أخونا الفاضل الأستاذ «مصطفى الحسيني الطباطبائي» -أيَّده الله تعالى-: "إن القول بأن الممسوخين تحولوا إلى قردة وخنازير حقيقية يتعارض مع الآية التي جاءت بعدها (أي بعد الآية ٦٦ من سورة البقرة) لأن الآية ٦٦ قالت: ﴿**فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ**﴾ [البقرة / ٦٦]. في حين أنه عندما تُشاهد القردة أو الخنازير الحقيقية العادية في مكان ما فإن الناس لا يُمكنهم أن يُدركوا أنها كانت قبل ذلك بشراً وَمِنْ ثَمَّ فلن تكون تلك الحيوانات موعظة للمتقين. لهذا السبب إذا دققنا النظر في هذه الآيات وفي القرائن الموجودة فيها يُمكننا أن نُدرك أن الأفراد الممسوخين قد أُصيبوا بنوع من الصدمة أو السكتة في وجوههم فتحولت وجوههم إلى وجوه قبيحة كوجوه القردة والخنازير. وقد أصبح معروفاً لدى الأطباء اليوم أن هناك نوعاً من الفيروسات إذا ابتُلي به الإنسان انقلب شكل وجهه وظهرت الاعوجاجات والانحرافات فيه. وهذا العرض لا علاج له في الغالب وعادةً ما يُصبح تناول الطعام أو الشراب عسيراً جداً ومؤلماً لدى الشخص المُبتلى بهذه الحالة".

---

(١) محمد حسين الطباطبائي، **الميزان في تفسير القرآن**، ج ١، ص ٢٠٩.

(٢) **صحيح مسلم**، حديث رقم (٢٦٦٣). (المُتَرْجِمُ)

كما لاحظنا، لا علاقة لآيات القرآن أبداً بخرافات الكُلَيْنِيّ والصدوق. (وراجعوا كذلك النموذج رقم ٩ في هذا الفصل).

٨- اعلم أن جزء «**روضة الكافي**» يشتمل على ٥٩٧ حديثاً لم يُصَحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ منها سوى ٧٤ حديثاً فقط، في حين اعتبر المَجْلِسِيّ ٦١ منها فقط صحيحاً. ولو أضفنا إليها الأحاديث التي قبلها المَجْلِسِيّ على أنها صحيحة بناءً على رأيه الشخصي لأصبح عدد الأحاديث الصحيحة لديه ٧٦ حديثاً. وينبغي أن نعلم أن من جملة أحاديث جُزء «**روضة الكافي**» التي اعتبرها المَجْلِسِيّ صحيحةً الحديث ٥٥**!** (راجعوا الصفحة ٤٠٧ من الكتاب الحالي)، والحديث ٢٧٢ الذي يقول: "عَنِ الْحَجَّالِ قَالَ: قُلْتُ لِجَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِذَا أَتَاكُمْ شَرِيفُ قَوْمٍ فَأَكْرِمُوهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ لَهُ: وَمَا الشَّرِيفُ؟ قَالَ قَدْ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ (ع) عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: **الشَّرِيفُ مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ**!! ....".

هل يمكن للإمام أن يقول مثل هذا الكلام؟**!**

واعتبر المَجْلِسِيُّ الحديث ٥٢٥ أيضاً صحيحاً. والحديث المذكور - شأنه في ذلك شأن الحديث ٢٠٢ الذي لم يُصَحِّحه المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ - يدَّعي أن الآية ١٠٨ من سورة النساء نزلت في أبي بكر وعمر وأبي عبيدة الجراح**!** ولكنكم لو رجعتم في تفسير هذه الآية إلى تفاسير مثل «**مجمع البيان**» و «**الميزان**» و «**تفسير نمونه**» أي «**تفسير الأمثل**»[1] للاحظتم أن الآية المذكورة تتحدث عن الأشخاص الذين اتَّهموا يهودياً بريئاً تهمةً باطلةً ولا علاقة لها بالمهاجرين من أصحاب النبيّ ﷺ أصلاً.

ورغم أن مؤلِّفِي تلك التفاسير الثلاثة يهتمُّون اهتماماً شديداً بروايات الكُلَيْنِيّ لكن أيًّا منهم لم يروِ في تفسيره لتلك الآية هذا الحديث الذي ذكره الكُلَيْنِيّ في «**روضة الكافي**».

٩- الحديث الآخر المُشابه للحديث ٣٠٥ (راجعوا ص ١٥٤من الكتاب الحالي) هو الحديث

---

(١) «**تفسير نمونه**» دورة تفسير كاملة للقرآن الكريم بالفارسية يقع في عشرين جزءاً وهو من تأليف آية الله ناصر مكارم الشيرازي أحد مراجع الشيعة الإمامية المعاصرين في قم، وقد تُرجِمَ بتمامه إلى العربية تحت عنوان «**الأَمْثَلُ في تفسير كتابِ اللهِ المُنزَل**» في عشرين جزءاً أيضاً. (المُتَرْجِمُ)

رقم ٣٢٣ من «**روضة الكافي**» الذي ينسب إلى الإمام الصادق عليه السلام قوله: "خَرَجَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله من حُجْرَتِهِ وَمَرْوَانُ وَأَبُوهُ يَسْتَمِعَانِ إِلَى حَدِيثِهِ فَقَالَ لَهُ: الْوَزَغُ ابْنُ الْوَزَغِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ (ع): فَمِنْ يَوْمِئِذٍ يَرَوْنَ أَنَّ الْوَزَغَ يَسْمَعُ الْحَدِيثَ!!". (راجعوا النموذج ٧ من هذا الفصل)

١٠- واتهم الحديث ٢٦٨ أميرَ المؤمنين علي عليه السلام أنه لما سُئِلَ "عَنِ السَّحَابِ أَيْنَ يَكُونُ؟ قَالَ (ع): "يَكُونُ عَلَى شَجَرٍ عَلَى كَثِيبٍ عَلَى شَاطِئِ الْبَحْرِ يَأْوِي إِلَيْهِ!!....".

لقد ذكرنا هذه النماذج وبعض النماذج الأخرى من روايات الشيخ الصدوق في هذا الكتاب وهي تكفي لمعرفة وضع كتاب «**الكافي**» وللاطِّلاع على ميزان فهم الكُلَيْنِيّ والصدوق ومبلغ علمهما ومقدار معرفتهما بالقرآن. (وراجعوا أيضاً مقدمة الكتاب الحاضر، الصفحة ٥٤ فما بعد).

وقال بعض العلماء في سعيٍ منه للحفاظ على اعتبار الكُلَيْنِيّ وحيثيته: إنه لم يكن يعتبر أن جميعَ ما دوَّنه من أحاديث في كتابه صحيحٌ ومقبولٌ[١]، لأنه قال في نهاية مقدمة «الكافي»: "...... **وَنَحْنُ لَا نَعْرِفُ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ** [أي من معرفة الأحاديث وتشخيص الصحيح منها من السقيم] **إِلَّا أَقَلَّهُ، وَلَا نَجِدُ شَيْئاً أَحْوَطَ وَلَا أَوْسَعَ مِنْ رَدِّ عِلْمِ ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَى الْعَالِمِ** [أي الإمام] **- عليه السلام - وَقَبُولِ مَا وَسِعَ مِنَ الْأَمْرِ فِيهِ بِقَوْلِهِ: بِأَيِّمَا أَخَذْتُمْ** [أي في الأحاديث المتعارضة] **مِنْ بَابِ التَّسْلِيمِ وَسِعَكُمْ**"[٢].

هذا في حين أن أقصى ما يدلُّ عليه هذا الكلام أن الكُلَيْنِيّ لم يُمَيِّز بين الصحيح وغير الصحيح بالنسبة إلى الأخبار المُتعارضة في كتابه. ولكن بأي دليل تدَّعون أنه لم يكن يقبل كثيراً من الأخبار غير المُتعارضة التي تُشكِّل القسم الأعظم من كتابه «**الكافي**»؟ ولو كان هناك بعض الأخبار التي لم يكن الكُلَيْنِيّ يعتبرها صحيحةً ولا مقبولةً فلماذا أوردها في كتاب موصوف بتلك

---

(١) لا يُمكنهم أن يستخدموا هذا العذر للدفاع عن الشيخ الصدوق لأنه صرَّح في مقدمة كتابه «**من لا يحضره الفقيه**» (ص ٣) قائلاً: "...... **بل قصدت إلى إيراد ما أُفتي به وأحكم بصحَّته وأعتقد فيه أنه حجَّة فيما بيني وبين ربي**".

(٢) **أصول الكافي**، ج ١، ص ٧٦ (طبعة طهران). (أو ج ١، ص ٤٩ من طبعة بيروت، دار التعارف للمطبوعات، بتحقيق وتصحيح محمد جعفر شمس الدين، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م). (المُتَرْجِمُ)

الأوصاف التي أرادها صديقه؟ (راجعوا ما ذكرناه في مقدمة الباب ٩٣ من الكتاب الحالي).

أيها القارئ المحترم! لاحظ أنه إذا كان هذا وضع «**الكافي**» الذي هو أشهر كتب حديثنا وأكثرها وثاقةً[١]، فما بالك إذن بحال سائر كتب الحديث التي تأتي في الرتبة بعد كتاب «**الكافي**»؟ مثلاً قال آية الله الخوئي في مقدمة الجزء الأول من موسوعته «**معجم رجال الحديث**» عن كتاب «**تهذيب الأحكام**» للشيخ الطوسي:

"**وأكثر هذه الكتب اختلافاً كتاب «التهذيب» حتى أنه قال في «الحدائق** [الناضرة]»: «**قَلَّمَا يَـخْلُو حَدِيْثٌ فِيْهِ مِنْ ذَلِكَ** [أي التحريف، والتصحيف، والزيادة، والنقصان] **فِي مَتْنِهِ أَوْ سَنَدِهِ». وما ذكره - قُدِّسَ سِرُّهُ - وَإِنْ كَانَ لَا يَخْلُو مِنْ نَوْعٍ مِنَ المُبَالَغَةِ، إلا أَنَّه صَحِيحٌ فِي الجُمْلَة. والخللُ في رواياتٍ «التهذيب» كثير**"[٢]. انتهى.

أجل إن الخلل في روايات التهذيب كثير جداً.

أيها القارئ العزيز! اعلم أيضاً أن كثيراً من الفقهاء يعتبرون أن مُجرَّد رواية الكُلَيْنِيّ (أو الصدوق أو الطوسي) عن راوٍ، دليلٌ على ثقته! ويعتقدون أن مشايخ الثقات ثقات! هذا في حين أنكم لاحظتم بأنفسكم أنه قد ثبت لدينا بعد التحقيق خلاف ذلك. والآن يُمكنكم بعد قراءتكم لهذا الكتاب أن تحكموا بأنفسكم إلى أي حد تلك القاعدة قاعدة بعيدة عن الصحَّة وغير مقبولة ولا أساس لها، فهل يصحُّ أن نعهد بعقيدتنا وإيماننا إلى مجموعة من الكتب من أمثال «**الكافي**» ونظائره اعتماداً على مثل تلك القاعدة الواهية المتهافتة؟

أيها القارئ الكريم! إن كنت حقاً من مُحبي أهل بيت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فاعلم أنك بقبولك لأحاديث أمثال تلك الكتاب تكون قد عاديت أولئك الرجال الكرام وعملت ضد رغبتهم وأملهم الذي لم يكن سوى إعلاء كلمة الله واتحاد المسلمين الحقيقي والألفة الصادقة بين قلوب

---

(١) قال المَجْلِسِيّ عن كتاب **الكافي**: "كان أضبط الأصول وأجمعها، وأحسن مؤلفات الفرقة الناجية وأعظمها". (**مرآة العقول**، دار الكتب الإسلامية، طهران، ج ١، ص٣). وقال الفيض الكاشاني أيضاً في كتابه **الوافي**: "كان [أي الكافي] أشرفها [أي أشرف الكتب الأربعة] وأوثقها وأتمها وأجمعها".

(٢) آية الله السيد أبو القاسم الخوئي، **معجم رجال الحديث**، المقدمة، ج ١، ص ٣٤ و ٩٩. (المُتَرْجِمُ)

المؤمنين. نسأل الله عزّ وجل أن يمن علينا جميعاً بحسن التوفيق حتى نعرف كتابه أكثر وبشكل أفضل ولا نُخْدَع بالعدوّ المكّار أو الصديق المُتعصب الأحمق. آمين يا رب العالمين.

وكما قلنا في مقدمة الكتاب ونُكرر الكلام مرة أخرى ونؤكد عليه هنا أنه لا بُدّ من الانتباه بشدة إلى أحاديث **فروع الكافي** والتدقيق بها وتمحيصها جيداً قبل الأخذ بها لأن رواتها هم أنفسهم رواة هذا الجزء الأول من **أصول الكافي** الذين تعرّفنا على كثير منهم في كتابنا الحالي ورأينا أنه لا يُمكن الاعتماد على أحاديثهم وأنه لا بُدّ من بذل الحيطة والحذر الكاملين في قبول مروياتهم.

# مشكلة وضع الحديث بين المسلمين

اعلم أن وضع الحديث انتشر بين المسلمين منذ قديم الأيام فكانت كل واحدة من الفرق الإسلامية تضع الحديث تأييداً لمذهبها! وكان العوام البُسطاء الذين لا علم لهم بالقرآن يصدقون تلك الأخبار والأحاديث وينشرونها بدورهم بين سائر المسلمين. وقد لاحظتم في الكتاب الحالي نماذج عديدة للأحاديث الموضوعة، وللأسف لم تقتصر هذه المصيبة الكبرى على القرون الماضية فحسب بل لا زال بعض الناس في زماننا يواصلون هذا العمل!

ومن نماذج وضع الحديث في زماننا مقالةٌ طُبعت في مجلة «**مكتب اسلام**»[1] [أي دين الإسلام]. يبدو أن صاحب تلك المقالة شخصٌ يُدعى «مهدي ايماني» من أصفهان كتبها وأرسلها إلى المجلة. وبعد مدة من الزمن كتب فرد يُدعى الدكتور «رحيم هويدا» الذي يبدو أنه كان أستاذاً في جامعة تبريز مقالةً في المجلة ذاتها تؤيد التقرير السابق[2] إذ يبدو أنه صدق ذلك الخبر وظنه حقيقةً!

وكتب أحد كُتَّاب مجلة «**رنگين كمان نو**» [أي قوس قزح الجديد] مقالة في نقد ذلك التقرير الذي نشرته مجلة **مكتب اسلام**[3]. كما قام بطباعة بيان (منشور) في صفحة واحدة ووزعه بين الناس كي لا يُخدع الناس بمثل تلك الأخبار الموضوعة. وسنذكر فيما يلي لفائدة القراء ذلك التقرير الخبري ثم المقالة التي ذُكرت تعليقاً عليه وتأييداً له بشيء من التصرف اليسير ثم نذكر نص البيان الذي أصدره الدكتور رحيم هويدا كي يكون في ذلك عبرة وموعظة للناس إن شاء الله تعالى. **فاعتبروا يا أولي الأبصار**.

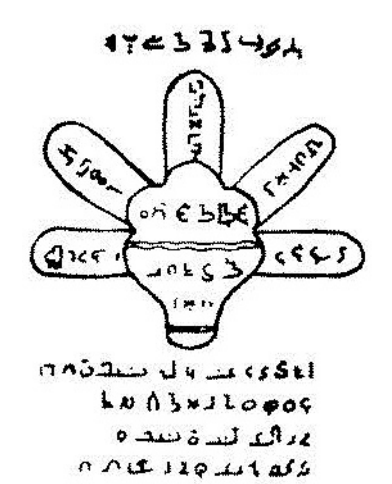
---

(١) **مكتب اسلام**، السنة الثانية عشرة، عدد شهر آبان ١٣٥٠، الصفحة ٢٦ إلى ٢٩.

(٢) **مكتب اسلام**، السنة الثالثة عشرة، عدد شهر بهمن ١٣٥٠، (ذي الحجة ١٣٩١هـ)، الصفحة ١٧ فما بعد.

(٣) «**رنگين كمان نو**»، السنة الخامسة، العدد ٢٦، الصفحة ٧ فما بعد.

«تقرير خبري مثير للغاية ذكرته مصلحة علم الآثار السوفييتية بشأن سفينة حضرة نوح (ع): نشرت مجلة «اتفادنيزوب» السوفييتية الرسمية، ذات الانتشار الواسع والتي تصدر شهرياً، التقريرَ العجيب التالي وهو تقرير ذو قيمة كبيرة من ناحية علم الآثار من جهة ومثير وملفت للنظر من الناحية الدينية بوصفه من أقوى الأدلة على عظمة القرآن وعقائدنا الدينية وعلى إثر نشر ذلك المقال قام عدد من الكُتّاب: إنجليزي ومصري وباكستاني و...... بترجمة ذلك المقال والتقرير الخبري عن الروسية إلى الإنجليزية والعربية والأردية و.... ونشروه في المجلات والصحف المحلية. وفيما يلي نذكر خلاصة عن ذلك التقرير الخبري مع توضيحات بشأن قيمته العلمية والدينية. كتبت المجلة المذكورة في عددها الصادر في تشرين الثاني من عام ١٩٥٣ تقول:



**((اكتشاف الحكومة السوفيتية لآثار سفينة نوح وتوسّله إلى الله بمحمد وأهل بيته:** وقد شاء الله بقدرته وحكمته أن يظهر هذه البشائر ويحققها لعباده باكتشاف جديد في قرننا هذا، اكتشفته الحكومة السوفيتية، وأعلنته بعض مجلاتهم ومجلات وصحف بعض الدول الأخرى، من توسل نوح شيخ المرسلين – أثناء غرق قومه المكذبين ونجاة سفينته – بأهل البيت وأن يساعده لأجلهم ولأجل أسمائهم المباركة فيوجهه تعالى نحو الطريق المستقيم.

"في تموز عام ١٩٥١ حينما كان جماعة من العلماء السوفييت المختصين بالآثار القديمة ينقبون في منطقة بوادي قاف [طبقاً لما جاء في القرآن الكريم بشكل صريح فإن المكان الذي رست فيه سفينة نوح بعد الطوفان هو «الجودِيّ»، وهو – حسب ما ذكره صاحب «مراصد الاطّلاع» و «منجد العلوم»– جبلٌ يقع على بعد ٤٠ كيلومتراً في الجهة الشمالية الشرقية من جزيرة «ابن عمر» وهي مدينة صغير في سوريا تقع على نهر دجلة بناها الحسن بن عمر الخطاب الثعلبي عام ٩٦١ هـ.. وحسب ما رواه آخرون ومنهم المؤلف الجليل لـ«تفسير الميزان» فإن «الجودِيّ» هو جبل

«آرارات» من جبال أرمينية بين إيران و تركستان روسيا، ويقع في ديار بكر من نواحي الموصل. وبالطبع فإن جميع هذه الآراء يمكن أن تنطبق على وادي قاف في موسكو محل اكتشاف الألواح الخشبية، إذْ إنها لو لم تكن قريبة منه الآن، فمن الممكن أن تكون تلك اللواح الخشبية قد استقرت في أعماق الأرض في تلك المنطقة بمرور الزمان، وعلى إثر أمواج البحر والتحولات التي وقعت على مدى عدة آلاف من السنين]، عثروا على قطع متناثرة من أخشاب قديمة مُتَسَوِّسَة وبالية مما دعاهم إلى التنقيب والحفر أكثر وأعمق، فوقفوا على أخشاب أخرى مُتَحَجِّرة وكثيرة كانت بعيدة في أعماق الأرض.[وقد تبيَّن لاحقاً أن هذه الألواح قطع انفصلت عن سفينة نوح[1] وعلى إثر التحولات البحرية والبرية طيلة ٥٠٠٠ سنة بقيت في باطن الأرض].

ومن بين تلك الأخشاب التي توصلوا إليها نتيجة التنقيب خشبة على شكل مستطيل طولها (١٤) عقداً وعرضها (١٠) عقود سببت دهشتهم واستغرابهم، حيث لم تتغير ولم تتسّوس، ولم تتناثر كغيرها من الأخشاب الأخرى.

وفي أواخر سنة ١٩٥٢ أكمل التحقيق حول هذه الآثار، فظهر أن اللوحة المشار إليها كانت ضمن سفينة نوح(عليه السلام) وأن الأخشاب الأخرى هي أخشاب جسم سفينة نوح(عليه السلام).

ومما يذكره المؤرخون أن سفينة نوح(عليه السلام) استوت على قمة جبل قاف.

وشهد أن هذه اللوحة قد نقشت عليها بعض الحروف التي تعود إلى أقدم لغة. وهنا ألفت الحكومة السوفيتية لجنة بعد الانتهاء من الحفر عام ١٩٥٣ قوامها سبعة من علماء اللغات القديمة ومن أهم علماء الآثار، وهم:

١) البروفسور سولى نوف: أستاذ الألسن القديمة في جامعة موسكو.

٢) ايفاهان خنيو: عالم الألسن القديمة في كلية لولوهان بالصين.

٣) ميشانن لوفارنك: مدير الآثار القديمة.

٤) تانمول كورف: أستاذ اللغات في كلية كيفزو.

٥) البروفسور دي راكن: أستاذ الآثار القديمة في معهد لينين.

---

(١) كيف عرفوا أن تلك الألواح متعلقة بسفينة نوح؟

٦) ايم أحمد مولاد: مدير التنقيب والاكتشافات العام في الاتحاد السوفييتي.

٧) ميجر كولتوف: رئيس كلية ستالين.

وبعد ثمانية أشهر من دراسة تلك اللوحة والحروف المنقوشة عليها، اتفقوا على:

١- أن هذه اللوحة كانت مصنوعة من نفس الخشب الذي صنعت منه سفينة نوح(عليه السلام) [إلا أنها لم تكن قد بليت وسوَّست كما حصل لسائر قطع الألواح الخشبية بل بقيت سالمة على نحو يمكن معه قراءة الخطوط التي كتبت عليها). وأن النبي نوحاً(عليه السلام) كان قد وضع هذه اللوحة في السفينة للحفظ والتبرك.

٢- وكانت حروف هذه اللوحة باللغة السامانية أو السامية، وهي أم اللغات على ما حقق ذلك صاحب كتاب (إيليا) عن كثير من المحققين وهي لغة نوح وأبنائه، ونسبت إلى ابنه (سام).

٣- وقد ترجمها العلماء الروس المختصون باللغات القديمة إلى اللغة الروسية، وهذا نصها مع تعريبها: (يا إلهي ويا معيني - برحمتك وكرمك ساعدني - ولأجل هذه النفوس المقدسة(عليه السلام) - محمد إيليا alia (علي) - شبر (الحسن) - شبير (الحسين) - فاطمة - الذين جميعهم عظماء ومكرمون - العالم قائم لأجلهم - ساعدني لأجل أسمائهم - أنت فقط تستطيع أن توجهني نحو الطريق المستقيم).

ثم ترجمها إلى الإنكليزية العالم البريطاني (اين ايف ماكس) أستاذ الألسن القديمة في جامعة (مانچستر). وانتشرت بعينها في هذه المجلات والصحف التالية:

١) مجلة (ويكلي ميرر) الأسبوعية Weekly Mirror اللندنية بعددها الصادر في ٢٨ كانون الأول ١٩٥٣.

٢) مجلة (أستار) اللندنية Britania Star في عددها/ كانون الثاني ١٩٥٤.

٣) جريدة (سن لايت) Sunlight الصادرة في مانچستر ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٤.

٤) جريدة (ويكلي ميرر) اللندنية Weekly Mirror في ١/ شباط/ ١٩٥٤.

٥) جريدة (الهدى) القاهرية في ٣ مارس ١٩٥٤.[١]

ثم العالم والمحدث الباكستاني القدير «حكيم سيد محمود گيلاني» الذي كان فيما سبق مديراً لتحرير صحيفة «أهل الحديث» في باكستان، **والذي كان في البداية من أهل السنة ثم تشيَّعَ عن علم وبصيرة**، بترجمة ذلك التقرير إلى اللغة الأردية ونشره في كتاب باسم (كتاب «إيليا مركز نجاة أديان العالم»، في ٤٥ صفحة بعنوان الكتاب صغير الحجم الثاني والخمسين من نشرات دار المعارف الإسلامية في لاهور، باكستان، سنة ١٣٨١ هـ.)

ثم قامت مجلة (البذرة) النجفية، في العددين: الثاني والثالث، لشَهْرَي شوال وذي العقدة سنة ١٣٨٥، السنة الأولى ص٧٨-٨١ تحت عنوان: (أسماء مباركة توسل بها نوح) بترجمة ذلك المقال من الأوردية إلى العربية

وأرى الآن من الضروري أن ألفت نظر القراء المحترمين - بشكل مختصر - إلى بعض النقاط كي يدركوا بشكل أفضل القيمة العلمية والتاريخية لهذا الاكتشاف الأثري:

١- اكتشاف تلك الألواح الخشبية وهذا اللوح المنقوش عليه، أحد الدلائل على أصالة وحقيقة قصص القرآن المجيد والأحاديث الدينية التي ذكرت بالتفصيل قصة سفينة نوح وغرقها كما كتب عنها المؤرخون الإسلاميون وغير الإسلاميين.

٢- أن معتقدات الشيعة في أهل البيت ليست مبنية على أهواء زعماء الشيعة ومؤلفيهم ومبالغاتهم، بل مبنيّة على جملة من الحقائق العلمية والوقائع التاريخية التي وجدت الشيعة نفسها مضطرة إلى التسليم بها، ونتيجة لذلك اختارت اتّباع أهل البيت.

من البديهي أن استمداد نوح النبي (ع) من أهل بيت الرسالة ونقش أسمائهم على سفينة قبل

---

(١) لماذا نشرت **جريدة** (ويكلي ميرر) الخبر بعد شهر من نشر **مجلة** (ويكلي ميرر) له؟ لماذا امتنعت عن نشر الخبر مدة شهر كامل؟ ألم يكن من الأفضل أن يتم نشر الخبر بشكل منتظم أكثر وهو أن تقوم أولاً جريدة (ويكلي ميرر) بنشر الخبر، وبعد أسبوع تقوم مجلة (ويكلي ميرر) بطباعة الخبر في عددها الجديد ونشره؟.

ثم إن الجريدة المصرية (الهدى) نشرت الخبر قبل تسعة أشهر من الصحف البريطانية، في حين نشرت المجلة العربية «البذرة» الصادرة في النجف الخبر بعد أربعة سنوات من ترجمة تلك المقالة في باكستان من العربية إلى الأردية!

نزول القرآن بعدة آلاف من السنين ثم ظهور الإسلام وافتراق المسلمين إلى فرقتين مختلفتين ومتضادّتين: الشيعة والسنة، لا يمكن تفسيره إلا بالإلهام الصادر من مبدأ أعلى وبالإشارة الغيبية. صحيح أن حضرة نوح (ع) نَقَشَ على اللوح الأسماء المقدسة لمحمد وعلي والحسن والحسين وفاطمة بعنوان الدعاء والتبرّك ولكن في الحقيقة كان ذلك الأمر تنبؤاً عجيباً عن عهود بعيدة جداً سيظهر فيها أهل بيت الوحي والرسالة، الذين ظهروا بعد حوالي ٥٠٠٠ سنة من وقوع الطوفان.

والملفت للنظر اكتشاف مثل هذه الآثار التاريخية القديمة جداً في بلد غير ديني وعلى يد أفراد غير مسلمين، وفي النهاية وقوع ذلك في بيئة كان قد تخلت عن الدين والإيمان بالمبدأ والمعاد والوحي والرسالة منذ نصف قرن ولا تنظر إلى العالم وما فيه إلا بمنظار المادية المحدود.

ولا يخفى أن حادثة هذا اللوح بمقدار أهميتها وقيمتها من ناحية علم الآثار في دنيا اليوم، هي مهمّةٌ أيضاً دينيًّا ومذهبياً للمسلمين بشكل عام وللشيعة بشكل خاص.

**تذكير**: مطالب هذه المقالة مأخوذة من ترجمة مجلة "بذرة" الصادرة في النجف ومن كتاب **"قبس من القرآن في صفات الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله)"** تأليف الشيخ عبد اللطيف البغدادي، طبع عام ١٣٨٩ ه.ق في النجف)). انتهى كلام مجلة **"مكتب اسلام"**.

كما قلنا كتبت مجلة «**رنگين كمان نو**» بشأن ذلك التقرير الخبرى ما يلي:

((إن قراءة ذلك المقال في مجلة «**مكتب اسلام**» القيّمة يُثير العجب لأنه طبقاً لكتابات السيد «مهدي ايماني» من أصفهان فإن اكتشاف ألواح سفينة نوح الذي نُشر في مجلة «اتفادنيزوب» المطبوعة، يتعلق بسنة ١٩٥٣ أي قبل تسعة عشر عاماً والذي يُثير العجب لدينا هو تساؤلنا عن السبب في عدم اطّلاع الشعب الإيراني الشيعي على قصة بهذه الأهمية لفتت إليها أنظار الإنجليز فكتبت أربع صحف إنجليزية عنها في تلك السنة، كما نشرتها صحيفة مصرية، ورغم أن جارتنا باكستان ترجمت ذلك المقال في ذلك التاريخ ذاته من الإنجليزية إلى الأردية، لم يطّلع شعبنا في إيران حتى السنة الماضية على هذه القصة؟! هذا مع أنه منذ أن اختُرعت وسائل الاتصالات السريعة خاصةً في فترة الحرب العالمية الأولى انتشرت الأخبار في كل زاوية من زوايا الدنيا، وإن لم تصل

الأخبار بشكل فوري، فعلى الأقل كانت تصل إلى أقصى نقاط الدنيا خلال أقل من ٢٤ ساعة.

لنفرض أن وسائل الاتصال كالراديو والتلفاز والتلغراف وكل وسائل نشر الأخبار لم تكن موجودة في ذلك الحين، وقد تحدثنا في الأعداد السابقة من هذه المجلة عن نشر الأخبار وإذاعتها ونشر الشائعات وأن ذلك أصبح رائجاً إلى درجة أنه عندما يُخْبِرُ شخصٌ شخصاً آخر خبراً في مدة ربع ساعة ثم يقوم كل واحد من الشخصين إضافةً إلى صاحب الخبر الأصلي الذين يُشكِّلون مع بعضهم ثلاثة أشخاص، كل واحد منهم يقوم بنشر الخبر لدى شخصين آخرين في ربع ساعة فيكون المجموع سماع تسعة أشخاص لذلك الخبر، فلو واصل الناس نشر الأخبار خلال ربع الساعة الثالثة على هذا النحو وقام كل واحد من الأشخاص التسعة بنقل ذلك الخبر إلى شخصين آخرين كان عدد المُطَّلعين على ذلك الخبر ٢٧ شخصاً فلو تواصل نشر الأخبار على هذا النحو فإنه خلال مدة خمس ساعات على أقصى تقدير سيطَّلع جميع أهل الكرة الأرضية الذين يبلغ عددهم ثلاثة مليارات على ذلك الخبر. إن ما نذكره ليس ادَّعاءً بل خُذْ قلماً واحسب أنه في الساعة التي تتكون من أربعة أرباع، إذا ضربتَ العدد ٢٧ بالعدد ٣ يكون عدد الأشخاص ٨١ شخصاً، اضرب هذا العدد برقم ٣ إلى آخره كي ترى أنه مع انتهاء الربع العشرين أي الخمس ساعات سيكون الخبر قد انتشر بين أكثر من ثلاثة مليارات شخص.

إن تعجبنا هو من جهة أن مسألةً بأهمية اكتشاف سفينة نوح -التي تكلمت عنها كل المذاهب اليهودية والمسيحية والمسلمة- لاسيما أنها مسألة تتعلق بكتابة فوق لوح خشبي خاص بالسفينة قرأها عالم الآثار الروسي، وهي مهمة جداً بالنسبة إلى الشيعة. استغرقت ١٩ سنة حتى وصل خبرها إلينا!

يُمكن أن يقول الناس: إن الروس ماديين لا دين لهم ويُنكرون وجود الله كما يُنكرون الأنبياء والدين والمذهب ولذلك لما اكتشفوا هذا الاكتشاف لم يرفعوا صوتهم ولم يُحدثوا أي ضجيج كي لا يتخلى الشعب الروسي البلشفي (الشيوعي) عن إلحاده. ولكن بالنظر إلى أن السيد «مهدي ايماني» كتب في مقاله أن ذلك الخبر نُشر قبل تسعة عشر عاماً في مجلة «اتفادنيزوب» الرسمية الواسعة الانتشار، فإننا ننصرف عن هذا التفكير لاسيما بالنظر إلى أنه في تلك الأيام نفسها تسرَّب هذا الخبر

من ثنايا الستار الحديدي الذي أُحيطت به روسيا السوفييتية وأُدرج في عدد من المجلات والصحف البريطانية ثم انتقل إلى باكستان وانتشر باللغة الأردية، ونصل إلى هذه النتيجة ونسأل أنفسنا: كيف بقينا نحن الشعب الإيراني الشيعي جاهلين بهذا الخبر تماماً رغم كل ما لدينا من مراكز دينية ومذهبية؟ وما الذي حدث حتى لفت هذا الموضوع المهم نظر السيد «مهدي ايماني» للمرة الأولى فقام بترجمة المقال المذكور وإرساله إلى قم ليتم نشره في مجلة «مكتب اسلام»؟

وعلى كل حال، لما كان الموضوع مهماً قررت أن أقوم بالتحقيق فيه. انطلاقاً من ارتباط هذا الاكتشاف بموضوع علم الآثار، رجعت إلى مديرية الآثار والمتاحف لدينا لأبحث هل لديهم معرفة بهذا الاكتشاف المهم؟ هل كُتب عنه أي شيء في الكتب التي انتشرت خلال مدة التسعة عشر عاماً الماضية؟ بعد الدراسة الدقيقة للموضوع تبيَّن أنه لم يُكتب أي شيء عن هذا الموضوع أصلاً. في النهاية قررت أن أرجع إلى المصدر الأصلي لهذه القصة لأحصل على المعلومات منه، لهذا السبب رجعت إلى الملحق الإعلامي التابع لسفارة «اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية» في إيران وطلبت منه أن يبحث لي عن هذا الموضوع ويُعطيني الجواب. لم تطل المدة إلا واستلمت منه جواباً أنقله لكم هنا بعين ألفاظه: قال لي:

إجابةً عن رسالة جنابكم أود إعلامكم بما يلي:

١- لا وجود للوح خشبي متعلق بسفينة نوح في متحف موسكو.

٢- لم تهتم مصلحة علم الآثار السوفييتية أبداً ولا بأي شكل من الأشكال في مجال البحث عن بقايا «سفينة نوح».

٣- لم تُطبع في الاتحاد السوفييتي أصلاً أي مجلة باسم «اتفادنيزوب».

**مع التقدير والاحترام**

**آسيرا يحكين، الملحق الإعلامي في سفارة «اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية» في إيران.**

تلك كانت المعلومات حول اكتشاف الألواح الخشبية لسفينة نوح التي كتبوا لنا عنها. إنني أطلب من مجلة «**مكتب اسلام**» التي نشرت مقال السيد «مهدي ايماني» أن تتصل بذلك السيد

الذي قام بترجمة تلك المطالب وإرسالها إلى المجلّة الكريمة - إن كان بإمكانها الوصول إليه - وتطلب منه أن يُرسل إليها الوثائق والمستندات التي أشار إليها في مقاله وأن يبحثوا ضمن ذلك ويلاحظوا أنه: أليس هل الهدف من نشر مثل هذه الأخبار أن تسود الفرقة بين فرق المسلمين المختلفة وأن تبقى بينهم العداوة والاختلافات كما كانت من قبل؟

في الختام يرى الكاتب أنه من الضروري التذكير بنقطة مهمَّة وهي - كما يعلم الكُتَّاب المحترمون في مجلة «**مكتب اسلام**»-: أن أعداء الدين قاموا بوضع أخبار وأحاديث وروايات اشتُهرت باسم «الإسرائيليات». وكان هدفهم إبعاد المسلمين بواسطة هذه الأخبار والأحاديث والروايات عن القرآن الذي هو وحي الله الذي نزل على محمد المصطفى ﷺ. أليس وضع مثل تلك الأخبار الذي يترافق في تاريخه مع تأسيس دولة اليهود في فلسطين هو أيضاً من جملة الإسرائيليات؟

ولا يفوتني أن أقول: إنه قبل أن يصل إليَّ جواب الملحق الإعلامي السوفييتي كنت قد أدركت من خلال قراءة ذلك المقال الخبري والتوضيحات التي أُعطيت فيه ورغم المهارة التي بُذلت في تنظيم ذلك المقال، أن هناك أخطاءً جغرافيةً في أصل المقال. ومن جملتها أنه تمَّ التوفيق والتطبيق بين مدينة «الموصل» التي تقع في أرض العراق وجبال أرارات التي تقع بين تركستان الروسية وإيران ووادي قاف الذي يقع [حسب ادِّعاء كاتب المقالة] في موسكو في حين أن تلك المناطق والمدن تبعد عن بعضها بمسافات شاسعة، هذا بالإضافة إلى تآكل واهتراء وتسوس الخشب خلال خمسين قرن من الزمن وعدم وجود الخط والكتابة في زمن نوح وكثير من التفاصيل الأخرى.......... ورغم ذلك رجعت إلى منشأ الخبر الذي هو روسيا السوفييتية.

نحن لا نُنكر قصة نوح لأنها حقيقة واقعة واستناداً إلى هذا الأصل أعلنا عن مسابقة حول هذه القصة في الأعداد السابقة من هذه المجلة ذاتها «**رنگين كمان**» وأدرجنا فيها أفضل الأجوبة التي وصلت إلينا. لكن الكلام هو في أن مثل تلك الأمور والمطالب كانت مثار استغراب وتعجب لدينا وفي الوقت ذاته الذي قرأنا فيه تلك المقالة في مجلة «مكتب اسلام» المحترمة ورغم أنه لم يصلنا أي خبر رسمي، أشرنا إليها قبل عدة أعداد وبيَّنا الغرض من وضع وافتراء وتلفيق مثل تلك الأخبار.

صدّقوني أننا عندما نتتبه ونحسب بالأعداد والأرقام بأنه يوجد في العالم اليوم ١٠٠ مليون مسلم عربي وحوالي ٤٠٠ مليون مسلم غير عربي كلهم يؤمنون بالله ويعتبرون محمداً رسول الله ويؤمنون بالقرآن وحياً إلهياً، فإن السؤال الذي يطرح نفسه ماذا لو اتّحد هذا الجمع الغفير جميعاً في سبيل الله تحت لواء لا إله إلا الله واتّفقوا على العمل لله هل كان من الممكن لجماعة صغيرة من الناس متشرّدة وتائهة لا يزيد عددها بعد سنوات من المتابعة والعمل عن ثلاثة ملايين شخص أن يهزموا المسلمين ويخضعوهم؟ لو لم تكن هناك تفرقة وعداوة بين المسلمين، ولو لم يُخدَع المسلمون الحقيقيون ولم يقاتلوا بعضهم بعضاً على أمور فرعية وأخبار وأحاديث موضوعة متأثرين بإثارة أعداء الإسلام في تركستان الروس وإيران ووادي قاف هل كان من الممكن أن تبقى الشعوب الإسلامية قروناً طويلةً أسيرةً في قبضة استعمار الدول المسيحية، والآن عندما رأينا أوضاع العالم تتغير وأن المسلمين نهضوا لاستعادة أراضيهم نجدهم يتوسّلون إلى الدول الشيوعية المنكرة لوجود الله والمعادية للمؤمنين بالأديان بما في ذلك المسلمين؟

إخوتي في الإسلام! أيها المواطنون الإيرانيون الأعزاء! هل يصحّ أن نتقاتل على مسائل فرعية ونُفرح بذلك قلوب أعداء الإسلام المعادين لبلادنا؟ هل يصحّ أن نهدر قدراتنا الإبداعية وقوانا الفعّالة على استنباطات غير صحيحة واستنتاجات في غير محلّها، ونحقد بعضنا على بعض ويعادي بعضنا الآخر بسبب كلمات وجمل وأخبار موضوعة؟ ....الخ.)). (انتهى)

يقول كاتب هذه السطور إن أفضل وسيلة للنجاة من الوقوع في أسر الخرافات وعدم الاغترار والانخداع بالأخبار الموضوعة هي معرفة القرآن الكريم.

فمثلاً جاء في ذلك التقرير الخبري أن «**العالَم قائم لأجلهم** [أي لأجل أولئك الأشخاص الخمسة: محمد وعلي والحسنَين وفاطمة عليهم السلام]» مع أنّ كل إنسان عالِم بالقرآن يعلم أنه من المحال أن يعتقد حضرة نوح عليه السلام مثل ذلك الاعتقاد، لأن الله تعالى قال لرسوله الأكرم – صلوات الله ورضوانه عليه –: ﴿**قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ**﴾ [الأحقاف/ ٩]. كما قال القرآن عن حضرة عيسى عليه السلام – ولا أحد يدّعي أن العالَم قد قام لأجله وببركته – : ﴿**مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ**

﴿... إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ...﴾ [المائدة/ ٧٥]، وقال عن حضرة خاتم النبيين أيضاً: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران/ ١٤٤]، وقال للنبي ﷺ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام/ ٩٠].

فالنبيُّ الذي عليه أن يهتدي بهدى الأنبياء السابقين ويسير على طريقهم الربَّاني ويتَّبعَ هداهم – ومن جملتهم حضرة نوح عليه السلام – كيف يمكن أن يكون العالَمَ قد أُقيم لأجله؟ النبي الذي لم يكن يعرف بعض الأنبياء (النساء/ ١٦٤ وغافر/ ٧٨) كيف يمكن أن يكون العالَمَ قد أُقيم لأجله؟

إن القرآن الذي يخاطب جميع البشر قائلاً: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة/ ٢٩]، فكيف لم يُشِر إلى ذلك الأمر أدنى إشارة؟ لماذا لم يُشِر القرآن الذي أثنى على النبيّ الأكرم ﷺ أعظم الثناء إلى ذلك الموضوع المهمّ أدنى إشارة؟ إن النبي الذي – حسب رواية الكافي التي تتفق مع القرآن أيضاً (الحديث ٥ من الباب ١١٤) – لم يكن يعلم قبل بعثته ما الكتاب ولا الإيمان؟ (الشورى/ ٥٢) كيف يمكن أن يكون العالم قد أُقيم لأجله؟

ثم إن القرآن يقول إن حضرة نوح عليه السلام قال لأتباعه: ﴿ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [هود/ ٤١]؛ فكان نوحٌ عليه السلام يعلم قطعاً أن الله كافٍ لعباده (الزمر/ ٣٦) ولم يكن يرى أي لزوم قطعاً لذكر اسم غير الله وحفره على السفينة، كما أنّه لما طلب النجاة لابنه طلب ذلك من الله وحده فقط ولم يذكر اسم غير الله في دعائه ولم يقسم على الله باسم أي شخص.

ثم إن ذلك التقرير الخبري ذكر لحضرات علي والحسنَين عليهم السلام ثلاثة ألفاظ ترجمها الكاتب إلى علي والحسن والحسين، ولكن لماذا لم يذكر لمحمد وفاطمة اللفظين في تلك اللغة التي كُتِب فيها التقرير الأصلي؟ إضافة إلى ذلك أنه من المثير للانتباه أنّه ذُكِر في الإنجيل لرسول‌الله ﷺ اسم «أحمد» الذي يمكن أن نعتبره اسم النبي الثاني، أما في سفينة نوح فقد تم التعريف بنبيّنا باسمه «محمد»!

وفي النهاية لماذا لم يذكر الله في القرآن إلا اسم النبي ولم يذكر أسماء الأشخاص الآخرين؟ ألم يكن من الأفضل بدلاً من أن يُكتَب أسماء تلك الشخصيات الكريمة على لوح سفينة نوح أن يُذكَروا في القرآن كي تسهل أكثر معرفتهم على الناس؟

# كلمة لقُرَّاء الكتاب

لقد واجهت مرات عديدة - سواء خارج السجن أم داخل السجن - هذه المشكلة الأساسية وهي أنّني بمجرّد أن أنتقد حديثاً من الأحاديث فإنهم يسألونني: أوليس في كتب أهل السنة أيضاً كذا وكذا؟ لماذا لا تتكلّم عنها أيضاً؟ هذا في حين أنهم يعلمون جيداً - على الأقل العلماء منهم - أنني من أهل قم (مسقط رأسي قم) ونشأت وتربّيت وترعرعت في الحوزة العلمية في قم والنجف. ومع ذلك يسعَون دائماً أن يصوّروني أمام العوامّ بأنني سُنِّيٌّ أدافع عن أهل السنة وأنافح عن مذهبهم!! ولهذا السبب، وفي هذه الأيام التي لم يبقَ بيني وبين لقاء الحق وتلبية ندائه زمنٌ طويلٌ، فإنني أقول - إتماماً للحجة لأهل الإنصاف على الأقل - وأصرّح مؤكّداً -بل أُصِرُّ وأُشْهِدُ اللهَ على ما أقول- إنني لست متعصِّباً لِفِرَقِ أهل السنة بل إنني مثل منصفي أهل السنة لا أعتبر بأي وجه من الوجوه أن جميع أحاديث الصحيحَين صحيحةً وأتّفق تماماً مع أخي الأستاذ ذي القدر الجليل جناب «مصطفى الحسيني الطباطبائي» - أيّده الله تعالى - الذي أورد في كتابه القيّم «**خيانت در گذارش تاريخ**» [خيانة في رواية التاريخ] (الطبعة الأولى، ج ١، ص ٥٨ - ٥٩) آراء بعض العلماء حول عدم صحة عدد من أحاديث الصحيحين ولا أَلْتَزِم بأي مذهب من مذاهب أهل السنة.

والنقطة الأخرى هي أن عدداً من علماء الشيعة ومن جملتهم آية الله «محمد حسن المظفر» والأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» والشيخ «محمد صادق النجمي»[(١)] وغيرهم انتقدوا الجوامع الحديثية لأهل السنة، هذا في حين أن الصحاح الستَّة ليس لها أي رواج بين شعبنا وما مِنْ أحدٍ مُتَأثِّرٍ بالكتب المذكورة عندنا، بل الناس لدينا مغرمون بأمثال الكُلَيْنِيّ والصدوق ومفتونون بهما! فإذا تكلَّمْتُ في بيئتنا عن إشكالات الصحيحين وما فيهما مما يستحق النقد كنت كالذي يتكلم عن إشكالات «**الكافي**» و«**التهذيب**» في ليبيا أو بلاد الحرمين أو مصر..... مع أنه ليس في

---

(١) من علماء الشيعة الإمامية المعاصرين، ومؤلف كتاب «**أضواء على الصحيحين**». (المُتَرْجِمُ)

تلك البلاد من يعلم شيئاً عن **الكافي**» و«**التهذيب**» أو يهتم بها.

إن التكليف الشرعي لهذا العبد الفقير في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع مراعاة قاعدة الأهم ثم المهم، يملي عَلَيَّ أن لا أقوم بتبرير وتأويل الخرافات المنتشرة في مذهب التشيع وإخفائها، وأن أقوم بتوعية الناس إلى الحقائق فأبيِّن لهم الانتقادات التي تتَّجه إلى كتب الكُلَيْنِيّ وأمثاله، وأن أدافع عن أهل بيت النبي ﷺ في مواجهة الخرافيين الذين يُعَرِّفُون بأنفسهم بوصفهم محبي أهل البيت، كي لا تشملني - إن شاء الله وبإذنه وتوفيقه- الآية الكريمة التي تقول: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ**﴾ [البقرة/ ١٥٩].

والنقطة الأخرى التي يقضي الإنصاف ذكرَهَا أنهم يقولون في الغالب - بهدف الدفاع عن «الكافي» - إن اشتمال كتاب ما على بعض الأحاديث الموضوعة أو المجهولة والضعيفة والمرسلة لا يستوجب سقوط الكتاب كلّه من الاعتبار، فالصحيحان أيضاً رغم كل ما قيل في حقهما من مدحٍ وتمجيد بالغين، لا يخلُوَان من الأحاديث غير الصحيحة، ولكن لا أحد يعتبر أن الكتابين كلَّهما غير معتبرين.

فأقول: ينبغي أن ننتبه إلى أنه هناك فرقاً كبيراً بين كتاب يشتمل على أربعة آلاف أو ثلاثة آلاف حديث مئة وعشرة أحاديث فيه ضعيفة[١] (أي حوالي ثلاثة بالمئة منه فقط)، وكتاب يضم حوالي ستة عشر أو خمسة عشر ألف حديث، ٩٠٠٠ حديث منها (أي حوالي ٥٦ أو ٦٠ بالمئة منها) غير صحيح[٢].

والأمر الآخر الذي ينبغي أن نُذَكِّرَ به أنه إذا انتُقِدَ الكُلَيْنِيّ أو الصدوق أو..... فإنهم في الغالب يقولون -لترهيب المخاطبين- إن الكُلَيْنِيّ عالم كبير وتلميذ لشخصيات كبيرة من أمثال «علي بن إبراهيم» و«محمد بن الحسن الصفار» مؤلف «**بصائر الدرجات**» و«محمد بن يحيى العطار» و..... و... . ثم يذكرون أقوال العلماء المشهورين -الذين عاشوا في القرون التالية-

---

(١) كما قال «ابن حجر العسقلاني» بشأن **صحيح البخاري**.

(٢) كما يُستفاد مما جاء في كتاب «**مرآة العقول**» للمجلسي.

حوله كي يصوروا لنا الكُلَيْنِيّ عالماً جليلاً وبصيراً!!

**أولاً**: لقد عرَّفنا في هذا الكتاب[1] بأولئك العظماء (؟!!) الذين يذكرونهم بوصفهم مشايخ الكُلَيْنِيّ وأساتذته، ويمكن للقارئ المحترم أن يحكم بنفسه عليهم.

**ثانياً**: بعد قراءة هذا الكتاب، يمكن للقارئ أن يحكم على ميزان فهم الكُلَيْنِيّ والصدوق وعلمهما ومدى معرفتهما بالقرآن الكريم، ثم يراجع بعد ذلك مقدمة المجلد الأول من الكافي (ص ٢٦ فما بعد) ويقرأ المدائح المغرقة التي جمعها السيد «حسين علي محفوظ» من أقوال العلماء حول «الكافي» و«الكُلَيْنِيّ» كي يدرك أن تلك المدائح وذلك التمجيد ينطبق عليه تماماً مقولة: «**رب مشهور لا أصل له**»! وأنها مدائح قيلت بدافع التعصُّب المذهبي ولا تستند إلى أيِّ أساس واقعي، وأصولاً فإن علماء كل فرقة يثنون على أسلافهم ويمجِّدونهم تمجيداً عظيماً ويبالغون في مدحهم، ولذلك فذكر ما قاله «المجلسي» الخرافي أو تلميذه «عبد الله الأفندي» أو بحر العلوم أو المُحَقِّق الكَرَكي أو الخوانساري المتعصب مؤلِّف «**روضات الجنات**»[2] ونظائرهم، عن الكُلَيْنِيّ والكافي من مدحٍ وتمجيد بالِغَيْن لا يدلُّ على شيء سوى التعصُّب المذهبي، وهو يشبه الثناء والتمجيد البالغَيْن اللذَيْن يقوم بهما كُتَّاب سائر المذاهب الإسلامية في حق علمائهم. (فتأمَّل)

أحمد الله الرحمن الرؤوف الرحيم حمداً لا حدَّ له وأشكره شكراً لا نهاية له، على ما منَّ به على هذا العبد الفقير من التوفيق، رغم ما بي من حال ومرض وعلل، ومنحني الفرصة لتهذيب هذا الكتاب وإكماله.

آمل أن يتقبَّل الله بفضله ورحمته من هذا العبد الحقير تأليفي هذا الكتاب وأن يجعله سبباً لوعي الناس ويقظتهم واهتمامهم وانتباههم أكثر إلى القرآن الكريم، وسبباً لتقريب قلوب المسلمين بعضها من بعض. آمين يا رب العالمين، **وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ.**

**خادم الشريعة المطهرة سيد أبو الفضل ابن الرضا البرقعي**

---

(١) راجعوا الصفحة ١٩٨-١٩٩ من الكتاب الحالي وراجعوا أيضاً فهرس الرواة في آخر الكتاب.

(٢) لقد ذكرنا نماذج لأقواله في الكتاب الحالي، راجعوا ص ١٨٠ .

# خبر اكتشاف لوح خشبي لسفينة نوح في موسكو كان مُخْتَلَقاً مُزَوَّراً

**لقد اختلق الأجانب هذا الخبر ببراعة تكشف كيف كان أعداء الإسلام يضعون منذ القديم الروايات والأحاديث المخالفة للقرآن و يدسُّوها في كتب الفرق الإسلامية المختلفة كي يستفيدوا من بساطة السُذَّج من المسلمين وسرعة تصديقهم لكل خبر فيُحقِّقوا مآربهم في الإضرار بالإسلام وخدمة الاستعمار**

حول الخبر المتعلِّق باكتشاف لوح خشبي من ألواح سفينة نوح كُتِبَتْ عليه أسماء الأفراد الخمسة [محمد وعلي فاطمة والحسنين عليهم السلام] ونشرته منذ مدة قريبة مجلة «مكتب اسلام» دون التحقيق بمدى صحة الخبر، نقلاً عن ثلاث نشريات إنجليزية قيل إنها نقلت خبر ذلك الاكتشاف عن مجلة «اتفادنيزوب» السوفييتية:

لما كانت موضوعات ذلك الخبر تتضمن أموراً مخالفة للقرآن المجيد وكان من الواضح أن الخبر أُخْتُلِقَ بهدف تشديد العدواة بين فرق المسلمين، حتى أنه جعل مكان رسوّ سفينة نوح أبعد بكثير من المكان الذي ذكره القرآن المجيد (جبل الجودِيّ الذي يقع في الجزء الشمالي الشرقي لسورية)؛ قام الكاتب في قسم ترجمة القرآن المجيد وتفسيره في مجلة «رنگين كمان» الأسبوعية، بالبحث والتحقيق حول صحة ذلك الخبر، وراجع في هذا الأمر قسم الملحقية الإعلامية في سفارة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ممثلاً عن مجلة «رنگين كمان»، فقامت الملحقية الإعلامية – بعد سؤالها المسؤولين في موسكو عن حقيقة هذا الموضوع – بإجابة المجلة كتابياً بما يلي:

١- لا وجود في متحف موسكو للوح خشبي متعلِّق بسفينة نوح.

٢- لم تعمل مصلحة علم الآثار في الاتحاد السوفييتي أبداً في مجال البحث والتنقيب عن بقايا سفينة نوح.

٣- لم يسبق أن طُبِعَت في الاتحاد السوفيتي مجلة باسم «اتفادنيزوب» ولا تُطْبَع مجلة بهذا الاسم حالياً.

(الشرح المفصَّل لهذا الموضوع موجود في العدد ٢٦ من مجلة «رنگين كمان» الصادر في تاريخ ٧ ارديبهشت، سنة ١٣٥١ هجرية شمسية)

طهران – صندوق بريد ١٤٧٥/ ١٣

الدكتور صادق نقوي

[تلك كانت صورة عن المنشور من صفحة واحدة الذي تمت الإشارة إليه في الصفحة ٩٢٧ من هذا الكتاب]

# الفهرس التفصيلي لمحتويات الجزء الثاني

# جدول أسماء الرواة الذين تمّ التعريف بهم وبيان حالهم في هذا الكتاب (مرتّبة حسب حروف الهجاء)

# مصادر الكتاب ومراجع التحقيق والترجمة


القرآن الكريم.

١. إبراهيم بن سعد بن هلال الثقفي، أبو اسحق الكوفي (ت ٢٨٣هـ)، «**الغارات**» أو **الاستنفار والغارات**، ط. طهران أو ط. بيروت، دار الأضواء، تحقيق السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢. ابن أبي جمهور الإحسائي (ت ٨٨٠هـ)، **عوالي اللآلي**، تحقيق الحاج آقا مجتبى العراقي، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، قم، سيد الشهداء.

٣. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله (ت ٢٣٥ هـ)، الكتاب **المُصنَّف**، الرياض، ١٤٠٩ هـ.

٤. ابن إدريس الحلي، الفقيه محمد بن منصور بن أحمد العجلي الحلي (٥٩٨هـ)، «**السرائر**» قم، المطبعة العلمية.

٥. ابن سعد، محمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ)، **الطبقات الكبرى**، ليدن، هولندا.

٦. ابن الغضائري، أحمد بن الحسين، **رجال ابن الغضائري**، قم، مؤسسه اسماعيليان، ١٣٦٤هـ. ق.

٧. ابن شهرآشوب المازندراني، (ت ٥٥٨هـ)، **مناقب آل أبي طالب** ويُعرف اختصاراً بكتاب «**المناقب**»، قم، مؤسسة العلامة للنشر، ١٣٧٩هـ.

٨. ابن قولويه، الشيخ أبو القاسم جعفر بن محمد القمِّي (ت ٣٦٧ هـ)، **كامل الزيارة** (أو **كامل الزيارات**)، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٧هـ.

٩. ابن كثير، الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)، **البداية والنهاية**، القاهرة، ١٣٥١ هـ.

١٠. ابن منظور الأفريقي، **لسان العرب**.

١١. ابن النديم، أبو الفرج محمّد بن أبي يعقوب (ت ٣٨٠هـ)، «**الفهرست**»، طبع طهران.

١٢. ابن هشام، عبد الملك بن هشام الحميري المعافري (ت ٢١٣هـ) **السيرة النبوية**، القاهرة، بتحقيق السقا والأبياري والشلبي.
١٣. أبو داود، الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، **سنن أبي داود**.
١٤. أحمد بن حنبل، **المسند**.
١٥. الأردبيلي، الفاضل محمد بن علي الغروي الحائري (ت ١١٠١ هـ)، «**جامع الرواة**»، بيروت، ١٤٠٣هـ.
١٦. الأسترآبادي، الميرزا محمد (ت ١٠٢١هـ)، «**التعليق على منهج المقال**»، الطبعة الحجرية، مع كتاب «**منهج المقال في علم الرجال**» ويُسَمَّى أيضاً: «**منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال**» للمؤلف ذاته.
١٧. أسد الله ممقاني، الشيخ، **دين وشؤون** (بالفارسية).
١٨. آقا بزرگ الطهراني، (ت ١٣٨٨هـ أو ١٣٨٩هـ)، **الذريعة إلى تصانيف الشيعة**، إعداد السيد أحمد الحسيني، بيروت، دار الأضواء، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
١٩. الألباني، ناصر الدين، **صحيح الجامع الصغير**، الرياض، المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ.
٢٠. الأنصاري، الشيخ الفقيه الأصولي، مرتضى، «**المكاسب**»، (بخط طاهر خوشنِويس).
٢١. ـــــــ، «**فرائد الأصول**»، الطبعة الحجرية.
٢٢. البخاري، محمد بن إسماعيل، «**صحيح البخاري**»، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ.
٢٣. البرقعي، آية الله السيد أبو الفضل بن الرضا، «**تابشى از قرآن**» [**شعاع من القرآن**]
٢٤. ـــــــ، «**تضاد مفاتيح الجنان با قرآن**» [**مخالفة كتاب مفاتيح الجنان للقرآن**]،
٢٥. ـــــــ، «**جامع المنقول في سنن الرسول**».
٢٦. ـــــــ، «**خرافات وفور در زيارات قبور**» [**الخرافات الوافرة في زيارة القبور**].
٢٧. ـــــــ، «**دعاهايى از قرآن**» [**أدعية من القرآن**].
٢٨. التِّرْمِذِي، محمد بن عيسى أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، **السنن**.
٢٩. التفرشي، السيد مير مصطفى بن الحسين الحسيني، **نقد الرجال**.
٣٠. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله (ت ٢٧٥هـ)، **المستدرك على الصحيحين**.

٣١. الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، طبعة قم الجديدة بتحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٩هـ.

٣٢. حسين النوري الطبرسي، الميرزا (ت ١٣٢٠هـ)، «**مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل**»، ط حجرية في ٣ أجزاء.

٣٣. الحلي، العلامة الفقيه الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ) ، **منتهى المطلب**.

٣٤. ـــــــ، «**خلاصة الأقوال في معرفة الرجال**»، الطبعة القديمة.

٣٥. ـــــــ، «**رجال العلامة الحلي**».

٣٦. حيدر علي قلمداران القُمِّيّ (ت ١٤١١هـ) ، «**ارمغان آسمان**» [هدية السماء]

٣٧. ـــــــ، **حقايق عريان در اقتصاد قرآن** (زكات).

٣٨. ـــــــ، **راه نجات از شر غلاة - بحث شفاعت** [طريق النجاة من شر الغلاة، بحث الشفاعة].

٣٩. ـــــــ، **زيارت و زيارتنامه** [زيارة المزارات وأدعية الزيارات].

٤٠. ـــــــ، **شاهراه اتحاد** [طريق الاتِّحاد]

٤١. الخوانساري، الميرزا محمد باقر، **روضات الجنَّات في أحوال العلماء والسادات**.

٤٢. الخوئي، آية الله سيد أبو القاسم، **التنقيح في شرح العروة الوثقى**.

٤٣. ـــــــ، **معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة**، طبع قم.

٤٤. الدارقطني، **السنن**.

٤٥. الدارمي، **المسند**، ضمن سلسلة الكتب التسعة، طبع اسطنبول.

٤٦. زيد بن علي، الإمام، **مسند الإمام زيد**، بيروت، دار الحياة.

٤٧. سبحاني، آية الله الأستاذ الشيخ جعفر، **نيروى معنوى پيامبران** [أي القوة المعنوية للأنبياء]، نَشْر قَدْر.

٤٨. الشرتوني، المُعَلِّم سعيد الخوري الشرتوني اللبناني (ت ١٩١٢م)، **أقرب الموارد في فُصَحِ العربية والشوارد**، قم، منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤٠٣هـ. ق.

٤٩. الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي (ت ٤٣٦ هـ.ق.)، **رسائل الشريف المرتضى**، تحقيق السيد مهدي الرجائي، قم، دار القرآن الكريم، ط١، ١٤٠٥ هـ.ق.

٥٠. الشهيد الثاني، زين الدين بن علي بن أحمد العاملي (ت ٩٦٦هـ)، «**الدراية في علم مصطلح الحديث**»، قم، مكتبة المفيد، ط٣، ١٤٠٩ هـ. ق.

٥١. ـــــ، **الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية**، (الطبعة القديمة في مجلدين من القطع الكبير).

٥٢. ـــــ، **شرح اللمعة الدمشقية**، انتشارات جهان ومكتبة الطباطبائي.

٥٣. ـــــ، **مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام**.

٥٤. الشُّوْشْتَرِيّ (أو التُّسْتَري) محمد تقي بن الشيخ محمّد كاظم (ت ١٤١٥هـ)، **الأخبار الدخيلة**.

٥٥. صالحي نجف آبادي، آية الله، **پيرامون نظر دكتر شريعتي در بارهٔ كتاب شهيد جاويد**، نشر نجف آباد، چاپ ١٣٥٩ هـ. ش.

٥٦. صدر الدين الشيرازي (المعروف بالملا صدرا)، **شرح الأصول من الكافي**.

٥٧. الصَّدُوْق، الشيخ محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ)، **اعتقادات الإمامية**، ط حجرية.

٥٨. ـــــ، **الأمالي**، طهران، المكتبة الإسلامية، ط٤، ١٤٠٤ هـ.

٥٩. ـــــ، **التوحيد**، تصحيح هاشم الحسيني، مكتبة الصدوق.

٦٠. ـــــ، **ثواب الأعمال وعقاب الأعمال**.

٦١. ـــــ، **علل الشرائع**، قم، مكتبة الداوري.

٦٢. ـــــ، **كمال الدين وتمام النعمة**، قم، دار الكتب الإسلامية، ط٢، ١٣٩٥هـ.

٦٣. ـــــ، **معاني الأخبار**، مؤسسة النشر الإسلامية، قم، ١٣٦١ هـ. ش.

٦٤. ـــــ، **من لا يحضره الفقيه**، ط٣، قم، ١٤٠٣هـ.

٦٥. ـــــ، **عيون أخبار الرضا عليه السلام**، دار العالم للنشر (جهان)، ١٣٧٨ هـ.

٦٦. الصفّار، محمد بن الحسن بن فروخ (ت ٢٩٠ هـ)، «**بصائر الدرجات**»، قم، مكتبة آية الله النجفي المرعشي، ط٢، ١٤٠٤ هـ.
٦٧. الطبرسي، الشيخ أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن (ت ٥٦٠ هـ)، **إعلام الورى بأعلام الهدى**، قم، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤١٧هـ.
٦٨. ـــــ، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، بيروت، ١٣٧٩هـ.
٦٩. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١١هـ)، **تاريخ الأمم والملوك**، طبع القاهرة.
٧٠. طه نجف، آية الله الشيخ محمد طه نجف، **إتقان المقال في أحوال الرجال**.
٧١. الطُّوسِيُّ، الشَّيْخُ أبو جعفر محمد بن الحسن الملقب بشيخ الطائفة (ت ٤٦٠ هـ)، **رجال الشيخ الطوسي** (الأبواب)، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ط١، ١٤١٥ هـ
٧٢. ـــــ، «**تهذيب الأحكام**»، طهران، دار الكتب الإسلامية، ط٤، ١٣٦٥ هجرية شمسية.
٧٣. ـــــ، **رجال الكِشِّيّ**، واسمه الأصلي (اختيار معرفة الرجال)، طبع مشهد، ١٣٤٨ هجرية شمسية.
٧٤. ـــــ، **مصباح المتهجِّد**، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
٧٥. عبَّاس القمِّي، الحاج الشيخ المحدِّث (ت ١٣٥٩هـ)، **سفينة البحار**، طبع النجف.
٧٦. ـــــ، **مفاتيح الجنان**، قم.
٧٧. ـــــ، **منتهى الآمال** (بالفارسية)، طبع كتابفروشي اسلاميه.
٧٨. عبد الأحد داود، «**محمد در تورات و انجيل**» [أي محمد في التوراة والإنجيل]، ترجمة فضل الله نيك آيين.
٧٩. عبد الجليل القزويني الرازي، (من علماء الإمامية في القرن السادس الهجري)، **النقض**، أو **نقض الفضائح**، واسم الكتاب الأصلي الكامل «بعض مثالب النواصب في نقض بعض فضائح الروافض»، طهران، انتشارات انجمن آثار ملي.
٨٠. عبد الرزاق الصنعاني، الحافظ(ت ٢١١هـ)، **المُصنَّف**، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ.

٨١. علي بن إبراهيم، **تفسير علي بن إبراهيم**، الطبعة الحجرية.
٨٢. علي بن أبي طالب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، «**الصحيفة العلوية**»، و«**نهج البلاغة**».
٨٣. عماد الدين الطبري (ت ٥٢٥هـ)، «**بشارة المصطفى لشيعة المرتضى**»، ط ٢، النجف ١٣٨٣هـ.
٨٤. العيَّاشِيّ، محمد بن مسعود بن عياش السمرقندي، **تفسير العياشي**، طهران، المكتبة العلمية الإسلامية.
٨٥. الغروي الأصفهاني، آية الله السيد محمد جواد الموسوي، **خورشيد معرفت**.
٨٦. ـــــ، **غروب** (رسالة بالفارسية حول الوقت الشرعي لغروب الشمس).
٨٧. ـــــ، **نماز جمعه يا قيام توحيدي هفته** [صلاة الجمعة أو نهضة الأسبوع التوحيدية].
٨٨. ـــــ، **پيرامون ظن فقيه و كاربرد آن در فقه**، [حول ظن الفقيه واستعماله في الفقه] ترجمه إلى الفارسية الدكتور سيد علي أصغر غروي، طبع طهران، ١٣٧٨ هجرية شمسية / ١٩٩٩م.
٨٩. فخر الدين الرازي، **التفسير الكبير**، طبع طهران افست عن الطبعة المصرية.
٩٠. فيض الإسلام، الحاج الشيخ، **ترجمة نهج البلاغة**.
٩١. الفيض الكاشاني، «**الصافي في تفسير القرآن**»، منشورات المكتبة الإسلامية.
٩٢. قطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣هـ)، «**الخرائج والجرائح**».
٩٣. الكِشِّيّ ، أبو عمرو محمد بن عمر (حوالي ٣٥٠ هـ؟)، **رجال الكشي**، ط كربلاء. وطبع جامعة مشهد. (وهو نفسه رجال الكشي الذي هذبه الشيخ الطوسي).
٩٤. الكُلَيْنِيّ، محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩هـ)، **أصول الكافي**، تحقيق محمد جعفر شمس الدين، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٣١١ هـ. ق./١٩٩٠م.
٩٥. ـــــ، **الكافي (الأصول والفروع والروضة)**، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٥ هـ. شمسية.

٩٦. مالك بن أنس، إمام المذهب المالكي، **الموطّأ**.
٩٧. المامَقَانيّ، (أو الممقاني) آية الله عبد الله (ت ١٣٥٠هـ)، **تنقيح المقال في أحوال الرجال**، ط حجرية.
٩٨. المجلسي، الملا محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١١ هـ)، **بحار الأنوار**، بيروت، مؤسّسة الوفاء، ١٤٠٤هـ، ( ١١٠ مجلدات).
٩٩. _____، **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول**، دار الكتب الإسلامية.
١٠٠. محمد باقر البهبودي، **صحيح الكافي**، بيروت.
١٠١. محمد باقر البهبودي، **معرفة الحديث**، طهران، مركز انتشارات علمى و فرهنگى.
١٠٢. محمد حسين الطباطبائي، **تفسير الميزان**.
١٠٣. محمد ناصر الدين الألباني، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**.
١٠٤. مرتضى المطهري، **حماسهِ حسيني**، [الملحمة الحسينية]، طهران، انتشارات صدرا.
١٠٥. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، **صحيح مسلم**.
١٠٦. مصطفى الحسيني الطباطبائي، العلامة الأستاذ السيد، «**خيانت در گذارش تاريخ**» [أي خيانة في رواية التاريخ] انتشارات چاپخش، چاپ اول.
١٠٧. _____، «**راهى به سوى وحدت اسلامى**» [طريق نحو الوحدة الإسلامية].
١٠٨. المظفَّر، الشيخ محمد رضا، **أصول الفقه**.
١٠٩. المفيد، الشيخ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَان العكبري البغدادي (ت ٤١٣هـ)، «**الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد**»، ط٢، بيروت، دار المفيد، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
١١٠. _____، «**أوائل المقالات**»، طبع تبريز.
١١١. _____، «**تصحيح اعتقاد الإمامية**» ويعرف اختصاراً بـ «**تصحيح الاعتقاد**».
١١٢. المنتظري، آية الله حسينعلي، **دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية**، الطبعة الأولى.
١١٣. منصور علي ناصف، الشيخ، **التاج الجامع للأصول من أحاديث الرسول**.
١١٤. ناصر مكارم الشيرازي، **التفسير الأمثل**.

١١٥.النجاشي، الشيخ أبو العباس أحمد بن علي (ت ٤٠٥هـ)، «**الرجـال**»، طبـع بمبـئي. وط٥، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤١٦هـ.

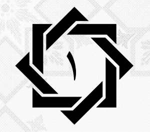
١١٦.النَّسَائِي، **السنن الكبرى. والسنن الصغرى**.

١١٧.النقوي، السيد حامد (ت ١٣٠٦هـ)، **خلاصـة عبقـات الأنـوار**، قـم، مؤسسـة البعثـة، ١٤٠٥هـ.

١١٨. هاشم معروف الحسني، الأستاذ الشيخ القاضي الجعفري، (ت ١٤٠٣هـ)، **الموضوعات في الأخبار والآثار عرض ودراسة**، بيروت، دار التعارف للمطبوعات.

١١٩.يوسف شعار، الأستاذ الحاج، **تفسير آيات مشكله** [تفسير الآيات المشكلة]، تبريز.

تم الكتاب بحمد الله

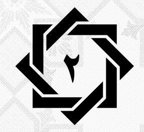


## ١- سوانح الأيام

### آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِيّ القُمِيّ

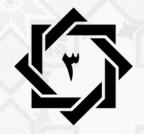
سيرة ذاتية كتبها المرحوم أبو الفضل البرقعي -أحد أعمدة وأعلام المحاربين لخرافات الشيعة وبدعهم في إيران المعاصرة - عن حياته. تنبع أهمية الكتاب الحالي من روايته لتاريخ التحولات السياسية - الدينية في إيران المعاصرة في عهد الحكم البهلوي (رضا شاه ومحمد رضا شاه) وإلى ما بعد الثورة الإيرانية وحتى سنة ١٣٧٠ هـ.ش.، ويحلل ويشرح دور ومواقف علماء الدين الشيعة في الحوادث المختلفة التي عرضت للمجتمع الإيراني ويميط اللثام عن حقائق مجهولة لكثير من القراء؛ بناء على ذلك فإن كتاب «سوانح الأيام» إضافة إلى كونه شرحاً شخصياً لحياة العلامة البرقعي، يبين كثير من الوقائع التاريخية المكتومة ويكشف النقاب عن حقيقة الحكومة المتظاهرة بالإسلام في إيران. بعد أن يُعَرِّفَ المؤلِّفُ بِنَسَبِهِ وأُسْرَتِهِ، يذكر نبذة عن مرحلة طفولته ودراسته الابتدائية ثم يشرح دراساته الحوزوية. ويواصل كلامه ببيان نشاطاته السياسية والاجتماعية في مرحلة الشباب ويعرفنا بأساتذته في الحوزة ويذكر نصوص إجازات رواية الحديث التي نالها منهم. ومن أقسام الكتاب المهمة بيان لقاءات البرقعي وحواراته مع كثير من علماء الشيعة المرموقين في إيران ومكاتباته مع كثير منهم - بما في ذلك الخميني والخامنئي - التي غطت جزءاً كبيراً من الكتاب، في حين تغطي الفصول الأخيرة منه طريقة تعامل الحكومة الإيرانية مع المؤلف وبيان الأذى الذي تعرض له على أيدي رجال الحكم وحوادث السجن والاغتيال الفاشل التي تعرض لها.

## ٢- عرض أخبار الأصول على القرآن والعقول



### آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِي القُمِيّ

بحثٌ جامعٌ حول أحاديث كتاب (أصول الكافي)، وبيان تعارضها مع القرآن الكريم وسنة النبي الأكرم ومناقضتها لمعايير العقل والمنطق. اعتبر المؤلف أن متون كثيرٍ من أخبار أصول الكافي مخالفةٌ للعقل وللقرآن. وبيّن في المقدمة المفصلة إلى حد ما للكتاب الدلائل على رجحان القرآن وحجيته مقارنةً بالسنة والروايات مستفيداً في ذلك من المصادر الشيعية الأساسية. في بداية الكتاب بيّن المؤلف باختصار طريقة تدوين أحاديث الشيعة وأسباب نفوذ الأحاديث الموضوعة في كتبهم وكيفية انتشارها في تلك الكتب وتأثيرها في بناء الفكر الشيعي، كما بيّن الدوافع والعوامل التي ساعدت على اتساع هذا الأمر. ثم بدأ المؤلف بدراسة أحاديث كل باب من أبواب أصول الكافي على حدة وعقد ١٨٢ فصلاً محّص في كل فصل الأحاديث الواردة فيه مبيناً الأحاديث الموضوعة منها بذكر الدلائل على وضعها من القرآن والسنة النبوية وروايات أئمة الشيعة ومن حال رواة أسانيد تلك الأحاديث. إن هذا الكتاب إلى جانب كتابَي (مرآة العقول) للمجلسي و (صحيح الكافي) لمحمد باقر البهبودي من أهم الكتب التي أُلِّفَتْ في تنقية كتاب أصول الكافي للكُلَيْني وتنقيحه وتصفيته من الأخبار الموضوعة وغير الصحيحة.

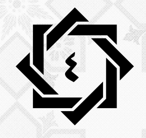


## ٣- التعارض بين مفاتيح الجنان والقرآن

آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِيّ القُمِيّ

الكتابُ دراسةٌ وتحليلٌ لأدعيةٍ كتاب "**مفاتيح الجنان**" تأليف الشيخ عباس القمي ومقارنتها بقيم الإسلام وحقائقه. يبتدئ المؤلف كتابَه بالتعريف بقاعدة (التسامح في أدلة السنن) وحديث (من بلغه) وينقد تلك القاعدة وذلك الحديث ويبطلهما. ثم يشرح حالة الشيخ عباس القمي ويبين دوافعه لتأليف كتاب مفاتيح الجنان ثم يبدأ بتحليل وتمحيص أدعية هذا الكتاب واحداً واحداً وينتقد الأدعية التي تتعارض مع الأفكار والعقائد الإسلامية الأصيلة. يعتبر المؤلف - استناداً إلى دلائل متعددة- أن دعاء كميل ودعاء العشرات ودعاء السمات تحتوي على عبارات صوفية وأنها تنشر العقائد الفكرية لمدرسة الصوفية. ثم يقوم المؤلف بنقد الأدعية الناقصة والمعيوبة ويذكر في هذا المجال: أدعية المشلول ويستشير والعدلية وجوشن الكبير وجوشن الصغير والقاموس. ثم يعقد المؤلف فصلاً آخر يستعرض فيه ثمان شبهات مهمة في توحيد العبادة ويرد عليها. ثم يُمَحِّص المؤلف دعاء التوسل وحرز الإمام زين العابدين ومناجاة أمير المؤمنين. ويتابع المؤلف بحثه بتمحيص فصولٍ أخرى من كتاب مفاتيح الجنان التي تتعارض مع القرآن الكريم وتعاليم الإسلام الأصلية.

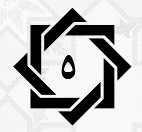
## ٤- دراسة علمية لأحاديث المهدي




آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِيّ القُمِيّ

الكتاب بحث علمي في الأخبار والأحاديث المروية حول المهدي – إمام الشيعة الثاني عشر- وفحص وتمحيص صحتها وسقمها . يسعى المؤلف في هذا الكتاب إلى فحص عقيدة وجود إمام الزمان (المهدي المنتظر) وتمحيصها بالاستناد إلى آيات القرآن والروايات التاريخية والأحاديث المنسوبة إلى أئمة الشيعة. يورد المؤلف في بداية كتابه مقالةً مستقلة قصيرة كتبها أحد زملائه في الفكر والعقيدة (دون ذكر اسمه) كي يتمكن القارئ من خلال ذلك من إدراك مضامين الكتاب والاطلاع على هدفه الكلي. يختص الفصل الأول من الكتاب بدراسة الروايات الشيعية حول إمام الزمان وولادته وحياته. وفي الفصل التالي يبحث المؤلف مسألة الرجعة كماً وكيفاً وما سيقع خلالها من حوادث طبقاً لما يعتقد به الشيعة والتي ستقع بعد رجعة المهدي طبقاً لعقيدة الشيعة. وبعد أن ينقل المؤلف كل رواية حول المهدي المنتظر يبين مباشرةً معارضتها لمعايير العقل والمنطق ويثبت تعارضها مع القرآن ومع أحاديث النبي وأهل بيته. وفي الفصل التالي يشرح المؤلف آيات القرآن التي يستند إليها مدعو وجود المهدي ويفسرها. ثم ينقل الروايات التي تتنبأ بالحوادث المستقبلية التي ستقع بعد وفاة المهدي. ويتابع المؤلف بحثه بدراسة أحاديث أهل السنة حول المهدي. ولما كانت أهم الأخبار والأحاديث الواردة حول المهدي قد جاءت في كتاب بحار الأنوار للمجلسي؛ قام المؤلف بدراسة وتمحيص تلك الأحاديث الواردة في ٣٢ باباً مختلفاً من أبواب بحار الأنوار حديثاً حديثاً، وحلل تلك الأحاديث وأثبت سقمها وضعفها جميعاً.

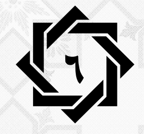
## ٥- الخرافات الوافرة في زيارات القبور



آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِيّ القُمِيّ

يدرس المؤلف في هذا الكتاب نظرة الإسلام والقرآن إلى موضوع زيارة القبور ويزن زيارات القبور بميزان العقل ومعاييره. يبتدئ الكتاب بطرح مجموعة من الأسئلة حول المكان الذي تذهب إليه أرواح الأنبياء والأولياء بعد وفاتهم، وهل يطلعون على زيارة زوار قبورهم. وضمن إجابته المدلّلة على هذه الأسئلة يبحث المؤلف مدى مشروعية بناء القباب والأضرحة على القبور وينقل الأحاديث والروايات الواردة عن أئمة الشيعة في هذا المجال. ثم يطرح في الفصول التالية من الكتاب الروايات التي يرويها الشيعة حول زيارة النبي الأكرم ﷺ وحضرة الزهراء وأئمة البقيع وحضرة علي ويفند تلك الروايات ويدحض الاحتجاج بها. ثم يمحص نصوص الزيارات التي نُقِلَت عن بعض كبار علماء الشيعة أمثال الشيخ المفيد وصفوان وابن طاووس وجابر الجعفي والكفعمي والسيد مرتضى ... ويبين تناقض متونها ومعارضتها للعقل والدين، وفي ختام الكتاب يعدد المؤلف الأضرار والمفاسد الدينية والاجتماعية التي نجمت عن انتشار خرافة زيارات القبور في مجتمع الشيعة وشيوعها.

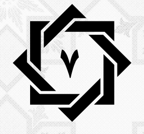
## ٦- طريق الاتحاد في تمحيص نصوص الإمامة



### حيدر علي قلمداران القمّي

بحث جامع في تمحيص النصوص والمتون الدينية المعتبرة (القرآن والأحاديث والروايات) المتعلقة بمسألة الإمامة ونقدها وتحليلها. يُعَدُّ هذا الكتاب من أهم المؤلفات التي كتبت باللغة الفارسية في مجال نقد مفهوم الإمامة الشيعي، ويشرح الكتاب تلك الآيات القرآنية التي يستدل بها الشيعة على حقية سلسلة الإمامة المنصوصة حسب عقيدتهم، ويفسر تلك الآيات ويشرحها كما يفحص الأحاديث والأخبار التي وصلتنا عن الرسول الأكرم والصحابة الكرام وأئمة الشيعة حول هذا الموضوع متناً وسنداً بكل دقة وبعد أن يفصل ويميز الأخبار الشاذة والكاذبة (التي تشكل الجزء الأعظم من هذه الروايات) من الأخبار الصحيحة، يبين مفهوم تلك الأخبار ومصداقها الحقيقي واحداً واحداً. وبعد أن يبين المؤلف في بداية كتابه الأسباب والعلل الأساسية لاختلاف أمة الإسلام وجذور افتراق أبنائها بعضهم عن بعض يبحث بدقة في حادثة سقيفة بني ساعدة والمفاوضات والنقاشات التي دارت فيها مبيناً خلال ذلك كيفية مبايعة حضرة عليٍّ (ع) لأبي بكر الصديق (سلام الله عليهما)، وينقل لنا روايات الشيعة حول هذا الموضوع. وفي الفصل التالي يبحث واقعة غدير خم وحقيقتها. يدور الكلام في هذا الفصل حول شرح واقعة الغدير والدافع الذي دعا نبي الله إلى إلقاء خطبة الغدير المشهورة ونقد ما يستنبطه الشيعة منها. وفي الفصل التالي ينقل المؤلِّف لنا حادثة بني ساعدة كما يرويها كتاب «الاحتجاج» للطبرسي ويبين لنا كيف أن الحب والبغض المذهبيين شوها الحقيقة وقلباها رأساً على عقب. ثم يذكر المؤلف عشرة أحاديث شيعية مهمة يستند إليها الشيعة لإثبات عقيدتهم في الإمامة ويحللها ويمحصها سنداً ومتناً بكل دقة. ثم يبين فيما يلي دوافع ثورات السادة العلويين زمن الأمويين وأقوال أئمة الشيعة الصريحة حول الخلافة ودلائلها التاريخية التي تدل جميعها على عدم وجود نص بشأن الإمامة. وهذا هو موضوع الفصل التالي من الكتاب. في الختام يعرفنا المؤلف بفرق الشيعة المتعددة التي ظهرت بعد وفاة كل واحد من الأئمة ويشرح لنا عقائد كل فرقةٍ من هذه الفرق.

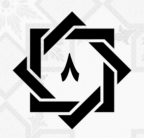
## ٧- طريق النجاة من شر الغلاة



حيدر علي قلمداران القمّي

كتاب مفصل مبسوط يُبيِّن أكثر الخرافات وأقوال الغلاة الشائعة بين الشيعة وينقدها وَيَرُدُّ عليها. يبتدئ المؤلف كتابه ببحث علم الغيب ويثبت أن هذا العلم مختص بالله تعالى وحده، ويشير في هذا الصدد إلى الروايات الشيعية المتعددة التي تنفي علم الغيب عن الأئمة. ثم يتعرض إلى رسالة «سهو النبي» للشيخ محمد تقي الشوشتري ويستند إليها في هذا المجال. أما الفصل التالي فخصصه المؤلف لبحث الولاية وحقيقتها. في هذا الفصل ينقل المؤلف ادعاء الشيعة حول ولاية أمر علي وأبنائه ويستند إلى عدد من آيات القرآن وأقوال الأئمة أنفسهم للرد على هذه العقيدة وتفنيدها. ثم يتابع المؤلف كتابه بفصل يبحث فيه حقيقة الشفاعة؛ فيبين في بداية هذا الفصل مفهوم الشفاعة في القرآن الكريم بشكل واضح. ثم يحلل القراءة الشيعية للشفاعة وتأثيرها السلبي في عقائد الشيعة. وفي الفصل التالي يبين المؤلف كيفية انتشار هذه الخرافة في مذهب الشيعة ويبين المسيرة التاريخية لكتب الغلاة وعقائدهم. وفي الفصل التالي يبحث المؤلف بشكل مفصَّل موضوع زيارات القبور والخرافات التي انتشرت حولها، فيبين في بداية هذا الفصل الدلائل العقلية والتاريخية على نفي زيارة القبور من قبل الرسول الأكرم وأئمة الشيعة. ثم يبين علة اهتمام الشيعة بزيارات القبور ويعدد الدلائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أدت إلى شيوع هذا الطقس الخرافي في المجتمعات الشيعية. ومن مباحث هذا الكتاب الأخرى بيان تعارض أحاديث الزيارة مع القرآن الكريم وتمحيص أسانيد تلك الأحاديث وبيان حكم تعمير القبور في الإسلام. ويختص الفصل النهائي من الكتاب بنظرة عامة إلى ظاهرة الغلاة وآفات الغلو وخبائثه الاجتماعية والدينية.

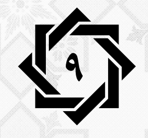
# ٨- الخُمْس



**حيدر علي قلمداران القمّي**

بحثٌ جامع و مبسوط حللَّ فيه المؤلف الأسس الشرعية والمنطقية للخُمْس في الفكر الاقتصادي للإسلام ومحَّص هذه الأسس وفحص صحتها وبيَّن الحُكم الصحيح بشأنها. يُعَدُّ هذا الكتاب أشمل تأليف مستقل كُتِبَ في عالم الإسلام حتى اليوم في نقد موضوع الخُمس، وقد أُلِّفَ بهدف دراسة أهم أحاديث الشيعة ومستنداتهم حول إيجاب أداء الخُمس وتمحيصها ونقدها. يهدف المؤلف في كتابه إلى تنقية الخمس من الزوائد والإضافات التي أضافها بعض علماء الشيعة إليه وعلى حد قوله: (جعلوا الخمس وسيلة مطمئنة للاسترزاق وملء جيوبهم). بعد تحليله العميق والدقيق للآية ٤١ من سورة الأنفال التي نزلت بشأن غنائم الحرب، يشرح المؤلف موقف سنَّة نبي الإسلام الكريم والأئمة عليهم السلام من هذا الموضوع بشكل مفصَّل. بدأ المؤلِّف كتابه بدراسة مستند الخُمس في القرآن الكريم، وبعد أن أوضح استخدامات الخُمس وموارده في المجتمع الإسلامي، قام بدراسة أحاديث الخُمس التي حصرته برسول الله ﷺ وأهل بيته الكرام فقط. ثم واصل المؤلف بحثه ببيان الأمور التي يشملها الخُمس وقام بدراسة منطقية وعقلية للأحاديث التي نصت على وجوب الخمس، وبعد أن قارن تلك الأحاديث بالقرآن الكريم وسنة الرسول الأكرم ﷺ، قام بدراسة دقيقة لرواة أسانيد تلك الأحاديث واحداً واحداً. بعد ذلك أورد المؤلف الأخبار التي تبين أن الأئمة وهبوا الخُمس لشيعتهم، وقام بتحليل هذه الروايات، وفي الختام فحص المؤلف مصارف الخمس وسهم الإمام في زمن الغيبة. ثم نقل المؤلف فتاوى علماء الشيعة الكبار في موضوع دفع الخمس أمثال الشيخ الإسكافي، وابن الجُنَيد، والشهيد الثاني، والمحقق السبزواري، وابن عقيل، والشيخ الصدوق، والشيخ الطوسي، والمقدس الأردبيلي، والمحقق الثاني، والقطيفي، والملا محسن فيض الكاشاني،

والشيخ الحر العاملي، والشيخ يوسف البحراني، وشمس الدين العاملي، والشيخ باقر النجفي (صاحب الجواهر)، وآخرين أجمعوا كلهم على إسقاط خمس أرباح المكاسب عن الشيعة في زمن الغيبة، ولأجل هذا الغرض استعرض المؤلف أقوال أولئك العلماء وفتاواهم واحداً واحداً. ويتضمن الجزء الأخير من الكتاب مجموع إجابات المؤلف على الردود التي ألفها كل من ناصر مكارم الشيرازي، و رضا استادي أصفهاني، و سيد حسن إمامي أصفهاني على كتابه الخمس، وقد أضيفت هذه الإجابات إلى النسخة الجديدة المنقَّحة لكتاب الخمس.

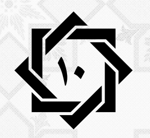


## ٩- رَدُّ قُرَوِيٍّ عَلَى السَّيِّدِ المَحَلَّاتِيّ

حيدر علي قلمداران القمّي

قام مؤلف هذا الكتاب بدراسة استدلالات وادعاءات ذبيح الله محلاتي التي ذكرها في كتابه «**رَدٌّ على المناقشات بشأن خطبة الغدير و وجوب خمس أرباح المكاسب ومسألة الشفاعة**»، وتمحيصها، وتفنيدها والردّ عليها. وقد كان المحلاتي ألف كتابه الأخير للرد على مقالة بعنوان «رد خطبة الغدير» كان السيد أبو الفضل البرقعي قد ألَّفها ونشرها في مجلة «رنگين كمان» [قوس قزح]. ولما كان السيد محلاتي قد ألف كتابه على شكل أسئلة افتراضية والإجابة عنها، اتخذ مؤلف هذه الرسالة نهجاً مشابهاً وبين إجاباته عن أسئلة السيد المحلاتي واعتراضاته. في بداية الرسالة بين المؤلف قصة الغدير وما وقع فيها وذكر دلائل تثبت أنه لا يمكن أن يكون قصد الرسول الأكرم ﷺ من تلك الواقعة هو النص على خلافة علي للنبي ﷺ في الحكم والرئاسة. وقسَّم المؤلف أدلته إلى أربعة أقسام هي: الأدلة العقلية والأدلة النقلية والأدلة الوجدانية والأدلة التاريخية. ثم قام المؤلف ببحث مفصل في سند حديث الغدير الطويل وعنونه بـ (السند الفاضح لحديث الغدير) حيث محّص رجال السند أي رواة حديث الغدير بالاستناد إلى مصادر كتب الرجال الشيعية المهمة مُبيِّناً حال أولئك الرواة ومدى ثقتهم وإمكانية الاعتماد على روايتهم ليصل بالنتيجة إلى أن أكثر أقسام حديث الغدير الطويل موضوعة مختلقة وبالتالي فالنتائج والمفاهيم المستنبطة منها باطلة.

## ١٠- قبس من القرآن

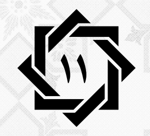



### آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِيّ القُمِيّ

ترجمة وتفسير للقرآن الكريم باللغة الفارسية. هدف المؤلف من كتابه المذكور الذي يقع في أربعة مجلدات بيان مفاهيم آيات القرآن وشرح رسالته الهادية بعيداً عن العصبيات المذهبية وأهواء الفرق. يقدم المؤلف في المجلد الأول من كتابه ضمن مقدمة مفصلة مبسوطة شملت نصف حجم المجلد الأول معلومات وفوائد جامعة حول أهم مباحث علوم القرآن كي يتعرف القارئ غير المتخصص، إلى حد ما، على المفاهيم والمصطلحات القرآنية الخاصة ومن جملتها مباحث مثل: طريقة تدوين القرآن، القراءات المختلفة، دوافع وكيفية تدوين القرآن في زمن عثمان، تحريف القرآن، المحكم والمتشابه، إعجاز القرآن وأنواعه، خصائص نص القرآن الفريدة، وغير ذلك من الأبحاث. طريقة المؤلف في تفسيره هي الابتعاد عن استخدام المصطلحات الثقيلة والفنية في التفسير ونتيجة لذلك فإن القارئ يواجه نصاً سلساً وبسيطاً ومفهوماً بيسر. بعد أن يقدم المؤلف ترجمة سلسة للآية يقوم ببيان معاني المفردات الواردة فيها -لاسيما المفردات ذات الوجوه المتعددة أو المفردات التي تحتاج إلى تعريف وتوضيح خاص - فيقوم بتفسيرها، مما يساعد القارئ على إدراك مفهوم كل آية ورسالتها.

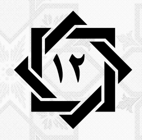
يتضمن المجلد الأول من هذا التفسير تفسير سورة الفاتحة حتى النساء، ويتضمن المجلد الثاني تفسير سورة المائدة حتى يوسف والمجلد الثالث يواصل تفسير سورة يوسف حتى سورة فاطر، في حين يتضمن المجلد الرابع تفسير سورة يس حتى سورة الناس.

## ١١- نقد المراجعات




**آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِيّ القُمِيّ**

يتضمن الكتاب نقدَ ادعاءاتِ السيد عبد الحسين شرف الدين في كتابه «المراجعات» وتمحيصها. لقد أُلِّف كتاب «المراجعات» بهدف مناقشة عقيدة أهل السنة (في موضوع الإمامة) ونقدها، فقام البرقعي في هذا الكتاب بالرد على بيانات شرف الدين مستنداً في ذلك إلى آيات القرآن والأحاديث النبوية والروايات المنقولة عن أئمة الشيعة. يبتدئ الكتاب بطرح مفهومي السنة والتشيع ثم يستعرض اتجاه الكُلَيْني المذهبي - بوصفه من أهم محدثي الشيعة- تجاه الحديث وتدوينه. ثم يشرح منهج الباطنية في تفسير القرآن وتأثير هذا النهج في استنباط المفاهيم الحديثية. ثم يبحث المؤلف موضوع دعوى علم الأئمة بالغيب ويثبت بطلان هذه العقيدة مستنداً في ذلك إلى الروايات الشيعية ذاتها. وفي ختام الكتاب يبين المؤلف أسباب نزول آية التطهير وآية المباهلة وآية المودة في فكر الأئمة ولدى مفسري الشيعة.

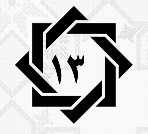


## ١٢- كيف اهتديت: ولادة جديدة واختيار جديد

حجة الإسلام والمسلمين مرتضى رادمهر

الكتابُ سيرةٌ ذاتيةٌ كتبها «مرتضى راد مهر» – من علماء الدين الشيعة المعاصرين- شرح فيها علل ميله إلى مذهب أهل السنة وما لاقاه في هذا الطريق من مصائب ومشكلات. كان المؤلف من الطلاب البارزين في الحوزة العلمية في قم. يشرح في كتابه هذا الدوافع التي دفعته إلى الانشقاق عن الأفكار الشيعية الخرافية والاتِّجاه إلى مذهب أهل السنة، ويعرِّف القراء خلال بيانه لهذا الأمر بالأسس الفكريّة لأهل السنة ونقاط اختلافها مع عقائد الشيعة. كما يتضمن الكتاب بياناً للحوادث التي تعرض لها في حياته عندما كان طالباً للعلوم الدينية وشرحاً لمناظراته واحتجاجاته مع علماء أهل السنة وكيف كانوا يجيبون عن كثير من أسئلة الشيعة وشبهاتهم حول أهل السنة؛ ولذلك فالكتاب ليس مجرد سيرة حياة ذاتية بل هو درسٌ عقائديٌّ حول أفكار أهل السنة وعقائدهم. في بداية الكتاب يشرح المؤلف باختصار حال أسرته ومرحلة طفولته والأسباب التي دعته إلى التحاق بالحوزة العلمية والجامعة. ثم في الفصل التالي يتكلم عن سفره إلى بلوشستان وتعرفه على مولانا (الزعيم الروحي والعقائدي لأهل السنة في تلك المنطقة). ويشرح كيف التقى فيه وتحادث معه. ثم يبين سفره إلى الحج وزيارته لمدينة السليمانية في العراق وزيارته سوريا وتأثير تلك الأسفار عليه. في الفصول الختامية للكتاب يبين المؤلف التحولات الروحية العميقة التي عرضت له واعتقاله المتكرر من قبل المخابرات الإيرانية وتعاملهم السيء معه وأنواع التعذيب الشديدة والرهيبة التي تعرض لها في السجن. تتضمن الفصول النهائية في الكتاب شرحاً لآخر أيام حياة رادمهر بقلم شخصٍ آخر غيره لأن المؤلف كان قد توفي بسبب العلل الجسيمة الناجمة عن التعذيب التي تعرض له على أيدي مسؤولي المخابرات في بلاده.

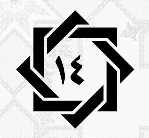
## ١٣- مفتاح فهم القرآن




**شريعت سنگلجى**

بيانٌ لطرق تدبر القرآن وكيفية فهمه وكيفية استخراج الفوائد والأحكام من آياته. يشير المؤلف في بداية كتابه إلى أن رسالة الإسلام رسالة عامة لجميع الخلق. وكذلك تعاليم الإسلام موجه لعامة البشر. ويعتبر أن القرآن الكريم كتابٌ يخاطب عامة البشر ولا ينحصر فهم معانيه ورسالته بجماعة خاصة، ويسعى في بيان أصول فهم القرآن بلغة ميسرة بسيطة. ولأجل هذا الغرض، يبين في بداية الكتاب المفاهيم الأساسية الضرورية لفهم آيات القرآن ويقدم توضيحاً مختصراً حول كل واحد من تلك المفاهيم؛ ومنها: الظاهر والباطن، المحكم والمتشابه، التفسير بالرأي الممدوح والتفسير بالرأي الممنوع، الضروريات والناسخ والمنسوخ. ويواصل المؤلف فصول كتابه ببحث أنواع القَسَم في القرآن ومفاهيمه ثم يبحث فواتح السور وأمثال القرآن. ثم يبحث طرق استدلال القرآن وماهية الوحي وكيفيته. ثم يتعرض المؤلف إلى بيان مناهج الفرق والنحل الفكرية مثل السفسطائيين والحسيين والتجربيين والصوفية في فهم القرآن وتفسيره. وأخيراً يستعرض المؤلف موقف القرآن وتعاليمه حول النبوة والقيامة والمعاد.

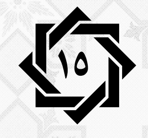
## ١٤- الدعاء



آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِيّ القُمِيّ

تحليل لمفهوم الدعاء في الإسلام وبيان شروط الأدعية التوحيدية وكيفية التميز بينها وبين الأدعية الشركية والباطلة. يُمحِّص المؤلف في هذا الكتاب بعض أهم كتب الأدعية الشيعية ويبين علة انحراف مضامينها. ويسعى بالاستناد إلى آيات القرآن الكريم والأحاديث الموثوقة إلى بيان الأضرار التي ألحقتها الأدعية المخترعة والمُضِلَّة في الفرد والمجتمع. ثم يطرح المؤلف بعض الشبهات والأسئلة الشائعة حول الدعاء والتوسل ويرد عليها رداً مدللاً مبرهناً.

## ١٥- منهاج السنة في رد أهل البدعة

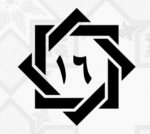



**مولف: شيخ الإسلام ابن تيمية**

**شرح: آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِيّ القُمِيّ**

الكتاب ترجمة إلى الفارسية لكتاب «المنتقى» تأليف محمد بن عثمان الذهبي. وكتاب المنتقى اختصار لكتاب «منهاج السنة النبوية في نقد كلام الشيعة والقدرية» تأليف شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الدمشقي الذي ألفه في الرد على أفكار الشيعة وعقائدهم الباطلة. طريقة المؤلف في هذا الكتاب هي الابتداء بنقل عقائد الشيعة حول الإمامة والخلافة ثم تفنيد هذه العقائد بالاستناد إلى آيات القرآن الكريم وكلام نبي الإسلام الكريم وإلى المنطق والعقل السليم. في هذا الصدد ذكر المؤلف الدلائل التي ساقها العلامة الحلي لإثبات لزوم زعامة عليٍّ للمسلمين بعد رحلة النبي وأنه أولى بخلافة النبي من سائر الصحابة، لإثبات إمامة علي في القرآن الكريم ثم قام بالإجابة عن هذه الأدلة واحداً واحداً بشكل مفصل مُبيِّناً ضعفها وتهافتها.

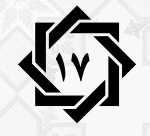
## ١٦- تأمل في آية التطهير



آية الله العظمى نعمت الله صالحي نجف آبادي

شرح وتفسير لآية التطهير ودراسة وتمحيص لما يقوله الشيعة بشأن من تنطبق عليهم هذه الآية والرد على قولهم هذا. من المعلوم أن الآية ٣٣ من سورة الأحزاب المشهورة بآية التطهير إحدى أهم الآيات القرآنية التي يستند إليها الشيعة لإثبات عقيدتهم بعصمة أهل البيت. يسعى المؤلف في هذا الكتاب إلى بيان الوقائع التي أدت إلى نزول هذه الآية. ولأجل إثبات كلامه في هذا المجال يفحص المؤلف بكل دقة الآيات التي جاءت قبل هذه الآية وبعدها ويبين ترابط الآيات ووحدتها في بيان رسالة واحدة للقارئ، وبهذه الاستدلالات المختصرة والمنطقية يبطل إدعاء الشيعة حول هذه الآية.

## ١٧- التناقضات في العقيدة




**محمد باقر سجودي**

الكتاب تحليلٌ ودراسةٌ تاريخيةٌ للوقائع التي حدثت بعد رحلة النبي وأدت إلى وصول الخلفاء الثلاثة إلى منصب الخلافة وزعامة المسلمين. ليس هدف المؤلف من هذه الرسالة إهانة عقائد الشيعة بل مساعدتهم في إدراك حقانية الصحابة ومعرفتهم معرفة صحيحة. في بداية الكتاب عدَّدَ المؤلفُ الدلائل التي دعت الرسول الأكرم إلى تجنب تعيين وصي له. وتابع المؤلف بحثه بذكر الآيات القرآنية التي نزلت في الثناء على الصحابة وبيان عظيم منزلتهم وقام بتفسير هذه الآيات. وذكر المؤلف الخصائص والمزايا التي بينها الله تعالى في وصفه للصحابة الحقيقيين للنبي وجعل تلك الخصائص في ١٣ مجموعة شرحها واحدة واحدة. ثم عَرَّف في الفصل التالي بالمنافقين وبيَّن صفاتهم استناداً إلى آيات القرآن الكريم. ومن موضوعات الكتاب الأخرى دراسة وتحليل أسباب الاختلاف بين الصحابة ومحبي أهل النبي وخصائصهم وتحليل واقعة الإفك وسلوك النبي مع بناته.

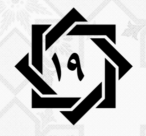
## ١٨- توحيد العبادة



**شريعت سنگلجي**

يبين الكتاب قواعد ومعايير التوحيد في الإسلام ويشرح العقائد الخرافية الشركية ويعرفها للقراء. يبتدئ المؤلف كتابه بطرح أصل التوحيد ومعناه ومصاديقه. ثم يقوم ببيان مفهوم العبودية وشروط تحققها ويشرح العبودية العامة والخاصة ويتابع كتابه ببيان معنى الشرك والأعمال والأفكار الشركية التي وجدت طريقها لآداب المسلمين ومناسكهم ولاسيما الشيعة منهم. ويقسم الشرك إلى نوعين: الشرك الأكبر والشرك الأصغر؛ ويبين مصاديق كل منهما. ومن جملة مباحث هذا الفصل من الكتاب بحث التبرك، وذبح الأضاحي لغير الله والتوسل لغير الله والرياء والشفاعة. في الفصل التالي يبين المؤلف معنى قانون السببية وحقيقته وخطأ العوام في فهمه ثم يقوم بتحليل طقوس زيارة قبور عظماء الدين كالنبي والأئمة بوصفها نماذج شركية لهذا الفهم السيئ لقانون السببية. ويختص الفصل النهائي للكتاب ببيان الأسباب التاريخية والاجتماعية لظهور عبادة الأصنام وشيوع الشرك والخرافة في الإسلام.

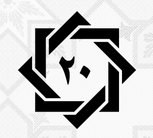
## ١٩- الخلافة والإمامة




### حيدر علي قلمداران القمّي

طرحٌ لأسئلةٍ أساسيةٍ حول عقائد الشيعة بشأن إمامة الأئمة وخلافة صحابة نبي الإسلام الأجلاء. يطرح المؤلف في هذا الكتاب مسائل مهمة حول أمر الخلافة والإمامة مستعيناً بآيات القرآن الكريم النورانية وأحاديث نبي الإسلام الأكرم الشريفة وكلمات صحابة النبي وتابعيه الأجلاء، ويدعو الشيعة إلى التفكُّر فيها وتأمُّلِها بإنصاف. في بداية الكتاب يبحث المؤلف موقف حضرة عليٍّ (ع) من مسألة انتخاب الخلفاء الثلاثة الذين سبقوه وينقل لنا خطب الإمام علي ورسائله التي تدل على رضاه عن ذلك. ثم يتعرض المؤلف إلى موضوع ذكر أسماء الأئمة الشيعة في القرآن ويذكر تفسير الآيات التي يستند إليها الشيعة في ادعائهم ويثبت خطأ استنباطهم لعقيدتهم من تلك الآيات. في هذا الفصل وبعد أن يذكر المؤلف أدلة عديدة من القرآن الكريم ينقل لنا روايات متعددة عن الأئمة انفسهم حول عدم عصمتهم من الخطأ والزلل.

## ٢٠- العقيدة الإسلامية




آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِيّ القُمِيّ

الكتاب بيان للعقائد الإسلامية الأصيلة استناداً إلى آيات القرآن الكريم النورانية وسنة نبي الرحمة والمغفرة - محمد المصطفى ﷺ - الحسنة. يشير المترجم في مقدمته على الكتاب إلى العداء الأعمى والجاهل للشيعة - خاصة في إيران - تجاه الموحدين في شبه الجزيرة العربية الذين يعرفون في إيران باسم الوهابيين. الدافع الأصلي الذي دعا المؤلف إلى ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة الفارسية هو رغبته بالدفاع عن المنهج الفكري والعقائدي للموحدين في شبه الجزيرة العربية وشرح عقائد الشيخ محمد بن عبد الوهاب - مصلح الحجاز الديني في القرن الثاني عشر الهجري- وتعاليمه. هذا الكتاب دستور توحيد وإيمان المسلمين الأحرار الذين يعتَبِرون كتابَ الله وسنَّةَ رسوله المطهَّرة كافيين ووافيين للهداية ونيل السعادة الأبدية وينحازون بعيداً عن كل تعصب إلى تعاليم الإسلام الأصيلة. يشتمل هذا الكتاب على ثلاثة رسائل لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: تم في الرسالة الأولى بيان أسس التوحيد ومعرفة الله، وكيفية معرفة النبي، والآثار الدينية لذلك التوحيد والمعرفة الصحيحة في المجتمع وواجبات المؤمنين تجاه الله تعالى ورسوله. في الرسالة الثانية يشرح المؤلف معايير تمييز الحق من الباطل في اتباع الدين الحنيف، وفي الرسالة الثالثة يطرح المؤلف الشبهات التي يوردها المغرضون والمشركون على الإسلام وأفكاره التوحيدية ويرد عليها رداً مُدَللاً.